

المجلة

أَوْ
جَامِعُ الْأَدِلَّةِ عَلَى مَوَادِّ الْمَجْلَةِ

نَسَقَهَا وَرَتَّبَهَا

عَزَّ تَلُو نَحِيبُ بَكْ هَوَاوِي نِي

وَكِيلُ دَعَاوِي صَاحِبُ شَهَادَةٍ مِنْ مَكْتَبِ الْحَقُوقِ السُّلْطَانِي

« وَاسْتَاذُ اللُّغَةِ وَالْمَحْطُوطِ الْعُثْمَانِيَّةِ فِي الْكَلِمَةِ التَّرْقِيَّةِ بِرَحْلِهِ بِلَهْيَان »

هي ذات « مجلة الأحكام العدلية » المطبوعة طبعاً ثالثة سنة ١٢٠٥ بعد أن عدلتها وصدفتها جمعية المجلة في باب
المصلحة الإسلامية المجلية فاصح مدار تطبيق الأحكام عليها فقط . ومنسختها قد ضبطها بالشكل الكامل وقرن كل مادة
فيها بالدلالة على ما في المجلة نفسها من المواد التي تتكفل بإيضاح المقصود منها مع المواد التي تتضمن الأشكال والنواهد على
بلك المادة على مثال ما ورد في مقدمته ولا يخفى ما فيها من الفائدة والتسهيل على المشتغلين بمواد الشريعة والقانون من
حضررات القراء والمختصين والفتاوى والأحكام والحاميين والكتاب وغيرهم من كل من يعول الأحكام ويحالي دراسة الحقوق

حقوقها محفوظة لمنسقيها ومرتبها

ثَمَنُ النسخة ريال مجيدي ونصف

طبع في المطبعة الترقية بالحدت . لَهْيَان . سنة ١٢٠٥

بِسْمِ اللَّهِ

أهداء الكتاب

لمعالي الوزير الخطير صاحب الرأي والتدبير العلامة العلم

«وولتمو مصطفى هاشم باشا»

ناظر نظارة المعارف العمومية الجليلة أدام المولى تعالى عزّه وزاد في إجلاله

| | |
|--|--|
| يَا هُمَا قَدْ فَاقَ كُلَّ هُمَامٍ | فِي مَرَاتِي الْعُلَى فِي الْإِقْدَامِ |
| سَيِّدِي يَا أَبَا النَّهْيِ عِلْمَ الْفَضْلِ | لِي وَشَمْسَ الْعُلُومِ وَالْأَعْلَامِ |
| وَالْوَزِيرَ الَّذِي بِهِ شُدُّ أَرْزُؤَنَا | عِلْمٍ وَأَعَزُّ رُكْنُهُ فِي الْأَنَامِ |
| لِذِرَاكَ الْعُلَيَاءِ أَرْفَعُ سِفْرًا | لَا حَافِي فِي نُورِهِ كَبَدْرِ التَّمَامِ |
| مَا عَرَاهُ نَقْصٌ وَلَا عَيْبٌ أَزِي | بِي شُهُورٍ بِهِ وَلَا أَيَّامِ |
| هُوَ بَدْرٌ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَهُوَ أَوَّلُ | بَدْرٌ أَيْضًا فِي نِصْفِهِ وَالْحِثَامِ |
| وَبِهِ يَسْتَنْبِرُ رَائِدُ شَرْعٍ | وَنِظَامٍ وَحَاكِمٍ وَمُحَامٍ |
| وَقَبِيحٌ وَكُلُّ طَالِبٍ حَقِي | فَهُوَ يَقْضِي لِلْكَلِّ كُلِّ مَرَامِ |



بَذَلَ الْعَبْدُ فِيهِ دَهْرَ اجْتِهَادٍ لَمْ يَذُقْ عِنْدَهُ لَذِيذَ مَنَامٍ
بَيْنَ تَنَسُّقِهِ وَسَرْدِ أَصُولٍ كَفَلَتْهَا دَلَالَةُ الْأَرْقَامِ
وَفُرُوعٍ أَتَتْ تُشِيرُ إِلَيْهَا مُوضِحَاتِ خَفِيِّ كُلِّ كَلَامٍ
حَاوِيَاتِ شَوَاهِدِ النَّصِّ مِمَّا يَقْتَضِيهِ مَوْضُوعُ كُلِّ مَقَامٍ
فِي طِرَازِ قَيْدِ الْأَوَائِدِ بِذَنِي كُلِّ مَعْنَى فَاصِلٍ إِلَى الْأَفْهَامِ
وَبِحَوْلِ الْإِلَهِ جَاءَ فَرِيدًا مُسْتَطَابًا عَلَى أَيْتَمِ نِظَامٍ
جَامِعًا مُجْمَلِ الْفَوَائِدِ مِمَّا قَدْ حَوَتْهُ «مَجْلَةُ الْأَحْكَامِ»
مِثْلَمَا يُرَدُّكَ النَّقِيُّ حَوَى قَطْ بَ التَّقَى وَالْكَامِلِ فَخْرَ الْكَرَامِ
فَتَقَبَّلَ هَدِيَّةَ الْعَبْدِ عُنَا نَ عُبُودِيَّةٍ لَهُ وَاحْتِرَامِ
وَابَقَ لِلْفَضْلِ كِمَّةً فِي حِمَاهَا لَوْفُودِ الثَّنَاءِ أَيُّ أَزْدِ حَامِ
تَحْتَ ظِلِّ الْمَوْلَى الْمُعْظَمِ سُلْطَا نِ السَّلَاطِينِ تَاجِ هَامِ الْعِظَامِ
الْمُقَدَّى «عَمْدِ الْحَمِيدِ» أَعَزَّ اللَّهُ مَ أَرْكَانَ عَرْشِهِ لِلدَّوَامِ

أَسِيرُ فَضْلِ دَوْلَتِكُمْ

نَجِيبُ هَوَاوِينِي

مقدمة منسقة

إِنَّ هَذِهِ الْمَجْلَدَ فِي ذَاتِ «مَجْلَدِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ» الْمَطْبُوعَةِ طَبْعَةً
ثَلَاثَةَ سَنَةٍ ١٣٠٥ بَعْدَ أَنْ عَدَّلْتُهَا وَصَدَّقْتُهَا جَمِيعَةَ الْمَجْلَدِ فِي بَابِ الْمَشِخَّةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ الْجَلِيلَةِ فَأَصْبَحَ مَدَارُ تَطْبِيقِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا فَقَطْ . وَمُطَالَعُهَا لَا يَحْتَاجُ
إِلَى مُرَاجَعَةٍ غَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ لِإِدْرَاكِ مَعْنَى كُلِّ مَادَّةٍ مِنْ مَوَادِّ الْمَجْلَدِ
بِكُنْهِهِ وَحَصْرِ كُلِّ مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْإِبْضَاحَاتِ وَالْأَدْلَةِ عَلَى الْمَادَّةِ الْمَطْلُوبَةِ . بَلْ
يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَفَهَّمُ أَغْرَاضَ الْمَجْلَدِ مِنْ تَلْقَآءِ نَفْسِهِ نَفْهَمًا مُدَقَّقًا وَأَنْ يَسْتَحْضِرَ
أَمَامَ عَيْنَيْهِ بِلَمَحَةٍ بَصَرٍ جَمِيعَ مَوَادِّ الْمَجْلَدِ الَّتِي تَعْلُقُ بِالْمَادَّةِ الْمَطْلُوبَةِ مِمَّا لَا
يَقْسَنِي إِدْرَاكُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرَى بَيْنَ هِلَالَيْنِ ()
كُلَّ الْكَلِمَاتِ وَالتَّرَاكِبِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَرْقَامَ الْمَوَادِّ الَّتِي تَشْرَحُ وَتُوضِّحُ مَعَانِي
تِلْكَ التَّرَاكِبِ وَالْكَلِمَاتِ بِأَجَلِي يَبَانٍ . وَيَرَى أَيْضًا فِي آخِرِ كُلِّ مَادَّةٍ بَيْنَ
فَاصِلَتَيْنِ هَكَذَا [] أَرْقَامًا تَدُلُّهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْمَجْلَدِ مِنَ الْمَوَادِّ الَّتِي تُتَضَمَّنُ
أَمْثَلَةً وَشَوَاهِدَ عَلَى الْمَادَّةِ الْمَطْلُوبَةِ

وَقَدْ ضَبَطْتُهَا بِالشَّكْلِ الْكَامِلِ لِيَتَّقَى مَعَهَا الْخَطَأَ فِي الْفَهْمِ وَيَزُولَ مَا

يُمْكِنُ أَنْ يُتَبَادَرَ إِلَى الذِّهْنِ مِنَ الْمَشَاكِلِ وَالصُّعُوبَاتِ الْجَمَّةِ . وَقَدْ سَمَّيْنَاهَا « جَامِعَ الْأَدَلَّةِ عَلَى مَوَادِّ الْمَجْلَّةِ » لِمَا فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ مِنَ الْمُطَابَقَةِ التَّامَّةِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى

فَأَنْتَ بِجَوْلِهِ تَعَالَى أَوَّلَ كِتَابٍ شَرْعِيٍّ جَامِعٍ التَّسْهِيلاتِ الْكَامِلَةِ لِنَهْمِ الْمَجْلَّةِ وَالْإِحَاطَةِ بِمُتَعَلِّقَاتِ كُلِّ مَادَّةٍ عَلَى غَيْرِ عَنَاءٍ فِي الْبَحْثِ وَالتَّفْثِشِ مِمَّا لَا يَسْتَفْنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْتَغْلِلِينَ بِمَوَادِّ الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ مِنْ حَضَرَاتِ الثُّوَابِ وَالْمُفْتِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْحُكَّامِ وَالْحَامِينَ وَالْكِتَابِ وَكُلِّ مَنْ يَتَوَلَّى الْأَحْكَامَ وَيُعَانِي دِرَاسَةَ الْحَقُوقِ

وَزِيَادَةَ لَإِيضَاحِ طَرِيقِ تَقَهُمِ هَذِهِ الْمَجْلَّةِ أَبْسَطُ الْكَلَامِ عَلَى بَعْضِ مَوَادِّهَا كَمَا تَرَى :

المادة الثانية « الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا بَعْنِي أَنَّ (الْحُكْمَ ١٧٨٦) الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى أَمْرٍ يَكُونُ عَلَى مُقْتَضَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ » [أَنْظِرِ الْمَوَادَّ ٧٦٩ وَ ١٢٥٠ وَ ١٣٠٣ وَ ١٣٠٤ وَ ٦٨]

فَإِنَّكَ إِذَا رَاجَعْتَ الْمَادَّةَ (١٧٨٦) الْمَحْصُورَةَ بَيْنَ هِلَالَيْنِ مَعَ كَلِمَةِ (الْحُكْمِ) الْوَارِدَةِ فِي الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ عَرَفْتَ تَعْرِيفَ (الْحُكْمِ) وَأَقْسَامَهُ وَهُوَ أَنَّ « الْحُكْمَ حِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْحَاكِمِ الْمُخَاصَمَةَ وَحَسَنِهِ إِيَّاهَا وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ الْخ » . وَإِذَا رَاجَعْتَ الْمَوَادَّ ٧٦٩ وَ ١٢٥٠ وَ ١٣٠٣ وَ ١٣٠٤

و ٦٨ المذكورة في آخر المادة يَتَنَ فاصِلَتَيْنِ هكذا []
رَأَيْتَ فِيهَا جَمِيعَ مَا جَاءَ فِي الْمَجْلَةِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ وَالشَّوَاهِدِ عَلَى
المادة الثانية المذكورة

المادة العشرون «الضَّرَرُ يُزَالُ» . [أَنْظَرُ مَسَائِلَ الْهَيْطَانِ الْوَارِدَةَ فِي

المواد ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٦ و ١٢١٢ و ١٢١٤

وَأَنْظَرُ ضَمَانَ الْمُتَلَقَّاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَوَادِّ ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٨

و ٥٥٢ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٩٤ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤

و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦١١ و ٨٩١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤

و ٩١٦ و اعْلَمْ أَنَّهُ يَتَفَرَّغُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ كَثِيرٌ مِنْ أَبْوَابِ

الْفِقْهِ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَجَمْعِ الْخِيَارَاتِ وَالْحَجْرِ وَالشُّفْعَةِ وَالْجَبْرِ

عَلَى الْقِسْمَةِ وَالْمُهَيَّأَةِ وَالْقِصَاصِ وَنَصْبِ الْقَضَاةِ وَالْإِمْنَةِ [

المادة ٣٦ « (الْعَادَةُ ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٥) مُحْكَمَةٌ يَعْنِي أَنَّ الْعَادَةَ

عَامَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً تَجْعَلُ حُكْمًا لَا يَبْتَاطُ (حُكْمٌ ١٧٨٦)

شَرْعِيٌّ » . [أَنْظَرُ الْمَوَادِّ ١٨٨ و ٢٤٤ و ٢٥١ و ٣٥٤ و ٤٩٥

و ٥٥٥ و ٦٢٢ و ٨٢٩ و ١٤١٥]

المادة ١٠٠ «مَنْ سَعَى فِي تَقْضِ مَاتَمٍّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعْبُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ»

[أَنْظَرُ الْمَوَادِّ ٩٨٩ و ١٠٢٤ و ١٦٤٧ و ١٦٥٢ و ١٦٥٦

و ١٦٥٨ و ١٦٥٩]

المادة ١٠٣٦ « يَكُونُ (الشَّيْعُ ٩٥١) (مَالِكًا ١٢٥) (لَشْفُوعِ ٩٥٢)

(بِتَسْلِيمِهِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) بِالْتَّرَاضِي مَعَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) او

(بِحُكْمِ ١٧٨٦) (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) »

المادة ١٥٣٠ (تَبْطُلُ ١١٠) (الْوَكَالَةُ ١٤٤٩) (بِجُنُونِ ٩٤٤) (الْمُوَكَّلِ

او الْوَكِيلِ ١٤٤٩) [أَنْظَرُ الْمَادَّةَ ٥٠]

وَقِسْ عَلَى هَذِهِ جَمِيعَ مَوَادِّ الْمَجْلَدِ

فَحَسْبِيَ أَنْ تَكُونَ خِدْمَتِي هَذِهِ مُفِيدَةً لِلْجُمْهُورِ وَدَاعِيَةً لِرِضَى الْقَوْمِ

الْكَرَامِ وَالسَّلَامِ

نَجِيب

هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❖ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ❖

« صورة التقرير الذي تقدّم للرحوم علي باشا الصدر الأعظم »
 « في ما يتعلق بالجملة وذلك في غرة محرم سنة ١٢٨٦ »



لا يخفى على حضرة الصدر العالي ان الجهة التي نعتلق بأمر الدنيا من علم الفقه كما انها تنقسم الى مناحات ومعاملات وعقوبات كذلك القوانين السياسية للام المتمددة تنقسم الى هذه الانقسام الثلاثة ويسمى قسم المعاملات منها القانون المدني لكونه لما زاد اتساع المعاملات التجارية في هذه الأعصار مسّت الحاجة الى استثناء كثير من المعاملات كالسفنجة التي يسمنونها حوالة وكأحكام الإفلاس وغيرها من القانون الاصلي ووضع لهذه المستثنيات قانون مخصوص يسمى قانون التجارة وصار معمولاً به في الخصوصيات التجارية فقط . واما سائر الجهات فما زالت احكامها تجري على القانون المدني ومع ذلك فالدعاوي التي ترى في محاكم التجارة اذا ظهر شيء من منفراتها ليس له حكم في قانون التجارة مثل الرهن والكفالة والوكالة يرجع فيه الى القانون الاصلي

وكيفاً وجدَ مسطوراً فيه يجري الحكمُ على مقتضاهُ وكذا في دعاوي الحقوق العادية الناشئة عن الجرائم تجري المعاملةُ بها على هذا المنوال أيضاً .

وقد وضعت الدولةُ العليةُ قديماً وحديثاً قوانين كثيرةً تقابل القانون المدنيَّ وهي وإن لم تكن كافيةً لبيان جميع المعاملات وفصلها إلا أنَّ المسائل المتعلقة بقسم المعاملات من علم الفقه هي كافيةٌ وافيةٌ للاحتياجات الواقعة في هذا الخصوص ولعلما يرى بعضُ مشكلاتٍ في تحويل الدعاوي الى الشرع والقانون غير أنَّ مجالس تمييز الحقوق لما كانت تحت رئاسة حكام الشرع الشريف فكما أنَّ الدعاوي الشرعية نصيرُ رؤيتها وفصلها لديهم كذلك كانت المواد النظامية التي تحالُ الى تلك المجالس ترى وتفصلُ بمعرفتهم أيضاً وبذلك يجري حلُّ تلك المشكلات من حيث أنَّ أصل القوانين والنظمات الملكية ومرجعها هو علمُ الفقه . وكثيرٌ من الخصوصات المنفردة والامور التي ينظرُ فيها بمقتضى النظام يفصلُ ويحكمُ على وفق المسائل الفقهية . والحالُ أنَّ أعضاء مجالس تمييز الحقوق لا اطلاعُ لهم على مسائل علم الفقه فاذا حكمت حكام الشرع الشريف في تلك الفروع بمقتضى الاحكام الشرعية ظنَّ الاعضاء انهم يفعلون ما يشاؤون خارجاً عن النظمات والقوانين الموضوعة وأسأوا بهم الظنَّ فيصيرُ ذلك باعثاً على القيل والقال

ثم إنَّ قانون التجارة المايوني هو دستورُ العمل في محاكم التجارة الموجودة في ممالك الدولة العلية . وأما الخصوصات المنفردة عن الدعاوي التجارية التي لا حكم لها في قانون التجارة فيحصلُ بها مشكلاتٌ عظيمةٌ لانه اذا صارت المراجعةُ في مثل هذه الخصوصات الى قوانين اوروبا وهي ليست موضوعة بالارادة السنية فلا نصيرُ مدار الحكم في محاكم الدولة العلية واذا أُحيل فصلُ تلك المشكلات الى الشريعة الغراء فالمحاكم الشرعية نصيرُ مجبورة على استئناف المرافعة في تلك الدعوى وحينئذٍ فالمحكم على قضية واحدة في محكمتين كل منهما تغايرُ الاخرى في اصول المحاكمة ينشأ عنه بالطبع تشعبٌ وبُلبانةٌ في مثل هذه الاحوال لا يمكن لمحاكم اتجارة مراجعة المحاكم الشرعية واذا قيل لاعضاء محاكم التجارة أن يراجعوا الكتب النقيية فهذا أيضاً لا يمكنُ لأنَّ هؤلاء الاعضاء على حدِّ سَوَاء مع أعضاء مجالس تمييز الحقوق في الاطلاع على المسائل الفقهية ولا يخفى أنَّ علم الفقه بحرٌ لا ساحلَ

لهُ واستنباط دُرَرِ المسائل اللازمة منه لِحَلِّ المشكلات يتوقَّفُ على مَهَارَةٍ عَلَيْهِ وَمَلَكَتِ
 كَلِمَةٍ وَعَلَى الْخُصُوصِ مَذْهَبُ الْخَفِيَّةِ لِأَنَّهُ قَامَ فِيهِ مُجْتَهِدُونَ كَثِيرُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي الطَّبَقَةِ
 وَوَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافَاتٌ كَثِيرَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَحْصُلْ فِيهِ تَنْقِيحٌ كَمَا حَصَلَ فِي فَقْهِ الشَّافِعِيَةِ بَلْ لَمْ
 تَزَلْ مَسَائِلُهُ اشْتَاتًا مُتَشَعِّبَةً فَيُمَيِّزُ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ مِنْ بَيْنِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ وَالْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ
 وَتَطْبِيقُ الْحَوَادِثِ عَلَيْهَا عَسِيرٌ جَدًّا وَعَدَا ذَلِكَ فَانَّهُ بِتَبْدِيلِ الْأَعْصَارِ تَبْدِيلُ الْمَسَائِلِ الَّتِي
 يَلْزَمُ بِنَاوِئِهَا عَلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ . مِثْلًا كَانَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ
 شِرَاءَ دَارٍ أَكْتَفَى بِرُؤْيَةِ بَعْضِ يَوْتِهَا وَعِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةِ كُلِّ يَتٍّ مِنْهَا عَلَى
 حَدِّثِهِ وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لَيْسَ مُسْتَنَدًا إِلَى دَلِيلٍ بَلْ هُوَ نَاشِئٌ عَنْ اخْتِلَافِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ
 فِي أَمْرِ الْإِنْشَاءِ وَالْبِنَاءِ وَذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ قَدِيمًا فِي أَنْشَاءِ الدُّوَرِ وَبِنَائِهَا إِنْ نَكُونُ جَمِيعُ
 يَوْتِهَا مُتَسَاوِيَةً وَعَلَى طَرَزٍ وَاحِدٍ فَكَانَتْ رُؤْيَةُ بَعْضِ الْبُيُوتِ عَلَى هَذَا تَغْنِي عَنْ رُؤْيَةِ
 سَائِرِهَا وَأَمَّا فِي هَذَا الْعَصْرِ فَنَحِثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ الدَّارَ الْوَاحِدَةَ تَكُونُ يَوْتِهَا مُخْتَلِفَةً
 فِي الشَّكْلِ وَالْقَدْرِ لَزِمَ عِنْدَ الْبَيْعِ رُؤْيَةُ كُلِّ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَفِي الْحَقِيقَةِ فَالْإِلْزَامُ فِي
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَمَّا هَلْ حَصَلَ عِلْمٌ كَافٍ بِالْبَيْعِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنِ الْاِخْتِلَافُ
 الْوَاقِعُ فِي مِثْلِ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ تَغْيِيرًا لِلْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْحُكْمِ فِيهَا بِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ
 الزَّمَانِ فَقَطْ . وَتَقْرِيْقُ الْاِخْتِلَافِ الزَّمَانِيِّ وَالْاِخْتِلَافِ الْبِرْهَانِيِّ الْوَاقِعِ هُنَا وَتُمَيِّزُهُمَا نَحْوُجُ
 إِلَى زِيَادَةِ التَّدْقِيقِ وَأَمَّا عَنِ النَّظَرِ . فَلَا جَرَمَ أَنَّ الْإِحَاطَةَ بِالْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ وَبَلُوْغَ النِّهَايَةِ
 فِي مَعْرِفَتِهَا أَمْرٌ صَعْبٌ جَدًّا وَلِذَا انْتَدِبَ جَمْعٌ مِنَ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ وَفَضَلَائِهِ لِتَأْلِيفِ كُتُبِ
 مُطَوَّلَةٍ مِثْلَ كِتَابِ الْفَتَاوَى التَّنَازُلِيَّةِ وَالْعَالَمِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ الْآنَ بِالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ وَمَعَ
 ذَلِكَ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى حَضَرِ جَمِيعِ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْاِخْتِلَافَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَفِي الْوَاقِعِ فَإِنَّ
 كُتُبَ الْفَتَاوَى هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَوْالِفَاتٍ حَاوِيَةٍ لِمُؤَوَّرٍ مَا حَصَلَ تَطْبِيقُهُ مِنَ الْحَوَادِثِ عَلَى
 الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ وَافْتَتَتْ بِهِ الْفَتَاوَى فِي مَا مَرَّ مِنَ الزَّمَانِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ
 الْفَتَاوَى الَّتِي أَتَى بِهَا عُلَمَاءُ السَّادَةِ الْخَفِيَّةِ فِي الْعُصُورِ الْمَاضِيَةِ عَسِيرٌ لِلْقَايَةِ وَلِهَذَا جَمَعَ ابْنُ
 نُجَيْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَثِيرًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْكَلِمِيَّةِ الْمُنْدَرِجِ تَحْتَهَا فُرُوعُ الْفَقْهِ
 فَنَفَّحَ بِذَلِكَ بَابًا يَسْهُلُ التَّوَصُّلُ مِنْهُ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِالْمَسَائِلِ وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ الزَّمَانُ بَعْدَهُ بِعَالَمٍ

فقيه يحدو حدوه حتى يجعل اثره طريقاً واسعاً واما الآن فقد ندر وجود المنجدين في العلوم الشرعية في جميع الجهات وفضلاً عن انه لا يمكن تعيين اعضاء في المحاكم النظامية لم القدرة على مراجعة الكتب الفقهية وقت الحاجة لحل الاشكالات فقد صار من الصعب ايضاً وجود فضاة كافية للمحاكم الشرعية الكائنة في الممالك المحروسة

بناءً على ذلك لم يزل الامل معلقاً بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية يصكون مضبوطاً سهل المأخذ عارياً من الاختلافات حاوياً الاقوال المختارة سهل المطالعة على كل احد لانه اذا وجد كتاب على هذا الشكل حصل منه فائدة عظيمة عامة لكل من نواب الشرع ومن اعضاء المحاكم النظامية والمأمورين بالادارة فيحصل لهم بمطالعتهم انتساب الى الشرع . ولدى الايجاب نصير لهم ملكة يحسب الوسع يقتدرون بها على التوفيق ما بين الدعاوي والشرع الشريف فيصير هذا الكتاب معتبراً مرعياً الاجراء في المحاكم الشرعية مغنياً عن وضع قانون لدعاوي الحقوق التي تترى في المحاكم النظامية . ومن أجل الحصول على هذا المامول عقدت سابقاً جمعية علمية في ادارة مجلس التنظيمات وحرر حينئذ كثير من المسائل . ولكن لم تبرز الى حيز الفعل فصدق مضمون قولهم ان الامور مرهونة لاوقاتها حتى شاء الله تعالى بروز ما في هذا العصر الهايوي الذي صار مضبوطاً من جميع الاعصار بظهور مثل هذه الآثار الخيرية المهمة . ولأجل حصول هذا الأمر مع سائر الآثار الحسنة الكثيرة التي هي من التوفيقات الجليلة السلطانية المشهودة بعين الافتخار للبرية أحيل على عهدتنا مع ضعفنا وعجزنا اتمام هذا المشروع الجميل والاثر الخيري السديد لتحصل به الكفاية في تطبيق المعاملات الجارية على القواعد الفقهية على حسب احتياجات العصر وبموجب الارادة العلية اجتمعنا في دائرة ديوان الاحكام وبادرنا الى ترتيب مجلته مؤلفاً من المسائل والامور الكثيرة الوقوع اللازمة جداً من قسم المعاملات الفقهية مجموعة من اقوال السادة الحنفية الموثوق بها وقسمت الى كتب متعددة وسُميت « بالاحكام العدلية » وبعد ختام المقدمة والكتاب الاول منها اعطيت نسخة منها لمقام مشيخة الاسلام ونسخ اخرى لمن له مهارة ومعرفة كافية في علم الفقه من الذوات الفخام . ثم بعد اجراء ما لزم من التهذيب والتعديل فيها بناء على بعض ملاحظات منهم حررت منها نسخة

وَعُرِضَتْ عَلَى حَضْرَتِكُمُ الْعَلِيَّةِ وَالْآنَ حَصَلَتِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى تَرْجُمَةِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ وَالْكِتَابِ إِلَى
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَا زَالِ الْإِهْتَامُ مَصْرُوفًا إِلَى تَأْلِيفِ بَاقِي الْكِتَابِ أَيْضًا فَلَدَى مَطَالَعَتِكُمْ هَذِهِ
الْمَجْلَةَ يَجِبُ عَلَيْكُمُ الْعَالِي بِأَنَّ الْمَقَالَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الْمَقْدَمَةِ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي جَمَعَهَا
ابْنُ نَجِيمٍ وَمِنْ سُلُوكِ مَسْلُكِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى . فَحُكَامُ الشَّرْعِ مَا لَمْ يَفْهَمُوا عَلَى
قَهْلٍ صَرِيحٍ لَا يَحْكُمُونَ بِمَجْرَدِ الْإِسْتِنَادِ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ إِلَّا أَنْ لَهَا فَائِدَةٌ
كَلِيَّةٌ فِي ضَبْطِ الْمَسَائِلِ فَمَنْ أَطْلَعَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَطَالَعِينَ يَضْبِطُونَ الْمَسَائِلَ بِأَدْلَتِهَا وَسَائِرُ الْمَأْمُورِينَ
يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا فِي كُلِّ خُصُوصٍ وَبِهَذِهِ الْقَوَاعِدِ يُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ تَطْبِيقَ مَعَامِلَاتِهِ عَلَى الشَّرْعِ
الشَّرِيفِ أَوْ فِي الْأَقْلِ التَّقْرِيبِ . وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ لَمْ نَكْتُبْ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ تَحْتَ عُنْوَانِ كِتَابٍ
أَوْ بَابٍ بَلْ أَدْرَجْنَاهَا فِي الْمَقْدَمَةِ وَالْأَكْثَرُ فِي الْكِتَابِ الْفَقْهِيَّةِ أَنْ تُذَكِّرَ الْمَسَائِلَ مَحْلُوظَةً
مَعَ الْمُبَادِئِ لَكِنْ فِي هَذِهِ الْمَجْلَةِ حَرَرْنَا فِي أَوَّلِ كُلِّ كِتَابٍ مَقْدَمَةً تُشْتَمِلُ عَلَى الْأَصْطِلَاحَاتِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ الْكِتَابِ ثُمَّ تُذَكِّرُ بَعْدَهَا الْمَسَائِلَ السَّادِجَةَ عَلَى التَّرْتِيبِ وَلا جُلَّ ابْهَاحِ تِلْكَ
الْمَسَائِلِ الْأَسَاسِيَّةِ أَدْرَجَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُسْتَفْرَجَةِ مِنْ كُتُبِ الْفَتَاوَى عَلَى
سَبِيلِ التَّمْثِيلِ

ثُمَّ أَنْ اخْذَ وَالْعَطَاءَ الْجَارِي فِي زَمَانِنَا أَكْثَرُهُ مُرْتَبِطٌ بِالشَّرْطِ وَفِي مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ
أَنَّ الشَّرْطَ الْوَاقِعَةَ فِي جَانِبِ الْعَقْدِ أَكْثَرُهَا مَفْسُودٌ لِلْبَيْعِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ أَهْمُ الْمُبَاحِثِ فِي
كِتَابِ الْبَيْعِ فَصَلَ الْبَيْعَ بِالشَّرْطِ . وَهَذَا الْأَمْرُ أَوْجَبَ مَبَاحِثَاتٍ وَمُنَاطَرَاتٍ كَثِيرَةً فِي
جَمْعِيَةِ هَوْلَاءِ الْعَاجِزِينَ وَلِذَا رَوَّيْنَا مُنَاسَبًا إِيْرَادُ خِلَاصَةِ الْمَبَاحِثَاتِ الْجَارِيَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى
الْوَجْهِ الْآتِي

فَنَقُولُ أَنَّ أَقْوَالَ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي حَقِّ الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ يَخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي مَذْهَبِ
الْمَالِكِيَّةِ إِذَا كَانَتِ الْمَدَّةُ جَزْئِيَّةً . وَفِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ يَكُونُ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ
أَنْ يَشْرَطَ لِنَفْسِهِ مَنَفْعَةً مَخْصُوصَةً فِي الْمُبَيْعِ لَكِنْ تَخْصِصُ الْبَائِعِ بِهَذَا الْأَمْرَ دُونَ الْمُشْتَرِي
يُرَى مُخَالَفًا لِلرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ . أَمَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شَبْرَةَ مِمَّنْ عَاصَرُوا الْأَمَامَ الْأَعْظَمَ
رَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُ وَاقْتَرَضَتْ أَتْبَاعُهُمْ فَكُلُّ مَنْهَا رَأَى فِي هَذَا الشَّانِ رَأْيًا يَخَالَفُ رَأْيَ الْآخَرِ
فَإِبْنُ أَبِي لَيْلَى يَرَى أَنَّ الْبَيْعَ إِذَا دَخَلَ شَرْطٌ أَيْ شَرْطٌ كَانَ فَقَدْ فَسَدَ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ

كلاهما . وعند ابن شبرمة ان الشرط والبيع جائزان على الاطلاق . فذهب ابن ابي ليلى يرى مباينة الحديث « المسلمون عند شروطهم » . ومذهب ابن شبرمة موافق لهذا الحديث موافقة تامة لكن المتبايعين ربما يشترطان اي شرط كان جائزا او غير جائز قابل الاجراء او غير قابل ومن الامور المسلمة عند الفقهاء ان رعاية الشرط انما تكون بقدر الامكان . فمسألة الرعاية للشرط قاعدة تقبل التخصيص والاستثناء . ولذا اتخذ طريق متوسط عند الحنفية . وذلك ان الشرط ينقسم الى ثلاثة اقسام . شرط جائز وشرط مفسد وشرط لغو . بيان هذا ان الشرط الذي لا يكون من مقتضيات عقد البيع او لا يؤيده وفيه نفع لاحد العاقدين مفسد والبيع المعلق به يكون فاسدا . والشرط الذي لا نفع فيه لاحد العاقدين لغو والبيع المعلق به صحيح لان المقصود من البيع والشراء التملك والتملك اي ان يكون البائع مالكا للثمن والمشتري مالكا للمبيع بلا مزاحم ولا مناع . والبيع المعلق به نفع لاحد المتعاقدين يؤدي الى المنازعة لان المشروط له النفع يطلب حصوله والاخر يريد الفرار منه فكان البيع لم يتم . لكن بما ان العرف والعادة قاطع للمنازعة جوز البيع مع الشرط المتعارف على الاطلاق . اما المعاملات التجارية فهي من اصلها في حال مستثنى كما تقدم واكثر ذوي الحرف والصنائع قد تعارفوا على معاملة مخصوصة تقررت بينهم والعرف الطارىء معتبر فلا يبقى ما يوجب البحث الا بعض شروط خارجة عن العرف والعادة تشرط في المعاملات المتفرقة في الاخذ والعطاء وليس لهذه المعاملات شأن يوجب الاعتناء بالبحث عنها فامست الحاجة في تيسر معاملات العصر الى اعتبار قول ابن شبرمة الخارج عن مذهب الحنفية . ولهذا حصل الاكتفاء بذكر الشروط التي لا تفسد البيع عند الحنفية في الفصل الرابع من الباب الاول كما وقع في سائر الفصول

قد ذكر في المادة السابعة والتسعين بعد المائة والمادة الخامسة بعد الثمانين انه لا يصح بيع المدوم . والحال ان ما كان مثل الورد والخرشوم من الازهار والخضروات والفواكه التي يتلاحق ظهور محصولاتها يصح فيه البيع اذا كان بعض محصولاتها ظهرا وبعضها لم يظهر . لانه لما كان ظهور محصولاتها دفعة واحدة غير ممكن وانما تظهر افرادها وتتناقص

شيئاً بعد شيء اصطاح الناس في التعامل على بيع جميع محصولاتها الموجودة والمتلاحقة بصفقة واحدة ولذا جوز محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى هذا البيع استنجساً وقال اجعل الموجود أصلاً والمعدوم تبعاً له وأفتى بقوله الامام الفضلي وشمس الائمة الحلواني وابو بكر ابن فضل رحمهم الله تعالى وحيث ان ارجاع الناس عن عادتهم المعروفة عندهم غير ممكن كما ان حمل معاملتهم بحسب الامكان على الصحة أولى من نسبتها الى الفساد وقع الاختيار على ترجيح قول محمد رحمه الله في هذه المسألة كما هو مندرج في المادة السابعة بعد المائتين

وفي بيع الصبرة كل مذبذباً عند الامام الاعظم رضي الله عنه يصح البيع في مذبذب واحد فقط وعند الامامين رحمهما الله يصح في جميع الصبرة فعما بلغت الصبرة يأخذها المشتري ويدفع ثمنها بحسب المدة بسعر ما جرى عليه العقد وحيث ان كثيراً من الفقهاء مثل صاحب الهداية قد اختاروا قول الامامين في ذلك تيسيراً للمعاملات الناس حررت هذه المسألة في المادة العشرين بعد المائتين على مقتضى قولها واكثر مدة خيار الشرط عند الامام رحمه الله تعالى ثلاثة ايام وعند الامامين تكون المدة على قدر ما شرط المتعاقدان من الايام. ولما كان قولها هنا ايضاً وفق للحال والمصلحة وقع عليه الاختيار وذكر بدون مدة الايام الثلاثة في المادة الثلاثمائة وهذا الخلاف جار ايضاً في خيار التقدير الا ان عدم تقييد المدة ثلاثة ايام وصحة تقييدها باكثر من ذلك هو قول محمد رحمه الله تعالى فقط وانما اختيار قوله في هذه المسألة ايضاً مراعاة لمصلحة الناس كما ذكر في المادة الثالثة عشرة بعد الثلاثمائة

وعند الامام الاعظم ان المستصنع له الرجوع بعد عقد الاستصناع. وعند الامام ابي يوسف رحمه الله انه اذا وجد المصنوع موافقاً للصفات التي بينت وقت العقد فليس له الرجوع. والحال انه في هذا الزمان قد اتخذت معامل كثيرة تصنع فيها المدافع والبواخر ونحوها بالمقاولة وبذلك صار الاستصناع من الامور الجارية العظيمة. فتغيير المستصنع في امضاء العقد او فسخه يترتب عليه الاخلال بمصالح جسيمة. وحيث ان الاستصناع مستند الى التعارف ومقيس على السلم الشرعي على خلاف القياس بناء على عرف الناس

لزم اختيار قول ابي يوسف رحمه الله تعالى في هذا مراعاةً لمصلحة الوقت كما حرر في المادة الثانية والتسعين بعد الثلاثمائة من هذه المجلة

فلذا أمرَ امام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها تعين ووجب العمل بقوله واذا صارت هذه العروضات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قربنة التصويب يجري توشيع أعلى المجلة الملقوقة بالخط الشريف الهايوني والامر لولي الامر

ناظر ديوان الاحكام العلية
 السيد احمد جودت

مفتش الاوقاف الهايونية
 السيد خليل

من اعضاء شورى الدولة
 من اعضاء ديوان الاحكام العلية
 سيف الدين
 السيد احمد خلوصي

من اعضاء ديوان الاحكام العلية
 من اعضاء شورى الدولة
 السيد احمد حلمي
 محمد امين الجندي

من اعضاء الطلعية علاء الدين ابن ابن عابدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

محمّية على مقالين

المقالة الاولى

في تعريف علم الفقه ونقسيه

❖ مادة ١ ❖ الفقه علمٌ بالمسائل الشرعية العملية والمسائل الفقهية إما أن تتعلق بأمر الآخرة وهي العبادات وإما أن تتعلق بأمر الدنيا وهي تنقسم الى مناحات ومعاملات وعقوبات فإن الباري تعالى اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو انما يكون ببقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع الاناث للتوالد والتناسل ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم انقطاع الاشخاص والانسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء في الامور الصناعية الى الغذاء واللباس والمسكن وذلك ايضا يتوقف

على التعاون والتشارك بين الافراد . والحاصل ان الانسان من حيث انه مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش على وجه الافراد كسائر الحيوانات بل يحتاج الى التعاون والتشارك بيسر بساط المدينة . والحال ان كل شخص يطلب ما يلزمه ويغضب على من يزاحمه فلاجل بقاء العدل والنظام بينهم محفوظين من الخلل يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في أمر الازدواج وهي قسم المناكحات من علم الفقه وفي ما به التمدن من التعاون والتشارك وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار أمر التمدن على هذا النوال لزم ترتيب أحكام الجزاء وهي قسم العقوبات من الفقه

وما قد وقع المباشرة بتأليف هذه المجلة من المسائل الكثيرة الوقوع في المعاملات غيب استخراجها وجمعها من الكتب المعتبرة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى فصول فالمسائل الفرعية التي تصير معمولاً بها في المحاكم هي المسائل التي ستذكر في الابواب والفصول الا ان المحققين من الفقهاء قد ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وتلك القواعد مسلمة معتبرة في الكتب الفقهية لتخذ أدلة لاثبات المسائل . وتفهمها في بادئ الأمر يوجب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتقررها في الاذهان فلذا جمع تسع وتسعون قاعدة فقهية وحررت مقالة ثانية في المقدمة على ما سياتي ثم ان بعض هذه القواعد وان كان بحيث اذا انفرد بوجود من مشتملاته بعض المستثنيات لكن لا تخل كلتيهما وعمومها من حيث المجموع لما ان بعضها يخص ويقيده بعضاً آخر

المقالة الثانية

في بيان القواعد الفقهية

❖ مادة ٢ ❖ الأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا يَعْنِي أَنَّ (الحُكْمَ ١٢٨٦) الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى أَمْرٍ يَكُونُ عَلَى مُقْتَضَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ [انظر المواد ٧٦٩ و ١٢٥٠ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ٦٨]

❖ مادة ٣ ❖ الْعِبَرَةُ فِي (الْعُقُودِ ١٠٣) لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلْأَقَاظِ وَالْمَبَانِي وَلِذَا يَجْرِي حُكْمُ (الرَّهْنِ ٧٠١) فِي (الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ ١١٨) [انظر المواد ٦٤٩ و ٦٤٨ و ٣٩٧ و ٣٩٦]

❖ مادة ٤ ❖ الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ [انظر مفهوم المواد ٧٤ و ١٧٤١ و ٧٨٥ و ١٦٨٣ و ١٧٧٦ و ١٧٧٧]

❖ مادة ٥ ❖ الْأَصْلُ بقاء ما كان على ما كان [انظر المواد ٧٨٥ و ١٦٨٣ و ١٧٧٦ و ١٧٧٧]

❖ مادة ٦ ❖ (الْقَدِيمُ ١٦٦) يَتْرَكَ عَلَى قِدَمِهِ [انظر المواد ١٢٢٤ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣٢ و مفهوم المادة ١٢٦٩]

❖ مادة ٧ ❖ الضَّرَرُ لَا يَكُونُ (قَدِيمًا ١٦٦) [انظر المادتين ١٢١٤ و ١٢٢٤]

❖ مادة ٨ ❖ الْأَصْلُ (بِرَاءةُ ١٥٣٧ و ١٥٣٨) الذِّمَّةِ فَإِذَا اتَّלَفَ رَجُلٌ

(مال ١٢٦) آخر واختلفا في مقدارِه يكونُ القولُ للتلفِ و (الينة ١٦٧٦)

على صاحبِ المالِ لإثباتِ الزيادةِ [انظر المواد ١٨١٧ و ١٨١٨ و ١٨١٩ و ١٨٢٠]

❖ مادة ٩ ❖ الأصلُ في الصفاتِ العارضةِ العدمُ مثلاً اذا اختلفَ

(شريكاً المضاربة ١٤٠٤) في حصولِ (الربح ١٠٥٨) وعدمِه فالقولُ

(للمضارب ١٤٠٤) و (الينة ١٦٧٦) على (رب المال ١٤٠٤) لإثباتِ الربحِ

[انظر مفهوم المواد ١٧٦٢ الى ١٧٦٧ ومفهوم بعض المادة ١٧٧٨]

❖ مادة ١٠ ❖ ما ثبتَ بزَمانٍ (يحكم ١٧٨٦) ببقائه ما لم يوجدَ دليلٌ

على خلافِه فاذا ثبتَ في زمانٍ (ملك ١٢٥) شيءٌ لِأحدٍ يحكمُ ببقاءِ الملكِ

ما لم يوجدَ ما يزيلُه [انظر المواد ١٦٩٤ و ١٦٩٥ و ٧٨٥ ومفهوم المواد ١٦٨٣ و ١٧٧٦

و ١٧٧٧]

❖ مادة ١١ ❖ الأصلُ إضافةُ الحادثِ الى أقربِ اوقاته يعني انه اذا

وَقَعَ الاختلافُ في زمنٍ حدوثِ أمرٍ ينسبُ الى اقربِ الاوقاتِ الى الحالِ

ما لم تُثبتْ نسبتهُ الى زمانٍ بعيدٍ [انظر مفهوم المادتين ١٦٠٢ و ١٧٦٧]

❖ مادة ١٢ ❖ الاصلُ في الكلامِ الحقيقةُ [انظر المادتين ١٥٧٢ و ١٥٩٠]

❖ مادة ١٣ ❖ لا عبرةٌ بالدلالةِ في مقابلةِ التصريحِ [انظر الفقرات

الاستثنائية من المادة ٧٧٢ و المادتين ٨٤٤ و ١٧٥٢]

❖ مادة ١٤ ❖ لا مسأغٌ للاجتهادِ في مَوْرِدِ النصِّ [انظر المادة ١٦٨٥]

❖ مادة ١٥ ❖ ما ثبتَ على خلافِ القياسِ فغيرُه لا يقاسُ عليه [انظر

الفقرة الاخيرة من تقرير جمعية المجلة المذكور في آخر صفحة ١٥ من هذه المجلة من قوله (وعند الامام

الاعظم الخ) وانظر المواد ١٧ و ٣٨٠ و ٣٨٨ و ٣٩٢ فترى فيها انهم قد جوزوا السلم والاستصناع على غير القياس وقد جوزوا الاجارة ايضا مع انها من قبيل بيع المنافع وهي معدومة عند العقد وبيع المعلوم باطل على ما في المادتين ٢٠٥ و ١٩٧]

❖ مادة ١٦ ❖ الاجتهادُ لا يُنقَضُ بمثله [انظر الفقرة الاخيرة من المادة

[١٨٠١

❖ مادة ١٧ ❖ الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ يعني ان الصَّعُوبَةَ تَصِيرُ سَبَبًا لِلتَّسْهِيلِ ويلزم التَّوَسُّعُ فِي وَقْتِ الْمُضَايَقَةِ . يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ كَالْقَرْضِ وَ (الْحَوَالَةِ ٦٧٣) (وَالْحَجْرِ ٩٤١) وَغَيْرِ ذَلِكَ وَمَا جَوَّزَهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ الرُّخْصِ وَالتَّخْفِيفَاتِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ [انظر المواد ٣٢ و ١١٨ و ٩٥٧ و ٩٦٤ و ٩٧٤ و ١٥٢٣ و ١٥٤١ و ١٦١٦ و ١٦٥٥ و ١٨٠٤]

❖ مادة ١٨ ❖ الْأَمْرُ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ . يعني انه اذا ظَهَرَتْ مَشَقَّةٌ فِي أَمْرٍ يَرْخُصُ فِيهِ وَيُوسَّعُ [هذه المادة تشترك في المعنى مع المادة ١٧]

❖ مادة ١٩ ❖ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ [انظر المواد ٢٥ و ٩٢١ و ١١٤٢ و ١١٤٤ ،

و ١٣١٣ و ١٣١٩ والفقرة الاولى من المادة ١٣٢٤]

❖ مادة ٢٠ ❖ الضَّرَرُ يُزَالُ [انظر مفهوم مسائل الحيطان الواردة في المواد

١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٦ و ١٢١٢ و ١٢١٤ و ضمان المُتَلَفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَوَادِّ

٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٨ و ٥٥٢ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٩٤ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و

٦٠٨ و ٦١١ و ٨٩١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٦ و ١١٤٠ و ١١٤٤ و ١٢٠٧ و ١٢١٠ و

الى ٢١٤ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٥ الى ٢٣٣ و ٢٦٨ و ٢٨٦ و ١٤٤٠ و ١٤٤٨]

❖ مادة ٢١ ❖ الضُرُورَاتُ تُبَيِّعُ الْمُحْظُورَاتِ [هذه المادة نشترك في المعنى مع المواد ١٧ و ١٨ و ٢٦]

❖ مادة ٢٢ ❖ الضُرُورَاتُ تُقَدَّرُ بِقَدَرِهَا [انظر المواد ١٢٠٢ و ١٣١٧ و ١٦٤٢ و ١٦٨٥]

❖ مادة ٢٣ ❖ مَا جَازَ لِعُذْرٍ بَطَلَ بِزَوَالِهِ [انظر المواد ٩٥٨ و ٩٩٧ و ٩٧٠]

❖ مادة ٢٤ ❖ إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَنْعُ [انظر المواد ٣٤٧ و ١٦٥٣ و ١٦٥٤]

❖ مادة ٢٥ ❖ الضَّرُّ لَا يَزَالُ بِمَثَلِهِ [انظر المواد ١٩ و ٣٤٥ و ٣١٢ و ١٣١٣]

❖ مادة ٢٦ ❖ يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍ يَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا مَنَعُ الطَّيِّبِ الْجَاهِلِ [انظر المواد ٢١ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٩٦٤ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و الفقرة الاولى من المادة ٩١٩]

❖ مادة ٢٧ ❖ الضَّرَرُ الْأَشَدُّ يَزَالُ بِالضَّرَرِ الْأَخْفِ [انظر المادة ٢٦ وشواهدهما]

❖ مادة ٢٨ ❖ إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوِيَ عَنِ اعْظَمَهُمَا ضَرَرًا بَارْتِكَابِ اخْفِيهِمَا [انظر المادة ٢٦ وشواهدهما]

❖ مادة ٢٩ ❖ يُخْتَارُ أَهْوَنُ الشَّرِّينِ [انظر المادة ٢٦ وشواهدهما]

❖ مادة ٣٠ ❖ دَرَّةُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَنَافِعِ [انظر المواد ١١٩٢ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨]

﴿ مادة ٣١ ﴾ الضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ [انظر المواد ٢٢ و ٣٤٥ و ٣٠٢]
[٥٩١]

﴿ مادة ٣٢ ﴾ الْحَاجَةُ تُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ تَجْوِيزُ (الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ ١١٨) حَيْثُ أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَتْ (الْدِّيُونُ ١٥٨) عَلَى أَهْلِ بُخَارَى مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ فَصَارَ مَرْعِيًّا [انظر المواد ١٥ و ١٧ و ٢٦]
[وشواهدهما]

﴿ مادة ٣٣ ﴾ الْأَضْطِرَّارُ لَا يُبْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ بِتَفَرُّعٍ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ لَوْ اضْطَرَّ إِنْسَانٌ مِنَ الْجُوعِ فَأَكَلَ طَعَامَ الْآخَرِ (يَضْمَنُ ٤١٦) (قِيَمَتَهُ ١٥٤)

﴿ مادة ٣٤ ﴾ مَا حُرِّمَ أَخْذُهُ حُرِّمَ إِعْطَاؤُهُ [انظر المادتين ١٧٩٦ و ١٧٩٨]

﴿ مادة ٣٥ ﴾ مَا حُرِّمَ فِعْلُهُ حُرِّمَ طَلْبُهُ
﴿ مادة ٣٦ ﴾ (الْعَادَةُ ٤١) مُحْكَمَةٌ يَعْنِي أَنَّ الْعَادَةَ عَامَّةً كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً تُجْعَلُ حُكْمًا لِإِثْبَاتِ (حُكْمِ ١٧٨٦) شَرْعِيٍّ [انظر المواد ٣٧ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٨ و ١٨٨ و ٢٣٠ و ٢٣٣ و ٢٤٤ و ٢٥١ و ٢٩١ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٤٩٥ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٦٩ و ٥٧٤ و ٥٧٦ و ٦٢٢ و ٨١٦ و ٨٢٦ و ٨٢٩ و ٨٧٦ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٤١ و ١٤١٥ و ١٥٨٤ و ١٦٢٦]

﴿ مادة ٣٧ ﴾ اسْتِمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا [انظر المادتين ٣٨٨ و ٣٨٩]
[وشواهدهما]

❖ مادة ٣٨ ❖ الْمُتَمَتِّعُ عَادَةً كَالْمُتَمَتِّعِ حَقِيقَةً [انظر المواد ١٥٧٧ و ١٧٣٣ و ١٦٩٧، ١٦٩٨]

❖ مادة ٣٩ ❖ لَا يُنْكَرُ تَغْيَرُ (الْأَحْكَامِ ١٧٨٦) بِتَغْيَرِ الْأَرْزَانِ [انظر المادة ٥٩٦. ويطبق عليها أيضاً ما جاء في معناها في تقرير جمعية المجلة صفحة ١١ من ان رؤية احد بيوت الدار كان قديماً كافياً عند شرائها واما اليوم فلا لان بناء البيوت في هذا الزمان لم يعد على طرز واحد كما كان قديماً]

❖ مادة ٤٠ ❖ الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ [انظر المادة ٣٦ وشواهدا]
❖ مادة ٤١ ❖ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَةُ إِذَا اطَّرَدَتْ أَوْ غَلَبَتْ [انظر المادة ٣٦ وشواهدا]

❖ مادة ٤٢ ❖ الْعِبَرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لَا لِلنَّادِرِ [هذه المادة مشتركة في المعنى مع المادة ٤١]

❖ مادة ٤٣ ❖ الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا [انظر المادة ٤٧٢ والمادة ٣٦ وشواهدا]

❖ مادة ٤٤ ❖ الْمَعْرُوفُ بَيْنَ التُّجَّارِ كَالْمَشْرُوطِ بَيْنَهُمْ [انظر المادتين ٥٥١ و ٤٩٨ والمادة ٣٦ وشواهدا]

❖ مادة ٤٥ ❖ التَّعْيِينَ بِالْعُرْفِ كَالْتَّعْيِينِ بِالنَّصِّ [انظر المادة ٨١٦ والمادة ٣٦ وشواهدا]

❖ مادة ٤٦ ❖ إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمَقْضِيُّ يُقَدِّمُ الْمَانِعُ فَلَا (يَبِيعُ ١٢٠)
(الرَّاهِنُ ٧٠٣) (الرهن ٧٠١) لَا آخَرَ مَا دَامَ فِي يَدِ (الْمُرْتَهِنِ ٧٠٤) [انظر المواد

﴿ مادة ٤٧ ﴾ التَّابِعُ تَابِعٌ فَإِذَا (يَبِيعُ ١٢٠) حَيَوَانٌ فِي بَطْنِهِ جَنِينٌ
يَدْخُلُ الْجَنِينَ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا [انظر المواد ٤٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤]

﴿ مادة ٤٨ ﴾ التَّابِعُ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ فَالْجَنِينُ الَّذِي فِي بَطْنِ الْحَيَوَانِ
لَا (يُبَاعُ ١٢٠) مُفْرَدًا عَنْ أُمِّهِ [انظر المادة ٢٣٤]

﴿ مادة ٤٩ ﴾ مَنْ (مَلَكَ ١٢٥) شَيْئًا مَلَكَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ فَإِذَا
اشْتَرَى رَجُلٌ دَارًا مَلَكَ الطَّرِيقَ الْمُوَصِّلَ إِلَيْهَا [انظر المادة ٤٧ وشواهداها]

﴿ مادة ٥٠ ﴾ إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ الْفَرْعُ [انظر المواد ٦٦٢ و ١٥٢٧
و ١٥٣٠]

﴿ مادة ٥١ ﴾ السَّاقِطُ لَا يَعُودُ كَمَا أَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَعُودُ [انظر المواد
١٢٢٧ و ١٥٥٨ و ١٥٦٢ و ١٥٦٤ و ١٥٦٥]

﴿ مادة ٥٢ ﴾ إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ [انظر المادة ١٥٦٦]

﴿ مادة ٥٣ ﴾ إِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ [انظر المواد ٢٩٨ و ٣٠٨]

٣٠٩ ومفهوم بعض فقرات من المواد ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦١١ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٥٩ ومن باب
الوديعة : المواد ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٩٠ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٩
٨٠٠ إلى ٨٠٣ ومن باب العارية : المواد ٨١٤ و ٨٢١ و ٨٣٢ و ٨٢٣ و ٨٢٥ إلى ٨٢٨ ومن باب
الغصب : المواد ٨٩١ و ٨٩٧ إلى ٩٠٦ و ٩١٠ ومن باب مباشرة الائتلاف : المواد ٩١٢ إلى
٩٢١ ومن باب الائتلاف تسبباً : المواد ٩٢٢ إلى ٩٢٥ ومن باب ما يحدث في الطريق
العام : المواد ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ ومن باب جنابة الحيوان : المواد ٩٢٩ و ٩٣١ إلى ٩٣٦ و ٩٣٨
و ٩٤٠ ومن باب المحجورين : المادة ٩٦٠ ومن باب التصرف في الاعيان المشتركة : المواد

١٠٧٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ ومن باب الديون المشتركة : المواد ١٠٣ و ١١٠٧ ومن الابواب
الأخر : المواد ٢٤١ و ٢٤٤ و ٢٤٩ و ٢٤٩ و ١٣٧٩ و ١٣٨٣ و ١٣٩٣]

﴿ مادة ٥٤ ﴾ يُغْتَفَرُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا فَلَوْ (وَكَلَّ ١٤٤٩)
(الْمُشْتَرِي ١٦١) (الْبَائِعَ ١٦٠) فِي (قَبْضِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) (الْمَبِيعِ ١٥١)
لَا يَجُوزُ . أَمَّا لَوْ أُعْطِيَ جَوْزًا لِلْبَائِعِ لِيَكْبِلَ وَيَضَعَ فِيهِ الطَّعَامَ الْمَبِيعَ فَفَعَلَ
كَانَ ذَلِكَ (قَبْضًا ٥٧) مِنَ الْمُشْتَرِي [انظر المادتين ٢١٦ و ٣٣٣]

﴿ مادة ٥٥ ﴾ يُغْتَفَرُ فِي الْبَقَاءِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ . مِثَالُ ذَلِكَ
إِنْ (هَبَّةَ ٨٣٣) (الْحِصَّةَ الْمُسَاعَدَةَ ١٠٤٥) . لَا (تَصِحُّ ١٠٨) . لَكِنْ إِذَا (وَهَبَ
٨٣٣) رَجُلٌ (عَقَارًا ١٢٩) مِنْ آخَرَ فَاسْتَحَقَّ مِنْ ذَلِكَ الْعَقَارِ حِصَّةً شَائِعَةً
لَا (تَبْطُلُ ١١٠) الْهَبَةُ فِي حَقِّ الْبَاقِي مَعَ أَنَّهُ صَارَ بَعْدَ الْاسْتِحْقَاقِ حِصَّةً شَائِعَةً
[انظر المادة ٥٦]

﴿ مادة ٥٦ ﴾ الْبَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ [انظر المادتين ٥٥ و ١٢١٣]
﴿ مادة ٥٧ ﴾ لَا يَتِمُّ التَّبَرُّعُ إِلَّا (بِقَبْضِ ٢٦٢ هـ ٢٧٢) (فَإِذَا) (وَهَبَ
٨٣٣) أَحَدٌ شَيْئًا إِلَى آخَرَ لَا يَتِمُّ (الْهَبَةُ ٨٣٣) قَبْلَ الْقَبْضِ [انظر المواد ٨٤٩
و ٨٦٢ ومفهوم الفقرة التي قبل الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٩١]

﴿ مادة ٥٨ ﴾ التَّصَرُّفُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مُنَوِّطٌ بِالْمَصْلَحَةِ [انظر المادتين
٩١٩ و ١٢١٦]

﴿ مادة ٥٩ ﴾ (الْوِلَايَةُ ٩٧٤) الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ فَوِلَايَةُ
الْمُتَوَلِّي عَلَى الْوَقْفِ أَوْلَى مِنْ وِلَايَةِ (الْقَاضِي ١٧٨٥) عَلَيْهِ [انظر المادة ٩٧٥]

﴿ مادة ٦٠ ﴾ إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ يَعْنِي لَا يُهْمَلُ الْكَلَامُ مَا أَمَكْنَ حَمْلُهُ عَلَى مَعْنَى [مثاله لو وقف على اولاده وليس له الا اولاد اولاده حُمِلَ عليهم صوتاً للفظ]

﴿ مادة ٦١ ﴾ إِذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيقَةُ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ [مثاله اذا اقر من لا وارث له لمن ليس من نسبه واكبر منه سناً بانه ابنه ووارثه ثم توفي المقر فبما انه لا يمكن حمل كلامه هذا على معناه الحقيقي فيُصار الى المجاز وهو معنى الوصية ويأخذ المقر له جميع التركة]

﴿ مادة ٦٢ ﴾ إِذَا تَعَذَّرَ إِعْمَالُ الْكَلَامِ يُهْمَلُ . يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَى حَقِيقِيٍّ أَوْ مَجَازِيٍّ أَهْمِلَ [مثاله لو اقر لزوجه التي هي من نسب آخر معروف واكبر منه سناً بانها ابنته فلا يمكن حمل كلامه هذا على معنى حقيقي لانها اكبر منه سناً ومن نسب معروف ولا على معنى مجازي اي معنى الوصية لكونها وارثة له ولا وصية لو ارث فيهمل كلامه]

﴿ مادة ٦٣ ﴾ ذِكْرُ بَعْضٍ مَا لَا يَتَجَزَأُ كَذِكْرِ كُلِّهِ [انظر المادة ١٠٤١]
 ﴿ مادة ٦٤ ﴾ الْمُطْلَقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ التَّقْيِيدِ نَصّاً أَوْ دَلَالَةً [انظر المواد ٥٧٢ و ٨١٧ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ١٤١٤ و ١٤٧٤ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٩٤ و ١٤٩٥]

﴿ مادة ٦٥ ﴾ الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَفْظٌ فِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ . مَثَلًا لَوْ ارَادَ (البائع ١٢٠) بَيْعَ فَرَسٍ أَشْهَبَ حَاضِرٍ فِي (الجلس ١٨١) وَقَالَ فِي (الاجابه ١٠١) بَيْعْتُ هَذَا الْفَرَسَ الْأَذْهَمَ وَإِشَارَ إِلَيْهِ وَ(قيل ١٠٢) (البائع ١٠٨) (ص ١٠٨) (اليع ١٢٠) وَلَقَا وَصَفُ الْأَذْهَمِ وَأَمَّا لَوْ بَاعَ فَرَسًا غَائِبًا وَذَكَرَ أَنَّهُ أَشْهَبُ

والحال انه ادم لا (ينعقد ١٠٦) (البيع ١٠٥) [انظر المادة ٣١٠]

﴿ مادة ٦٦ ﴾ السؤال مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ يَعْنِي أَنَّ مَا قِيلَ فِي السُّؤَالِ الْمُصَدِّقِ كَانَ الْمَجِيبَ الْمُصَدِّقَ قَدْ (اقر ١٥٧٢) به .

﴿ مادة ٦٧ ﴾ لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ لَكِنَّ السُّكُوتَ فِي مَعْرِضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ . يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُقَالُ لِسَاكِتٍ أَنَّهُ قَالَ كَذَا لَكِنَّ السُّكُوتَ فِي مَا يَلْزَمُ الذِّكْرُ بِهِ (اقرار ١٥٧٢) وبيان [انظر المواد ٢٧٦ و٤٣٨ و٧٧٢ و٧٧٣ و٨٠٥ و٨٤٧ و٨٣٢ و١٤٥١ و١٥٦٨ و١٦٥٩ و١٧٥١ و١٨٢٢ ومفهوم المادتين ١٥٨٠ و١٦٦٠]

﴿ مادة ٦٨ ﴾ دَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ يَقُومُ مَقَامَهُ . يَعْنِي أَنَّهُ يُحْكَمُ بِالظَّاهِرِ فِي مَا يَتَعَسَّرُ الْإِطْلَاعُ عَلَى حَقِيقَتِهِ [انظر المواد ١٢٥٠ و١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٠٥]

﴿ مادة ٦٩ ﴾ الْكِتَابُ كَالْخِطَابِ [انظر المواد ١٦٠٦ و١٦٠٧ و١٦١٢ وإعلم ان مضمون المادة ٦٩ يجري في العقود بالمكاتبه كالبيع والاجارة وغيرها وفي طلب الشفعة واسقاطها ونحوها]

﴿ مادة ٧٠ ﴾ الْإِشَارَاتُ الْمَعْمُودَةُ لِلْأُخْرَسِ كَالْبَيَانِ بِاللِّسَانِ [انظر المواد ١٧٤ و١٥٨٦ و١٧٥٣]

﴿ مادة ٧١ ﴾ يَقْبَلُ قَوْلُ الْمُتَرْجِمِ مُطْلَقًا

﴿ مادة ٧٢ ﴾ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطَاؤُهُ [مثلاً اذا دفع الكفيل الدين وكان الاصيل قد اذاه او ابراه الدائن منه ولم يعلم به كان له الرجوع على الدائن بما دفع . وانظر المواد ٧٤ و٧٤١ و١٢٠٣]

﴿ مادة ٧٣ ﴾ لَا حُجَّةَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ النَّاشِئِ عَنْ دَلِيلٍ . مَثَلًا لَوْ (اقر

(١٥٧٢) أَحَدٌ لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ (بَدِينِ ١٥٨) فَإِنْ كَانَ فِي (مَرَضٍ مَوْتَهُ ١٥٩٥) لَا (يَصِحُّ ١٠٨) مَا لَمْ يَصْدَقْهُ بَاقِي الْوَرْتَةِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ احْتِمَالَ كَوْنِ الْمَرِيضِ قَصْدَ بَهَذَا (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢) حِرْمَانِ سَائِرِ الْوَرْتَةِ مُسْتَنَدٌ إِلَى دَلِيلٍ كَوْنِهِ سِبْغِ الْمَرَضِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِقْرَارُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ جَازَ وَاحْتِمَالُ إِرَادَةِ حِرْمَانِ سَائِرِ الْوَرْتَةِ حَيْثُ نَزَّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ احْتِمَالٌ مُجَرَّدٌ وَنَوْعٌ مِنَ التَّوَهُّمِ لَا يَمْنَعُ حُجَّةَ الْإِقْرَارِ [انظر مفهوم المواد ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ١٥٩٥ و ١٦٠٦ و ١٧٤١]

❖ مادة ٧٤ ❖ لَا عِبْرَةَ لِلتَّوَهُّمِ [انظر المواد ٤ و ١٢٠٣ و ١٧٤١ و ٧٢]

❖ مادة ٧٥ ❖ الثَّابِتُ بِالْبُرْهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْعِيَانِ [انظر المواد ١٦٧٤ و ١٦٠٦ و ١٦١٢]

❖ مادة ٧٦ ❖ (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) (لِلدَّعِي ١٦١٣) وَ(الْبَيِّنُ ١٧٤٣) عَلَى مَنْ أَنْكَرَ [انظر المادتين ٨ و ٩ و شواهدهما]

❖ مادة ٧٧ ❖ (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) لَأَثْبَاتٍ خِلَافِ الظَّاهِرِ. وَ(الْبَيِّنُ ١٧٤٣) لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ [انظر المواد ١٠ و ١١]

❖ مادة ٧٨ ❖ (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) حُجَّةٌ مُتَعَدِّيةٌ وَ(الْإِقْرَارُ ١٥٧٢) حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ [انظر المادة ١٦٤٢]

❖ مادة ٧٩ ❖ الْمَرْءُ مُوَأْخَذٌ (بِإِقْرَارِهِ ١٥٧٢) [انظر المواد ١٥٨٧ و ١٥٧٣]

١٥٧٦ و ١٥٧٥ و يرد مفهوم هذه المادة في جميع مواد الإقرار

❖ مادة ٨٠ ❖ لَا حُجَّةٌ مَعَ التَّنَاقُضِ. لَكِنْ لَا يَخْتَلُّ مَعَهُ (حُكْمُ ١٧٨٦) (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) مَثَلًا لَوْ رَجَعَ (الشَّاهِدَانِ ١٦٨٤) عَنْ شَهَادَتِهِمَا لَا تَبْقَى

شهادتهما حجة . لكن لو كان (القاضي ١٧٨٥) حكمَ بِمَـشْهَدَا بهِ أَوَّلَا
لا يَنْتَقِضُ ذَلِكَ الْحُكْمُ وَاِنَّمَا يَلْزَمُ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ (ضَمَانُ ٤١٦) (المَحْكُومُ بِهِ
١٧٨٧) [انظر المواد ١٧٢٨ و ١٧٢٩ و ١٧٣١]

﴿ مادة ٨١ ﴾ قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَصْلِ . مِثْلًا لَوْ قَالَ
رَجُلٌ أَنِّي لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَّابٌ (دَيْنًا ١٥٨) وَاِنَا (كَفِيلٌ ٦١٢) بِهِ وَبِنَاءٍ عَلَى
إِنْكَارِ الْأَصْلِ (ادْعَى ١٦١٣) الدَّائِنُ عَلَى الْكَفِيلِ بِالَّذِينَ لَزِمَ عَلَى الْكَفِيلِ
أَدَاؤُهُ

﴿ مادة ٨٢ ﴾ الْمُلَقَّقُ بِالشَّرْطِ يَجِبُ ثُبُوتُهُ عِنْدَ ثُبُوتِ الشَّرْطِ [انظر
المواد ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٥١ و ١٤٥٦]

﴿ مادة ٨٣ ﴾ يَلْزَمُ مُرَاعَاةُ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ [انظر المواد ١٨٦
إلى ١٨٩ و ٢٨٧ و ٣٠٠ و ٣٩٨ و ٤٠٨ و ٤٤٠ و ٥٠٥ و ٦٠٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٩٦ و ٧٢٨ و ٧٨٤
و ٨٥٥ و ١٣٤٩ و ١٣٦٧ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٩٠ إلى ١٣٩٧ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٢٠ و ١٤٣٨
و ١٤٤٦ و ١٤٥٦ و ١٤٦٧]

﴿ مادة ٨٤ ﴾ الْمَوَاعِيدُ بِصُورِ التَّعَالِيقِ تَكُونُ لَازِمَةً . مِثْلًا لَوْ قَالَ
رَجُلٌ لِآخَرَ (بَيْعٌ ١٢٠) هَذَا (الشَّيْءُ ١٢٦) لِفُلَانٍ وَإِنْ لَمْ يُعْطِكَ (ثَمَنُهُ
١٥٢) فَأَنَا أُعْطِيهِ لَكَ فَلَمْ يُعْطِ (الْمُشْتَرِي ١٦١) الثَّمَنَ لَزِمَ عَلَى الرَّجُلِ أَدَاءُ
الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ بِنَاءً عَلَى وَعْدِهِ الْمُلَقَّقِ [انظر المادتين ٦٢٣ و ١٥١١]

﴿ مادة ٨٥ ﴾ الْحَرَاجُ بِالضَّمَانِ . يَعْنِي أَنَّ مَنْ (يَضْمَنُ ٤١٦) شَيْئًا لَوْ
تَلَفَ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي مُقَابَلَةِ الضَّمَانِ . مِثْلًا لَوْ رَدَّ (الْمُشْتَرِي ١٦١) حَيَوَانًا

(بِخِيَارِ الْعَيْبِ ٣٣٨) وَكَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ مُدَّةً لَا تَلَزِمُهُ (أَجْرَتُهُ ٤٠٤) لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَدْ تَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ الرَدِّ لَكَانَ مِنْ (مَالِهِ ١٢٦) [انظر المواد ٥٩٥ و ١٣٤٧ و ١٣٥٧ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦٩ و ١٣٧٢ و ١٣٧٨ وهكذا في الشركة بفروعهما وحسب شروطها]

﴿مادة ٨٦﴾ (الْأَجْرُ ٤٠٤) وَ(الضَّمَانُ ٤١٦) لَا يَجْتَمِعَانِ [انظر مفهوم المواد ٤٨٢ و ٤٨٥ و ٥٤٨ الى ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٩٦]

﴿مادة ٨٧﴾ (الْفَرْمُ ١٧٠٠) (بِالْفَنَمِ ١٧٠٠) يَعْنِي أَنَّ مَنْ يَنَالُ نَفْعَ شَيْءٍ يَتَحَمَّلُ ضَرَرَهُ [انظر المواد ٨٨ و ١٥٢ و ١٣١٦ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢١ الى ١٣٢٤ و ١٣٢٦ الى ١٣٢٨ و ١٣٦٠ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨]

﴿مادة ٨٨﴾ النِّعْمَةُ بِقَدْرِ النِّعْمَةِ وَالنِّقْمَةُ بِقَدْرِ النِّقْمَةِ [انظر المواد ٣٠٨ و ٣٠٩ و ١٣٢٠ واعلم ان المادة ٨٨ تشترك في المعنى مع المادة ٨٧]

﴿مادة ٨٩﴾ يُضَافُ الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ لَا إِلَى الْأَمْرِ مَا لَمْ يَكُنْ (مُجْبِرًا ٩٤٨ و ٩٤٩ و ١٠٠٣) [انظر مفهوم المواد ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦١١ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٥٩ و ٧٦٩ و ٧٧١ و ٧٧٢ واعلم ان مفهوم ما جاء في ابواب الاكراه والغصب والانلاف ينطبق على مادة ٨٩]

﴿مادة ٩٠﴾ إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمَتَسَبِّبُ يُضَافُ (الْحُكْمُ ١٧٨٦) إِلَى الْمُبَاشِرِ. مَثَلًا لَوْ حَفَرَ رَجُلٌ بُئْرًا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ فَأَلْقَى أَحَدُ حَيَوَانَاتِهِ فِي تِلْكَ الْبُئْرِ (ضَمِنَ ٤١٦) الَّذِي أَلْقَى الْحَيَوَانَاتِ وَلَا شَيْءَ عَلَى حَافِرِ الْبُئْرِ [انظر المادة ٩٢٥]

﴿مادة ٩١﴾ الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يَنَافِي (الضَّمَانُ ٤١٦) مَثَلًا لَوْ حَفَرَ إِنْسَانٌ فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) بُئْرًا فَوَقَعَ فِيهَا حَيَوَانُ رَجُلٍ وَهَلَكَ لَا (يُضْمَنُ ٤١٦) حَافِرُ

البُئْرُ شَيْئاً [انظر المواد ٢٩٩ و ٧٩٥ و ٨٢٤ و ١٥٠٠]

﴿ مادة ٩٢ ﴾ المَبْأَثِرُ (ضَامِنٌ ٤١٦) وَإِنْ لَمْ يَتَّعِدْ [انظر المواد ٩١٢

ال ٩١٤ و ٩١٥ الى ٩٢١]

﴿ مادة ٩٣ ﴾ المتسببُ لا (يَضْمَنُ ٤١٦) الا بالتَّعَمُّدِ [انظر المواد ٨٨٨

و ٩٢٢ و ٩٢٤ والفقرة الاخيرة من المادة ٩٢٣]

﴿ مادة ٩٤ ﴾ جَنَايَةُ الْعَجَمَاءِ جَبَّارَةٌ [انظر المواد ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ والفقرة الاولى

من المادة ٩٣٢]

﴿ مادة ٩٥ ﴾ الأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي (مُلْكٍ ١٢٥) الْغَيْرِ (باطِلٌ ١١٠)

﴿ مادة ٩٦ ﴾ لا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي (مُلْكٍ ١٢٥) الْغَيْرِ بِلَا

(اِذْنِهِ ٩٤٢ و ٣٠٤ و ٣٠٣)

﴿ مادة ٩٧ ﴾ لا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ (مَالَ ١٢٦) أَحَدٍ بِلَا سَبَبٍ

شَرْعِيٍّ [انظر المادتين ٨٩٠ و ٨٩١]

﴿ مادة ٩٨ ﴾ تَبَدُّلُ سَبَبِ (الْمُلْكِ ١٢٥) قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ [انظر

مفهوم المواد ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ١٧١]

﴿ مادة ٩٩ ﴾ مَنْ اسْتَعَجَلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عُوِّبَ بِجِرْمَانِهِ [مثلاً لو

قَتَلَ انْسَانٌ وَاْرثَهُ يُحْرَمُ مِنْ إِرْثِهِ وَكَذَلِكَ مَنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِلَا رِضَاهَا قَاصِدًا بِذَلِكَ حِرْمَانَهَا مِنَ الْاَرْثِ فَانَهَا ثَرْثُهُ]

﴿ مادة ١٠٠ ﴾ مَنْ سَعَى فِي تَقْضِي مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعِيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ

[انظر المواد ٩٨٩ و ١٠٢٤ و ١٦٤٧ الى ١٦٥١ و ١٦٥٢ و ١٦٥٦ و ١٦٥٨ و ١٦٥٩]

الكتاب الاول

« في (اليُوع ١٢٠) وينقسمُ الى مقدمة وسبعة ابواب »

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة (باليُوع ١٢٠)

﴿ مادة ١٠١ ﴾ الإيجاب أولُ كلامٍ يصدرُ من أحدِ العاقدين لأجل إنشاء التصرفِ وبه يُوجبُ ويثبتُ التصرفُ

﴿ مادة ١٠٢ ﴾ القبولُ ثاني كلامٍ يصدرُ من أحدِ العاقدين لأجل إنشاء التصرفِ وبه يتمُّ (العقد ١٠٣)

﴿ مادة ١٠٣ ﴾ العقدُ التزامُ المتعاقدين وتعهدهما أمرًا وهو عبارة عن ارتباط (الإيجاب ١٠١) (بالقبول ١٠٢)

﴿ مادة ١٠٤ ﴾ الانعقادُ تعلقُ كُلٍّ من الإيجاب (١٠١) والقبول (١٠٢) بالآخرِ على وجهٍ مشروعٍ يظهرُ أثرُهُ في متعلقيهما

﴿ مادة ١٠٥ ﴾ البيعُ (١٢٠) مبادلةُ (مالٍ ١٢٦) بـ (مالٍ ١٢٦) ويكونُ (منعقدًا ١٠٦) و (غيرَ منعقدٍ ١٠٧)

﴿ مادة ١٠٦ ﴾ البيعُ المنعقدُ هو (البيعُ ١٠٥ و ١٢٠) الذي (ينعقدُ

(١٠٤) على الوجه المذكور وينقسم إلى (صحيح ١٠٨) و(فاسد ١٠٩) و(نافذ ١١٣) و(موقوف ١١١ و١١٢)

﴿ مادة ١٠٧ ﴾ البيع الغير المنعقد هو البيع (الباطل ١١٠)
 ﴿ مادة ١٠٨ ﴾ البيع الصحيح هو البيع الجائز وهو البيع المشروع ذاتاً
 ووصفاً

﴿ مادة ١٠٩ ﴾ البيع الفاسد هو المشروع أصلاً لا وصفاً يعني انه يكون
 (صحيحاً ١٠٨) باعتبار ذاته . فاسداً باعتبار بعض أوصافه الخارجة (راجع
 الباب السابع)

﴿ مادة ١١٠ ﴾ البيع الباطل ما لا (يصح ١٠٨) أصلاً . يعني انه
 لا يكون مشروعاً أصلاً

﴿ مادة ١١١ ﴾ البيع الموقوف (بيع ١٢٠) يتعلق به حق الغير كبيع
 (الفضولي ١١٢)

﴿ مادة ١١٢ ﴾ الفضولي هو من يتصرف بحق الغير بدون (إذن
 ٣٠٣ و ٣٠٤) شرعي

﴿ مادة ١١٣ ﴾ البيع النافذ (بيع ١٢٠) لا يتعلق به حق الغير وهو
 ينقسم إلى (لازم ١١٤) و(غير لازم ١١٥)

﴿ مادة ١١٤ ﴾ البيع اللازم هو (البيع النافذ ١١٣) العاري عن
 (الخيارات ١١٦)

﴿ مادة ١١٥ ﴾ البيع الغير اللازم هو (البيع النافذ ١١٣) الذي فيه

أَحَدُ (الْخِيَارَاتِ ١١٦)

﴿ مادة ١١٦ ﴾ الْخِيَارُ كَوْنُ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ مُخَيَّرًا عَلَى مَا سَمَّيْنَاهُ فِي بَابِهِ

[انظر المادة ٣٠٠]

﴿ مادة ١١٧ ﴾ الْبَيْعُ الْبَاتُ هُوَ الْبَيْعُ الْقَطْعِيُّ

﴿ مادة ١١٨ ﴾ بَيْعُ الْوَفَاءِ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرْطِ أَنْ (الْمُشْتَرِيَ ١٦١) مَتَى رَدَّ الثَّمَنَ

(١٥٢) يَرُدُّ (الْبَائِعُ ١٦٠) إِلَيْهِ (الْمَبِيعُ ١٥١) وَهُوَ فِي حُكْمِ (الْبَيْعِ الْجَائِزِ

(١٠٨) بِالنَّظَرِ إِلَى انْتِفَاعِ الْمُشْتَرِي بِهِ . وَفِي حُكْمِ (الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٠٩)

بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ كُلِّ مَنْ الطَّرَفَيْنِ مُقْتَدِرًا عَلَى (الْفَسْخِ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)

وَفِي حُكْمِ (الرَّهْنِ ٧٠١) بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَ لَا يَقْدِرُ عَلَى (بَيْعِهِ ١٢٠) إِلَى

الْغَيْرِ [انظر المادة ٣٢]

﴿ مادة ١١٩ ﴾ بَيْعُ الاسْتِغْلَالِ هُوَ بَيْعُ (الْمَالِ ١٢٦) (وَفَاءً ١١٨) عَلَى

أَنْ (يَسْتَأْجِرَهُ ٤٠٤) (الْبَائِعُ ١٦٠)

﴿ مادة ١٢٠ ﴾ (الْبَيْعُ ١٠٥) بِاعْتِبَارِ (الْمَبِيعِ ١٥١) يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةٍ

أَقْسَامٍ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ بَيْعُ (الْمَالِ ١٢٦) (بِالْثَمَنِ ١٥٢) وَبِمَا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ

أَشْهُرُ الْبُيُوعِ يُسَمَّى بِالْبَيْعِ . الْقِسْمُ الثَّانِي هُوَ (الصَّرْفُ ١٢١) . وَالْقِسْمُ

الثَّلَاثُ (بَيْعُ الْمُقَابَضَةِ ١٢٢) . وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ (السَّلَمُ ١٢٣)

﴿ مادة ١٢١ ﴾ الصَّرْفُ (بَيْعُ ١٢٠) (النَّقْدِ ١٣٠) بِالنَّقْدِ

﴿ مادة ١٢٢ ﴾ بَيْعُ الْمُقَابَضَةِ بَيْعُ (الْعَيْنِ ١٥٩) بِالْعَيْنِ أَيْ مُبَادَلَةً (مَالٍ

(١٢٦) بِمَالٍ غَيْرِ (النَّقْدِ ١٣٠)

- ﴿ مادة ١٢٣ ﴾ السَّلَمُ (بَيْعٌ ١٢٠) (مَوْجَلٌ ١٥٦) بِمَجَلٍّ
 ﴿ مادة ١٢٤ ﴾ الاستِصْنَاعُ (عَقْدٌ ١٠٣) مَقَاوِلَةٌ مَعَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ عَلَى
 أَنْ يَعْمَلَ شَيْئًا فَالْعَامِلُ صَانِعٌ وَ (المُشْتَرِي ١٦١) مُسْتَصْنِعٌ وَ الشَّيْءُ مَصْنُوعٌ
 ﴿ مادة ١٢٥ ﴾ الْمُلْكُ مَا مَلَكَهُ الْإِنْسَانُ سَوَاءً كَانَ (أَعْيَانًا ١٥٩) أَوْ

مَنَافِعُ

- ﴿ مادة ١٢٦ ﴾ الْمَالُ هُوَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ طَبْعُ الْإِنْسَانِ وَيُمْكِنُ إِذْخَارُهُ إِلَى
 وَقْتِ الْحَاجَةِ (مَنْقُولًا ١٢٨) كَانَ أَوْ (غَيْرُ مَنْقُولٍ ١٢٩)
 ﴿ مادة ١٢٧ ﴾ الْمَالُ الْمُنْقَوْمُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَيْنِ ٠ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى مَا (يُبَاحُ
 ١٢٣٤) الْإِتِفَاعُ بِهِ وَالثَّانِي بِمَعْنَى الْمَالِ الْحُرِّزِ ٠ فَالسَّمَكُ فِي الْبَحْرِ غَيْرُ مُنْقَوْمٍ
 وَإِذَا اصْطِيدَ صَارَ مُنْقَوْمًا بِالإِخْرَازِ
 ﴿ مادة ١٢٨ ﴾ الْمَنْقُولُ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يُمَكِّنُ نَقْلَهُ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرَ
 فَيَشْمَلُ (النُّقُودَ ١٣٠) وَ (الرُّعُوضَ ١٣١) وَ (الْحَيَوَانَاتِ ١٣٥) وَ (الْمَكِيلَاتِ
 ١٣٣) وَ (الْمُوزُونَاتِ ١٣٤)

- ﴿ مادة ١٢٩ ﴾ غَيْرُ الْمَنْقُولِ مَا لَا يُمَكِّنُ نَقْلَهُ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرَ كَالدُّوْرِ
 وَالْأَرْضِ مَا يُسَمَّى بِالْعَقَارِ

- ﴿ مادة ١٣٠ ﴾ النُّقُودُ جَمْعُ نَقْدٍ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
 ﴿ مادة ١٣١ ﴾ الرُّعُوضُ جَمْعُ عَرْضٍ بِالتَّحْرِيكِ وَهِيَ مَا عَدَا (النُّقُودَ
 ١٣٠) وَ (الْحَيَوَانَاتِ ١٣٥) وَ (الْمَكِيلَاتِ ١٣٣) وَ (الْمُوزُونَاتِ ١٣٤) كَالْمَتَاعِ

وَالْقَمَاشُ

﴿ مادة ١٣٢ ﴾ الْمُقَدَّرَاتُ مَا تَتَعَيَّنُ مَقَادِيرُهَا (بِالْكَيْلِ ١٣٣) أَوْ (الْوِزْنِ ١٣٤) أَوْ (الْعَدَدِ ١٣٥) أَوْ (الذَّرَاعِ ١٣٦) وَهِيَ شَامِلَةٌ (لِلْمِكْيَلَاتِ ١٣٣) وَ (الْمَوْزُونَاتِ ١٣٤) وَ (الْعَدَدِيَّاتِ ١٣٥) وَ (الْمَذْرُوعَاتِ ١٣٦)

﴿ مادة ١٣٣ ﴾ الْكَيْلِيُّ وَالْمِكْيَلُ هُوَ مَا يَكَالُ
 ﴿ مادة ١٣٤ ﴾ الْوِزْنِيُّ وَالْمَوْزُونُ هُوَ مَا يُوزَنُ
 ﴿ مادة ١٣٥ ﴾ الْعَدَدِيُّ وَالْمَعْدُودُ هُوَ مَا يُعَدُّ
 ﴿ مادة ١٣٦ ﴾ الذَّرْعِيُّ وَالْمَذْرُوعُ هُوَ مَا يُقَاسُ بِالذَّرَاعِ
 ﴿ مادة ١٣٧ ﴾ الْمَحْدُودُ هُوَ (الْعَقَارُ ١٢٩) الَّذِي يُمَكِّنُ تَعْيِينَ حُدُودِهِ وَأَطْرَافِهِ

﴿ مادة ١٣٨ ﴾ الْمَشَاعُ مَا يَحْتَوِي عَلَى حِصَصٍ شَائِعَةٍ
 ﴿ مادة ١٣٩ ﴾ الْحِصَّةُ الشَّائِعَةُ هِيَ السَّهْمُ السَّارِي إِلَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ (الْمَالِ ١٢٦) (الْمَشْتَرَكِ ١٠٤٥)

﴿ مادة ١٤٠ ﴾ الْجِنْسُ مَا لَا يَكُونُ بَيْنَ أَفْرَادِهِ تَفَاوُثٌ (فَاحِشٌ ١٦٥) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَرْضِ مِنْهُ

﴿ مادة ١٤١ ﴾ الْجَزَافُ وَالْمُجَازَفَةُ (يَبِغُ ١٢٠) تَجْمُوعٌ بِلاَ تَقْدِيرٍ
 ﴿ مادة ١٤٢ ﴾ حَقُّ الْمُرُورِ هُوَ حَقُّ الشَّيْءِ فِي (مُلْكٍ ١٢٥) الْغَيْرِ
 ﴿ مادة ١٤٣ ﴾ حَقُّ (الشَّرْبِ ١٢٦٢) هُوَ نَصِيبُ (مُعَيَّنٍ ١٥٩) مَعْلُومٍ مِنَ النَّهْرِ

﴿ مادة ١٤٤ ﴾ حَقُّ الْمَسِيلِ حَقُّ جَرَيَانِ الْمَاءِ وَالسَّبِيلِ وَالتَّوَكَّافِ مِنْ

دَارِ إِلَى الْخَارِجِ

﴿ مَادَّةُ ١٤٥ ﴾ الْمِثْلِيُّ مَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي السُّوقِ بِدُونِ تَفَاوُتٍ يُعْتَدُّ بِهِ

[انظر المادَّة ١١١٩]

﴿ مَادَّةُ ١٤٦ ﴾ الْقِيَمِيُّ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ مِثْلٌ فِي السُّوقِ أَوْ يُوجَدُ لَكِنْ

مَعَ التَّفَاوُتِ الْمُعْتَدِّ بِهِ فِي (الْقِيَمَةِ ١٥٤)

﴿ مَادَّةُ ١٤٧ ﴾ الْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَقَارِبَةُ هِيَ (الْمَعْدُودَاتُ ١٣٥) الَّتِي لَا يَكُونُ

بَيْنَ أَفْرَادِهَا وَآحَادِهَا تَفَاوُتٌ فِي (الْقِيَمَةِ ١٥٤) جَمِيعُهَا مِنْ (الْمِثْلِيَّاتِ ١١١٩)

﴿ مَادَّةُ ١٤٨ ﴾ الْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَفَاوِتَةُ هِيَ (الْمَعْدُودَاتُ ١٣٥) الَّتِي يَكُونُ

بَيْنَ أَفْرَادِهَا وَآحَادِهَا تَفَاوُتٌ فِي (الْقِيَمَةِ ١٥٤) جَمِيعُهَا (قِيَمَاتُ ١٤٦)

﴿ مَادَّةُ ١٤٩ ﴾ الْبَيْعُ يَعْنِي مَا هَيْتُهُ عِبَارَةٌ عَنْ مُبَادَلَةٍ (مَالِ ١٢٦) بِمَالٍ

وَيُطْلَقُ عَلَى (الْإِيجَابِ ١٠١) وَ(الْقَبُولِ ١٠٢) أَيْضًا لِذَلَالَتِهِمَا عَلَى الْمُبَادَلَةِ [انظر

[المادَّة ١٦٧]

﴿ مَادَّةُ ١٥٠ ﴾ مَحَلُّ الْبَيْعِ هُوَ (الْمَبِيعُ ١٥١)

﴿ مَادَّةُ ١٥١ ﴾ الْمَبِيعُ مَا يُبَاعُ وَهُوَ (الْعَيْنُ ١٥٩) الَّتِي تَنْعِنُ فِي (الْبَيْعِ

١٢٠) وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْبَيْعِ لِأَنَّ الْإِتِفَاعَ أَمَّا يَكُونُ (بِالْأَعْيَانِ

١٥٩) . وَ(الْأَثْمَانُ ١٥٢) وَسَبِيلُهُ لِلْمُبَادَلَةِ

﴿ مَادَّةُ ١٥٢ ﴾ الثَّمَنُ مَا يَكُونُ بَدَلًا (لِلْبَيْعِ ١٥١) وَيَتَعَلَّقُ (بِالذِّمَّةِ ١٥٨)

﴿ مَادَّةُ ١٥٣ ﴾ الثَّمَنُ الْمُسَمَّى هُوَ (الثَّمَنُ ١٥٢) الَّذِي يُسَمَّى وَيُعْنَى

الْعَاقِدَانِ وَقْتُ (الْبَيْعِ ١٢٠) بِالْإِتْرَاضِ سَوَاءَ كَانَ مُطَابِقًا (لِقِيَمَتِهِ ١٥٤) الْحَقِيقِيَّةِ

او ناقصاً عنها اوزائداً عليها

- ﴿ مادة ١٥٤ ﴾ القيمة هي (الضمن ١٥٢) الحقيقي للشيء
 ﴿ مادة ١٥٥ ﴾ المضمن الشيء الذي (يباع ١٢٠) (بالضمن ١٥٢)
 ﴿ مادة ١٥٦ ﴾ التأجيل تعليق (الدين ١٥٨) وتأخيرُهُ الى وقتٍ مُعَيَّن
 ﴿ مادة ١٥٧ ﴾ التقسيط (تأجيل ١٥٦) أداء (الدين ١٥٨) مُفرقاً الى
 اوقاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُعَيَّنَةٍ

- ﴿ مادة ١٥٨ ﴾ الدين ما يثبت في الذمة كمقدار من الدراهم في ذمة
 رجل ومقدار منها ليس بحاضر . والمقدار المعين من الدراهم او من صبرة
 الحنطة الحاضرتين قبل الإفراز فكلها من قبيل الدين
 ﴿ مادة ١٥٩ ﴾ العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكُرسي
 وصبرة حنطة وصبرة دراهم حاضرتين . فكلها من الأعيان
 ﴿ مادة ١٦٠ ﴾ البائع هو من (يبيع ١٢٠)
 ﴿ مادة ١٦١ ﴾ المشتري هو من يشتري
 ﴿ مادة ١٦٢ ﴾ المتبايعان هما (البائع ١٦٠) و (المشتري ١٦١)
 ويسميان عاقدين ايضاً

- ﴿ مادة ١٦٣ ﴾ الإقالة رفع (عقد ١٠٣) (البيع ١٠٥) وإزالته [انظر

المواد ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٤٩٩]

- ﴿ مادة ١٦٤ ﴾ التفرير توصيف (المبيع ١٥١) (المشتري ١٦١) بغير

صِفَتِهِ الْحَقِيقَةِ

❖ مادة ١٦٥ ❖ الغَبْنُ الْفَاحِشُ غَبْنٌ عَلَى قَدَرِ نِصْفِ الْعَشْرِ فِي (الْعُرُوضِ
 ١٣١) وَالْعَشْرِ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَالْخُمْسِ فِي (الْعَقَارِ ١٢٩) أَوْ زِبَادَةً
 ❖ مادة ١٦٦ ❖ الْقَدِيمُ هُوَ الَّذِي لَا يُوجَدُ مَنْ يَعْرِفُ أَوَّلَهُ [انظر
 المادة ٦]



الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة (بَعْدَ ١٠٣) (الْبَيْعِ ١٠٥) وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في ما يتعلق (بِرُكْنِ الْبَيْعِ ١٤٩)

❖ مادة ١٦٧ ❖ (الْبَيْعُ ١٢٠) (يَنْقَضُ ١٠٦) بِالْإِجَابِ (١٠١) وَ(الْقَبُولُ ١٠٢)
 ❖ مادة ١٦٨ ❖ (الْإِجَابُ ١٠١) وَ(الْقَبُولُ ١٠٢) فِي (الْبَيْعِ ١٢٠)
 عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ مُسْتَعْمَلَيْنِ لِإِنْشَاءِ (الْبَيْعِ ١٠٥) فِي (عُرْفِ الْبَلَدَةِ
 ٣٦ الم ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥)

❖ مادة ١٦٩ ❖ (الْإِجَابُ ١٠١) وَ(الْقَبُولُ ١٠٢) يَكُونَانِ بَصِيغَةً
 الْمَاضِي كَبِعْتُ وَاشْتَرَيْتُ وَأَيُّ لَفْظٍ مِنْ هَذَيْنِ ذُكِرَ أَوَّلًا فَهُوَ إِجَابٌ وَالثَّانِي
 قَبُولٌ . فَلَ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) بَعْتُ ثُمَّ قَالَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) اشْتَرَيْتُ أَوْ

قَالَ الْمُشْتَرِي أَوْ لَا اشْتَرَيْتُ ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُ (انْعَقَدَ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٢٠) وَيَكُونُ لَفْظُ بَعْتُ فِي الْأَوَّلَى إِجْبَابًا وَاشْتَرَيْتُ (قَبُولًا ١٠٢) وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ .

وَيَنْعَقِدُ الْبَيْعُ إِضًا بِكُلِّ لَفْظٍ يُنْبِئُ عَنْ إِنْشَاءِ التَّمْلِكِ وَالتَّمْلِكِ كَقَوْلِ الْبَائِعِ أَعْطَيْتُ أَوْ مَلَكَتُ وَقَوْلِ الْمُشْتَرِي أَخَذْتُ أَوْ تَمَلَّكَتُ أَوْ رَضِيتُ وَأَمثال ذلك

﴿ مادة ١٧٠ ﴾ (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بصيغة المضارع

إِضًا إِذَا أُريدَ بِهَا الْحَالُ كَأَيْعُ وَاشْتَرِي . وَإِذَا أُريدَ بِهَا الْإِسْتِقْبَالُ لَا يَنْعَقِدُ

﴿ مادة ١٧١ ﴾ صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد مثل

سَأَيْعُ وَسَأَشْتَرِي (لَا يَنْعَقِدُ ١٠٧) بها (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠)

﴿ مادة ١٧٢ ﴾ (لَا يَنْعَقِدُ ١٠٧) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بصيغة الأمر

كَيْعُ وَاشْتَرِ . إِلَّا إِذَا دَلَّتْ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ عَلَى الْحَالِ فَيُشْنَدُ بِنَعْقِدُ بِهَا الْبَيْعُ

فَلَوْ قَالَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) بِعْنِي هَذَا الشَّيْءَ بِكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ . وَقَالَ (الْبَائِعُ

١٦٠) بَعْتُكَ لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ أَمَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي خُذْ هَذَا (الْمَالُ ١٢٦)

بِكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ . وَقَالَ الْمُشْتَرِي أَخَذْتُهُ أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي أَوْ لَا أَخَذْتُ هَذَا

الشَّيْءَ بِكَذَا غَرَسًا وَقَالَ الْبَائِعُ خُذْهُ أَوْ قَالَ اللَّهُ يَبَارِكُ لَكَ وَأَمثاله انْعَقَدَ الْبَيْعُ

فَإِنْ قَوْلُهُ خُذْهُ وَاللَّهُ يَبَارِكُ . هُنَا بِمَعْنَى هَا أَنَا بَعْتُ فَخُذْ

﴿ مادة ١٧٣ ﴾ كَمَا يَكُونُ (الْإِجَابُ ١٠١) وَ(الْقَبُولُ ١٠٢) بِالْمُشَافَهَةِ

يَكُونُ بِالْمُكَاتَبَةِ إِضًا

﴿ مادة ١٧٤ ﴾ (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بِالْإِشَارَةِ الْمَعْرُوفَةِ لِلْآخَرِ

[انظر المادة ٧٠]

﴿ مادة ١٧٥ ﴾ حَيْثُ إِنَّ الْمَقْصَدَ الْأَصْلِيَّ مِنَ (الايجاب ١٠١) و(القبول ١٠٢) هو تَرَاضِي الطَّرَفَيْنِ (فَيَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بِالْمُبَادَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاضِي وَيُسَمَّى هَذَا بَيْعَ التَّعَاطِي مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ يُعْطَى (المشتري ١٦١) لِلْخَبَازِ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ فَيُعْطِيهِ الْخَبَازُ بِهَا مِقْدَارًا مِنَ الْخُبْزِ بِدُونِ تَلَفُظٍ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ أَوْ أَنَّ يُعْطَى الْمَشْتَرِي (الثلث ١٥٢) (البائع ١٦٠) وَيَأْخُذَ السِّلْعَةَ وَيَسْكُتُ الْبَائِعُ . وَكَذَا لَوْ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى بَائِعٍ الْحِنْطَةَ وَدَفَعَ لَهُ خَمْسَةَ دِينَارٍ وَقَالَ بِكُمْ تَبِيعُ الْمُدَّ مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ فَقَالَ بِدِينَارٍ فَسَكَتَ الْمَشْتَرِي ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ الْحِنْطَةَ فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ أُعْطَيْكَ أَيَّهَا غَدًا (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥) أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَجْرِ بَيْنَهُمَا الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ تَرَفَّقَى سِعْرُ مُدِّ الْحِنْطَةِ فِي الْغَدِ إِلَى دِينَارٍ وَنِصْفٍ يُجْبِرُ الْبَائِعُ عَلَى إِعْطَاءِ الْحِنْطَةِ بِسِعْرِ الْمُدِّ بِدِينَارٍ . وَكَذَا بِالْعَكْسِ لَوْ رَخِصَتْ الْحِنْطَةُ وَتَدَنَّتْ فَيَتِمُّهَا فَالْمَشْتَرِي مُجْبُورٌ عَلَى قَبُولِهَا بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمَشْتَرِي لِلْقَصَّابِ أَقْطَعْ لِي بِخَمْسَةِ غُرُوشٍ لَحْمًا مِنْ هَذَا الْجَانِبِ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ فَقَطَّعَ الْقَصَّابُ اللَّحْمَ وَوَزَنَهُ وَأَعْطَاهُ أَيَّاهُ انْعَقَدَ الْبَيْعُ وَلَيْسَ لِلْمَشْتَرِي الْامْتِنَاعُ مِنْ قَبُولِهِ وَأَخْذِهِ [انظر المادة ٣]

﴿ مادة ١٧٦ ﴾ إِذَا تَكَرَّرَ (عَقْدُ ١٠٣) (الْبَيْعُ ١٢٠) بِتَبْدِيلِ (الثلث ١٥٢) أَوْ تَزْيِيدِهِ أَوْ تَنْقِصِهِ يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ الثَّانِي فَلَوْ تَبَاعَ رَجُلَانِ (مَالًا ١٢٦) مَعْلُومًا بِمِائَةِ غَرِشٍ . ثُمَّ بَعْدَ انْعِقَادِ الْبَيْعِ تَبَاعَا ذَلِكَ الْمَالُ بِدِينَارٍ أَوْ بِمِائَةِ عَشْرَةٍ أَوْ بِتِسْعِينَ غَرِشًا يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ الثَّانِي

الفصل الثاني

في بيان لزوم موافقة (القبول ١٠٢) (للايجاب ١٠١)

✽ مادة ١٧٧ ✽ اذا أَوْجَبَ أَحَدُ (العَاقِدَيْنِ ١٦٢) (بِيعَ ١٢٠) شَيْءٌ يَلْزَمُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ قَبُولُ الْعَاقِدِ الْآخَرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطَابِقِ لِلإِيجَابِ وَلَيْسَ لَهُ تَبْعِيضُ (الثَّمَنِ ١٥٢) او (الثَّمَنِ ١٥٥) وَتَقْرِيبُهُمَا فَلَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) لِلْمُشْتَرِي (١٦١) بَعْتُكَ هَذَا الثَّوبَ بِمِائَةِ قِرْشٍ مَثَلًا فَإِذَا قَبَلَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ أَخَذَ الثَّوبَ جَمِيعَهُ بِمِائَةِ قِرْشٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ جَمِيعَهُ او نِصْفَهُ بِخَمْسِينَ غِرْشًا وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهُ بَعْتُكَ هَذَيْنِ الْفَرَسَيْنِ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ قِرْشٍ وَقِيلَ الْمُشْتَرِي يَأْخُذُ الْفَرَسَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ آلَافِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدَهُمَا بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ

✽ مادة ١٧٨ ✽ تَكْفِي مُوَافَقَةُ (الْقَبُولِ ١٠٢) (لِلإِيجَابِ ١٠١) ضَمِنًا فَلَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) (لِلْمُشْتَرِي ١٦١) بَعْتُكَ هَذَا (الْمَالِ ١٢٦) بِأَلْفٍ قِرْشٍ وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ (انْعَقَدَ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) عَلَى الْأَلْفِ الْأَنَّهُ لَوْ قِيلَ الْبَائِعُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي (الْمَجْلِسِ ١٨١) يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ أَنْ يُعْطِيَ الْخَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ الَّتِي زَادَهَا أَيْضًا وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الْمَالِ بِأَلْفٍ قِرْشٍ فَقَالَ

البُئْرُ شَيْئًا [انظر المواد ٢٩٩ و ٧٩٥ و ٨٢٤ و ١٥٠٠]

﴿ مادة ٩٢ ﴾ الْمُبَاشِيرُ (ضَامِنٌ ٤١٦) وَإِنْ لَمْ يَتَّعَمَدْ [انظر المواد ٩١٢

ال ٩١٤ و ٩١٥ الى ٩٢١]

﴿ مادة ٩٣ ﴾ الْمَتَسَبِّبُ لَا (يَضْمَنُ ٤١٦) إِلَّا بِالتَّعَمُّدِ [انظر المواد ٨٨٨

و ٩٢٢ و ٩٢٤ والفقرة الاخيرة من المادة ٩٢٣]

﴿ مادة ٩٤ ﴾ جُنَايَةُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ [انظر المواد ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ والفقرة الاولى

من المادة ٩٣٢]

﴿ مادة ٩٥ ﴾ الْأَمْرُ بِالتَّصْرِفِ فِي (مُلْكٍ ١٢٥) الْغَيْرِ (بَاطِلٌ ١١٠)

﴿ مادة ٩٦ ﴾ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي (مُلْكٍ ١٢٥) الْغَيْرِ بِلَا

(اذنه ٩٤٢ و ٣٠٤ و ٣٠٣)

﴿ مادة ٩٧ ﴾ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ (مَالَ ١٢٦) أَحَدٍ بِلَا سَبَبٍ

شُرْعِيٍّ [انظر المادتين ٨٩٠ و ٨٩١]

﴿ مادة ٩٨ ﴾ تَبَدُّلُ سَبَبِ (الْمُلْكِ ١٢٥) قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ [انظر

مفهوم المواد ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ١٧١]

﴿ مادة ٩٩ ﴾ مَنْ اسْتَعَجَلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عُوْقِبَ بِجُرْمَانِهِ [مثلاً لو

قَتَلَ إِنْسَانٌ وَارَثَهُ يُجْرَمُ مِنْ إِرْثِهِ وَكَذَلِكَ مَنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِلَا رِضَاهَا قَاصِدًا
بِذَلِكَ حِرْمَانَهَا مِنَ الْإِرْثِ فَانَهَا ثَرْثُهُ]

﴿ مادة ١٠٠ ﴾ مَنْ سَعَى فِي تَقْضِي مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعِيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ

[انظر المواد ٩٨٩ و ١٠٢٤ و ١٦٤٧ الى ١٦٥١ و ١٦٥٢ و ١٦٥٦ و ١٦٥٨ و ١٦٥٩]

الكتاب الاول

« في (اليُوع ١٢٠) وينقسم الى مقدمة وسبعة ابواب »

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة (باليُوع ١٢٠)

﴿ مادة ١٠١ ﴾ الإيجاب أول كلام يصدر من أحد العاقدين لأجل إنشاء التصرف وبه يوجب ويثبت التصرف

﴿ مادة ١٠٢ ﴾ القبول ثاني كلام يصدر من أحد العاقدين لأجل إنشاء التصرف وبه يتم (العقد ١٠٣)

﴿ مادة ١٠٣ ﴾ العقد التزام المتعاقدين وتعهدهما أمرًا وهو عبارة عن ارتباط (الإيجاب ١٠١) (بالقبول ١٠٢)

﴿ مادة ١٠٤ ﴾ الأنقاد تعلق كل من الإيجاب (١٠١) و (القبول ١٠٢) بالآخر على وجه مشروع يظهر أثره في متعلقيهما

﴿ مادة ١٠٥ ﴾ البيع (١٢٠) مبادلة (مال ١٢٦) بالمال ويكون (منعقدًا ١٠٦) و (غير منعقد ١٠٧)

﴿ مادة ١٠٦ ﴾ البيع المنعقد هو (البيع ١٠٥ و ١٢٠) الذي (يُنعقد

(١٠٤) على الوجه المذكور وينقسمُ الى (صحيح ١٠٨) و(فاسد ١٠٩) و(نافذ ١١٣) و(موقوف ١١١ و١١٢)

﴿ مادة ١٠٧ ﴾ البيعُ الغيرُ المنقَد هو البيعُ (الباطل ١١٠)
 ﴿ مادة ١٠٨ ﴾ البيعُ الصحيحُ هو البيعُ الجائزُ وهو البيعُ المشروعُ ذاتًا
 ووصفًا

﴿ مادة ١٠٩ ﴾ البيعُ الفاسدُ هو المشروعُ أصلًا لا وصفًا يعني انه يكونُ
 (صحيحًا ١٠٨) باعتبارِ ذاته . فاسدًا باعتبارِ بعضِ أوصافِهِ الخارجَةِ (راجع
 الباب السابع)

﴿ مادة ١١٠ ﴾ البيعُ الباطلُ ما لا (يصحُّ ١٠٨) أصلًا . يعني انه
 لا يكونُ مشروعًا أصلًا

﴿ مادة ١١١ ﴾ البيعُ الموقوفُ (بيع ١٢٠) يتعلّقُ بِهِ حقُّ الغيرِ كبيعِ
 (الفضولي ١١٢)

﴿ مادة ١١٢ ﴾ الفضوليُّ هو مَنْ يتصرّفُ بِحقِّ الغيرِ بدونِ (إذن
 ٣٠٣ و ٣٠٤) شرعيّ

﴿ مادة ١١٣ ﴾ البيعُ النافذُ (بيع ١٢٠) لا يتعلّقُ بِهِ حقُّ الغيرِ وهو
 ينقسمُ الى (لازم ١١٤) و(غير لازم ١١٥)

﴿ مادة ١١٤ ﴾ البيعُ اللازمُ هو (البيعُ النافذ ١١٣) العاري عن
 (الخيارات ١١٦)

﴿ مادة ١١٥ ﴾ البيعُ الغيرُ اللازمُ هو (البيعُ النافذ ١١٣) الذي فيه

أَحَدُ (الْحَيَارَاتِ ١١٦)

﴿مادة ١١٦﴾ الْحَيَارُ كَوْنُ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ مُغَيَّرًا عَلَى مَا سَيَجِيءُ فِي بَابِهِ

[انظر المادة ٣٠٠]

﴿مادة ١١٧﴾ الْبَيْعُ الْبَاتُ هُوَ الْبَيْعُ الْقَطْعِيُّ

﴿مادة ١١٨﴾ يَبِيعُ الْوَفَاءُ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرْطِ أَنْ (الْمُشْتَرِيَ ١٦١) مَتَى رَدَّ الثَّمَنَ

(١٥٢) يَرُدُّ (الْبَائِعُ ١٦٠) إِلَيْهِ (الْمَبِيعُ ١٥١) وَهُوَ فِي حُكْمِ (الْبَيْعِ الْجَائِزِ

(١٠٨) بِالنَّظَرِ إِلَى انْتِفَاعِ الْمُشْتَرِي بِهِ وَفِي حُكْمِ (الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ١٠٩)

بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ كُلِّ مَنْ الطَّرَفَيْنِ مُقْتَدِرًا عَلَى (الْفَسْخِ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)

وَفِي حُكْمِ (الرَّهْنِ ٧٠١) بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَ لَا يَقْدِرُ عَلَى (بَيْعِهِ ١٢٠) إِلَى

الْغَيْرِ [انظر المادة ٣٢]

﴿مادة ١١٩﴾ يَبِيعُ الْإِسْتِغْلَالُ هُوَ بَيْعُ (الْمَالِ ١٢٦) (وَفَاءً ١١٨) عَلَى

أَنْ (يَسْتَأْجِرَهُ ٤٠٤) (الْبَائِعُ ١٦٠)

﴿مادة ١٢٠﴾ (الْبَيْعُ ١٠٥) بِاعْتِبَارِ (الْمَبِيعِ ١٥١) يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةٍ

أَقْسَامِ الْقِسْمِ الْأَوَّلُ يَبِيعُ (الْمَالِ ١٢٦) (بِالْثَمَنِ ١٥٢) وَبِمَا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ

أَشْهُرُ الْبُيُوعِ يُسَمَّى بِالْبَيْعِ الْقِسْمِ الثَّانِي هُوَ (الصَّرْفُ ١٢١) وَالْقِسْمُ

الثَّلَاثُ (يَبِيعُ الْمُقَايَضَةَ ١٢٢) وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ (السَّلَمُ ١٢٣)

﴿مادة ١٢١﴾ الصَّرْفُ (يَبِيعُ ١٢٠) (النَّقْدَ ١٣٠) بِالنَّقْدِ

﴿مادة ١٢٢﴾ يَبِيعُ الْمُقَايَضَةَ يَبِيعُ (الْعَيْنَ ١٥٩) بِالْعَيْنِ أَيْ مُبَادَاةً (مَالٍ

(١٢٦) بِمَالٍ غَيْرِ (النَّقْدِ ١٣٠)

- ﴿ مادة ١٢٣ ﴾ السَّلَمُ (بَيْعُ ١٢٠) (مَوْجَلُ ١٥٦) بِمَجَلٍ
 ﴿ مادة ١٢٤ ﴾ الاستِصْنَاعُ (عَقْدُ ١٠٣) مَقَاوِلُهُ مَعَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ عَلَى
 أَنْ يَعْمَلَ شَيْئًا فَالْعَامِلُ صَانِعٌ وَ (المُشْتَرِي ١٦١) مُسْتَصْنِعٌ وَ الشَّيْءُ مَصْنُوعٌ
 ﴿ مادة ١٢٥ ﴾ الْمُلْكُ مَا مَلَكَهُ الْإِنْسَانُ سَوَاءً كَانَ (أَعْيَانًا ١٥٩) أَوْ

مَنَافِعُ

- ﴿ مادة ١٢٦ ﴾ الْمَالُ هُوَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ طَبَعُ الْإِنْسَانِ وَيُمْكِنُ إِذْخَارُهُ إِلَى
 وَقْتِ الْحَاجَةِ (مَنْقُولًا ١٢٨) كَانَ أَوْ (غَيْرُ مَنْقُولٍ ١٢٩)
 ﴿ مادة ١٢٧ ﴾ الْمَالُ الْمُتَقَوِّمُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَيْنِ . الْأَوَّلُ بِمَعْنَى مَا (يَبَاحُ
 ١٢٣٤) الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَالثَّانِي بِمَعْنَى الْمَالِ الْمُحْرَزِ . فَالسَّمَكُ فِي الْبَحْرِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ
 وَإِذَا اصْطِيدَ صَارَ مُتَقَوِّمًا بِالْإِخْرَازِ
 ﴿ مادة ١٢٨ ﴾ الْمَنْقُولُ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يُمَكِّنُ نَقْلَهُ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرَ
 فَيَشْمَلُ (النُّقُودَ ١٣٠) وَ (الرُّعُوضَ ١٣١) وَ (الْحَيَوَانَاتِ ١٣٥) وَ (الْمَكِيلَاتِ
 ١٣٣) وَ (الْمُوزُونَاتِ ١٣٤)

- ﴿ مادة ١٢٩ ﴾ غَيْرُ الْمَنْقُولِ مَا لَا يُمَكِّنُ نَقْلَهُ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرَ كَالدُّوَرِ
 وَالْأَرْضِ مَا يُسَمَّى بِالْعَقَّارِ

- ﴿ مادة ١٣٠ ﴾ النُّقُودُ جَمْعُ نَقْدٍ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
 ﴿ مادة ١٣١ ﴾ الرُّعُوضُ جَمْعُ عَرْضٍ بِالتَّحْرِيكِ وَهِيَ مَا عَدَا (النُّقُودَ
 ١٣٠) وَ (الْحَيَوَانَاتِ ١٣٥) وَ (الْمَكِيلَاتِ ١٣٣) وَ (الْمُوزُونَاتِ ١٣٤) كَالْمَتَاعِ

وَالْقَمَاشِ

﴿ مادة ١٣٢ ﴾ الْمُقَدَّرَاتُ مَا تَعَيَّنَ مَقَادِيرُهَا (بِالْكَيْلِ ١٣٣) أَوْ (الْوِزْنِ ١٣٤) أَوْ (الْعَدَدِ ١٣٥) أَوْ (الذَّرَاعِ ١٣٦) وَهِيَ شَامِلَةٌ (لِلْمِكْيَلَاتِ ١٣٣) وَ (الْمَوْزُونَاتِ ١٣٤) وَ (الْعَدَدِيَّاتِ ١٣٥) وَ (الْمَذْرُوعَاتِ ١٣٦)

﴿ مادة ١٣٣ ﴾ الْكَيْلِيُّ وَالْمِكْيَلُ هُوَ مَا يُكَالُ
 ﴿ مادة ١٣٤ ﴾ الْوِزْنِيُّ وَالْمَوْزُونُ هُوَ مَا يُوزَنُ
 ﴿ مادة ١٣٥ ﴾ الْعَدَدِيُّ وَالْمَعْدُودُ هُوَ مَا يُعَدُّ
 ﴿ مادة ١٣٦ ﴾ الذَّرْعِيُّ وَالْمَذْرُوعُ هُوَ مَا يُقَاسُ بِالذَّرَاعِ
 ﴿ مادة ١٣٧ ﴾ الْحَدُودُ هُوَ (الْعَقَارُ ١٢٩) الَّذِي يُمَكِّنُ تَعْيِينَ حُدُودِهِ وَأَطْرَافِهِ

﴿ مادة ١٣٨ ﴾ الْمَشَاعُ مَا يَحْتَوِي عَلَى حِصَصٍ شَائِعَةٍ
 ﴿ مادة ١٣٩ ﴾ الْحِصَّةُ الشَّائِعَةُ هِيَ السَّهْمُ السَّارِي إِلَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ (الْمَالِ ١٢٦) (الْمَشْتَرَكِ ١٠٤٥)

﴿ مادة ١٤٠ ﴾ الْجِنْسُ مَا لَا يَكُونُ بَيْنَ أَفْرَادِهِ تَفَاوُتٌ (فَاحِشٌ ١٦٥) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَرْضِ مِنْهُ

﴿ مادة ١٤١ ﴾ الْجَزَافُ وَالْجَازَافَةُ (يَبِغُ ١٢٠) مَجْمُوعٌ بِلاَ تَقْدِيرٍ
 ﴿ مادة ١٤٢ ﴾ حَقُّ الْمُرُورِ هُوَ حَقُّ الْمَشِيِّ فِي (مُلْكٍ ١٢٥) الْغَيْرِ
 ﴿ مادة ١٤٣ ﴾ حَقُّ (الشَّرْبِ ١٢٦٢) هُوَ نَصِيبُ (مُعَيَّنٍ ١٥٩) مَعْلُومٌ مِنَ النَّهْرِ

﴿ مادة ١٤٤ ﴾ حَقُّ الْمَسِيلِ حَقُّ جَرَيَانِ الْمَاءِ وَالسَّبِيلِ وَالتَّوَكَّافِ مِنْ

دَارِ إِلَى الْخَارِجِ

﴿ مَادَّةُ ١٤٥ ﴾ الْمِثْلِيُّ مَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي السُّوقِ بِدُونِ تَفَاوُتٍ يُعْتَدُّ بِهِ

[انظر المادَّة ١١١٩]

﴿ مَادَّةُ ١٤٦ ﴾ الْقِيَمِيُّ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ مِثْلٌ فِي السُّوقِ أَوْ يُوجَدُ لَكِنْ

مَعَ التَّفَاوُتِ الْمُعْتَدِّ بِهِ فِي (الْقِيَمَةِ ١٥٤)

﴿ مَادَّةُ ١٤٧ ﴾ الْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَقَارِبَةُ هِيَ (الْمَعْدُودَاتُ ١٣٥) الَّتِي لَا يَكُونُ

بَيْنَ أَفْرَادِهَا وَآحَادِهَا تَفَاوُتٌ فِي (الْقِيَمَةِ ١٥٤) جَمِيعُهَا مِنْ (الْمِثْلِيَّاتِ ١١١٩)

﴿ مَادَّةُ ١٤٨ ﴾ الْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَفَاوِتَةُ هِيَ (الْمَعْدُودَاتُ ١٣٥) الَّتِي يَكُونُ

بَيْنَ أَفْرَادِهَا وَآحَادِهَا تَفَاوُتٌ فِي (الْقِيَمَةِ ١٥٤) جَمِيعُهَا (قِيَمَاتُ ١٤٦)

﴿ مَادَّةُ ١٤٩ ﴾ الْبَيْعُ يَعْنِي مَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مُبَادَلَةٍ (مَالَ ١٢٦) بِمَالٍ

وَيُطْلَقُ عَلَى (الْإِيجَابِ ١٠١) وَ(الْقَبُولِ ١٠٢) أَيْضًا لِذَلَالَتِهِمَا عَلَى الْمُبَادَلَةِ [انظر

المادَّة ١٦٧]

﴿ مَادَّةُ ١٥٠ ﴾ مَحَلُّ الْبَيْعِ هُوَ (الْمَبِيعُ ١٥١)

﴿ مَادَّةُ ١٥١ ﴾ الْمَبِيعُ مَا يُبَاعُ وَهُوَ (الْعَيْنُ ١٥٩) الَّتِي تُنْعِنُ فِي (الْبَيْعِ

١٢٠) وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْبَيْعِ لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ أَمَّا يَكُونُ (بِالْأَعْيَانِ

١٥٩) ٠ وَ(الْأَثْمَانُ ١٥٢) وَسِيلَةً لِلْمُبَادَلَةِ

﴿ مَادَّةُ ١٥٢ ﴾ الثَّمَنُ مَا يَكُونُ بَدَلًا (لِلْبَيْعِ ١٥١) وَيَتَعَلَّقُ (بِالذِّمَّةِ ١٥٨)

﴿ مَادَّةُ ١٥٣ ﴾ الثَّمَنُ الْمُسَمَّى هُوَ (الثَّمَنُ ١٥٢) الَّذِي يُسَمَّى وَيُعْنَى

الْعَاقِدَانِ وَقَدْ (الْبَيْعِ ١٢٠) بِالْتَّرَاضِي سَوَاءً كَانَ مُطَابِقًا (لِقِيَمَتِهِ ١٥٤) الْحَقِيقِيَّةِ

او ناقصاً عنها اوزائداً عليها

- ﴿ مادة ١٥٤ ﴾ القيمة هي (الضمن ١٥٢) الحقيقي للشيء
 ﴿ مادة ١٥٥ ﴾ المضمن الشيء الذي (يباع ١٢٠) (بالضمن ١٥٢)
 ﴿ مادة ١٥٦ ﴾ التأجيل تعليق (الدين ١٥٨) وتأخيرُهُ الى وقتٍ مُعَيَّنٍ
 ﴿ مادة ١٥٧ ﴾ التقييط (تأجيل ١٥٦) أداء (الدين ١٥٨) مُفرقاً الى
 اوقاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُعَيَّنَةٍ

- ﴿ مادة ١٥٨ ﴾ الدين ما يثبت في الذمة كَمَقْدَارٍ من الدراهم في ذمة
 رَجُلٍ ومَقْدَارٍ منها لَيْسَ بِحَاضِرٍ . والمَقْدَارُ المَعْيْنُ من الدراهم اومِنْ صُبْرَةٍ
 الحِنْطَةِ الحَاضِرَتَيْنِ قَبْلَ الْإِفْرَازِ فَكُلُّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الدَّيْنِ
 ﴿ مادة ١٥٩ ﴾ العينُ الشيءُ المَعْيْنُ المُشَخَّصُ كَبَيْتٍ وَحِصَانٍ وَكُرْسِيِّ
 وَصُبْرَةٍ حِنْطَةٍ وَصُبْرَةٍ دَرَاهِمٍ حَاضِرَتَيْنِ . فَكُلُّهُمَا مِنَ الْأَعْيَانِ
 ﴿ مادة ١٦٠ ﴾ البائعُ هو مَنْ (يبيع ١٢٠)
 ﴿ مادة ١٦١ ﴾ المشتري هو مَنْ يَشْتَرِي
 ﴿ مادة ١٦٢ ﴾ المتبايعان هما (البائع ١٦٠) و(المشتري ١٦١)
 وَيُسَمَّيانِ عَاقِدَيْنِ اَيْضاً

- ﴿ مادة ١٦٣ ﴾ الإقالة رفعُ (عقد ١٠٣) (البيع ١٠٥) وإِزَالَتُهُ [انظر

المواد ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٤٩٩]

- ﴿ مادة ١٦٤ ﴾ التفريرُ توصيفُ (المبيع ١٥١) (للمشتري ١٦١) بغيرِ

صِفَتِهِ الْحَقِيقَةِ

﴿ مادة ١٦٥ ﴾ الغَبْنُ الْفَاحِشُ غَبْنٌ عَلَى قَدَرِ نِصْفِ الْعُشْرِ فِي (الْعُرُوضِ
 (١٣١) وَالْعُشْرِ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَالْحُمْسِ فِي (الْمَقَارِ ١٢٩) أَوْ زِبَادَةٍ
 ﴿ مادة ١٦٦ ﴾ الْقَدِيمُ هُوَ الَّذِي لَا يُوجَدُ مَنْ يَعْرِفُ أَوَّلَهُ [انظر
 المادة ٦]



الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة (بَعْقِدِ ١٠٣) (الْبَيْعِ ١٠٥) وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في ما يتعلق (بِرُكْنِ الْبَيْعِ ١٤٩)

﴿ مادة ١٦٧ ﴾ (الْبَيْعُ ١٢٠) (يَنْعَقِدُ ١٠٦) بِالْإِجَابِ (١٠١) وَ(الْقَبُولِ ١٠٢)
 ﴿ مادة ١٦٨ ﴾ (الْإِجَابُ ١٠١) وَ(الْقَبُولُ ١٠٢) فِي (الْبَيْعِ ١٢٠)
 عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ مُسْتَعْمَلَيْنِ لِإِنْشَاءِ (الْبَيْعِ ١٠٥) فِي (عُرْفِ الْبَلَدَةِ
 ٣٦ الم ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥)

﴿ مادة ١٦٩ ﴾ (الْإِجَابُ ١٠١) وَ(الْقَبُولُ ١٠٢) يَكُونَانِ بَصِيغَةً
 الْمَاضِي كَبِتُ وَاشْتَرَيْتُ وَأَيُّ لَفْظٍ مِنْ هَذَيْنِ ذُكِرَ أَوَّلًا فَهُوَ إِجَابٌ وَالثَّانِي
 قَبُولٌ . فَلَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) بِتْتُ ثُمَّ قَالَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) اشْتَرَيْتُ أَوْ

قَالَ الْمُشْتَرِي أَوَّلًا اشْتَرَيْتُ ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُ (انْعَقَدَ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٢٠) وَيَكُونُ لَفْظُ بَعْتُ فِي الْأَوَّلَى إِجْبَابًا وَاشْتَرَيْتُ (قَبُولًا ١٠٢) وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ. وَبِنَعْدِ الْبَيْعِ إِضْمًا بِكُلِّ لَفْظٍ يُنْبِئُ عَنِ انْشَاءِ التَّمْلِكِ وَالتَّمْلِكِ كَقَوْلِ الْبَائِعِ أَعْطَيْتُ أَوْ مَلَكَتُ وَقَوْلِ الْمُشْتَرِي أَخَذْتُ أَوْ تَمَلَّكَتُ أَوْ رَضَيْتُ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ

﴿مادة ١٧٠﴾ (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ إِضْمًا إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْحَالُ كَأَيْعُ وَاشْتَرَيْ. وَإِذَا أُرِيدَ بِهَا الْاِسْتِقْبَالُ لَا يَنْعَقِدُ ﴿مادة ١٧١﴾ صِغَةُ الْاِسْتِقْبَالِ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى الْوَعْدِ الْمَجْرَدِ مِثْلُ سَأَيْعُ وَسَأَشْتَرِي (لَا يَنْعَقِدُ ١٠٧) بِهَا (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠)

﴿مادة ١٧٢﴾ (لَا يَنْعَقِدُ ١٠٧) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بِصِغَةِ الْأَمْرِ كَيْعُ وَاشْتَرِ. إِلَّا إِذَا دَلَّتْ بِطَرِيقِ الْاِقْتِضَاءِ عَلَى الْحَالِ فَيَنْعَقِدُ بِهَا الْبَيْعُ فَلَوْ قَالَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) بِعَيْتُ هَذَا الشَّيْءَ بِكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ. وَقَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) بَعْتُكَ لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ أَمَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي خُذْ هَذَا (الْمَالُ ١٢٦) بِكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي أَخَذْتُهُ أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي أَوَّلًا أَخَذْتُ هَذَا الشَّيْءَ بِكَذَا غَرَسًا وَقَالَ الْبَائِعُ خُذْهُ أَوْ قَالَ اللَّهُ يَبَارِكُ لَكَ وَأَمْثَالُهُ انْعَقَدَ الْبَيْعُ فَإِنْ قَوْلُهُ خُذْهُ وَاللَّهُ يَبَارِكُ. هُنَا بِمَعْنَى هَا أَنَا بَعْتُ فَخُذْ

﴿مادة ١٧٣﴾ كَمَا يَكُونُ (الْإِجَابُ ١٠١) وَ(الْقَبُولُ ١٠٢) بِالْمُشَافَهَةِ يَكُونُ بِالْمَكَاتِبَةِ إِضْمًا

﴿مادة ١٧٤﴾ (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بِالْإِشَارَةِ الْمَعْرُوفَةِ لِلْآخَرِ

[انظر المادة ٧٠]

﴿ مادة ١٧٥ ﴾ حَبِثُ أَنْ الْمَقْصَدَ الْأَصْلِيَّ مِنَ (الايجاب ١٠١) وَالْقَبُولِ (١٠٢) هُوَ تَرَاضِي الطَّرَفَيْنِ (فَيَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ و ١٢٠) بِالْمُبَادَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاضِي وَيُسَمَّى هَذَا بَيْعَ التَّعَاطِي مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ يُعْطَى (المشتري ١٦١) لِلْخَبَازِ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ فَيُعْطِيهِ الْخَبَازُ بِهَا مِقْدَارًا مِنَ الْخُبْزِ بِدُونِ تَلَفُظٍ بِإِيْجَابٍ وَقَبُولٍ أَوْ أَنَّ يُعْطَى الْمَشْتَرِي (الثلث ١٥٢) (لِلْبَائِعِ ١٦٠) وَيَأْخُذَ السَّلْعَةَ وَيَسْكُتُ الْبَائِعُ . وَكَذَا لَوْ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى بَائِعٍ الْخِنْطَةِ وَدَفَعَ لَهُ خَمْسَةَ دِينَارٍ وَقَالَ بِكُمْ تَبِيعُ الْمُدَّ مِنْ هَذِهِ الْخِنْطَةِ فَقَالَ بَدِينَارٍ فَسَكَتَ الْمَشْتَرِي ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ الْخِنْطَةَ فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ أُعْطَيْتُكَ أَيَّاهَا غَدًا (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥) أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَجْرَ بَيْنَهُمَا الْإِيْجَابُ وَالْقَبُولُ . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ تَرَفَّقَى سِعْرُ مُدِّ الْخِنْطَةِ فِي الْغَدِ إِلَى دِينَارٍ وَنِصْفٍ يُجْبَرُ الْبَائِعُ عَلَى إِعْطَاءِ الْخِنْطَةِ بِسِعْرِ الْمُدِّ بِدِينَارٍ . وَكَذَا بِالْعَكْسِ لَوْ رَخِصَتْ الْخِنْطَةُ وَتَدَنَّتْ فَيَتَمَتَّاهُ فَالْمَشْتَرِي مُجْبُورٌ عَلَى قَبُولِهَا بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمَشْتَرِي لِلْقَصَّابِ أَقْطَعْ لِي بِخَمْسَةِ غُرُوشٍ لَحْمًا مِنْ هَذَا الْجَانِبِ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ فَقَطَعَ الْقَصَّابُ اللَّحْمَ وَوَزَنَهُ وَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ انْعَقَدَ الْبَيْعُ وَلَيْسَ لِلْمَشْتَرِي الْامْتِنَاعُ مِنْ قَبُولِهِ وَأَخْذِهِ [انظر المادة ٣]

﴿ مادة ١٧٦ ﴾ إِذَا تَكَرَّرَ (عَقْدُ ١٠٣) (الْبَيْعُ ١٢٠) بِتَبْدِيلِ (الثلث ١٥٢) أَوْ تَزْيِيدِهِ أَوْ تَنْقِصِهِ يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ الثَّانِي فَلَوْ تَبَاعَ رَجُلَانِ (مَالًا ١٢٦) مَعْلُومًا بِمِائَةِ غَرَشٍ . ثُمَّ بَعْدَ انْعِقَادِ الْبَيْعِ تَبَايَعَا ذَلِكَ الْمَالَ بِدِينَارٍ أَوْ بِمِائَةِ عَشْرَةٍ أَوْ بِتِسْعِينَ غَرَشًا يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ الثَّانِي

الفصل الثاني

في بيان لزوم موافقة (القبول ١٠٢) (للايجاب ١٠١)

✽ مادة ١٧٧ ✽ اذا أَوْجَبَ أَحَدُ (العَاقِدَيْنِ ١٦٢) (بِيعَ ١٢٠) شَيْءٌ يَلْزَمُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ قَبُولُ الْعَاقِدِ الْآخَرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُنَاطِقِ لِلْإِيجَابِ وَلَيْسَ لَهُ تَبْعِيضُ (الثَّمَنِ ١٥٢) او (الثَّمَنِ ١٥٥) وَتَفْرِيقُهُمَا فَلَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) لِلْمُشْتَرِي (١٦١) بِعْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ بِمِائَةِ قِرْشٍ مَثَلًا فَإِذَا قَبِلَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ أَخَذَ الثَّوْبَ جَمِيعَهُ بِمِائَةِ قِرْشٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ جَمِيعَهُ او نِصْفَهُ بِخَمْسِينَ غَرِشًا وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهُ بِعْتُكَ هَذَيْنِ الْفَرَسَيْنِ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ قِرْشٍ وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي يَأْخُذُ الْفَرَسَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ آلَافِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدَهُمَا بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ

✽ مادة ١٧٨ ✽ تَكْفِي مُوَافَقَةُ (الْقَبُولِ ١٠٢) (لِلْإِيجَابِ ١٠١) ضِمْنًا فَلَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) (لِلْمُشْتَرِي ١٦١) بِعْتُكَ هَذَا (الْمَالُ ١٢٦) بِأَلْفٍ قِرْشٍ وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ (انْعَقَدَ ١٠٦) (الْبَيْعُ ١٠٥ وَ ١٢٠) عَلَى الْأَلْفِ الْأَنَّهُ لَوْ قَبِلَ الْبَائِعُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي (الْمَجْلِسِ ١٨١) يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ أَنْ يُعْطِيَ الْخَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ الَّتِي زَادَهَا إِضْمًا وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الْمَالُ بِأَلْفٍ قِرْشٍ فَقَالَ

البائعُ بعتهُ منك ثمانمائة قرشٍ ينعقدُ البيعُ ويلزمُ تنزيلُ المائتين من الألفِ
 ﴿ مادة ١٧٩ ﴾ اذا (أوجبَ ١٠١ أحدُ) (المتبايعين ١٦٢) في أشياء
 متعدّدةٍ بصفقةٍ واحدةٍ سواءَ عينٍ لكلٍ منها (ثمنًا ١٥٢) على حدةٍ ام لا
 فللاخر ان (يقبلَ ١٠٢) ويأخذُ جميعَ (المبيعِ ١٥١) بكلِّ الثمنِ وليسَ
 له ان يقبلَ ويأخذَ ما شاءَ منها بالثمنِ الذي عينَ له بتفريقِ الصفقةِ . مثلاً لو
 قال (البائعُ ١٦٠) (بعثُ ١٢٠) هذين الفرسينِ بثلاثةِ آلافِ قرشٍ . هذا بألفٍ
 وهذا بألفينِ او قال كلُّ واحدٍ منهما بألفٍ وخمسمائةٍ قرشٍ . (فالمشتري ١٦١)
 ان يأخذَ الفرسينِ بثلاثةِ آلافِ قرشٍ وليسَ له أخذُ أحدهما بالثمنِ الذي
 عينَ له وكذا لو قال البائعُ بعثُ هذه الاثوابَ الثلاثةَ كلُّ واحدٍ بمائةٍ قرشٍ
 وقال المشتري قبلتُ أحدهما بمائةٍ قرشٍ او كليهما بمائتي قرشٍ (لا ينعقدُ
 ١٠٧) (البيعُ ١٦٧)

﴿ مادة ١٨٠ ﴾ لو ذكرَ أحدُ (المتبايعين ١٦٢) أشياءً متعدّدةً وبينَ
 لكلٍ واحدٍ ثمنًا على حدّتهِ وجعلَ لكلٍ على الانفردِ (ايجابًا ١٠١) و(قبلَ
 ١٠٢) الآخرُ بعضها (بالثمنِ المُسمّى ١٥٣) له (انعقدَ ١٠٦) (البيعُ ١٠٥
 و ١٢٠) في ما قبله فقط . مثلاً لو ذكرَ (البائعُ ١٦٠) أشياءً متعدّدةً وبينَ
 لكلٍ منها ثمنًا معينًا على حدةٍ وكرّرَ لفظَ الايجابِ لكلٍ واحدٍ منها على الانفردِ
 كأن يقول بعثُ هذا بألفٍ وبعثُ هذا بألفينِ (فالمشتري ١٦١) حينئذٍ
 له ان يقبلَ ويأخذَ ايها شاءَ (بالثمنِ ١٥٢) الذي عينَ له

الفصل الثالث

﴿ في حقِّ (مَجْلِسِ ١٨١) (البيع ١٠٥ و ١٢) ﴾

﴿ مادة ١٨١ ﴾ مَجْلِسُ الْبَيْعِ هُوَ الْاجْتِمَاعُ الْوَاقِعُ (لِعَقْدِ ١٠٣) (البيع ١٠٥ و ١٢)

﴿ مادة ١٨٢ ﴾ (الْمُتَبَايَعَانِ ١٦٢) بِالْخِيَارِ (١١٦) بَعْدَ (الْإِجَابِ ١٠١) إِلَى آخِرِ (الْمَجْلِسِ ١٨١) - مَثَلًا لَوْ أَوْجَبَ أَحَدُ الْمُتَبَايَعَيْنِ (الْبَيْعَ ١٠٥ و ١٢) فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ بِأَنْ قَالَ بَعْتُ هَذَا (الْمَالِ ١٢٦) أَوْ اشْتَرَيْتُ وَلَمْ يَقُلِ الْآخَرُ عَلَى الْفَوْرِ اشْتَرَيْتُ أَوْ بَعْتُ بَلْ قَالَ ذَلِكَ مُتَرَاخِيًا قَبْلَ انْتِهَاءِ الْمَجْلِسِ (يَنْعَقِدُ ١٠٤) الْبَيْعُ وَإِنْ طَالَتْ تِلْكَ الْمُدَّةُ

﴿ مادة ١٨٣ ﴾ لَوْ صَدَرَ مِنْ أَحَدٍ (الْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) بَعْدَ (الْإِجَابِ ١٠١) وَقَبْلَ (الْقَبُولِ ١٠٢) قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ (بَطْلَ ١١٠) (الْإِجَابِ ١٠١) وَلَا عِبْرَةَ بِالْقَبُولِ الْوَاقِعِ بَعْدَ ذَلِكَ - مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدُ (الْمُتَبَايَعَيْنِ ١٦٢) بَعْتُ وَاشْتَرَيْتُ وَاشْتَغَلَ الْآخَرُ قَبْلَ الْقَبُولِ بِأَمْرٍ آخَرَ أَوْ بِكَلَامٍ اجْنَبِي لَا تَعْلُقْ لَهُ (يَعْقِدُ ١٠٣) (الْبَيْعَ ١٠٥ و ١٢) بَطْلَ الْإِجَابِ وَلَا عِبْرَةَ بِالْقَبُولِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ وَلَوْ قَبْلَ انْفِصَاصِ (الْمَجْلِسِ ١٨١)

﴿ مادة ١٨٤ ﴾ لَوْ رَجَعَ أَحَدُ (الْمُتَبَايَعَيْنِ ١٦٢) عَنْ (الْبَيْعِ ١٠٥ و ١٢)

بعد (الايجاب ١٠١) وقبل (القبول ١٠٢) (بطل ١١٠) الايجاب فلو قبل
 الآخر بعد ذلك في المجلس (١٨١) (لا ينعقد ١٠٧) (البيع ١٠٥ و ١٢٠)
 مثلاً لو قال (البائع ١٦٠) بعث هذا المتاع بكذا وقبل أن يقول المشتري
 (١٦١) قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا ينعقد البيع
 ﴿ مادة ١٨٥ ﴾ تكرر (الايجاب ١٠١) قبل (القبول ١٠٢) (يطل
 ١١٠) الاول ويعتبر فيه الايجاب الثاني فلو قال (البائع ١٦٠) (للمشتري
 ١٦١) بعثك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الايجاب قبل أن يقول المشتري
 قبلت رجع فقال بعثك اياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري يلغو الايجاب
 الاول و (ينعقد ١٠٦) (البيع ١٠٥ و ١٢٠) على مائة وعشرين قرشاً

الفصل الرابع

﴿ في حق (البيع ١٢٠ و ١٠٥) بالشرط ﴾

﴿ مادة ١٨٦ ﴾ (البيع ١٠٥ و ١٢٠) بشرط يقتضيه (العقد ١٠٣) (صحح
 ١٠٨) والشرط معتبر مثلاً لو باع بشرط أن يمسن (البيع ١٥١) الى أن
 يقبض (التمن ١٥٢) فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

[انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٨٧ ﴾ (البيع ١٠٥ و ١٢٠) بِشَرَطٍ يُؤَيِّدُ (العقد ١٠٣) صَحِيحٌ ١٠٨
وَالشَّرْطُ أَيْضًا مُعْتَبَرٌ. مَثَلًا لَوْ بَاعَ بِشَرَطٍ أَنَّ (يَرْهَنَ ٧٠١) (المُشْتَرِي ١٦١) عِنْدَ
(الْبَائِعِ ١٦٠) شَيْئًا مَعْلُومًا أَوْ ابْنِ (يَكْفُلَ ٦١٨) لَهُ (بِالثَّمَنِ ١٥٢) هَذَا
الرَّجُلُ (صَحَّ ١٠٨) الْبَيْعُ وَيَكُونُ الشَّرْطُ مُعْتَبَرًا حَتَّى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفِ الْمَشْتَرِي
بِالشَّرْطِ فَلِلْبَائِعِ (فَسَخُ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) الْعَقْدُ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُؤَيِّدٌ لِلتَّسْلِيمِ
الَّذِي هُوَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٨٨ ﴾ (البيع ١٠٥ و ١٢٠) بِشَرَطٍ مُتَعَارَفٍ يَعْنِي الشَّرْطُ الْمُرْعَى
فِي (عُرْفِ الْبَلَدَةِ ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٥) (صَحِيحٌ ١٠٨) وَالشَّرْطُ مُعْتَبَرٌ. مَثَلًا
لَوْ بَاعَ الْفَرَّوَةَ عَلَى أَنْ يَخْطَطَ بِهَا الظَّهَارَةُ أَوْ الْقِفْلَ عَلَى أَنْ يَسْمُرَهُ فِي الْبَابِ
أَوْ الثُّوبَ عَلَى أَنْ يَرْفَعَهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيَلْزَمُ (الْبَائِعَ ١٦٠) الْوَفَاءُ بِهِذِهِ
الشَّرُوطِ [انظر المادتين ٣٦ و ٨٣]

﴿ مادة ١٨٩ ﴾ (البيع ١٠٥ و ١٢٠) بِشَرَطٍ لَيْسَ فِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدٍ
(الْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) (يَصِحُّ ١٠٨) وَالشَّرْطُ لَفَوْ. مَثَلًا يَبِيعُ الْحَيَوَانَ عَلَى أَنْ
لَا يَبِيعَهُ (المُشْتَرِي ١٦١) لِآخَرٍ أَوْ عَلَى شَرَطٍ أَنْ يُرْسِلَهُ فِي الْمُرْعَى (صَحِيحٌ
١٠٨) وَالشَّرْطُ لَفَوْ

الفصل الخامس

﴿ فِي إِقَالَةِ ١٦٣ ﴾ (البيع ١٠٥ و ١٢٠) ﴿
﴿ مادة ١٩٠ ﴾ (لِلْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) أَنْ (يَتَقَايَلَا ١٦٣) (الْبَيْعَ ١٠٥ و ١٢٠) ﴿

بِرِضَاهُمَا بَعْدَ (الْعَقَادَةِ ١٠٣)

﴿مادة ١٩١﴾ (الإقالة ١٦٣) (كالبَيْعِ ١٠٥ و ١٢٠) تَكُونُ (بِالِإِيجَابِ ١٠١) و (الْقَبُولِ ١٠٢) ٠ مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدُ (الْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) أَقْلْتُ الْبَيْعَ أَوْ (فَسَخْتُهُ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) ٠ وَقَالَ الْآخَرُ قَبِلْتُ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ أَقْلَنِي الْبَيْعَ فَقَالَ الْآخَرُ قَدْ فَعَلْتُ صَحَّتِ الْإِقَالَةُ وَتَفْسِيخُ الْبَيْعِ

﴿مادة ١٩٢﴾ (الإقالة ١٦٣) (بِالتَّعَاطِي ١٧٥) الْقَائِمِ مَقَامَ الْإِيجَابِ (١٠١) و (الْقَبُولِ ١٠٢) صَحِيحَةٌ (١٠٨)

﴿مادة ١٩٣﴾ يَلْزَمُ اتِّحَادُ (الْمَجْلِسِ ١٨١) فِي (الْإِقَالَةِ ١٦٣) كَالْبَيْعِ ١٠٥ و ١٢٠) يَعْنِي أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يُوجَدَ (الْقَبُولُ ١٠٢) فِي مَجْلِسٍ (بِالِإِيجَابِ ١٠١) وَأَمَّا إِذَا قَالَ أَحَدُ (الْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) أَقْلْتُ الْبَيْعَ وَقَبِلَ أَنْ يَقْبَلَ الْآخَرُ انْفَضَّ الْمَجْلِسُ أَوْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمَا فِعْلٌ أَوْ قَوْلٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ ثُمَّ قَبِلَ الْآخَرُ لَا يُعْتَبَرُ قَبُولُهُ وَلَا يُفِيدُ شَيْئًا حِينَئِذٍ

﴿مادة ١٩٤﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَبِيعُ ١٥١) قَائِمًا وَمَوْجُودًا فِي يَدِ (الْمُشْتَرِي ١٦١) وَقَدْ (الْإِقَالَةُ ١٦٣) فَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ قَدْ تَلَفَ لَا تَصِحُّ (١٠٨) الْإِقَالَةُ

﴿مادة ١٩٥﴾ لَوْ كَانَ بَعْضُ (الْمَبِيعِ ١٥١) قَدْ تَلَفَ (صَحَّتِ ١٠٨) (الْإِقَالَةُ ١٦٣) فِي الْبَاقِي مَثَلًا لَوْ (بَاعَ ١٢٠) أَرْضَهُ الَّتِي (مَلَكَهَا ١٢٥) مَعَ الزَّرْعِ وَبَعْدَ أَنْ حَصَدَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) الزَّرْعَ تَقَايَلَا الْبَيْعُ صَحَّتِ الْإِقَالَةُ فِي حَقِّ الْأَرْضِ بِقَدْرِ حَصَّتِهَا مِنْ (الثَّمَنِ الْمُسَمَّى ١٥٣)

﴿ مادة ١٩٦ ﴾ هَلَاكُ (الْثَمَنِ ١٥٢) أَي تَلَفُهُ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنْ (رِصْعَةِ

(١٠٨) (الْإِقَالَةِ ١٦٣)

الباب الثاني

﴿ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ (بِالْمَبِيعِ ١٥١) وَيَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الأول

﴿ فِي حَقِّ شُرُوطِ (الْمَبِيعِ ١٥١) وَأَوْصَافِهِ ﴾

﴿ مادة ١٩٧ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَبِيعُ ١٥١) مُوجُودًا

﴿ مادة ١٩٨ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَبِيعُ ١٥١) مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ

﴿ مادة ١٩٩ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَبِيعُ ١٥١) (مَالًا ١٢٦) (مُتَقَوِّمًا

(١٢٧)

﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَبِيعُ ١٥١) مَعْلُومًا عِنْدَ (الْمُشْتَرِي

(١٦١)

﴿ مادة ٢٠١ ﴾ يَصِيرُ (الْمَبِيعُ ١٥١) مَعْلُومًا بَيَّانِ أَحْوَالِهِ وَصِفَاتِهِ

الَّتِي تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ. مِثْلًا لَوْ (بَاعَهُ ١٢٠) كَذَا مَدًّا مِنَ الْخِنْطَةِ الْحَوْرَانِيَّةِ

أَوْ بَاعَهُ أَرْضًا مَعَ بَيَانِ (حُدُودِهَا ١٣٧) صَارَ الْمَبِيعُ مَعْلُومًا وَ (صَحَّ ١٠٨)

(البيع ١٠٥ و ١٢٠)

❖ مادة ٢٠٢ ❖ اذا كَانَ (المبيع ١٥١) حَاضِرًا فِي (مَجْلِسِ الْبَيْعِ ١٨١)
تَكْفِي الْإِشَارَةَ إِلَى (عَيْنِهِ ١٥٩) . مثلاً لَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) (لِلْمُشْتَرِي
١٦١) بِعْتُكَ هَذَا الْحَيَّوانَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُهُ وَهُوَ يَرَاهُ (صَحَّ ١٠٨)
(البيع ١٠٥ و ١٢٠)

❖ مادة ٢٠٣ ❖ يَكْفِي كَوْنُ (المبيع ١٥١) مَعْلُومًا عِنْدَ (الْمُشْتَرِي
١٦١) فَلَا حَاجَةَ لَوْصِفِهِ وَتَعْرِيفِهِ بِوَجْهِ آخَرَ
❖ مادة ٢٠٤ ❖ (المبيع ١٥١) يَتَعَيَّنُ بِتَعْيِينِهِ فِي (العقد ١٠٣) . مثلاً
لَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) بِعْتُكَ هَذِهِ السِّلْعَةَ وَأَشَارَ إِلَى سِلْعَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي
(المجلس ١٨١) وَقَبْلَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) لَزِمَ الْبَائِعَ (تَسْلِيمُ ١٢٦٢ و ٢٧٧)
تِلْكَ السِّلْعَةَ بِعَيْنِهَا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ سِلْعَةً غَيْرَهَا مِنْ جِنْسِهَا

الفصل الثاني

❖ في ما (يجوز ١٠٨) (بيعه ١٠٥ و ١٢٠) وما لا يجوز ❖

❖ مادة ٢٠٥ ❖ بَيْعُ (١٢٠) الْمَعْدُومِ (باطل ١١٠) فَيَبْطُلُ بَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ
تَبْرُزْ أَصْلًا

❖ مادة ٢٠٦ ❖ الثَّمَرَةُ الَّتِي بَرَزَتْ جَمِيعُهَا (يَصَحُّ ١٠٨) (بَيْعُهَا ١٢٠)

وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا

❖ مادة ٢٠٧ ❖ ما تَنَلَّاحَقُ أَفْرَادُهُ يعني أن ما لا يَبْرُزُ دَفْعَةً وَاحِدَةً بل شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ كَالْفَوَاكِهِ وَالْأَزْهَارِ وَالْوَرَقِ وَالْخَضِرَاتِ إِذَا كَانَ بَرَزَ بَعْضُهَا (يَصِحُّ ١٠٨) (يَبْعُ ١٢٠) ما سَيَبْرُزُ مع ما بَرَزَ تَبَعًا لَهُ بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ

❖ مادة ٢٠٨ ❖ إِذَا (بَاعَ ١٢٠) شَيْئًا وَبَيْنَ جَنْسِهِ فَظَهَرَ (الْمَبْعُ ١٥١) مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْجَنْسِ (بَطَلَ ١١٠) (الْبَيْعُ ١٢٠) فَلَوْ بَاعَ زَجَا عَلَى أَنَّهُ أَلْمَاسٌ بَطَلَ الْبَيْعُ ❖ مادة ٢٠٩ ❖ (يَبْعُ ١٢٠) مَا هُوَ غَيْرُ مَقْدُورِ التَّسْلِيمِ (بَاطِلٌ ١١٠) كَبَيْعِ سَفِينَةٍ غَرَقَتْ لَا يُمَكِّنُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْبَحْرِ أَوْ حَيَوَانٍ نَادٍ لَا يُمَكِّنُ مَسْكُهُ وَ (تَسْلِيمُهُ ٢٧٢)

❖ مادة ٢١٠ ❖ (يَبْعُ ١٢٠) مَا لَا يُعَدُّ (مَالًا ١٢٦) بَيْنَ النَّاسِ وَالشِّرَاءِ بِهِ (بَاطِلٌ ١١٠) مِثْلًا لَوْ بَاعَ جِيفَةً أَوْ آدَمِيًّا حُرًّا وَاشْتَرَى بِهِمَا مَالًا فَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بَاطِلَانِ

❖ مادة ٢١١ ❖ (يَبْعُ ١٢٠) غَيْرِ (الْمُتَقَوِّمِ ١٢٧) مِنْ (الْمَالِ ١٢٦) (بَاطِلٌ ١١٠)

❖ مادة ٢١٢ ❖ الشِّرَاءُ بِغَيْرِ (الْمُتَقَوِّمِ ١٢٧) مِنْ (الْمَالِ ١٢٦) (فَاسِدٌ ١٠٩)

❖ مادة ٢١٣ ❖ (يَبْعُ ١٢٠) الْمَجْهُولِ (فَاسِدٌ ١٠٩) فَلَوْ قَالَ (الْبَائِعُ ١٦٠) (لِلْمُشْتَرِي ١٦١) بَعْتُكَ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ (مُلْكِي ١٢٥) وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُهَا وَهُوَ لَا يَعْرِفُ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ فَالْبَيْعُ (فَاسِدٌ ١٠٩)

﴿ مادة ٢١٤ ﴾ (بَيْعُ ١٢٠) حِصَّةِ (شَائِعَةٍ ١٣٩) مَعْلُومَةٍ كَالثُلُثِ
وَالنِّصْفِ وَالْمُسْتَرْمِنِ (عَقَارٍ ١٢٩) مَمْلُوكٍ قَبْلَ الْإِفْرَازِ (صَحِيحٌ ١٠٨)
﴿ مادة ٢١٥ ﴾ (يَصْحُ ١٠٨) (بَيْعُ ١٢٠) الْحِصَّةِ الْمَعْلُومَةِ (الشَّائِعَةِ ١٣٩)
بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الشَّرِيكَ
﴿ مادة ٢١٦ ﴾ (يَصْحُ ١٠٨) (بَيْعُ ١٢٠) حَقِّ الْمُرُورِ (١٤٢) وَ (حَقِّ
الشَّرْبِ ١٤٣) (وَالْمَسِيلِ ١٤٤) تَبَعًا لِلْأَرْضِ وَالْمَاءِ تَبَعًا لِقَنَوَاتِهِ [انظر المادة ٥٤]

الفصل الثالث

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بكيفية (بَيْعِ ١٠٥ و ١٢٠) (الْبَيْعِ ١٥١) ﴾

﴿ مادة ٢١٧ ﴾ كما (يَصْحُ ١٠٨) (بَيْعُ ١٢٠) (الْمِكْيَلَاتِ ١٣٣) وَ (الْمَوْزُونَاتِ
١٣٤) وَ (الْعَدَدِيَّاتِ ١٣٥) وَ (الْمَذْرُوعَاتِ ١٣٦) (كَيْلًا ١٣٣) وَ (وَزَنًا ١٣٤)
وَ (عَدَدًا ١٣٥) وَ (ذَرْعًا ١٣٦) يَصْحُ يَبْعُهَا (جِزَافًا ١٤١) أَيْضًا ٠ مَثَلًا لَوْ بَاعَ
صُبْرَةَ حِنْطَةٍ أَوْ كَوْمَ تِينٍ أَوْ أَجْرٍ أَوْ حِمْلَ قُمَاشٍ جِزَافًا صَحَّ الْبَيْعُ
﴿ مادة ٢١٨ ﴾ لَوْ بَاعَ حِنْطَةً عَلَى أَنْ يَكِيلَهَا بِكَيْلٍ (مُعَيَّنٍ ١٥٩) أَوْ
يَزَنَهَا بِمِجَرٍ مُعَيَّنٍ (صَحَّ ١٠٨) (الْبَيْعُ ١٢٠) وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِقْدَارَ الْكَيْلِ وَثَقُلَ
الْحَجَرُ

﴿ مادة ٢١٩ ﴾ كُلُّ مَا (جَازَ ١٠٨) (يَبْعُهُ ١٢٠) مُنْفَرِدًا جَازَ اسْتِنَاؤُهُ

من (المبيع ١٥١) . مثلاً لو باع ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطلاً على أنه له (صح ١٠٨) (البیع)

﴿ مادة ٢٢٠ ﴾ (بیع ١٢٠) (المعدودات ١٣٥) صفقة واحدة مع بيان (ثمن ١٥٢) كل فرد وقسم منها (صحیح ١٠٨) . مثلاً لو باع صبرة حنطة أو سوق سفينة من حطب أو قطيع غنم أو قطعة من جوخ على أن كل كيل من الحنطة أو قنطار من الحطب أو رأس من الغنم أو ذراع من الجوخ بكذا (صح ١٠٨) (البیع)

﴿ مادة ٢٢١ ﴾ كما (بصح ١٠٨) (بیع ١٢٠) (العقار ١٢٩) (المحدود ١٣٧) بالذراع . والجریب یصح بیعه بتعین حدوده ایضاً
﴿ مادة ٢٢٢ ﴾ انما یعتبر القدر الذي یقع علیه (عقد ١٠٣) (البیع ١٠٥) لا غیره

﴿ مادة ٢٢٣ ﴾ (المكيلات ١٣٣) والعدييات (المقاربة ١٤٧) و (الموزونات ١٣٤) التي ليس في بعضها ضرر اذا بيع منها جملة مع بيان قدرها (صح ١٠٨) (البیع ١٢٠) سواء سمي (ثمنها ١٥٢) فقط او بين وفصل لكل (كيل ١٣٣) او (فرد ١٣٥) او (رطل ١٣٤) منها ثمن على حدة الا انه اذا وجد عند التسليم (٢٦٢ و ٢٧٧) تماماً (لزم البيع ١١٤) واذا ظهر ناقصاً كان (المشتري ١٦١) (مخيراً ١١٦) ان شاء (فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) البيع وان شاء اخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن . واذا ظهر زائداً فالزيادة (للبيع ١٦٠) . مثلاً لو باع صبرة حنطة على أنها خمسون كيلة او على أنها

خَمْسُونَ كَيْلَةً كُلُّ كَيْلَةٍ مِنْهَا بَعْشَرَةٌ قُرْشٍ بِخَمْسِمِائَةٍ قُرْشٍ . فَاذَا ظَهَرَتْ
وَقْتُ التَّسْلِيمِ خَمْسِينَ كَيْلَةً لَزِمَ الْبَيْعُ . وَإِنْ ظَهَرَتْ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعِينَ
كَيْلَةً فَاَلْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْخَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ
كَيْلَةً بِأَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ قُرْشًا وَإِنْ ظَهَرَتْ خَمْسَةٌ وَخَمْسِينَ كَيْلَةً فَالْخَمْسُ
كَيْلَاتِ الزَّائِدَةِ لِلْبَائِعِ . وَكَذَا لَوْ بَاعَ سَفَطٌ يَبِضُّ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ يَبِضُّهُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ
مِائَةٌ يَبِضُّهُ كُلُّ يَبِضٍّ بِنِصْفِ قُرْشٍ بِخَمْسِينَ قُرْشًا فَإِنْ ظَهَرَتْ عِنْدَ التَّسْلِيمِ
تِسْعِينَ يَبِضَّةً فَاَلْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ تِسْعِينَ يَبِضَّةً
بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ قُرْشًا وَإِذَا ظَهَرَتْ مِائَةٌ وَعَشْرَ يَبِضَّاتٍ فَالْعَشْرُ الزَّائِدَةُ
لِلْبَائِعِ . وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ زِقٌّ سَمْنٍ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ رَطْلٍ يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَى
الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ

﴿مادة ٢٢٤﴾ * لَوْ بَاعَ مَجْمُوعًا مِنْ (الْمَوْزُونَاتِ ١٣٤) الَّتِي فِي تَبَعِيَّهَاف
ضَرَرٌ وَبَيْنَ قَدْرِهِ وَذَكَرَ (ثَمَنَ ١٥٢) بِمَجْمُوعِهِ فَقَطْ . وَحِينَ وَزَنَهُ وَ (تَسْلِيمِهِ
٢٧٣) ظَهَرَ نَاقِصًا عَنِ الْقَدْرِ الَّذِي بَيْنَهُ (فَاَلْمُشْتَرِي ١٦١) (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ
(فَسَخَّ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (الْبَيْعَ ١٢٠) وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْقَدْرَ الْمَوْجُودَ بِمَجْمِيعِ
(الْثَمَنِ الْمُسَمًّى ١٥٣) وَإِنْ ظَهَرَ زَائِدًا عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي بَيْنَهُ فَالزَّيَادَةُ لِلْمُشْتَرِي
وَلَا خِيَارَ (لِلْبَائِعِ ١٦٠) مِثْلًا لَوْ بَاعَ فَصَّ الْمَاسِ عَلَى أَنَّهُ خَمْسَةُ قَرَارِيطَ
بِعِشْرِينَ أَلْفِ قُرْشٍ فَاذَا ظَهَرَ أَرْبَعَةُ قَرَارِيطَ وَنِصْفًا كَانَ الْمُشْتَرِي مُخَيَّرًا إِنْ
شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْفَصَّ بِعِشْرِينَ أَلْفِ قُرْشٍ وَإِذَا ظَهَرَ خَمْسَةُ
قَرَارِيطَ وَنِصْفًا أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي بِعِشْرِينَ أَلْفِ قُرْشٍ وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ فِي

هَذِهِ الصُّورَةُ

❖ مادة ٢٢٥ ❖ إذا يَبَعَ مَجْمُوعٌ من (المَوْزُونَاتِ ١٣٤) التي في تَبْعِيضِهَا ضَرَرٌ مع بيانِ مِقْدَارِهِ وبيانِ أَثْمَانِ أَقْسَامِهِ وَأَجْزَائِهِ وَتَفْصِيلِهَا فَإِذَا ظَهَرَ وَقْتُ (التَّسْلِيمِ ٢٧٣) زَائِدًا أَوْ نَاقِصًا عَنِ الْقَدْرِ الَّذِي بَيْنَهُ (فَالْمُشْتَرِي ١٦١) (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ (فَسَخَّ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) . (الْبَيْعَ ١٢٠) وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ذَلِكَ الْمَجْمُوعَ بِحِسَابِ (الثَّمَنِ ١٥٢) الَّذِي بَيْنَهُ وَفَصْلُهُ لِأَجْزَائِهِ وَأَقْسَامِهِ .
مِثْلًا لَوْ بَاعَ مَنْقَلًا مِنَ النَّحَاسِ عَلَى أَنَّهُ خَمْسَةُ ارطالٍ كُلُّ رَطْلٍ بِأَرْبَعِينَ قِرْشًا فَظَهَرَ الْمَنْقَلُ أَرْبَعَةَ ارطالٍ وَنِصْفًا أَوْ خَمْسَةَ ارطالٍ وَنِصْفًا فَالْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ فِي الصُّورَتَيْنِ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمَنْقَلَ بِمِائَةِ وَثَمَانِينَ قِرْشًا إِنْ كَانَ أَرْبَعَةَ ارطالٍ وَنِصْفًا وَبِمِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ قِرْشًا إِنْ كَانَ خَمْسَةَ ارطالٍ وَنِصْفًا

❖ مادة ٢٢٦ ❖ إِذَا يَبَعَ مَجْمُوعٌ من (الْمَذْرُوعَاتِ ١٣٦) سَوَاءً كَانَ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ مِنَ الْأَمْتَعَةِ وَالْأَشْيَاءِ السَّائِرَةِ وَبَيْنَ مِقْدَارِهِ وَجُمْلَتِهِ (ثَمَنِهِ ١٥٢) فَقَطْ . أَوْ فُصِّلَ أَثْمَانُ ذُرْعَانِهِ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ يَجْرِي الْحُكْمُ عَلَى مُقْتَضَى حُكْمِ (المَوْزُونَاتِ ١٣٤) الَّتِي فِي تَبْعِيضِهَا ضَرَرٌ . وَأَمَّا الْأَمْتَعَةُ وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَ فِي تَبْعِيضِهَا ضَرَرٌ كَالْجُودِ وَالْكَرْبَاسِ فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي (الْمَكِيلَاتِ ١٣٣) . مِثْلًا لَوْ (بِيعَتْ ١٢٠) عَرَصَةٌ عَلَى أَنَّهَا مِائَةُ ذِرَاعٍ بِأَلْفِ قِرْشٍ فَظَهَرَ أَنَّهَا خَمْسَةُ وَتِسْعُونَ ذِرَاعًا (فَالْمُشْتَرِي ١٦١) (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ تِلْكَ الْعَرَصَةَ بِأَلْفِ قِرْشٍ . وَإِنْ

ظَهَرَتْ زَائِدَةٌ أَخَذَهَا الْمُشْتَرِي أَيْضًا بِأَلْفٍ قِرْشٍ فَقَطَّ . وكذا لو يَبِيعُ ثَوْبٌ قُمَاشٍ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي قَبَاءً وَأَنَّهُ ثَمَانِي أَذْرُعٍ بِأَرْبَعِمِائَةٍ قِرْشٍ فَظَهَرَ سَبْعُ أَذْرُعٍ خَيْرَ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ذَلِكَ الثَّوْبَ بِأَرْبَعِمِائَةٍ قِرْشٍ . وَإِنْ ظَهَرَ تِسْعُ أَذْرُعٍ أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي بِتَمَامِهِ بِأَرْبَعِمِائَةٍ قِرْشٍ أَيْضًا . كَذَلِكَ لَوْ بَيْعَتْ عَرَضَةٌ عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ ذِرَاعٍ كُلُّ ذِرَاعٍ بِعِشْرَةِ قُرُوشٍ فَظَهَرَتْ خَمْسًا وَتِسْعِينَ ذِرَاعًا أَوْ مِائَةً وَخَمْسَ أَذْرُعٍ خَيْرَ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا إِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَتِسْعِينَ ذِرَاعًا بِتِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ . وَإِذَا كَانَتْ مِائَةً وَخَمْسَ أَذْرُعٍ بِأَلْفٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا . وكذا إِذَا بَيْعَ ثَوْبٌ قُمَاشٍ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي لِعَمَلٍ قَبَاءً وَأَنَّهُ ثَمَانِي أَذْرُعٍ كُلُّ ذِرَاعٍ بِخَمْسِينَ قِرْشًا فَإِذَا ظَهَرَ تِسْعُ أَذْرُعٍ أَوْ سَبْعُ أَذْرُعٍ كَانَ الْمُشْتَرِي مُخِيرًا إِنْ شَاءَ تَرَكَ الثَّوْبَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ إِذَا كَانَ تِسْعُ أَذْرُعٍ بِأَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ . وَإِنْ كَانَ سَبْعُ أَذْرُعٍ بِثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا . وَأَمَّا لَوْ يَبِيعُ ثَوْبٌ جَوْخٍ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ ذِرَاعًا بِسَبْعَةِ آلَافٍ وَخَمْسِمِائَةٍ قِرْشٍ أَوْ أَنَّ كُلَّ ذِرَاعٍ مِنْهُ بِخَمْسِينَ قِرْشًا فَإِذَا ظَهَرَ مِائَةٌ وَأَرْبَعِينَ ذِرَاعًا خَيْرَ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمِائَةَ وَالْأَرْبَعِينَ ذِرَاعًا بِسَبْعَةِ آلَافٍ قِرْشٍ فَقَطَّ . وَإِذَا ظَهَرَ زَائِدًا عَلَى الْمِائَةِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا كَانَتْ الزِّيَادَةُ (لِلْبَائِعِ ١٦٠)

❖ مَادَّةُ ٢٢٧ ❖ إِذَا بَيْعَ مَجْمُوعٌ مِنَ (الْعَدَدِيَّاتِ الْمُتَفَاوِتَةِ ١٤٨) وَبَيْنَ مِقْدَارُ (ثَمَنِ ١٥٢) ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ فَقَطَّ . فَإِنْ ظَهَرَ عِنْدَ (التَّسْلِيمِ ٢٧٥) تَامًا (صَحَّ ١٠٨) (الْبَيْعُ ١٢٠) وَ (لَزِمَ ١١٤) . وَإِنْ ظَهَرَ نَاقِصًا أَوْ زَائِدًا كَانَ الْبَيْعُ فِي الصُّورَتَيْنِ (فَاسِدًا ١٠٩) . مَثَلًا إِذَا بَيْعَ قَطِيعُ غَنَمٍ عَلَى أَنَّهُ

خمسون رأساً بألف وخمسمائة قرشٍ فإذا ظهرَ عندَ (التسليم ٢٧٥) خمسةً وأربعين رأساً أو خمسةً وخمسينَ فالبيعُ فاسدٌ

﴿ مادة ٢٢٨ ﴾ إذا بيعَ مجموعٌ من (العَدَيَاتِ الْمُتَفَاوِتَةِ ١٤٨) وبينَ مقدارِهِ و(اثمانُ ١٥٢) آحادِهِ وأفرادِهِ ثمَّ ظهرَ عندَ (التسليم ٢٧٥) تاماً (لَزِمَ ١١٤) (البيعُ ١٢٠) وإذا ظهرَ ناقصاً كانَ (المُشْتَرِي ١٦١) (مُخَيَّرًا ١١٦) إِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ذَلِكَ الْقَدْرَ بِحِصَّتِهِ مِنْ (الثَّمنِ الْمُسَمًّى ١٥٣) وإذا ظهرَ زائداً كانَ البيعُ (فاسداً ١٠٩) مثلاً لو بيعَ قَطِيعٌ غَنَمٍ على أَنَّهُ خمسونَ شاةً كُلُّ شاةٍ بخمسينَ قرشاً فإذا ظهرَ ذلكَ القَطِيعُ خمسةً وأربعينَ شاةً خَيْرَ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الخَمْسَةَ وأربعينَ شاةً بألفينِ ومائتينِ وخمسينَ قرشاً وإذا ظهرَ خمسةً وخمسينَ رأساً كانَ البيعُ فاسداً

﴿ مادة ٢٢٩ ﴾ في الصُّورِ التي يُخَيَّرُ فيها (المُشْتَرِي ١٦١) من المَوَادِّ السَّابِقَةِ إذا قُبِضَ (٢٦٢ هـ ٢٧٧) المُشْتَرِي (المبيعُ ١٥١) معَ علمِهِ أَنَّهُ ناقصٌ لا يُخَيَّرُ (١١٦) في (القَسْخِ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) بعدَ الْقَبْضِ

الفصل الرابع

﴿ في بيانِ ما يدخلُ في (البيعِ ١٠٥ و ١٢٠) بدونِ ذِكْرِ صَرِيحٍ وما لا يدخلُ ﴾
﴿ مادة ٢٣٠ ﴾ كُلُّ ما جَرَى (عُرْفُ الْبَلَدَةِ ٣٦ هـ ٣٨ و ٤٠ هـ ٤٥) على أَنَّهُ

من مُشْتَمَلَاتِ (المبيع ١٥١) يَدْخُلُ فِي (البَيْعِ ١٢٠) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ . مثلاً
 فِي بَيْعِ الدَّارِ يَدْخُلُ الْمَطْبَخُ وَالْكِيلَارُ فِي بَيْعِ حَدِيقَةِ زَيْتُونٍ تَدْخُلُ أَشْجَارُ
 الزَّيْتُونِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لِأَنَّ الْمَطْبَخَ وَالْكِيلَارَ مِنْ مُشْتَمَلَاتِ الدَّارِ . وَحَدِيقَةُ
 الزَّيْتُونِ تُطْلَقُ عَلَى أَرْضٍ تَحْتَوِي عَلَى أَشْجَارِ الزَّيْتُونِ فَلَا يُقَالُ لَارِضٍ خَالِيَةٍ
 حَدِيقَةُ زَيْتُونٍ [انظر المادتين ٤٧ و ٣٦]

❖ مادة ٢٣١ ❖ مَا كَانَ فِي حُكْمِ جُزْءٍ مِنْ (المبيع ١٥١) أَيْ
 مَا لَا يَقْبَلُ الْإِنْفِكَاحَ عَنِ الْمَبِيعِ . نَظَرًا إِلَى غَرَضِ الْإِشْتِرَاءِ يَدْخُلُ فِي (البَيْعِ
 ١٢٠) بِدُونِ ذِكْرِ . مثلاً إِذَا بَاعَ قَفْلٌ دَخَلَ مِفْتَاحُهُ وَإِذَا اشْتَرَيْتَ بَقَرَةً حَلُوبٌ
 لِأَجْلِ اللَّبَنِ يَدْخُلُ فَلَوْهَا الرِّضِيعُ فِي (البَيْعِ ١٢٠) بِدُونِ ذِكْرِ [انظر المادة ٤٧]
 ❖ مادة ٢٣٢ ❖ تَوَابِعُ (المبيع ١٥١) الْمُتَّصِلَةُ الْمُسْتَقَرَّةُ تَدْخُلُ فِي (البَيْعِ
 ١٢٠) تَبَعًا بِدُونِ ذِكْرِ . مثلاً إِذَا بَاعَتْ دَارٌ دَخَلَ فِي الْبَيْعِ الْأَقْفَالُ الْمُسَمَّرَةُ
 وَالِدَوَالِبُ أَيِ الْحَزْنِ الْمُسْتَقَرَّةُ وَالْدُفُوفُ الْمُسَمَّرَةُ الْمَعْدَةُ لِوَضْعِ فَرَشٍ .
 وَالبُسْتَانُ الَّذِي هُوَ دَاخِلُ حُدُودِ الدَّارِ وَالطَّرِيقُ الْمُوصِلَةُ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَامِ
 أَوِ الدَّاخِلَةُ الَّتِي لَا تَنْفَذُ . وَفِي بَيْعِ الْعَرَصَةِ تَدْخُلُ الْأَشْجَارُ الْمَغْرُوسَةُ عَلَى أَنَّ
 تَسْتَقَرُّ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَذْكُورَاتِ لَا تُفْصَلُ عَنِ الْمَبِيعِ فَتَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بِدُونِ
 ذِكْرِ وَلَا تَصْرِيحٍ [انظر المادة ٤٧]

❖ مادة ٢٣٣ ❖ مَا لَا يَكُونُ مِنْ مُشْتَمَلَاتِ (المبيع ١٥١) وَلَا هُوَ مِنْ
 تَوَابِعِ الْمُتَّصِلَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي حُكْمِ (جُزْءٍ ٢٣١) مِنَ الْمَبِيعِ أَوْ لَمْ
 تَجِبِ (الْعَادَةُ وَالْعُرْفُ ٣٦ أَوْ ٣٨ أَوْ ٤٠ أَوْ ٤٥) بِبَيْعِهِ مَعَهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ (١٢٠)

ما لم يذكر وقت البيع . أما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعه تبعاً للبيع فيدخل في البيع من غير ذكر . مثلاً الأشياء غير المستقرة التي توضع لأن تستعمل وتثقل من محل إلى آخر كالصندوق والكرسي والتخت المنفصلات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر . وكذا أحواض الليون والأزهار المنفصلة والأشجار الصغيرة المغروسة على أن تنقل لمحل آخر وهي المسماة في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع الأراضي والثمار في بيع الأشجار ما لم تذكر صريحاً حين البيع لكن للجام دابة الركوب وخطام البعير وأمثال ذلك في ما كان العرف والعادة فيها أن تباع تبعاً فهذه تدخل في البيع بدون ذكر [انظر المادة ٣٦]

❖ مادة ٢٣٤ ❖ ما دخل في (البيع ١٢٠) تبعاً لا حصّة له من (الثمن ١٥٢) . مثلاً لو سرق خطام البعير المبيع قبل (القبض ٢٧٢) لا يلزم في مقابلته تنزيل شيء من (الثمن المسمى ١٥٣) [انظر المادتين ٤٧ و ٤٨]

❖ مادة ٢٣٥ ❖ الأشياء التي تشملها الألفاظ العمومية التي تزداد في صيغة العقد وقت (البيع ١٢٠) تدخل في البيع . مثلاً لو قال (البائع ١٦٠) بعثك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع (حق المروور ١٤٢) و (حق الشرب ١٤٣) و (حق المسيل ١٤٤)

❖ مادة ٢٣٦ ❖ الزيادة الحاصلة في (المبيع ١٥١) (بعد العقد ١٠٣) وقبل القبض كالثمرة واشباهها هي (للمشتري ١٦١) . مثلاً إذا بيع بستان ثم قبل (القبض ٢٧٠) حصل فيه زيادة كالثمر والخضراوات تكون تلك الزيادة

الفصل الثاني

﴿ في بيان المسائل المتعلقة (بالبیع ١٢٠) بالنسيئة (والتأجيل ١٥٦) ﴾

﴿ مادة ٢٤٥ ﴾ (البیع ١٠٥ و ١٢٠) مع (تأجيل ١٥٦) (الثمن ١٥٢)
(والتقسيط ١٥٧) (صحیح ١٠٨)

﴿ مادة ٢٤٦ ﴾ يلزم أن تكون المدة معلومة في (البیع ١٠٥ و ١٢٠)
(بالتأجيل ١٥٦) و (التقسيط ١٥٧)

﴿ مادة ٢٤٧ ﴾ (إذا عقد ١٠٣) (البیع ١٠٥ و ١٢٠) على (تأجيل ١٥٦)
(الثمن ١٥٢) الى كذا يوماً او شهراً او سنة أو الى وقت معلوم عند (العاقدين
١٦٢) كيوم قاسم أو النوروز (صحیح ١٠٨) البیع

﴿ مادة ٢٤٨ ﴾ (تأجيل ١٥٦) (الثمن ١٥٢) الى مدة غير معينة
كإمطار السماء يكون (مفسداً ١٠٩) (البیع ١٢٠)

﴿ مادة ٢٤٩ ﴾ اذا (باع ١٢٠) نسيئة بدون بيان مدة تنصرف المدة
الى شهر واحد فقط

﴿ مادة ٢٥٠ ﴾ يُعتبر ابتداء مدة (الأجل ١٥٦) و (التقسيط ١٥٧)

المذكورين في (عقد ١٠٣) (البیع ١٢٠) من وقت (تسليم ٢٧٢ و ٢٧٧)
(البیع ١٥١) مثلاً لو بيع متاع على أن (ثمنه ١٥٢) (موجّل ١٥٦)

الى سَنَةِ فَجَبَسَهُ (البائع ١٦٠) عِنْدَهُ سَنَةٌ ثُمَّ سَلَّمَهُ (للمشتري ١٦١) اَعْتَبِرَ اَوَّلُ
السَّنَةِ الَّتِي هِيَ الْاَجَلُ مِنْ يَوْمِ التَّسْلِيمِ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حِينَئِذٍ اَنْ يُطَالِبَهُ بِالثَّمَنِ
الى مُضِيِّ سَنَةٍ مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ وَسَنَتَيْنِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ

﴿مادة ٢٥١﴾ (البيع المطلق ٦٤) (ينقذ ١٠٦) مُعْجَلًا اَمَّا اِذَا جَرَى
(العرف ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥) فِي مَحَلٍّ عَلَى اَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ الْمُنْفَقُ (مُوجَلًا
١٥٦) او (مُقَسَّطًا ١٥٧) بِاَجَلٍ مَعْلُومٍ يَنْصَرِفُ الْبَيْعُ الْمُنْفَقُ الى ذَلِكَ
الْاَجَلِ . مِثْلًا لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ مِنَ السُّوقِ شَيْئًا بِدُونِ اَنْ يَذْكُرَ تَعْجِيلَ
(الثمن ١٥٢) وَلَا تَأْجِيلَهُ لَزِمَهُ اَدَاءُ الثَّمَنِ فِي الْحَالِ . اَمَّا اِذَا كَانَ جَرَى
الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِاعْطَاءِ جَمِيعِ الثَّمَنِ اَوْ بَعْضٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُ بَعْدَ
اُسْبُوعٍ اَوْ شَهْرٍ لَزِمَ اتِّبَاعُ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ فِي ذَلِكَ [انظر المادة ٣٦]

الباب الرابع

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في (الثمن ١٥٢) (والثمن ١٥٢) ﴾
﴿ ١٥٥ ﴾ بَعْدَ (العقد ١٠٣) وَيُشْتَمَلُ عَلَى فُصُلَيْنِ ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان حق تصرف (البائع ١٦٠) (بالثمن ١٥٢) ﴾

عَشْرًا و (قَبْلَ ٢٠٢) (المشتري ١٦١) في (المجلس ١٨١) يَصِيرُ كَأَنَّهُ بَاعَ عَشْرَ
بَطِيخَاتٍ بِعَشْرَةِ قُرُوشٍ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ تَلَفَتِ الْبَطِيخَتَانِ الْمَزِيدَتَانِ قَبْلَ الْقَبْضِ
لَزِمَ تَنْزِيلُ ثَمَنِهِمَا قَرَشَيْنِ مِنْ أَصْلِ (ثَمَنِ ١٥٢) الْبَطِيخِ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ
يَطْلُبَ حِينَئِذٍ مِنَ الْمَشْتَرِي سِوَى ثَمَنِ ثَمَانِي بَطِيخَاتٍ . كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ مِنْ
أَرْضِهِ أَلْفَ ذِرَاعٍ بِعَشْرَةِ أَلْفِ قُرَشٍ ثُمَّ بَعَدَ الْعَقْدُ زَادَ الْبَائِعُ مِائَةَ ذِرَاعٍ
وَقَبِلَ الْمَشْتَرِي فِي الْمَجْلِسِ فَتَمَلَّكَ رَجُلٌ الْأَرْضَ الْمَبِيعَةَ بِالشَّفْعَةِ . كَانَ لِهَذَا
(الشَّفْعِ ٩٥١) أَخْذُ جَمِيعِ الْأَلْفِ وَالْمِائَةِ ذِرَاعِ الْمَبِيعَةِ وَالْمَزِيدَةِ بِعَشْرَةِ
الْأَلْفِ قُرَشٍ

❖ مادة ٢٥٩ ❖ إِذَا زَادَ (المشتري ١٦١) فِي (ثَمَنِ ١٥٣) شَيْئًا كَانَ
مَجْمُوعُ الثَّمَنِ مَعَ الزِّيَادَةِ مُقَابِلًا لِجَمِيعِ (المبيع ١٥١) فِي حَقِّ (العاقدين
١٦٢) . مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى (عَقَارًا ١٢٩) بِعَشْرَةِ أَلْفِ قُرَشٍ فزَادَ الْمَشْتَرِي
قَبْلَ (الْقَبْضِ ٢٧٠) عَلَى الثَّمَنِ خَمْسَمِائَةِ قُرَشٍ وَ (قَبْلَ ١٠٢) (البائع ١٦٠)
تِلْكَ الزِّيَادَةُ كَانَ ثَمَنُ ذَلِكَ الْعَقَارِ عَشْرَةَ أَلْفٍ وَخَمْسَمِائَةِ قُرَشٍ حَتَّى لَوْ ظَهَرَ
مُسْتَحَقُّ الْعَقَارِ فَأَثْبَتَهُ وَ (حُكْمِ ١٧٨٦) لَهُ بِهِ وَ (تَسْلَمَةُ ٢٧٠) كَانَ
لِلْمَشْتَرِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْبَائِعِ عَشْرَةَ أَلْفٍ وَخَمْسَمِائَةِ قُرَشٍ . أَمَّا لَوْ ظَهَرَ (شَفِيعُ
٩٥١) لِذَلِكَ الْعَقَارِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ حَقَّ الشَّفِيعِ يَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ (الثَّمَنِ الْمُسَمَّى
١٥٣) وَكَوْنُ تِلْكَ الزِّيَادَةِ الَّتِي صَدَرَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ تَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فِي حَقِّ
الْعَاقِدَيْنِ لَا يَسْفِطُ حَقَّ ذَلِكَ الشَّفِيعِ فَلَذَا لَا تَلْزِمُهُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ بَلْ يَأْخُذُ
الْعَقَارَ بِالْعَشْرَةِ أَلْفِ قُرَشٍ الَّتِي هِيَ أَصْلُ الثَّمَنِ فَقَطْ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يُطَالِبَهُ

بِالْخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ الَّتِي زَادَهَا الْمُشْتَرِي بَعْدَ (الْعَقْدِ ١٠٣).

﴿مادة ٢٦٠﴾ إِذَا حَطَّ (الْبَائِعُ ١٦٠) مِنْ (ثَمَنِ ١٥٢) (الْمَبِيعِ ١٥١) مِقْدَارًا كَانَ جَمِيعُ الْمَبِيعِ مُقَابِلًا لِلْبَاقِي مِنَ الثَّمَنِ بَعْدَ التَّنْزِيلِ وَالْحَطِّ .
مَثَلًا لَوْ (بِيعَ ١٢٠) (عَقَارٌ ١٢٩) بِعِشْرَةِ آلَافٍ قِرْشٍ ثُمَّ حَطَّ الْبَائِعُ مِنَ الثَّمَنِ أَلْفَ قِرْشٍ كَانَ ذَلِكَ الْعَقَارُ مُقَابِلًا لِلتَّسْعَةِ آلَافِ قِرْشٍ الْبَاقِيَةِ وَبَنَاءَ عَلَيْهِ لَوْظَهَرَ (شَفِيعٌ ٩٥١) لِلْعَقَارِ الْمَذْكُورِ أَخَذَهُ بِتِسْعَةِ آلَافِ قِرْشٍ فَقَطْ
﴿مادة ٢٦١﴾ (الْبَائِعُ ١٦٠) أَنْ يَحْطَّ جَمِيعَ (الثَّمَنِ ١٥٢) قَبْلَ الْقَبْضِ لَكِنْ لَا يَلْحَقُ هَذَا الْحَطُّ بِأَصْلِ (الْعَقْدِ ١٠٣) . مَثَلًا لَوْ (بَاعَ ١٢٠) (عَقَارًا ١٢٩) بِعِشْرَةِ آلَافٍ قِرْشٍ ثُمَّ قَبْلَ (الْقَبْضِ ٢٧٠) (أَبْرَأَ ١٥٣٦) الْبَائِعُ (الْمُشْتَرِي ١٦١) مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ كَانَ (لِلشَّفِيعِ ٩٥١) أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ الْعَقَارَ بِعِشْرَةِ آلَافٍ قِرْشٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ بِدُونِ ثَمَنِ أَصْلًا

الباب الخامس

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسليم ﴾ ٢٦٢ هـ ٢٧٧ وفيه ﴿
﴿ سِتَّةُ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان حقيقة التسليم والتسليم ﴾ ٢٦٢ هـ ٢٧٧ وكيفيتهما ﴿

﴿ مادة ٢٦٢ ﴾ الْقَبْضُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) إِلَّا أَنْ (الْعَقْدَ ١٠٣) مَتَى تَمَّ كَانَ عَلَى (المشتري ١٦١) أَنْ يُسَلِّمَ (الثَّمَنَ ١٥٢) أَوْ لَا ثُمَّ (يُسَلِّمَ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) (البَائِعُ ١٦٠) (المبيع ١٥١) إِلَيْهِ

﴿ مادة ٢٦٣ ﴾ تَسْلِيمُ (المبيع ١٥١) يَحْصُلُ بِالتَّخْلِيَةِ وَهُوَ أَنْ (يَأْذَنَ ٣٠٣ و ٣٠٤) (البَائِعُ ١٦٠) (للمشتري ١٦١) بِقَبْضِ المبيعِ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ مانعٍ مِنْ تَسْلِيمِ المشتري آيَاهُ

﴿ مادة ٢٦٤ ﴾ مَتَى حَصَلَ تَسْلِيمُ (المبيع ١٥١) صَارَ (المشتري ١٦١) قَابِضًا لَهُ

﴿ مادة ٢٦٥ ﴾ تَخْتَلِفُ كَيْفِيَّةُ التَّسْلِيمِ بِاخْتِلَافِ (المبيع ١٥١)

﴿ مادة ٢٦٦ ﴾ (المشتري ١٦١) إِذَا كَانَ فِي الْعَرَصَةِ أَوْ الْأَرْضِ الْمَبِيعَةِ أَوْ كَانَ يَرَاهُمَا مِنْ طَرَفَيْهِمَا يَكُونُ (إِذْنُ ٣٠٣ و ٣٠٤) المشتري لَهُ بِالْقَبْضِ تَسْلِيمًا

﴿ مادة ٢٦٧ ﴾ إِذَا (بِيعَتْ ١٢٠) أَرْضٌ مَشْغُولَةٌ بِالزَّرْعِ يُجْبَرُ (البَائِعُ ١٦٠) عَلَى رَفْعِ الزَّرْعِ بِحِصَادِهِ أَوْ رَعِيهِ وَ (تَسْلِيمِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) الْأَرْضِ خَالِيَةً (للمشتري ١٦١)

﴿ مادة ٢٦٨ ﴾ إِذَا بِيعَتْ أَشْجَارٌ فَوْقَهَا ثِمَارٌ يُجْبَرُ (البَائِعُ ١٦٠) عَلَى جَزِّ الثِّمَارِ وَرَفْعِهَا وَتَسْلِيمِ الْأَشْجَارِ خَالِيَةً (للمشتري ١٦١)

﴿ مادة ٢٦٩ ﴾ إِذَا (بِيعَتْ ١٢٠) ثِمَارٌ عَلَى أَشْجَارِهَا يَكُونُ (إِذْنُ ٣٠٣ و ٣٠٤) (البَائِعِ ١٦٠) (للمشتري ١٦١) يَجْزِيهَا تَسْلِيمًا

﴿ مادة ٢٧٠ ﴾ (العقار ١٢٩) الذي له بابٌ وقفلٌ كالدارِ والكرمِ
 اذا وُجدَ (المشتري ١٦١) دَاخِلُهُ وَقَالَ لَهُ (البائع ١٦٠) سَلَّمْتُهُ إِلَيْكَ كَانَتْ
 قَوْلُهُ ذَلِكَ تَسْلِيمًا وَاذَا كَانَ الْمُشْتَرِي خَارِجَ ذَلِكَ الْعَقَارِ فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ
 بِحَيْثُ يَقْدِرُ عَلَى إِغْلَاقِ بَابِهِ وَقْفَلِهِ فِي الْحَالِ يَكُونُ قَوْلُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي
 سَلَّمْتُكَ إِيَّاهُ تَسْلِيمًا أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ قَرِيبًا بِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فَإِذَا مَضَى وَقْتُ
 يُعْكِنُ فِيهِ ذَهَابُ الْمُشْتَرِي إِلَى ذَلِكَ الْعَقَارِ وَدُخُولُهُ فِيهِ يَكُونُ تَسْلِيمًا

﴿ مادة ٢٧١ ﴾ إِعْطَاءُ مِفْتَاحِ (العقار ١٢٩) الَّذِي لَهُ قِفْلٌ (لِلْمُشْتَرِي
 ١٦١) يَكُونُ تَسْلِيمًا

﴿ مادة ٢٧٢ ﴾ الْحَيَوَانُ يُمَسَّكُ بِرَأْسِهِ أَوْ أُذُنِهِ أَوْ رَسَنِهِ الَّذِي فِيهِ
 فِي رَأْسِهِ فَيُسَلَّمُ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ فِي مَحَلٍّ بِحَيْثُ يَقْدِرُ (المشتري ١٦١)
 عَلَى تَسْلِيمِهِ بَدُونِ كِلْفَةٍ فَأَرَاهُ (البائع ١٦٠) إِيَّاهُ وَ (أَذِنَ ٣٠٣ و ٣٠٤) لَهُ
 بِقَبْضِهِ كَانَ ذَلِكَ تَسْلِيمًا أَيْضًا

﴿ مادة ٢٧٣ ﴾ (كِيلُ ١٣٣) (الْمَكِيلَاتِ ١٣٣) وَ (وَزْنُ ١٣٤)
 (الْمَوْزُونَاتِ ١٣٤) بِأَمْرِ (المشتري ١٦١) وَوَضْعُهَا فِي الظَّرْفِ الَّذِي هِيَ لَهُ
 لَهَا يَكُونُ تَسْلِيمًا

﴿ مادة ٢٧٤ ﴾ تَسْلِيمُ الْعُرُوضِ يَكُونُ بِإِعْطَائِهَا لِيَدِ (المشتري ١٦١) أَوْ
 بِوَضْعِهَا عِنْدَهُ أَوْ بِإِعْطَاءِ (الإذِنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) لَهُ بِالْقَبْضِ بِإِرَائَتِهَا لَهُ

﴿ مادة ٢٧٥ ﴾ الْأَشْيَاءُ الَّتِي (يُبْعَثُ ١٢٠) جُمْلَةً وَهِيَ دَاخِلُ صُنْدُوقٍ
 أَوْ أَنْبَارٍ أَوْ مَا شَابَهَهُ مِنَ الْمَحَلَّاتِ الَّتِي تُقْفَلُ يَكُونُ إِعْطَاءُ مِفْتَاحِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ

(المُشْتَرِى ١٦١) و(الْإِذْنُ ٣٠٤ و ٣٠٣) لَهُ بِالْقَبْضِ تَسْلِيمًا. مَثَلًا لَوْ (بِيعَ ١٢٠) أَنْبَارُ حِنْطَةٍ أَوْ صُنْدُوقُ كُتُبٍ جُمْلَةً يَكُونُ إِعْطَاؤُهُ مِفْتَاحَ الْأَنْبَارِ أَوْ الصُّنْدُوقِ لِلْمُشْتَرِى تَسْلِيمًا

﴿مادة ٢٧٦﴾ عَدَمُ مَنَعِ (الْبَائِعِ ١٦٠) حِينَ يُشَاهِدُ قَبْضَ (المُشْتَرِى ١٦١) (لِلْبَيْعِ ١٥١) يَكُونُ (إِذْنًا ٣٠٤ و ٣٠٣) مِنَ الْبَائِعِ بِالْقَبْضِ [انظر المادة ٦٧] ﴿مادة ٢٧٧﴾ قَبْضُ (المُشْتَرِى ١٦١) (الْبَيْعِ ١٥١) بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٤ و ٣٠٣) (الْبَائِعِ ١٦٠) قَبْلَ آدَاءِ (الثَّمَنِ ١٥٢) لَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِى لَوْ قَبَضَ الْمَبِيعَ بِدُونِ الْإِذْنِ وَهَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ (تَمَيَّبَ ٣٣٨) يَكُونُ الْقَبْضُ مُعْتَبَرًا حِينَئِذٍ

الفصل الثاني

﴿ في المَوَادِّ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَجْبِسِ (المَبِيعِ ١٥١) ﴾

﴿مادة ٢٧٨﴾ فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) (بِالثَّمَنِ ١٥٢) الْحَالَّ أَغْنَى غَيْرِ (الْمَوْجَلِ ١٥٦) (لِلْبَائِعِ ١٦٠) أَنْ يَحْبِسَ الْمَبِيعَ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ (المُشْتَرِى ١٦١) جَمِيعَ (الثَّمَنِ ١٥٢) [انظر المادة ٦٧]

﴿مادة ٢٧٩﴾ إِذَا (بَاعَ ١٢٠) أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً صَفَقَةً وَاحِدَةً لَهُ أَنْ يَحْبِسَ جَمِيعَ (المَبِيعِ ١٥١) حَتَّى يَقْبِضَ (الثَّمَنَ ١٥٢) جَمِيعُهُ سِوَا بَيْنَ

لِكُلِّ مِنْهَا ثَمَنٌ عَلَى حَدِّهِ أَوْ لَمْ يُبَيَّنْ

﴿ مادة ٢٨٠ ﴾ إعطاءه (المشتري ١٦١) (رهنًا ٧٠١) أو (كفيلًا ٦١٨)

(بالثمن ١٥٢) لا يسقط حق الحبس

﴿ مادة ٢٨١ ﴾ إذا (سلم ٢٦٢هـ ٢٧٦) (البائع ١٦٠) (المبيع ١٥١)

قبل قبض (الثمن ١٥٢) فقد أسقط حق حبسه وفي هذه الصورة ليس للبائع أن يسترد المبيع من يد (المشتري ١٦١) ويجبسه إلى أن يستوفي الثمن

﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ إذا أحال (البائع ١٦٠) إنسانًا (بثمن ١٥٢) (المبيع ١٥١)

وقبل (المشتري ١٦١) (الحوالة ٦٨٢) فقد أسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم البائع أن يبادر (بتسليم ٢٦٢هـ ٢٧٧) (المبيع ١٥١)

المشتري

﴿ مادة ٢٨٣ ﴾ في (بيع ١٢٠) النسيئة ليس (للبائع ١٦٠) حق حبس

(المبيع ١٥١) بل عليه أن (يسلم ٢٦٢هـ ٢٧٧) (المبيع ١٥١) (للمشتري ١٦١) على

أن يقبض (الثمن ١٥٢) وقت حلول الأجل

﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ إذا (باع ١٢٠) حالًا أي معجلًا ثم (أجل ١٥٦) (البائع ١٦٠)

(الثمن ١٥٢) سقط حق حبسه (للمبيع ١٥١) وعليه حينئذ أن

(يسلم ٢٦٢هـ ٢٧٧) (المبيع ١٥١) (للمشتري ١٦١) على أن يقبض الثمن وقت

حلول الأجل

الفصل الثالث

﴿ في حق مكان التسليم ﴾

﴿ مادة ٢٨٥ ﴾ (مُطْلَقُ ٦٤) (العقد ١٠٣) يَقْتَضِي (تَسْلِيمَ ٢٧٣) (المبيع ١٥١) في المحل الذي هو موجود فيه حينئذٍ مثلاً لو (باع ١٢٠) رجلٌ وهو في اسلامبول حنطته التي في تكفور طاغى يلزمه تسليم الحنطة المرقومة في تكفور طاغى وليس عليه أن يسلمها في اسلامبول [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٢٨٦ ﴾ اذا كان (المشتري ١٦١) لا يعلم أن (المبيع ١٥١) في أي محل وقت (العقد ١٠٣) وعلم به بعد ذلك كان (مُخَيَّرًا ١١٦١) إن شاء (فسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (البيع ١٢٠) وإن شاء أمضاه و (قبض ٢٦٢، ٢٧٧) المبيع حيث كان موجوداً

﴿ مادة ٢٨٧ ﴾ اذا (بيع ١٢٠) (مال ١٢٦) على أن يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المحل المذكور [انظر المادة ٨٣]

الفصل الرابع

﴿ في مؤنة التسليم ولوازم إتمامه ﴾

﴿ مادة ٢٨٨ ﴾ المصاريف المتعلقة (بالثمن ١٥٢) تلزم على (المشتري ١٦١) مثلاً (أجرة ٤٠٤) عَدِّ (النقود ١٣٠) ووزنها وما اشبه ذلك تلزم على المشتري وحده

﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ المصاريف المتعلقة (بتسليم ٢٦٢هـ ٢٧٧) (المبيع ١٥١) تلزم على (البائع ١٦٠) وحده مثلاً (أجرة ٤٠٤) الكبّال (للكيلات ١٣٣) والوزان (للموزونات ١٣٤) المبيعة تلزم البائع وحده
 ﴿ مادة ٢٩٠ ﴾ الاشياء المبيعة (جزأفاً ١٤١) مؤنتها ومصاريفها على (المشتري ١٦١) مثلاً لو (بيعت ١٢٠) ثمرة كرم جزأفاً كانت (أجرة ٤٠٤) قطع تلك الثمرة وجزها على المشتري وكذا لو بيع أنبار حنطة (مجازفة ١٤١) فأجرة إخراج الحنطة من الأنبار ونقلها على المشتري
 ﴿ مادة ٢٩١ ﴾ ما (باع ١٢٠) محمولاً على الحيوان كالحطب والفحم تكون (أجرة ٤٠٤) نقله وإيصاله الى بيت (المشتري ١٦١) جارية على حسب (عرف البلدة وعادتها ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥ [انظر المادة ٣٦])
 ﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ (أجرة ٤٠٤) كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم (المشتري ١٦١) لكن يلزم (البائع ١٦٠) تقرير (المبيع ١٢٠) و (الإشهاد ١٦٨٤) عليه في المحكمة

الفصل الخامس

﴿ في بيان المواد المترتبة على هلاك (المبيع ١٥١) ﴾

﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ (المبيع ١٥١) اذا (هلك ٤١٦) في يد (البائع ١٦٠)

قَبْلَ أَنْ (يَقْبُضَهُ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) (المشتري ١٦١) يَكُونُ مِنْ (مال ١٣٦)

البائع ولا شيء على المشتري

﴿ مادة ٢٩٤ ﴾ إذا هَلَكَ (المبيع ١٥١) بعد (القبض ٢٦٢ هـ ٢٧٧)

(هَلَكَ ٤١٦) مِنْ (مال ١٢٦) (المشتري ١٦١) ولا شيء على (البائع ١٦٠)

﴿ مادة ٢٩٥ ﴾ إذا (قَبَضَ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) (المشتري ١٦١) (المبيع

١٥١) ثُمَّ مَاتَ مُفْلِسًا قَبْلَ آدَاءِ (الثمن ١٥٢) لَيْسَ (للبائع ١٦٠) اسْتِرْدَادُ

المبيع بل يَكُونُ مِثْلَ الْفُرْمَاءِ

﴿ مادة ٢٩٦ ﴾ إذا مَاتَ (المشتري ١٦١) مُفْلِسًا قَبْلَ (قَبْضِ ٢٦٢ هـ

٢٧٧) (المبيع ١٥١) وَأَدَاءِ (الثمن ١٥٢) كَانَ (للبائع ١٦٠) حَبْسُ الْمَبِيعِ

إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ مِنْ تَرْكَةِ الْمُشْتَرِي وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ (يَبِيعُ ١٢٠)

(الْحَاكِمُ ١٧٨٥) الْمَبِيعَ فَيُوفِي حَقَّ الْبَائِعِ بِتَمَامِهِ وَإِنْ يَبِيعُ بِأَنْقَصَ مِنَ الثَّمَنِ

الْأَصْلِيِّ أَخَذَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ وَيَكُونُ فِي الْبَاقِي كَالْفُرْمَاءِ وَإِنْ يَبِيعُ

بِأَزِيدَ أَخَذَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ الْأَصْلِيَّ فَقَطْ وَمَا زَادَ يُعْطَى إِلَى الْفُرْمَاءِ

﴿ مادة ٢٩٧ ﴾ إذا قَبَضَ (البائع ١٦٠) (الثمن ١٥٢) وَمَاتَ مُفْلِسًا

قَبْلَ (تَسْلِيمِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) (المبيع ١٥١) إِلَى (المشتري ١٦١) كَانَ الْمَبِيعُ

(أَمَانَةً ٧٦٢) فِي يَدِ الْبَائِعِ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَأْخُذُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ وَلَا يُزَاحِمُهُ

سَائِرُ الْفُرْمَاءِ



الفصل السادس

❖ في ما يتعلق (بِسَوْمِ الشِّراءِ ٢٩٨) و (سَوْمِ النَّظَرِ ٢٩٩) ❖

❖ مادة ٢٩٨ ❖ ما قبضه (المشتري ١٦١) على سَوْمِ الشِّراءِ وهو أن يأخذ المشتري من (البائع ١٦٠) (مالاً ١٢٦) على أن يشتريه مع (تسمية الثمن ١٥٣) فهلك أو ضاع في يده فإن كان من (القيمت ١٤٦) لزمت عليه (قيمه ١٥٤) وإن كان من (المثليات ١٤٥) لزمه أداء مثله للبائع وأما إذا أخذه بدون أن يبين ويسمي له ثمناً كان ذلك المثل (امانة ٧٦٢) في يد المشتري فلا (يضمن ٤١٦) إذا هلك أو ضاع بلا تعدٍ مثلاً لو قال البائع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فإن أعجبتك اشتريها فأخذها المشتري على هذه الصورة ليشتريها فهلك الدابة في يده لزمه أداء قيمتها للبائع وأما إذا لم يبين الثمن بل قال البائع للمشتري خذها فإن أعجبتك تشتريها وأخذها المشتري على أنه إذا أعجبتة يقاتله على الثمن ويشتريها بهذه الصورة إذا هلك في يد المشتري بلا تعدٍ لا يضمن [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٢٩٩ ❖ ما (يقبض ٢٦٢) (٢٧٧) على سَوْمِ النَّظَرِ وهو أن يقبض (مالاً ١٢٦) لينظر إليه أو يريه لا آخر سوا بين (ثمنه ١٥٢) أو لا فيكون ذلك المثل (امانة ٧٦٢) في يد القابض فلا (يضمن ٤١٦) إذا هلك أو ضاع بلا تعدٍ [انظر المادة ٩١]

الباب السادس

﴿ في بيان (الخيارات ١١٦) ويشتمل على سبعة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان (خيار ١١٦) الشرط ﴾

﴿ مادة ٣٠٠ ﴾ يجوز أن يُشَرَطَ (الخيار ١١٦) (بفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (المبيع ١٥١) أو (إجازته ٣٠٣ و ٣٠٤) مدة معلومة لكلٍ من (البائع ١٦٠) و (المشتري ١٦١) أو لأحدهما دون الآخر [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ٣٠١ ﴾ كلُّ مَنْ شَرَطَ لَهُ (الخيار ٣٠٠) في (المبيع ١٢٠) يصير مُخَيَّرًا (بفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) البيع في المدة المعينة للخيار
﴿ مادة ٣٠٢ ﴾ (فسخ ٣٠٣) (المبيع ١٠٥) و (إجازته ٣٠٣) في مدة (الخيار ١١٦) كما يكون (بالقول ٣٠٣) يكون (بالفعل ٣٠٤) ايضاً

﴿ مادة ٣٠٣ ﴾ الإجازة القولية هي كلُّ لفظٍ يدلُّ على الرضى بلزوم (المبيع ١٢٠ و ١٠٥) كما جَزَتْ وَرَضِيَتْ والفسخ القولى هو كلُّ لفظٍ يدلُّ على عدم الرضى كفسخت وتركت

﴿ مادة ٣٠٤ ﴾ الإجازة الفعلية هي كلُّ فعلٍ يدلُّ على الرضى والفسخ الفعلى هو كلُّ فعلٍ يدلُّ على عدم الرضى . مثلاً لو كان (المشتري ١٦١)

(مُخْبِرًا ١١٦) وَتَصَرَّفَ فِي (الْبَيْعِ ١٥١) تَصَرَّفَ الْمَلَّاكُ كَأَن يَعْزِضَ الْبَيْعَ (الْبَيْعِ ١٠٥ و ١٢٠) أَوْ (بِرَهْنِهِ ٧٠١) أَوْ (يُؤْجِرُهُ ٤٠٤) كَانَ إِجَازَةً فِعْلِيَّةً يَلْزَمُ بِهَا الْبَيْعُ وَإِذَا كَانَ (الْبَائِعُ ١٦٠) (مُخْبِرًا ١١٦) وَتَصَرَّفَ بِالْبَيْعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ فَسْخًا فِعْلِيًّا لِلْبَيْعِ.

﴿مادة ٣٠٥﴾ إِذَا مَضَتْ مُدَّةُ (الْخِيَارِ ١١٦) وَلَمْ يَفْسَخْ ٣٠٢ و ٣٠٣ (٣٠٤) أَوْ لَمْ يُجِزْ ٣٠٣ و ٣٠٤) مَن لَهُ الْخِيَارُ لَزِمَ (الْبَيْعُ ١٢٠) وَتَمَّ

﴿مادة ٣٠٦﴾ (خِيَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) لَا يُورَثُ فَإِذَا كَانَ (الْخِيَارُ ١١٦) (الْبَائِعُ ١٦٠) وَمَاتَ فِي مُدَّتِهِ مَلَكَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) (الْبَيْعُ ١٥١) وَإِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَمَاتَ مَلَكَهُ وَرَثَتُهُ بِلَا خِيَارٍ

﴿مادة ٣٠٧﴾ إِذَا شَرِطَ (الْخِيَارُ ١١٦) (الْبَائِعُ ١٦٠) وَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) مَعًا فَأَيُّهُمَا (فَسَخَ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) فِي اثْنَاءِ الْمُدَّةِ انْفَسَخَ (الْبَيْعُ ١٢٠) وَأَيُّهُمَا (أَجَازَ ٣٠٣ و ٣٠٤) سَقَطَ خِيَارُ الْمُحْيِزِ فَقَطْ وَبَقِيَ الْخِيَارُ لِلْآخَرِ إِلَى انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ

﴿مادة ٣٠٨﴾ إِذَا شَرِطَ (الْخِيَارُ ١١٦) (الْبَائِعُ ١٦٠) فَقَطْ لَا يَخْرُجُ (الْبَيْعُ ١٥١) مِّنْ (مُلْكِهِ ١٢٥) بَلْ يَبْقَى مَعْدُودًا مِنْ جَمْلَةِ (أَمْوَالِهِ ١٢٦) فَإِذَا تَلَفَ الْبَيْعُ فِي يَدِ (الْمُشْتَرِي ١٦١) بَعْدَ (قَبْضِهِ ٢٦٢ و ٢٧٧) فَلَا يَلْزَمُهُ (التَّشْمِينُ الْمُسَمَّى ١٥٣) بَلْ يَلْزَمُ أَدَاءُ (فِيْمَنِهِ ١٥٤) (لِلْبَائِعِ يَوْمَ قَبْضِهِ [انظر المادة ٥٣])

﴿مادة ٣٠٩﴾ إِذَا شَرِطَ (الْخِيَارُ ١١٦) (لِلْمُشْتَرِي ١٦١) فَقَطْ خَرَجَ (الْبَيْعُ ١٥١) مِّنْ (مُلْكِهِ ١٢٥) (الْبَائِعِ ١٦٠) وَصَارَ مُلْكًا لِلْمُشْتَرِي فَإِذَا

(هَلَكَ ٤١٦) المبيعُ في يدِ المشتري بَعْدَ قَبْضِهِ (٢٦٢ و ٢٦٧) يلزمُهُ أدَاةُ (مُتَّهِ) المُسَمَّى (١٥٣) للبائعِ [انظر المادة ٥٣]

الفصل الثاني

﴿ في بيان (خِيَارِ الوَصْفِ ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢) ﴾

﴿ مادة ٣١٠ ﴾ اذا (باعَ ١٢٠) (مَالاً ١٢٦) بِوَصْفٍ مَرغُوبٍ فَظَهَرَ (المبيعُ ١٥١) خَالِياً عن ذلك الوصفِ كان (المشتري ١٦١) (مُخَيَّراً ١١٦) اِنْ شَاءَ (فَسَخَّ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (البيعَ ١٢٠) وَاِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ (الثَمَنِ الْمُسَمَّى ١٥٣) وَيُسَمَّى هَذَا الْخِيَارُ خِيَارُ الوصفِ . مثلاً لو باعَ بَقَرَةً على انها حُلُوبٌ فَظَهَرَتْ غَيْرَ حُلُوبٍ يَكُونُ الْمُشْتَرِي مُخَيَّراً وَكَذَا لو باعَ فَصّاً لَيْلاً على أَنَّهُ ياقوتٌ أَحْمَرٌ فَظَهَرَ أَصْفَرٌ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي [انظر المادة ٦٥]

﴿ مادة ٣١١ ﴾ (خِيَارُ الوصفِ ٣١٠) يُورَثُ . مثلاً لو ماتَ (المشتري ١٦١) الَّذِي لَهُ خِيَارُ الوصفِ فَظَهَرَ (المبيعُ ١٥١) خَالِياً من ذلك الوصفِ كَانَ لِلوَارِثِ حَقُّ (الْفَسْخِ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)

﴿ مادة ٣١٢ ﴾ (المشتري ١٦١) الَّذِي لَهُ (خِيَارُ الوصفِ ٣١٠) اذا تَصَرَّفَ فِي (المبيعِ ١٥١) تَصَرَّفَ الْمَلَكُ بَطَلَّ (خِيَارُهُ ١١٦)

الفصل الثالث

﴿ في حقِّ (خِيَارِ النِّقْدِ ٣١٣) ﴾

﴿ مادة ٣١٣ ﴾ اذا تباعا على أن يؤدِّي (المشتري ١٦١) (الثمن ١٥٢) في وقت كذا وإن لم يؤدِّه فلا يَبِيعُ بينهما (صح ١٠٨) (البيع ١٢٠) وهذا يُقالُ له خِيَارُ النِّقْدِ

﴿ مادة ٣١٤ ﴾ اذا لم يؤدِّ (المشتري ١٦١) (الثمن ١٥٢) في المدة المعيّنة كان (البيع ١٢٠) الذي فيه (خِيَارُ النِّقْدِ ٣١٣) (فاسداً ١٠٩)

﴿ مادة ٣١٥ ﴾ اذا مات (المشتري ١٦١) (المُخِيرُ ١١٦) (بِخِيَارِ النِّقْدِ ٣١٣) في اثناء مدة الخِيَارِ (بطل ١١٠) (البيع ١٢٠)

الفصل الرابع

﴿ في بيانِ (خِيَارِ التَّعْيِينِ ٣١٦) ﴾

﴿ مادة ٣١٦ ﴾ لو يَبِيعُ (البائع ١٦٠) (أثماً ١٥٢) شيئين او اشياء من (القيمت ١٤٦) كُلًّا على حدة على أن (المشتري ١٦١) يأخذُ أيّاً شاء بالثمن الذي يَبِيعُهُ له او البائع يُعْطِي أيّاً ارادَ كذلك (صح ١٠٨) (البيع ١٢٠)

وهذا يُقالُ لهُ خِيَارُ التَّعْيِينِ

❖ مادة ٣١٧ ❖ يَلْزَمُ في (خِيَارِ التَّعْيِينِ ٣١٦) تَعْيِينُ المُدَّةِ اَيْضاً

❖ مادة ٣١٨ ❖ مَنْ له (خِيَارُ التَّعْيِينِ ٣١٦) يَلْزَمُهُ أَنْ يُعَيِّنَ الشَّيْءَ

الَّذِي يَأْخُذُهُ في انْقِضَاءِ المُدَّةِ الَّتِي عَيَّنَتْ

❖ مادة ٣١٩ ❖ (خِيَارُ التَّعْيِينِ ٣١٦) يَنْتَقِلُ الى الْوَارِثِ . مثلاً لو

أَحْضَرَ (الْبَائِعُ ١٦٠) ثَلَاثَةَ أَثَوَابٍ أَعْلَى وَأَوْسَطَ وَأَدْنَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ

وَبَيْنَ لِكُلِّ مِنْهَا (ثَمَنًا ١٥٢) عَلَى حِدَةٍ وَ (بَاعَ ١٢٠) أَحَدَهَا لَا عَلَى التَّعْيِينِ عَلَى

أَنْ (الْمُشْتَرِيَ ١٦١) فِي مُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَوْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ يَأْخُذُ أَيَّهَا شَاءَ بِالثَّمَنِ

الَّذِي تَعَيَّنَ لَهُ وَ (قَبْلَ ١٠٢) الْمُشْتَرِيَ عَلَى هَذَا الْمُنَوَالِ (انْقَدَّ ١٠٦) (الْبَيْعُ

١٢٠) وَفِي انْقِضَاءِ المُدَّةِ الْمَعْيَنَةِ يُجِبُّ الْمُشْتَرِيَ عَلَى تَعْيِينِ أَحَدِهَا وَدَفْعِ ثَمَنِ

فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ يَكُونُ الْوَارِثُ اَيْضاً مُجْبُورًا عَلَى تَعْيِينِ أَحَدِهَا

وَدَفْعِ ثَمَنِهِ

الفصل الخامس

❖ في حقِّ (خِيَارِ الرُّوْيَةِ ٣٢٠ و ٣٢٣) ❖

❖ مادة ٣٢٠ ❖ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا وَلَمْ يَرَهُ كَانَ لَهُ (الْخِيَارُ ١١٦) إِلَى أَنْ

يَرَاهُ فَإِذَا رَأَاهُ إِنْ شَاءَ (قَبْلَهُ ١٠٢) وَإِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)

(البيع ١٢٠) ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية

❖ مادة ٣٢١ ❖ (خيار الرؤية ٣٢٠) لا يتنقل الى الوارث فاذا مات
(المشتري ١٦١) قبل أن يرى (البيع ١٥١) لزِمَ (البيع ١٢٠) ولا (خيار
١١٦) لوارثه

❖ مادة ٣٢٢ ❖ لا (خيار ١١٦) (للبيع ١٦٠) ولو كان لم يَرَ (البيع
١٥١) مثلاً لو (باع ١٢٠) رَجُلٌ (مألاً ١٢٦) دَخَلَ في (ملكه ١٢٥)
بالإرث وكان لم يَرَ (انقضاء ١٠٦) البيع بلا خيار للبايع

❖ مادة ٣٢٣ ❖ المراد من الرؤية في بحث (خيار الرؤية ٣٢٠) هو
الوقوف على الحال والمحَل الذي يُعرف به المقصود الأصلي من (البيع ١٥١)
مثلاً الكِرْبَاسُ والقماش الذي يكون ظاهره وباطنه متساويين تكفي رؤية
ظاهره والقماش المنقوش والمُدْرَبُ تلزم رؤية نقشه وذرويه والشاة المُشْتَرَاةُ
لأجل التناسل والتوالد يلزم رؤية نذيتها والشاة المأخوذة لأجل اللحم يقتضي
جس ظهرها وألتيها والمأكولات والمشروبات يلزم أن يذاق طعمها (فالمشتري
١٦١) اذا عَرَفَ هذه (الأموال ١٢٦) على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس
له خيار الرؤية

❖ مادة ٣٢٤ ❖ الاشياء التي (تباع ١٢٠) على مقتضى أنموذجها تكفي
رؤية الأنموذج منها فقط

❖ مادة ٣٢٥ ❖ ما (بيع ١٢٠) على مقتضى الأنموذج اذا ظهر دون
الأنموذج يكون (المشتري ١٦١) (مُخَيَّرًا ١١٦) ان شاء (قبله ١٠٢) وان شاء

رَدَّهُ . مثلاً الحِطَّةُ والسَّمْنُ والزَّيْتُ وَمَا صُنِعَ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ مِنَ الْكِرْبَاسِ
وَالْجُوخِ وَأَشْبَاهِهَا إِذَا رَأَى الْمُشْتَرِي أَنْموذَجَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا عَلَى مَقْتَضَاهُ فَظَهَرَتْ
أَدْنَى مِنَ الْأَنْموذَجِ يُخَيِّرُ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ

﴿ مادة ٣٢٦ ﴾ فِي شِرَاءِ الدَّارِ وَالْحَنَانِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ (الْمَقَارِ ١٢٩)
تَلَزِمُ رُؤْيَا كُلِّ يَتٍ مِنْهَا إِلَّا أَنْ مَا كَانَتْ يَبُوتُهَا مَصْنُوعَةً عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ
تَكْنِي رُؤْيَا يَتٍ وَاحِدٍ مِنْهَا

﴿ مادة ٣٢٧ ﴾ إِذَا اشْتَرَيْتَ أَشْيَاءَ (مُتَفَاوِتَةً ١٤٨) صَفَقَةً وَاحِدَةً تَلَزِمُ
رُؤْيَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى حَدِّهِ

﴿ مادة ٣٢٨ ﴾ إِذَا اشْتَرَيْتَ أَشْيَاءَ (مُتَفَاوِتَةً ١٤٨) صَفَقَةً وَاحِدَةً وَكَانَ
(الْمُشْتَرِي ١٦١) رَأَى بَعْضَهَا وَلَمْ يَرَ الْبَاقِيَّ فَتَمَّى رَأَى ذَلِكَ الْبَاقِيَّ إِنْ شَاءَ أَخَذَ
جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ (الْبَيْعَةُ ١٥١) وَإِنْ شَاءَ رَدَّ جَمِيعَهَا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا رَأَاهُ
وَيَتْرَكَ الْبَاقِيَّ

﴿ مادة ٣٢٩ ﴾ (يَبْعُ ١٢٠) الْأَعْمَى وَشِرَاؤُهُ (صَحِيحٌ ١٠٨) إِلَّا أَنَّهُ
(يُخَيِّرُ ١١٦) فِي (الْمَالِ ١٢٦) الَّذِي يَشْتَرِيهِ بِدُونِ أَنْ يَعْلَمَ وَصْفَهُ . مَثَلًا لَوْ
اشْتَرَى دَارًا لَا يَعْلَمُ وَصْفَهَا كَانَ مُخَيَّرًا فَتَمَّى عَلِمَ وَصْفَهَا إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا وَإِنْ
شَاءَ رَدَّهَا

﴿ مادة ٣٣٠ ﴾ إِذَا وُصِفَ شَيْءٌ لِلْأَعْمَى وَعُرِفَ وَصْفُهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ فَلَا
يَكُونُ (مُخَيَّرًا ١١٦)

﴿ مادة ٣٣١ ﴾ الْأَعْمَى يَسْقُطُ (خِيَارُهُ ١١٦) بِلَيْسِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُعْرَفُ

بِالنَّسْ وَشَمِّ الشَّمُومَاتِ وَذَوْقِ الْمَذُوقَاتِ بِعَنِي إِنَّهُ إِذَا لَمَسَ وَشَمَّ وَذَاقَ هَذِهِ
الْأَشْيَاءَ ثُمَّ اشْتَرَاهَا كَانَ شِرَاؤُهُ (صَحِيحًا ١٠٨) لَا زَمًا

❖ مَادَّةُ ٣٣٢ ❖ مِنْ رَأَى شَيْئًا بِقَصْدِ الشِّرَاءِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ مُدَّةٍ وَهُوَ
يَعْلَمُ أَنَّهُ الشَّيْءُ الَّذِي كَانَ رَأَاهُ لَا (خِيَارَ ١١٦) لَهُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ
الشَّيْءَ قَدْ تَغَيَّرَ عَنِ الْحَالِ الَّذِي رَأَاهُ فِيهِ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ حِينَئِذٍ

❖ مَادَّةُ ٣٣٣ ❖ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) بِشِرَاءِ شَيْءٍ وَالْوَكِيلُ (بِقَبْضِهِ
٢٦٢ هـ ٢٧٧) تَكُونُ رُؤْيُهُمَا لَذَلِكَ الشَّيْءِ كَرُؤْيَةِ الْأَصِيلِ [انْظُرِ الْمَادَّةَ ٥٤]

❖ مَادَّةُ ٣٣٤ ❖ (الرَّسُولُ ١٤٥٠) بِعَنِي مَنْ أُرْسِلَ مِنْ طَرَفِ
(الْمُشْتَرِي ١٦١) لِأَخْذِ (الْبَيْعِ ١٥١) وَإِزْسَالِهِ فَقَطْ لَا تُسْقِطُ رُؤْيَتُهُ (خِيَارَ
١١٦) الْمُشْتَرِي

❖ مَادَّةُ ٣٣٥ ❖ تَصَرَّفُ (الْمُشْتَرِي ١٦١) فِي (الْبَيْعِ ١٥١) تَصَرَّفَ
الْمَلَّاكُ يُسْقِطُ (خِيَارَ رُؤْيَتِهِ ٣٢٠)

الفصل السادس

❖ فِي بَيَانِ (خِيَارِ الْعَيْبِ ٣٣٧ و ٣٣٨) ❖

❖ مَادَّةُ ٣٣٦ ❖ الْبَيْعُ (الْمُطْلَقُ ٦٤) يَقْتَضِي سَلَامَةً (الْبَيْعِ ١٥١)

من (العُيوب ٣٣٨) يعني إِنَّ (يَبِعَ ١٢٠) (المال ١٢٦) بدون البراءة من العُيوب وبلا ذِكْرٍ انه مُعَيَّبٌ او سالمٌ يقتضي أَنْ يكونَ المبيعُ سالمًا خاليًا من العيبِ

﴿ مادة ٣٣٧ ﴾ ما يَبِعُ (يَبِعًا مُطْلَقًا ٦٤) اذا ظَهَرَ بِهِ (عَيْبٌ قَدِيمٌ ٣٣٩) يكونُ (المُشْتَرِي ١٦١) (مُخَيَّرًا ١١٦) إِنْ شَاءَ رَدُّهُ وَإِنْ شَاءَ (قَبْلَهُ ١٠٢) (بُثْنِهِ الْمُسَمَّى ١٥٣) وليسَ لَهُ أَنْ يَمْسُكَ (المبيع ١٥١) ويأخذَ ما نَقَصَهُ (العيب ٣٣٨) وهذا يُقالُ لَهُ خِيَارُ الْعَيْبِ

﴿ مادة ٣٣٨ ﴾ الْعَيْبُ هُوَ مَا يُنْقِصُ (ثَمَنَ ١٥٢) (المبيع ١٥١) عِنْدَ التَّجَارِ وَأَرْبَابِ الْحَبْرَةِ

﴿ مادة ٣٣٩ ﴾ الْعَيْبُ الْقَدِيمُ هُوَ مَا يَكُونُ مُوجُودًا فِي (المبيع ١٥١) وَهُوَ عِنْدَ الْبَائِعِ (١٦٠)

﴿ مادة ٣٤٠ ﴾ الْعَيْبُ الَّذِي (يَحْدُثُ ٣٤٧) فِي (المبيع ١٥١) وَهُوَ فِي يَدِ الْبَائِعِ (١٦٠) بَعْدَ (الْعَقْدِ ١٠٣) وَقَبْلَ (الْقَبْضِ ٢٦٢) (٢٧٧) حُكْمُهُ حُكْمُ (الْعَيْبِ الْقَدِيمِ ٣٣٩) الَّذِي يُوجِبُ الرَّدَّ

﴿ مادة ٣٤١ ﴾ اِذَا ذَكَرَ (الْبَائِعُ ١٦٠) أَنَّ فِي (المبيع ١٥١) (عَيْبَ ٣٣٨) كَذَا وَكَذَا (قَبْلَ ١٠٢) (المُشْتَرِي ١٦١) مَعَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ فَلَا يَكُونُ لَهُ (الْخِيَارُ ١١٦) بِسَبَبِ ذَلِكَ الْعَيْبِ

﴿ مادة ٣٤٢ ﴾ اِذَا (بَاعَ ١٠٥) (١٢٠) (مَالًا ١٢٦) عَلَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ (عَيْبٍ ٣٣٨) ظَهَرَ فِيهِ فَلَا يَبْقَى (لِلْمُشْتَرِي ١٦١) (خِيَارُ عَيْبٍ ٣٣٧)

﴿ مادة ٣٤٣ ﴾ مَنْ اشْتَرَى (مَالاً ١٢٦) وَقَبْلَهُ (١٠٢) بِمَجْمِيعِ الْعُيُوبِ (٣٣٨) لَا تُسَمَّعُ مِنْهُ دَعْوَى الْعَيْبِ بَعْدَ ذَلِكَ . مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى حَيَوَانًا بِمَجْمِيعِ الْعُيُوبِ وَقَالَ قَبْلَتُهُ مُكْسَرًا مُحْطًا أَعْرَجَ مَعِيًّا فَلَا صِلَاحِيَّةَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ (يَدَّعِي ١٦١٣) (بَعِيْبٌ قَدِيمٌ ٣٣٩) فِيهِ

﴿ مادة ٣٤٤ ﴾ بَعْدَ أَطْلَاعِ (الْمُشْتَرِي ١٦١) عَلَى (عَيْبٍ ٣٣٨) فِي (الْمَبِيعِ ١٥١) إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَلَكُ سَقَطَ (خِيَارُهُ ٣٣٧) . مَثَلًا لَوْ عَرَّضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ (لِلْبَيْعِ ١٢٠) بَعْدَ أَطْلَاعِهِ عَلَى (عَيْبٍ قَدِيمٍ ٣٣٩) فِيهِ كَانَ عَرَّضُ الْمَبِيعِ لِلْبَيْعِ رِضَى بِالْعَيْبِ فَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ

﴿ مادة ٣٤٥ ﴾ لَوْ (حَدَّثَ ٣٤٧) فِي (الْمَبِيعِ ١٥١) (عَيْبٌ ٣٣٨) عِنْدَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) ثُمَّ ظَهَرَ فِيهِ (عَيْبٌ قَدِيمٌ ٣٣٩) فَلَيْسَ (لِلْمُشْتَرِي ١٦١) أَنْ يَرُدَّهُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ . بَلْ لَهُ الْمَطَالَبَةُ بِنُقْصَانِ (الثَّمَنِ ١٥٢) فَقَطْ . مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَ قِمَاشٍ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهُ وَفَصَّلَهُ بِرُودًا أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ فَبِمَا أَنْ قَطَعَهُ وَفَصَّلَهُ عَيْبٌ حَادِثٌ لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ عَلَى (الْبَائِعِ ١٦٠) بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ . بَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ (بِنُقْصَانِ الثَّمَنِ ٣٤٦) فَقَطْ [انظر المادتين ٢٥ و ٣١]

﴿ مادة ٣٤٦ ﴾ نُقْصَانُ (الثَّمَنِ ١٥٢) يَصِيرُ مَعْلُومًا بِإِخْبَارِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ الْحَالِينَ عَنِ الْغَرَضِ . وَذَلِكَ بِأَنْ يُقَوَّمَ ذَلِكَ الثَّوْبُ سَلَمًا ثُمَّ يُقَوَّمَ (مَعِيًّا) فَمَا كَانَ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ يُنْسَبُ إِلَى (الثَّمَنِ الْمُسَمًّى ١٥٣) وَعَلَى مُقْتَضَى تِلْكَ النَّسْبَةِ يَرْجِعُ (الْمُشْتَرِي ١٦١) عَلَى (الْبَائِعِ ١٦٠) بِالنُّقْصَانِ . مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَ قِمَاشٍ بِسِتَيْنَ قِرْشًا وَبَعْدَ أَنْ قَطَعَهُ وَفَصَّلَهُ أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى

(عيب قديم ٣٣٩) فيه فقوّم أهل الخبرة ذلك الثوب سالماً بستين قرشاً ايضاً ومعيباً بالعيب القديم بخمسة واربعين قرشاً كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً (فيرجع ١٦١٣) بها المشتري على البائع ولو أخبر أهل الخبرة أن قيمة ذلك الثوب سالماً ثمانون قرشاً ومعيباً ستون قرشاً فيها أن التفاوت الذي بين القيمتين عشرون قرشاً وهي ربع الثمانين قرشاً فللمشتري أن يطالب بخمسة عشر قرشاً التي هي ربع الثمن المسمى ولو أخبر أهل الخبرة أن قيمة ذلك الثوب سالماً خمسون قرشاً ومعيباً اربعون قرشاً فيها أن التفاوت الذي بين القيمتين عشرة قروش وهي خمس الخمسين قرشاً يعتبر النقصان خمس الثمن المسمى وهو اثنا عشر قرشاً

❖ مادة ٣٤٧ ❖ اذا زال (العيب ٣٣٨) الحادث صار (العيب القديم ٣٣٩) موجباً للرد على (البائع ١٦٠). مثلاً لو اشترى حيواناً فرض عند (المشتري ١٦١) ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه (بنقصان الثمن ٣٤٦). لكن اذا زال ذلك المرض كان للمشتري أن يرده الحيوان للبائع بالعيب القديم الذي ظهر فيه [انظر المادة ٢٤]

❖ مادة ٣٤٨ ❖ اذا (رضي ١٠٢) (البائع ١٦٠) أن يأخذ (المبيع ١٥١) الذي ظهر به (عيب قديم ٣٣٩) بعد أن (حدث به عيب ٣٤٧) عند (المشتري ١٦١) وكان لم يوجد مانع للرد فلا تبقى للمشتري صلاحية الادعاء (بنقصان الثمن ٣٤٦) بل يكون مجبوراً على رد المبيع الى البائع او (قبوله)

(١٠٢) حتى أن المشتري إذا (باع ١٢٠) المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم فلا يبقى له حق في أن يدعي بنقصان الثمن . مثلاً لو أن المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله قيصاً ثم وجد به (عيباً ٣٣٨) وبعد ذلك باعه فليس له أن يطلب نقصان الثمن من البائع لأن البائع له أن يقول كنت أقبله بالعيب الحادث فيما أن المشتري باعه كأن قد أمسكه وحبسه عن البائع.

❖ مادة ٣٤٩ ❖ الزيادة وهي ضم شيء من (مال ١٢٦) (المشتري ١٦١) وعلاوته الى (المبيع ١٥١) تكون مانعاً من الرد . مثلاً ضم الخيط والصبغ الى الثوب بالخياطة والصباغة وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد ❖ مادة ٣٥٠ ❖ اذا وجد (مانع للرد ٣٤٩) فليس (للبيع ١٦٠) أن يسترد (المبيع ١٥١) ولو (رضي ١٠٢) (بالعيب الحادث ٣٤٧) بل يصير مجبوراً على إعطاء (نقصان الثمن ٣٤٦) حتى أنه بهذه الصورة لو (باع ١٠٥ و ١٢٠) (المشتري ١٦١) المبيع بعد اطلاعه على (عيب قديم ٣٣٩) فيه كان له أن يطلب نقصان الثمن من البائع ويأخذه منه . مثلاً إن مشتري الثوب لو فصل منه قيصاً وخاطه ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للبائع أن يسترده ولو رضي بالعيب الحادث بل يجبر على إعطاء نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب ايضاً لا يكون بيعه مانعاً له من طلب نقصان الثمن . وذلك لانه حيث صار ضم الخيط الذي هو من (مال ١٢٦) المشتري للمبيع مانعاً من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع مخيلاً فلا يكون (بيع ١٢٠) المشتري حينئذ حَسَباً ولم مساكاً للمبيع.

❖ مادة ٣٥١ ❖ ما (يَبْعُ ١٢٠) صَفَقَةً وَاحِدَةً إِذَا ظَهَرَ بَعْضُهُ (مُعَيَّبًا ٣٣٨)
فَإِنْ كَانَ قَبْلَ (الْقَبْضِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) كَانَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) (مُخَيَّرًا ١١٦) إِنْ
شَاءَ رَدُّ مَجْمُوعِهِ وَإِنْ شَاءَ (قَبْلَهُ ١٠٢) بِجَمِيعِ (الثَّمَنِ ١٠٣) وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ
(الْمُعَيَّبَ ٣٣٨) وَحْدَهُ وَيُمْسِكَ الْبَاقِي وَإِنْ كَانَ بَعْدَ (الْقَبْضِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧)
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي التَّفْرِيقِ ضَرَرٌ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْمُعَيَّبَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ سَالِمًا
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْجَمِيعَ حِينَئِذٍ مَا لَمْ يَرْضَ (الْبَائِعُ ١٦٠) وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي تَفْرِيقِهِ
ضَرَرٌ رَدَّ الْجَمِيعَ أَوْ قَبْلَ الْجَمِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى قَلَنْسُوتَيْنِ بَارِعَيْنِ
فَرِشًا فَظَهَرَتْ أَحَدَاهُمَا مُعَيَّبَةً قَبْلَ الْقَبْضِ يَرُدُّهُمَا مَعًا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ
يَرُدُّ الْمُعَيَّبَةَ وَحْدَهَا بِحَصَّتِهَا مِنَ الثَّمَنِ سَالِمَةً وَيُمْسِكَ الثَّانِيَةَ بِمَا بَقِيَ مِنَ الثَّمَنِ
أَمَّا لَوْ اشْتَرَى زَوْجِي خَفٍ فَظَهَرَ أَحَدُهُمَا مُعَيَّبًا بَعْدَ الْقَبْضِ كَانَ لَهُ رَدُّهُمَا مَعًا
لِلْبَائِعِ وَأَخَذَ ثَمَنِيهِمَا مِنْهُ

❖ مادة ٣٥٢ ❖ إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ مِقْدَارًا (مُعَيَّبًا ١٥٩) مِنْ جِنْسٍ
وَاحِدٍ مِنَ (الْمِكْيَلَاتِ ١٣٣) وَ (الْمُوزُونَاتِ ١٣٤) وَمَا (قَبْضُهُ ٢٦٢ هـ ٢٧٧)
ثُمَّ وَجَدَ بَعْضَهُ مُعَيَّبًا كَانَ (مُخَيَّرًا ١١٦) إِنْ شَاءَ (قَبْلَهُ ١٠٢) جَمِيعًا وَإِنْ شَاءَ
رَدَّهُ جَمِيعًا

❖ مادة ٣٥٣ ❖ إِذَا وَجَدَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَأَمْثَالِهِمَا
مِنَ الْحُبُوبِ الْمُشْتَرَاةِ تَرَابًا فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ التَّرَابُ يُعَدُّ قَلِيلًا فِي (الْعُرْفِ
٣٦ هـ ٣٨ و ٤٠ هـ ٤٥) (صَحِّحٌ ١٠٨) (الْبَيْعُ ١٢٠) وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا بَحِثْ يُعَدُّ
(عَيْبًا عِنْدَ النَّاسِ يَكُونُ الْمُشْتَرِي مُخَيَّرًا [انظر المادة ٣٦])

﴿ مادة ٣٥٤ ﴾ البَيْضُ والجَوْزُ وما شاكلهما اذا ظهرَ بَعْضُها فاسِداً فما لا يُسْتَكْثَرُ في (العادة والعرف ٣٦ هـ ٣٨ و ٤٠ هـ ٤٥) كالأثْنَيْنِ والثَلَاثَةِ في المائةِ يكونُ مَعْفُوًّا . وإنْ كانَ الفاسِدُ كثيراً كالعَشْرَةِ في المائةِ كانَ (للمُشْتَرِي ١٦١) رَدُّ جَمِيعِهِ (للبائع ١٦٠) واستردادُ (ثَمَنِه ١٥٢) مِنْهُ كاملاً [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٣٥٥ ﴾ اذا ظهرَ جَمِيعُ (المَبِيعِ ١٥١) غَيْرُ مُتَنَفِعٍ بِهِ اصْلاً كانَ (البَيْعُ ١٢٠) (باطلاً ١١٠) وَ (للمُشْتَرِي ١٦١) استردادُ جَمِيعِ الثَّمَنِ مِنْ (البائع ١٦٠) . مثلاً لو اشترى جَوْزاً او بَيْضاً فَظَهَرَ جَمِيعُهُ فاسِداً لا يُتَنَفَعُ بِهِ كانَ للمُشْتَرِي استردادُ (ثَمَنِه ١٥٢) كاملاً مِنْ البائع

الفصل السابع

﴿ في (الغَبْنِ ١٦٥) و (التَغْرِيرِ ١٦٤) ﴾

﴿ مادة ٣٥٦ ﴾ اذا وُجِدَ (غَبْنٌ فَاحِشٌ ١٦٥) في (البَيْعِ ١٢٠) ولم يُوجَدْ (تَغْرِيرٌ ١٦٤) فليسَ للمَغْبُونِ أَنْ (يَفْسَخَ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (البَيْعَ ١٢٠) الاَّ اِنَّهُ اذا وُجِدَ الغَبْنُ وَحْدَهُ في (مالٍ ١٢٦) (اليتيم ٩٤٣) فلا (يَصِحُّ ١٠٨) البَيْعُ . ومالُ الوقفِ وَبَنَتْ المالِ حُكْمُهُ حُكْمُ مالِ اليتيم .

﴿ مادة ٣٥٧ ﴾ اذا (أُغِرَّ ١٦٤) أَحَدُ (الْمُتَبَاعِينَ ١٦٢) الْآخَرَ وَتَحَقَّقَ
أَنَّ فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) غَبْنًا (فَاحِشًا ١٦٥) فَلِلْمَغْبُونِ أَنْ (يُفْسَخَ ٣٠٢، ٣٠٣
و٣٠٤) الْبَيْعَ حِينَئِذٍ

﴿ مادة ٣٥٨ ﴾ اذا مات من أُغِرَّ (بِغَبْنٍ فَاحِشٍ ١٦٥) فَلَا تَنْتَقِلُ (دَعْوَى
١٦١٣) التَّغْرِيرِ إِلَى وَارِثِهِ

﴿ مادة ٣٥٩ ﴾ (المشتري ١٦١) الَّذِي حَصَلَ لَهُ (تَغْرِيرٌ ١٦٤) اذا
اطَّلَعَ عَلَى (الْغَبْنِ الْفَاحِشِ ١٦٥) ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي (الْبَيْعِ ١٥١) تَصَرَّفَ الْمَلَّاكُ
سَقَطَ حَقُّ (فَسْخِ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤)

﴿ مادة ٣٦٠ ﴾ اذا هَلَكَ أَوْ اسْتَهْلِكَ (الْبَيْعُ ١٥١) الَّذِي صَارَ فِي (بَيْعِهِ
١٢٠) (غَبْنٌ فَاحِشٌ ١٦٥) وَ(غَرَرٌ ١٦٤) أَوْ (حَدَثٌ ٣٤٧) فِيهِ (عَيْبٌ
٣٣٨) أَوْ بَنَى مُشْتَرِي الْعَرَصَةِ عَلَيْهَا بِنَاءً فَلَا يَكُونُ لِلْمَغْبُونِ حَقٌّ فِي أَنْ (يُفْسَخَ
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) الْبَيْعَ

الباب السابع

﴿ في بيان أنواع (البيع ١٢٠) وأحكامه وينقسم إلى ستة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان أنواع (البيع ١٢٠) ﴾

﴿ مادة ٣٦١ ﴾ يُشْتَرَطُ فِي (انْعِقَادِ ١٠٣) (الْبَيْعِ ١٢٠) صُدُورُ
(رُكْنِهِ ١٤٩) مِنْ أَهْلِهِ ابْنِ الْعَاقِلِ الْمُمِيزِ وَإِضَافَتُهُ إِلَى مَحَلِّ
قَابِلٍ لِحُكْمِهِ

﴿ مادة ٣٦٢ ﴾ (الْبَيْعُ ١٢٠) الَّذِي فِي (رُكْنِهِ ١٤٩) خَلَّ كَيْعٍ -
(الْمَجْنُونِ ٩٤٤) (بَاطِلٌ ١١٠)

﴿ مادة ٣٦٣ ﴾ الْمَحَلُّ الْقَابِلُ لِحُكْمِ (الْبَيْعِ ١٢٠) عِبَارَةٌ عَنْ
(الْمُبِيعِ ١٥١) الَّذِي يَكُونُ مُوجُودًا وَمَقْدُورًا (التَّسْلِيمِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) وَ (مَالًا
مُتَقَوِّمًا ١٢٧) فَبَيْعُ الْمَعْدُومِ وَمَا لَيْسَ بِمَقْدُورٍ التَّسْلِيمِ وَمَا لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ -
(بَاطِلٌ ١١٠)

﴿ مادة ٣٦٤ ﴾ إِذَا وُجِدَ شَرْطُ (انْعِقَادِ ١٠٣) (الْبَيْعِ ١٢٠) وَلَمْ يَكُنْ
مَشْرُوعًا بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَوْصَافِهِ الْخَارِجَةِ كَمَا إِذَا كَانَ (الْمُبِيعُ ١٥١) مَجْهُولًا أَوْ
كَانَ فِي (الثَّمَنِ ١٥٢) خَلَّ صَارَ الْبَيْعُ (فَاسِدًا ١٠٩)

﴿ مادة ٣٦٥ ﴾ يُشْتَرَطُ (لِنَفَازِهِ ١١٣) (الْبَيْعِ ١٢٠) أَنْ يَكُونَ (الْبَائِعُ
١٦٠) مَالِكًا (لِلْبَيْعِ ١٥١) أَوْ (وَكِيلًا ١٤٤٩) لِمَالِكِهِ أَوْ (وَلِيَّهُ ٩٧٤)
أَوْ (وَصِيَّهُ ٩٧٤) وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْمُبِيعِ حَقُّ الْغَيْرِ

﴿ مادة ٣٦٦ ﴾ (الْبَيْعُ الْفَاسِدُ ١٠٩) يَصِيرُ (نَافِذًا ١١٣) عِنْدَ
(الْقَبْضِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) يَعْنِي يَصِيرُ تَصَرُّفُ (الْمُشْتَرِي ١٦١) فِي (الْمُبِيعِ ١٥١)
(جَائِزًا ١٠٨) حَيْثُ

﴿ مادة ٣٦٧ ﴾ إِذَا وُجِدَ فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) أَحَدُ (الْخِيَارَاتِ ١١٦)

فلا يكون (لازمًا ١١٤)

❖ مادة ٣٦٨ ❖ (البيع ١٢٠) الذي يتعلق به حق الغير (كبيع الفضولي ١١٢) و (بيع المرهون ١١٨) (ينعقد ١٠٦) موقوفًا على إجازة ذلك الغير

الفصل الثاني

❖ في بيان أحكام أنواع البيوع ❖

❖ مادة ٣٦٩ ❖ حكم (البيع ١٢٠) (المنعقد ١٠٦) المملوكة يعني صبرورة (المشتري ١٦١) مالكًا (للمبيع ١٥١) و (البائع ١٦٠) (للثمن ١٥٢)

❖ مادة ٣٧٠ ❖ (البيع الباطل ١١٠) لا يفيد الحكم أصلاً فإذا (قبض ٢٧٧ و ٢٦٢) (المشتري ١٦١) (المبيع ١٥١) (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) (البائع ١٦٠) في البيع الباطل كان المبيع (أمانة ٧٦٢) عند المشتري فلو هلك بلا تعدٍ لا (بضمنه ٤١٦)

❖ مادة ٣٧١ ❖ (البيع الفاسد ١٠٩) يفيد حكماً عند القبض . يعني أن (المشتري ١٦١) إذا (قبض ٢٧٧ و ٢٦٢) (المبيع ١٥١) (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) (البائع ١٦٠) صار مالكاً له . فإذا هلك (المبيع ١٥١) يبعاً فاسداً

عند المشتري لزومه (الضمان ٤١٦) يعني أن المبيع اذا كان من (المثليات ١٤٥) لزومه مثله واذا كان (قيماً ١٤٦) لزومه (قيمه ١٥٤) يوم قبضه

﴿ مادة ٣٧٢ ﴾ لِكُلِّ من (التعاقدین ١٦٢) (فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (البيع الفاسد ١٠٩) الا أنه اذا هلك (المبيع ١٥١) في يد (المشتري ١٦١) او استهلكه او أخرجه من يده (بيع صحيح ١٠٨) او (بهية ٨٣٣) من آخر او زاد فيه المشتري شيئاً من (ماله ١٢٦) كما لو كان المبيع داراً فعمرها او أرضاً فغرس فيها اشجاراً او تغير اسم المبيع بأن كان خبطة فطحنها وجعلها دقيقاً بطل حق (الفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) في هذه الصور

﴿ مادة ٣٧٣ ﴾ اذا (فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (البيع الفاسد ١٠٩) فإن كان (البائع ١٦٠) قبض (الثمن ١٥٢) كان (للمشتري ١٦١) أن يجبس (المبيع ١٥١) الى أن يأخذ الثمن ويستردّه من البائع

﴿ مادة ٣٧٤ ﴾ (البيع النافذ ١١٣) يفيد الحكم في الحال

﴿ مادة ٣٧٥ ﴾ اذا كان (البيع لازماً نافذاً ١١٤) فليس لأحد

(المتبايعين ١٦٢) الرجوع عنه

﴿ مادة ٣٧٦ ﴾ اذا كان (البيع غير لازم ١١٥) كان حق (الفسخ

٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) لمن له (الخيار ١١٦)

﴿ مادة ٣٧٧ ﴾ (البيع الموقوف ١١١) يفيد الحكم عند (الإجازة

(٣٠٤ و ٣٠٣ و ٣٠٢)

﴿ مادة ٣٧٨ ﴾ (بَيْعُ ١٢٠) (الْفُضُولِي ١١٢) اذا (اجازته ٣٠٣، ٣٠٤)
 صَاحِبُ (المَالِ ١٢٦) او (وكيْلُهُ ١٤٤٩) او (وصِيَّهُهُ ٩٧٤) او (وَلِيُّهُ ٩٧٤)
 (نَفَذَ ١١٤) وَاِلَّا (انفسخ ٣٠٢، ٣٠٣، و ٣٠٤) . اِلَّا اَنَّهُ يُشْتَرَطُ
 (لِصِحَّةِ ١٠٨) الْاِجَازَةِ اَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْ (الْبَائِعِ ١٦٠) و (الْمُشْتَرِي ١٦١)
 وَالْمُجِيزِ و (الْمُبِيعِ ١٥١) قائِماً فاذا كانَ اَحَدُ الْمَذْكُورِيْنَ هَالِكاً
 فَلَا تَصِحُّ الْاِجَازَةُ

﴿ مادة ٣٧٩ ﴾ بما اَنْ لِكُلِّ مِنَ الْبَدَلَيْنِ فِي (بَيْعِ الْمُقَابَضَةِ ١٢٢) حُكْمُ
 (الْمُبِيعِ ١٥١) تُعْتَبَرُ فِيهِمَا شَرَايِطُ الْمُبِيعِ فاذا وقعت مُنَازَعَةٌ فِي أَمْرِ التَّسْلِيمِ
 ٢٦٦ الى ٢٧٧) لَزِمَ اَنْ يُسَلِّمَ وَيَتَسَلَّمَ كُلُّ مِنْ (الْمُتَبَايِعَيْنِ ١٦٢) مَعاً

الفصل الثالث

﴿ في حقِّ (السَّلَمِ ١٢٣) ﴾

﴿ مادة ٣٨٠ ﴾ (السَّلَمُ ١٢٣) (كَالْبَيْعِ ١٢٠) (يَنْعَقِدُ ١٠٦)
 (بِالْاِجْبَابِ ١٠١) و (الْقَبُولِ ١٠٢) يَعْنِي اِذَا قَالَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) (لِلْبَائِعِ
 ١٦٠) سَلَمْتُكَ الْفَ قَرَشٍ عَلَى مَائَةِ كَيْلٍ مِنْ الْحِنْطَةِ وَقَبِلَ الْآخَرُ
 انْعَقَدَ السَّلَمُ [انظر المادة ١٥]

﴿ مادة ٣٨١ ﴾ (السَّلَمُ ١٢٣) انما يكونُ صحيحاً في الاشياء التي تُقْبَلُ

التعيين بالقدر والوصف كالجودة والحسنة

﴿ مادة ٣٨٢ ﴾ (المكيلات ١٣٣) و(الموزونات ١٣٤) و(المذروعات ١٣٦) لتعين مقاديرها بالكيل والوزن والذرع

﴿ مادة ٣٨٣ ﴾ (العدديات المتقاربة ١٤٧) كما لتعين مقاديرها (بالعد ١٣٥) لتعين (بالكيل ١٣٣) و(الوزن ١٣٤) ايضاً

﴿ مادة ٣٨٤ ﴾ ما كان من (العدديات ١٣٥) كاللبن والأجر يلزم أن يكون قالبه ايضاً (معيّناً ١٥٩)

﴿ مادة ٣٨٥ ﴾ الكرياس والجوخ وأمثالهما من (المذروعات ١٣٦) يلزم تعيين طولها وعرضها ورقفتها ومن اي شيء تُنسج ومن نسج اي محل هي

﴿ مادة ٣٨٦ ﴾ يُشترط لصحة (السلم ١٢٣) بيان جنس (المبيع ١٥١) مثلاً أنه حنطة أو أرز أو تمر ونوعه ككونه يسقى من ماء المطر « وهو الذي نُسِمَ به في عرفنا بعلًا » أو بماء النهر والعين وغيرها « وهو ما يسمى عندنا مقيًا » وصفته كالجيد والحسب وبيان مقدار (الثمن ١٥٢) والمبيع وزمان (تسليمه ٢٦٢، ٢٧٧) ومكانه

﴿ مادة ٣٨٧ ﴾ يُشترط لصحة بقاء (السلم ١٢٣) تسليم (الثمن ١٥٢) في (مجلس العقد ١٨١) فاذا تفرق (العاقدان ١٦٢) قبل تسليم رأس مال السلم (انفسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (العقد ١٠٣) [انظر المادة ٥١]

الفصل الرابع

❖ في بيان (الاستصناع ١٢٤) ❖

❖ مادة ٣٨٨ ❖ اذا قال شخص لأحد من أهل الصنائع أصنع لي الشيء الفلاني بكذا قرشاً و (قبل ١٠٢) الصانع ذلك (انعقد ١٠٦) (البيع ١٢٠) (استصناعاً ١٢٤) مثلاً لو أرى (المشتري ١٦١) رجلاً لخفافٍ وقال له أصنع لي زوجي خُفٍّ من نوع السخنيان الفلاني بكذا قرشاً و قبل الصانع ٠ أو نقول مع نجارٍ على أن يصنع له زورقاً أو سفينةً ويبن له طولها وعرضها وأوصافها اللازمة و قبل النجار انعقد الاستصناع ٠ كذلك لو نقول مع صاحب معملٍ أن يصنع له كذا بُدقيّة كل واحدٍ بكذا قرشاً وبين الطول والحجم ومائز أوصافها اللازمة و قبل صاحب المعمل انعقد الاستصناع [انظر المادة ١٥]

❖ مادة ٣٨٩ ❖ كل شيء (تعميل ٣٧) (استصناعه ١٢٤) يصح فيه الاستصناع على (الإطلاق ٦٤) وأما ما لم يتعامل باستصناعه اذا بين فيه المدة صار (سلباً ١٢٣) وتعتبر فيه حينئذٍ شروط السلم واذا لم بين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع ايضاً [انظر المادة ٣٧]

❖ مادة ٣٩٠ ❖ يلزم في (الاستصناع ١٢٤) وصف (المصنوع ١٢٤) وتعريفه على الوجه الموافق للمطلوب

❖ مادة ٣٩١ ❖ لا يلزم في (الاستصناع ١٢٤) دفع (الثمن ١٥٢) حالاً

اي وقت (العقد ١٠٣)

❖ مادة ٣٩٢ ❖ اذا (انعقد ١٠٦) (الاستصناع ١٢٤) فليس لاحد
(العاقدين ١٦٢) الرجوع واذا لم يكن (المصنوع ١٢٤) على الأوصاف المطلوبة
المينة كان (المستصنع ١٢٤) (مخيراً ١١٦) [انظر المادة ١٥]

الفصل الخامس

❖ في احكام (بيع ١٢٠) المريض ❖

❖ مادة ٣٩٣ ❖ اذا (باع ١٢٠) شخص في (مرض موته ١٥٩٥) شيئاً
من (ماله ١٢٦) لأحد ورثته فيصير ذلك موقوفاً على (إجازة ٣٠٤ و ٣٠٣)
سائر الورثة فإن أجازوا بعد موت المريض (ينفذ ١١٣) (البيع ١٢٠) وإن
لم يجيزوا لا ينفذ [انظر المادة ٧٣]

❖ مادة ٣٩٤ ❖ اذا (باع ١٢٠) المريض في (مرض موته ١٥٩٥) شيئاً
لاجنبي بثمان المثل (صح ١٠٨) (بيعه ١٢٠) وإن باعه بدون ثمن
المثل و (سلم ٢٦٢ و ٢٧٢) (المبيع ١٥١) كان بيع محاباة يعتبر من ثلث
(ماله ١٢٦) فإن كان الثلث وافيها صح وإن كان الثلث لا يفي بها لزم
(المشتري ١٦١) إكمال ما نقص من ثمن المثل وإعطائه للورثة فإن أكمل
لزم (البيع ١٢٠) وإلا كان للورثة (فسخه ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) مثلاً لو

كَانَ شَخْصٌ لَا (يَمْلِكُ ١٢٥) إِلَّا دَارًا تَسَاوِي الْفَأْ وَخَمْسُمِائَةِ قِرْشٍ فَبَاعَ الدَّارَ
الْمَذْكُورَةَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ لِاجْنَبِيٍّ غَيْرٍ وَارِثٌ لَهُ بِأَلْفِ قِرْشٍ وَ (سَلَمَهَا ٢٧٠)
لَهُ ثُمَّ مَاتَ فَبِمَا أَنَّ ثُلْثَ مَالِهِ بَنِي بِمَا حَاجِيَ بِهِ وَهُوَ خَمْسُمِائَةُ قِرْشٍ كَانَ هَذَا
الْبَيْعُ صَحِيحًا مُعْتَبَرًا وَلَيْسَ لِلْوَرِثَةِ فَسْخُوحُهُ حِينَئِذٍ وَإِذَا كَانَ الْمَرِيضُ قَدْ بَاعَ هَذِهِ
الدَّارَ بِخَمْسُمِائَةِ قِرْشٍ وَسَلَمَهَا لِلْمُشْتَرِي فَبِمَا أَنَّ ثُلْثَ مَالِهِ الَّذِي هُوَ خَمْسُمِائَةُ قِرْشٍ
يَعْدِلُ نِصْفَ مَا حَاجِيَ بِهِ وَهُوَ أَلْفُ قِرْشٍ فَحِينَئِذٍ لِلْوَرِثَةِ أَنْ يَطْلُبُوا مِنَ الْمُشْتَرِي نِصْفَ
مَا حَاجِيَ بِهِ مَوْرَثَتِهِمْ وَهُوَ خَمْسُمِائَةُ قِرْشٍ فَإِنْ أَذَاهَا لِلتَّرِكَةِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَرِثَةِ فَسْخُوحُ الْبَيْعِ
وَإِنْ لَمْ يُوَدِّهَا كَانَ لِلْوَرِثَةِ الْفَسْخُ وَاسْتِرْدَادُ الدَّارِ [انظر المادة ٧٣]

❖ مادة ٣٩٥ ❖ إِذَا (بَاعَ ١٢٠) شَخْصٌ فِي (مَرَضٍ مَوْتَهُ ١٥٩٥) (مَالَهُ
١٢٦) بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ثُمَّ مَاتَ مَدْيُونًا وَتَرَكْتُهُ مُسْتَغْرَقَةً كَانَ
(لِأَصْحَابِ الدُّيُونِ ١٥٨) أَنْ يَكْلِفُوا (الْمُشْتَرِي ١٦١) بِإِبْلَاغِ (قِيمَةِ ١٥٤)
مَا اشْتَرَاهُ إِلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ وَإِكْمَالِهِ وَأَدَائِهِ لِلتَّرِكَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ (فَسَخُوا
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (الْبَيْعَ ١٢٠) [انظر المادة ٧٣]

الفصل السادس

❖ فِي حَقِّ (بَيْعِ الْوَفَاءِ ١١٨) ❖

❖ مادة ٣٩٦ ❖ كَمَا أَنَّ (الْبَائِعَ وَفَاءً ١١٨) لَهُ أَنْ يَرُدَّ (الثَّمَنَ ١٥٢)

وَيَأْخُذَ (الْمَبِيعَ ١٥١) كَذَلِكَ (لِلْمَشْتَرِي ١٦١) أَنْ يَرُدَّ الْمَبِيعَ وَيَسْتَرِدَّ
الْثَمَنَ [انظر المادة ٣]

﴿ مادة ٣٩٧ ﴾ لَيْسَ (لِلْبَائِعِ ١٦٠) وَلَا (لِلْمَشْتَرِي ١٦١) (يَبِيعُ ١٢٠)
(مَبِيعَ ١٥١) (الْوَفَاءُ ١١٨) لِشَخْصٍ آخَرَ [انظر المادة ٣]

﴿ مادة ٣٩٨ ﴾ إِذَا شَرِطَ فِي (يَبِيعُ الْوَفَاءُ ١١٨) أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ مِنْ
مَنَافِعِ (الْمَبِيعِ ١٥١) (لِلْمَشْتَرِي ١٦١) (صَحَّ ١٠٨) ذَلِكَ . مِثْلًا لَوْ تَقَاوَلَ
(الْبَائِعُ ١٦٠) وَالْمَشْتَرِي وَتَرَاضِيَا عَلَى أَنَّ الْكَرَّمَ الْمَبِيعَ يَبِيعُ وَفَاءً تَكُونُ
غَلَّتُهُ مُنَاصَفَةً بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي صَحَّ وَلَزِمَ الْإِيْفَاءُ بِذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ
الْمَشْرُوحِ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ٣٩٩ ﴾ إِذَا كَانَتْ (قِيمَةُ ١٥٤) (الْمَالِ ١٢٦) (الْمَبِيعِ بِالْوَفَاءِ
١١٨) مُسَاوِيَةً (لِلدَّيْنِ ١٥٨) وَهَلَكَ الْمَالُ فِي يَدِ (الْمَشْتَرِي ١٦١) سَقَطَ الدَّيْنُ
فِي مُقَابَلَتِهِ

﴿ مادة ٤٠٠ ﴾ إِذَا كَانَتْ (قِيمَةُ ١٥٤) (الْمَالِ ١٢٦) (الْمَبِيعِ ١٥١)
نَاقِصَةً عَنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) وَهَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمَشْتَرِي سَقَطَ مِنْ
الدَّيْنِ بِقَدْرِ قِيمَتِهِ وَاسْتَرَدَّ الْمَشْتَرِي الْبَاقِي وَأَخَذَهُ مِنْ (الْبَائِعِ ١٦٠)
﴿ مادة ٤٠١ ﴾ إِذَا كَانَتْ (قِيمَةُ ١٥٤) (الْمَالِ ١٢٦) (الْمَبِيعِ وَفَاءً
١١٨) زَائِدَةً عَلَى مِقْدَارِ (الدَّيْنِ ١٥٨) وَهَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ (الْمَشْتَرِي ١٦١)
سَقَطَ مِنْ قِيمَتِهِ قَدَرُ مَا يُقَابَلُ الدَّيْنُ وَ (ضَمِنَ ٤١٦) الْمَشْتَرِي الزِّيَادَةَ
إِنْ كَانَ هَلَاكُهُ بِالْتَعْدِي وَأَمَّا إِنْ كَانَ بِلَا تَعْدٍ فَلَا يُلْزَمُ الْمَشْتَرِي أَدَاءُ

تلك الزيادة

❖ مادة ٤٠٢ ❖ اذا ماتَ أَحَدُ (المتبايعين ١٦٢) (وَفَاءَ ١١٨) انتقلَ
 حقُّ (الفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) للوارثِ
 ❖ مادة ٤٠٣ ❖ ليسَ لسائرِ الغُرَماءِ التَّعَرُّضُ (للبيعِ وَفَاءَ ١١٨) ما لم
 يَسْتَوْفِ (المشتري ١٦١) (دينه ١٥٨)

تحريراً في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦

من أعضاء ديوان الأحكام العدلية من أعضاء شورى الدولة ناظر ديوان الأحكام العدلية
 أحمد خلوصي سيف الدين أحمد جودت

من أعضاء الجمعية من أعضاء شورى الدولة من أعضاء ديوان الأحكام العدلية
 علاء الدين محمد أمين أحمد حلي



الكتاب الثاني

❖ في (الإيجارات ٤٠٥) ويشتمل على مقدمة ❖
❖ وثمانية ابواب ❖

المقدمة

❖ في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالإجارة ❖

❖ مادة ٤٠٤ ❖ الأجرة الكراء اي بدلُ المنفعة والإيجارُ المكَرَّاءُ
والاستئجارُ الاكْتِراءُ

❖ مادة ٤٠٥ ❖ الإجارةُ في اللغة بمعنى (الأجرة ٤٠٤) وقد استعملت
في معنى الإيجارِ ايضاً وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى (بيع ١٢٠) المنفعة المعلومِ
في مُقَابَلَةِ عَوْضٍ معلوم

❖ مادة ٤٠٦ ❖ (الإجارةُ اللازمة ١١٤) هي (الإجارةُ ٤٠٥) (الصحيحةُ
١٠٨) العاريةُ عن (خيارِ العيبِ ٣٣٦ الى ٣٣٨) و (خيارِ الشرطِ ٣٠٠)
و (خيارِ الرؤيةِ ٣٢٠) وليس لأحدٍ (الطرفين ١٦٢) (فسخؤها ٣٠٢ و ٣٠٣
و ٣٠٤) بلا عذرٍ

❖ مادة ٤٠٧ ❖ الإجارةُ المُنَجَّرَةُ (إيجارُ ٤٠٤) مُعْتَبَرٌ من وقتِ

❖ مادة ٤٠٨ ❖ الإِجَارَةُ المُضَافَةُ (إِيْجَارٌ ٤٠٤) مُعْتَبَرٌ مِنْ
وَقْتٍ مُّعَيَّنٍ مُّسْتَقْبَلٍ . مثلاً لو اسْتُؤْجِرَتْ دَارٌ بِكَذَا (نُقُودٍ ١٣٠) لَكَذَا مُدَّةٌ
اعْتِبَارًا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ الْفَلَائِي الْآتِي (تَعْقُدُ ١٠٦) حَالٌ كَوْنُهَا إِجَارَةٌ
مُضَافَةٌ [انظر المادة ٨٣]

❖ مادة ٤٠٩ ❖ الْآجِرُ هُوَ الَّذِي أُعْطِيَ الْمَأْجُورَ بِالْإِجَارَةِ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا
الْمُكَارِي بِضَمِّ الْمِيمِ وَهُوَ جَرٌ بِكسْرِ الْجِيمِ
❖ مادة ٤١٠ ❖ الْمُسْتَأْجِرُ بِكسْرِ الْجِيمِ هُوَ الَّذِي (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤)
❖ مادة ٤١١ ❖ الْمَأْجُورُ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي أُعْطِيَ بِالْكَرَاءِ وَيُقَالُ لَهُ الْمَوْجَرُ
وَالْمُسْتَأْجَرُ بفتح الْجِيمِ فِيهَا

❖ مادة ٤١٢ ❖ الْمُسْتَأْجَرُ فِيهِ بفتح الْجِيمِ هُوَ (الْمَالُ ١٢٦) الَّذِي (سَلَّمَهُ
٢٦٦ ٥٢٧٧) (الْمُسْتَأْجَرُ ٤١٠) (لِلْأَجِيرِ ٤١٣) لِأَجْلِ إيفَاءِ الْعَمَلِ الَّذِي التَّزَمَهُ
(بِعَقْدِ ١٠٣) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) كَالثَّيَابِ الَّتِي أُعْطِيَتْ لِلْخِيَّاطِ عَلَى أَنْ يَخِيْطَهَا
وَالْحُمُولَةَ الَّتِي أُعْطِيَتْ لِلْحَمَالِ لِيَنْقُلَهَا

❖ مادة ٤١٣ ❖ (الْأَجِيرُ ٤٢٣) هُوَ الَّذِي آجَرَ نَفْسَهُ
❖ مادة ٤١٤ ❖ أَجْرُ الْمِثْلِ هُوَ الْأُجْرَةُ الَّتِي قَدَرْتَهَا أَهْلُ الْحَبْرَةِ
السَّالِمِينَ عَنِ الْفَرَضِ

❖ مادة ٤١٥ ❖ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى هُوَ (الْأُجْرَةُ ٤٠٤) الَّتِي ذُكِرَتْ
و(تَعَيَّنَتْ ١٥٩) حِينَ (الْعَقْدُ ١٠٣)

❖ مادة ٤١٦ ❖ الضمان هو إعطاء مثل الشيء إن كان من (المثلّيات ١٤٥) وقيمته إن كان من (القيمات ١٤٦)

❖ مادة ٤١٧ ❖ المعدّ للاستغلال هو الشيء الذي أُعِدَّ وعيّن على أن يُعطى بالكراء كالخان والدار والحمام والدكان من (العقارات ١٢٩) التي بُنيت أو اشتريت على أن تُؤجر وكذا كروسات الكراء ودوابّ المكارين و (إيجار ٤٠٤) الشيء ثلاث سنين على التوالي دليل على كونه معدّا للاستغلال والشيء الذي انشأه أحد نفسه يصير معدّا للاستغلال بإعلامه الناس بكونه معدّا للاستغلال

❖ مادة ٤١٨ ❖ المسترضع هو الذي التزم ظنّاً (بالأجرة ٤٠٤)

❖ مادة ٤١٩ ❖ (المأبأة ١١٧٤) عبارة عن تقسيم المنافع كإعطاء القرار على انتفاع أحد الشريكين سنة والآخر أخرى منوبة في الدار (المشتركة ١٠٤٥) مثلاً



الباب الاول

❖ في بيان الضوابط العمومية ❖

❖ مادة ٤٢٠ ❖ (المَعقود ١٠٣) عليه في (الإجارة ٤٠٥) في المنفعة

﴿ مادة ٤٢١ ﴾ (الإجارة ٤٠٥) باعتبار (المقود عليه ١٠٣) على نوعين النوع الأول (عقد ١٠٣) الإجارة الوارد على منافع (الأعيان ١٥٩) ويقال للشيء المؤجر عين (المأجور ٤١١) وعين (المستأجر ٤١١) وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام . القسم الأول (إجارة ٤٠٥) (العقار ١٢٩) (كإيجار ٤٠٤) الدور والاراضي . القسم الثاني إجارة (العروض ١٣١) (كإيجار الملايس والأواني . القسم الثالث إجارة الدواب . النوع الثاني عقد الإجارة الوارد على العمل وهنا يقال للمأجور (أجير ٤١٣) كاستئجار الخدمة والعملة . و (استئجار ٤٠٤) ارباب الحرف والصنائع هو من هذا القبيل حيث ان ان إعطاء السلعة للخياط مثلاً ليخيط ثوباً بصير إجارة على العمل كما ان تقطيع الثوب على ان السلعة من عند الخياط استئجار

﴿ مادة ٤٢٢ ﴾ الأجير على قسمين . القسم الأول هو الأجير الخاص الذي استؤجر على أن يعمل (للمستأجر ٤١٠) فقط كالحايم الموظف . القسم الثاني هو الأجير المشترك الذي ليس بمقيّد بشرط أن لا يعمل لغير المستأجر كالحمال والدلال والخياط والساعاتي والصائغ واصحاب كروسات الكراء واصحاب الزوارق الذين هم يكارون في الشوارع والجوال مثلاً فإن كلاً من هؤلاء أجير مشترك لا يختص بشخص واحد وله أن يعمل لكل أحد لكنه لو استؤجر أحد هؤلاء على أن يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجيراً خاصاً في مدة ذلك الوقت . وكذلك لو استؤجر حمال او ذو كروسة او ذو زورق الى محل معين بشرط أن يكون مخصوصاً بالمستأجر وأن

لَا يَعْمَلُ لغيرِهِ فَإِنَّهُ أَجِيرٌ خَاصٌّ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ.
 ❖ مادة ٤٢٣ ❖ كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ (مُسْتَأْجِرٌ ٤١٠) (الْأَجِيرُ الْخَاصُّ ٤٢٢)
 شَخْصًا وَاحِدًا كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَشْخَاصُ الْمُتَعَدِّدَةُ الَّذِينَ هُمْ فِي حُكْمِ
 شَخْصٍ وَاحِدٍ مُسْتَأْجِرِي أَجِيرٍ خَاصٍّ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَوْ (اسْتَأْجَرَ ٤١٠)
 أَهْلُ قَرْيَةٍ رَاعِيًا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا لَهُمْ (بِعَقْدٍ ١٠٣) وَاحِدٍ يَكُونُ الرَّاعِي
 أَجِيرًا خَاصًّا وَلَكِنْ لَوْ جَوَّزُوا أَنْ يَرْغَى دَوَابُّ غَيْرِهِمْ كَانَ حِينَئِذٍ ذَلِكَ
 الرَّاعِي (أَجِيرًا مُشْتَرَكًا ٤٢٢)

❖ مادة ٤٢٤ ❖ (الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ ٤٢٢) لَا يَسْتَحِقُّ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤)
 إِلَّا بِالْعَمَلِ

❖ مادة ٤٢٥ ❖ (الْأَجِيرُ الْخَاصُّ ٤٢٢) يَسْتَحِقُّ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤) إِذَا
 كَانَ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ حَاضِرًا لِلْعَمَلِ وَلَا يُشْتَرَطُ عَمَلُهُ بِالْفِعْلِ وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ
 أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْعَمَلِ وَإِذَا امْتَنَعَ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ

❖ مادة ٤٢٦ ❖ مَنْ اسْتَحَقَّ مَنَفْعَةً مُعَيَّنَةً (بِعَقْدٍ ١٠٣) (الْإِجَارَةَ ٤٠٥)
 لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ (عَيْنَهَا ١٥٩) أَوْ مِثْلَهَا أَوْ مَا دُونَهَا وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ مَا
 فَوْقَهَا. مِثْلًا لَوْ (اسْتَأْجَرَ ٤١٠) الْحَدَّادُ حَانُوتًا عَلَى أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ ٠ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ
 صَنْعَةً مُسَاوِيَةً فِي الْمَضَرَّةِ لَصَنْعَةِ الْحَدَّادِ وَلَكِنْ لَيْسَ لِمَنِ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا لِلْعِطَارَةِ أَنْ
 يَعْمَلَ فِيهِ صَنْعَةُ الْحَدَّادِ

❖ مادة ٤٢٧ ❖ كُلُّ مَا اخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّقْيِيدُ.
 مِثْلًا لَوْ اسْتَكْرَى أَحَدٌ لِرُكُوبِهِ دَابَّةً لَيْسَ لَهُ أَنْ يُرَكِّبَهَا غَيْرَهُ

﴿ مادة ٤٢٨ ﴾ كلُّ ما لم يَخْلُفْ باختلافِ المستعملينَ فالتقيّدُ فيه لِقَوِّ . مثلاً لو استأجرَ أحدٌ داراً على أنْ يَسْكُنَهَا لَهُ أنْ يَسْكُنَ غَيْرَهُ فيها

﴿ مادة ٤٢٩ ﴾ لِلْمَالِكِ أَنْ (يُؤْجِرَ ٤٠٤) (حِصَّةُ الشَّائِعَةِ ١٣٩) من الدَّارِ (المُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) لشريكِهِ إِنْ كَانَتْ قَابِلَةً (لِلْقِسْمَةِ ١١١٥) او لم تكنْ وليس له أنْ يُؤْجِرَهَا لغيرِهِ ولكن بعدَ (المهاياة ٤١٩) لَهُ أنْ يُؤْجِرَ نَوْبَتَهُ للغير

﴿ مادة ٤٣٠ ﴾ الشُّيُوعُ الطَّارِئُ لَا يُفْسِدُ (عَقْدَ ١٠٣) (الإِجَارَةَ ٤٠٥) مثلاً لو آجرَ أحدٌ دارَهُ ثم ظهرَ لِنِصْفِهَا مُسْتَحَقُّ تَبْقَى الإِجَارَةُ فِي نِصْفِهَا الْآخَرِ (الشَّائِعِ ١٣٩)

﴿ مادة ٤٣١ ﴾ يَسُوعُ لِلشَّرِيكِينَ أَنْ (يُؤْجِرَا ٤٠٤) (مَالَهُمَا ١٢٦) (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) لآخرَ معاً

﴿ مادة ٤٣٢ ﴾ يجوزُ (إِيجَارُ ٤٠٤) شيءٍ واحدٍ لشخصينِ وكلُّ منهما لو أعطى من (الأجرة ٤٠٤) مقدارَ ما ترتبَ على حِصَّتِهِ لم يُطَالَبْ بأجرةِ حِصَّةِ الآخرِ ما لم يكنْ (كفيلًا ١٦١) لَهُ



الباب الثاني

﴿ في بيان المسائل المتعلقة (بالأجرة ٤٠٤) ﴾
﴿ ويشتمل على أربعة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان مسائل ركن (الإجارة ٤٠٥) ﴾

﴿ مادة ٤٣٣ ﴾ (تَعَقُّدُ ١٠٦) (الإجارة ٤٠٥) (بالإيجاب ١٠١)
و (القبول ١٠٢) (كالبيع ١٢٠)

﴿ مادة ٤٣٤ ﴾ (الإيجاب ١٠١) و (القبول ١٠٢) في (الإجارة ٤٠٥)
هو عبارة عن الكلمات التي تُسْتَعْمَلُ (لِعَقْدِ ١٠٣) الإجارة كآجَرْتُ
وَكُرَيْتُ واستأجرتُ وقِبلْتُ

﴿ مادة ٤٣٥ ﴾ (الإجارة ٤٠٥) (كالبيع ١٢٠) ايضاً (تَعَقُّدُ ١٠٦)
بِصِغَةِ الْمَاضِي وَلَا تَعَقَّدُ بِصِغَةِ الْمُسْتَقْبَلِ . مثلاً لو قال أحدٌ سأوَجِّرُ وقالَ
الآخرُ (استأجرتُ ٤٠٤) او قالَ أَحَدٌ آجِرُ وقالَ الآخرُ آجَرْتُ فعلى كلتا
الصورتين لا تَعَقَّدُ الإجارة

﴿ مادة ٤٣٦ ﴾ كما أن (الإجارة ٤٠٥) (تَعَقَّدُ ١٠٦) (بِالْمُشَافَهَةِ ١٧٣)

كذلك نعتقد بالمكاتبه وبإشارة الآخر (المعروفة ٤٣ اك ٤٥ و ٣٦ اك ٣٨)

﴿ مادة ٤٣٧ ﴾ و (تعقد ١٠٦) (الإجارة ٤٠٥) (بالتعاطي ١٧٥)
ايضاً كالزكوب في باخرة المسافرين وزوارق الشوارع ودواب
الكرا من دون مقولة فإن كانت (الأجرة ٤٠٤) معلومة أعطيت والأ
(فأجرة المثل ٤١٤)

﴿ مادة ٤٣٨ ﴾ السكوت في (الإجارة ٤٠٥) يعد (قبولاً ١٠٢)
ورضاء . مثلاً لو (استأجر ٤٠٤) رجل حانوتاً في الشهر بخمسين قرشاً وبعد
أن سكن فيه مدة أشهر اتى (الأجر ٤٠٩) وقال إن رصيت بستين فأسكن
والأ فأخرج ورده (المستأجر ٤١٠) وقال لم ارض واستمر ساكناً يلزمه
خمسون قرشاً كما في السابق . وإن لم يقل شيئاً ولم يخرج من الحانوت واستمر
ساكناً يلزمه إعطاء ستين قرشاً كذلك لو قال صاحب الحانوت مائة
قرش وقال المستأجر ثمانين وأبقى المالك المستأجر وبقي هو ساكناً ايضاً يلزمه
ثمانون ولو اصر الطرفان في كلامهما واستمر المستأجر ساكناً تلزمه (أجرة
المثل ٤١٤) [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ٤٣٩ ﴾ لو تقاولا بعد (العقد ١٠٣) على تبديل البدل او تزبيده
او تنزيله يعتبر العقد الثاني [انظر المادة ١٧٦]

﴿ مادة ٤٤٠ ﴾ (الإجارة المضافة ٤٠٨) (صحيحة ١٠٨) وتلزم قبل
حلول وقتها . بناءً عليه ليس لأحد (العاقدين ١٦٢) (فسح ٣٠٢ و ٣٠٣)

و (٣٠٤) (الإجارة ٤٠٥) بمجرّد قوله مَا أَن وَفَّهَ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ٤٤١ ﴾ (الإجارة ٤٠٥) بعد ما (انقذت ١٠٦) (صحيحة

١٠٨) لا يسوغ (للاجر ٤٠٩) . (فسخها ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) بمجرّد ضمّ
الخارج على (الأجرة ٤٠٤) لكن لو آجر (الوصي أو المتولي ٩٧٤) (عقار ١٢٩)
اليتيم أو الوقف بأنقص من (أجرة المثل ٤١٤) تكون الإجارة فاسدة
ويلزم أجره للمثل

﴿ مادة ٤٤٢ ﴾ لو (ملك ١٢٥) (المستاجر ٤١٠) (عين

١٥٩) (المأجور ٤١١) بإثر أو (هبة ٨٣٣) يزول حكم
(الإجارة ٤٠٥)

﴿ مادة ٤٣٤ ﴾ لو حدث عذر مانع لأجراء موجب (العقد

١٠٣) (نفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (الإجارة ٤٠٥) . مثلاً لو
(استؤجر ٤٠٤) طبّخ للعرس ومات أحد الزوجين تنفسخ الإجارة .
وكذلك من كان في سنه ألم وقاويل الطيب على إخراجها بخمسين قرشاً
ثم زال الألم بنفسه تنفسخ الإجارة . وكذلك تنفسخ الإجارة بوفاة الصبي
أو الظئر ولا تنفسخ بوفاة (المسترضع ٤١٨)



الفصل الثاني

❖ في شُرُوطِ (انعقادِ ١٠٤) (الاجارةِ ٤٠٥) ونفاذِها ❖

❖ مادة ٤٤٤ ❖ يُشْتَرَطُ في (انعقادِ ١٠٤) (الاجارةِ ٤٠٥) اهليّةُ (العاقدين ١٦٢) يعني كونهما (عاقِلين مُميّزين ٩٤٣ و ٩٨٦)

❖ مادة ٤٤٥ ❖ يُشْتَرَطُ موافقةُ (الايجابِ ١٠١) (القبولِ ١٠٢) واتّحادُ (مجلسِ العقدِ ١٨١) في (الاجارةِ ٤٠٥) كما في (البيعِ ١٠٥ و ١٢٠)

❖ مادة ٤٤٦ ❖ يلزمُ أَنْ يَكُونَ (الآجرُ ٤٠٩) مُتَصَرِّفًا بما (يُوجِرُهُ ٤٠٤) او (وكيلَ ١٤٤٩) المتصرّفِ او (وليّه او وصيّهُ ٩٧٤)

❖ مادة ٤٤٧ ❖ (لنعقدُ ١٠٦) (إجارةُ ٤٠٥) (الفضوليّ ١١٢) مَوْقُوفَةٌ عَلَى (إجارةِ ٣٠٣ و ٣٠٤) المتصرّفِ وَإِنْ كَانَ المتصرّفُ (صَغِيرًا ٩٤٣) او (مجنونًا ٩٤٤ و ٩٥٧) وكانت (الأجرةُ ٤٠٤) (أجرةَ المثلِ ٤١٤) نَعَقِدُ اجارةَ الفضوليّ مَوْقُوفَةً عَلَى اجازةِ (وليّه او وصيّهِ ٩٧٤) لكن يُشْتَرَطُ في (رِصْحَةِ ١٠٨) الإجارةِ قِيَامُ وبقاءِ اربعةِ اشياءَ (العاقدين ١٦٢) و (المالِ ١٢٦) (المعقودِ عليه ٤٢٠) و (بَدَلِ ٤٦٤) (الاجارةِ ٤٠٥) ان كَانَ من (العروضِ ١٣١) واذا اعدمَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ فلا (تَصِحُّ ١٠٨) الإجارةُ

الفصل الثالث

﴿ في شروط (صِحَّة ١٠٨) (الإجارة ٤٠٥) ﴾

﴿ مادة ٤٤٨ ﴾ يُشْتَرَطُ فِي (صِحَّة ١٠٨) (الإجارة ٤٠٥) رِضَاءُ
(العاقدين ١٦٢)

﴿ مادة ٤٤٩ ﴾ يَلْزَمُ تَعْيِينَ (المأجور ٤١١) بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا
(يَصِحُّ ١٠٨) (إيجار ٤٠٤) أَحَدِ الْحَاوِيَيْنِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ أَوْ
(تَخْيِيرِ ١١٦)

﴿ مادة ٤٥٠ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ (الأجرة ٤٠٤) مَعْلُومَةً

﴿ مادة ٤٥١ ﴾ يُشْتَرَطُ فِي (الإجارة ٤٠٥) أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ
مَعْلُومَةً بِوَجْهِ يَكُونُ مَانِعًا لِلْمَنَازَعَةِ [انظر المواد ٤٢٦ و ٤٥٢ و ٤٥٧]

﴿ مادة ٤٥٢ ﴾ الْمَنْفَعَةُ تَكُونُ مَعْلُومَةً بَيَانِ مُدَّةِ (الإجارة ٤٠٥) فِي
أَمْثَالِ الدَّارِ وَالْحَاوِي وَالظَّيْفِ

﴿ مادة ٤٥٣ ﴾ يَلْزَمُ عِنْدَ (استئجار ٤٠٤) الدَّابَّةِ تَعْيِينَ الْمَنْفَعَةِ بِكُونِهَا
لِلرُّكُوبِ أَوْ لِلْحَمْلِ أَوْ إِرْكَابِ مَنْ شَاءَ عَلَى التَّعْمِيمِ مَعَ بَيَانِ الْمَسَافَةِ أَوْ مُدَّةِ
(الإجارة ٤٠٥)

﴿ مادة ٤٥٤ ﴾ يَلْزَمُ فِي (استئجار ٤٠٤) الْإِرَاضِي بَيَانُ كَوْنِهَا لَا يَلِيَّ

شيء استوجرت مع تعيين المدة فإن كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها او
تخير (المستأجر ٤١٠) بأن يزرع ما شاء على التعميم

❖ مادة ٤٥٥ ❖ تكون المنفعة معلومة في (استئجار ٤٠٤) اهل الصنعة
بيان العمل يعني بتعيين ما يعمل (الاجير ٤٢٢) او تعيين كيفية
(عمله ٤٢١) فاذا اريد صبغ الثياب يلزم اراءتها للصبغ او يكان لونها او
اعلام رقتها مثلاً

❖ مادة ٤٥٦ ❖ تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالاشارة وبتعيين
المحل الذي ينقل اليه . مثلاً لو قيل للحمال انقل هذا الحمل الى المحل الفلاني
تكون المنفعة معلومة لكون الحمل مشاهدًا والمسافة معلومة
❖ مادة ٤٥٧ ❖ يشترط أن تكون المنفعة مقدورة الاستيفاء بناء عليه
لا (يصح ١٠٨) (ايجار ٤٠٤) الدابة الفارة

الفصل الرابع

❖ في (فساد ١٠٩) (الاجارة ٤٠٥) و (بطلانها ١١٠) ❖

❖ مادة ٤٥٨ ❖ (تبطل ١١٠) (الاجارة ٤٠٥) إن لم يوجد أحد
شروطها . مثلاً (ايجار ٤٠٤) (المجنون ٩٤٤) و (الصبي غير المميز ٩٤٣)
(كاستجارها ٤٠٤) باطل . لكن لا (تفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) الاجارة

بمجنون (الآجر ٤٠٩) بعد انعقادها

❖ مادة ٤٥٩ ❖ لا تلزم (الأجرة ٤٠٤) في (الإجارة ٤٠٥) (الباطلة ١١٠) بالاستعمال . لكن يلزم (أجر المثل ٤١٤) إن كان (مال ١٢٦) الوقف أو اليتيم . و (المجنون ٩٤٤) في حكم اليتيم .

❖ مادة ٤٦٠ ❖ (نفسد ١٠٩) (الإجارة ٤٠٥) لو وجدت شروط (انعقاد ١٠٤) الإجارة ولم يوجد أحد (شروط الصحة ٤٤٨ ٤٥٧) (مادة ٤٦١ ❖ (الإجارة ٤٠٥) (الفايدة ١٠٩) (نافذة ١١٣) لكن (الآجر ٤٠٩) يملك فيها (أجر المثل ٤١٤) ولا يملك (الآجر المسمى ٤١٥)

❖ مادة ٤٦٢ ❖ (فساد ١٠٩) (الإجارة ٤٠٥) ينشأ بعضه عن كون البدل مجهولاً وبعضه عن فقدان (شروط الصحة ٤٤٨ ٤٥٧) الأخر في الصورة الأولى يلزم (أجر المثل ٤١٤) بالغاً ما بلغ وفي الصورة الثانية يلزم أجر المثل بشرط أن لا يتجاوز (الآجر المسمى ٤١٥)

الباب الثالث

❖ في بيان المسائل التي تعلق (بالأجرة ٤٠٤) ❖
❖ ويحتوي على ثلاثة فصول ❖

الفصل الاول

❖ في (بَدَل ٤٦٣) (الاجارة ٤٠٥) ❖

❖ مادة ٤٦٣ ❖ ما صَلَحَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي (البيع ١٢٠)
يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي (الاجارة ٤٠٥) ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي الاجارة
الشيء الذي لم يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ (ثَمَنًا ١٥٢) . مثلاً يجوزُ أَنْ (يُسْتَأْجَرَ ٤٠٤)
بُستانٌ في مُقَابَلَةِ دَابَّةٍ او دارٍ

❖ مادة ٤٦٤ ❖ (بَدَلُ ٤٦٣) (الاجارة ٤٠٥) يَكُونُ 'مَعْلُومًا'
(بتعيين ١٥٩) مِقْدَارُهُ إِنْ كَانَ (تَقْدِيرًا ١٣٠) (كَثْمَنَ ١٥٢)
(المبيع ١٥١) .

❖ مادة ٤٦٥ ❖ يَلْزَمُ بَيَانُ مِقْدَارِ (بَدَلِ ٤٦٣) (الاجارة ٤٠٥) وَوَضْفِهِ
إِنْ كَانَ مِنْ (العَرُوضِ ١٣١) او (الْمَكِيلَاتِ ١٣٣) او (الموزونات ١٣٤)
او (الْعَدَدِيَّاتِ الْمُتَقَارِبَةِ ١٤٧) وَيَلْزَمُ (تَسْلِيمُ ٢٦٢ و ٢٧٧) مَا يَحْتَاجُ إِلَى
الْحَمْلِ وَالْمُؤَنَةِ فِي الْحَلِّ الَّذِي شُرِطَ تَسْلِيمُهُ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ مَكَانُ التَّسْلِيمِ
(فَاَلْمَأْجُورُ ٤١١) إِنْ كَانَ (فَقَارًا ١٢٩) يُسَلَّمُ فِي الْحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَإِنْ
كَانَ (عَمَلًا ٤٢١) فِي حِلِّ عَمَلٍ (الْأَجِيرِ ٤١٣) وَإِنْ كَانَ حَمُولَةً فِي مَكَانٍ
لِزَوْمِ (الْأَجْرَةِ ٤٠٤) وَأَمَّا فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ مُحْتَاجَةً إِلَى الْحَمْلِ وَالْمُؤَنَةِ
فِي الْحَلِّ الَّذِي يُخْتَارُ لِلتَّسْلِيمِ

الفصل الثاني

❖ في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم (الأجرة ٤٠٤) ❖
❖ وكيفية استحقاق (الاجر ٤٠٩) الأجرة ❖

❖ مادة ٤٦٦ ❖ لا تلزم (الأجرة ٤٠٤) بالعقد (المطلق ٦٤) . يعني
لا يلزم تسليم (بدل ٤٦٣) (الإجارة ٤٠٥) بمجرد (انعقادها
١٠٦) حالاً

❖ مادة ٤٦٧ ❖ تلزم الأجرة (٤٠٤) بالتعجيل . يعني لو سلم (المستأجر
٤١٠) الأجرة (نقدًا ١٣٠) (ملكها ١٢٥) (الاجر ٤٠٩) وليس
للمستأجر استردادها

❖ مادة ٤٦٨ ❖ تلزم (الأجرة ٤٠٤) بشرط التعجيل . يعني
لو شرط كون الأجرة معلقة يلزم (المستأجر ٤١٠) تسليمها
إن كان (عقد ١٠٣) (الإجارة ٤٠٥) واردة على (منافع ٤٢٠) (الأعيان
١٥٩) او على (العمل ٤٢١) ففي الصورة الأولى للاجر أن يمتنع عن تسليم
٥٨٢ () (المأجور ٤١١) وفي الصورة الثانية (للاجير ٤١٣)
أن يمتنع عن العمل الى أن يستوفى الأجرة . وعلى كلتا
الصورتين لما لمطالبة الأجرة نقدًا فإن امتنع المستأجر عن الايفاء فلها
(فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) الإجارة

❖ مادة ٤٦٩ ❖ تلزمُ (الأجرةُ ٤٠٤) باستيفاء (المنفعة ٤٢٠) مثلاً لو (استأجر ٤٠٤) أحدَ دابةٍ على أن يركبها إلى محلٍّ ثم ركبها ووصلَ إلى ذلكَ المحلِّ يستحقُّ (آجرُها ٤٠٩) (الأجرةُ

❖ مادة ٤٧٠ ❖ تلزمُ (الأجرةُ ٤٠٤) أيضاً في (الإجارةِ الصحيحةِ ١٠٨) بالاعتدالِ على استيفاء (المنفعة ٤٢٠) مثلاً لو (استأجر ٤٠٤) أحدَ داراً بإجارةٍ صحيحةٍ فبعدَ (قبضِها ٢٧٠ و ٥٨٢) يلزمُهُ إعطاءُ الأجرةِ وإن لم يسكنها

❖ مادة ٤٧١ ❖ لا يُقدَرُ على استيفاء (المنفعة ٤٢٠) في (الإجارةِ ٤٠٥) (الفاسدةِ ١٠٩) ولا تلزمُ (الأجرةُ ٤٠٤) إن لم يحصلِ الانتفاعُ حقيقةً

❖ مادة ٤٧٢ ❖ من استعملَ (مالَ ١٢٦) غيره من دونِ (عقدِ ١٠٣) فإن كَانَ (مُعَدَّاً للاستغلالِ ٤١٧) تلزمُهُ (أجرةُ المثلِ ٤١٤) وإلا فلا لكن لو استعمله بعدَ مُطالبةِ صاحبِ المالِ (الأجرةُ ٤٠٤) وإن لم يكنْ مُعَدَّاً للاستغلالِ يلزمُهُ إعطاءُ الأجرةِ لأنه باستعماله في هذا الحالِ يكونُ راضياً بإعطاءِ الأجرةِ [انظر المادتين ٤٣ و ٦٧]

❖ مادة ٤٧٣ ❖ يُعتَبَرُ ويُراعى كُلُّ ما اشترطَهُ (العاقِدَانِ ١٦٢) في (تعييلِ ٤٦٧) (الأجرةُ ٤٠٤) و (تأجيلِها ١٥٦)

❖ مادة ٤٧٤ ❖ إذا شُرِطَ (تأجيلُ ١٥٦) (البَدَلِ ٤٦٣) يلزمُ على (الآجيرِ ٤٠٩) أولاً (تسليمُ ٥٨٢) (المأجورِ ٤١١) وعلى

(الْأَجِيرِ ٤١٣) إيفاء (الْعَمَلِ ٤٢١) وَ (الْأَجْرَةُ ٤٠٤) لَا تَلْزَمُ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ الَّتِي شَرِطَتْ

﴿مادة ٤٧٥﴾ يَلْزَمُ عَلَى (الْأَجِيرِ ٤٠٩) أَوَّلًا (تَسْلِيمُ ٥٨٢) (الْمَأْجُورِ ٤١١) وَعَلَى (الْأَجِيرِ ٤١٣) إيفاء (الْعَمَلِ ٤٢١) فِي (الْإِجَارَةِ ٤٠٥) (الْمُطْلَقَةِ ٤٦٦) الَّتِي (عُقِدَتْ ١٠٣) مِنْ دُونِ شَرْطِ (التَّجِيلِ ٤٦٧) وَ (التَّأْجِيلِ ١٥٦) عَلَى كُلِّ حَالٍ يَعْنِي إِنْ كَانَ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى (مَنْفَعٍ ٤٢٠) (الْأَعْيَانِ ١٥٩) أَوْ عَلَى الْعَمَلِ

﴿مادة ٤٧٦﴾ إِنْ كَانَتْ (الْأَجْرَةُ ٤٠٤) مُوقَّتَةً بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ كَالشَّهْرِيَّةِ أَوِ السَّنَوِيَّةِ مَثَلًا يَلْزَمُ إيفاءُهَا عِنْدَ انْقِضَاءِ ذَلِكَ الْوَقْتِ
﴿مادة ٤٧٧﴾ (تَسْلِيمُ ٥٨٢) (الْمَأْجُورِ ٤١١) شَرْطٌ فِي لُزُومِ (الْأَجْرَةِ ٤٠٤) يَعْنِي تَلْزَمُ الْأَجْرَةُ اعْتِبَارًا مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ فَعَلَى هَذَا لَيْسَ (لِلْأَجِيرِ ٤٠٩) مُطَالَبَةٌ أَجْرَةً مُدَّةً مَضَتْ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَا يَسْتَحِقُّ الْآجِرُ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرَةِ

﴿مادة ٤٧٨﴾ لَوْ فَاتَ الْإِنْتِفَاعُ (بِالْمَأْجُورِ ٤١١) بِالْكُلِّيَّةِ سَقَطَ (الْأَجْرَةُ ٤٠٤) . مَثَلًا لَوْ أَحْتَاجَ الْحَمَامُ إِلَى التَّعْمِيرِ وَتَعَطَّلَ فِي أَثْنَاءِ تَعْمِيرِهِ تَسْقُطُ حِصَّةُ تِلْكَ الْمُدَّةِ مِنَ الْأَجْرَةِ وَكَذَلِكَ لَوْ انْقَطَعَ مَاءُ الرَّحَى وَتَعَطَّلَتْ تَسْقُطُ الْأَجْرَةُ اعْتِبَارًا مِنْ وَقْتِ انْقِطَاعِ الْمَاءِ وَلَكِنْ لَوْ انْتَفَعَ (الْمَسْتَأْجِرُ ٤١٠) بِغَيْرِ صُورَةِ الطَّحْنِ مِنْ بَيْتِ الرَّحَى يَلْزَمُهُ اعْطَاءُ مَا أَصَابَ حِصَّةَ ذَلِكَ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ (بَدَلِ ٤٦٣) (الْإِجَارَةِ ٤٠٥)

لِسَنَةِ بِكَذَا دِرَاهِمٍ مِنْ دُونَ بَيَانِ شَهْرِيَّتِهِ أَيْضًا

﴿ مَادَّة ٤٨٨ ﴾ اِذَا (عُقِدَتْ ١٠٣) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ عَلَى شَهْرٍ وَاحِدٍ أَوْ أَزِيدَ مِنْ شَهْرٍ انْعَقَدَتْ مُشَاهَرَةً وَبِهَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزَمُ دَفْعُ أَجْرَةِ شَهْرٍ كَامِلٍ وَإِنْ كَانَ الشَّهْرُ نَاقِصًا عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا

﴿ مَادَّة ٤٨٩ ﴾ لَوْ اشْتَرِطَ عَلَى أَنْ تَكُونَ (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) لِشَهْرٍ وَاحِدٍ فَقَطْ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ جُزْءٌ يُعْتَبَرُ الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا
﴿ مَادَّة ٤٩٠ ﴾ اِذَا اشْتَرِطَ أَنْ تَكُونَ (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) لَكَذَا شَهْرٍ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ بَعْضٌ بَتِمَ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ النَاقِصُ عَلَى أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنَ الشَّهْرِ الْآخِرِ وَتُوفَى أَجْرَتُهُ بِحَسَابِ الْيَوْمِ وَتُعْتَبَرُ الشُّهُورُ الَّتِي بَيْنَهُمَا بِالْأَهْلَةِ

﴿ مَادَّة ٤٩١ ﴾ كَمَا يُعْتَبَرُ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ النَاقِصُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا اِذَا اشْتَرِطَ أَنْ تَكُونَ (أَجْرَةُ ٤٠٤) كُلِّ شَهْرٍ كَذَا دِرَاهِمٍ مِنْ دُونَ بَيَانِ عَدَدِ الْأَشْهُرِ عِنْدَ مُضِيِّ بَعْضٍ مِنَ الشَّهْرِ كَذَلِكَ يُعْتَبَرُ سَائِرُ الشُّهُورِ الَّتِي سَتَأْتِي ثَلَاثِينَ ثَلَاثِينَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

﴿ مَادَّة ٤٩٢ ﴾ لَوْ (عُقِدَتْ ١٠٣) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ لِسَنَةِ تُعْتَبَرُ اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا

﴿ مَادَّة ٤٩٣ ﴾ لَوْ (عُقِدَتْ ١٠٣) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) لِسَنَةٍ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ بَعْضٌ يُعْتَبَرُ مِنْهَا شَهْرًا يَأْمَأُ وَبَاقِي الشُّهُورِ الْأَحَدَ عَشَرَ بِالْهِلَالِ

﴿ مادة ٤٩٤ ﴾ لو (استؤجر ٤٠٤) (عَقَّار ١٢٩) شهر يته كذا دراهم
من دون بيان عدد الأشهر (يصح ١٠٨) (العقد ١٠٣) لكن عند ختام
الشهر الاول لكل من (الاجر ٤٠٩) و (المستأجر ٤١٠) (فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣)
و (٣٠٤) (الاجارة ٤٠٥) في اليوم الاول وليته من الشهر الثاني الذي يليه
وأما بعد مضي اليوم الاول وليته فليس لها ذلك وإن قال أحد (العاقلين
١٦٢) في اثناء الشهر فسخت الاجارة تنفس في نهاية الشهر وإن قال في
اثناء الشهر فسخت الاجارة اعتباراً من ابتداء الشهر الآتي تنفس
عند حلوله وإن كان قد قبضت أجرة شهرين او أزيد فليس لاحدهما
فسخ اجارة الشهر المقبوض أجرته

﴿ مادة ٤٩٥ ﴾ لو (استأجر ٤٠٤) أحد (أجيراً ٤١٣) على أن يعمل
يوماً يعمل من طلوع الشمس الى العصر او الى الغروب على وفق (عرف
٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥) البلدة في خصوص (العمل ٤٢١) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٤٩٦ ﴾ لو (استؤجر ٤٠٤) نجار على أن يعمل عشرة ايام
تعتبر الايام التي تلي (العقد ١٠٣) وإن كان قد استؤجر في الصيف على أن
يعمل عشرة ايام لم (تصح ١٠٨) (الاجارة ٤٠٥) ما لم يعين انه يعمل اعتباراً
من اي شهر واي يوم



الباب الخامس

﴿ في (الخيارات ١١٦) ويحتوي على ثلاثة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان (خيار الشرط ٣٠٠) ﴾

﴿ مادة ٤٩٧ ﴾ يجري (خيار الشرط ٣٠٠) في (الإجارة ٤٠٥) كما جرى في (البيع ١٢٠) ويجوز (الايجار والاستئجار ٤٠٤) على أن يكون أحد الطرفين أو كلاهما (مخيرًا ١١٦) كذا أيام

﴿ مادة ٤٩٨ ﴾ (المخير ١١٦) إن شاء (فسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (الإجارة ٤٠٥) وإن شاء كان مخيرًا في مدة خياره

﴿ مادة ٤٩٩ ﴾ كما أن الفسخ والإجازة على ما بين في مادة ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ يكونان قولًا كذلك يكونان فعلًا بناءً عليه لو كان (الآجر ٤٠٩) (مخيرًا ١١٦) وتصرف في (المأجور ٤١١) بوجه من لوازم التملك فهو فسخ فعلي وتصرف (المستأجر ٤١٠) المخير في المأجور كتصرف المستأجرين إجازة فعلية

﴿ مادة ٥٠٠ ﴾ لو انقضت مدة الخيار قبل (فسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤)

(الْمُخَيَّرِ ١١٦) و (إِنْفَازِهِ ١١٣) (الإِجَارَةُ ٤٠٥) يَسْقُطُ الْخِيَارُ
وَتَلْزِمُ الْإِجَارَةُ

﴿ مَادَّةُ ٥٠١ ﴾ مُدَّةُ (الْخِيَارِ ١١٦) تُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ
(الْعَقْدِ ١٠٣)

﴿ مَادَّةُ ٥٠٢ ﴾ ابْتِدَاءُ مُدَّةِ (الْإِجَارَةِ ٤٠٥) يُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ
سُقُوطِ (الْخِيَارِ ١١٦)

﴿ مَادَّةُ ٥٠٣ ﴾ لو (اسْتُؤْجِرَتْ ٤٠٤) أَرْضٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ
كَذَا ذِرَاعًا أَوْ دُونَهَا وَخَرَجَتْ زَائِدَةً أَوْ نَاقِصَةً (تَصِحُّ
١٠٨) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) وَيَلْزِمُ (الْأَجْرُ الْمُسَمَّى ٤١٥) لَكِنْ (الْمُسْتَأْجِرُ
٤١٠) (مُخَيَّرٌ ١١٦) حَالُ تَقْصِيلِهَا لَهُ أَنْ (يَفْسَخَ ٣٠٢ وَ ٣٠٣ وَ ٣٠٤)
الْإِجَارَةَ إِنْ شَاءَ

﴿ مَادَّةُ ٥٠٤ ﴾ لو (اسْتُؤْجِرَتْ ٤٠٤) أَرْضٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ دُونِهَا
مِنْهَا بِكَذَا دِرَاهِمٌ يَلْزِمُ إِعْطَاءُ (الْأَجْرَةِ ٤٠٤) بِحَسَابِ الدُّونَمِ

﴿ مَادَّةُ ٥٠٥ ﴾ (يَجُوزُ ١٠٨) (عَقْدُ ١٠٣) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) عَلَى
(عَمَلِ ٤٢١) عَيِّنَتْ (أَجْرَتُهُ ٤٠٤) وَشُرْطَ إِيفَاؤُهُ فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِي
وَيَكُونُ الشَّرْطُ مُعْتَبَرًا . مَثَلًا لَوْ أُعْطِيَ أَحَدُ الْغِيَّاطِ ثِيَابًا عَلَى أَنْ يَفْصِلَهَا
وَيَخِيطَهَا هَذَا الْيَوْمَ أَوْ لَوْ اسْتَكْرَى أَحَدٌ ذُلُولًا بِشَرْطِ أَنْ يُوصِلَهُ فِي عَشْرَةِ
أَيَّامٍ إِلَى مَكَّةَ تَجُوزُ الْإِجَارَةُ . و (الْأَجْرُ الْمُسَمَّى ٤٠٩) إِنْ أَوْفَى الشَّرْطَ اسْتَحَقَّ
(الْأَجْرُ الْمُسَمَّى ٤١٥) وَإِلَّا اسْتَحَقَّ (أَجْرُ الْمِثْلِ ٤١٤) بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ

الأَجْرُ الْمُسَمَّى [انظر المادة ٨٣]

❀ مادة ٥٠٦ ❀ (يَصِحُّ ١٠٨) تَرْذِيْدُ (الأَجْرَةُ ٤٠٤) عَلَى صُورَتَيْنِ
 أَوْ ثَلَاثٍ فِي (الْعَمَلِ ٤٢١) وَالْعَامِلِ وَالْحَمَلِ وَالْمَسَافَةِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَيَلْزَمُ
 إعْطَاءُ الأَجْرَةِ عَلَى مُوجِبِ الصُّورَةِ الَّتِي تَظْهَرُ فِعْلاً. مِثْلًا لَوْ قِيلَ لِلْغَيَّاطِ إِنْ
 خِطَّتَ دَقِيقًا فَلَكَ كَذَا وَإِنْ خِطَّتْ خَشِنًا فَلَكَ كَذَا فَأَيُّ الصُّورَتَيْنِ عَمَلٌ لَهُ
 أَجْرُهَا أَوْ لَوْ (اسْتَوْجِرَ ٤٠٤) حَانُوْتُ بِشَرْطٍ أَنَّهُ إِنْ أَجْرَى فِيهِ عَمَلُ الْعِطَارَةِ
 فَأَجْرُهُ كَذَا وَإِنْ أَجْرَى فِيهِ عَمَلُ الْحِدَادَةِ فَكَذَا فَأَيُّ الْعَمَلَيْنِ أَجْرَى فِيهِ
 يُعْطَى أَجْرَتُهُ الَّتِي شُرِطَتْ . وَكَذَا لَوْ (اسْتَكْرَيْتَ ٤٠٤) دَابَّةً بِشَرْطٍ إِنْ
 حَمَلَتْ حِنْطَةً فَأَجْرُهَا كَذَا وَإِنْ حَمَلَتْ حَدِيدًا فَكَذَا فَأَيُّهُمَا حَمَلٌ يُعْطَى
 أَجْرَتُهُ الَّتِي (عَيِّنَتْ ١٥٩) أَوْ لَوْ قِيلَ (لِلْمُكَارِي ٤٠٩) اسْتَكْرَيْتُ مِنْكَ هَذِهِ
 الدَّابَّةَ إِلَى « جَوْلَى » بِكَذَا وَإِلَى « أُدْرِئْتَهُ » بِكَذَا وَإِلَى « فَلَيْهِ » بِكَذَا
 فَأَيُّ أَيُّهُمَا ذَهَبَ الْمُسْتَأْجِرُ يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ ذَلِكَ وَكَذَا لَوْ قَالَ (الْأَجْرُ ٤٠٩)
 أَجَرْتُ هَذِهِ الْحُجْرَةَ بِكَذَا وَهَذِهِ بِكَذَا فَبَعْدَ (قَبُولِ ١٠٢)
 الْمُسْتَأْجِرِ يَلْزَمُهُ أَجْرَةُ الْحُجْرَةِ الَّتِي سَكَنَهَا وَكَذَلِكَ لَوْ سَاوَمَ أَحَدُ الْحَيَّاطِ
 عَلَى أَنْ يَخِيْطَ لَهُ جُبَّةً بِشَرْطٍ إِنْ خَاطَهَا الْيَوْمَ فَلَهُ كَذَا وَإِنْ خَاطَهَا غَدًا
 فَلَهُ كَذَا تُعْتَبَرُ الشُّرُوطُ [انظر المادة ٨٣]



الفصل الثاني

❖ في (خيار الرؤية ٣٢٠) ❖

- ❖ مادة ٥٠٧ ❖ (للمستأجر ٤١٠) (خيار الرؤية ٣٢٠)
- ❖ مادة ٥٠٨ ❖ رؤية (المأجور ٤١١) كروية (المنافع ٤٢٠)
- ❖ مادة ٥٠٩ ❖ لو (استأجر ٤٠٤) أحد (عقاراً ١٢٩) من دون أن يراه يكون (مُخَيَّراً ١١٦) عند رؤيته
- ❖ مادة ٥١٠ ❖ من (استأجر ٤٠٤) داراً كان قد رآها من قبل ليس له (خيار الرؤية ٣٢٠) ألا لو تغيرت هيئتها الأولى بانهدام محل يكون مُضِراً بالسكنى فينتدّ يكون (مُخَيَّراً ١١٦)
- ❖ مادة ٥١١ ❖ كل (عمل ٤٢١) يختلف ذاتاً باختلاف المحل (فلأجير ٤١٣) فيه (خيار الرؤية ٣٢٠) مثلاً لو ساوم أحد الحياط على أن يخط له جبة فالحياط بالخيار عند رؤية الجوخ أو الشال الذي يخطه
- ❖ مادة ٥١٢ ❖ كل (عمل ٤٢١) لا يختلف باختلاف المحل فليس فيه (خيار الرؤية ٣٢٠) مثلاً لو (استأجر ٤٠٤) (أجير ٤١٣) على أن يخرج حب خمس أواق قطن بعشرة دراهم ولم ير الأجير القطن فليس للأجير فيه خيار الرؤية

الفصل الثالث

❖ في (خيار العيب ٣٣٧) ❖

❖ مادة ٥١٣ ❖ في (الإجارة ٤٠٥) ايضاً (خيار العيب ٣٣٧) كما
في (البيع ١٢٠)

❖ مادة ٥١٤ ❖ العيبُ الموجبُ للخيارِ في (الإجارة ٤٠٥) هو ما يكونُ
سبباً لفواتِ (المنافعِ المقصودةِ ٤٢٠ و ٤٢١) بالكليةِ او إخلالها كفواتِ
المنفعةِ المقصودةِ من الدارِ بالكليةِ بانهدامِها ومن الرّحى بأنقطاعِ مائها او
كإخلالها بهبوطِ سطحِ الدارِ او بانهدامِ محلِّ مُضَرٍّ بالسُّكنى او بأنجرّاحِ
ظهِرِ الدّابةِ فهو لاءٍ من العيوبِ الموجبةِ للخيارِ في الإجارةِ وأمّا النواقصُ التي
لا تُخلُّ بالمنافعِ كانهدامِ بعضِ محالِّ الحجراتِ بحيثُ لم يدخلِ
الدارَ برْدٌ ولا مطرٌ وكأنقطاعِ عُرْفِ الدّابةِ وذيلها فليست موجبةً
للخيارِ في الإجارةِ

❖ مادة ٥١٥ ❖ لو حَدَّثَ في (المأجورِ ٤١١) (عيبٌ ٣٣٨) قَبْلَ اسْتِيفاءِ
(المنفعةِ ٤٢٠) فَإنَّهُ كالموجودِ في وقتِ (العقدِ ١٠٣)

❖ مادة ٥١٦ ❖ لو حَدَّثَ في (المأجورِ ٤١١) (عيبٌ ٣٣٨) (فالمستأجرُ
٤١٠) (بالخيارِ ١١٦) إِنْ شاءَ اسْتَوْفَى (المنفعةَ ٤٢١) مع العيبِ

وَأَعْطَى تَامَ (الْأَجْرَةَ ٤٠٥) وَإِنْ شَاءَ (فسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤)
(الإجارة ٤٠٥)

﴿ مادة ٥١٧ ﴾ إِنْ أزالَ (الْآجِرُ ٤٠٩) (الْعَيْبُ ٣٣٨) الْحَادِثَ
قَبْلَ (فسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) (الإجارة ٤٠٥) لَا يَبْقَى
لِلْمُسْتَأْجِرِ حَقُّ الْفَسْخِ وَإِنْ ارَادَ الْمُسْتَأْجِرُ التَّصَرُّفَ فِي بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ فَلَيْسَ
لِلْآجِرِ مِنْهُ أَيْضًا

﴿ مادة ٥١٨ ﴾ إِنْ أَرَادَ (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) (فسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤)
(الإجارة ٤٠٥) قَبْلَ رَفْعِ (الْعَيْبِ ٣٣٨) الْحَادِثِ الَّذِي أَخْلَّ (بِالْمَنَافِعِ ٤٢٠)
فَلَهُ فسخُهَا فِي حُضُورِ (الْآجِرِ ١٠٩) وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ فسخُهَا فِي غِيَابِهِ وَإِنْ
فَسَخَهَا فِي غِيَابِهِ مِنْ دُونِ أَنْ يُخْبِرَهُ لَمْ يُعْتَبَرْ فسخُهُ . و (كراه ٤٠٤)
(الْمَأْجُورُ ٤١١) يَسْتَمِرُّ كَمَا كَانَ وَأَمَّا لَوْ فَاتَتْ (الْمَنَافِعُ الْمَقْصُودَةُ ٥١٤) بِالْكُلِّيَّةِ
فَلَهُ فسخُهَا فِي غِيَابِ الْآجِرِ أَيْضًا وَلَا تَلْزِمُهُ الْأَجْرَةُ إِنْ فسخَ أَوْ لَمْ يَفسخْ كَمَا
يُنَبِّئُ فِي مَادَّةِ ٤٧٨ . مَثَلًا لَوْ أَنه دَمَّ مَحَلٌّ يُخِلُّ بِالْمَنَافِعِ مِنَ الدَّارِ الْمَأْجُورَةِ
فَلِلْمُسْتَأْجِرِ فسخُ الإجارةِ لَكِنْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَفسخَهَا فِي حُضُورِ الْآجِرِ .
وَإِلَّا فَلَوْ خَرَجَ مِنَ الدَّارِ مِنْ دُونِ أَنْ يُخْبِرَهُ يَلْزِمُهُ إِعْطَاءُ (الْأَجْرَةِ كَأَنَّهُ مَا
خَرَجَ) وَأَمَّا لَوْ أَنه دَمَّتِ الدَّارُ بِالْكُلِّيَّةِ فَمِنْ دُونِ احتِياجِ إِلَى حُضُورِ الْآجِرِ
لِلْمُسْتَأْجِرِ فسخُهَا وَعَلَى هَذَا الْحَالِ لَا تَلْزِمُ الْأَجْرَةُ

﴿ مادة ٥١٩ ﴾ لَوْ أَنه دَمَّ حَائِطُ الدَّارِ أَوْ أَحَدُ حُجْرَيْهَا وَلَمْ يَفسخْ
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤ (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) (الإجارة ٤٠٥) وَسَكَنَ فِي بَاقِيهَا لَمْ

يسقط شيء من (الإجارة ٤٠٤)

❖ مادة ٥٢٠ ❖ لو (استأجر ٤٠٤) أحد دارين بكذا درهم وانهدمت
إحدهما فله أن يترك الاثنين معاً

❖ مادة ٥٢١ ❖ (المستأجر ٤١٠) (بالخيار ١١٦) في دار استأجرها
على أن تكون كذا حجرة وظهرت نافصة إن شاء (فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)
(الإجارة ٤٠٥) وإن شاء (قبلها ١٠٢) (بالأجر المسمى ٤١٥) ولكن ليس له
إيفاء الإجارة وتقيص مقدار من الأجرة

الباب السادس

❖ في بيان أنواع (المأجور ٤١١) وأحكامه ❖
❖ ويشتمل على أربعة فصول ❖

الفصل الأول

❖ في بيان مسائل تتعلق (بإجارة العقار ٤٢١) ❖

❖ مادة ٥٢٢ ❖ (يجوز ١٠٨) (استئجار ٤٠٤) دار لو حانوت بدون
بيان أنها لسكنى أحد

﴿ مادة ٥٢٣ ﴾ مَنْ (أَجَرَ ٤٠٩) دَارَهُ أَوْ حَانُوتَهُ وَكَانَتْ فِيهِ امْتَعَتُهُ
وَلِشِبَاؤُهُ (يَصِحُّ ١٠٨) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) وَيَكُونُ مُجْبُورًا عَلَى تَخْلِيَتِهِ مِنْ امْتَعَتِهِ
وَاشْيَائِهِ وَ (تَسْلِيهِ ٥٨٢)

﴿ مادة ٥٢٤ ﴾ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَلَمْ يُعَيِّنْ مَا يَزْرَعُ فِيهَا وَلَمْ يُعَيِّنْ
عَلَى أَنْ يَزْرَعَ مَا شَاءَ (فِإِجَارَتِهِ ٤٠٥) (فَاسِدَةٌ ١٠٩) وَلَكِنْ لَوْ عَيَّنَ
قَبْلَ (الْفَسْخِ ٣٠٢ هـ ٣٠٤) وَ (رَضِيَ ١٠٢) الْآجِرُ تُنْقَلِبُ إِلَى
(الصِّمَةِ ١٠٨)

﴿ مادة ٥٢٥ ﴾ مَنْ (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) أَرْضًا عَلَى أَنْ يَزْرَعَهَا مَا شَاءَ فَلَهُ أَنْ
يَزْرَعَهَا مُكَرَّرًا فِي ظَرْفِ السَّنَةِ صَيْفًا وَشِتَاءً
﴿ مادة ٥٢٦ ﴾ لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ (الْإِجَارَةِ ٤٠٥) قَبْلَ إِدْرَاكِ
الزَّرْعِ (فَلِلْمُسْتَأْجِرِ ٤١٠) أَنْ يُبْقِيَ الزَّرْعَ فِي الْأَرْضِ إِلَى إِدْرَاكِهِ وَيُعْطِيَ
(أُجْرَةَ الْمَثَلِ ٤١٤)

﴿ مادة ٥٢٧ ﴾ (يَصِحُّ ١٠٨) (اسْتِئْجَارُ ٤٠٤) الدَّارِ وَالْحَانُوتِ مَعَ
عَدَمِ بَيَانِ كَوْنِهِ لِأَيِّ شَيْءٍ وَأَمَّا كَيْفِيَةُ اسْتِعْمَالِهِ فَتُصَرَّفُ إِلَى (الْعُرْفِ
وَالْعَادَةِ ٣٦ هـ ٣٨ هـ ٤٠ هـ ٤٥ هـ) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٢٨ ﴾ كَمَا أَنَّهُ (يَصِحُّ ١٠٨) لِمَنْ (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) دَارًا مَعَ
عَدَمِ بَيَانِ كَوْنِهَا لِأَيِّ شَيْءٍ أَنْ يَسْكُنَهَا بِنَفْسِهِ كَذَلِكَ يَصِحُّ لَهُ أَنْ يُسْكِنَهَا
غَيْرَهُ أَيْضًا وَلَهُ أَنْ يَضَعَ فِيهَا أَشْيَاءَهُ وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا كُلَّ عَمَلٍ لَا يُورِثُ
الْوَهْنَ وَالضَّرَرَ لِلْبِنَاءِ . وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُورِثُ الضَّرَرَ وَالْوَهْنَ

للبناء إلا (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبها وأما في خصوص ربط
الدواب (فعرف البلدة وعادتها ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥) معتبر ومرعي وحكم

الحانوت على هذا الوجه [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٢٩ ﴾ أعمال الأشياء التي تُخَلُّ بالمنفعة المقصودة عائدة
الى (الآجر ٤٠٩) . مثلاً تطهير الرحي على صاحبها كذلك تعبير الدار
وطرق الماء وإصلاح منافذها وإنشاء الأشياء التي تُخَلُّ بالسكنى وسائر الأمور
التي تتعلق بالبناء كلها لازمة على صاحب الدار وإذا امتنع صاحبها عن أعمال
هؤلاء (فللمستأجر ٤١٠) أن يخرج منها إلا أن يكون حين (استجاره
٤٠٤) إياها كانت على هذا الحال وكان قد رآها فأنه حينئذ يكون قد (رضي
١٠٢) (بالعيب ٣٣٨) فليس له اتخاذ هذا وسيلة للخروج من الدار بعد وإن
عمل هذه الأشياء المستأجر منه كانت من قبيل التبرع فليس له
طلب ذلك المصروف من الآجر

﴿ مادة ٥٣٠ ﴾ التعميرات التي أنشأها (المستأجر ٤١٠) (بإذن
٣٠٣ و ٣٠٤) (الآجر ٤٠٩) إن كانت عائدة لإصلاح (المأجور ٤١١)
وصيائته عن تطريق الحلال كتنظيم الكرميت اي القرميد « وهو نوع آجر
يوضع على السطوح لحفاظتها من المطر » فالمستأجر يأخذ مصروف مثل هذه
التعميرات من الآجر وإن لم يجز بينهما شرط على أخذه وإن كانت عائدة
(لمنافع ٤٢٠) المستأجر فقط كتعمير المطابخ فليس للمستأجر أخذ
مصروفها ما لم يذكر شرط أخذه بينها

❖ مادة ٥٣١ ❖ لو أُحْدِثَ (المُسْتَأْجِرُ ٤١٠) بِنَاءً فِي (العَقَارِ ١٢٩)
(المَأْجُورِ ٤١١) أَوْ غَرَسَ شَجَرَةً (فَالْأَجْرُ ٤٠٩) (مُخَيَّرٌ ١١٦) عِنْدَ انْقِضَاءِ
مُدَّةِ (الِإِجَارَةِ ٤٠٥) إِنْ شَاءَ قَلَعَ الْبِنَاءَ وَالشَّجَرَةَ وَإِنْ شَاءَ أَبْقَاهُمَا وَأَعْطَى
(قِيمَتَهُ ١٥٤) كَثِيرَةً كَانَتْ أَوْ قَلِيلَةً

❖ مادة ٥٣٢ ❖ إِزَالَةُ التُّرَابِ وَالزَّبَلِ الَّذِي يَتْرَاكُمُ فِي مُدَّةِ (الِإِجَارَةِ
٤٠٥) وَالتَّطْهِيرُ عَنْهَا عَلَى (المُسْتَأْجِرِ ٤١٠)

❖ مادة ٥٣٣ ❖ إِنْ كَانَ (المُسْتَأْجِرُ ٤١٠) يُغْرِبُ (المَأْجُورَ ٤١١)
وَلَمْ يَقْتَدِرِ (الْأَجْرُ ٤٠٩) عَلَى مَنَعِهِ رَاجِعَ (الْحَاكِمِ ١٢٨٥) وَ (فَسَخَ ٣٠٢
و ٣٠٣) (الِإِجَارَةِ ٤٠٥)

الفصل الثاني

❖ فِي (إِجَارَةِ الْعُرُوضِ ٤٢١) ❖

❖ مادة ٥٣٤ ❖ (يَجُوزُ ١٠٨) (إِجَارَةُ ٤٠٥) الْأَلْبَسَةِ وَالْأَسْلِحَةِ
وَالْحَيَّامِ وَأَمْثَالَهُمَا مِنَ (الْمَنْقُولَاتِ ١٢٨) إِلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ فِي مُقَابَلَةِ (بَدَلٍ
٤٦٤) مَعْلُومٍ

❖ مادة ٥٣٥ ❖ لَوْ (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) أَحَدٌ ثِيَابًا عَلَى أَنْ يَذْهَبَ

بها الى محلِّ ثُمَّ لم يَذْهَبْ وَلَبَسَهَا فِي بَيْتِهِ او لم يَلْبَسَهَا يَلْزُمُهُ إِعْطَاءُ
(أَجْرَتَهَا ٤٠٤)

﴿ مادة ٥٣٦ ﴾ مِنْ (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) ثِيَابًا عَلَى أَنْ يَلْبَسَهَا بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يَلْبَسَهَا غَيْرَهُ

﴿ مادة ٥٣٧ ﴾ الْحِلْيَةُ كَاللِّبَاسِ

الفصل الثالث

﴿ في إِجَارَةِ الدَّوَابِّ (٤٢١) ﴾

﴿ مادة ٥٣٨ ﴾ كَمَا (يَصِحُّ ١٠٨) (اسْتَكْرَأَ ٤٠٤) دَابَّةً (مُعَيَّنَةً
١٥٩) كَذَلِكَ يَصِحُّ الْاِشْتِرَاطُ عَلَى (الْمُكَارِبِ ٤٠٩) الْإِصْطَالُ
إِلَى مَحَلِّ مُعَيَّنٍ

﴿ مادة ٥٣٩ ﴾ لَوْ (اسْتُؤْجِرَتْ ٤٠٤) دَابَّةٌ (مُعَيَّنَةٌ ١٥٩) إِلَى مَحَلِّ
مُعَيَّنٍ وَتَعَبَتْ فِي الطَّرِيقِ (فَالْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) يَكُونُ (مُخَيَّرًا ١١٦) إِنْ شَاءَ
اِنْتَظَرَهَا حَتَّى تَسْتَرِيحَ وَإِنْ شَاءَ نَقَضَ (الْإِجَارَةَ ٤٠٥) وَبِهَذَا الْحَالِ
يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرُ أَنْ يُعْطِيَ حِصَّةَ مَا أَصَابَ تِلْكَ الْمَسَافَةَ مِنْ (الْأَجْرِ الْمُسَمَّى
٤١٥) (لِلْأَجْرِ ٤٠٩)

﴿ مادة ٥٤٠ ﴾ لَوْ اشْتَرِطَ إِصْطَالُ حِمْلٍ (مُعَيَّنٍ ١٥٩) إِلَى مَحَلِّ

مَعِينٍ وَتَبَعَتِ الدَّابَّةُ فِي الطَّرِيقِ (فَالْمُكَارِي (٤٠٩) مَجْبُورٌ عَلَى تَحْمِيلِهِ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى وَإِصَالِهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ.

﴿مادة ٥٤١﴾ لا يجوز (استئجار ٤٠٤) دَابَّةً مِنْ دُونِ (تعيين ١٥٩)

وَلَكِنْ إِنْ عَيَّنَتْ بَعْدَ (الْعَقْدِ ١٠٣) وَ (قَبْلَ ١٠٢) (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠)

(يجوز ١٠٨) وإيضاً لو استؤجرت دَابَّةً مِنْ نَوْعٍ عَلَى مَا هُوَ الْمُتَعَادُّ بِلا تَعْيِينَ

يَجُوزُ وَيُضَرَفُ عَلَى (الْمُتَعَارَفِ ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥) (الْمُطْلَقِ ٦٤) . مثلاً

لو استؤجرت دَابَّةً مِنْ (الْمُكَارِي ٤٠٩) إِلَى مَحَلٍّ مَعْلُومٍ عَلَى مَا هُوَ الْمُتَعَادُّ يَلْزَمُ

الْمُكَارِي إِصْصَالُ الْمُسْتَأْجِرِ بِدَابَّةٍ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَعَادِّ [انظر المادة ٣٦]

﴿مادة ٥٤٢﴾ لا يَكْفِي فِي (الإِجَارَةِ ٤٠٥) تَعْيِينَ اسْمِ الْخَطَّةِ

وَالْمَسَافَةِ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْخَطَّةِ عَلَمًا (مُتَعَارَفًا ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥)

لِبَلَدَةٍ . مثلاً لو (استؤجرت ٤٠٤) دَابَّةً إِلَى بُوْسَنَةِ أَوْ إِلَى الْعِرَاقِ لَا (يَصِحُّ

١٠٨) إِذْ يَلْزَمُ تَعْيِينَ الْبَلَدَةِ أَوْ الْقَصَبَةِ أَوْ الْقَرْيَةِ الَّتِي يُذْهَبُ إِلَيْهَا وَلَكِنْ لَفْظُ

الشَّامِ مَعَ كَوْنِهِ اسْمَ قِطْعَةٍ قَدْ تُعْرَفُ (إِطْلَاقُهُ ٦٤) عَلَى بَلَدَةٍ دِمَشْقَ فَلِهَذَا

لَوْ اسْتُؤْجِرَتْ دَابَّةٌ إِلَى الشَّامِ يَصِحُّ [انظر المادة ٣٦]

﴿مادة ٥٤٣﴾ لو (استؤجرت ٤٠٤) دَابَّةً إِلَى مَكَانٍ وَكَانَ يُطْلَقُ

اسْمُهُ عَلَى بِلْدَتَيْنِ فَأَيُّهُمَا قُصِدَتْ يَلْزَمُ (أَجْرَةُ الْمِثْلِ ٤١٤) . مثلاً لو

اسْتُكْرِيتَ دَابَّةً مِنْ إِسْلَامْبُولَ إِلَى «جَمَكَجَه» وَلَمْ يُصَرَّحْ هَلْ إِلَى كَبِيرِهَا

أَوْ إِلَى صَغِيرِهَا فَأَيُّهُمَا قُصِدَتْ يَلْزَمُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِنِسْبَةِ مَسَافَتِهَا

﴿مادة ٥٤٤﴾ لو (استكريت ٤٠٤) دَابَّةً إِلَى بَلَدَةٍ يَلْزَمُ إِصْصَالُ

(مستأجرها ٤١٠) الى داره

﴿ مادة ٥٤٥ ﴾ من (استكرى ٤٠٤) دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون (إذن ٣٠٣ و ٣٠٤) (المكاري ٤٠٩) فاذا تجاوز الدابة في (ضمان ٤١٦) (المستأجر ٤١٠) الى أن يسلمها سالمة وإن تلفت في ذهابه او إياه يلزم الضمان [انظر المادتين ٢٠ و ٨٦]

﴿ مادة ٥٤٦ ﴾ لو (استكرت ٤٠٤) دابة الى محل معين فليس (للمستأجر ٤١٠) أن يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فإن ذهب وتلفت الدابة (يضمن ٤١٦) . مثلاً لو ذهب الى « اسلميه » بالدابة التي استكرها على أنه يذهب بها « الى تكفور طاع » وعطبت يلزم (الضمان ٤١٦) [انظر المادتين ٢٠ و ٨٦]

﴿ مادة ٥٤٧ ﴾ لو (استؤجر ٤٠٤) حيوان الى محل معين وكانت طرقة متعددة (للمستأجر ٤١٠) أن يذهب بأي طريق شاء من الطرق التي يسلكها الناس ولو ذهب المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فإن كان ذلك الطريق أصعب من الطريق الذي عينه يلزم (الضمان ٤١٦) وإن كان مساوياً أو أسهل فلا [انظر المادة ٨٦]

﴿ مادة ٥٤٨ ﴾ ليس (للمستأجر ٤١٠) استعمال دابة أزيد من المدة التي عينها وإن استعملها وتلفت في يده (يضمن ٤١٦) [انظر المادتين ٢٠ و ٨٦]

﴿ مادة ٥٤٩ ﴾ كما (يصح ١٠٨) (استكراه ٤٠٤) دابة على أن

يَرْكَبَهَا فَلَانَ كَذَلِكَ يَصِحُّ اسْتِكْرَاهُ دَابَّةً عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا (المستأجر ٤١٠)
مَنْ شَاءَ عَلَى التَّعْمِيمِ اِيضاً

﴿ مادة ٥٥٠ ﴾ الدَّابَّةُ الَّتِي (اسْتَكْرَيْتَ ٤٠٤) لِلرُّكُوبِ لَا تُحْمَلُ
وَإِنْ حُمِلَتْ وَتَلَفَتْ يَلْزَمُ (الضمان ٤١٦) وبهذا الحال لا تلزم (الأجرة ٤٠٤) انظر الى مادة ٨٦

﴿ مادة ٥٥١ ﴾ الدَّابَّةُ الَّتِي (اسْتَكْرَيْتَ ٤٠٤) عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا فَلَانَ
لَا (يَصِحُّ ١٠٨) إِرْكَابُهَا غَيْرُهُ [انظر المادتين ٨٦ و ٤٤]

﴿ مادة ٥٥٢ ﴾ مَنْ (اسْتَكْرَى ٤٠٤) دَابَّةً عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا مَنْ شَاءَ
فَإِنْ شَاءَ رَكَبَهَا بِنَفْسِهِ وَإِنْ شَاءَ أَرْكَبَهَا غَيْرُهُ وَلَكِنْ إِنْ رَكَبَهَا هُوَ أَوْ
غَيْرُهُ بَعْدَ تَعْيِينِ الْمُرَادِ وَتَخْصِيصِهِ بِرُّكُوبِ أَحَدٍ لَا (يَصِحُّ ١٠٨)
إِرْكَابُ الْغَيْرِ [انظر المادة ٢٠]

﴿ مادة ٥٥٣ ﴾ لَوْ (اسْتَكْرَى ٤٠٤) أَحَدٌ دَابَّةً لِلرُّكُوبِ مِنْ دُونِ
تَعْيِينِ مَنْ يَرْكَبُهَا وَلَا التَّعْمِيمِ عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا مَنْ شَاءَ (تَفْسُدُ ٤٦٢)
(الإِجَارَةُ ٤٠٥) وَلَكِنْ لَوْ عَيْنَ وَبَيْنَ قَبْلَ (الْفَسْخُ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)
نَتَقَلَّبُ إِلَى (الصَّحَّةِ ١٠٨) وَعَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ اِيضاً لَا يَرْكَبُ غَيْرُ مَنْ
تَعَيَّنَ عَلَى تِلْكَ الدَّابَّةِ

﴿ مادة ٥٥٤ ﴾ لَوْ (اسْتَكْرَيْتَ ٤٠٤) دَابَّةً لِلْحَمْلِ يُعْتَبَرُ فِي الْأَكْفِ وَالْحَبْلِ
وَالْعُدْلِ (عُرْفُ ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥) الْبَلَدَةِ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٥٥ ﴾ لَوْ (اسْتَكْرَيْتَ ٤٠٤) دَابَّةً مِنْ دُونِ بَيَانِ مِقْدَارِ

الحِمل ولا التعيين بإشارة يُحملُ مقداره على (العرفِ والعادة ٣٦ الى ٣٨ و ٤٥ الى ٤٥) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٥٦ ﴾ ليس (للمستأجر ٤١٠) ضربُ دابةٍ (الكراء ٤٠٤) من دونِ (اذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبها ولو ضربها وتلفت بسببه (يضمن ٤١٦) [انظر المادة ٢٠]

﴿ مادة ٥٥٧ ﴾ لو (اذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبُ دابةٍ (الكراء ٤٠٤) بضربها فليس (للمستأجر ٤١٠) إلا الضربُ على الموضعِ المعتادِ وإن ضربها على غيرِ الموضعِ المعتادِ مثلاً لو كان المعتادُ ضربها على عرفها وضربها على رأسها وتلفت يلزم (الضمان ٤١٦) [انظر المادتين ٢٠ و ٨٦]

﴿ مادة ٥٥٨ ﴾ (يصح ١٠٨) الركوبُ على دابةٍ (استكرت ٤٠٤) للحملِ

﴿ مادة ٥٥٩ ﴾ لو (استكرت ٤٠٤) دابةً (عين ١٥٩) نوعُ حملها ومقداره (يصح ١٠٨) تحميلها حملاً آخرَ مماثلاً له أو أهونَ منه في المضرةِ ايضاً ولكن لا يصحُ تحميلُ شيءٍ أزيدَ في المضرةَ . مثلاً من استكرى دابةً على أن يحملها خمسةَ أكيالٍ حنطةٍ كما يصحُّ له أن يحملها من (ماله ١٢٦) أو مالٍ غيرهِ اي نوعٍ كان خمسةَ اكيالٍ حنطةٍ كذلك يجوزُ له أن يحملها خمسةَ اكيالٍ شعيرٍ ولكن لا يجوزُ تحميلُ خمسةَ اكيالٍ حنطةٍ دابةً استكرت على أن تحملَ خمسةَ اكيالٍ شعيرٍ كما لا يصحُّ أن تحملَ مائةَ أوقيةٍ حديدٍ دابةً استكرت على أن تحملَ مائةَ أوقيةٍ قطنٍ

﴿ مادة ٥٦٠ ﴾ وَضَعُ الْحِمْلُ عَنِ الدَّابَّةِ عَلَى (الْمُكَارِي ٤٠٩)
 ﴿ مادة ٥٦١ ﴾ نَفَقَةُ (الْمَأْجُورِ ٤١١) عَلَى (الْآجِرِ ٤٠٩) . مثلاً
 عَلَفُ الدَّابَّةِ الَّتِي (اسْتَكْرَيْتَ ٤٠٤) وَإِسْقَاؤُهَا عَلَى صَاحِبِهَا وَلَكِنْ لَوْ أُعْطِيَ
 الْمُسْتَأْجِرُ عَلَفَ الدَّابَّةِ بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) صَاحِبِهَا (تَبَرُّعاً ٥٧)
 لَيْسَ لَهُ أَخْذُ (ثَمَنِهِ ١٥٢) مِنْ صَاحِبِهَا بَعْدُ

الفصل الرابع

﴿ فِي (إِجَارَةِ ٤٠٥) (الْآدِمِيِّ ٥٦٢) ﴾

﴿ مادة ٥٦٢ ﴾ (يَجُوزُ ١٠٨) (إِجَارَةُ ٤٠٥) الْآدِمِيُّ لِلْعِدْمَةِ أَوْ
 (لِإِجْرَاءِ صَنْعَةٍ ١٢٤ و ٤٢١ و ٤٢٢) بَيَانٍ مُدَّةٍ أَوْ بَتْعِينَ الْعَمَلِ بِصُورَةٍ
 أُخْرَى كَمَا يُبَيِّنُ فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي
 ﴿ مادة ٥٦٣ ﴾ لَوْ خَدَمَ أَحَدٌ آخَرَ عَلَى طَلَبِهِ مِنْ دُونِ مَقَاوِلَةٍ (أَجْرَةٍ
 ٤٠٤) فَلَهُ (أَجْرُ الْمِثْلِ ٤١٤) إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْدِمُ بِالْأَجْرَةِ وَالْأَفْلَا
 ﴿ مادة ٥٦٤ ﴾ لَوْ قَالَ أَحَدٌ لآخرَ أَعْمَلْ هَذَا الْعَمَلَ أَكْرَمَكَ وَلَمْ يُبَيِّنْ
 مِقْدَارَ مَا يُكْرَمُ بِهِ فَعَمِلَ الْعَمَلُ الْمَأْمُورَ بِهِ اسْتَحَقَّ (أَجْرُ الْمِثْلِ ٤١٤)
 ﴿ مادة ٥٦٥ ﴾ لَوْ اسْتُخْدِمَتِ الْعَمَلَةُ مِنْ دُونِ تَسْمِيَةٍ (أَجْرَةٍ ٤٠٤)
 تُعْطَى أَجْرَتُهُمْ إِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً وَإِلَّا (فَأَجْرُ الْمِثْلِ ٤١٤) وَمُعَامَلَةُ الْأَصْنَافِ

الذين يُمَاتِلُونَ هَؤُلَاءِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

﴿مادة ٥٦٦﴾ لو (عُقِدَتْ ١٠٦) (الْإِجَارَةُ ٤٠٤) عَلَى أَنْ يُعْطَى
(لِلْأَجِيرِ ٤١٣) شَيْءٌ مِنَ الْقِيمِيَّاتِ (١٤٦) لَا عَلَى التَّعْيِينِ يَلْزَمُ (أَجْرُ الْمِثْلِ
٤١٤) . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِأَحَدٍ إِنَّ خَدَمْتَنِي كَذَا أَيَّامًا أَعْطَيْتُكَ بَقَرَتَيْنِ
لَا يَلْزَمُ الْبَقَرُ وَيَلْزَمُ أَجْرُ الْمِثْلِ . وَلَكِنْ يَجُوزُ (اسْتِجَارُ ٤٠٤) الظَّنُّ عَلَى أَنْ
يَعْمَلُ لَهَا أَلْبَسَةً كَمَا جَرَتْ (الْعَادَةُ ٣٦ هـ ٤٠٣ و ٤٠٤ هـ ٤٥٠) وَإِنْ لَمْ تُوصَفِ
الْأَلْبَسَةُ وَلَمْ تُعْرَفْ يَلْزَمُ مِنَ الدَّرَجَةِ الْوُسْطَى
﴿مادة ٥٦٧﴾ الْعَطِيَّةُ الَّتِي أُعْطِيَتْ لِلْخَدَمَةِ مِنَ الْخَارِجِ لَا تُحْسَبُ
مِنْ (الْأَجْرَةِ ٤٠٤)

﴿مادة ٥٦٨﴾ لو (اسْتُؤْجِرَ ٤٠٤) أَسَاطُذُ تَعْلِيمٍ عِلْمٍ أَوْ صَنْعَةٍ
فَإِنْ ذُكِرَتْ مُدَّةٌ (انْعَقَدَتْ ١٠٦) (الْإِجَارَةُ ٤٠٥) عَلَى الْمُدَّةِ حَتَّى أَنْ الْأُسَاطِذَ
يَسْتَحِقُّ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤) بِكَوْنِهِ حَاضِرًا وَمُهَيِّئًا لِلتَّعْلِيمِ قَرَأَ التَّلْمِيزُ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ
وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرْ مُدَّةٌ انْعَقَدَتْ إِجَارَةٌ (فَاسِدَةٌ ٤٦٢) وَعَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ إِنْ قَرَأَ
التَّلْمِيزُ فَالْأُسَاطِذُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ وَالْأَفْلَا

﴿مادة ٥٦٩﴾ مَنْ أَعْطَى وَلَدَهُ لِأُسَاطِذٍ لِيُعَلِّمَهُ صَنْعَةً مِنْ دُونِ أَنْ
يَشْتَرِطَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ (أَجْرَةُ ٤٠٤) فَبَعْدَ تَعْلُمِ الصَّبِيِّ لَوْ طَالَبَ أَحَدُهُمَا
الْآخَرَ بِأَجْرَةٍ يُعْمَلُ بِعَرَفِ الْبَلَدَةِ وَ (عَادَتِهَا ٣٦ هـ ٤٠٣ و ٤٠٤ هـ ٤٥٠)

﴿مادة ٥٧٠﴾ لو (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) أَهْلُ قَرْيَةٍ مُعَلِّمًا أَوْ إِمَامًا أَوْ مُؤَدِّنًا
وَأَوْفَى خِدْمَتَهُ بِأَخْذِ (أَجْرَتِهِ ٤٠٤) مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٧١ ﴾ (الأَجِيرُ ٤١٣) الذي (استَوْجِرَ ٤٠٤) على أَنْ يَفْعَلَ
 بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَهُ . مثلاً لو أُعْطِيَ أَحَدٌ جَبَّةً لِحَيَّاطٍ عَلَى أَنْ
 يَخِيطَهَا بِنَفْسِهِ بِكَذَا دَرَاهِمٍ فَلَيْسَ لِلْحَيَّاطِ أَنْ يَخِيطَهَا بِغَيْرِهِ وَإِنْ خَاطَهَا بِغَيْرِهِ
 وَتَلَفَتْ فَهُوَ (ضَامِنٌ ٤١٦)

﴿ مادة ٥٧٢ ﴾ لو (أُطْلِقَ ٦٤) (العَقْدُ ١٠٣) حِينَ الاسْتِئْجَارِ
 (فَلَا جِيرَ ٤١٣) أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَهُ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٥٧٣ ﴾ قَوْلُ (المُسْتَأْجِرِ ٤١٠) (لِلْأَجِيرِ ٤١٣) . أَعْمَلْ
 هَذَا الشُّغْلَ (إِطْلَاقٌ ٦٤) . مثلاً لو قَالَ أَحَدُهُ لِلْحَيَّاطِ خِطْ هَذِهِ الْجَبَّةَ بِكَذَا
 دَرَاهِمٍ مِنْ دُونِ تَقْيِيدٍ بِقَوْلِهِ خِطَّهَا بِنَفْسِكَ أَوْ بِالذَّاتِ وَخَاطَهَا الْحَيَّاطُ
 بِخَلِيفَتِهِ أَوْ خِيَّاطٍ آخَرَ يَسْتَحِقُّ (الْأَجْرَ الْمُسَمَّى ٤١٥) وَإِنْ تَلَفَتْ الْجَبَّةُ بِلَا
 تَعَدٍّ لَا (يَضْمَنُ ٤١٦) [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٥٧٤ ﴾ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ تَوَابِعِ الْعَمَلِ وَلَمْ يُشْرَطْ عَلَى (الْأَجِيرِ
 ٤١٣) يُعْتَبَرُ فِيهِ (عُرْفُ الْبَلَدَةِ وَعَادَتُهَا ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٥) كَمَا أَنَّ الْعَادَةَ
 فِي كَوْنِ الْحَيَّاطِ عَلَى الْحَيَّاطِ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٧٥ ﴾ يَلْزَمُ (الْحَمَّالَ ٤١٣) إِدْخَالُ الْحِمْلِ إِلَى الدَّارِ وَلَكِنْ
 لَا يَلْزَمُهُ وَضْعُهُ فِي مَحَلِّهِ . مثلاً لَيْسَ عَلَى الْحَمَّالِ إِخْرَاجُ الْحِمْلِ إِلَى فَوْقِ
 الدَّارِ وَلَا وَضْعُ الذَّخِيرَةِ فِي الْأَنْبَارِ

﴿ مادة ٥٧٦ ﴾ لَا يَلْزَمُ (المُسْتَأْجِرَ ٤١٠) إِطْعَامُ (الْأَجِيرِ ٤١٣) إِلَّا
 أَنْ يَكُونَ (عُرْفُ الْبَلَدَةِ ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٥) كَذَلِكَ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٧٧ ﴾ إِنَّ دَوْرَ (دَلَالٍ ٤١٣) (مَالًا ١٢٦) وَلَمْ (بَيْعُهُ ١٢٠)
وَبَعْدَ ذَلِكَ بَاعَهُ صَاحِبُ الْمَالِ فَلَيْسَ لِلدَّلَالِ أَخْذُ (الْأَجْرَةِ ٤٠٤) وَإِنْ بَاعَهُ
دَلَالٌ آخَرُ فَلَيْسَ لِلأَوَّلِ شَيْءٌ وَتَمَامُ الْأَجْرَةِ لِلثَّانِي

﴿ مادة ٥٧٨ ﴾ لَوْ أَعْطَى أَحَدُهُ (مَالَهُ ١٢٦) (لِلدَّلَالِ ٤١٣) وَقَالَ
(بَيْعُهُ ١٢٠) بِكَذَا دِرَاهِمَ فَإِنْ بَاعَهُ الدَّلَالُ بِأَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ فَالْفَاضِلُ أَيْضًا
لِصَاحِبِ الْمَالِ وَلَيْسَ لِلدَّلَالِ سِوَى (الْأَجْرَةِ ٤٠٤)

﴿ مادة ٥٧٩ ﴾ لَوْ خَرَجَ مُسْتَحَقٌّ بَعْدَ أَخْذِ الدَّلَالِ (أَجْرَتَهُ ٤٠٤)
وَضُبِطَ (الْمِيعُ ١٥١) أَوْ رُدَّ (بَعِيبٍ ٣٣٨) لَا تُسْتَرَدُّ أَجْرَةُ الدَّلَالِ

﴿ مادة ٥٨٠ ﴾ مَنْ (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) حَصَادِينَ لِيَحْصِدُوا زَرْعَهُ الَّذِي
فِي أَرْضِهِ وَبَعْدَ حَصَادِهِمْ مِقْدَارًا مِنْهُ لَوْ تَلَفَ الْبَاقِي بِتُزْوِلِ الْحَالُوبِ أَوْ بِقَضَاءِ
آخَرٍ فَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ (الْأَجْرِ الْمُسَمَّى ٤١٥) مِقْدَارَ حِصَّةِ مَا حَصَدُوهُ
وَلَيْسَ لَهُمْ أَخْذُ أَجْرِ الْبَاقِي

﴿ مادة ٥٨١ ﴾ كَمَا أَنَّ لِلظَّئِيرِ (فَسْخُ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (الْإِجَارَةِ ٤٠٥)
لَوْ تَمَرَّضَتْ كَذَلِكَ (لِلْمَرْضِعِ ٤١٨) فَسَخُّهَا إِذَا تَمَرَّضَتْ أَوْ حَمَلَتْ أَوْ لَمْ
يَأْخُذِ الصَّبِيُّ ثَدْيَهَا أَوْ اسْتَفْرَغَ لَبَنَهَا



الباب السابع

﴿ في وظيفة (الآجر ٤٠٩) و (المستأجر ٤١٠) وصلاحيتهما ﴾
 ﴿ بعد (العقد ١٠٣) ويشتمل على ثلاثة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في (تسليم ٥٨٢) (المأجور ٤١١) ﴾

﴿ مادة ٥٨٢ ﴾ تسليم (المأجور ٤١١) هو عبارة عن (إجازة ٣٠٤، ٣٠٣) (الآجر ٤٠٩) ورخصته (للمستأجر ٤١٠) بأن ينتفع به بلا مانع.

﴿ مادة ٥٨٣ ﴾ اذا (انقذت ١٠٣) (الإجازة الصحيحة ٤٤٨) الـ (٤٥٧) على المدة او المسافة فيلزم (تسليم ٥٨٢) (المأجور ٤١١) (للمستأجر ٤١٠) على أن يبقى في يديه متصلاً ومستمرّاً الى انقضاء المدة او ختام المسافة . مثلاً لو (استأجر ٤٠٤) احد كروسة لكذا مدة او على أن يذهب الى المحل الفلاني فله أن يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة او الى أن يصل ذلك المحل وليس لصاحبها أن يستعملها في تلك الاثناء في أموره.

﴿ مادة ٥٨٤ ﴾ لو (آجَرَ أَحَدُهُ ٤٠٩) (مُلْكُهُ ١٢٥) وَكَانَ فِيهِ
 (مَالُهُ ١٢٦) لَا تَلْزَمُ (الْأَجْرَةُ ٤٠٤) مَا لَمْ (يُسَلِّمَهُ ٥٨٢) فَارْغًا
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ (بَاعَ ١٢٠) الْمَالَ (لِلْمُسْتَأْجِرِ ٤١٠) ابْنًا
 ﴿ مادة ٥٨٥ ﴾ لو (سَلَّمَ ٥٨٢ و ٢٧٠) (الْآجِرُ ٤٠٩) الدَّارَ وَلَمْ يُسَلِّمْ
 حِجْرَةً وَضَعَ فِيهَا أَشْيَاءَهُ يَسْقُطُ مِنْ (بَدَلِ الْإِجَارَةِ ٤٦٣) مِقْدَارُ حِصَّةِ
 تِلْكَ الْحِجْرَةِ وَ (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) (مُخَيَّرٌ ١١٦) فِي بَاقِي الدَّارِ وَإِنْ أَخْلَى
 الْآجِرُ الدَّارَ وَسَلَّمَهَا قَبْلَ (الْفَسْخِ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) تَلْزَمُ (الْإِجَارَةُ ٤٠٥)
 يَعْنِي لَا يَبْقَى لِلْمُسْتَأْجِرِ حَقُّ الْفَسْخِ

الفصل الثاني

﴿ فِي تَصَرُّفِ (الْعَاقِدِينَ ١٦٢) فِي (الْمَأْجُورِ ٤١١) ﴾
 ﴿ بَعْدَ (الْعَقْدِ ١٠٣) ﴾

﴿ مادة ٥٨٦ ﴾ (لِلْمُسْتَأْجِرِ ٤١٠) (إِيجَارُ ٤٠٤) (الْمَأْجُورِ ٤١١)
 لِأَخَرٍ قَبْلَ (الْقَبْضِ ٥٨٢) إِنْ كَانَ (عَقَارًا ١٢٩) وَإِنْ كَانَ
 (مَنْقُولًا ١٢٨) فَلَا

﴿ مادة ٥٨٧ ﴾ (لِلْمُسْتَأْجِرِ ٤١٠) (إِيجَارُ ٤٠٤) مَا لَمْ يَتَفَاوَتْ
 اسْتِعْمَالُهُ وَانْتِفَاعُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ لِأَخَرٍ

❖ مادة ٥٨٨ ❖ إِنْ (آجَرَ ٤٠٤) (المستأجر ٤١٠) (بِإِجَارَةٍ
فاسدة ٤٦٠ و ٤٦١) (المأجور ٤١١) (لآخر (بِإِجَارَةٍ صحيحة ٤٤٨ و ٤٥٧)
(يجوز ١٠٨)

❖ مادة ٥٨٩ ❖ لو (آجَرَ أَحَدٌ ٤٠٩) (مَالَهُ ١٢٦) على مُدَّةٍ معلومةٍ
لآخر (بِإِجَارَةٍ لازمة ٤٠٦) ثم (آجره ٤٠٤) ايضاً تلك المدة تكررًا لغيره
(لا تعتد ١٠٧) (الإجارة الثانية ولا تعتبر

❖ مادة ٥٩٠ ❖ لو باع (الآجر ٤٠٩) (المأجور ٤١١) بدون (إذن
٣٠٤ و ٣٠٣) (المستأجر ٤١٠) يكون (البيع ١٢٠) (نافذاً ١١٣) بين
(البائع ١٦٠) و (المشتري ١٦١) وإن لم يكن نافذاً في حق المستأجر
حتى أنه بعد انقضاء مدة الإجارة (يلزم البيع ١١٤) في حق المشتري وليس
له الامتناع عن الاشتراء إلا أن يطلب المشتري (تسليم ٢٦٢ و ٢٧٧)
(المبيع ١٥١) من البائع قبل انقضاء مدة الإجارة (و يفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)
(القاضي ١٧٨٥) البيع لعدم إمكان تسليمه وإن (أجاز ٣٠٣ و ٣٠٤) المستأجر
البيع يكون نافذاً في حق كلٍ منهم ولكن لا يؤخذ المأجور من يده
ما لم يصل إليه مقدار ما لم يستوفه من (بدل الإجارة ٤٦٣) الذي
كان أعطاه (نقداً ١٣٠) ولو سلم المستأجر المأجور قبل استيفائه ذلك
سقط حق حبسه [انظر المادة ٤٦]

الفصل الثالث

﴿ في بيان مواد تعلق برَدِّ (المأجور ٤١١) وإعادته ﴾

﴿ مادة ٥٩١ ﴾ يلزمُ (المستأجر ٤١٠) رَفْعُ يَدِهِ عن (المأجور ٤١١) عِنْدَ انْقِضَاءِ (الإجارة ٤٠٥)

﴿ مادة ٥٩٢ ﴾ ليسَ (للمستأجر ٤١٠) استعمالُ (المأجور ٤١١) بعدَ انْقِضَاءِ (الإجارة ٤٠٥)

﴿ مادة ٥٩٣ ﴾ لو انْقَضَتْ (الإجارة ٤٠٥) وأَرَادَ (الآجير ٤٠٩) قَبْضَ مَالِهِ يلزمُ (المستأجر ٤١٠) (تَسْلِيمُهُ ٢٦٢ و ٢٧٧) إِيَّاهُ

﴿ مادة ٥٩٤ ﴾ لا يلزمُ (المستأجر ٤١٠) رَدُّ (المأجور ٤١١) وإعادتهُ ويلزمُ (الآجير ٤٠٩) أَنْ يَأْخُذَهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ (الإجارة ٤٠٥) . مثلاً لو انْقَضَتْ إِجَارَةُ ذَارٍ يلزمُ صَاحِبَهَا الذَّهَابُ إِلَيْهَا و (تَسْلَمُهَا ٢٧١) كذلك لو اسْتُؤْجِرَتْ دَابَّةٌ إِلَى الْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ يلزمُ صَاحِبَهَا أَنْ يُوْجَدَ هُنَاكَ وَيَتَسَلَّمَهَا . وَإِنْ مَا وُجِدَ هُنَاكَ وَلَا تَسَلَّمَهَا وَتَلَفَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ بَدُونِ تَعْدِيَةٍ وَتَقْصِيرِهِ لَا (يَضْمَنُ ٤١٦) [انظر المادة ٢٠]

﴿ مادة ٥٩٥ ﴾ إِنْ أَحْتَاجَ رَدُّ (المأجور ٤١١) وإعادتهُ إِلَى الْحَمْلِ وَالْمَوْتَةِ (فَأَجْرُهُ ٤٠٤) نَقْلِيَّتُهُ عَلَى (الآجير ٤٠٩)

الباب الثامن

﴿ في بيان (الضمانات ٤١٦) ويحتوي على ثلاثة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في (ضمان ٤١٦) (المنفعة ٥٩٦) ﴾

﴿ مادة ٥٩٦ ﴾ لو استعمل أحدٌ (مَالاً ١٢٦) بدونِ (إذنٍ ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبه فهو من قبيلِ (الغاصب ٨٨١) لا يلزمُهُ أداءُ منافعِهِ ولكنْ إنْ كانَ مَالاً وَقَفٍ أو مَالاً يَتِيمٍ فعلى كُلِّ حالٍ يلزمُ (أجرُ المثلِ ٤١٤) وإنْ كانَ (مُعَدًّا للاستغلالِ ٤١٧) فعلى أَن لا يكونَ (تأويلُ ملكِ ٥٩٧) و (عقْدِ ٥٩٨) يلزمُ ضمانُ المنفعةِ يعني أجرُ المثلِ . مثلاً لو سكنَ أحدٌ في دارٍ آخرَ مُدَّةً بدونِ (عقْدِ ١٠٣) (إجارةٍ ٤٠٥) لا تلزمُهُ (الأجرةُ ٤٠٤) لكنْ إنْ كانت تلكَ الدارُ وفقاً أو مَالاً يَتِيمٍ فعلى كُلِّ حالٍ يعني إنْ كانَ ثُمَّ تأويلُ ملكٍ وعقْدٍ أو لم يكنْ يلزمُ أجرُ مثلِ المدَّةِ التي سكنَها وكذلك إنْ كانت دارُ كِرَاءٍ ولم يكنْ ثُمَّ تأويلُ ملكٍ وعقْدٍ يلزمُ أجرُ المثلِ . وكذا لو استعملَ أحدٌ دابةً (الكِرَاءِ ٤٠٤) بدونِ إذنِ صاحبها يلزمُ أجرُ المثلِ [انظر المادة ٨٦]

﴿ مادة ٥٩٧ ﴾ لا يلزم (ضمانُ المنفعة ٥٩٦) في (مال ١٢٦)
 استعمل بتأويل ملك ولو كان (مُعدًّا للاستغلال ٤١٧) مثلاً لو تصرف مدة
 أحد الشركاء في المال (المشترك ١٠٤٥) بدون (إذن ٣٠٤ و ٣٠٣)
 شريكه مُستقلاً فليس للشريك الآخر أخذ (أجره ٤٠٤) حصته لأنه
 استعمله على أنه (ملكه ١٢٥)

﴿ مادة ٥٩٨ ﴾ لا يلزم (ضمانُ المنفعة ٥٩٦) في (مال ١٢٦)
 استعمل بتأويل عقد وإن كان (مُعدًّا للاستغلال ٤١٧) مثلاً لو (باع
 ١٢٠) أحد لآخر حانوتاً ملكه (مشتركا ١٠٤٥) بدون إذن شريكه
 وتصرف فيه (المشتري ١٦١) مدة ثم لم (يُجز ٣٠٤ و ٣٠٣) البيع
 الشريك وضبط حصته ليس له أن يطالب (بأجره ٤٠٤) حصته وإن كان
 مُعدًّا للاستغلال لأن المشتري استعمله بتأويل (العقد ١٠٣) يعني حيث
 أنه تصرف فيه بعقد البيع فلا يلزم ضمانُ المنفعة كذلك لو باع أحد لآخر
 رَحَى على أنها ملكه وسلمها ثم بعد تصرف المشتري لو ظهر لها مُستحق
 وأخذها من المشتري بعد الإثبات و (الحكم ١٧٨٦) ليس له أن يأخذ أجره
 لتصرفه في المدة المذكورة لأن في هذا أيضاً تأويل عقد

﴿ مادة ٥٩٩ ﴾ لو استخدم أحد (صغيراً ٩٤٣) بدون (إذن ٣٠٣
 و ٣٠٤) (وليه ٩٧٤) فاذا (بلغ ٩٨٦) يأخذ (أجر مثل ٤١٤) خدمته ولو
 توفي الصغير فلورثته أن يأخذوا أجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل

الفصل الثاني

﴿ في (ضمان ٤١٦) (المستأجر ٤١٠) ﴾

﴿ مادة ٦٠٠ ﴾ (المأجور ٤١١) (أمانة ٧٦٢) في يد (المستأجر ٤١٠)
 إن كان (عقد ١٠٣) (الإجارة ٤٠٥) (صحياً ١٠٨) أو لم يكن
 ﴿ مادة ٦٠١ ﴾ لا يلزم (الضمان ٤١٦) إذا تلف (المأجور ٤١١)
 في يد (المستأجر ٤١٠) ما لم يكن بتقصيره أو تعديه أو مخالفته
 (لما ذونيته ٣٠٣ و ٣٠٤)

﴿ مادة ٦٠٢ ﴾ يلزم (الضمان ٤١٦) على (المستأجر ٤١٠) لو تلف
 (المأجور ٤١١) أو طرأ على (قيمه ١٥٤) نقصان بتعديه . مثلاً لو ضرب
 المستأجر دابة (الكراء ٤٠٤) فماتت منه أو ساقها بعنفٍ وشدةٍ فهلكت لزمه
 ضمان قيمتها [انظر المادة ٢٠]

﴿ مادة ٦٠٣ ﴾ حركة (المستأجر ٤١٠) على خلاف (المعتاد
 ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥) تعدى و (يضمن ٤١٦) الضرر والخسار الذي يتولد منها
 مثلاً لو استعمل الألبسة التي (استكراها ٤٠٤) على خلاف (عادة ٣٦)
 الناس ولبست يضمن كذلك لو احترقت الدار (المأجورة ٤١١) بظهور
 حريق فيها بسبب إشعال المستأجر النار أزيد من العادة وسائر الناس
 يضمن [انظر المادة ٢٠]

❁ مادة ٦٠٤ ❁ لو تَلَفَ (المَأْجُورُ ٤١١) بِتَقْصِيرِ (المُسْتَأْجِرِ ٤١٠) فِي أَمْرِ الْمَحَافَظَةِ أَوْ طَرَأَ عَلَى (قِيَمَتِهِ ١٥٤) تَقْصَانٌ يُلْزِمُ (الضَّامَانَ ٤١٦) مِثْلًا لَوْ تَرَكَ الْمُسْتَأْجِرُ دَابَّةً (الْكِرَاءِ ٤٠٤) خَالِيَةً الرَّأْسِ وَضَاعَتْ يَضْمَنُ [انظر المادة ٢٠]

❁ مادة ٦٠٥ ❁ مُخَالَفَةُ (المُسْتَأْجِرِ ٤١٠) (مَأْذُونَتَهُ ٣٠٣ و ٣٠٤) بِالتَّجَاوُزِ إِلَى مَا فَوْقَ الْمَشْرُوطِ تُوجِبُ (الضَّامَانَ ٤١٦) وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُ بِالْعُدُولِ إِلَى مَا دُونَ الْمَشْرُوطِ أَوْ مِثْلِهِ لَا تُوجِبُهُ . مِثْلًا لَوْ حَمَلَ الْمُسْتَأْجِرُ خَمْسِينَ أَقَّةً حَدِيدٍ عَلَى دَابَّةٍ (اسْتَكْرَاهَا ٤٠٤) لِأَنَّهُ يُحْمَلُهَا خَمْسِينَ أَقَّةً سَمَنٍ وَعَظَبَتْ يَضْمَنُ وَأَمَّا لَوْ حَمَلَهَا حُمُولَةً مُسَاوِيَةً لِلذَّهْنِ فِي الْمَضَرَّةِ أَوْ أَخَفَّ وَعَظَبَتْ لَا يَضْمَنُ

❁ مادة ٦٠٦ ❁ يَبْقَى (المَأْجُورُ ٤١١) (كَالْوَدِيعَةِ ٧٦٣) (أَمَانَةً ٧٦٤) فِي يَدِ (المُسْتَأْجِرِ ٤١٠) عِنْدَ انْقِضَاءِ (الْإِجَارَةِ ٤٠٥) كَمَا كَانَ وَعَلَى هَذَا لَوْ اسْتَعْمَلَ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَأْجُورَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ وَتَلَفَ (يَضْمَنُ ٤١٦) كَذَلِكَ لَوْ طَلَبَ (الْأَجْرُ ٤٠٩) (مَالَهُ ١٢٦) عِنْدَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَمْ يُعْطِهِ إِيَّاهُ ثُمَّ بَعَدَ الْإِمْسَاكُ تَلَفَ يَضْمَنُ [انظر المادة ٢٠]



الفصل الثالث

﴿ في (ضمان ٤١٦) (الأجير ٤١٣) ﴾

﴿ مادة ٦٠٧ ﴾ لَوْتَلَفَ (المستأجرُ فيه ٤١٢) بَعْدِي (الأجير ٤١٣)
أَوْ تَقْصِيرِهِ (يُضْمَنُ ٤١٦) [انظر المواد ٢٠ و ٥٣ و ٨٩]

﴿ مادة ٦٠٨ ﴾ تَعْدِي (الأجير ٤١٣) هُوَ أَنْ يَعمَلَ عَمَلًا أَوْ يَتَحَرَّكَ
حَرَكَتَهُ مُخَالِفِينَ لِأَمْرِ الْآجِرِ صَرَاحَةً كَانَتْ أَوْ دَلَالَةً. مثلاً بعد قول المستأجر
لِلرَّاعِي الَّذِي هُوَ (أَجِيرٌ خَاصٌّ ٤٢٢) إِرْعَ هَذِهِ الدَّوَابَّ فِي الْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ
وَلَا تَذْهَبْ بِهِنَّ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَإِنْ لَمْ يَرْعَهُنَّ الرَّاعِي فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَذَهَبَ
بِهِنَّ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ وَرَعَاهُنَّ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا فَإِنْ عَطَبَتِ الدَّوَابُّ عِنْدَ رَعِيَّتِهِ
هَنَّاكَ يَلْزَمُ (الضمان ٤١٦) عَلَى الرَّاعِي كَذَلِكَ لَوْ أُعْطِيَ أَحَدُ قُشَاةِ الْحَيَاطِ
وَقَالَ إِنْ خَرَجَ قَبَاءُ فَصِلْهُ وَقَالَ الْحَيَاطُ يَخْرُجُ وَفَصِلْهُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ قَبَاءٌ لَهُ
أَنْ يُضْمَنَ الْحَيَاطُ الْقُشَاةَ [انظر المواد ٢٠ و ٥٣ و ٨٩]

﴿ مادة ٦٠٩ ﴾ تَقْصِيرُ (الأجير ٤١٣) هُوَ قُصُورُهُ فِي مُحَافَظَةِ (المستأجرِ
فِيهِ ٤١٢) بَلَا عُدْرٍ مِثْلًا لَوْ فَرَّتْ شَاةٌ وَلَمْ يَذْهَبِ الرَّاعِي لِقَبْضِهَا تَكْسُلًا وَإِهْمَالًا
(يُضْمَنُ ٤١٦) حَيْثُ أَنَّهُ يَكُونُ مُقْصِرًا وَإِنْ كَانَ عَدَمُ ذَهَابِهِ قَدْ نَشَأَ
عَنْ غَلَبَةِ احْتِمَالِ ضِيَاعِ الشَّيْءِ الْبَاقِيَاتِ عِنْدَ ذَهَابِهِ يَكُونُ مُعْذُورًا وَلَا
يَلْزَمُ الضَّمَانُ

﴿ مادة ٦١٠ ﴾ (الأجيرُ الخاصُّ ٤٢٢) أمينٌ حتى أنه لا يَضمنُ
 (٤١٦) (المال ١٢٦) الذي تَلَفَ في يدهِ بغيرِ صنْعِهِ وكذا لا يَضمنُ المالُ الذي
 تَلَفَ بِعَمَلِهِ بلا تَعَدٍّ ايضاً
 ﴿ مادة ٦١١ ﴾ (الأجيرُ المُشْتَرَكُ ٤٢٢) (يَضمنُ ٤١٦) الضَّرَرُ
 والخَسَارَ الذي تَوَلَّدَ عن فِعْلِهِ وصُنْعِهِ إِنْ كَانَ بتَعَدِّيهِ وتقصيره او لم
 يكنْ [انظر المواد ٢٠ و ٥٣ و ٨٩]

الكتاب الثالث

﴿ في (الكفالة ٦١٢) ويحتوي على مُقدِّمة وثلاثة ابواب ﴾

المقدمة

﴿ في اصطلاحاتِ فِقْهِيَّةٍ تَعْلُقُ بالكفالة ﴾

﴿ مادة ٦١٢ ﴾ الكفالةُ ضَمُّ ذِمَّةٍ الى ذِمَّةٍ في مُطالَبَةِ شَيْءٍ يعني
 أَنْ يَضمَّ أَحَدُ ذِمَّتِهِ الى ذِمَّةٍ آخَرَ ويلتزم ايضاً المطالبة التي لَزِمَتْ
 في حقِّ ذلك

﴿ مادة ٦١٣ ﴾ الكفالةُ بالنفسِ هي (الكفالة ٦١٢) بشخصٍ أَحَدٍ
 ﴿ مادة ٦١٤ ﴾ الكفالةُ (بالمال ١٢٦) هي (الكفالة ٦١٢) بأداء مالٍ

﴿ مادة ٦١٥ ﴾ الكَفَالَةُ بالتسليم هي (الكَفَالَةُ ٦١٢) بتسليم -
(مال ١٢٦)

﴿ مادة ٦١٦ ﴾ الكَفَالَةُ بالدَّرَكِ هي (الكَفَالَةُ ٦١٢) بِأَدَاءِ (ثَمَنِ -
(١٥٢) (المبيع ١٥١) وتسليمه . أو بِنَفْسِ (٦١٣) (البائع ١٦٠) إِنْ
أَسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ

﴿ مادة ٦١٧ ﴾ الكَفَالَةُ الْمُنْجِزَةُ هي (الكَفَالَةُ ٦١٢) التي ليست مُعْلَقَةً
بشروط ولا مضافةً الى زمانٍ مُسْتَقْبَلٍ

﴿ مادة ٦١٨ ﴾ الكَفِيلُ هو الذي ضَمَّ ذِمَّتُهُ الى ذِمَّةِ الْآخَرِ اي الذي
تعهدَ بما تعهدَ بِهِ الْآخَرُ . ويقالُ لذلك الْآخَرِ الْأَصِيلُ والمكفولُ عنه
﴿ مادة ٦١٩ ﴾ المكفولُ لَهُ هو الطالبُ والدائنُ في خصوص .
(الكَفَالَةُ ٦١٢)

﴿ مادة ٦٢٠ ﴾ المكفولُ بِهِ هو الشيءُ الذي تعهدَ (الكَفِيلُ ٦١٨)
بأَدَائِهِ و (تسليمه ٢٦٢ و ٢٧٧) وفي (الكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ ٦١٣) (المكفولُ
عنه ٦١٨) والمكفولُ بِهِ سَوَاءٌ .

الباب الاول

﴿ في (عَقْدِ ١٠٣) (الكَفَالَةُ ٦١٢) ويحتوي على فصلين ﴾

الفصل الاول

❖ في (رُكْنِ ١٤٩) (الكَفَالَةُ ٦١٢) ❖

❖ مادة ٦٢١ ❖ (نُعَقِّدُ ١٠٦) (الكَفَالَةُ ٦١٢) و (نَنْفُذُ ١١٣)
 (بِإِجَابِ ١٠١) (الكَفِيلِ ٦١٨) وَحَدَهُ وَلَكِنْ إِنْ شَاءَ (المَكْفُولُ لَهُ ٦١٩)
 رَدَّهَا فَلَهُ ذَلِكَ وَتَبَقِيَ الْكَفَالَةُ مَا لَمْ يَرُدَّهَا الْمَكْفُولُ لَهُ وَعَلَى هَذِهِ لَوْ كَفَلَ
 أَحَدٌ فِي غِيَابِ الْمَكْفُولِ لَهُ (بِدَيْنِ ١٥٨) لَهُ عَلَى أَحَدٍ وَمَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ
 قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ خَبَرُ الْكَفَالَةِ يُطَالِبُ الْكَفِيلُ بِكَفَالَتِهِ هَذِهِ وَيُؤَاخِذُ بِهَا
 ❖ مادة ٦٢٢ ❖ (إِجَابِ ١٠١) (الكَفِيلِ ٦١٨) أَيْ الْفَاضِلُ (الْكَفَالَةُ ٦١٢)
 هِيَ الْكَلِمَاتُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى التَّعَهُدِ وَالْإِتِمَامِ فِي (الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ
 ٣٦ ٣٨ ٤٠ ٤٥) . مَثَلًا لَوْ قَالَ كَفَلْتُ أَوْ أَنَا كَفِيلٌ أَوْ (ضَامِنٌ
 ٤١٦) (نُعَقِّدُ ١٠٦) الْكَفَالَةُ [انظر المادة ٣٦]

❖ مادة ٦٢٣ ❖ تَكُونُ (الْكَفَالَةُ ٦١٢) بِالْوَعْدِ الْمُعْتَقِ أَيْضًا أَنْظُرْ
 إِلَى مَادَّةِ ٨٤ مَثَلًا لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُعْطِكَ فُلَانٌ مَطْلُوبَكَ فَأَنَا
 أُعْطِيكَهُ تَكُونُ كَفَالَةً وَلَوْ طَالِبَ الدَّائِنُ الْمَدْيُونَ بِحَقِّهِ وَلَمْ يُعْطِهِ يُطَالِبُ
 (الْكَفِيلَ ٦١٨)

❖ مادة ٦٢٤ ❖ لَوْ قَالَ أَنَا (كَفِيلٌ ٦١٨) مِنْ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى الْوَقْتِ
 الْفُلَانِي (نُعَقِّدُ ١٠٦) (مُنْجَزًا ٦١٧) حَالُ كَوْنِهَا (كَفَالَةُ ٦١٢) مَوْقِفَةٌ

- ﴿ مادة ٦٢٥ ﴾ كما (تعتقد ١٠٦) (الكفالة ٦١٢) (مُطلقة ٦٤)
 كذلك تعتقد بقيد التعجيل و(التأجيل ١٥٦) بأن يقول أنا (كفيل ٦١٨)
 على أن يكون الإيفاء في الحال أو في الوقت الفلاني
 ﴿ مادة ٦٢٦ ﴾ تصح ١٠٨ (الكفالة ٦١٢) عن (الكفيل ٦١٨)
 ﴿ مادة ٦٢٧ ﴾ يجوز تعدد (الكفلاء ٦١٨)

الفصل الثاني

﴿ في بيان شرائط (الكفالة ٦١٢) ﴾

- ﴿ مادة ٦٢٨ ﴾ يُشترط في (انعقاد ١٠٤) (الكفالة ٦١٢) كون
 (الكفيل ٦١٨) عاقلاً و(بالغاً ٩٨٦، ٩٨٧) فلا (تصح ١٠٨) كفالة
 (المجنون ٩٤٤) و(المعتوه ٩٤٥) و(الصبي ٩٤٣) ولو كفّل حال صباه لا يؤخذ
 وإن (أقر ١٥٧٢) بعد البلوغ بهذه الكفالة [انظر المواد ١٧
 و٩٥٧، ٩٦٠]

- ﴿ مادة ٦٢٩ ﴾ لا يُشترط كون (المكفول عنه ٦١٨) عاقلاً و(بالغاً
 ٩٨٦، ٩٨٧) (فتصح ١٠٨) (الكفالة ٦١٢) (بدين ١٥٨) (المجنون ٩٤٤)
 و(الصبي ٩٤٣)

- ﴿ مادة ٦٣٠ ﴾ ان كان (المكفول به ٦٢٠) (نفساً ٦١٣) يشترط أن

يكون معلوماً وإن كان (ملاً ١٢٦) لا يُشترطُ أن يكون معلوماً فلو قال
 انا (كفيلٌ ٦١٨) (بدن ١٥٨) فلانٍ على فلانٍ (تصح ١٠٨) (الكفالة ٦١٢)
 وإن لم يكن مقداره معلوماً

❖ مادة ٦٣١ ❖ يُشترطُ في (الكفالة بالمال ٦١٤) أن يكون
 (المكفول به ٦٢٠) (مضموناً ٤١٦) على الأصل يعني أن إيفاءه يلزم الأصل
 (فتصح ١٠٨) (الكفالة ٦١٢) (بشمن ١٥٢) (المبيع ١٥١) وبدل
 (الإجارة ٤٠٥) وسائر الديون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال المنصوب
 وعند المطالبة يكون (الكفيل ٦١٨) مجبوراً على إيفائه عيناً أو بدلاً وكذلك
 تصح الكفالة بالمال المقبوض على (سوم الشراء ٢٩٨) إن كان قد سُمي
 ثمنه وأما الكفالة (بعين ١٥٩) المبيع قبل (القبض ١٢٦٢ و ٢٧٧) فلا تصح
 لأن (المبيع ١٢٠) لما كان (ينسخ ٣٠٢ و ٣٠٤) بتلف المبيع في يد (البائع
 ١٦٠) لا يكون عين المبيع مضموناً عليه بل إنما يلزمه رد ثمنه إن كان قد
 قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بعين المال (المرهون ٢٠١) و (المستعار ٢٦٥)
 وسائر (الأمانات ٢٦٢) لكونها غير مضمونة على الأصل لكن لو قال انا
 (كفيلٌ ٦١٨) إن أضع (المكفول عنه ٦١٨) هذه الأشياء واستهلكها تصح
 الكفالة وايضاً تصح الكفالة (بتسليم ١٢٦٢ و ٢٧٧) المبيع وتسليم هو لاء
 وعند المطالبة لو لم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبوراً على تسليمها
 إلا أنه كما أن في (الكفالة بالنفس ٦١٣) يبرأ الكفيل بوفاء (المكفول به ٦٢٠)
 كذلك لو تلفت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شيء

﴿ مادة ٦٣٢ ﴾ لا تجوز النيابة في العقوبات فلا (تصح ١٠٨) (الكفالة ٦١٢) بالقصاص وسائر العقوبات والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالأرض والدية للذين يلزمان الجراح والقاتل
 ﴿ مادة ٦٣٣ ﴾ لا يشترط يسار (المكفول عنه ٦١٨) و (تصح ١٠٨)
 الكفالة ٦١٢) عن المفلس ايضاً

الباب الثاني

﴿ في بيان احكام (الكفالة ٦١٢) ويحتوي على ثلاثة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان حكم (الكفالة المنجزة ٦١٧) و (المعلقة ﴾
 ﴿ ٦٢٣) و (المضافة ٦٣٦) ﴾

﴿ مادة ٦٣٤ ﴾ حكم (الكفالة ٦١٢) المطالبة يعني (للمكفول له ٦١٩) حق مطالبة (المكفول به ٦٢٠) من (الكفيل ٦١٨)
 ﴿ مادة ٦٣٥ ﴾ يطالب (الكفيل ٦١٨) في (الكفالة المنجزة ٦١٧)
 حالاً إن كان (الدين ١٥٨) معجلاً في حق الأصيل وعند ختام المدّة المعينة
 إن كان (مؤجلاً ١٥٦) . مثلاً لو قال أحدنا كفيل عن دين

فُلَانٍ فَلِلدَّائِنِ أَنْ يُطَالِبَ الْكَفِيلَ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ مُجَلًّا وَعِنْدَ خِتَامِ
مُدَّتِهِ إِنْ كَانَ مُوَجَّلًا

❖ مادة ٦٣٦ ❖ أَمَّا فِي (الكفالة ٦١٢) الَّتِي (انعقدت ١٠٦) مُعْلَقَةً
بِشَرْطٍ أَوْ مُضَافَةً إِلَى زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ فَلَا يُطَالَبُ (الكَفِيلُ ٦١٨) مَا لَمْ يُتَحَقَّقِ
الشَّرْطُ وَيَحُلَّ الزَّمَانُ . مِثْلًا لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُعْطِكَ فُلَانٌ مَطْلُوبَكَ فَانَا كَفِيلُ
بَادِئِهِ نَتَعَقَّدُ الْكَفَالَةَ مُشْرُوطَةً وَيَكُونُ الْكَفِيلُ مُطَالِبًا إِنْ لَمْ يُعْطِهِ فُلَانٌ
الْمَذْكُورُ وَلَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ قَبْلَ الْمَطَالِبَةِ مِنَ الْأَصِيلِ كَذَا لَوْ قَالَ إِنْ سَرَقَ
فُلَانٌ مَالَكَ فَانَا (ضَامِنٌ ٤١٦) (تَصَحُّهُ ١٠٨) الْكَفَالَةُ فَإِذَا ثَبَّتَتْ سِرْقَةُ
ذَلِكَ الرَّجُلِ يُطَالَبُ الْكَفِيلُ وَكَذَا لَوْ كَفَّلَ عَلَى أَنَّهُ مَتَى طَالِبُهُ (الْمَكْفُولُ
لَهُ ٦١٩) فَلَهُ مُهْلَةٌ كَذَا يَوْمًا فَمِنْ وَقْتِ مُطَالِبَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ تُعْطَى مُهْلَةٌ
لِلْكَفِيلِ إِلَى مُضِيِّ تِلْكَ الْأَيَّامِ وَبَعْدَ مُضِيِّهَا يُطَالَبُ الْمَكْفُولُ لَهُ الْكَفِيلُ
فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ وَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَنْ يَطْلُبَ ثَانِيًا مُهْلَةً كَذَا يَوْمًا . وَكَذَا
لَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِمَا يَثْبُتُ لَكَ عَلَى فُلَانٍ مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) أَوْ بِالْمُبْلَغِ الَّذِي
تُقْرَضُهُ فُلَانًا أَوْ بِمَا (يَغْضِبُهُ ٨٨١) مِنْكَ فُلَانٌ أَوْ (بِشَمَنِ ١٥٢) مَا (تَبِعُهُ ١٢٠)
لِفُلَانٍ فَلَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ إِلَّا عِنْدَ تَحَقُّقِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ إِي عِنْدَ ثَبُوتِ الدَّيْنِ
وَالْإِقْرَاضِ وَتَحَقُّقِ الْغَضَبِ وَ(بَيْعِ ١٢٠) الْمَالِ وَ(تَسْلِيمِهِ ٢٦٢) وَ(٢٧٧) وَكَذَا
لَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ (بِنَفْسِ ٦١٣) فُلَانٍ عَلَى أَنْ أَحْضَرُهُ فِي الْيَوْمِ الْفُلَانِي
لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِ (الْمَكْفُولِ بِهِ ٦٢٠) قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ
[انظر المادتين ٨٢ و ٨٣]

❖ مادة ٦٣٧ ❖ يلزمُ عندَ تَحَقُّقِ الشرطِ تَحَقُّقُ الوصفِ والقيْدِ ايضاً
مثلاً لو قال انا (كفيلٌ ٦١٨) بأداءِ اَيِّ شَيْءٍ يُحَكِّمُ بِهِ عَلَى فلانٍ و (اقر ١٥٧٢)
فلانُ المذكورُ بكذا دراهم لا يلزمُ الكفيلُ أدائُهُ ما لم يَلْحَقْهُ (حُكْمُ ١٧٨٦)
(الحاكم ١٧٨٥) [انظر المادتين ٨٣ و ٨٢]

❖ مادة ٦٣٨ ❖ لا يُوَاحِذُ (الكفيلُ بالدَّرَكِ ٦١٦) اذا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّهُ
ما لم (يُحَكِّمْ ١٧٨٦) بعدَ الحاكِمةِ على (البائعِ ١٦٠) بِرَدِّ (الثمنِ ١٥٢)
❖ مادة ٦٣٩ ❖ لا يُطالَبُ (الكفيلُ ٦١٨) في (الكفالةِ الموقَّتةِ
٦٢٤) إِلَّا في مُدَّةِ الكفالةِ . مثلاً لو قال انا كفيلٌ من هذا اليومِ الى
شهرٍ لا يُطالَبُ الكفيلُ إِلَّا في ظَرْفِ هذا الشهرِ وبعدَ مروءهِ بِبَرٍّ من
(الكفالةِ ٦١٢)

❖ مادة ٦٤٠ ❖ ليسَ (للكفيلِ ٦١٨) أَنْ يُخْرِجَ نَفْسَهُ من (الكفالةِ ٦١٢)
بعدَ (انقضاءِها ١٠٤) ولكنْ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ تَرْتِبِ (الدَّيْنِ ١٥٨) فِي ذِمَّةِ
المديونِ في (الكفالةِ المعلقةِ ٦٢٣) و (المضافةِ ٦٣٦) . فكما انه ليسَ لمنْ
كفَّلَ احداً عن (نفسِهِ ٦١٣) او دَيْنِهِ (مُنْجِزاً ٦١٧) أَنْ يُخْرِجَ نَفْسَهُ من
الكفالةِ كذلكَ لو قالَ ما يَثْبُتُ لَكَ عَلَى فلانٍ من الدَّيْنِ فانا (ضامنٌ ٤١٦)
لَهُ ليسَ لَهُ الرجوعُ عن الكفالةِ لانهُ وَإِنْ كَانَ ثُبُوتُ الدَّيْنِ مُؤَخَّرًا عن
(عَقْدِ ١٠٣) الكفالةِ لَكِنَّ تَرْتِبَهُ فِي ذِمَّةِ المديونِ مُقَدَّمٌ عَلَى عَقْدِ الكفالةِ
وَأَمَّا لو قالَ ما تَبِعُهُ لفلانٍ (فثمنُهُ ١٥٢) عَلَيَّ او قالَ انا (كفيلٌ ٦١٨) بثلثِ
(المالِ ١٢٦) الَّذِي (سَتَبِعُهُ ١٢٠) لفلانٍ يَضْمَنُ (للمكفولِ لَهُ ٦١٩)

ثَمَنَ الْمَالِ الَّذِي يَبِيعُهُ الْمَكْفُولُ لَهُ لِفُلَانٍ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنْ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنَ الْكَفَالَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ بِأَنْ يَقُولَ رَجَعْتُ عَنْ الْكَفَالَةِ فَلَا تَبِعْ لَذَلِكَ الرَّجُلِ مَالًا فَلَوْ بَاعَ الْمَكْفُولُ لَهُ شَيْئًا لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ الْكَفِيلُ ضَامِنًا لثَمَنِ ذَلِكَ (البيع ١٥١)

❖ مادة ٦٤١ ❖ من كان (كفيلًا ٦١٨) برّد (المال ١٢٦) (المفصوب ٨٨١) أو (المستعار ٧٦٥) و (تسليهما ١٢٦٢ و ٢٧٧) إذا سلّمها إلى صاحبيها يرجع (باجرة ٤٠٤) نقلهما على (الفاصل ٨٨١) و (المستعير ٧٦٧) أي يأخذها منهما

الفصل الثاني

❖ في بيان حكم (الكفالة بالنفس ٦١٣) ❖

❖ مادة ٦٤٢ ❖ حكم (الكفالة بالنفس ٦١٣) هو عبارة عن إحصار (المكفول به ٦٢٠) أي لأي وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يازم إحصاره على (الكفيل ٦١٨) بطلب (المكفول له ٦١٩) في ذلك الوقت فإن أضره فيها وإلا يُجبر على إحصاره



الفصل الثالث

﴿ في بيان أحكام (الكفالة بالمال ٦١٤) ﴾

﴿ مادة ٦٤٣ ﴾ (الكفيل ٦١٨) (ضامن ٤١٦)

﴿ مادة ٦٤٤ ﴾ الطالب (مخير ١١٦) في المطالبة إن شاء طالب الأصيل وإن شاء طالب (الكفيل ٦١٨) ومطالبته أحدهما لا تسقط حق مطالبته الآخر وبعد مطالبته أحدهما له أن يطالب الآخر ويطلبهما معاً

﴿ مادة ٦٤٥ ﴾ لو (كفيل ٦١٨) أحد المبالغ التي لزمته ذمة (الكفيل بالمال ٦١٤) حسب (كفالاته ٦١٢) فللدائن أن يطالب من شاء منهما

﴿ مادة ٦٤٦ ﴾ عليهما (دين ١٥٨) من جهة واحدة وقد (كفيل

٦١٨) كل عن صاحبه يطالب كل منهما بمجموع الدين

﴿ مادة ٦٤٧ ﴾ لو كان (لدين ١٥٨) (كفلاء ٦١٨) متعددة فإن كان كل منهم قد كفّل على حدة يطالب كل منهم بمجموع الدين وإن كانوا قد كفّلوا معاً يطالب كل منهم بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان قد كفّل كل منهم المبلغ الذي لزم في ذمة الآخر فعلي هذا الحال يطالب كل منهم بمجموع الدين . مثلاً لو كفّل أحد آخر بألف ثم كفّل ذلك

المبلغَ غَيْرُهُ اَيْضًا فَلِلدَّائِنِ أَنْ يُطَالِبَ مِنْ شَاءٍ مِنْهَا وَأَمَّا لَوْ كَفَلَ
مَعَ يُطَالِبُ كُلُّ مِنْهَا بِنِصْفِ الْمَبْلُغِ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ كَفَلَ
كُلُّ مِنْهَا الْمَبْلُغَ الَّذِي لَزِمَ ذِمَّةَ الْآخَرِ فَعَلَى ذَلِكَ الْحَالِ يُطَالِبُ كُلُّ
مِنْهَا بِالْأَنْفِ

﴿ مَادَّةُ ٦٤٨ ﴾ لَوْ اشْتَرَطَ فِي (الْكِفَالَةِ ٦١٢) بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ نَقَلَبُ
إِلَى (الْحَوَالَةِ ٦٧٣) [انظر المادَّة ٣]

﴿ مَادَّةُ ٦٤٩ ﴾ (الْحَوَالَةُ ٦٧٣) بِشَرْطِ عَدَمِ بَرَاءَةِ (الْمُحِيلِ ٦٧٤)
(كِفَالَةُ ٦١٢) فَلَوْ قَالَ أَحَدُ الْمَدْيُونِ أَحِلُّ بِي عَلَىكَ مِنْ
(الدَّيْنِ ١٥٨) عَلَى فُلَانٍ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ أَنْتَ (ضَامِنًا ٤١٦)
اَيْضًا فَاحَالَهُ الْمَدْيُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلِلطَّالِبِ أَنْ يَأْخُذَ طَلَبَهُ
مَنْ شَاءَ [انظر المادَّة ٣]

﴿ مَادَّةُ ٦٥٠ ﴾ لَوْ (كَفَلَ ٦١٨) أَحَدُ (بَدَيْنِ ١٥٨) أَحَدًا عَلَى أَنْ
يُؤَدِّيَهُ مِنْ (الْمَالِ ١٢٦) الْمَوْدَعِ عِنْدَهُ بِحُجُوزٍ وَيُجْبَرُ (الْكَفِيلُ ٦١٨) عَلَى
أَدَائِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ لَا يُلْزَمُ الْكَفِيلُ شَيْئًا وَلَكِنْ لَوَرَدَ ذَلِكَ
الْمَالُ الْمَوْدَعِ بَعْدَ الْكِفَالَةِ يَكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦)

﴿ مَادَّةُ ٦٥١ ﴾ لَوْ (كَفَلَ ٦١٨) أَحَدُ (بِنَفْسِهِ ٦١٣) شَخْصًا عَلَى
أَنْ يُحْضِرَهُ فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِي وَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ فَعَلَيْهِ أَدَاؤُهُ
(دَيْنَهُ ١٥٨) فَإِذَا لَمْ يُحْضِرْهُ فِي الْوَقْتِ الْمَعِينِ الْمَذْكُورِ يُلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ ذَلِكَ الدَّيْنِ
وَإِذَا تَوَفَّى الْكَفِيلُ فَإِنْ سَلِمَتِ الْوَرِثَةُ (الْمَكْفُولُ بِهِ ٦٢٠) إِلَى الْوَقْتِ الْمَعِينِ

او سَلَّمَ المكفولُ بهِ نَفْسَهُ من جِهَةٍ (الكفالة ٦١٢) لا يَتَرَتَّبُ على طَرَفِ (الكفيل ٦١٨) شيءٌ من (المال ١٢٦) وإن لم يُسَلِّمِ الورثةُ المكفولَ بهِ او هو لم يُسَلِّمِ نَفْسَهُ يلزَمُ أدَاءُ المالِ من تَرْكَةِ الكفيل ولو مات (المكفولُ له ٦١٩) طَالِبَ وارثَهُ ولو أَحْضَرَ الكفيلُ المكفولَ بهِ واختفى المكفولُ له او نَغِيبَ راجِعَ الكفيلُ (الحاكم ١٢٨٥) على أن يَنْصِبَ (وكيلًا ١٤٤٩) عَوَضًا عَنْهُ وَيُسَلِّمَهُ [انظر المادة ٨٢]

﴿ مادة ٦٥٢ ﴾ إِنْ كَانَ (الدين ١٥٨) مُعْجَلًا على الأَصِيلِ في (الكفالة المُلَاقَةِ ٦٢٥) ففِي حَقِّ (الكفيل ٦١٨) اِيضًا يَثْبُتُ مُعْجَلًا وَإِنْ كَانَ (مَوْجَلًا ١٥٦) على الأَصِيلِ ففِي حَقِّ الكفيلِ اِيضًا يَثْبُتُ مُوَجَلًا

﴿ مادة ٦٥٣ ﴾ يُطَالَبُ (الكفيل ٦١٨) في (الكفالة ٦١٢) (المُعَيَّدَةِ ٦٢٥) بِالْوَصْفِ الَّذِي قُبِدَتْ بِهِ مِنَ التَّعْجِيلِ وَ (التَّأْجِيلِ ١٥٦) ﴿ مادة ٦٥٤ ﴾ كَمَا (تَصِحُّ ١٠٨) (الكفالة ٦١٢) مُوَجَلَّةً بِالْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ الَّتِي أُجِّلَ بِهَا (الدين ١٥٨) كَذَلِكَ تَصِحُّ (مَوْجَلَّةً ١٥٦) بِمُدَّةٍ أَزِيدَ مِنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ اِيضًا

﴿ مادة ٦٥٥ ﴾ لَوْ (أُجِّلَ ١٥٦) الدَّائِنُ (دَيْنُهُ ١٥٨) فِي حَقِّ الأَصِيلِ يَكُونُ مُوَجَلًا فِي حَقِّ (الكفيل ٦١٨) وَ (كفيلِ الكفيل ٦٢٦) اِيضًا وَالتَّأْجِيلُ فِي حَقِّ الكفيلِ الاولِ تَأْجِيلٌ فِي حَقِّ الكفيلِ الثاني اِيضًا واما تَأْجِيلُهُ فِي حَقِّ الكفيلِ فَلَيْسَ بِتَأْجِيلٍ فِي حَقِّ الأَصِيلِ

﴿ مادة ٦٥٦ ﴾ المدينون (مؤجلاً ١٥٦) لو أراد الذهاب الى ديار
أخرى وراجع الدائن (الحاكم ١٢٨٥) وطلب (كفيلاً ٦١٨) يكون
مجبوراً على إعطاء الكفيل

﴿ مادة ٦٥٧ ﴾ لو قال أحدٌ لآخر اكفني من (دَني ١٥٨) الذي
هو لفلان فبعد أن (كفيل ٦١٨) وأدى عوضاً بدل الدين بحسب (كفاله
٦١٢) لو أراد الرجوع على الأصل يرجع بالشيء الذي كفله ولا اعتبار
للوذي واما لو (صالح ١٥٣١) الدائن على مقدار من الدين يرجع ببدل
الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين . مثلاً لو كفيل بدراهم جياذ فأذاها
زُيُوفاً رجَعَ على الأصل بدراهم جياذ وبالعكس لو كفيل بزُيُوفٍ وأدى
جياذاً رجَعَ على الأصل بزُيُوفٍ لا يجايز كذا لو كفيل بكذا دراهم فصالح
على عروض رجَعَ على الأصل بالدراهم التي كفّلها واما لو كفيل بألف
قرشٍ وأدى خمسمائة صلحاً رجَعَ على الأصل بخمسمائة

﴿ مادة ٦٥٨ ﴾ لو غرَّ أحدٌ آخرَ في ضمن (عقد ١٠٣) المعاوضة
(يضمن ٤١٦) ضرره . مثلاً لو اشترى أحدٌ عرصةً وبني عليها
ثم استحققت أخذ (المشتري ١٦١) من (البائع ١٦٠) (ثمن ١٥٨)
الارض مع (قيمة ١٥٤) البناء حين (التسليم ٢٦٦) كذلك لو
قال أحدٌ لاهل السوق هذا (الصغير ٩٤٣) ولدي يبعوه بضاعة
فاني (أذنته ٣٠٣ و ٣٠٤) للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر أن الصبي

وَلَدٌ غَيْرِهِ فَلْأَهْلِ السُّوقِ أَنْ يُطَالِبُوهُ (بَشَمَنْ ١٥٢) الْبِضَاعَةِ الَّتِي
بَاعُوهَا لِلصَّبِيِّ

الباب الثالث

﴿ في (البراءة ١٥٣٧ و ١٥٣٨) من (الكفالة ٦١٢) ﴾
﴿ ويحتوي على ثلاثة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان بعض الضوابط العمومية ﴾

﴿ مادة ٦٥٩ ﴾ لو سُلِّمَ (المكفولُ به ٦٢٠) من طرفِ الأصيلِ
أو (الكفيلِ ٦١٨) الى (المكفولِ له ٦١٩) يبرأ الكفيلُ من
(الكفالة ٦١٢)

﴿ مادة ٦٦٠ ﴾ لو قالَ (المكفولُ له ٦١٩) (أبرأتُ ١٥٣٧ و ١٥٣٨)
(الكفيلِ ٦١٨) او ليس لي عند الكفيلِ شيءٌ يبرأ الكفيلُ

﴿ مادة ٦٦١ ﴾ لا تازمُ براءةُ الاصيلِ ببراءةِ (الكفيلِ)

❖ مادة ٦٦٢ ❖ براءة الاصيل توجب براءة (الكفيل ٦١٨)
[انظر المادة ٥٠]

الفصل الثاني

❖ في البراءة من الكفالة بالنفس ❖

❖ مادة ٦٦٣ ❖ لو (سَلَّمَ ٢٧٧هـ ١٢٦٢) (الكفيل ٦١٨) (المكفول به ٦٢٠) في محلٍّ يمكن فيه الخاصمة كالمصري أو القصبة الى (المكفول له ٦١٩) براءة الكفيل من (الكفالة ٦١٢) سواء (قيل ١٠٢) المكفول له أو لم يقبل ولكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة أخرى ولو كفّل على أن يُسلمه في (مجلس ١٨١) (الحاكم ١٧٨٥) وسلمه في الزقاق لا يبرأ من الكفالة ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ

❖ مادة ٦٦٤ ❖ يبرأ (الكفيل بمجرّد) (تسليم ٢٧٧هـ ١٢٦٢) (المكفول به ٦٢٠) بطلب الطالب واما لو سلمه بدون طلب الطالب فلا يبرأ ما لم يقل سلمته بحكم الكفالة

❖ مادة ٦٦٥ ❖ لو (كفّل ٦١٨) على أن (يُسلمه ٢٧٧هـ ١٢٦٢) في اليوم الفلاني وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ من (الكفالة ٦١٢) وإن لم يقبل (١٠٢) (المكفول له ٦١٩)

﴿ مادة ٦٦٦ ﴾ لومات (المكفول به ٦٢٠) كما يبرأ (الكفيل ٦١٨)
 من الكفالة ٦١٢ (كذلك يبرأ (كفيل الكفيل ٦٢٦) كذلك لو
 توفّي الكفيل كما برأ هو من الكفالة كذلك يبرأ كفيله ايضاً
 ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة بوفاة (المكفول له ٦١٩)
 ويُطالب وارثه

الفصل الثالث

﴿ في البراءة من (الكفالة بالمال ٦١٤) ﴾

﴿ مادة ٦٦٧ ﴾ لو توفّي الدائن وكانت الورثة منحصرة في المديون
 يبرأ (الكفيل ٦١٨) من الكفالة . وإن كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل
 من حصّة المديون فقط ولا يبرأ من حصّة الوارث الآخر

﴿ مادة ٦٦٨ ﴾ لو (صالح ١٥٣١) (الكفيل ٦١٨) او الاصيل
 الدائن على مقدّار من (الدين ١٥٨) يبرأ إن اشترطت براءتهما او
 براءة الاصيل فقط او لم يشترط شيء وإن اشترطت براءة الكفيل
 فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب (مخيراً ١١٦١) إن شاء أخذ مجموع
 دينه من الاصيل وإن شاء أخذ بدل (الصلح ١٥٣١) من الكفيل
 والباقي من الاصيل

﴿ مادة ٦٦٩ ﴾ لو (أَحَالَ ٦٧٣) (الكفيلُ ٦١٨) (المكفولُ له ٦١٩)
على أَحَدٍ و(قَبِلَ ١٠٢) المكفولُ له و(الحالُ عليه ٦٧٦) يبرأُ الكفيلُ
و(المكفولُ عنه ٦١٨) ايضاً

﴿ مادة ٦٧٠ ﴾ لو مات (الكفيلُ بالمالِ ٦١٤) يُطَالَبُ (بالمالِ ١٢٦)
(المكفولُ به ٦٢٠) مِنْ تَرْكِهِ

﴿ مادة ٦٧١ ﴾ (الكفيلُ ٦١٨) (بِثَمَنِ ١٥٢) (المبيعِ ١٥١) اذا
(انفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (البيعُ ١٢٠) او استحقَّ المبيعُ او رُدَّ (بعبيرِ
٣٣٨) يبرأُ من (الكفالة ٦١٢)

﴿ مادة ٦٧٢ ﴾ لو (استَوْجَرَ ٤٠٤) (مالُ ١٢٦) الى تمامِ مُدَّةٍ
معلومةٍ (وَكَفَّلَ ٦١٨) أَحَدٌ (بَدَلَ ٤٦٣) (الإجارةِ ٤٠٥) التي
سُمِّيَتْ نَتَهِي (كفالتُهُ ٦١٢) عند انقضاء مُدَّةِ الإجارةِ فَإِنْ (انقضت
١٠٤) إجارةٌ جديدةٌ بعد ذلكَ على ذلكَ المالِ لا تكونُ تلكَ الكفالةُ
شاملةً لهذا (العقد ١٠٣)

نحريراً في غرة ربيع الاول سنة ١٢٨٧



الكتاب الرابع

❖ في (الحَوَالَةِ ٦٧٣) ويحتوي على مُقَدِّمَةٍ وَبَيِّنَ ❖

المقدمة

❖ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة (بالحَوَالَةِ ٦٧٣) ❖

❖ مادة ٦٧٣ ❖ الحَوَالَةُ نَقْلُ (الدين ١٥٨) مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى

❖ مادة ٦٧٤ ❖ الْمُحِيلُ هُوَ الْمَدْيُونُ الَّذِي أَحَالَ

❖ مادة ٦٧٥ ❖ الْمُحَالُ لَهُ هُوَ الدَّائِنُ

❖ مادة ٦٧٦ ❖ الْمُحَالُ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي (قَبْلَ ١٠٢) عَلَى نَفْسِهِ
(الحَوَالَةِ ٦٧٣)

❖ مادة ٦٧٧ ❖ الْمُحَالُ بِهِ هُوَ (الْمَالُ ١٢٦) الَّذِي أُحِيلَ

❖ مادة ٦٧٨ ❖ الحَوَالَةُ الْمُقْبِدَةُ هِيَ (الحَوَالَةُ ٦٧٣) الَّتِي قُبِدَتْ بِأَنْ

تُعْطَى مِنْ (مَالٍ ١٢٦) (الْمُحِيلِ ٦٧٤) الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةٍ (الْمُحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦) أَوْ فِي يَدِهِ

﴿ مادة ٦٧٩ ﴾ الحَوَالَةُ الْمُطْلَقَةُ هي التي لم تُقَيَّدْ بِأَنْ تُعْطَى
مِنْ (مالٍ ١٢٦) (المُحِيلِ ٦٧٤) الذي هو عِنْدَ (المُحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦)
[انظر المادة ٦٤]

الباب الاول

﴿ في بيانِ (عَقْدٍ ١٠٣) (الحَوَالَةِ ٦٧٣) ﴾
﴿ وينقسمُ الى فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيانِ رُكْنِ (الحَوَالَةِ ٦٧٣) ﴾

﴿ مادة ٦٨٠ ﴾ لو قالَ (المُحِيلُ ٦٧٤) لِدَائِهِ (أَحْلَتُكَ ٦٧٣)
على فلانٍ و (قَبْلَ ١٠٢) المُحَالُ لَهُ وَالمُحَالُ عَلَيْهِ (نَتَعَقَّدُ ١٠٦)
(الحَوَالَةِ ٦٧٣)

﴿ مادة ٦٨١ ﴾ (يَصِحُّ ١٠٨) (عَقْدُ ١٠٣) (الحَوَالَةِ ٦٧٣) يَبْنِي
(المُحَالُ لَهُ ٦٧٥) و (المُحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦) وَحَدَّهَا ٠ مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِآخَرَ
خُذْ مَالِي عَلَى فُلَانٍ مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) وَقَدَرُهُ كَذَا قِرْشًا حَوَالَةَ عَلَيْكَ
فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ قَبِلْتُ أَوْ قَالَ لَهُ أَقْبَلَ الدَّيْنَ الَّذِي لَكَ بِذِمَّةِ فُلَانٍ وَقَدَرُهُ
كَذَا قِرْشًا حَوَالَةَ عَلَيَّ قَبِلْتُ تَصِحُّ الحَوَالَةُ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ نَدِمَ المُحَالُ عَلَيْهِ بَعْدَ

ذلك لا تُقيدُ ندامتهُ

❖ مادة ٦٨٢ ❖ (الحوالة ٦٨٣) التي أُجريت بين (الحيل ٦٧٤) و (الحال له ٦٧٥) وحدهما إذا أُخبر بها (الحال عليه ٦٧٦) (فقبلها ١٠٢) صحت ومنت . مثلاً لو أحال أحدٌ دائتهُ على آخرٍ وهو في ديارٍ أخرى فبعد إعلام الحالِ عليه إن قبلها نتم الحوالةُ

❖ مادة ٦٨٣ ❖ (الحوالة ٦٧٣) التي أُجريت بين (الحيل ٦٧٤) و (الحال عليه ٦٧٦) (تعتقد ١٠٦) موقوفة على قبول (الحال له ٦٧٥) . مثلاً لو قال أحدٌ لآخر خذ عليك حوالة (دبني ١٥٨) الذي بذمتي لفلان وقبل الحالِ عليه ذلك نعتقد الحوالةُ موقوفة فإذا قبلها الحالُ له (تنفذ ١١٣)

الفصل الثاني

❖ في بيان شروط (الحوالة ٦٧٣) ❖

❖ مادة ٦٨٤ ❖ يُشترطُ في (انعقاد ١٠٦) (الحوالة ٦٧٣) كَوْنُ (الحيل ٦٧٤) و (الحال له ٦٧٥) عاقلين وكون (الحال عليه ٦٧٦) عاقلاً (بالغا ٩٨٦ و ٩٨٧) فكما أن إحالة (الصبي غير المميز ٩٤٣) دائتهُ على آخرٍ و (قبول ١٠٢) الحوالة لِنَفْسِهِ من آخرٍ (باطل ١١٠) فكذلك الصبي (مميزاً ٩٤٣) أو غير مميز (مأذوناً ٩٤٢) أو (مجبوراً ٩٤١) إذا

قَبْلَ حَوَالَةٍ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ آخِرٍ تَكُونُ بَاطِلَةً

❖ مادة ٦٨٥ ❖ يُشْتَرَطُ فِي (نُفُوزِ ١١٣) (الْحَوَالَةِ ٦٧٣) كَوْنُ (الْحَيْلِ ٦٧٤) وَ (الْحَالِ لَهُ ٦٧٥) (بِالْعَيْنِ ٩٨٦ و ٩٨٧) بِنَاءٍ عَلَيْهِ حَوَالَةٌ (الصَّبِيِّ الْمُمَيَّزِ ٩٤٣) وَ (قَبُولُهُ ١٠٢) الْحَوَالَةُ لِنَفْسِهِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى (إِجَازَةِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (وَلِيِّهِ ٩٧٤) فَإِنْ أَجَازَهَا نَفَّذُ وَبَصُورَةٌ قَبُولُهُ الْحَوَالَةَ عَلَى نَفْسِهِ يُشْتَرَطُ كَوْنُ (الْحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦) أَمَلًا يَعْنِي أَغْنَى مِنَ الْحَيْلِ وَإِنْ (أَذِنَ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْوَلِيُّ

❖ مادة ٦٨٦ ❖ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْحَالُ عَلَيْهِ ٦٧٦) مَدْيُونًا (لِلْحَيْلِ ٦٧٤) (فَتَصِحُّ ١٠٨) حَوَالَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَيْلِ (دَيْنٌ ١٠٨) عَلَى الْحَالِ عَلَيْهِ

❖ مادة ٦٨٧ ❖ كُلُّ (دَيْنٍ ١٠٨) لَا (تَصِحُّ ١٠٨) (الْكِفَالَةُ ٦١٢) بِهِ لَا تَصِحُّ (الْحَوَالَةُ ٦٧٣) بِهِ

❖ مادة ٦٨٨ ❖ كُلُّ (دَيْنٍ ١٠٨) (تَصِحُّ ١٠٨) (الْكِفَالَةُ ٦١٢) بِهِ تَصِحُّ (الْحَوَالَةُ ٦٧٣) بِهِ لَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْحَالُ بِهِ ٦٧٧) مَعْلُومًا فَلَا تَصِحُّ حَوَالَةُ الدَّيْنِ الْمَجْهُولِ . مَثَلًا لَوْ قَالَ (قَبِلْتُ ١٠٢) دَيْنَكَ الَّذِي سَيَثْبُتُ عَلَى فُلَانٍ لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ

❖ مادة ٦٨٩ ❖ كَمَا (تَصِحُّ ١٠٨) (حَوَالَةُ ٦٧٣) (الدَّيُونِ ١٠٨) الْمُتَرْتِبَةُ فِي الذِّمَّةِ أَصَالَةً كَذَلِكَ تَصِحُّ حَوَالَةُ الدَّيُونِ الَّتِي تُثَرَّبُ فِي الذِّمَّةِ مِنْ جِهَتِي (الْكِفَالَةُ ٦١٢) وَالْحَوَالَةُ

الباب الثاني

﴿ في بيان احكام (الحوالة ٦٧٣) ﴾

﴿ مادة ٦٩٠ ﴾ حُكْمُ (الحوالة ٦٧٣) هو أَنَّهُ يَتَرَأُّ (المحيل ٦٧٤)
مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) وَكفيلُهُ مِنْ (الكفالة ٦١٢) إِنْ كَانَ لَهُ كَفِيلٌ وَبُثِّتَ
لِلْمُحَالِ لَهُ (٦٧٥) حَقٌّ مُطَالَبَةٍ ذَلِكَ الدَّيْنِ مِنْ (المُحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦)
وَإِذَا أَحَالَ (المُرْتَبِئُ ٧٠٤) أَحَدًا عَلَى (الرَّاهِنِ ٧٠٤) فَلَا يَبْقَى لَهُ حَقٌّ حَبْسِ
(الرهن ٧٠١) وَلَا صَلَاحِيَّةٌ تَوْفِيغِهِ

﴿ مادة ٦٩١ ﴾ إِذَا أَحَالَ (المحيل ٦٧٤) (حوالة ٦٧٣) (مُطْلَقَةً ٦٧٩)
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ (المُحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦) (دَيْنٌ ١٥٨) يَرْجِعُ المُحَالُ عَلَيْهِ عَلَى
المُحِيلِ بَعْدَ الْأَدَاءِ وَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى المُحَالِ عَلَيْهِ يَكُونُ نَقَاصًا بِدَيْنِهِ
بَعْدَ الْأَدَاءِ

﴿ مادة ٦٩٢ ﴾ يَنْقَطِعُ حَقُّ مُطَالَبَةِ (المحيل ٦٧٤) (بِالْمُحَالِ بِهِ ٦٧٧)
فِي (الحوالة المَقْبَدَةِ ٦٧٨) وَلَيْسَ (لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦) بَعْدَهُ أَنْ يُعْطِيَ المُحَالُ بِهِ
لِلْمُحِيلِ وَإِنْ أُعْطِيَ (يَضْمَنُ ٤١٦) وَبَعْدَ الضَّمَانِ يَرْجِعُ عَلَى المُحِيلِ وَلَوْ تَوَفَّى
المُحِيلُ قَبْلَ الْأَدَاءِ وَكَانَتْ (دُيُونُهُ ١٥٨) أَزِيدَ مِنْ تَرِكَتِهِ فَلَيْسَ لِسَائِرِ
الْغُرَمَاءِ حَقٌّ فِي المُحَالِ بِهِ

﴿ مادة ٦٩٣ ﴾ لَا (تَبْطُلُ ١١٠) (الحوالة ٦٧٣) المَقْبَدَةُ بِأَنْ يُؤَدَّى

مما في ذِمَّةِ (المشتري ١٦١) (للبيع ١٦٠) من (ثمن ١٥٢) (البيع ١٥١) اذا هلك المبيع قبل (التسليم ٢٦٢) (٢٧٧) وسقط الثمن او ردَّ (بجبار الشرط ٣٠٠) او خيار (الرؤية ٣٢٠) او خيار (العيب ٣٣٧) او (أقيل ١٦٣) (البيع ١٢٠) ويرجع (الحال عليه ٦٧٦) بعد الأداء على (الحيل ٦٧٤) يعني يأخذ ما اداءه الحال له من الحيل اما لو تبين براءة الحال عليه من ذلك الدين بأن استحق وأخذ المبيع فتبطل الحوالة

﴿ مادة ٦٩٤ ﴾ (تبطل ١١٠) (الحوالة ٦٧٣) المقيدة بأن يؤدي من (مال ١٢٦) (الحيل ٦٧٤) الذي هو في يد (الحال عليه ٦٧٦) (امانة ٧٦٢) اذا ظهر مستحق وأخذ ذلك المال ويعود (الدين ١٥٨) على الحيل

﴿ مادة ٦٩٥ ﴾ اذا كانت (الحوالة ٦٧٣) مقيدة بأن يؤدي من مبلغ (الحيل ٦٧٤) الذي هو في يد (الحال عليه ٦٧٦) فهلك ذلك المال فإن لم يكن (مضموناً ٤١٦) (بطلت ١١٠) (الحوالة وعاد (الدين ١٥٨) على الحيل وإن كان مضموناً لا تبطل الحوالة . مثلاً لو أحال أحد دائئه على آخر على أن يؤدي من دراهمه التي هي عنده (امانة ٧٦٢) ثم تلفت الدراهم قبل الأداء بلا تعدي تبطل الحوالة ويعود (دين ١٥٨) الدائن على الحيل واما لو كانت تلك الدراهم (مضبوطة ٨٨١) او امانة مضمونة بإتلافه فلا تبطل الحوالة

﴿ مادة ٦٩٦ ﴾ لو (احال ٦١٨) أحد دائئه على آخر على أن يبيع (مالاً ١٢٦) (معيناً ١٥٩) له ويؤدي (الدين ١٥٨) من (ثمنه ١٥٢) و(قبل

(١٠٢) (المحال عليه ٦٧٦) (الحوالة ٦٨٣) بهذا الشرط (تصح ١٠٨) ويُجبرُ
المحالُ عليه على (بيع ١٢٠) ذلكَ المالَ وأداءَ دينِ المُحِيلِ من
ثمنه [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ٦٩٧ ﴾ (الحوالة ٦٧٣) المُبَهْمَةُ أي التي لم يُبينَ فيها تعجيلُ
(المحال به ٦٧٧) و(تأجيله ١٥٦) إِنْ كَانَ (الدين ١٥٨) فيها مُعَجَّلًا
على (المحِيل ٦٧٤) تكونُ حوالةً مُعَجَّلَةً على (المحال عليه ٦٧٦) ويلزمُهُ
الأداءُ في الحالِ وإِنْ كَانَ الدينُ مُؤَجَّلًا تكونُ حوالةً مُؤَجَّلَةً ويلزمُ
الأداءَ بجلولِ الأجلِ

﴿ مادة ٦٩٨ ﴾ ليسَ (للمحال عليه ٦٧٦) أَنْ يَرْجَعَ على (المُحِيلِ
٦٧٤) قَبْلَ آدَاءِ (الدين ١٥٨) وَلَا يَرْجَعَ إِلَّا (بالمحال به ٦٧٧) يعني
يَرْجِعُ بِجِنْسِ مَا (أُحِيلَ ٦٧٣) عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْأَفْلَاسِ لَهُ الرُّجُوعُ
بِالْمَوْدَى . مثلاً لو أُحِيلَ عَلَيْهِ بِنِصْفَةٍ وَأَعْطِيَ ذَهَبًا يَأْخُذُ بِنِصْفَةٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يُطَالِبَ بِالذَّهَبِ كَذَلِكَ لَوْ آدَاهَا (بأموال ١٢٦) وَأَشْيَاءَ أُخَرَ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا
أَخْذُ مَا أُحِيلَ عَلَيْهِ

﴿ مادة ٦٩٩ ﴾ كما يَكُونُ (المحال عليه ٦٧٦) بَرِيئًا مِنْ (الدين ١٥٨)
بِآدَاءِ (المحال به ٦٧٧) أَوْ (بحوالته ٦٧٣) لِيَأْهِيَ عَلَى آخَرٍ أَوْ (بإبراء ١٥٣٧)
المُحَالِّ لَهُ إِيَّاهُ كَذَلِكَ بَرَأَ مِنَ الدَّيْنِ لَوْ (وهبه ٨٣٣) المُحَالُّ بِهِ أَوْ تَصَدَّقَ
بِهِ عَلَيْهِ وَ(قيل ١٠٢) ذَلِكَ

﴿ مادة ٧٠٠ ﴾ لَوْ تَوُفِّيَ (المحال له ٦٧٠) فَوَرِثَهُ (المحال عليه ٦٧٦)



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط المايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الخامس

﴿ في (الرهن ٧٠١) ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

المقدمة

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة (بالرهن ٧٠١) ﴾

﴿ مادة ٧٠١ ﴾ الرهن حبس (مال ١٢٦) وتوقيفه في مقابلة حق
يمكن استيفاؤه منه ويسمى ذلك المال مرهوناً ورهنًا

﴿ مادة ٧٠٢ ﴾ الارتهان أخذ (الرهن ٧٠١)

﴿ مادة ٧٠٣ ﴾ الرهن هو الذي أعطى (الرهن ٧٠١)

﴿ مادة ٧٠٤ ﴾ المرتهن هو آخذ (الرهن ٧٠١)

﴿ مادة ٧٠٥ ﴾ العدل هو الذي ائتمنه (الرهن ٧٠٣) و (المرتهن ٧٠٤)

وسلماه وأودعاه (الرهن ٧٠١)



الباب الثالث

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بِعَقْدِ (١٠٣) (الرَّهْنِ ٧٠١) ﴾
 ﴿ وينقسمُ الى ثلاثة فُصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في المسائل المتعلقة بِرُكْنِ (الرَّهْنِ ٧٠١) ﴾

﴿ مادة ٧٠٦ ﴾ (ينعقدُ ١٠٦) (الرَّهْنُ ٧٠١) (بِإِجَابِ ١٠١) (وَقَبُولِ ١٠٢) من (الرَّاهِنِ ٧٠٣) و(المُرْتَهِنِ ٧٠٤) لكن ما لم يُوجَدْ القَبْضُ لا يَتِمُّ ولا يلزمُ فللراهنِ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ (التسليم ٢٦٢هـ ٢٧٧هـ)
 ﴿ مادة ٧٠٧ ﴾ (إِجَابُ ١٠١) (الرَّهْنِ ٧٠١) و(قَبُولُهُ ١٠٢) هو قَوْلُ (الرَّاهِنِ ٧٠٣) رَهْنْتُكَ هَذَا شَيْءٌ فِي مُقَابَلَةِ (دَيْنِي ١٥٨) او لَفْظُ آخَرُ فِي هَذَا الْمَالِ وَقَوْلُ (المُرْتَهِنِ ٧٠٤) قَبِلْتُ او رَضِيتُ او لَفْظُ آخَرُ بَدْلُ عَلَى الرِّضَى وَلَا يَشْتَرِطُ إِبْرَادُ لَفْظِ الرَّهْنِ . مثلاً لو اشترى أَحَدٌ شَيْئاً وَأَعْطَى (لِلْبَائِعِ ١٦٠) (مَالاً ١٢٦) وَقَالَ لَهُ أَتَبَى هَذَا الْمَالُ عِنْدَكَ إِلَى أَنْ أُعْطِيكَ (ثَمَنَ ١٥٢) (الْمَبِيعِ ١٥١) يَكُونُ قَدْ رَهَنَ ذَلِكَ الْمَالُ

الفصل الثاني

﴿ في بيان شروط (انعقاد ١٠٤) (الرهن ٧٠١) ﴾

﴿ مادة ٧٠٨ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الرَّاهِنُ ٧٠٣) و (المرتهن ٧٠٤) عَاقِلِينَ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَا (بَالِغَيْنِ ٩٨٦ و ٩٨٧) حَتَّى جَازَ (رَهْنُ ٧٠١) (الصَّبِيِّ الْمُمَيَّرِ ٩٤٣) وَأَرْثَتَانَهُ

﴿ مادة ٧٠٩ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الرَّاهِنُ ٧٠١) صَاحِبًا (لِلْبَيْعِ ١٢٠) فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا و (مَالًا مُتَقَوِّرًا مَا ١٢٧) وَمَقْدُورًا (التَّسْلِيمِ ٢٦٢ و ٢٧٧) فِي وَقْتِ (الرَّهْنِ ٧٠١)

﴿ مادة ٧١٠ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلَ (الرَّهْنِ ٧٠١) (مَالًا ١٢٦) (مُضْمُونًا ٤١٦) (فَيَجُوزُ ١٠٨) أَخْذُ الرَّهْنِ لِأَجْلِ مَالٍ (مَفْصُوبٍ ٨٨١) وَلَا (يَصِحُّ ١٠٨) أَخْذُ الرَّهْنِ لِأَجْلِ مَالٍ هُوَ (أَمَانَةٌ ٧٦٢)

الفصل الثالث

﴿ في زوائد (الرهن ٧٠١) (المتصلة ٧١١) وفي تبديل ﴾

﴿ الرهن وزيادته بعد (عقد ١٠٣) (الرهن ٧٠١) ﴾

﴿ مادة ٧١١ ﴾ كما أَنَّ الْمُشْتَمَلَاتِ الدَّاخِلَةَ فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) بَلَا ذِكْرٍ تَدْخُلُ فِي (الرَّهْنِ ٧٠١) أَيْضًا كَذَلِكَ لَوْ رُهِنتْ عَرَضَةٌ تَدْخُلُ فِي الرَّهْنِ أَشْجَارُهَا وَأَثْمَارُهَا وَسَائِرُ مَفْرُوسَاتِهَا وَمَزْرُوعَاتِهَا وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرْ صَرَاحَةً

﴿ مادة ٧١٢ ﴾ يجوزُ تَبْدِيلُ (الرَّهْنِ ٧٠١) بِرَهْنٍ آخَرَ . مثلاً لو رَهَنَ أَحَدٌ سَاعَةً فِي مُقَابَلَةِ كَذَا دِرَاهِمٍ (دَيْنُهُ ١٥٨) ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ لَوْ اتَى بِسَيْفٍ وَقَالَ خُذْ هَذَا بَدَلَ السَّاعَةِ وَرَدَّ (الْمُرْتَهِنُ ٧٠٤) السَّاعَةَ وَأَخَذَ السَّيْفَ يَكُونُ السَّيْفُ (مَرْهُونًا ٧٠١) فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ الْمَبْلَغِ

﴿ مادة ٧١٣ ﴾ يجوزُ أَنْ يَزِيدَ (الرَّاهِنُ ٧٠٣) فِي (الرَّهْنِ ٧٠١) بَعْدَ (العَقْدِ ١٠٣) بِعَنْي يَصِحُّ عِلَاقَةٌ (مَالٍ ١٢٦) بِأَنْ يَكُونَ أَيْضًا (رَهْنًا ٧٠١) عَلَى شَيْءٍ كَانَ قَدْ رُهِنَ حَالُ كَوْنِ الْعَقْدِ بَاقِيًا وَهَذَا الزَّائِدُ يُلْتَحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ بِعَنْي كَأَنَّ الْعَقْدَ كَانَ قَدْ وَرَدَ عَلَى هَذَيْنِ الْمَالَيْنِ وَمَجْمُوعُ هَذَيْنِ الْمَالَيْنِ يَكُونُ مَرْهُونًا (بِالدَّيْنِ ١٥٨) الْقَائِمِ حِينَ الزِّيَادَةِ

﴿ مادة ٧١٤ ﴾ إِذَا رُهِنَ (مَالٌ ١٢٦) فِي مُقَابَلَةِ (دَيْنٍ ١٥٨) نَصَحْتُ زِيَادَةَ الدَّيْنِ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ (الرَّهْنِ ٧٠١) أَيْضًا . مثلاً لو رَهَنَ أَحَدٌ فِي مُقَابَلَةِ أَلْفِ قِرْشٍ سَاعَةً ثَمَنَهَا أَلْفَانِ ثُمَّ أَخَذَ أَيْضًا فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ الرَّهْنِ مِنَ الدَّائِنِ خَمْسَمِائَةٍ يَكُونُ قَدْ رَهَنَ السَّاعَةَ فِي مُقَابَلَةِ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ

﴿ مادة ٧١٥ ﴾ الزَّائِدُ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنْ (الرَّهْنِ ٧٠١) يَكُونُ

الباب الثاني

﴿ في بيان مسائل تتعلق (بالرهن ٧٠٣) و(المرتهن ٧٠٤) ﴾

﴿ مادة ٧١٦ ﴾ (المرتهن ٧٠٤) له أن (يفسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (الرهن ٧٠١) وحده

﴿ مادة ٧١٧ ﴾ ليس (للرهن ٧٠٣) (فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (عقد ١٠٣) (الرهن ٧٠١) بدون رضى (المرتهن ٧٠٤)

﴿ مادة ٧١٨ ﴾ (للرهن ٧٠٣) و (المرتهن ٧٠٤) أن (يفسخ ٣٠٢ و ٣٠٤) (الرهن ١٠٧) باتفاقهما لكن للمرتهن حبس الرهن وإمساكه الى أن يستوفي ماله في ذمة الراهن بعد الفسخ

﴿ مادة ٧١٩ ﴾ يجوز أن يعطى (المكفول عنه ٦١٨) (رهناً ٧٠١) (لكفيله ٦١٨)

﴿ مادة ٧٢٠ ﴾ يجوز أن يأخذ الدائن من المدين (رهناً ٧٠١) واحداً سواء كانا شريكين في الدين (١٥٨) أو لا وهذا الرهن يكون (مرهوناً ٧٠١) في مقابلة مجموع الدينين

﴿ مادة ٧٢١ ﴾ يجوز للدائن أن يأخذ (رهناً ٧٠١) واحداً في مقابلة

(دَيْنُهُ ١٥٨) الذي على اثنين وهذا ايضا يكون (مرهوناً ٧٠١) في
مُقابَلَةِ مجموع الدَّيْنَيْنِ

الباب الثالث

﴿ في بيان المسائل التي تعلق (بالمرهون ٧٠١) ﴾
﴿ وينقسم الى فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان مؤنة (المرهون ٧٠١) ومصاريفه ﴾

﴿ مادة ٧٢٢ ﴾ على (المرتهن ٧٠٤) أَنْ يَحْفَظَ (الرهن ٧٠١) بنفسه
او بمن هو أمينه كماله وشريكه وخادمه

﴿ مادة ٧٢٣ ﴾ المصاريف التي تلزم لمحافظة (الرهن ٧٠١) (كأجرة
٤٠٤) المحل والناطور على (المرتهن ٧٠٤)

﴿ مادة ٧٢٤ ﴾ (الرهن ٧٠١) إِنْ كَانَ حَيَوَانًا فَعَلْفُهُ (وأجرة ٤٠٤)
راعيه على (الرهن ٧٠٣) وإِنْ كَانَ (عَقَارًا ١٢٩) فتمعيده وسقيه وتلقيحه
وتطهير خرقة وسائر مصاريفه التي هي لإصلاح منافعِهِ وبقائه عائدة
الى الرهن ايضا

﴿ مادة ٧٢٥ ﴾ كلُّ مَنْ (الرهن ٧٠٣) و (المُرْتَهِن ٧٠٤) اذا
صرفَ على (الرهن ٧٠١) ما ليسَ عليه بدونِ (اِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الآخرِ
يكونُ (مُتَبَرِّعاً ٥٧) وليسَ لَهُ أَنْ يُطالِبَ الآخرَ بما صرفَ

الفصل الثاني

﴿ في (الرهن ٧٠١) (المُستَعَارِ ٧٦٥) ﴾

﴿ مادة ٧٢٦ ﴾ يجوزُ أَنْ (يَسْتَعِيرَ ٧٦٧) أَحَدُهُ (مالَ ١٢٦) آخرَ
و (يَرَهِنُهُ ٧٠١) (بِإِذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤) ويُقالُ لهذا (الرَّهْنُ ٧٠١)
(المُستعارُ ٧٦٥)

﴿ مادة ٧٢٧ ﴾ إِنْ كَانَ (إِذْنُ ٣٠٣ و ٣٠٤) صَاحِبِ (المَالِ ١٢٦)
(١٢٦) (مُطْلَقاً ٦٤) (فَلِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ (يَرَهِنَهُ ٧٠١) بِأَيِّ
وَجْهِ شَاءَ

﴿ مادة ٧٢٨ ﴾ اذا كَانَ (إِذْنُ ٣٠٣ و ٣٠٤) صَاحِبِ (المَالِ ١٢٦)
مُقَدِّمًا بَأَن (يَرَهِنُهُ ٧٠١) فِي مُقَابَلَةِ كَذَا دَرَاهِمٍ او فِي مُقَابَلَةِ مالٍ جِنْسُهُ كَذَا
او عِنْدَ فُلَانٍ او فِي البَلَدَةِ الفُلَانِيَةِ فَلَيْسَ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ يَرَهِنَهُ إِلَّا عَلَى
وَفْقِ قَبْدِهِ وَشَرْطِهِ [انظر المادة ٨٣]

الباب الرابع

❖ في بيان أحكام (الرهن ٧٠١) وينقسم الى اربعة فصول ❖

الفصل الاول

❖ في بيان أحكام (الرهن ٧٠١) العمومية ❖

❖ مادة ٧٢٩ ❖ حكم (الرهن ٧٠١) هو أن يكون (للمرتهن ٧٠٤)
حق حبسه الى حين فكه وأن يكون أحق من سائر الغرماء باستيفاء (الدين
١٥٨) من الرهن اذا توفى (الراهن ٧٠٣)

❖ مادة ٧٣٠ ❖ لا يكون (الرهن ٧٠١) مانعاً عن مطالبة
(الدين ١٥٨) و (للمرتهن ٧٠٤) صلاحية مطالبة بعد (قبض ٢٦٢) الـ
(٢٧٧) الرهن ايضاً

❖ مادة ٧٣١ ❖ اذا أوفي مقدار من (الدين ١٥٨) فلا يلزم رد
مقدار من (الرهن ٧٠١) الذي هو في مقابلته و (للمرتهن ٧٠٤) صلاحية
حبس مجموع الرهن وإمساكه الى أن يستوفي تمام الدين ولكن لو كان
الرهون شئين وكان تعين لكل منهما مقدار من الدين اذا أدى مقدار ما
تعين لاحدهما (فللراهن ٧٠٣) تخلص ذلك فقط

❖ مادة ٧٣٢ ❖ لصاحب (الرهن ٧٠١) (المستعار ٧٢٦) أَنْ يُوَاخِذَ (الراهن ٧٠٣) (المستعير ٧٦٧) لِتَخْلِيصِهِ وَ (تسليمه ٢٧٧ و ٢٦٢) إِيَّاهُ وَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَعِيرُ عَاجِزًا عَنْ أَدَاءِ (الدَّيْنِ ١٥٨) لِفَقْرِهِ (فَللمعير ٧٦٦) أَنْ يُؤْذِيَ ذَلِكَ الدَّيْنَ وَيَسْتَخْلَصَ (مَالَهُ ١٢٦) مِنْ الرَّهْنِ

❖ مادة ٧٣٣ ❖ لَا (يَبْطُلُ ١١٠) (الرهن ٧٠١) بِوَفَاةِ (الراهن ٧٠٣) وَ (المرتهن ٧٠٤)

❖ مادة ٧٣٤ ❖ إِذَا تَوَفَّى (الراهن ٧٠٣) فَإِنْ كَانَ الْوَرِثَةُ كِبَارًا قَامُوا بِمَقَامِهِ وَيُلْزِمُهُمْ أَدَاءُ (الدَّيْنِ ١٥٨) مِنَ التَّرِكَةِ وَتَخْلِيصِ (الرهن ٧٠١) وَإِنْ كَانُوا (صِغَارًا ٩٤٣) أَوْ كِبَارًا إِلَّا إِنْهُمْ غَائِبُونَ مِنَ الْبَلَدِ أَيْ هُمْ فِي مَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنْهَا مُدَّةَ السَّفَرِ (فَالوصي ٩٧٤) (بِيعُ ١٢٠) الرَّهْنُ (بِإِذْنِ ٣٠٤ و ٣٠٣) (المرتهن ٧٠٤) وَيُوفَّى الدَّيْنَ مِنْ (ثَمَنِهِ ١٥٢)

❖ مادة ٧٣٥ ❖ لَيْسَ (للمعير ٧٦٦) أَنْ يَأْخُذَ (مَالَهُ ١٢٦) مِنْ (المرتهن ٧٠٤) مَا لَمْ يُؤْذَرَ (الدَّيْنِ ١٥٨) الَّذِي هُوَ فِي مُقَابَلَةِ (الرهن ٧٠١) (المُستعار ٧٢٦) سَوَاءً كَانَ الرَّاهْنُ (المستعير ٧٦٧) حَيًّا أَوْ كَانَ قَدْ مَاتَ قَبْلَ فَكِّ الرَّهْنِ

❖ مادة ٧٣٦ ❖ لَوْ تَوَفَّى (الراهن ٧٠٣) (المُستعير ٧٦٧) حَالَهُ كَوْنِهِ مَفْلَسًا مَدْيُونًا يَبْقَى (الرهن ٧٠١) (المستعار ٧٢٦) فِي يَدِ (المرتهن ٧٠٤) عَلَى حَالِهِ مَرْهُونًا وَلَكِنْ لَا (بِإِيعَ ١٢٠) بِدُونِ (رِضَى ١٠٢) (المعير ٧٦٦) وَإِذَا ارَادَ الْمَعِيرُ (بِيعَ ١٢٠) الرَّهْنِ وَإِيفَاءَ (الدَّيْنِ ١٥٨) فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ بَنِي

الدَّيْنِ فَبَيْعٌ مِنْ دُونِ نَظَرٍ إِلَى رِضَى الْمُرْتَهِنِ وَإِنْ كَانَ (ثَمَنُهُ ١٥٢) لَا بَنِي
الدَّيْنِ فَلَا بَيْعٌ مِنْ دُونِ رِضَى الْمُرْتَهِنِ

﴿مادة ٧٣٧﴾ لو تَوَفَّى (المُعِيرُ ٧٦٦) وَ(دَيْنُهُ ١٥٨) أَزِيدُ مِنْ
تَرَكَتِهِ يَوْمَ تَرَكَهُ (الرَّاهِنُ ٧٠٣) بِتَأْدِيَةِ دَيْنِهِ وَتَخْلِيصِهِ (الرَّهْنُ ٧٠١)
(الْمُسْتَعَارُ ٧٢٦) وَإِنْ كَانَ عاجِزًا عَنْ تَأْدِيَةِ الدَّيْنِ بِسَبَبٍ فَقَرِهِ بِبَقِي ذَلِكَ
الرَّهْنِ الْمُسْتَعَارُ عِنْدَ (الرَّاهِنِ ٧٠٤) (مَرْهُونًا ٧٠١) عَلَى حَالِهِ وَلَكِنْ لَوْرَثَهُ
المُعِيرُ أَدَاءَ الدَّيْنِ وَتَخْلِيصَهُ وَإِذَا طَالَ غُرْمَاءُ الْمُعِيرِ (يَبِيعُ ١٢١) الرَّهْنَ
فَإِنْ كَانَ (ثَمَنُهُ ١٥٢) بَنِي الدَّيْنِ يَبَاعُ مِنْ دُونِ نَظَرٍ إِلَى (رِضَى ١٠٢)
الرَّاهِنِ وَإِنْ كَانَ لَا بَنِي فَلَا بَيْعٌ بَدُونِ رِضَاهُ

﴿مادة ٧٣٨﴾ إِذَا تَوَفَّى (الرَّاهِنُ ٧٠٤) (فَالرَّهْنُ ٧٠١) يَبْقَى
(مَرْهُونًا ٧٠١) عِنْدَ وَرَثَتِهِ

﴿مادة ٧٣٩﴾ إِذَا (رَهْنًا ٧٠١) شَخْصٌ (رَهْنًا ٧٠١) عِنْدَ رَجُلَيْنِ
عَلَى (دَيْنٍ ١٥٨) لَهَا بِذِمَّتِهِ فَأَدَّاهُ لِأَحَدِهِمَا مَا لَهُ بِذِمَّتِهِ فَلَيْسَ لَهُ
اسْتِرْدَادُ نِصْفِ الرَّهْنِ وَمَا لَمْ يَقْضِهَا جَمِيعًا مَا لَهَا بِذِمَّتِهِ لَيْسَ لَهُ
تَخْلِيصُ الرَّهْنِ مِنْهَا

﴿مادة ٧٤٠﴾ مَنْ أَخَذَ مِنْ مَدْيُونِيهِ (رَهْنًا ٧٠١) فَلَهُ أَنْ يُمْسِكَ
الرَّهْنَ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ مَا لَهُ مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) بِذِمَّتِهِمَا

﴿مادة ٧٤١﴾ إِذَا أَتَلَفَ (الرَّاهِنُ ٧٠٣) (الرَّهْنُ ٧٠١) أَوْ (عَيْبُهُ
٣٣٨) (يَضْمَنُ ٤١٦) وَكَذَلِكَ (الرَّاهِنُ ٧٠٤) إِذَا أَتَلَفَهُ أَوْ عَيْبَهُ يَسْقُطُ مِنْ

(الدَّيْنِ ١٥٨) مِقْدَارُ (قِيَمَتِهِ ١٥٤) [انظر المادتين ٥٣ و ٨٩]

﴿ مادة ٧٤٢ ﴾ اذا أَتَلَفَ (الرَّهْنُ ٧٠١) شَخْصٌ غَيْرُ (الرَّاهِنِ ٧٠٣) و (الْمُرْتَهِنِ ٧٠٤) ضَمِنَ (قِيَمَتَهُ ١٥٤) يَوْمَ إِتْلَافِهِ وَتَكُونُ تِلْكَ الْقِيَمَةُ رَهْنًا عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ [انظر المادتين ٥٣ و ٨٩]

الفصل الثاني

﴿ في تَصَرُّفِ (الرَّاهِنِ ٧٠٣) و (الْمُرْتَهِنِ ٧٠٤) ﴾
 ﴿ في (الرَّهْنِ ٧٠١) ﴾

﴿ مادة ٧٤٣ ﴾ رَهْنٌ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْ (الرَّاهِنِ ٧٠٣) و (الْمُرْتَهِنِ ٧٠٤) (الْمَرْهُونَ ٧٠١) عِنْدَ شَخْصٍ بَدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْآخَرِ (بَاطِلٌ ١١٠)

﴿ مادة ٧٤٤ ﴾ اذا (رَهَنَ ٧٠١) (الرَّاهِنُ ٧٠٣) (الرَّهْنُ ٧٠١) (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (الْمُرْتَهِنِ ٧٠٤) عِنْدَ غَيْرِهِ يَصِيرُ الرَّهْنُ الْأَوَّلُ بَاطِلًا وَالثَّانِي صَحِيحًا

﴿ مادة ٧٤٥ ﴾ اذا (رَهَنَ ٧٠١) (الْمُرْتَهِنُ ٧٠٤) (الرَّهْنُ ٧٠١) (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (الرَّاهِنِ ٧٠٣) عِنْدَ الْغَيْرِ (يَبْطُلُ ١١٠) الرَّهْنُ الْأَوَّلُ و (يَصِيحُ ١٠٨) الرَّهْنُ الثَّانِي وَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ الرَّهْنِ (الْمُسْتَعَارِ ٧٦٢)

❖ مادة ٧٤٦ ❖ لو باعَ (المرتهن ٧٠٤) (الرهن ٢٠١) بدونِ
 (رضى ١٠٢) (الرهن ٧٠٣) يكونُ الرهنُ (مُخبراً ١١٦) إن شاء
 (فسخ ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (البيع ١٢٠) وإن شاء (أنفذه ١١٣)
 (بالإجازة ٣٠٣ و ٣٠٤)

❖ مادة ٧٤٧ ❖ لو (باعَ ١٢٠) (الرهن ٧٠٣) (الرهن ٢٠١) بدونِ (رضى
 ١٠٢) (المرتهن ٧٠٤) لا (ينفذُ ١١٣) (البيع ١٢٠) ولا يطرأ خللٌ على
 حقِّ حبسِ المرتهنِ ولكن إذا أوفى (الدين ١٥٨) يكونُ ذلك البيعُ نافذاً
 وكذا إذا (أجازَ ٣٠٣ و ٣٠٤) المرتهنُ البيعُ يكونُ نافذاً ويخرجُ الرهنُ من
 الرهنيةِ ويبقى الدينُ على حاله ويكونُ (ثمنُ ١٥٢) (المبيع ١٥١) رهناً في
 مقامِ المبيعِ وإن لم يُجزِ المرتهنُ البيعُ (فالمشتري ١٦١) يكونُ (مُخبراً ١١٦)
 إن شاء انتظرَ إلى أن ينفكَّ الرهنُ وإن شاء رَفَعَ الأمرَ إلى (الحاكم ١٧٨٥)
 حتى (يفسخَ ٣٠٣ و ٣٠٤) البيعُ

❖ مادة ٧٤٨ ❖ لكلِّ من (الرهن ٧٠٣) و (المرتهن ٧٠٤) (إعارَةُ
 ٧٦٦) (الرهن ٧٠١) (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبه ولكلِّ منهم إعادةُ إلى
 الرهنيةِ بعدَ ذلك

❖ مادة ٧٤٩ ❖ (للمرتهن ٧٠٤) أن (يُعيرَ ٧٦٦) (الرهن ٧٠١)
 (للرهن ٧٠٣) وبهذه الصورة لو توفى الرهنُ فالمرتهنُ يكونُ أحقَّ بالرهنِ
 من سائرِ غُرُماءِ الرهنِ

❖ مادة ٧٥٠ ❖ ليسَ (للمرتهن ٧٠٤) (الاتِّفاعُ) (بالرهن ٧٠١) بدونِ

(إِذْنُ ٣٠٣ و ٣٠٤) (الرَّاهِنُ ٧٠٣) أَمَّا إِذَا أُذِنَ الرَّاهِنُ وَابْتِاحَ الْإِنْتِفَاحُ فَلِلْمُرْتَهِنِ
اِسْتِعْمَالُ الرَّهْنِ وَأَخْذُ قُرْبُو وَلَيْتَهُ وَلَا يَسْقُطُ مِنْ (الَّذِينَ ١٠٨) شَيْءٌ فِي
مُقَابَلَةِ ذَلِكَ

﴿مادة ٧٥١﴾ إذا ارادَ (المُرْتَهِنُ ٧٠٤) الذَّهَابَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَلَهُ
أَنْ يَأْخُذَ (الرَّهْنَ ٧٠١) مَعَهُ إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا

الفصل الثالث

﴿ في بيان أَحْكَامِ (الرَّهْنِ ٧٠١) الَّذِي هُوَ ﴾

﴿ في يَدِ (الْعَدْلِ ٧٠٥) ﴾

﴿مادة ٧٩٢﴾ يَدُ (الْعَدْلِ ٧٠٥) كَيْدُ (المُرْتَهِنِ ٧٠٤) بِعَنِي لَوْ
اشْتَرَطَ (الرَّاهِنُ ٧٠٣) وَالْمُرْتَهِنُ (إِيدَاعَ ٧٦٣) (الرَّهْنِ ٧٠١) عِنْدَ أَمِينٍ
و (رَضِيَ ١٠٢) الْأَمِينُ وَ (قَبْضَ ٢٦٢ و ٢٧٧) الرَّاهِنَ تَمَّ الرَّهْنُ وَلَزِمَ وَقَامَ
ذَلِكَ الْأَمِينُ مَقَامَ الْمُرْتَهِنِ

﴿مادة ٧٥٣﴾ لَوْ اشْتَرَطَ حِينَ (الْعَقْدِ ١٠٣) قَبْضُ (المُرْتَهِنِ ٧٠٤)
(الرَّهْنِ ٧٠١) ثُمَّ وَضَعَهُ (الرَّاهِنُ ٧٠٣) وَالْمُرْتَهِنُ بِالْإِتِفَاقِ فِي يَدِ (الْعَدْلِ ٧٠٥) يَمْجُوزُ
﴿مادة ٧٥٤﴾ لَيْسَ (لِلْعَدْلِ ٧٠٥) أَنْ يُعْطِيَ (الرَّهْنَ ٧٠١)
(لِلرَّاهِنِ ٧٠٣) لَوْ لِمُرْتَهِنٍ (٧٠٤) بِدُونِ (رَضِيَ ١٠٢) إِلَّا خَرَّ مَا دَامَ (الَّذِينَ ١٠٨)
بَاقِيًا وَإِنْ أَعْطَاهُ كَانَ لَهُ اسْتِرْدَادُهُ وَإِذَا أَتَتْ قَبْلَ الْاسْتِرْدَادِ بِالْعَدْلِ
(بِضَمِّ ٤١٦) (فِيهِ ٢٤١)

﴿ مادة ٧٥٥ ﴾ إذا تَوَفِّيَ (المعدل ٧٠٥) (عبودع ٧٨٣) (الرهن ٧٠١) عند عدلٍ غيره (بتراضي ١٠٢) الطرفين وإن لم يحصل بيعها الاتفاق (فالحاكم ١٧٨٥) بطله في يد عدلي

الفصل الرابع

﴿ في بيع (١٢٠) (الرهن ٧٠١) ﴾

﴿ مادة ٧٥٦ ﴾ ليس لكلٍ من (الراهن ٧٠٣) و (المرتهن ٧٠٤) بيع (١٢٠) (الرهن ٧٠١) بدون (رضى ١٠٢) صاحبه [انظر المادة ٤٦]
 ﴿ مادة ٧٥٧ ﴾ إذا حلَّ أجل (الدين ١٥٨) وامتنع (الراهن ٧٠٣) من أدائه (فالحاكم ١٧٨٥) يأمره (ببيع ١٢٠) (الرهن ٧٠١) وأداء الدين فإن أبى وعاند باعه الحاكم وأدى الدين
 ﴿ مادة ٧٥٨ ﴾ إذا كان (الراهن ٧٠٣) غائباً ولم تعلم حياته ولا عيادته (فالمرتهن ٧٠٤) يرجع (فالحاكم ١٧٨٥) على أن يبيع (١٢٠) (الرهن ٧٠١) ويستوفي (الدين ١٥٨)

﴿ مادة ٧٥٩ ﴾ إذا خيف فسأد (الرهن ٧٠١) (فلمرتهن ٧٠٤) بيعه (١٢٠) وإبقاء (ثمنه ١٥٢) رهناً في يده (بإذن ٣٠٣، ٣٠٤) (الحاكم ١٧٨٥) وإذا باعه بدون إذن الحاكم يكون (ضامناً ٤١٦) كذلك لو أدرك ثمر البستان (الرهون ٧٠١) وخضرته وخيف

تَلَفَهُ فَلَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ وَإِنْ بَاعَهُ بَدُونِ إِذْنِ الْحَاكِمِ
يُضْمَنُ [انظر المادتين ٥٣ و ٨٩]

❖ مادة ٧٦٠ ❖ إذا حَلَّ وقتُ أَدَاةِ (الدَّيْنِ ١٥٨) فَبَصِغَ (توكيلُ
١٤٤٩) (الراهنِ ٧٠٣) (المرتَهِنِ ٧٠٤) أو (العَدْلَ ٧٠٥) أو غيرَهُمَا (يبيعُ
١٢٠) (الرهْنِ ٧٠١) وليسَ للراهنِ عَزْلُ ذَلِكَ (الوكيلِ ١٤٤٩) بَعْدُ وَلَا
يُنْزَلُ بِوفاةِ أَحَدٍ مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ ابْضاً

❖ مادة ٧٦١ ❖ (الوكيلُ ١٤٤٩) (يبيعُ ١٢٠) (الرهْنِ ٧٠١)
يبيعُ الرهنَ إذا حَلَّ أَجَلُ (الدَّيْنِ ١٥٨) وَيُسَلِّمَ (ثَمَنَهُ ١٥٢) إلى
(المرتَهِنِ ٧٠٤) فَإِنْ أَبَى الْوَكِيلُ يُجْبَرُ (الراهنُ ٧٠٣) على بَيْعِهِ
وَإِذَا أَبَى وَعَانَدَ الرَّاهِنُ ابْضاً بَاعَهُ (الحاكمُ ١٧٨٥) وَإِذَا كَانَ
الرَّاهِنُ أو وَرَثَتُهُ غَائِبِينَ يُجْبَرُ الْوَكِيلُ على بيعِ الرهنِ فَإِنْ عَانَدَ
بَاعَهُ الْحَاكِمُ

تحريراً في ١٤ محرم سنة ١٢٨٨

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط الهايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب السادس

﴿ في (الامانات ٧٦٢) ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

المقدمة

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات ﴾

﴿ مادة ٧٦٢ ﴾ الأمانة هي الشيء الذي يوجد عند الأمين سواء كان أمانة (بعقد ١٠٣) الاستحفاظ (كالوديعة ٧٦٣) او كان أمانة ضمن عقد (كالأجور ٤١١) و (المستعار ٧٦٥) او دخل بطريق الأمانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كما لو ألقى الرمح في دار أحد (مال ١٢٦) جاريه فحيث كان ذلك بدون عقد فلا يكون وديعة بل أمانة فقط

﴿ مادة ٧٦٣ ﴾ الوديعة هي (المال ١٢٦) الذي يوضع عند شخص

لأجل الحفظ

﴿ مادة ٧٦٤ ﴾ الإيداع هو (إحالة ٦٧٣) المالك لحفظه (ماله ١٢٦)

لآخر ويسمى المستحفظ مؤدعاً « بكسر الدال » والذي يقبل (الوديعة ٧٦٣) وديعاً ومُستودعاً « بفتح الدال »

❖ مادة ٧٦٥ ❖ العارية هي (المال ١٢٦) الذي تملك منفعة لآخر
مجاناً اي بلا بدل ويسمى معاراً ومُستعاراً ايضاً

❖ مادة ٧٦٦ ❖ الإعارة إعطاء الشيء (عارية ٧٦٥) والذبي
يعطيه يسمى معيراً

❖ مادة ٧٦٧ ❖ الاستعارة أخذ (العارية ٧٦٥) ويقال
للاخذ مستعيراً

الباب الاول

❖ في بيان أحكام عمومية تتعلق (بالأمانات ٧٦٢) ❖

❖ مادة ٧٦٨ ❖ (الأمانة ٧٦٢) لا تكون مضمونة يعني اذا هلكت
اوضاعاً بلا صنع الأمين ولا تقصير منه فلا يلزمه (الضمان ٤١٦)

❖ مادة ٧٦٩ ❖ اذا وجد شخص في الطريق او في محل آخر شيئاً
فأخذه على سبيل (التملك ١٢٥) يكون حكمه حكم (الفاصب ٨٨١) وعلى

هذا اذا هلك (المال ١٢٦) اوضاع ولو بلا صنع او تقصير منه قصير
(ضماناً ٤١٦) وأما لو أخذه على أن يردّه لملكه فإن كان ملكه معلوماً كان

في يده (أمانة ٧٦٢) ويلزم (تسليمه ٢٧٧ و ٢٦٢) الى مالكه وإن
لم يكن ملكه معلوماً فهو لقطة ويكون في يد منلقطه أي أخذه أمانة

ايضاً [انظر المادة ٢]

❖ مادة ٧٢٠ ❖ يلزمُ الملتقطُ أَنْ يُعْلِنَ أَنَّهُ وَجَدَ لِقْطَةً وَيَحْفَظُ (المالَ ١٢٦) فِي يَدِهِ (أَمَانَةٌ ٧٦٢) إِلَى أَنْ يُوجَدَ صَاحِبُهُ وَإِذَا ظَهَرَ أَحَدٌ وَأَثَبَتْ أَنَّ تِلْكَ اللَّقْطَةَ مَالُهُ لَزِمَهُ (تَسْلِيمُهَا ٢٦٢) (٢٧٢)

❖ مادة ٧٢١ ❖ إِذَا هَلَكَ (مَالُ ١٢٦) شَخْصٍ فِي يَدٍ آخَرَ فَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ إِيَّاهُ بَدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) الْمَلِكِ (ضَمِنَ ٤١٦) بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ كَانَ أَخَذَ ذَلِكَ الْمَالُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ (أَمَانَةٌ ٧٦٢) فِي يَدِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَخَذَهُ عَلَى (سَوْمِ الشِّرَاءِ ٢٩٨) وَسِيَّ (الثَّمَنِ ١٥٢) فَهَلَّكَ الْمَالُ لَزِمَهُ الضَّمَانُ . مَثَلًا إِذَا أَخَذَ شَخْصٌ إِيَّاهُ بَلَوِيٍّ مِنْ دُكَّانِ (الْبَائِعِ ١٦٠) بَدُونِ إِذْنِهِ فَوَقَعَ مِنْ يَدِهِ وَانْكَسَرَ ضَمِنَ (قِيَمَتُهُ ١٥٤) وَأَمَّا إِذَا أَخَذَهُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ فَوَقَعَ مِنْ يَدِهِ بِلَا قَصْدٍ إِثْنَاءِ النَّظَرِ وَانْكَسَرَ فَلَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ الْإِيَّاهُ عَلَى آتِيَةٍ أُخْرَى فَانْكَسَرَتْ تِلْكَ الْآتِيَةُ أَيْضًا لَزِمَهُ ضَمَانُهَا فَقَطْ وَأَمَّا الْإِيَّاهُ الْأَوَّلُ فَلَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ وَأَمَّا لَوْ قَالَ لِصَاحِبِ الدُّكَّانِ بِكُمْ هَذَا الْإِيَّاهُ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ الدُّكَّانِ بَكْذَا قَرِشًا خَذْهُ فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ فَوَقَعَ لِلْأَرْضِ وَانْكَسَرَ ضَمِنَ ثَمَنَهُ وَكَذَا لَوْ وَقَعَ كَأْسُ الْفَقَاعِيِّ مِنْ يَدِ أَحَدٍ فَانْكَسَرَ وَهُوَ يَشْرَبُ لَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ مِنْ قِبَلِ (الْعَارِيَةِ ٧٦٩) وَأَمَّا لَوْ وَقَعَ بِسَبَبِ سُوءِ اسْتِعْمَالِهِ فَانْكَسَرَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ

❖ مادة ٧٢٢ ❖ (الْإِذْنُ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) دَلَالَةٌ كَالْإِذْنِ صَرَاحَةً وَأَمَّا إِذَا وَجَدَ النَّهْيُ صَرَاحَةً فَلَا عِبْرَةَ بِالْإِذْنِ دَلَالَةً . مَثَلًا إِذَا دَخَلَ شَخْصٌ دَارَ آخَرَ بِإِذْنِهِ فَوَجَدَ فِيهَا مِعْدًا لِلشَّرْبِ فَهُوَ مُأْذُونٌ دَلَالَةً بِالشَّرْبِ بِهِ فَإِذَا

أَخَذَ ذَلِكَ الْإِنَاءَ لِيَشْرَبَ بِهِ فَوْقَ مِنْ يَدِهِ وَهُوَ يَشْرَبُ فَلَا (ضَمَانٌ ٤١٦) عَلَيْهِ
وَأَمَّا إِذَا نَهَاهُ صَاحِبُ الدَّارِ عَنِ الشُّرْبِ بِهِ ثُمَّ أَخَذَهُ لِيَشْرَبَ بِهِ فَوْقَ مِنْ يَدِهِ
وَأَنْكَسَرَ فَيَضْمَنُ (قِيَمَتُهُ ١٥٤) [انظر المادتين ١٣ و ٦٢]

الباب الثاني

﴿ في (الوديعة ٧٦٣) ويشتمل على فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان المسائل المتعلقة (بَعْدُ ١٠٣) ﴾

﴿ (الإيداع ٧٦٤) وشروطه ﴾

﴿ مادة ٧٧٣ ﴾ (يَنْقَضُ ١٠٦) (الإيداع ٧٦٤) (بالإيجاب ١٠١)
(وَالْقَبُولِ ١٠٢) صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً . مَثَلًا إِذَا قَالَ صَاحِبُ (الوديعة ٧٦٣)
أَوْذَعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ أَوْ جَعَلْتُهُ (أَمَانَةً ٧٦٢) عِنْدَكَ فَقَالَ (الْمُسْتَوْذَعُ ٧٦٤)
قَبِلْتُ أُنْقِذَ الْإِيدَاعُ صَرَاحَةً وَكَذَا لَوْ دَخَلَ شَخْصٌ خَائِفًا فَقَالَ لِصَاحِبِ الْخَانِ
إِنِّي أُرِيطُ دَابَّتِي فَأَرَاهُ مَحَلًّا فَرَبَطَ الدَّابَّةَ فِيهِ أُنْقِذَ الْإِيدَاعُ دَلَالَةً وَكَذَلِكَ
إِذَا وَضَعَ رَجُلٌ (مَالَهُ ١٢٦) فِي دُكَّانٍ فَرَاهُ صَاحِبُ الدُّكَّانِ وَسَكَتَ ثُمَّ
تَرَكَ الرَّجُلُ ذَلِكَ الْمَالَ وَانْصَرَفَ صَارَ ذَلِكَ الْمَالُ عِنْدَ صَاحِبِ الدُّكَّانِ
وَدِيعَةً وَأَمَّا لَوْ رَدَّ صَاحِبُ الدُّكَّانِ الْإِيدَاعَ بِأَنْ قَالَ لَا أَقْبَلُ فَلَا يَنْقَضُ
الْإِيدَاعُ حِينَئِذٍ وَكَذَا إِذَا وَضَعَ رَجُلٌ مَالَهُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ عَلَى سَبِيلِ الْوَدِيعَةِ

وانصرفَ وَهُمْ يَرَوْنَهُ وَبَقُوا سَاكِتِينَ صَارَ ذَلِكَ الْمَالُ وَدِيعَةً عِنْدَ جَمِيعِهِمْ
فَإِذَا قَامُوا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ وَانصَرَفُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَلِّ فَبِمَا أَنَّهُ بَتَعَيْنُ
حَيْثُذِ الْحِفْظِ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ آخِرًا يَصِيرُ الْمَالُ وَدِيعَةً عِنْدَ الْآخِرِ
فقط [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ٧٧٤ ﴾ لكلِّ من (المودِعِ ٧٦٤) و (المستودِعِ ٧٦٤)
(فسَخُ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (عَقْدِ ١٠٣) (الإيداعِ ٧٦٤) متى شاءَ
﴿ مادة ٧٧٥ ﴾ يُشْتَرَطُ كَوْنُ (الودِيعَةِ ٧٦٣) قابِلَةً لَوْضْعِ
اليدِ عليها وصالحَةً للقبْضِ فلا (يَصِحُّ ١٠٨) (إيداعُ ٧٦٤)
الطَّيْرِ فِي الْمَوَآءِ

﴿ مادة ٧٧٦ ﴾ يُشْتَرَطُ كَوْنُ (المودِعِ ٧٦٤) و (المستودِعِ ٧٦٤)
عَاقِلَيْنِ (مُتَمَيِّزَيْنِ ٩٤٣) وَأَمَّا كَوْنُهُمَا (بِالْعَيْنِ ٩٨٥ و ٩٨٧) فَلَيْسَ
بِشَرَطٍ فلا (يَصِحُّ ١٠٨) (إيداعُ ٧٦٤) (المجنونِ ٩٤٤) و (الصَّبيِّ
غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ ٩٤٣) ولا (قَبُولُهُمَا ١٠٢) (الودِيعَةِ ٧٦٣) وَأَمَّا (الصَّبيُّ
الْمُتَمَيِّزُ ٩٤٣) (الْمَأْذُونُ ٩٤٢) فَيَصِحُّ إِيدَاعُهُ وَقَبُولُهُ الْوَدِيعَةَ

الفصل الثاني

﴿ في أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ وَضَامِنِهَا ﴾

﴿ مادة ٧٧٧ ﴾ (الودِيعَةُ ٧٦٣) (أَمَانَةُ ٧٦٢) فِي يَدِ (الْوَدِيعِ ٧٦٤)

بناءً عليه إذا هلكَت بلا تَعَدٍّ من المستودع وبدون ضَمِّهِ وتقصيره في الحِفْظِ فلا يلزمُ (الضمان ٤١٦) إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ (الإيداع ٧٦٤) (بأجرة ٤٠٤) على حِفْظِ الودِيعَةِ فَهَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ بِسَبَبِ يُمكنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ لَزِمَ (المستودع ٧٦٤) ضَمَانُهَا . مثلاً لو وَقَعَتِ السَّاعَةُ الْمُودَعَةُ مِنْ يَدِ الْوَدِيعِ بِلا ضَمِّهِ فَانْكَسَرَتْ لَا يَلْزَمُ الضَّمانُ أَمَّا لو وُطِئَتِ السَّاعَةُ بِالرَّجُلِ أَوْ وَقَعَ مِنَ الْيَدِ عَلَيْهَا شَيْءٌ فَانْكَسَرَتْ لَزِمَ الضَّمانُ كَذَلِكَ إِذَا أُوْدِعَ رَجُلٌ مَالَهُ عِنْدَ آخَرَ وَأَعْطَاهُ أَجْرَةً عَلَى حِفْظِهِ فَضَاعَ (المال ١٢٦) بِسَبَبِ يُمكنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ كَالسَّرِقَةِ فَيَلْزَمُ الْمُسْتَوْدِعُ الضَّمانَ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٧٧٨ ﴾ إذا وقع من يدِ خادمٍ (المستودع ٧٦٤) شَيْءٌ عَلَى (الودِيعَةِ ٧٦٣) فَتَلَفَتْ لَزِمَ الْخَادِمَ (الضمان ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٧٧٩ ﴾ فِعْلٌ مَا لَا (يَرْضَى ١٠٢) بِهِ (الودِيعُ ٧٦٤) سِوَى حَقِّ (الودِيعَةِ ٧٦٣) تَعَدٍّ مِنَ الْفَاعِلِ

﴿ مادة ٧٨٠ ﴾ (الودِيعَةُ ٧٦٣) يَحْفَظُهَا (المستودع ٧٦٤) بِنَفْسِهِ أَوْ يَسْتَحْفَظُهَا أَمِينُهُ كَمَا لِنَفْسِهِ فَإِذَا هَلَكَتْ فِي يَدِهِ أَوْ عِنْدَ أَمِينِهِ بِلا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ فَلَا (ضمان ٤١٦) عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أَمِينِهِ

﴿ مادة ٧٨١ ﴾ (لِلْمُسْتَوْدِعِ ٧٦٤) أَنْ يَحْفَظَ (الودِيعَةَ ٧٦٣) فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَحْفَظُ فِيهِ (مَالَهُ ١٢٦)

﴿ مادة ٧٨٢ ﴾ يَلْزَمُ حِفْظَ (الودِيعَةِ ٧٦٣) فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا بِنَاءً عَلَيْهِ وَضَعُ مِثْلِ (النُّقُودِ ١٣٠) وَالْجُوهَرَاتِ فِي إِصْطِلَاحِ الدَّوَابِّ أَوْ الْحَبَبِ

تقصيرٌ سببه الحِفظُ وبهذه الحالِ اذا ضاعتِ الوديعةُ او هَلَكَتْ لَزِمَ
(الضمانُ ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٧٨٣ ❖ اذا كان (المستودعُ ٧٦٤) جماعةً مُتَعَدِّدينَ فَإِنْ لم
تَمُكِّنِ (الوديعةُ ٧٦٣) قابِلَةً (لِلْقِسْمَةِ ١١١٤) يَحْفَظُهَا أَحَدُهُمْ (بِإِذْنِ
٣٠٤ و ٣٠٣) الْبَاقِينَ او يَحْفَظُونَهَا مُتَابَعَةً وَبِهَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ اذا هَلَكَتْ
الوديعةُ بلا تَعَدٍّ ولا تَقْصِيرٍ فلا (ضمانُ ٤١٦) على أَحَدٍ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانَتْ
الوديعةُ قابِلَةً لِلْقِسْمَةِ بِقِسْمِهَا الْمُسْتَوْدَعُونَ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَّةِ وَكُلُّ مِنْهُمْ يَحْفَظُ
حِصَّتَهُ مِنْهَا وَبِهَذِهِ الصُّورَةِ لَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يُسَلِّمَ حِصَّتَهُ لِمُسْتَوْدَعٍ آخَرَ
بِدُونِ إِذْنِ الْمُوْدِعِ واذا سَلَّمَهَا فَهَلَكَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَوْدَعِ الْآخَرِ بلا
تَعَدٍّ ولا تَقْصِيرٍ مِنْهُ فلا يَلْزِمُهُ الضَّمانُ بل يَلْزِمُ الَّذِي سَلَّمَهُ إِيَّاهَا ضَمانُ
حِصَّتِهِ مِنْهَا [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٧٨٤ ❖ الشَّرْطُ الْوَاقِعُ فِي (عَقْدِ الْإِبْدَاعِ ٧٧٣) اذا كان
مُمْكِنَ الْإِجْرَاءِ وَمُفِيداً يَكُونُ مُعْتَبِراً وَإِلَّا فَهُوَ لَفَوْتُ. مثلاً اذا كان قد شُرِطَ
وَقْتُ الْعَقْدِ أَنْ يَحْفَظَ (المُسْتَوْدَعُ ٧٦٤) (الوديعةُ ٧٦٣) فِي دَارِهِ فَتَقْلَبُ
الْمُسْتَوْدَعُ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ بِسَبَبٍ وَقُوعِ حَرِيقٍ فِي دَارِهِ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ الشَّرْطُ
وَبِهَذِهِ الصُّورَةِ اذا تَقْلَبَ فَهَلَكَتْ بلا تَعَدٍّ ولا تَقْصِيرٍ لَا يَلْزِمُ (الضَّمانُ ٤١٦)
وَكذا اذا أَمَرَ (المُوْدِعُ ٧٦٤) الْمُسْتَوْدَعَ بِحِفْظِ الْوَدِيعَةِ وَنَهَاهُ عَنْ أَنْ يُسَلِّمَهَا
لِزَوْجَتِهِ او ابْنِهِ او خَادِمِهِ او لِمَنْ يَأْمَنُهُ عَلَى حِفْظِ (مالِ ١٢٦) نَفْسِهِ فاذا
كَانَ ثَمَّةَ أَمْرٍ (مُجْبِرٍ ٩٤٨ و ٩٤٩ و ١٠٠٣ و ١٠٠٥) عَلَى (تَسْلِيمِ ٢٦٢ و ٢٧٧)

الوديعة لِأَحَدٍ هُوَ لَا كَانَ ذَلِكَ النَّعْيُ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ وَبِهَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا إِذَا هَلَكَتِ الْوَدِيعَةُ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ لَا يُلْزَمُ الضَّحَانُ وَإِذَا سَلِمَهَا بِلَا مُجْبُورِيَّةٍ فَهَلَكَتْ لَزِمَهُ الضَّحَانُ . كَذَلِكَ إِذَا شُرِطَ أَنْ تُحْفَظَ فِي حُجْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَحِفْظُهَا الْمُسْتَوْدَعُ فِي حُجْرَةٍ غَيْرِهَا فَإِنْ كَانَتْ حُجْرَةُ تِلْكَ الدَّارِ مُتَسَاوِيَةً فِي الْحِفْظِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الشَّرْطُ مُعْتَبَرًا وَحِينَئِذٍ إِذَا هَلَكَتِ الْوَدِيعَةُ فَلَا ضَمَانَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْحُجْرَتَيْنِ تَفَاوُتٌ كَانَ كَأَنَّ كَانَتْ إِحْدَى الْحُجْرَتَيْنِ بُنِيَتْ بِالْأَحْجَارِ وَالْأُخْرَى بِالْأَخْشَابِ فَيُعْتَبَرُ الشَّرْطُ وَيَكُونُ الْمُسْتَوْدَعُ مُجْبُورًا عَلَى حِفْظِهَا فِي الْحُجْرَةِ الَّتِي تَعَيَّنَتْ وَقَدْ (الْعَقْدُ ١٠٣) وَإِذَا وَضَعَهَا فِي حُجْرَةٍ دُونَ تِلْكَ الْحُجْرَةِ فِي الْحِفْظِ فَهَلَكَتْ يَصِيرُ ضَامِنًا [انظر المادتين ٨٣ و ٥٣]

﴿ مَادَّةُ ٧٨٥ ﴾ إِذَا كَانَ صَاحِبُ (الْوَدِيعَةِ ٧٦٣) غَائِبًا غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً بَحِثْ لَا يُعْلَمُ مَوْتُهُ وَلَا حَيَاتُهُ يَحْفَظُهَا (الْمُسْتَوْدَعُ ٧٦٤) إِلَى أَنْ يُعْلَمَ مَوْتُ صَاحِبِهَا أَوْ حَيَاتُهُ . إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْوَدِيعَةُ مِمَّا يَفْسُدُ بِالْمَكْثِ (فَيَبِيعُهَا ١٢٠) الْمُسْتَوْدَعُ (بِإِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) وَيَحْفَظُ (ثَمَنُهَا ١٥٢) (أَمَانَةً ٧٦٢) عِنْدَهُ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَبِعْهَا فَفَسَدَتْ بِالْمَكْثِ لَا (يَضْمَنُ ٤١٦) [انظر المادتين ١٠٤ و ١٠٥]

﴿ مَادَّةُ ٧٨٦ ﴾ (الْوَدِيعَةُ ٧٦٣) الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى التَّفَقُّعِ كَالْحَيْلِ وَالْبَقَرِ نَفَقَتُهَا عَلَى صَاحِبِهَا وَإِذَا كَانَ صَاحِبُهَا غَائِبًا فَيَرْفَعُ (الْمُسْتَوْدَعُ ٧٦٤) الْأَمْرَ إِلَى (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) وَالْحَاكِمُ حِينَئِذٍ بِأَمْرٍ بِإِجْرَاءِ الْأَنْفَعِ وَالْأَصْلَحِ فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ فَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ (إِيجَارُ ٤٠٤) الْوَدِيعَةَ يُؤْجِرُهَا الْمُسْتَوْدَعُ

برأي الحاكم ويُنفق عليها من (أُجرتِها ٤٠٤) او (بيعُها ١٢٠) (بِشْمَنِ ١٥٢)
 (مِثْلُهَا ١٤٥) واذا لم يُمكن إيجارُها فبيعُها فوراً بِشْمَنِ المِثْلِ او يُنفقُ عليها
 المستودعُ من (مالِه ١٢٦) ثلاثة أيامٍ ثُمَّ يبيعُها بِشْمَنِ مِثْلُهَا ثُمَّ يطلُبُ نفقةَ تلكِ
 الأيامِ الثلاثةِ من صاحبِها واذا أنفقَ عليها بدونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤)
 (الحاكم ١٧٨٥) فليسَ لَهُ مُطالبةُ صاحبِها بما أنفقَ عليها

﴿ مادة ٧٨٧ ﴾ اذا هَلَكَتِ (الوديعةُ ٧٦٣) او تَقَصَّصَتْ (فيمتَنها ١٥٤)
 بسببِ تَعَدِّي (المستودعِ ٧٦٤) او تقصيرِه لِزِمَةِ (الضَّمانِ ٤١٦) . مثلاً اذا
 صَرَفَ المستودعُ (تَقْوَدَ ١٣٠) الوديعةَ في أمورٍ نفسِه او استهلكَها ضَمِنَها
 وبهذه الصُّورة اذا صَرَفَ النقودَ التي هي (أمانةُ ٧٦٢) عندهُ على الوجهِ
 المذكورِ ثم وَضَعَ بَدَلَ تلكِ النقودِ في اليَكْسِ المُعَدِّي لما فَهَلَكَتْ او ضَاعَتْ
 بدونِ تَعَدِّي ولا تقصيرٍ منه ضَمِنَ . وكذا لو رَكِبَ ذَابَّةَ الوديعةِ
 بدونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (المودِعِ ٧٦٤) فَهَلَكَتْ وهو ذاهِبٌ بها ضَمِنَ
 فِيمَنْهَا سِوَاكَ كَانَ هَلَاكُهَا بسببِ مِرْعَةِ السَّيْرِ فوقَ الوجهِ المُعْتَادِ
 او بسببِ آخَرٍ او بلا سَبَبٍ وكذا يَضْمَنُها اذا سُرِقَتْ وكذا اذا وقعَ حريقٌ
 ولم يَنْقُلِ الوديعةَ الى محلٍّ آخَرَ مع قُدْرَتِهِ على ذلكِ فَأَحْتَرَقَتْ
 ضَمِنَها [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٧٨٨ ﴾ خَلَطَ (الوديعةُ ٧٦٣) (بِمالٍ ١٢٦) آخَرَ بحيثُ لا
 يُمْكِنُ تَمييزُها وتَفْريقُها عنه بدونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (المودِعِ ٧٦٤) يُعَدُّ
 تَعَدِّيًّا . بناءً عليه لو خَلَطَ (المستودعُ ٧٦٤) دَنائِرَ الوديعةِ بدَنائيرَ لَهُ او

دنانير وديعة عنده لآخر مماثلة بلا إذن فضاغت أو سرقت لزيمه (الضمان ٤١٦) وكذا لو خلطها غير المستودع على الوجه المشرح ضمن

الخلط [انظر المادة ٥٣]

﴿مادة ٧٨٩﴾ إذا خلط (المستودع ٧٦٤) (الوديعة ٧٦٣) (باذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبها على الوجه الذي ذكر في المادة السابقة أو اختلطت مع (مال ١٢٦) آخر بدون ضمه بحيث لا يمكن تفريق أحد المائتين عن الآخر. مثلاً إذا تهرأ اليكس الذي فيه دنانير الوديعة داخل صندوق فيه دنانير آخر للمستودع مماثلة لما فاخلط المالان اشتراك صاحب الوديعة والمستودع بجمع الدنانير صكل منها على قدر حصته وبهذه الصورة إذا هلكت أو ضاغت بلا تعد ولا تقصير فلا يلزم (الضمان ٤١٦)

﴿مادة ٧٩٠﴾ ليس (المستودع ٧٦٤) (إيداع ٧٦٤) (الوديعة ٧٦٣) عنه آخر بدون (إذن ٣٠٣ و ٣٠٤) وإذا أودعها فهلكت صار (ضامناً ٤١٦) ثم إذا كان هلاكها عند المستودع الثاني بتقصير أو تعد منه (المودع ٧٦٤) (مخير ١١٦) إن شاء ضمنها للمستودع الأول وإن شاء ضمنها للثاني فإذا ضمنها للمستودع الأول فترجع على الثاني بما ضمنه [انظر المادة ٥٣]

﴿مادة ٧٩١﴾ إذا (أودع ٧٦٤) (المستودع ٧٦٤) (الوديعة ٧٦٣) عند آخر (باذن ٣٠٣ و ٣٠٤) (المودع ٧٦٤) خرج المستودع الأول من

الهدية وصلر الثاني مستودعاً

❖ مادة ٧٩٢ ❖ كما أنه يسوغ (المستودع ٧٦٤) استعمال (الوديعة ٧٦٣) (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبها فله أن (يؤجرها ٤٠٤) أو (يبيعها ٧٦٦) لآخر وأن (يرهنها ٧٠١) ايضاً وأما لو آجرها أو أعازها لآخر أو رهنها بدون إذن صاحبها فهلك أو نقصت (قيمتها ١٥٤) سبب يد (المستأجر ٤١٠) أو (المستعير ٧٦٧) أو (المرتزق ٢٠٤) (ضمن ٤١٦) [انظر للمادة ٥٧]

❖ مادة ٧٩٣ ❖ اذا أقرض (المستودع ٧٦٤) دراهم (الوديعة ٧٦٣) لآخر بلا (إذن ٣٠٣ و ٣٠٤) ولم يجوز صاحبها ضمنها المستودع . وكذا لو أذى المستودع (دين ١٥٨) (المودع ٧٦٤) للمذي بدينته لآخر من الدراهم المودعة التي يده فلم يرخص المودع (ضمن ٤١٦) ايضاً [انظر للمادة ٥٣]

❖ مادة ٧٩٤ ❖ يلزم رد (الوديعة ٧٦٣) لصاحبها اذا طلبها وموئنة الرد (التسليم ٢٦٦ و ٢٧٧) اي مصارفهما وكلفتها عائدة الى (المودع ٧٦٤) واذا طلبها المودع فلم يسلمها له (المستودع ٧٦٤) وهلك أو ضاعت (ضمنها ٤١٦) المستودع . لكن اذا كلف عدم تسليمها وقت الطلب ناشئاً عن طرد كأن تكون حينئذ في محل بيع ثم هلك أو ضاعت فلا يلزم الضمان [انظر للمادة ٥٣]

❖ مادة ٧٩٥ ❖ يرُد (المستودع ٧٦٤) (الوديعة ٧٦٣) (ويُسَلِّمها

٢٧٧هـ ٢٦٢ (بذاته او على يد أمينه واذا أرسلها وردّها بواسطة أمينه فهلكت او ضاعت قبل وصولها للمودع بلا تعدّ ولا تقصير فلا ضمان ٤١٦) [انظر المادة ٩١]

❖ مادة ٧٩٦ ❖ اذا (أودع ٧٦٤) رجلان (مالاً ١٢٦) (مُشترَكاً ١٠٤٥) لهما عند شخص ثم جاء أحدُ الشريكين في غيبة الآخر وطلب حصته من (المستودع ٧٦٤) فإن كانت (الوديعة ٧٦٣) من (المثليات ١٤٥) أعطاه المستودع حصته وإن كانت من (القيميات ١٤٦) لا يعطيه إياها

❖ مادة ٧٩٧ ❖ يعتبر مكان (الإيداع ٧٦٤) في (تسليم ٢٧٧هـ ٢٦٢) (الوديعة ٧٦٣) ٠ مثلاً لو أودع (مال ١٢٦) في استنبول يسلم في استنبول ايضاً ولا يُجبر (المستودع ٧٦٤) على تسليمه في أدرنه

❖ مادة ٧٩٨ ❖ منافع (الوديعة ٧٦٣) لصاحبها ٠ مثلاً نتاج حيوان الوديعة أي فلوله ولبنه وشعره لصاحب الحيوان

❖ مادة ٧٩٩ ❖ اذا كان صاحب (الوديعة ٧٦٣) غائباً ففرض (الحاكم ١٢٨٥) من الدراهم المودعة (نفقة ١٠٥٤) لمن يلزم صاحب الوديعة الإنفاق عليه بطلبه فصرف (المستودع ٧٦٤) تلك النفقة المفروضة من الدراهم المودعة لا يلزم (الضمان ٤١٦) وأما اذا صرف بدون أمر الحاكم فيضمن [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٨٠٠ ❖ اذا عرض (للمستودع ٧٦٤) جنون بحيث لا ترجى

إِقَاتَهُ وَلَا صَعْوَهُ مِنْهُ وَكَانَ قَدِ (أُسْتَوْدِعَ ٧٦٤) (مَالاً ١٢٦) قَبْلَ جُنُونِهِ
 ثُمَّ لَمْ يُوجَدْ عِنْدَهُ الْمَالُ الْمَذْكُورُ بِعَيْنِهِ كَانَ (لِلْمُودِعِ ٧٦٤) أَنْ يُعْطِيَ
 (كَفَيْلاً ٦١٨) مَالِيّاً وَيُضَمِّنَهَا مِنْ مَالِ الْجُنُونِ ثُمَّ إِذَا أَقَاقَ الْجُنُونُ
 (فَادْعَى ١٦١٣) رَدَّ الْوَدِيعَةَ لِصَاحِبِهَا أَوْ هَلَاكَهَا بِلَا تَعْدٍ وَلَا تَقْصِيرٍ
 يُصَدِّقُ (بِعَيْنِهِ ١٦٨١) وَيُسْتَرَدُّ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِهِ بِلَلِّ
 الْوَدِيعَةِ [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٠١ ❀ إِذَا مَاتَ (الْمُسْتَوْدِعُ ٧٦٤) وَوُجِدَتْ (الْوَدِيعَةُ ٧٦٣)
 (عَيْنًا ١٥٩) فِي تَرِكَتِهِ تَكُونُ (أَمْلَنَةً ٧٦٣) فِي يَدِ وَارِثِهِ فَيَرُدُّهَا لِصَاحِبِهَا
 وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَوْجَدْ عَيْنًا فِي تَرِكَتِهِ فَإِنْ أَثْبَتَ الْوَارِثُ أَنَّ الْمُسْتَوْدِعَ قَدْ
 بَيَّنَّ حَالَ الْوَدِيعَةِ فِي عَيْنَيْهِ كَأَنَّهُ قَالَ رَدَّدْتُ الْوَدِيعَةَ لِصَاحِبِهَا أَوْ قَالَ ضَاعَتْ
 بِلَا تَعْدٍ فَلَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦)، وَكَذَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ نَحْنُ نَعْرِفُ الْوَدِيعَةَ
 وَفَسَّرَهَا بَيَانٍ أَوْ صَافِيًا ثُمَّ قَالَ إِنَّهَا هَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ الْمُسْتَوْدِعِ
 صَدِّقُ (بِعَيْنِهِ ١٦٨١) وَلَا ضَمَانَ حِينَئِذٍ وَإِذَا مَاتَ الْمُسْتَوْدِعُ بَدُونِ أَنْ
 يَبَيِّنَ حَالَ الْوَدِيعَةِ يَكُونُ مُجْهَلًا فَتَتَوَخَّذُ الْوَدِيعَةُ مِنْ تَرِكَتِهِ كَسَائِرِ (تَرِكَتِهِ
 ١٠٥٨)، وَكَذَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ نَحْنُ نَعْرِفُ الْوَدِيعَةَ بَدُونِ أَنْ يَفْسِّرَهَا وَيَصِفَهَا لَا
 يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ إِنَّهَا ضَاعَتْ وَهَذِهِ الصُّورَةُ إِذَا لَمْ يُبَيَّنَّ أَنَّهَا ضَاعَتْ يَلْزَمُ الضَّمَانُ
 مِنَ التَّرَكَّةِ [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٠٢ ❀ إِذَا مَاتَ (الْمُودِعُ ٧٦٤) مُسْلِمًا (الْوَدِيعَةُ ٧٦٣)
 لَوَارِثِهِ لَكُنْ إِذَا كَانَتْ التَّرَكَّةُ مُسْتَفْرَقَةً (بِالَّذِينَ ١٠٥٨) خَيْرَ فَعْلٍ لِلَّامْرِ إِلَى

(الحاكم ١٧٨٥) فَإِنْ (سَلَّمَهَا ٢٧٧٢) (الْمُسْتَوْدَعُ ٧٦٤) إِلَى الْوَارِثِ بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) الْحَاكِمِ فَاسْتَهْلَكَهَا هُوَ (ضَمِنَ ٤١٦) الْمُسْتَوْدَعُ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٨٠٣ ﴾ (الْوَدِيعَةُ ٧٦٣) إِذَا لَزِمَ (ضَمَانُهَا ٤١٦) فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الثَّلَاثِ (١٤٥) تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْ (الْقِيَمَاتِ ١٤٦) تُضْمَنُ (بِقِيَمَتِهَا ١٥٤) يَوْمَ لُزُومِ الضَّمَانِ [انظر المادة ٥٣]



الباب الثالث

﴿ في (الْعَارِيَةِ ٧٦٥) وَيَشْتَمِلُ عَلَى فَصْلَيْنِ ﴾

الفصل الاول

﴿ في المسائل المتعلقة (بِعَقْدِ ١٠٣) (الْإِعَارَةِ ٧٦٦) وشروطها ﴾

﴿ مادة ٨٠٤ ﴾ (الْإِعَارَةُ ٧٦٦) (تَتَعَدُّ ١٠٤) (بِالْإِيجَابِ ١٠١) (الْقَبُولِ ١٠٢) و (بِالتَّعَاطِي ١٧٥) . مَثَلًا لَوْ قَالَ شَخْصٌ لآخرَ أَعْرُتَكَ (مَالِي ١٢٦) هَذَا أَوْ قَالَ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ عَارِيَةً فَقَالَ الآخرُ قَبِلْتُ أَوْ (قَبَضَهُ ٢٧٧٢) وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا أَوْ قَالَ رَجُلٌ لِلإنْسَانِ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الْمَالَ عَارِيَةً فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ انْعَقَدَتِ الْإِعَارَةُ

﴿ مادة ٨٠٥ ﴾ سَكُوتُ (الْمُعِيرِ ٧٦٦) لَا يُعَدُّ (قَبُولًا ١٠٢) فَلَوْ طَلَبَ

شَخْصٌ مِنْ آخَرَ (إِعَارَةٌ ٧٦٥) شَيْءٌ فَسَكَتَ صَاحِبُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ثُمَّ أَخَذَهُ
(المُسْتَعِيرُ ٧٦٧) كَانَ (غَاصِبًا ٨٨١) [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ٨٠٦ ﴾ (لِلْمُعِيرِ ٧٦٦) أَنْ يَرْجِعَ عَنْ (الإِعَارَةِ
٧٦٥) مَتَى شَاءَ

﴿ مادة ٨٠٧ ﴾ (تَنْفِيسُ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (الإِعَارَةُ ٧٦٦) بِمَوْتِ
(المُعِيرِ ٧٦٦) وَ (المُسْتَعِيرِ ٧٦٧)

﴿ مادة ٨٠٨ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ (المُسْتَعَارُ ٧٦٥) صَالِحًا
لِلْإِتِفَاعِ بِهِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ (لَا تَصِحُّ ١١٠) (إِعَارَةُ ٧٦٦) الْحَيَوَانِ النَّادِرِ الْفَارِ
وَلَا (أَسْتَعَارَتُهُ ٧٦٧)

﴿ مادة ٨٠٩ ﴾ يُشْتَرَطُ كَوْنُ (المُعِيرِ ٧٦٦) وَ (المُسْتَعِيرِ ٧٦٧)
عَاقِلَيْنِ (مُمَيِّزَيْنِ ٩٤٣) وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمَا (بَالِغَيْنِ ٩٨٥، ٩٨٧) بِنَاءً
عَلَيْهِ لَا (تَجُوزُ ١٠٨) (إِعَارَةُ ٧٦٦) (الْمَجْنُونِ ٩٤٤) وَ (الصَّبِيِّ غَيْرِ
الْمُمَيِّزِ ٩٤٣) وَلَا اسْتِعَارَتُهُمَا وَأَمَّا الصَّبِيُّ (الْمَأْذُونُ ٣٠٣، ٣٠٤) فَتَجُوزُ
إِعَارَتُهُ وَأَسْتَعَارَتُهُ

﴿ مادة ٨١٠ ﴾ الْقَبْضُ شَرْطٌ فِي (الْعَارِيَةِ ٧٦٥) فَلَا حُكْمَ لَهَا قَبْلَ
(الْقَبْضِ ٢٦٢، ٢٧٧)

﴿ مادة ٨١١ ﴾ يَلْزَمُ تَعْيِينُ (المُسْتَعَارِ ٧٦٥) وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ إِذَا أَعَارَ
شَخْصٌ إِحْدَى دَاتَيْنِ بَدُونِ تَعْيِينٍ وَلَا (تَخْيِيرِ ١١٦) (لَا تَصِحُّ ١١٠)
(الإِعَارَةُ ٧٦٦) بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يُعَيَّنَ (المُعِيرُ ٧٦٦) مِنْهُمَا الدَّابَّةُ الَّتِي يُرِيدُ

اَلَمْ يَكُنْ اِذَا قُلَّ الْمَعِيرُ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) حَذُّ اَيُّهَا شَيْتَ عَارِيَّةٍ وَخَبَرُهُ
صَحَّتِ الْعَارِيَّةُ

الفصل الثاني

✽ في بيان أحكام (العارية ٧٦٥) (وَضَمَانُهَا ٤١٦) ✽

✽ مادة ٨١٢ ✽ (المُسْتَعِيرُ ٧٦٧) يَمْلِكُ مُنْعَةً (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) بِدُونِ
بَدَلٍ فَلَيْسَ (لِلْمَعِيرِ ٧٦٦) أَنْ يَطْلُبَ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ (أَجْرَةً ٤٠٤)
بَعْدَ الْإِسْتِعْمَالِ

✽ مادة ٨١٣ ✽ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) (أَمَانَةُ ٧٦٤) فِي يَدِ (المُسْتَعِيرِ ٧٦٧)
فَإِذَا هَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ أَوْ نَقَصَتْ (فِيْمَتِهَا ١٥٤) بَلَا تَعْدِي وَلَا تَقْصِرُ فَلَا يَلْزَمُ
(الضَّمانُ ٤١٦) . مَثَلًا إِذَا سَقَطَتِ الْمِرَاةُ الْمُعَارَاةُ مِنْ يَدِ الْمُسْتَعِيرِ بَلَا عَمْدٍ
أَوْ زَلَّتْ رِجْلُهُ فَسَقَطَتِ الْمِرَاةُ فَانْكَسَرَتْ لَا يَلْزَمُهُ الضَّمانُ وَكَذَا لَوْ وَقَعَ عَلَى
الْبَسَاطِ الْمُعَارِي شَيْءٌ فَتَلَوَّثَ بِهِ وَنَقَصَتْ فِيمَتُهُ فَلَا ضَمَانَ

✽ مادة ٨١٤ ✽ إِذَا حَصَلَ مِنَ (المُسْتَعِيرِ ٧٦٧) تَعَدِّي أَوْ تَقْصِيرٌ بِحَقِّ
(الْعَارِيَّةِ ٧٦٥) ثُمَّ هَلَكَتْ أَوْ نَقَصَتْ (فِيْمَتِهَا ١٥٤) فَبِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ
الْهَلَاكُ أَوْ النِّقْصُ يَلْزَمُ الْمُسْتَعِيرَ (الضَّمانُ ٤١٦) . مَثَلًا إِذَا ذَهَبَ الْمُسْتَعِيرُ
بِالدَّابَّةِ (المُعَارَاةِ ٧٦٧) إِلَى مَحَلٍّ مَسَافَتُهُ يَوْمَانٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَطَلَفَتْ تِلْكَ
الدَّابَّةُ أَوْ هَزِلَتْ وَنَقَصَتْ فِيمَتُهَا لَزِمَ الضَّمانُ وَكَذَا لَوْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِذَهَبَ بِهَا

الى محلّ معين فيجوز بها ذلك المحلّ ثم هلكت الدابة حنف أنفها لزم الضامن
وكذلك اذا استعار انسان حلياً فوضعه على (صبي ١٤٣) ونزكه بدون أن
يكون عند الصبي من يحفظه فصرق الحلي فلان كان (الصبي ١٤٧) فله ولا
على حفظ الأشياء التي عليه لا يلزم الضامن وإن لم يكن قاصداً لزم المستعير
الضامن [انظر للامدة ٥٣]

﴿ مادة ٨١٥ ﴾ (نفقة ١٠٥٤) (المستعار ٧٦٥) على (المستعير ٧٦٧)
بناء عليه لو ترك المستعير الدابة (المعارة ٧٦٧) بدون علف فهلكت
(عمن ٤١٦)

﴿ مادة ٨١٦ ﴾ اذا كاتب (الإعارة ٧٦٦) (مطلقة ٦٤) أي لم يقيد بها
(المعير ٧٦٦) بزمان او مكان او بنوع من أنواع الانتفاع كان (المستعير
٧٦٧) استعمال (العارية ٧٦٥) في أي مكان وزمان شاء على الوجه الذي
يريدّه لكن يقيد ذلك (بالعرف والعادة ٣٦ و ٤٠ و ٤١) مثلاً اذا
أعار رجل دابة على الوجه المذكور إعارة مطلقة فالمستعير له أن يركبها الى
حيث شاء في الوقت الذي يريدّه وإنما ليس له أن يذهب بها الى المحلّ الذي
مسافة الذهاب اليه ساعتين في ساعة واحدة . كذلك اذا استعار شخص
حجرة في خان كان له أن يسكنها وأن يضع فيها أمتعة . وأما
استعمالها بما يخالف العادة كأن يشغل فيها بصنعة الجداد فليس له
ذلك [انظر للمدتن ٣٦ و ٤٥]

﴿ مادة ٨١٧ ﴾ اذا كانت (الإعارة ٧٦٦) مقيدة بزمان او مكان

يُعتَبَرُ ذَلِكَ التَّيْدُ فليسَ (للمُستَعِيرِ ٧٦٧) مُخَالَفَتُهُ . مثلاً اذا (استعارَ ٧٦٧) دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ فليسَ للمستعيرِ أَنْ يَرْكَبَهَا أَرْبَعَ سَاعَاتٍ . وكذا اذا استعارَ فَرَسًا لِيَرْكَبَهُ الى مَحَلٍّ فليسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ الى مَحَلٍّ غَيْرِهِ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٨١٨ ﴾ اذا قُيِّدَتِ (الإِعَارَةُ ٧٦٦) بنوعٍ من انواعِ الِاتِّفَاعِ فليسَ (للمُستَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ النوعَ الى ما فَوْقَهُ . لكنْ لَهُ أَنْ يُخَالِفَ بِاسْتِعْمَالِ (العَارِيَةِ ٧٦٥) بما هو مُساوٍ لنوعِ الاستعمالِ الذي قُيِّدَتْ بِهِ او بنوعٍ أخَفُّ منه . مثلاً لو استعارَ دَابَّةً لِيُحْمِلَهَا حِنْطَةً فليسَ لَهُ أَنْ يُحْمِلَ عَلَيْهَا حَدِيدًا او أَحْجَارًا وَإِنَّمَا لَهُ أَنْ يُحْمِلَهَا شَيْئًا مُساوِيًا لِلْحِنْطَةِ او أَخَفَّ مِنْهَا وكذا لو استعارَ دَابَّةً للرُّكُوبِ فليسَ لَهُ أَنْ يُحْمِلَهَا حِمْلًا وَأَمَّا الدَّابَّةُ الْمُسْتَعَارَةُ لِلْعَمَلِ فَإنَّهَا تُرْكَبُ

﴿ مادة ٨١٩ ﴾ اذا كَانَ (المُعِيرُ ٧٦٦) (أَطْلَقَ ٦٤) (الإِعَارَةَ ٧٦٦) بِحَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَنْفَعَةُ كَانَ (للمستعيرِ ٧٦٧) أَنْ يَسْتَعْمِلَ (العَارِيَةَ ٧٦٥) على إِطْلَاقِهَا بِعَنِي إِنْ شَاءَ اسْتَعْمَلَهَا بِنَفْسِهِ وَإِنْ شَاءَ أَعَارَهَا لِغَيْرِهِ لِيَسْتَعْمِلَهَا سِوَاهُ كَانَتْ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ كَالْحُجْرَةِ او كَانَتْ مِمَّا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ كَدَابَّةِ الرُّكُوبِ . مثلاً لو قَالَ رَجُلٌ لِآخَرَ أَعَرْتُكَ حُجْرَتِي فَالْمُسْتَعِيرُ لَهُ أَنْ يَسْكُنَهَا بِنَفْسِهِ وَأَنْ يَسْكُنَهَا غَيْرُهُ وكذا لو قَالَ أَعَرْتُكَ هَذَا الْفَرَسَ كَانَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَرْكَبَهُ بِنَفْسِهِ وَأَنْ يَرْكَبَهُ غَيْرُهُ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٨٢٠ ﴾ يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الْمُنْفَعَةِ فِي (إِعَارَةِ ٧٦٦) الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي إِعَارَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهِ إِلَّا إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُعِيرُ نَهَى (الْمُسْتَعِيرَ ٧٦٧) عَنْ أَنْ يُعْطِيَهُ لِغَيْرِهِ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَهُ لِآخَرَ لَيْسْتَعْمِلَهُ . مَثَلًا لَوْ قَالَ (الْمُعِيرُ ٧٦٦) لِلْمُسْتَعِيرِ أَعْرَتُكَ هَذَا الْفَرَسَ لِتَرْكَبَهُ أَنْتَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ خَادِمُهُ وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَهُ أَعْرَتُكَ هَذَا الْبَيْتَ لِتَسْكُنَهُ أَنْتَ كَانَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَسْكُنَهُ وَأَنْ يُسْكِنَ فِيهِ غَيْرَهُ لَكِنْ إِذَا قَالَ لَهُ أَيْضًا لَا تُسْكِنَ فِيهِ غَيْرَكَ فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يُسْكِنَ فِيهِ غَيْرَهُ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٨٢١ ﴾ إِنْ (أَسْتَعِيرَ ٧٦٧) فَرَسٌ لِأَنْ يَرْكَبَ إِلَى مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ فَإِنْ كَانَتْ الطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ مُتَعَدِّدَةً كَانَ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ يَذْهَبَ مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ شَاءَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي اعْتَادَ النَّاسُ الذَّهَابَ فِيهَا وَأَمَّا لَوْ ذَهَبَ فِي طَرِيقٍ لَيْسَ مُعْتَادًا السُّلُوكَ فِيهِ فَهَلْكَ الْفَرَسُ لَزِمَ (الضَّمَانُ ٤١٦) وَكَذَلِكَ لَوْ ذَهَبَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الَّذِي عَيَّنَهُ (الْمُعِيرُ ٧٦٦) فَهَلْكَ الْفَرَسُ فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ الَّذِي سَلَكَهُ الْمُسْتَعِيرُ أَطْوَلَ مِنْ الطَّرِيقِ الَّذِي عَيَّنَهُ الْمُعِيرُ أَوْ غَيْرَ أَمِينٍ أَوْ خِلَافَ الْمُعْتَادِ لَزِمَهُ الضَّمَانُ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٨٢٢ ﴾ إِذَا طَلَبَ شَخْصٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ (إِعَارَةَ ٧٦٦) شَيْءٍ هُوَ (مَلِكٌ ١٢٥) زَوْجِهَا فَأَعَارَتْهُ إِيَّاهُ بِلَا (إِذْنٍ ٣٠٣ و ٣٠٤) الزَّوْجِ فَضَاعَ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مِمَّا هُوَ دَاخِلَ الْبَيْتِ وَفِي يَدِ الزَّوْجَةِ عَادَةً لَا

(بَلِّغْهُمْ ٤١٢) (المُسْتَعِيرُ ٧٦٧) وَلَا الزَّوْجَةُ أَيْضًا عَمَّ أَنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْفَضْلِيُّ
 مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فَكَّرْتُ فِي مِلْكِ الْمَلِكِ كَالْفَرَسِ فَالزَّوْجُ مُعَيَّنٌ بَلَّغَ شَاءَ ضَخْمَتُهُ
 لَزِمَ مَجِيئُهُ وَأَنْ شَاءَ ضَمُّهُ لِلْمُسْتَعِيرِ [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٣٣ ❀ (الْمُسْتَعِيرُ ٧٦٧) لَأَنْ (يُوجِرُ ٤٠٤) (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥)
 وَلَا أَنْ (يَرْمَتْهَا ٧٠٦) بَلَّغَتْ (إِذِنْ ٣٠٣) (المُعِيرُ ٧٦٧) (٣٠٤)
 وَإِذَا (أَسْتَعَارَ ٧٦٧) سَالًا لِيَرْمَتْهُ عَلَى (تَذِينَ ١٠٨) عَلَيْهِ فِي بَلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ
 أَنْ يَرْمَتْهُ عَلَى تَذِينَ عَلَيْهِ فِي بَلَدٍ آخَرَ فَصَادًا رَمَتْهُ فَبَلَكَ لَزِمَهُ
 (الضَّمَانُ ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٣٤ ❀ (المُسْتَعِيرُ ٧٦٧) أَنْ (يُودِعُ ٧٦٤) (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥)
 نَحْدَ آخَرَ فَإِذَا مَلَكَتْ فِي يَدِ (المُسْتَعِيرِ ٧٦٤) بَلَّا تَعَمَّرَ وَلَا تَقْصِرَ فَلَا
 يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) مَعْنَى إِذَا (الْمُسْتَعَارُ ٧٦٧) دَابَّةً عَلَى أَنْ يَذْهَبَ
 بِهَا إِلَى مَحَلٍّ كَذَا ثُمَّ يَمُوتَ فَوَحَلَّ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَتَمِيتُ الدَّابَّةُ وَتَجِزَتْ
 عَنِ الْمَطْعِيِّ فَالْوَدْعَاءُ ضِدُّ شُغْصَرٍ ثُمَّ مَلَكَتْ حَتْفَ أَفْئِهَا فَلَا
 ضَمَانَ [انظر المادة ٩١]

❀ مادة ٨٣٥ ❀ مَتَى طَلَبَ (المُعِيرُ ٧٦٣) (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) لَزِمَ
 (المُسْتَعِيرُ ٧٦٧) رَدُّهَا إِلَيْهِ فَوَرَأَوْهَا وَقَفَّهَا وَآخَرَهَا بِلا عُذْرٍ فَتَلَفَّتِ الْعَارِيَّةُ
 أَوْ تَقْصِرَتْ (يَمِيتُهَا ١٠٤) (ضَمِنْ ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٣٦ ❀ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) الْمُؤَقَّتَةُ نَحْصًا أَوْ دَلَالَةً يَلْزَمُ رَدُّهَا
 (المُسْتَعِيرُ ٧٦٦) فِي غَنَامٍ الْمَذْكُورِ لَكِنْ الْمَكْتُوبَةُ الْمُتَدَاخِلَةُ مَعْلُومَةٌ (أَسْتَعَارَتْهُ)

(٧٦٧) أَمْرًا حَلِيًّا عَلَى أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ إِلَى عَصْرِ الْيَوْمِ الْفَلَاحِي لَزِمَ رَدُّ الْحَلِيِّ
الْمُسْتَعَارِ فِي حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَعَارَتْ حَلِيًّا عَلَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي
عُرْسِ فُلَانٍ لَزِمَ إِعْلَانُهُ فِي خِتَامِ ذَلِكَ الْعُرْسِ لَكِنْ يُغْنَى عَنْ مُرُودِ مُدَّةٍ
لَا بُدَّ مِنْهَا لِلزَّوْرِ وَالْإِعْلَانِ عَادَةً [انظر الملائتين ٣٦ و ٥٣]

❖ مادة ٨٢٧ ❖ إِذَا (الْمُسْتَعِيرُ ٧٦٧) شِئًا لِلِاسْتِعْمَالِ فِي عَمَلٍ مُخْصَصٍ
فَمَقَى لِنْتَهَى ذَلِكَ الْعَمَلُ بَقِيَّتِ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) فِي يَدِ (الْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧)
(لَمَلَّةُ ٧٦٢) (كَالْوَدِيعَةِ ٧٦٣) وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا وَلَا
أَنْ يُنْسِكَهَا زِيَادَةً عَلَى الْمُتَعَادِ وَإِذَا اسْتَعْمِلَهَا لَوْ أَمْسَكَهَا فَهَلَكَتْ
(ضَمِينُ ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٨٢٨ ❖ (الْمُسْتَعِيرُ ٧٦٧) يَرُدُّ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) إِلَى (الْمُعِيرِ ٧٦٦)
بِنَفْسِهِ أَوْ عَلَى يَدِ أَمِينَةٍ فَإِذَا رَدَّهَا عَلَى يَدِ غَيْرِ أَمِينَةٍ فَهَلَكَتْ صَارَ
(ضَامِنًا ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٨٢٩ ❖ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) إِذَا كَانَتْ مِنَ الْأَشْيَاءِ النَّفِيسَةِ
كَالْمُجُوهَرَاتِ يَلْزَمُ فِي رَدِّهَا أَنْ تُسَلَّمَ إِلَى يَدِ (الْمُعِيرِ ٧٦٦) نَفْسِهِ وَأَمَّا مَا
سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَيُصَالُّهَا إِلَى الْحَلِّ الَّذِي يَعْدُ التَّسْلِيمُ فِيهِ فِي (الرُّفْدِ
فِيهِ وَالْعَادَةُ ٣٦ هـ ٣٨ و ٤٠ هـ ٤٥) تَسْلِيمًا وَكَذَا إِعْطَاؤُهَا إِلَى خَادِمِ الْمُعِيرِ رَدُّ
وَتَسْلِيمٌ. مَثَلًا الدَّابَّةُ الْمُعَارَةُ تَسْلِيمُهَا يُصَالُّهَا إِلَى إِصْطِبْلِ الْمُعِيرِ أَوْ تَسْلِيمُهَا
إِلَى سَائِسِهِ [انظر المادة ٣٦]

❖ مادة ٨٣٠ ❖ مَصَارِيفُ رَدِّ (الْعَارِيَّةِ ٧٦٥) وَمُؤْنَةُ تَقْلِيلِهَا عَلَى

(المُسْتَعِيرِ ٧٦٧)

❖ مادة ٨٣١ ❖ (إِسْتَعَارَةُ ٧٦٧) الْأَرْضِ لِغَرْسِ الْأَشْجَارِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا
(صَحِيحَةٌ ١٠٨) لَكِنْ (لِلْمُعِيرِ ٧٦٦) أَنْ يَرْجِعَ (بِالِإِعَارَةِ ٧٦٦) مَتَى شَاءَ
فَإِذَا رَجَعَ لَزِمَ (الْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) قَلْعُ الْأَشْجَارِ وَرَفْعُ الْبِنَاءِ ثُمَّ إِذَا كَانَتْ مُوقَّتَةً
فَرَجَعَ الْمُعِيرُ عَنْهَا قَبْلَ مَضِيِّ الْوَقْتِ وَكَلَّفَ الْمُسْتَعِيرَ قَلْعَ الْأَشْجَارِ وَرَفْعَ الْبِنَاءِ
(ضَمِنَ ٤١٦) لِلْمُسْتَعِيرِ تَقَاوُثَ (فِيْمَتِهَا ١٥٤) بَيْنَ وَقْتِ الْقَلْعِ وَانْتِهَاءِ مُدَّةِ
الِإِعَارَةِ . مَثَلًا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ وَالْأَشْجَارِ (مَقْلُوعَةً ٨٨٤) حِينَ الرَّجُوعِ
عَنِ الْإِعَارَةِ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا وَفِيْمَتُهَا لَوْ بَقِيَتْ إِلَى انْتِهَاءِ وَقْتِ
الِإِعَارَةِ عِشْرُونَ دِينَارًا وَطَلَبَ الْمُعِيرُ قَلْعَهَا لَزِمَهُ أَنْ يُعْطِيَ لِلْمُسْتَعِيرِ
ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ

❖ مادة ٨٣٢ ❖ إِذَا كَانَتْ (إِعَارَةُ ٧٦٦) الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ سَوَاءً كَانَتْ
مُوقَّتَةً أَوْ غَيْرَ مُوقَّتَةٍ فَلَيْسَ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ يَرْجِعَ بِالِإِعَارَةِ وَيَسْتَرِدَّ
الْأَرْضَ قَبْلَ وَقْتِ الْحَصَادِ

فِي ٢٤ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ١٢٨٨



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط المايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب السابع

﴿ في (الهبة ٨٣٣) ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

المقدمة

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة ﴾

﴿ مادة ٨٣٣ ﴾ أَلِهْبَةُ هِيَ تَمْلِكُ (مال ١٢٦) لِأَخْرَجَ بِلَا عِوَضٍ وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ وَاهِبٌ وَلِذَلِكَ الْمَالِ مَوْهُوبٌ وَلِمَنْ قَبِلَهُ مَوْهُوبٌ لَهُ وَالْإِتِهَابُ بِمَعْنَى (قبول ١٠٢) الْهَبَةُ أَيْضًا

﴿ مادة ٨٣٤ ﴾ أَلْمَدِيَّةُ هِيَ (المال ١٢٦) الَّذِي يُعْطَى لِأَحَدٍ أَوْ يُرْسَلُ إِلَيْهِ أَكْرَامًا لَهُ

﴿ مادة ٨٣٥ ﴾ أَلْصَّدَقَةُ هِيَ (المال ١٢٦) الَّذِي (وَهَبَ ٨٣٣) لِأَجْلِ الثَّوَابِ

﴿ مادة ٨٣٦ ﴾ الْإِبَاحَةُ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ إِعْطَاءِ الرُّخْصَةِ وَ (الِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) لِشَخْصٍ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا بِلَا عِوَضٍ [انظر المواد ١٢٣٤

١٢٣٩، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٧]

٢٦٢هـ ٢٧٧) بذاته او على يد أمينه واذا أرسلها وردّها بواسطة أمينه فهلكت او ضاعت قبل وصولها للمودع بلا تعدّ ولا تقصير فلا (ضمان ٤١٦) [انظر المادة ٩١]

❖ مادة ٢٩٦ ❖ اذا (أودع ٧٦٤) رجلان (مالاً ١٢٦) (مُشترَكاً ١٠٤٥) لهما عند شخص ثم جاء أحدُ الشريكين في غيبة الآخر وطلب حصته من (المستودع ٧٦٤) فإن كانت (الوديعة ٧٦٣) من (المثلّيات ١٤٥) أعطاه المستودع حصته وإن كانت من (القيميّات ١٤٦) لا يعطيه إياها

❖ مادة ٢٩٧ ❖ يُعتبر مكان (الإيداع ٧٦٤) في (تسليم ٢٦٢هـ ٢٧٧) (الوديعة ٧٦٣) مثلاً لو أودع (مال ١٢٦) في استانبول بسلم في استانبول ايضاً ولا يُجبر (المستودع ٧٦٤) على تسليمه في أدْرَنَه

❖ مادة ٢٩٨ ❖ منافع (الوديعة ٧٦٣) لصاحبها مثلاً نتاج حيوان الوديعة أي فلوله ولبنه وشعره لصاحب الحيوان

❖ مادة ٢٩٩ ❖ اذا كان صاحب (الوديعة ٧٦٣) غائباً ففرض (الحاكم ١٧٨٥) من الدراهم المودعة (نفقة ١٠٥٤) لمن يلزم صاحب الوديعة الانفاق عليه بطلبه فصرف (المستودع ٧٦٤) تلك النفقة المفروضة من الدراهم المودعة لا يلزم (الضمان ٤١٦) وأما اذا صرف بدون أمر الحاكم فيضمن [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٨٠٠ ❖ اذا عرض (للمستودع ٧٦٤) جنونٌ بحيث لا ترجى

إِقَاتَهُ وَلَا صَحْوَهُ مِنْهُ وَكَانَ قَدْ (أُسْتُودِعَ ٧٦٤) (مَالاً ١٢٦) قَبْلَ جُنُونِهِ
ثُمَّ لَمْ يُوجَدْ عِنْدَهُ الْمَالُ الْمَذْكُورُ بِصِنْتِهِ كَانَ (لِلْمُودِعِ ٧٦٤) أَنْ يُعْطِيَ
(كَفَيْلاً ٦١٨) مَالِيًّا وَيُضْمِنَهَا مِنْ مَالِ الْجُنُونِ ثُمَّ إِذَا أَقَاقَ الْجُنُونُ
(فَادْعَى ١٦١٣) رَدَّ الْوَدِيعَةَ لِصَاحِبِهَا أَوْ هَلَّا لَهَا بِلَا تَعْدٍ وَلَا تَقْصِيرٍ
بُصْدَقُ (يَمِينِهِ ١٦٨١) وَيُسْتَرَدُّ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِهِ بَدَلِ
الْوَدِيعَةِ [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٠١ ❀ إِذَا مَاتَ (الْمُسْتَوْدَعُ ٧٦٤) وَوُجِدَتْ (الْوَدِيعَةُ ٧٦٣)
(عَيْنًا ١٥٩) فِي تَرِكَتِهِ تَكُونُ (أَمْلَنَةً ٧٦٣) فِي يَدِ وَارِثِهِ فَيَرُدُّهَا لِصَاحِبِهَا
وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَوْجَدْ عَيْنًا فِي تَرِكَتِهِ فَإِنْ أَثْبَتَ الْوَارِثُ أَنَّ الْمُسْتَوْدَعَ قَدْ
بَيَّنَّ حَالَ الْوَدِيعَةِ فِي عَيْنَيْهِ كَأَن قَال رَدَّدْتُ الْوَدِيعَةَ لِصَاحِبِهَا أَوْ قَالَ ضَاعَتْ
بِلَا تَعْدٍ فَلَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) وَكَذَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ نَحْنُ نَعْرِفُ الْوَدِيعَةَ
وَفَسَّرَهَا بَيَانٍ أَوْ صَافِيًا ثُمَّ قَالَ إِنَّهَا هَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ الْمُسْتَوْدَعِ
صَدَّقَ (بِصِدْقِهِ ١٦٨١) وَلَا ضَمَانٌ حِينَئِذٍ وَإِذَا مَاتَ الْمُسْتَوْدَعُ بَدُونِ أَنْ
يُبَيِّنَ حَالَ الْوَدِيعَةِ بِكَوْنِ مُجْهَلًا فَتَتَوَخَّذُ الْوَدِيعَةُ مِنْ تَرِكَتِهِ كَسَائِرِ (تَرِيقُونِهِ
١٠٥٨) وَكَذَا لَوْ قَالَ الْوَارِثُ نَحْنُ نَعْرِفُ الْوَدِيعَةَ بَدُونِ أَنْ يَفْسِّرَهَا وَيَصِفَهَا لَا
يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ إِنَّهَا ضَاعَتْ بِهَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا لَمْ يُثْبِتْ أَنَّهَا ضَاعَتْ يَلْزَمُ الضَّمَانُ
مِنْ التَّرِكَةِ [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٠٢ ❀ إِذَا مَاتَ (الْمُودِعُ ٧٦٤) مُسْلِمًا (الْوَدِيعَةُ ٧٦٣)
لِوَارِثِهِ لَكِنِ إِذَا كَانَتْ التَّرِكَةُ مُسْتَفْرَقَةً (بِالَّذِينَ ١٠٥٨) غُيِرَ فُتْرُ اللَّامِ إِلَى

(الحاكم ١٧٨٥) فَإِنْ (سَلَّمَهَا ٢٧٧٢) (المستودع ٧٦٤) إلى
الوارث بدون (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الحاكم فاستهلكهما هو (ضَمِنَ ٤١٦)
المستودع [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٨٠٣ ﴾ (الوديعة ٧٦٣) إِذَا لَزِمَ (ضَمَانُهَا ٤١٦) فَإِنْ كَانَتْ
مِنَ الثَّلَاثِ (١٤٥) تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْ (الْقِيَمَاتِ ١٤٦) تُضْمَنُ
(بِقِيَمَتِهَا ١٥٤) يَوْمَ لُزُومِ الضَّمَانِ [انظر المادة ٥٣]



الباب الثالث

﴿ في (العارية ٧٦٥) ويشتمل على فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ في المسائل المتعلقة (بمقد ١٠٣) (الإعارة ٧٦٦) وشروطها ﴾

﴿ مادة ٨٠٤ ﴾ (الإعارة ٧٦٦) (تَعَقُّدُ ١٠٤) (بالإيجاب ١٠١)
و (القبول ١٠٢) و (بالتعاطي ١٧٥) . مثلاً لو قال شخص لآخر أَعْرُتَكَ
(مالي ١٢٦) هذا او قال أعطيتك إِيَّاهُ عَارِيَةً فَقَالَ الْآخَرُ قَبِلْتُ
او (قَبَضَهُ ٢٧٧٢) ولم يقل شيئاً او قال رجل للإنسانِ أَعْطِنِي هَذَا الْمَالَ
عَارِيَةً فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ انعدت الإعارة

﴿ مادة ٨٠٥ ﴾ سَكُوتُ (المعبر ٧٦٦) لَا يُعَدُّ (قبولاً ١٠٢) فلو طَلَبَ

شَخْصٌ مِنْ آخَرَ (إِعَارَةٌ ٧٦٥) شَيْءٌ فَسَكَتَ صَاحِبُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ثُمَّ أَخَذَهُ
(المُسْتَعِيرُ ٧٦٧) كَانَ (غَاصِبًا ٨٨١) [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ٨٠٦ ﴾ (لِلْمُعِيرِ ٧٦٦) أَنْ يَرْجِعَ عَنْ (الإِعَارَةِ
٧٦٥) مَتَى شَاءَ

﴿ مادة ٨٠٧ ﴾ (تَنْفِيسٌ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (الإِعَارَةُ ٧٦٦) بِبُوتِ
(المُعِيرِ ٧٦٦) وَ (المُسْتَعِيرِ ٧٦٧)

﴿ مادة ٨٠٨ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ (المُسْتَعَارُ ٧٦٥) صَالِحًا
لِلْإِتِفَاعِ بِهِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ (لَا تَصِحُّ ١١٠) (إِعَارَةُ ٧٦٦) الْحَيَّوانِ النَّادِرِ الْفَارِ
وَلَا (أُسْتَعَارَتُهُ ٧٦٧)

﴿ مادة ٨٠٩ ﴾ يُشْتَرَطُ كَوْنُ (المُعِيرِ ٧٦٦) وَ (المُسْتَعِيرِ ٧٦٧)
عَاقِلَيْنِ (مُمَيِّزَيْنِ ١٤٣) وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمَا (بَالِغَيْنِ ١٩٨٥ هـ ١٩٨٧) بِنَاءٍ
عَلَيْهِ لَا (تَجُوزُ ١٠٨) (إِعَارَةُ ٧٦٦) (الْمَجْنُونِ ١٤٤) وَ (الصَّبِيِّ غَيْرِ
الْمُمَيِّزِ ١٤٣) وَلَا اسْتِعَارَتُهُمَا وَأَمَّا الصَّبِيُّ (الْمَأْذُونُ ٣٠٣، ٣٠٤) فَتَجُوزُ
إِعَارَتُهُ وَأُسْتَعَارَتُهُ

﴿ مادة ٨١٠ ﴾ الْقَبْضُ شَرْطٌ فِي (الْعَارِيَةِ ٧٦٥) فَلَا حُكْمَ لَهَا قَبْلَ
(الْقَبْضِ ٢٦٢ هـ ٢٧٧)

﴿ مادة ٨١١ ﴾ يَلْزَمُ تَعْيِينُ (المُسْتَعَارِ ٧٦٥) وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ إِذَا أَعَارَ
شَخْصٌ إِحْدَى دَابَّتَيْنِ بِدُونِ تَعْيِينِ وَلَا (تَخْيِيرِ ١١٦) (لَا تَصِحُّ ١١٠)
(الإِعَارَةُ ٧٦٦) بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يُعَيَّنَ (المُعِيرُ ٧٦٦) مِنْهُمَا الدَّابَّةُ الَّتِي يُرِيدُ

أَخْلَتْهَا لَكِنْ إِذَا قُلَّ الْمَعِيرُ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) حَذُّ أَهْمَا شَيْئٍ عَارِيَّةٍ وَخَيْرُهُ
صَحَّتِ الْعَارِيَّةُ

الفصل الثاني

❖ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ (الْعَارِيَّةِ ٧٦٥) (وَضَمَانِهَا ٤١٦) ❖

❖ مَادَّةُ ٨١٢ ❖ (الْمُسْتَعِيرُ ٧٦٧) يَمْلِكُ مَنَعَةً (الْعَارِيَّةِ ٧٦٥) بِدُونِ
بَدَلٍ فَلَيْسَ (لِلْمَعِيرِ ٧٦٦) أَنْ يَطْلُبَ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ (أَجْرَةً ٤٠٤)
بَعْدَ الْإِسْتِعْمَالِ

❖ مَادَّةُ ٨١٣ ❖ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) (أَمَانَةُ ٧٦٤) فِي يَدِ (الْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧)
فَإِذَا هَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ أَوْ نَقَصَتْ (فِيْمَتُهَا ١٥٤) بَلَا تَعْدَرُ وَلَا تَقْصِرُ فَلَا يَلْزَمُ
(الضَّمانُ ٤١٦) . مَثَلًا إِذَا سَقَطَتِ الْمِرَاةُ الْمُعَارَاةُ مِنْ يَدِ الْمُسْتَعِيرِ بَلَا عَمْدٍ
أَوْ زَلَّتْ رِجْلُهُ فَسَقَطَتِ الْمِرَاةُ فَانْكَسَرَتْ لَا يَلْزَمُهُ الضَّمانُ وَكَذَا لَوْ وَقَعَ عَلَى
الْبِسَاطِ الْمُعَارَاةِ شَيْءٌ فَتَلَوَّثَ بِهِ وَنَقَصَتْ قِيْمَتُهُ فَلَا ضَمَانَ

❖ مَادَّةُ ٨١٤ ❖ إِذَا حَصَلَ مِنَ (الْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) تَعَدُّ أَوْ تَقْصِيرٌ بِحَقِّ
(الْعَارِيَّةِ ٧٦٥) ثُمَّ هَلَكَتْ أَوْ نَقَصَتْ (فِيْمَتُهَا ١٥٤) فَبِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ
الْهَلَاكُ أَوْ النِّقْصُ يَلْزَمُ الْمُسْتَعِيرَ (الضَّمانُ ٤١٦) . مَثَلًا إِذَا ذَهَبَ الْمُسْتَعِيرُ
بِالدَّابَّةِ (الْمُعَارَاةِ ٧٦٧) إِلَى مَحَلٍّ مَسَافَتُهُ يَوْمَانِ فِي يَوْمٍ وَاجِدٍ فَتَلَفَتْ ذَلِكَ
الدَّابَّةُ أَوْ هَزِلَتْ وَنَقَصَتْ قِيْمَتُهَا لَزِمَ الضَّمانُ وَكَذَا لَوْ اسْتَمَارَ دَابَّةٌ لِيَذْهَبَ بِهَا

الى محل معين فجاوز بها ذلك المحل ثم ملكت الدابة حنف انفا لرم الضمان
وكذلك اذا استعار انسان حلياً فوجعه على (صبي ١٤٣) وتوكله بدون أن
يكون عند الصبي من يحفظه فسرَق الحلي فلن كان (الصبي ١٤٢) قاهوا
على حفظ الأشياء التي عليه لا يلزم الضمان وإن لم يكن قاهوا لرم للمستعير
الضمان [انظر للمادة ٥٣]

❖ مادة ٨١٥ ❖ (نقطة ١٠٥٤) (المستعار ٧٦٥) على (المستعير ٧٦٢)
بناء عليه لو ترك المستعير الدابة (المعيرة ٧٦٢) بدون علف فهلكت
(عمن ٤١٦)

❖ مادة ٨١٦ ❖ اذا كاتب (الإعارة ٧٦٦) (مطلقة ٦٤) أي لم يقيدها
(المعير ٧٦٦) بزمان او مكان او بنوع من أنواع الانتفاع كان (المستعير
٧٦٧) استعمال (العارية ٧٦٥) في أي مكان وزمان شاء على الوجه الذي
يريدُه لكن يُقيدُ ذلك (بالعرف والعادة ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٥) مثلاً اذا
أعار رجل دابة على الوجه المذكور إعارة مطلقة فالمستعير له أن يركبها الى
حيث شاء في الوقت الذي يريدُه وإنما ليس له أن يذهب بها الى المحل الذي
مساغة الذهاب اليه ساعتين في ساعة واحدة . كذلك اذا استعار شخص
حجرة في خان كان له أن يسكنها وأن يفتح فيها أمتعة . وأما
استعمالها بما يخالف العادة كأن يشغل فيها بصنعة الجهاد فليس له
ذلك [انظر للمادتين ٣٦ و ٤٥]

❖ مادة ٨١٧ ❖ اذا كانت (الإعارة ٧٦٦) مقيدة بزمان او مكان

يُتَبَرَّرُ ذَلِكَ الْقَيْدُ فَلَيْسَ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) مُخَالَفَتُهُ . مَثَلًا إِذَا (اسْتَعَارَ ٧٦٧) دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَرْكَبَهَا أَرْبَعَ سَاعَاتٍ . وَكَذَا إِذَا اسْتَعَارَ فَرَسًا لِيَرْكَبَهُ إِلَى مَحَلٍّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ إِلَى مَحَلٍّ غَيْرِهِ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٨١٨ ﴾ إِذَا قِيدَتْ (الِإِعَارَةُ ٧٦٦) بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِنْتِفَاعِ فَلَيْسَ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ النَّوْعَ إِلَى مَا فَوْقَهُ . لَكِنْ لَهُ أَنْ يُخَالَفَ بِاسْتِعْمَالِ (الْعَارِيَّةِ ٧٦٥) بِمَا هُوَ مُسَاوٍ لِنَوْعِ الْاسْتِعْمَالِ الَّذِي قِيدَتْ بِهِ أَوْ بِنَوْعٍ أَخَفَّ مِنْهُ . مَثَلًا لَوْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيُحْمِلَهَا حِنَظَةً فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْمِلَ عَلَيْهَا حَدِيدًا أَوْ أَحْجَارًا وَإِنَّمَا لَهُ أَنْ يُعْمِلَهَا شَيْئًا مُسَاوِيًا لِلْحِنَظَةِ أَوْ أَخَفَّ مِنْهَا وَكَذَا لَوْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِلرُّكُوبِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْمِلَهَا حِمْلًا وَأَمَّا الدَّابَّةُ الْمُسْتَعَارَةُ لِلْحَمْلِ فَإِنَّهَا تُرْكَبُ

﴿ مادة ٨١٩ ﴾ إِذَا كَانَ (الْمُعِيرُ ٧٦٦) (أَطْلَقَ ٦٤) (الِإِعَارَةَ ٧٦٦) بِحَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَنْفَعَةُ كَانَ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ يَسْتَعْمِلَ (الْعَارِيَّةَ ٧٦٥) عَلَى إِطْلَاقِهَا يَعْنِي إِنْ شَاءَ اسْتَعْمَلَهَا بِنَفْسِهِ وَإِنْ شَاءَ أَعَارَهَا لِغَيْرِهِ لِيَسْتَعْمِلَهَا سَوَاءً كَانَتْ أَوْ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ كَالْحُجْرَةِ أَوْ كَانَتْ مِمَّا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ كَدَابَّةِ الرُّكُوبِ . مَثَلًا لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِآخَرَ أَعْرَنْتُكَ حُجْرَتِي فَالْمُسْتَعِيرُ لَهُ أَنْ يَسْكُنَهَا بِنَفْسِهِ وَأَنْ يُسْكِنَهَا غَيْرَهُ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعْرَنْتُكَ هَذَا الْفَرَسَ كَانَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَرْكَبَهُ بِنَفْسِهِ وَأَنْ يَرْكَبَهُ غَيْرَهُ [انظر المادة ٦٤]

❖ مادة ٨٢٠ ❖ يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الْمُنْفَعَةِ فِي (إِعَارَةِ ٧٦٦) الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي إِعَارَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهِ إِلَّا إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُعِيرُ نَهَى (الْمُسْتَعِيرَ ٧٦٧) عَنْ أَنْ يُعْطِيَهُ لِغَيْرِهِ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَهُ لِآخَرَ لَيْسْتَعْمِلَهُ . مَثَلًا لَوْ قَالَ (الْمُعِيرُ ٧٦٦) لِلْمُسْتَعِيرِ أَعْرَيْتَكَ هَذَا الْفَرَسَ لِتَرْكَبَهُ أَنْتَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ خَادِمُهُ وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَهُ أَعْرَيْتَكَ هَذَا الْبَيْتَ لِتَسْكُنَهُ أَنْتَ كَانَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَسْكُنَهُ وَأَنْ يُسْكِنَ فِيهِ غَيْرَهُ لَكِنْ إِذَا قَالَ لَهُ أَيْضًا لَا تُسْكِنَ فِيهِ غَيْرَكَ فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يُسْكِنَ فِيهِ غَيْرَهُ [انظر المادة ٦٤]

❖ مادة ٨٢١ ❖ إِنْ (الْمُسْتَعِيرَ ٧٦٧) فَرَسٌ لِأَنْ يَرْكَبَ إِلَى مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ فَإِنْ كَانَتْ الطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ مُتَعَدِّدَةً كَانَ (الْمُسْتَعِيرَ ٧٦٧) أَنْ يَذْهَبَ مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ شَاءَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي اعْتَادَ النَّاسُ الذَّهَابَ فِيهَا وَأَمَّا لَوْ ذَهَبَ فِي طَرِيقٍ لَيْسَ مُعْتَادًا السُّلُوكَ فِيهِ فَهَلْكَ الْفَرَسُ لَزِمَ (الضَّامَنُ ٤١٦) وَكَذَلِكَ لَوْ ذَهَبَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الَّذِي عَيْنَهُ (الْمُعِيرُ ٧٦٦) فَهَلْكَ الْفَرَسُ فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ الَّذِي سَلَكَهُ الْمُسْتَعِيرُ أَطْوَلَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي عَيْنَهُ الْمُعِيرُ أَوْ غَيْرَ أَمِينٍ أَوْ خِلَافَ الْمُعْتَادِ لَزِمَهُ الضَّامَنُ [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٨٢٢ ❖ إِذَا طَلَبَ شَخْصٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ (إِعَارَةَ ٧٦٦) شَيْءٍ هُوَ (مُلْكُ ١٢٥) زَوْجِهَا فَأَعَارَتْهُ إِيَّاهُ بِلَا (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الزَّوْجِ فَضَاعَ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مِمَّا هُوَ دَاخِلُ الْبَيْتِ وَفِي يَدِ الزَّوْجَةِ عَادَةً لَا

(البضع ٤١٦) (المستعير ٧٦٧) ولا الزوجة أيضا، ان لم يكن ذلك الشيء
من الأشياء التي تكون في يد النساء كالغرض فالزوج مخير بين شاء ضحته
لزوجته أو أن شاء ضحته للمستعير [انظر المادة ٥٣]

مادة ٨٣٣ * (البس) (المستعير ٧٦٧) لأن (يؤجر ٤٠٤) (المعارضة
٧٦٥) ولا أن (يرمها ٧٠٧) بدون (أذن ٣٠٣ و ٣٠٤) (المعير ٧٦٧)
وإذا (استعار ٧٦٧) سالا ليرهنه على (دين ١٠٨) عليه في بلد فليس له
أن يرمه على دين عليه في بلد آخر فصاذا رهنه فذلك لزومه
(الضمان ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

مادة ٨٣٤ * (المستعير ٧٦٧) أن (يودع ٧٦٤) (المعارضة ٧٦٤)
بعد آخر فاذا ملك في يد (المستودع ٧٦٤) بلا علم ولا قصير فلا
يلزم (الضمان ٤١٦) مثلاً إذا (استعار ٧٦٧) دابة على أن يذهب
بها إلى محل كذا ثم يعود فوصل إلى ذلك المحل فمستد الدابة ومجرت
عن المظني فلو دعها ضد شخص ثم ملكت خفف أنفها فلا
ضمان [انظر المادة ٩١]

مادة ٨٣٥ * متى طلب (المعير ٧٦٣) (المعارضة ٧٦٥) لزيم
(المستعير ٧٦٧) ردها إليه فوراً وإذا وقفها وأخرها بلا عذر فتلقت المعارضة
أو نقصت (قيمتها ١٠٤) (ضمن ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

مادة ٨٣٦ * (المعارضة ٧٦٥) الموقفة خصاً أو دالة يلزم ردها
(المستعير ٧٦٦) في غتام المدق لكن المكث المتأد صفو مثلاً لو (استعار

(٧٦٧) أَمْرًا حَلِيًّا عَلَى أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ إِلَى عَصْرِ الْيَوْمِ الْفُلَانِي لَزِمَ رَدُّ الْحَلِيِّ
الْمُسْتَعَارِ فِي حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَعَارَتْ حَلِيًّا عَلَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي
عُرْسٍ فَلَانِ لَزِمَ إِعَادَتُهُ فِي خَتَامِ ذَلِكَ الْعُرْسِ لَكِنْ يُعْنَى عَنْ مُرُودِ مُدَّةٍ
لَا بُدَّ مِنْهَا لِلرَّدِّ وَالْإِعْلَافَةِ عَادَةً [انظر المادتين ٣٦ و ٥٣]

❖ مادة ٨٢٧ ❖ إذا (الْمُسْتَعِيرُ ٧٦٧) شِيءٌ لِلْإِسْتِعْلَالِ فِي عَمَلٍ مُخْصُوصٍ
فَمَتَى انْتَهَى ذَلِكَ الْعَمَلُ بَقِيََّتِ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) فِي يَدِ (الْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧)
(لَمَلَنَةً ٧٦٢) (كَالْوَدِيعَةِ ٧٦٣) وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا وَلَا
أَنْ يُسْكِنَهَا زِيَادَةً عَلَى الْمُعَادِ وَإِذَا اسْتَعْمِلَهَا لَوْ أَمْسَكَهَا فَهَلَكَتْ
(ضَمِنَ ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٨٢٨ ❖ (الْمُسْتَعِيرُ ٧٦٧) يَرُدُّ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) إِلَى (الْمُعِيرِ ٧٦٦)
بِنَفْسِهِ أَوْ عَلَى يَدِ أَمِينَةٍ فَإِذَا رَدَّهَا عَلَى يَدِ غَيْرِ أَمِينَةٍ فَهَلَكَتْ صَارَ
(ضَامِنًا ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٨٢٩ ❖ (الْعَارِيَّةُ ٧٦٥) إِذَا كَانَتْ مِنَ الْأَشْيَاءِ النَّفِيسَةِ
كَالْمُجُوهَرَاتِ يَلْزَمُ فِي رَدِّهَا أَنْ تُسَلَّمَ إِلَى يَدِ (الْمُعِيرِ ٧٦٦) نَفْسِهِ وَأَمَّا مَا
سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَيُصَالُّهَا إِلَى الْهَلْرِ الَّذِي بَعْدَ التَّسْلِيمِ فِيهِ (الرُّفْ
فِيهِ وَالْعَادَةُ ٣٦ هـ ٣٨ و ٤٠ هـ ٤٥) تَسْلِيمًا وَكَذَا إِعْطَاؤُهَا إِلَى خَادِمِ الْمُعِيرِ رَدُّ
وَتَسْلِيمٌ . مِثْلًا الدَّابَّةُ الْمُعَارَةُ تَسْلِمُهَا إِصْبَالُهَا إِلَى إِصْطَبْلِ الْمُعِيرِ أَوْ تَسْلِيمُهَا
وَالِي سَائِسِهِ [انظر المادة ٣٦]

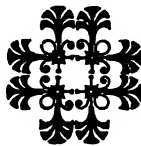
❖ مادة ٨٣٠ ❖ مَصَارِيفُ رَدِّ (الْعَارِيَّةِ ٧٦٥) وَمُؤْنَةُ تَقْلِيلِهَا عَلَى

(المُسْتَعِير ٧٦٧)

❀ مادة ٨٣١ ❀ (إِسْتَعَارَةُ ٧٦٧) الْأَرْضِ لِغَرْسِ الْأَشْجَارِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا
(صَحِيحَةُ ١٠٨) لَكِنْ (لِلْمُعِيرِ ٧٦٦) أَنْ يَرْجِعَ (بِالِإِعَارَةِ ٧٦٦) مَتَى شَاءَ
فَإِذَا رَجَعَ لَزِمَ (المُسْتَعِير ٧٦٧) قَلْعُ الْأَشْجَارِ وَرَفْعُ الْبِنَاءِ ثُمَّ إِذَا كَانَتْ مُوقَّتَةً
فَرَجَعَ الْمُعِيرُ عَنْهَا قَبْلَ مُضِيِّ الْوَقْتِ وَكَلَّفَ الْمُسْتَعِيرُ قَلْعَ الْأَشْجَارِ وَرَفْعَ الْبِنَاءِ
(ضَمَّنَ ٤١٦) لِلْمُسْتَعِيرِ تَقَاوُثَ (فِي مَتْنِهَا ١٥٤) بَيْنَ وَقْتِ الْقَلْعِ وَانْتِهَاءِ مُدَّةِ
الِإِعَارَةِ . مِثْلًا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ وَالْأَشْجَارِ (مَقْلُوعَةً ٨٨٤) حِينَ الرَّجُوعِ
عَنِ الْإِعَارَةِ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا وَفِي مَتْنِهَا لَوْ بَقِيََتْ إِلَى انْتِهَاءِ وَقْتِ
الِإِعَارَةِ عِشْرُونَ دِينَارًا وَطَلَبَ الْمُعِيرُ قَلْعَهَا لِزِمِّهِ أَنْ يُعْطِيَ لِلْمُسْتَعِيرِ
ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ

❀ مادة ٨٣٢ ❀ إِذَا كَانَتْ (إِعَارَةُ ٧٦٦) الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ سَوَاءً كَانَتْ
مُوقَّتَةً أَوْ غَيْرَ مُوقَّتَةٍ فَلَيْسَ (لِلْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَنْ يَرْجِعَ بِالِإِعَارَةِ وَيَسْتَرِدَّ
الْأَرْضَ قَبْلَ وَقْتِ الْحَصَادِ

فِي ٢٤ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ١٢٨٨



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط المايوفي »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب السابع

﴿ في (الهبة ٨٣٣) ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

المقدمة

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة ﴾

﴿ مادة ٨٣٣ ﴾ الهبة هي تملك (مال ١٢٦) لآخر بلا عوض ويقال لفاعله واهب ولذلك المال موهوب ولعن قبله موهوب له والانتها ب معنى (قبول ١٠٢) الهبة أيضاً

﴿ مادة ٨٣٤ ﴾ ألمدية هي (المال ١٢٦) الذي يعطى لاحد او يرسل اليه اكراماً له

﴿ مادة ٨٣٥ ﴾ الصدقة هي (المال ١٢٦) الذي (وهب ٨٣٣) لأجل الثواب

﴿ مادة ٨٣٦ ﴾ الإباحة هي عبارة عن إعطاء الرخصة و (الإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) لشخص أن يأكل أو يتناول شيئاً بلا عوض [انظر المواد ١٢٣٤

١٢٣٩، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٧]

الباب الاول

❖ في بيان المسائل المتعلقة (بمقد ١٠٣) (الهيئة ٨٣٣) ❖
❖ ويشتمل على فصلين. ❖

الفصل الاول

❖ في بيان المسائل المتعلقة (بركن الهيئة ٨٣٣) ❖
❖ (وقبضها ٢٧٧ و ٢٦٢) ❖

❖ مادة ٨٣٧ (تتعقد ١٠٤) (الهيئة ٨٣٣) (بالإيجاب ١٠٤) ❖
و (القبول ١٠٢) و (بالتبض ٢٧٧ و ٢٦٢) ❖
❖ مادة ٨٣٨ (الإيجاب ١٠١) في (الهيئة ٨٣٣) هو الألفاظ
المستعملة في معنى تمليك (المال ١٣٦) مجاناً كما كرمت و (وهبت ٨٣٤)
و (أهديت ٨٣٤) والتعيرات التي تدل على التمليك مجاناً بإيجاب
للهيئة أيضاً كإعطاء الزوج زوجته قوطاً او حلياً وقوله لها خذني
هذا وعلقه.

❖ مادة ٨٣٩ (تتعقد ١٠٤) (الهيئة ٨٣٣) (بالتعاطي ١٧٥) أيضاً
❖ مادة ٨٤٠ (الإرسال و) (القبض ٢٧٧ و ٢٦٢) في (الهيئة
٨٣٣) و (الصدقة ٨٣٥) يقوم مقام (الإيجاب ١٠١) و (القبول
١٠٢) لفظاً

﴿ مادة ٨٤١ ﴾ (القبض ٢٦٢هـ ٢٦٧) في (الهيئة ٨٣٣) (كالقبول ١٠٢) في (البيع ١٢٠) بناء عليه تتم الهيئة إذا قبض (الموهوب له ٨٣٤) حيث (بجلس ١٨١) الهيئة (المال ١٢٦) (الموهوب ٨٣٣) بدون أن يقول قبلته أو أتممت هند (إيجاب ١٠٠) (الواهب ٨٣٣) أبي قوله وهبتك هذا المال

﴿ مادة ٨٤٢ ﴾ يلزم إذن (الواهب ٨٣٣) (صراحة أو دلالة ٨٤٣) في (القبض ٢٦٢هـ ٢٧٧)

﴿ مادة ٨٤٣ ﴾ (إيجاب ١٠٠) (الواهب ٨٣٣) (إذن ٨٤٢) (بالقبض ٢٦٢هـ ٢٧٧) دلالة وأما إذنه صراحة فهو قوله لخذ هذا (المال ١٢٦) فإني (وهبتك ٨٣٣) إياه إن كان المال حاضراً في (بجلس ١٨١) الهيئة . وإن كان غائباً فقوله وهبتك المال الفلاني أذهب وخذته أمر صريح

﴿ مادة ٨٤٤ ﴾ إذا أذن (الواهب ٨٣٣) (صراحة ٨٤٢) (بالقبض ٣٦٧) (٢٧٧) (فيصبح ١٠٨) قبض (الموهوب له ٨٣٣) (المال ١٢٦) (الموهوب ٨٣٣) في (بجلس ١٨١) (الهيئة ٨٣٣) وبعد الافتراق وأما إذنه بالقبض دلالة فتفيد بجلس الهيئة ولا يعتبر بعد الافتراق. مثلاً لو قال وهبتك هذا وقبضه الموهوب له في ذلك المجلس يصح وأما لو قبضه بعد الافتراق عن المجلس فلا يصح . كذلك لو قال وهبتك المال الذي هو في المحل الفلاني ولم يقل أذهب وخذته فإذا ذهب الموهوب له وقبضه لا يصح [انظر المادة ١٠٣]

﴿ مادة ٨٤٥ ﴾ (للمشتري ١٦١) أَنْ (وَهَبَ ٨٣٣) (المبيع ١٥١)
قَبْلَ (قَبْضِهِ ٢٧٧ و ٢٦٢) مِنْ (الْبَائِعِ ١٦٠)

﴿ مادة ٨٤٦ ﴾ مَنْ (وَهَبَ ٨٣٣) (مَالَهُ ١٢٦) الَّذِي هُوَ فِي يَدِ
آخِرَ لَهُ نَتِمْ (الْهَبَةُ ٨٣٣) وَلَا حَاجَةَ إِلَى (الْقَبْضِ وَالتَّسْلِيمِ ٢٧٧ و ٢٦٢)
مَرَّةً أُخْرَى .

﴿ مادة ٨٤٧ ﴾ إِذَا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدٌ (دَيْنَهُ ١٥٨) لِلْمَدْيُونِ
أَوْ (أَبْرَأَ ١٥٣٦) ذِمَّتَهُ عَنِ الدَّيْنِ وَلَمْ يَرُدَّهُ الْمَدْيُونُ (فَيَصِحُّ ١٠٨) (الْهَبَةُ
٨٣٣) وَيَسْقُطُ عَنْهُ الدَّيْنُ فِي الْحَالِ [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ٨٤٨ ﴾ مَنْ (وَهَبَ ٨٣٣) (دَيْنَهُ ١٥٨) الَّذِي هُوَ فِي
ذِمَّةِ أَحَدٍ لِآخَرَ وَأَذِنَهُ (صَرَاحَةً ٨٤٣) (بِالْقَبْضِ ٢٧٧ و ٢٦٢)
بِقَوْلِهِ أَذْهَبَ فَخُذْهُ فَذَهَبَ (الْمَوْهُوبُ لَهُ ٨٣٣) وَقَبْضُهُ نَتِمْ الْهَبَةُ
﴿ مادة ٨٤٩ ﴾ إِذَا تَوَفَّى (الْوَاهِبُ ٨٣٣) أَوْ (الْمَوْهُوبُ لَهُ ٨٣٣) قَبْلَ
(الْقَبْضِ ٢٧٧ و ٢٦٢) فَتَبْطُلُ الْهَبَةُ [انظر المادة ٥٧]

﴿ مادة ٨٥٠ ﴾ إِذَا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدٌ لِإِبْنِهِ الْكَبِيرِ الْعَاقِلِ (الْبَالِغِ
٩٨٧ و ٩٨٥) شَيْئًا فَيَلْزَمُ (التَّسْلِيمُ ٢٧٧ و ٢٦٢)

﴿ مادة ٨٥١ ﴾ يَمْلِكُ (الصَّغِيرُ ٩٤٣) (الْمَالُ ١٢٦) الَّذِي (وَهَبَهُ
٨٣٣) إِيَّاهُ (وَصِيَّهُ ٩٧٤) أَوْ مَرْيِيهِ يَعْنِي مَنْ هُوَ فِي حُجْرِهِ وَتَرْيِيهِ
الَّذِي فِي يَدِهِ أَوْ الَّذِي كَانَ (وَدِيعَةً ٧٦٣) عِنْدَ غَيْرِهِ بِمَجْرَدِ
(الإيجاب ١٠١) أَيْ بِمَجْرَدِ قَوْلِ الْوَاهِبِ وَهَبْتُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى

(الْقَبْضُ ٢٦٢ هـ ٢٧٧)

❖ مادة ٨٥٢ ❖ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدُ شَيْئًا لِطِفْلِ فَتَمِ (الْهَبَةُ ٨٣٣)
(بَقْبُضُ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) (وَلِيَّهِ ٩٧٤) أَوْ مُرِيَّهِ

❖ مادة ٨٥٣ ❖ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) شَيْءٌ (لِلصَّبِيِّ الْمُبْزِ ٩٤٣)
فَتَمِ (الْهَبَةُ ٨٣٣) (بَقْبُضُهُ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ (وَلِيٌّ ٩٧٤)

❖ مادة ٨٥٤ ❖ (الْهَبَةُ ٨٣٣) (الْمُضَافَةُ ٤٠٨) لَيْسَتْ (بِصَحِيحَةٍ
١٠٨) . مثلاً لو قال وَهَبْتُكَ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ الْآتِي
لَا تَصِحُّ الْهَبَةُ

❖ مادة ٨٥٥ ❖ تَصِحُّ (الْهَبَةُ ٨٣٣) بِشَرْطِ عَوْضٍ وَيُعْتَبَرُ الشَّرْطُ .
مثلاً لو وَهَبَ أَحَدٌ لِآخَرَ شَيْئًا بِشَرْطِ أَنْ يُعْطِيَهُ كَذَا عَوْضًا أَوْ يُؤَدِّيَ
(دَيْنَهُ ١٥٨) الْمَعْلُومَ الْمِقْدَارِ تَلَزَمَ الْهَبَةُ إِذَا رَاعَى (الْمَوْهُوبُ لَهُ ٨٣٣)
الشَّرْطَ وَالْأَوَّلُ (فَلِلْوَاهِبِ ٨٣٣) الرُّجُوعُ عَنِ الْهَبَةِ . كذلك لو وَهَبَ أَحَدٌ
(سَلَمَ ٢٧٠ و ٢٧١) (عَقَارًا ١٢٩١) مَمْلُوكًا لَهُ لِآخَرَ بِشَرْطِ أَنْ يَقُومَ بِنَفَقَةِ
الْوَاهِبِ إِلَى وَفَاتِهِ ثُمَّ نَدِمَ فَأَرَادَ الرُّجُوعَ عَنِ الْهَبَةِ وَأَسْتَرْدَادَ ذَلِكَ
الْعَقَارِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ مَا دَامَ الْمَوْهُوبُ لَهُ رَاضِيًا بِإِنْفَاقِهِ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ
الشَّرْطِ [انظر المادة ٨٣]



الباب الثاني

❖ في بيان شروط (الهبة ٨٣٣) ❖

❖ مادة ٨٥٦ ❖ يُشْتَرَطُ وُجُودُ (لِلْمَوْهُوبِ ٨٣٣) فِي وَقْتِ (الهِبَةِ ٨٣٣) بِنَاءً عَلَيْهِ (لَا تَصِحُّ ١١٠) هِبَةٌ عِنَبِ بُسْتَانٍ سَيَذَرُكَ أَوْ وَلَدٍ فَرَسٍ سَيُولَدُ

❖ مادة ٨٥٧ ❖ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَوْهُوبُ ٨٣٣) (مَالًا ١٢٦) (الْوَاهِبِ ٨٣٣) بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ وَهَبَ أَحَدٌ مَالًا غَيْرِهِ (لَا تَصِحُّ ١١٠) وَلَكِنْ بَعْدَ (الهِبَةِ ٨٣٣) لَوْ أَجَلَتْهَا صَاحِبُ الْمَالِ تَصِحُّ

❖ مادة ٨٥٨ ❖ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَوْهُوبُ ٨٣٣) مَعْلُومًا وَمُعَيَّنًا بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدٌ مِنْ (الْمَالِ ١٢٦) شَيْئًا أَوْ مِنْ الْفَرَسَيْنِ أَحَدَهُمَا لَا عَلَى التَّعْيِينِ (لَا تَصِحُّ ١١٠) وَلَوْ قَالَ أَيُّمَا أَرَدْتَ مِنْ هَاتَيْنِ الْفَرَسَيْنِ فَعَلَيْكَ فَإِنَّ عَيْنَ (الْمَوْهُوبِ لَهُ ٨٣٣) فِي (مَجْلِسِ ١٨١) (الهِبَةِ ٨٣٣) أَحَدَهُمَا (تَصِحُّ ١٠٨) وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ بَعْدَ الْفَارِقَةِ مِنْ مَجْلِسِ الْهِبَةِ

❖ مادة ٨٥٩ ❖ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْوَاهِبُ ٨٣٣) عَاقِلًا (بِالْفَاءِ ٩٨٥) بِنَاءً عَلَيْهِ (لَا تَصِحُّ ١١٠) (هِبَةُ ٨٣٣) (الصَّغِيرِ ٩٤٣) (وَالْمَجْنُونِ ٩٤٤) (وَالْمَعْنُوءِ ٩٤٥) وَأَمَّا الْهِبَةُ لِلْمَوْلَا (فَصَحِيحَةٌ ١٠٨)

﴿ مادة ٨٦٠ ﴾ يلزمُ في (الهبة ٨٣٣) (رضاء ١٠٢) (الواهب)
(٨٣٣) (فلا تصح ١١٠) الهبة التي وقعت (بالجبر ٩٤٨ و ١٠٠٣)
و (الإكراه ٩٤٩ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥)

الباب الثالث

﴿ في بيان أحكام (الهبة ٨٣٣) ويشتمل على فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ في حق الرجوع عن (الهبة ٨٣٣) ﴾

﴿ مادة ٨٦١ ﴾ يملك (الموهوب له ٨٣٣) (الموهوب ٨٣٣)
(بالقبض ٢٦٢ الى ٢٧٧)

﴿ مادة ٨٦٢ ﴾ (للواهب ٨٣٣) أن يرجع عن (الهبة ٨٣٣)
قبل (القبض ٢٦٢ الى ٢٧٧) بدون (رضاء ١٠٢) (الموهوب له ٨٣٣)
[انظر المادة ٥٧]

﴿ مادة ٨٦٣ ﴾ نهى (الواهب ٨٣٣) (الموهوب له ٨٣٣) عن
(القبض ٢٦٢ الى ٢٧٧) بعد (الايجاب ١٠١) رجوع

﴿ مادة ٨٦٤ ﴾ (للواهب ٨٣٣) أن يرجع عن (الهبة ٨٣٣)
و (الهدية ٨٣٤) بعد (القبض ٢٦٢ الى ٢٧٧) (برضى ١٠٢) (الموهوب له ٨٣٣)

وإن لم يرَضَ الموهوبُ له راجع الوهاب (الحاكم ١٧٨٥) وللحاكم (لمسوخ ٣٠٣ الى ٣٠٤) الهبة إن لم يكن ثمة مانع من مواع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية.

﴿ مادة ٨٦٥ ﴾ لو استردَّ (الواهب ٨٣٣) (الموهوب ٨٣٣) بعد القبض ٢٦٢ الى ٢٧٢ بدون (حكم ١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) و (قضائه ١٧٨٤) وبدون (رضي ١٠٢) (الموهوب له ٨٣٣) يكون (غاصبا ٨٨١) ويهدو الصورة لو تلف أو ضاع في يده يكون (ضامنا ٤١٦)

﴿ مادة ٨٦٦ ﴾ من وهب (٨٣٣) لأصوله وفروعه أو لأخيه أو أخته أو لأولاديهما أو لعمته وعمته شيئا فليس له الرجوع ﴿ مادة ٨٦٧ ﴾ لو (وهب ٨٣٣) كل من الزوج والزوجة صاحبه شيئا حال كون الزوجية قائمة بينهما فبعد (التسليم ٢٦٢ الى ٢٧٢) ليس له الرجوع

﴿ مادة ٨٦٨ ﴾ إذا أعطى (لهبة ٨٣٣) عوض (قبضة ٢٦٢ الى ٢٧٢) (الواهب ٨٣٣) فهو مانع للرجوع فلو أعطى للواهب شيئا على أن يكون عوضا لمبته وقبضة فليس له الرجوع إن كان من جانب (الموهوب له ٨٣٣) أو من الغير

﴿ مادة ٨٦٩ ﴾ إذا حصل في (الموهوب ٨٣٣) (زيادة متصلة ٧١٨) كأن كان أرضها وأخذت (الموهوب له ٨٣٣) عليها بناء أو غرس فيها شجرة أو كان حيوانا ضعيفا فسمين عند الموهوب له أو غير الموهوب على وجه

فَبَدَّلَ بِهِ اسْمُهُ كَانَ كَانَ حِنْطَةً فَطُحِنَتْ وَجُعِلَتْ دَقِيقًا فَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ
عَنِ (الهِبَةِ ٨٣٣) حِينَئِذٍ وَأَمَّا الزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ فَلَا تَكُونُ مَانِعَةً لِلرُّجُوعِ
فَلَوْ حَمَلْتُمَا الْفَرَسَ الَّتِي وَهَبَهَا أَحَدُ لِنَعِيرِهِ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْهِبَةِ
لَكِنْ لَهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ وَبِهِذِهِ الصُّورَةُ يَكُونُ فَلَوْهَاا لِلْمَوْهُوبِ
لَهُ [انظر المادة ٩٨]

﴿ مادة ٨٧٠ ﴾ إذا (باع ١٢٠) (المَوْهُوبُ لَهُ ٨٣٣) (المَوْهُوبُ ٨٣٣)
أو أَخْرَجَهُ مِنْ (مُلْكِهِ ١٢٥) (بِالهِبَةِ ٨٣٣) وَ (التَّسْلِيمِ ٢٦٦ و ٢٧٧) فَلَا
يَبْقَى (لِلْوَاهِبِ ٨٣٣) صِلَاحِيَّةُ الرُّجُوعِ [انظر المادة ٩٨]

﴿ مادة ٨٧١ ﴾ إذا اسْتَهْلَكَ (المَوْهُوبُ ٨٣٣) فِي يَدِهِ (المَوْهُوبُ لَهُ ٨٣٣)
فَلَا يَبْقَى لِلرُّجُوعِ مَحَلٌّ [انظر المادة ٩٨]

﴿ مادة ٨٧٢ ﴾ وَفَاةُ كُلِّ مَنْ (الْوَاهِبِ ٨٣٣) وَ (المَوْهُوبِ لَهُ ٨٣٣)
مَانِعَةٌ مِنَ الرُّجُوعِ بِنَاءً عَلَيْهِ لَيْسَ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ عَنِ (الهِبَةِ ٨٣٣)
إِذَا تَوَفَّى الْمَوْهُوبُ لَهُ كَذَلِكَ لَيْسَ لِلْوَرَثَةِ اسْتِرْدَادُ الْمَوْهُوبِ إِذَا تَوَفَّى
الْوَاهِبُ [انظر المادة ١٣]

﴿ مادة ٨٧٣ ﴾ إذا (وَهَبَ ٨٣٣) الدَّائِنُ (الدَّيْنَ ١٥٨) لِلدَّيُونِ فَلَيْسَ
لَهُ الرُّجُوعُ أَنْظَرُ إِلَى مَادَّةِ ٥١ وَمَادَّةِ ٨٤٧

﴿ مادة ٨٧٤ ﴾ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنِ (الصَّدَقَةِ ٨٣٥) بَعْدَ الْقَبْضِ
بِوَجْدِهِ مِنَ الْوُجُوهِ

﴿ مادة ٨٧٥ ﴾ إذا (أَبْلَحَ ٨٣٦) أَحَدٌ لِآخَرَ شَيْئًا مِنْ مَطْعُمَاتِهِ

فليس له التصرف فيه بوجه من لوازم التملك (كالبیع ١٢٠) و (الهبة ٨٣٣) ولكن له الأكل والتناول من ذلك الشيء . وبعد هذا ليس لصاحبه مطالبة قيمته . مثلاً اذا أكل أحد من بستان آخر بايachtه مقداراً من العنب فليس لصاحب البستان مطالبة قيمته بعد ذلك

﴿ مادة ٨٧٦ ﴾ (أهدأبا ٨٣٤) التي ترد في الحتان والعرض تكون لمن ترد بأسمه من المختون والعروس والوالد والوالدة . وإن لم يذكّر أنها وردت لمن ولم يمكن السؤال والتحقيق عنها فعلى ذلك يرأى (عرف البلدة وعادتها ٣٦ الى ٣٨ و ٤٠ الى ٤٥) [انظر المادة ٣٦]

الفصل الثاني

﴿ في هبة ٨٣٣) المريض ﴾

﴿ مادة ٨٧٧ ﴾ اذا (وهب ٨٣٣) من لا وارث له جميع (أمواله ١٢٦) لأحد في (مرض موته ١٥٩٥) و (سلمها ٢٦٢ الى ٢٧٧) (فيصبح ١٠٨) وبعد وفاته ليس لأمين بيت المال المداخلة في تركته

﴿ مادة ٨٧٨ ﴾ اذا (وهب ٨٣٣) و (سلم ٢٦٢ الى ٢٧٧) كل من الزوج والزوجة جميع (ماله ١٢٦) لصاحبه في (مرض موته ١٥٩٥) ولم

يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ سِوَاهُ (فَبَصِّحْ ١٠٨) وَبَعْدَ الْوَفَاةِ لَيْسَ لِأَمِينٍ يَتَرِ الْمَالِ
الْمُدَاخَلَةَ فِي تَرِكَتِهِ

❀ مادة ٨٧٩ ❀ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدٌ فِي (مَرَضٍ مَوْتِهِ ١٥٩٥)
شَيْئًا لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ لَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ الْبَاقُونَ (فَلَا تَصْبِحْ ١١٠) تِلْكَ
(الْهَبَةُ ٨٣٣) وَأَمَّا لَوْ وَهَبَ وَ (سَلَّمَ ٢٦٢ الـ ٢٧٧) لِغَيْرِ الْوَرَثَةِ فَإِنْ كَانَ
ثَلَاثُ (مَالِهِ ١٢٦) مُسَاعِدًا لِتَامِ (الْمَوْهُوبِ ٨٣٣) تَصْبِحُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَاعِدًا
وَلَمْ (تُجْزِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْوَرَثَةُ الْهَبَةَ تَصْبِحُ فِي الْمِقْدَارِ الْمُسَاعِدِ وَيَكُونُ الْمَوْهُوبُ
لَهُ مَجْبُورًا عَلَى رَدِّ الْبَاقِي [انظر المادة ٧٣]

❀ مادة ٨٨٠ ❀ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) مَنْ اسْتَرْقَتْ تَرِكَتُهُ (بِالذُّيُونِ
١٥٨) (أَمْوَالِهِ ١٢٦) لِوَارِثِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ وَ (سَلَّمَهَا ٢٦٢ الـ ٢٧٧) ثُمَّ نُوِّفِي
فَلَا صَحَابِ الدُّيُونِ الْغَاءِ (الْهَبَةُ ٨٣٣) وَإِذَا خَالَ أَمْوَالِهِ فِي (قِسْمَةِ ١١١٤)
الْفُرْمَاءِ [انظر المادة ٧٣]

تحريراً في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد سورة الخط المايوفي »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الثامن

﴿ في الفَصْبِ وَالْإِتْلَافِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَبَابَيْنِ ﴾

المقدمة

﴿ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفَقِيهَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ ﴾

﴿ بِالْفَصْبِ وَالْإِتْلَافِ ﴾

﴿ مَادَّةُ ٨٨١ ﴾ الْفَصْبُ هُوَ أَخْذُ (مَالٍ ١٢٦) أَحَدٍ وَضَبَطُهُ بِدُونِ (إِذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤) وَيُقَالُ لِلْأَخْذِ غَاصِبٌ وَلِلْمَالِ الْمَضْهُوطِ مَفْصُوبٌ وَلِصَاحِبِهِ مَفْصُوبٌ مِنْهُ

﴿ مَادَّةُ ٨٨٢ ﴾ (فِيْمَةُ ١٥٤) الشَّيْءُ قَائِمًا فِي فِيْمَةِ الْأَبْنِيَةِ أَوْ الْأَشْجَارِ حَالِ كَوْنِهَا قَائِمَةً فِي مَحَلِّهَا وَهُوَ أَنْ تُقَوَّمَ الْأَرْضُ تَارَةً مَعَ الْأَبْنِيَةِ أَوْ الْأَشْجَارِ وَتَارَةً تُقَوَّمُ عَلَى أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً عَنْهُمَا فَالْتَفَاضُلُ وَالتَّفَاوُتُ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ الْفِيْمَتَيْنِ هُوَ فِيْمَةُ الْأَبْنِيَةِ أَوْ الْأَشْجَارِ قَائِمَةً

﴿ مَادَّةُ ٨٨٣ ﴾ (فِيْمَةُ ١٥٤) الشَّيْءُ مَبْنِيًا فِي فِيْمَةِ الْبِنَاءِ قَائِمًا

﴿ مادة ٨٨٤ ﴾ (فِئْمَةُ ١٥٤) الشَّيْءُ مَقْلُوعًا فِي فِئْمَةِ اقْتِاضِ الْاِبْنَةِ
بَعْدَ الْقَلْعِ أَوْ فِئْمَةِ الْأَشْجَارِ الْمَقْلُوعَةِ

﴿ مادة ٨٨٥ ﴾ (فِئْمَةُ ١٥٤) الشَّيْءُ بِحَالِ كَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا لِلْقَلْعِ
فِي الْفِئْمَةِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَ تَنْزِيلِهِ (أَجْرُهُ ٤٠٤) الْقَلْعُ مِنْ (فِئْمَةِ
الْمَقْلُوعِ ٨٨٤)

﴿ مادة ٨٨٦ ﴾ تَقْصِلَانِ الْأَرْضِ هُوَ الْفَرْقُ وَالتَّفَلُّوتُ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ
(أَجْرُهُ ٤٠٤) الْأَرْضِ قَبْلَ الزَّرَاعَةِ وَأُجْرَتِهَا بَعْدَهَا

﴿ مادة ٨٨٧ ﴾ الْاِتْلَافُ مُبَاشِرَةٌ هُوَ اِتْلَافُ الشَّيْءِ بِالذَّلْبِ وَيُقَالُ لِمَنْ
فَعَلَهُ فَاعِلٌ مُبَاشِرٌ

﴿ مادة ٨٨٨ ﴾ الْاِتْلَافُ تَسْبِيًا هُوَ التَّسْبِيْبُ لِتَلْفٍ شَيْءٍ بِعَيْنِي اِحْدَاثِ
أَمْرٍ فِي شَيْءٍ يُفْضِي إِلَى تَلْفٍ شَيْءٍ آخَرَ عَلَى جَرْمِي الْعَادَةِ وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ
مُتَسَبِّبٌ كَمَا أَنَّ مَنْ قَطَعَ حَبْلَ قِنْدِيلٍ مُطْلَقٍ يَكُونُ سَبَبًا مُفْضِيًا لِسُقُوطِهِ
عَلَى الْأَرْضِ وَأَنْكَسَارِهِ وَيَكُونُ حِينَئِذٍ قَدْ اِتْلَفَ الْحَبْلُ مُبَاشِرَةً وَكَسَرَ
الْقِنْدِيلَ تَسْبِيًا وَكَذَلِكَ إِذَا شَقَّ أَحَدٌ ظَرْفًا فِيهِ سَمٌّ وَتَلَفَ ذَلِكَ السَّمُّ يَكُونُ
قَدْ اِتْلَفَ الظَّرْفُ مُبَاشِرَةً وَالسَّمُّ تَسْبِيًا [انظر المادة ٣٩]

﴿ مادة ٨٨٩ ﴾ اَلْتَقَدُّمُ هُوَ التَّنْبِيْهُ وَالتَّوْصِيَةُ بِدَفْعِ الضَّرْرِ الْمَحْذُورِ
وإِزَالَتِهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ



الباب الاول

❖ في الفَصْبِ وبمحتوي على ثلاثة فصول ❖

الفصل الاول

❖ في بيان أحكام الفَصْبِ ❖

❖ مادة ٨٩٠ ❖ يَلْزَمُ رَدُّ (المال ١٢٦) (المفصوب ٨٨١) (عينا ١٥٩) و (تسليمه ٢٦٢ و ٢٧٧) الى صاحبه في مكان (الفَصْبِ ٨٨١) ان كان موجودا وان صادف صاحب المال الفاصِبَ في بلدةٍ اخرى وكان المالُ المفصوبُ معه فان شاء صاحبه استردّه هناك . وان طلب رده الى مكان الفَصْبِ فمصاريفُ نقله ومؤنة رده على الفاصِبِ [انظر المادة ٩٢]

❖ مادة ٨٩١ ❖ كما انه يلزم أن يكون (الفاصِبُ ٨٨١) ضامناً (٤١٦) اذا استهلك (المال ١٢٦) (المفصوب ٨٨١) كذلك اذا تلف أو ضاع بتعديهِ أو بدون تعديهِ يكون ضامناً ايضاً فان كان من (القيميّات ١٤٦) يلزم الفاصِبَ (قيمتُهُ ١٥٤) في زمان الفَصْبِ ومكانه وان كان من (المثليّات ١٤٥) يلزمه إعطاء مثله [انظر المواد ٢٠ و ٣١ و ٩٧]

❖ مادة ٨٩٢ ❖ اذا (سلم ٢٦٢ و ٢٧٧) (الفاصِبُ ٨٨١) (عين

(١٥٩) (الْمَفْصُوبُ ٨٨١) فِي مَكَانِ (الْقَصْبِ ٨٨١) فَيَبْرَأُ مِنْ
(الضَّمَانِ ٤١٦)

﴿ مَادَّةُ ٨٩٣ ﴾ إِذَا وَضَعَ (الْغَاصِبُ ٨٨١) (عَيْنَ ١٥٩) (الْمَفْصُوبِ
٨٨١) قُدَّامَ صَاحِبِهِ بِصُورَةٍ يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ فَيَكُونُ قَدْ رَدَّ الْمَفْصُوبَ وَإِنْ
لَمْ يُوجَدْ قَبْضٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَأَمَّا لَوْ تَلَفَ الْمَفْصُوبُ وَوَضَعَ الْغَاصِبُ
(قِيمَتَهُ ١٥٤) قُدَّامَ صَاحِبِهِ بِتِلْكَ الصُّورَةِ فَلَا يَبْرَأُ مَا لَمْ يُوجَدْ (قَبْضٌ
٢٦٢ هـ ٢٧٧) فِي الْحَقِيقَةِ

﴿ مَادَّةُ ٨٩٤ ﴾ لَوْ (سَلَّمَ ٢٦٢ هـ ٢٧٧) (الْغَاصِبُ ٨٨١) (عَيْنَ ١٥٩)
(الْمَفْصُوبِ ٨٨١) إِلَى صَاحِبِهِ فِي مَحَلٍّ مَخُوفٍ فَلَهُ حَقٌّ فِي عَدَمِ قَبُولِهِ وَلَا
يَبْرَأُ الْغَاصِبُ مِنْ (الضَّمَانِ ٤١٦) بِهَذِهِ الصُّورَةِ

﴿ مَادَّةُ ٨٩٥ ﴾ إِذَا أُعْطِيَ (الْغَاصِبُ ٨٨١) (قِيمَةُ ١٥٤) (الْمَالِ ١٣٦)
(الْمَفْصُوبِ ٨٨١) الَّذِي تَلَفَ لَصَاحِبِهِ وَلَمْ يَقْبَلْهُ رَاجِعَ (الْحَاكِمَ ١٧٨٥)
وَأَمْرُهُ (بِالْقَبُولِ ١٠٢)

﴿ مَادَّةُ ٨٩٦ ﴾ إِذَا كَانَ (الْمَفْصُوبُ مِنْهُ ٨٨١) (صَبِيًّا ٩٤٣) وَرَدَّ
(الْغَاصِبُ ٨٨١) إِلَيْهِ الْمَفْصُوبَ فَإِنْ كَانَ (مُمَيَّزًا ٩٤٣) وَأَهْلًا لِحِفْظِ الْمَالِ
(يَصِيحُ ١٠٨) الرَّدُّ وَالْأَلَّا (فَلَا ١١٠)

﴿ مَادَّةُ ٨٩٧ ﴾ إِذَا كَانَ (الْمَفْصُوبُ ٨٨١) فَالْكَيْمَةُ فَتَغَيَّرَتْ عِنْدَ
(الْغَاصِبِ ٨٨١) كَأَن يَسَتْ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اسْتَرَدَّ الْمَفْصُوبَ (عَيْنًا
١٥٩) وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ (٤١٦) [انظر المادَّة ٥٣]

❀ مادة ٨٩٨ ❀ اذا غَيَّرَ (الفاصِبُ ٨٨١) بعضُ أوصافِ (المَفْصُوبِ ٨٨١) بزيادةِ شيءٍ عليه مِنْ (مَالِهِ ١٢٦) (فالمَفْصُوبُ مِنْهُ ٨٨١) (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ أُعْطِيَ (قِيَمَةُ ١٥٤) الزِّيَادَةِ وَأُسْتَرَدَّ الْمَفْصُوبُ (عَيْنًا ١٥٩) وَإِنْ شَاءَ (ضَمَّنَهُ ٤١٦) . مثلاً لو كَانَ الْمَفْصُوبُ ثَوْبًا وَكَانَ قَدْ صَبَّغَهُ الْفَاصِبُ فَاَلْمَفْصُوبُ مِنْهُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الثَّوبَ وَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَأُسْتَرَدَّ الثَّوبُ عَيْنًا [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٨٩٩ ❀ اذا غَيَّرَ (الفاصِبُ ٨٨١) (المَالُ ١٢٦) (المَفْصُوبُ ٨٨١) بِمَيْثُ يُتَبَدَّلُ اسْمُهُ يَكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦) وَبَيَقَى الْمَالُ الْمَفْصُوبُ لَهُ . مثلاً لو كَانَ الْمَالُ الْمَفْصُوبُ حِنْطَةً وَجَعَلَهَا الْفَاصِبُ بِالطَّحْنِ دَقِيقًا يَضْمَنُ (قِيَمَةَ ١٥٤) الْحِنْطَةِ وَيَكُونُ الدَّقِيقُ لَهُ كَمَا أَنَّ مَنْ (غَضِبَ ٨٨١) حِنْطَةً غَيْرِهِ وَزَرَعَهَا فِي أَرْضِهِ يَكُونُ ضَامِنًا لِلْحِنْطَةِ وَيَكُونُ الْحَصُولُ لَهُ [انظر المادة ٥٣]

❀ مادة ٩٠٠ ❀ اذا تَنَاقَصَ سِعْرُ (المَفْصُوبِ ٨٨١) (وقِيَمَتُهُ ١٥٤) بَعْدَ (الغَضَبِ ٨٨١) فَلَيْسَ لَصَاحِبِهِ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ وَيُطَالِبَ بِقِيَمَتِهِ الَّتِي فِي زَمَانِ الْغَضَبِ وَلَكِنْ اذَا طَرَأَ عَلَى قِيَمَةِ الْمَفْصُوبِ نُقْصَانٌ بِسَبَبِ اسْتِمَالِ (الْفَاصِبِ ٨٨١) فَيَلْزِمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) . مثلاً اذَا ضَعُفَ الْحَيَوَانُ الَّذِي غُضِبَ وَرَدَّهُ الْفَاصِبُ إِلَى صَاحِبِهِ فَيَلْزِمُ ضَمَانُ نُقْصَانِ قِيَمَتِهِ كَذَلِكَ اذَا شُقَّ الثَّوبُ الَّذِي غُضِبَ وَطَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى قِيَمَتِهِ نُقْصَانٌ فَإِنْ كَانَ النُّقْصَانُ

يَسِيرًا يَعْنِي لَمْ يَكُنْ بِالْفِعْلِ رُبْعَ قِيَمَةِ الْمَفْصُوبِ فَعَلَى الْغَاصِبِ ضَمَانُ نَقْصَانِ قِيَمَتِهِ وَإِنْ كَانَ (فَاحِشًا ١٦٥) أَعْنِي إِنْ كَانَ النِّقْصَانُ مُسَاوِيًا لِرُبْعِ قِيَمَتِهِ أَوْ أَزِيدَ (فَالْمَفْصُوبُ مِنْهُ ٨٨١) (بِالْخِيَارِ ١١٦) إِنْ شَاءَ ضَمَنَهُ نَقْصَانُ الْقِيَمَةِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ لِلْغَاصِبِ وَأَخَذَ مِنْهُ تَمَامَ قِيَمَتِهِ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٠١ ﴾ الْحَالُ الَّذِي هُوَ مُسَاوٍ (لِلْفَضْبِ ٨٨١) فِي إِزَالَةِ التَّصَرُّفِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْفَضْبِ كَمَا أَنَّ (الْمُسْتَوْدَعَ ٢٦٤) إِذَا أَنْكَرَ (الْوَدِيعَةَ ٢٦٣) يَكُونُ فِي حُكْمِ (الْغَاصِبِ ٨٨١) . وَبَعْدَ الْإِنْكَارِ إِذَا تَلَفَتِ الْوَدِيعَةُ فِي يَدِهِ بَلَا تَعْدٍ يَكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٠٢ ﴾ لَوْ خَرَجَ (مُلْكٌ ١٢٥) أَحَدٍ مِنْ يَدِهِ بَلَا قَصْدٍ مِثْلًا لَوْ سَقَطَ جَبَلٌ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الرُّوضَةِ عَلَى الرُّوضَةِ الَّتِي تَحْتَهُ يَتَبَعُ الْأَقْلُ فِي (الْقِيَمَةِ ١٥٤) الْأَكْثَرُ يَعْنِي صَاحِبُ الْأَرْضِ الَّتِي قِيَمَتُهَا أَكْثَرُ (يَضْمَنُ ٤١٦) لِصَاحِبِ الْأَقْلِ وَيَتِمَلَّكَ تِلْكَ الْأَرْضَ . مِثْلًا لَوْ كَانَ قَبْلَ الْأَنْهَادِ قِيَمَةُ الرُّوضَةِ الْفَوْقَانِيَةِ خَمْسِمِائَةٍ وَقِيَمَةُ التَّحْتَانِيَةِ أَلْفًا يَضْمَنُ صَاحِبُ الثَّانِيَةِ لِصَاحِبِ الْأُولَى قِيَمَتَهَا وَيَتِمَلَّكُهَا كَمَا إِذَا سَقَطَ مِنْ يَدِ أَحَدٍ لَوْلُو قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ وَالتَّقَطُّنَةُ دُجَاجَةٌ قِيَمَتُهَا خَمْسَةٌ فَصَاحِبُ الْوَلُوِّ يُعْطِي الْخَمْسَةَ وَيَأْخُذُ الدُّجَاجَةَ انظر الى مادة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ [وانظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٠٣ ﴾ زَوَائِدُ (الْمَفْصُوبِ ٨٨١) لِصَاحِبِهِ وَإِذَا اسْتَهْلَكَهَا (الْغَاصِبُ ٨٨١) (يَضْمَنُهَا ٤١٦) . مِثْلًا إِذَا اسْتَهْلَكَ الْغَاصِبُ لَبَنَ الْحَيَوَانِ

المفصوبِ او فِلَوْهُ الحَاصِلَيْنِ حَالِ كَوْنِ المفصوبِ فِي يَدِهِ او ثَمَرَ البُسْتَانِ
المفصوبِ الَّذِي حَصَلَ حَالِ كَوْنِ المفصوبِ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا حَيْثُ أَنَّهَا (أَمْوَالُ
(١٢٦) (المفصوبِ مِنْهُ ٨٨١) كَذَلِكَ لَوْ اغْتَصَبَ أَحَدٌ بَيْتَ نَحْلِ الْعَسَلِ
مَعَ نَحْلِهِ وَاسْتَرَدَّهَا الْمَفْصُوبُ مِنْهُ يَأْخُذُ أَيْضًا الْعَسَلُ الَّذِي حَصَلَ عِنْدَ

[انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٠٤ ﴾ عَسَلُ النَّحْلِ الَّتِي اتَّخَذَتْ فِي رَوْضَةٍ أَحَدِ
مَأْوَى هُوَ لِصَاحِبِ الرَّوْضَةِ وَإِذَا أُخِذَ وَاسْتَهْلَكَهَا غَيْرُهُ (يَضْمَنُ
(٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

الفصل الثاني

﴿ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ (بِفَصْلِ ٨٨١) (الْعَقَارِ ١٢٩) ﴾

﴿ مادة ٩٠٥ ﴾ (المفصوبُ ٨٨١) إِنْ كَانَ (عَقَارًا ١٢٩) يَلْزَمُ
(الغَاصِبَ ٨٨١) رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ مِنْ دُونِ أَنْ يُغَيِّرَهُ وَيُنْقِصَهُ وَإِذَا طَرَأَ
عَلَى (قِيَمَةِ ١٥٤) ذَلِكَ الْعَقَارِ نُقْصَانٌ بِصُنْعِ الْغَاصِبِ وَفِعْلِهِ (يَضْمَنُ ٤١٦)
قِيَمَتَهُ . مِثْلًا لَوْ هَدَمَ أَحَدٌ مَحَلًّا مِنَ الدَّارِ الَّتِي (غَضَبَهَا ٨٨١) او انْهَدَمَ
بِسَبَبِ سُكْنَاهُ وَطَرَأَ عَلَى قِيَمَتِهَا نُقْصَانٌ يَضْمَنُ مِقْدَارَ النُّقْصَانِ .
كَذَلِكَ لَوْ احْتَرَقَتِ الدَّارُ مِنَ النَّارِ الَّتِي أَوْقَدَهَا الْغَاصِبُ يَضْمَنُ (قِيَمَتَهَا
مَبْنِيَّةً ٨٨٣) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٩٠٦ ﴾ إِنْ كَانَ (الْمَنْصُوبُ ٨٨١) أَرْضًا وَكَانَ (الْغَاصِبُ ٨٨١) أَنشَأَ عَلَيْهَا بِنَاءً أَوْ غَرَسَ فِيهَا شَجَارًا يُؤْمَرُ الْغَاصِبُ بِقَلْعِهَا وَإِنْ كَانَ الْقَلْعُ مُضِرًّا (فَالْمَنْصُوبُ مِنْهُ ٨٨١) أَنْ يُعْطِيَ (قِيمَتُهُ مُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ ٨٨٥) وَيَضْبَطَ الْأَرْضَ . وَلَكِنْ لَوْ كَانَتْ (قِيمَةُ ١٥٤) الْأَشْجَارِ أَوْ الْبِنَاءِ أَزِيدَ مِنْ قِيمَةِ الْأَرْضِ وَكَانَ أَنشَأَ أَوْ غَرَسَ بِزَعْمِ سَبَبٍ شَرْعِيٍّ كَانَ حَيْثُ شِئَ لِصَاحِبِ الْبِنَاءِ أَوْ الْأَشْجَارِ أَنْ يُعْطِيَ قِيمَةَ الْأَرْضِ وَيَتَمَلَّكَهَا . مِثْلًا لَوْ أَنشَأَ أَحَدٌ عَلَى الْعَرَصَةِ الْمَوْرُوثَةِ لَهُ مِنْ وَالِدِهِ بِنَاءً بِمَصْرَفٍ أَزِيدَ مِنْ قِيمَةِ الْعَرَصَةِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا مُسْتَحَقٌّ فَالْبَانِي يُعْطِي قِيمَةَ الْعَرَصَةِ وَيَضْبَطُهَا [انظر المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٥٣]

﴿ مادة ٩٠٧ ﴾ لَوْ (غَصَبَ ٨٨١) أَحَدٌ عَرَصَةً آخَرَ وَزَرَعَهَا ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا صَاحِبُهَا (يُضْمِنُهُ ٤١٦) (نَقْصَانُ الْأَرْضِ ٨٨٦) الَّذِي تَرْتَبُّ عَلَى زِرَاعَتِهِ . كَذَلِكَ لَوْ زَرَعَ أَحَدٌ مُسْتَقِلًّا الْعَرَصَةَ الَّتِي يَمْلِكُهَا (مُشْتَرِكًا ١٠٤٥) مَعَ آخَرَ بِلَا (إِذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤) فَبَعْدَ أَخْذِ حِصَّتِهِ مِنَ الْعَرَصَةِ يُضْمِنُهُ (نَقْصَانُ حِصَّتِهِ مِنَ الْأَرْضِ ٨٨٦) الَّذِي تَرْتَبُّ عَلَى زِرَاعَتِهِ

﴿ مادة ٩٠٨ ﴾ إِذَا كَرَّبَ أَحَدٌ أَرْضَ آخَرَ (غَصَبًا ٨٨١) ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا صَاحِبُهَا فَلَيْسَ (لِلْغَاصِبِ ٨٨١) مُطَالَبَةٌ (أَجْرُهُ ٤٠٤) فِي مُقَابَلَةِ الْكَرَابِ

﴿ مادة ٩٠٩ ﴾ لَوْ شَغَلَ أَحَدٌ عَرَصَةً آخَرَ بِوَضْعِ كِنَاسَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فِيهَا يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِ مَا وَضَعَهُ وَ (تَخْلِيَةِ ٢٦٣) الْعَرَصَةَ

الفصل الثالث

❖ في بيان حكم غاصب الغاصب ❖

❖ مادة ٩١٠ ❖ غاصبُ الغاصبِ حكمُهُ حكمُ (الغاصبِ ٨٨١) فإذا (غَصَبَ ٨٨١) مِنَ الْغَاصِبِ (المالَ ١٢٦) الْمَنْصُوبِ شَخْصٌ آخَرُ وَأَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ (فَالْمَنْصُوبُ مِنْهُ ٨٨١) (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ (ضَمَّنَهُ ٤١٦) الْغَاصِبَ الْأَوَّلَ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْغَاصِبَ الثَّانِي وَلَهُ أَنْ يُضَمِّنَ مَقْدَارًا مِنْهُ الْأَوَّلَ وَالْمِقْدَارَ الْآخَرَ الثَّانِي وَبِتَقْدِيرِ تَضَمِينِهِ الْغَاصِبَ الْأَوَّلَ فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى الثَّانِي وَأَمَّا إِذَا ضَمَّنَهُ الثَّانِي فَلَيْسَ لِلثَّانِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْأَوَّلِ [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٩١١ ❖ إِذَا رَدَّ (غَاصِبُ الْغَاصِبِ ٩١٠) (الْمَالُ ١٢٦) (الْمَنْصُوبُ ٨٨١) إِلَى الْغَاصِبِ الْأَوَّلِ بَيْرًا وَحَدَهُ وَإِذَا رَدَّهُ إِلَى (الْمَنْصُوبِ مِنْهُ ٨٨١) بَيْرًا هُوَ وَالْأَوَّلُ

الباب الثاني

❖ في بيان الإتلاف ويحتوي على أربعة فصول ❖

الفصل الأول

❖ في (مباشرة الإتلاف ٨٨٧) ❖

❖ مادة ٩١٢ ❖ إِذَا أَتْلَفَ أَحَدٌ (مَالًا ١٢٦) غَيْرَهُ الَّذِي فِي يَدِهِ أَوْ فِي يَدِ أَمِينِهِ

قَصْدًا أَوْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ (يُضْمَنُ ٤١٦) وَأَمَّا إِذَا أَتَلَفَ أَحَدٌ الْمَالَ
(الْمَنْصُوبَ ٨٨١) الَّذِي هُوَ فِي يَدِ (الْمُنَاصِبِ ٨٨١) (فَالْمَنْصُوبُ مِنْهُ
٨٨١) (بِالْخِيَارِ ١١٦) إِنْ شَاءَ ضَمَنَهُ الْمُنَاصِبُ وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُتَلَفِ
وَإِنْ شَاءَ ضَمَنَهُ الْمُتَلَفُ وَبِهَذِهِ الصُّورَةُ لَيْسَ لِلْمُتَلَفِ الرَّجُوعُ عَلَى
الْمُنَاصِبِ [انظر المواد ٢٠ و ٩٢ و ٥٣]

﴿مادة ٩١٣﴾ إِذَا زَلِقَ أَحَدٌ وَسَقَطَ عَلَى (مَالِ ١٢٦) آخَرَ وَأَتَلَفَهُ
(يُضْمَنُ ٤١٦) [انظر المواد ٢٠ و ٩٢ و ٥٣]

﴿مادة ٩١٤﴾ لَوْ أَتَلَفَ أَحَدٌ (مَالِ ١٢٦) غَيْرِهِ عَلَى زَعْمِهِ أَنَّهُ مَالُهُ
(يُضْمَنُ ٤١٦) [انظر المواد ٢٠ و ٩٢ و ٥٣]

﴿مادة ٩١٥﴾ لَوْ جَرَّ أَحَدٌ ثِيَابَ غَيْرِهِ وَشَقَّهَا (يُضْمَنُ ٤١٦)
تَعَامً (فِيمَنْهَا ١٥٤) وَأَمَّا لَوْ تَشَبَّثَ بِهَا وَانْشَقَّتْ بِجَرِّ صَاحِبِهَا يُضْمَنُ
نِصْفَ الْقِيَمَةِ . كَذَلِكَ لَوْ جَلَسَ أَحَدٌ عَلَى أَذْيَالِ ثِيَابِ
وَنَهَضَ صَاحِبُهَا غَيْرَ عَالِمٍ بِمَجْلُوسِ الْآخَرِ وَأَنْشَقَّتْ يُضْمَنُ ذَلِكَ نِصْفَ
الْقِيَمَةِ [انظر المادتين ٩٢ و ٥٣]

﴿مادة ٩١٦﴾ إِذَا أَتَلَفَ (صَبِيٌّ ٩٤٣) (مَالِ ١٢٦) غَيْرِهِ فَيَلْزِمُ
(الضَّامُّ ٤١٦) مِنْ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَنْتَظَرُ إِلَى حَالِ يَسَارِهِ وَلَا يُضْمَنُ
(وَلِيُّهُ ٩٧٤) [انظر المواد ١٨ و ٢٠ و ٩٢ و ٥٣]

﴿مادة ٩١٧﴾ لَوْ أَطْرَأَ أَحَدٌ عَلَى (مَالِ ١٢٦) غَيْرِهِ نَقْصَانًا مِنْ جِهَةِ
(الْقِيَمَةِ ١٥٤) (يُضْمَنُ ٤١٦) نَقْصَانِ الْقِيَمَةِ [انظر المادتين ٩٢ و ٥٣]

﴿ مادة ٩١٨ ﴾ اذا هَدَمَ أَحَدٌ (عَقَارَ ١٢٩) غَيْرِهِ كَالْخَانُوتِ وَالْخَانِ فَصَاحِبُهُ (بِالْخِيَارِ ١١٦) إِنْ شَاءَ تَرَكَ انْقَاضَهُ لِلْهَادِمِ وَ (ضِمْنُهُ ٤١٦) (فِيْمَتُهُ مَبْنِيًّا ٨٨٣) وَإِنْ شَاءَ حَطَّ مِنْ فِيمَتِهِ مَبْنِيًّا (فِيْمَةُ ١٥٤) الْأَنْقَاضِ وَضِمْنُهُ الْقِيَمَةُ الْبَاقِيَةُ وَأَخَذَ هُوَ الْأَنْقَاضَ وَلَكِنْ إِذَا بَنَاهُ (الْفَاصِبُ ٨٨١) كَالْأَوَّلِ فَيَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ [انظر المادتين ١٩ و ٥٣]

﴿ مادة ٩١٩ ﴾ لَوْ هَدَمَ أَحَدٌ دَارًا بِلَا (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) صَاحِبِهَا لِأَجْلِ وَقُوعِ حَرِيقٍ فِي الْمَهْلَةِ وَأَنْتَقَطَعَ هُنَاكَ الْحَرِيقُ فَإِنْ كَانَ الْهَادِمُ هَدَمَهَا بِأَمْرِ أُولَى الْأَمْرِ لَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) وَإِنْ كَانَ هَدَمَهَا بِنَفْسِهِ يَلْزَمُ الضَّمَانُ [انظر المواد ٢٦ و ٥٨ و ٩٢ و ٥٣]

﴿ مادة ٩٢٠ ﴾ لَوْ قَطَعَ أَحَدٌ الْأَشْجَارَ الَّتِي فِي رَوْضَةٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَصَاحِبُهَا (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ أَخَذَ (قِيَمَةَ الْأَشْجَارِ قَائِمَةً ٨٨٢) وَتَرَكَ الْأَشْجَارَ الْمَقْطُوعَةَ لِلْقَاطِعِ وَإِنْ شَاءَ حَطَّ مِنْ قِيَمَتِهَا قَائِمَةً (فِيْمَتَهَا مَقْطُوعَةً ٨٨٤) وَأَخَذَ الْمَبْلَغَ الْبَاقِيَ وَالْأَشْجَارَ الْمَقْطُوعَةَ . مَثَلًا لَوْ كَانَتْ (قِيَمَةُ ١٥٤) الرَّوْضَةِ حَالًا كَوْنِ الْأَشْجَارِ قَائِمَةً عَشْرَةَ آلَافٍ وَبِلَا أَشْجَارٍ خَمْسَةَ آلَافٍ وَقِيَمَةُ الْأَشْجَارِ الْفَيْنِ فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ تَرَكَ الْأَشْجَارَ الْمَقْطُوعَةَ لِلْقَاطِعِ وَأَخَذَ خَمْسَةَ آلَافٍ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَالْأَشْجَارَ الْمَقْطُوعَةَ [انظر المواد ١٩ و ٩٢ و ٥٣]

﴿ مادة ٩٢١ ﴾ لَيْسَ لِلظَّلُومِ أَنْ يَظْلِمَ آخَرَ بِمَا أَنَّهُ ظَلِيمٌ . مَثَلًا لَوْ أَتَيْتُ زَيْدًا (مَالِ ١٢٦) عَمْرُو مُقَابَلَةً بِمَا أَنَّهُ أَتَيْتُ مَالَهُ يَكُونَانِ (ضَامِنَيْنِ ٤١٦)

وكذا لو أتلَفَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرِو الَّذِي هُوَ مِنْ قَبِيلَةِ طَيْ بِمَا أَنَّ بَكْرًا الَّذِي هُوَ مِنْ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ أَتْلَفَ مَالَهُ يَضْمَنُ كُلُّ مِنْهُمَا الْمَالَ الَّذِي أَتْلَفَهُ كَمَا أَنَّهُ لَوْ اخْتَدَعَ أَحَدٌ فَأَخَذَ دَرَاهِمَ زَائِفَةً مِنْ أَحَدٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهَا إِلَى غَيْرِهِ [انظر المواد ١٩ و ٩٢ و ٥٣]

الفصل الثاني

﴿ في بيان الإتلافِ تَسْبِيًا ﴾

﴿ مادة ٩٢٢ ﴾ لَوْ أَتْلَفَ أَحَدُهُ (مَالَ ١٢٦) الْآخَرَ أَوْ نَقَصَ (قِيمَتَهُ ١٥٤) (تَسْبِيًا ٨٨٨) يَعْنِي لَوْ كَانَ فِعْلُهُ سَبَبًا مُفْضِيًا لِتَلْفٍ مَالٍ أَوْ نُقْصَانٍ قِيمَتِهِ يَكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦) . مَثَلًا إِذَا تَمَسَّكَ أَحَدُهُ بِثِيَابِ آخَرَ وَحَالَ مُجَادِبَهُمَا سَقَطَ يَمًا عَلَيْهِ شَيْءٌ وَتَلَفَ أَوْ (تَغَيَّبَ ٣٣٨) يَكُونُ التَّمَسُّكُ ضَامِنًا . وَكَذَا لَوْ سَدَّ أَحَدُهُ مَاءَ أَرْضٍ لِآخَرَ أَوْ مَاءَ رَوْضَتِهِ وَبَيَسَتْ مَزْرِعَاتُهُ وَمَغْرُوسَاتُهُ وَتَلَفَتْ أَوْ أَفَاضَ الْمَاءُ زِيَادَةً وَغَرِقَتْ الْمَزْرُوعَاتُ وَتَلَفَتْ يَكُونُ ضَامِنًا . وَكَذَا لَوْ فَتَحَ أَحَدُهُ بَابَ اضْطِبْلٍ لِآخَرَ وَفَرَّتْ حَيَوَانَاتُهُ وَضَاعَتْ أَوْ فَتَحَ بَابَ قَفَصِهِ وَفَرَّ الطَّيْرُ الذِّي كَانَ فِيهِ يَكُونُ ضَامِنًا [انظر المادتين ٩٣ و ٥٣]

﴿ مادة ٩٢٣ ﴾ لَوْ جَفَلَتْ دَابَّةٌ أَحَدًا مِنَ الْآخَرِ وَفَرَّتْ فَضَاعَتْ لَا يَلْزَمُ (الضَّامِنَ ٤١٦) وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَجْفَلًا فَقَصْدٌ فَيَضْمَنُ . وَكَذَا إِذَا جَفَلَتْ

الدَّابَّةُ مِنْ صَوْتِ الْبُنْدُوقَةِ الَّتِي رَمَاهَا الصَّيَّادُ قَصْدًا لِلصَّيْدِ فَوَقَعَتْ وَتَلَفَتْ أَوْ انْكَسَرَ أَحَدُ أَعْضَائِهَا فَلَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الصَّيَّادُ قَدْ رَمَى الْبُنْدُوقَةَ بِقَصْدٍ إِجْفَالًا فَيَضْمَنُ رَاجِعَ مَادَّةِ ٩٣ [انظر المادَّة ٥٣]

﴿ مَادَّة ٩٢٤ ﴾ يُشْتَرَطُ التَّعَدِّي فِي كَوْنِ (التَّسَبُّبِ ٨٨٨) مُوجِبًا (لِلضَّمَانِ ٤١٦) عَلَى مَا ذُكِرَ آنِفًا يَعْنِي ضَمَانُ الْمُتَسَبِّبِ فِي الضَّرَرِ مُشْرُوطٌ بِعَمَلِهِ فِعْلًا مُضْمًى إِلَى ذَلِكَ الضَّرَرِ بغيرِ حَقٍّ . مثلاً لَوْ حَفَرَ أَحَدٌ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ بَثْرًا بِلَا (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) أَوَّلِي الْأَمْرِ وَوَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لآخرَ وَتَلَفَتْ يَضْمَنُ . وَأَمَّا لَوْ وَقَعَتْ الدَّابَّةُ فِي بَثْرٍ كَانَ قَدْ حَفَرَهُ فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) وَتَلَفَتْ فَلَا يَضْمَنُ [انظر المادتين ٩٣ و ٥٣]

﴿ مَادَّة ٩٢٥ ﴾ لَوْ فَعَلَ أَحَدٌ فِعْلًا يَكُونُ (سَبِيًّا ٨٨٨) لِتَلَفِ شَيْءٍ خَالَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَعَلَ اخْتِيَارِيًّا يَعْنِي إِنْ شَخْصًا آخَرَ أَتْلَفَ ذَلِكَ الشَّيْءَ (مُبَاشَرَةً ٨٨٧) يَكُونُ ذَلِكَ (الْفَاعِلُ الْمُبَاشِرُ ٨٨٧) الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الْفِعْلِ الْاِخْتِيَارِيِّ (ضَامِنًا ٤١٦) رَاجِعَ مَادَّةِ ٩٠ [انظر المادَّة ٥٣]

الفصل الثالث

﴿ فِي مَا يَحْدُثُ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ ﴾

﴿ مَادَّة ٩٢٦ ﴾ لِكُلِّ أَحَدٍ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ . لَكِنْ بِشَرَطِ السَّلَامَةِ . يَعْنِي مُقَبَّدٌ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَضُرَّ غَيْرَهُ بِالْحَالَاتِ الَّتِي

يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهَا فَلَوْ سَقَطَ عَنْ ظَهْرِ الْحِمَالِ حِمْلٌ وَاتْلَفَ (مَال ١٢٦) أَحَدٌ
يَكُونُ الْحِمَالُ (ضَامِنًا ٤١٦) وَكَذَا إِذَا أَخْرَقَتْ ثِيَابَ أَحَدٍ كَانَ مَارًّا فِي
الطَّرِيقِ الشَّرَارَةُ الَّتِي طَارَتْ مِنْ دُكَّانِ الْحَدَادِ حِينَ ضَرَبَهُ الْحَدِيدَ فَيَضْمَنُ
الْحَدَادُ إِثَابَ ذَلِكَ الْمَارِّ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٢٧ ﴾ لَيْسَ لِأَحَدٍ الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ وَوَضْعُ شَيْءٍ
فِيهِ وَإِحْدَاثُهُ بَلَا (إِذْن ٣٠٣ و ٣٠٤) أَوْ لِي الْأَمْرِ . وَإِذَا فَعَلَ (فَيَضْمَنُ ٤١٦)
الضَّرَرَ وَالْخَسَارَ الَّذِي تَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَوْ وَضَعَ أَحَدٌ عَلَى
الطَّرِيقِ الْعَامِّ الْحِجَارَةَ وَأَدَوَاتِ الْعِمَارَةِ وَعَثَرَ بِهَا حَيَوَانٌ آخَرَ وَتَلَفَ
يَضْمَنُ . كَذَلِكَ لَوْ صَبَّ أَحَدٌ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ شَيْئًا يُزْلِقُ بِهِ كَالْدُهْنِ
وَزَلِقَ بِهِ حَيَوَانٌ وَتَلَفَ يَضْمَنُ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٢٨ ﴾ لَوْ سَقَطَ حَائِطُ أَحَدٍ وَأَوْرَثَ غَيْرَهُ ضَرَرًا لَا يَلْزَمُ
(الضَّمَانُ ٤١٦) وَلَكِنْ . لَوْ كَانَ الْحَائِطُ مَائِلًا إِلَى الْإِهْدَامِ أَوَّلًا وَكَانَ قَدْ
(نَبَّهَ ٨٨٩) عَلَيْهِ أَحَدٌ (وَتَقَدَّمَ ٨٨٩) بِقَوْلِهِ أَهْدِمُ حَائِطَكَ وَكَانَ مَضَى
وَقْتُ يُمْكِنُ هَذَا الْحَائِطُ فِيهِ يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْبِئُ مِنْ
أَصْحَابِ حَقِّ (التَّقْدِيمِ وَالتَّنْبِيهِ ٨٨٩) أَيَّ إِذَا كَانَ الْحَائِطُ سَقَطَ عَلَى دَارِ
الْجِيرَانِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ سَكَّانِ تِلْكَ الدَّارِ وَلَا يُفِيدُ
تَقَدُّمُ أَحَدٍ مِنَ الْخَارِجِ وَتَنْبِيْهُهُ وَإِذَا كَانَ قَدْ انْهَدَمَ عَلَى (الطَّرِيقِ
الْخَاصِّ ٩٥٦) فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ لَهْ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢)
فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ وَإِنْ كَانَ الْإِهْدَامُ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ فَلِكُلِّ

الفصل الرابع

﴿ في جناية الحيوان ﴾

﴿ مادة ٩٢٩ ﴾ الضَّرَرُ الَّذِي أَحْدَثَهُ الْحَيَوَانُ بِنَفْسِهِ لَا (يَضْمَنُهُ ٤١٦)
صَاحِبُهُ رَاجِعُ مَادَّةِ ٩٤ وَلَكِنْ لَوْ اسْتَهْلَكَ حَيَوَانٌ (مَالًا ١٢٦) أَحَدٌ وَرَأَاهُ
صَاحِبُهُ وَلَمْ يَمْنَعْهُ يَضْمَنُ. وَيَضْمَنُ صَاحِبُ الثَّوْرِ النَّطُوحِ وَالْكَلْبِ الْعُقُورِ مَا
أَتْلَفَاهُ إِذَا (تَقَدَّمَ ٨٨٩) أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ أَوْ قَرَيْتِهِ بِقَوْلِهِ حَافِظُ عَلَى حَيَوَانِكَ
وَلَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٠ ﴾ لَا (يَضْمَنُ ٤١٦) صَاحِبُ الدَّابَّةِ الَّتِي أَضْرَتْ
يَدَيْهَا أَوْ ذَيْلَهَا أَوْ رِجْلَهَا حَالَ كَوْنِهَا فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) رَاكِبًا كَانَ أَوْ لَمْ
يَكُنْ [انظر المادة ٩٤]

﴿ مادة ٩٣١ ﴾ إِذَا ادْخَلَ أَحَدٌ دَابَّةً فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) غَيْرِهِ
(بِإِذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤) فَلَا (يَضْمَنُ ٤١٦) جَنَائِبَهَا فِي الصُّورِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي
الْمَادَّةِ آفَاقًا حَيْثُ إِنَّهَا تُعَدُّ كَالْكَائِنَةِ فِي مُلْكِهِ وَإِنْ كَانَ أَدْخَلَهَا بِدُونِ إِذْنِ
صَاحِبِهِ يَضْمَنُ ضَرَرَ تِلْكَ الدَّابَّةِ وَخَسَارَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ يَعْنِي حَالَ
كَوْنِهِ رَاكِبًا أَوْ سَائِقًا أَوْ قَائِدًا أَوْ مُوجُودًا عِنْدَهَا أَوْ غَيْرَ مُوجُودٍ وَأَمَّا

لَوْ أَفْلَحَتْ بِنَفْسِهَا وَدَخَلَتْ فِي مَلِكِ النَّبْرِ وَأَضَرَّتْ فَلَا يَضْمَنُ
[انظر المادتين ٩٤ و ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٢ ﴾ لكلِّ أَحَدٍ (حَقُّ المُرُورِ ١٤٢) فِي الطَّرِيقِ العامِّ مع
حَيَوَانِهِ بناءً عَلَيْهِ لَا (يَضْمَنُ ٤١٦) المارُّ رَاكِبًا عَلَى حَيَوَانِهِ فِي الطَّرِيقِ
العامِّ الضَّرَرَّ والخَسَارَ اللَّذِينَ لَا يُمْكِنُ التَّعَرُّضُ عَنْهَا . مثلاً لو انْتَشَرَ مِنْ
رِجْلِ الدَّابَّةِ غُبَارٌ أَوْ طِينٌ وَلَوْثَ ثِيَابِ الْآخِرِ أَوْ رَفَسَتْ بِرِجْلِهَا الْمُؤَخَّرَةِ
أَوْ لَطَمَتْ بِذَيْلِهَا وَأَضَرَّتْ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَلَكِنْ يَضْمَنُ الرَّاكِبُ
الضَّرَرَ والخَسَارَ الَّذِي وَقَعَ مِنْ مُصَادَمَتِهَا أَوْ لَطْمَةٍ بِذَيْلِهَا أَوْ
رَأْسِهَا [انظر المادتين ٩٤ و ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٣ ﴾ (أَتَقَالِدُ ٩٣١) وَ (السَّائِقُ ٩٣١) فِي الطَّرِيقِ
العامِّ كَالرَّاكِبِ يَعْنِي لَا (يَضْمَنَانِ ٤١٦) إِلَّا مَا يَضْمَنُهُ الرَّاكِبُ مِنْ
الضَّرَرِ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٤ ﴾ لَيْسَ لِأَحَدٍ حَقُّ تَوْقِيفِ دَابَّتِهِ أَوْ رِبْطِهَا فِي الطَّرِيقِ
العامِّ بناءً عَلَيْهِ لَوْ وَقَفَ أَوْ رَبَطَ أَحَدٌ دَابَّتَهُ فِي الطَّرِيقِ العامِّ يَضْمَنُ جَنَائِثَهَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَا رَفَسَتْ بِيَدِهَا أَوْ رِجْلِهَا أَوْ جَنَّتْ بِسَائِرِ الْوُجُوهِ وَأَمَّا
الْحَالُ الَّتِي أُعِدَّتْ لِتَوْقِيفِ الدَّوَابِّ كَسُوقِ الدَّوَابِّ وَمَحَلِّ وَقُوفِ دَوَابِّ
الْكِرَاءِ فَسُتَثْنَاءُ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٥ ﴾ مَنْ سَبَبَ دَابَّتَهُ فِي الطَّرِيقِ العامِّ (يَضْمَنُ ٤١٦)
الضَّرَرَ الَّذِي أَحْدَثَهُ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٦ ﴾ لو داسَتْ دَابَّةٌ مَرْكُوبَةً لِأَحَدٍ عَلَى شَيْءٍ بِيَدِهَا أَوْ رَجُلِهَا فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) أَوْ فِي مُلْكِ الْغَيْرِ وَاتَّلَفَتْهُ يُعْذُّ الرَّاكِبُ قَدْ (أَتْلَفَ ذَلِكَ الشَّيْءَ مُبَاشَرَةً ٨٨٧) (فِيضْمَنُ ٤١٦) عَلَى كُلِّ حَالٍ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٧ ﴾ لو كانت الدَّابَّةُ جَمُوحًا وَلَمْ يَقْدِرِ الرَّاكِبُ عَلَى ضَبْطِهَا وَأَضْرَتْ لَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦)

﴿ مادة ٩٣٨ ﴾ لو أَتْلَفَتِ الدَّابَّةُ الَّتِي كَانَتْ قَدْ رَبَطَهَا صَاحِبُهَا فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) دَابَّةً غَيْرَهُ الَّتِي أَتَى بِهَا صَاحِبُهَا وَرَبَطَهَا فِي مُلْكٍ ذَلِكَ بِلَا (إِذْنِهِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) لَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) وَإِذَا أَتْلَفَتْ تِلْكَ الدَّابَّةُ دَابَّةً صَاحِبِ الْمُلْكِ فِيضْمَنُ صَاحِبِهَا [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٩ ﴾ إِذَا رَبَطَ شَخْصَانِ دَابَّتَيْهِمَا فِي مَحَلٍّ لَهَا حَقُّ الرِّبَاطِ فِيهِ فَأَتْلَفَتْ إِحْدَى الدَّابَّتَيْنِ الْأُخْرَى فَلَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) مَثَلًا لَوْ أَتْلَفَتْ دَابَّةٌ أَحَدَ (الشَّرِيكَيْنِ ١٠٤٥) فِي دَارٍ دَابَّةَ الْآخَرِ عِنْدَمَا رَبَطَاهُمَا فِي تِلْكَ الدَّارِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ

﴿ مادة ٩٤٠ ﴾ لَوْ رَبَطَ اثْنَانِ دَابَّتَيْهِمَا فِي مَحَلٍّ لَيْسَ لَهَا فِيهِ حَقُّ رِبَاطِ حَيَوَانٍ وَاتَّلَفَتْ دَابَّةُ الرَّاكِطِ أَوَّلًا دَابَّةُ الرَّاكِطِ مُؤَخَّرًا لَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فَيَلْزَمُ الضَّمَانُ [انظر المادة ٥٣]

في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط المايوفى »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب التاسع

﴿ في الحجر والإكراه والشفعة ويشتمل على ﴾

﴿ مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

المقدمة

﴿ في الإصطلاحات الفقهية المتعلقة (بالحجر ٩٤١) ﴾

﴿ و(الإكراه ٩٤٨ و٩٤٩) و(الشفعة ٩٥٠) ﴾

﴿ مادة ٩٤١ ﴾ الحجر هو منع شخص مخصوص عن تصرفه القولى
ويقال لذلك الشخص بعد الحجر مخجور

﴿ مادة ٩٤٢ ﴾ الأذن هو فك (الحجر ٩٤١) وإسقاط حق المنع
ويقال للشخص الذي أذن مأذون

﴿ مادة ٩٤٣ ﴾ الصغير غير المميز هو الذي لا يفهم (البيع ١٢٠)
والشراء أي لا يعلم كون البيع سالباً (للملك ١٢٥) والشراء جالباً له ولا
يُميز (الثمن الفاحش ١٦٥) مثل أن يفسد في العشرة بخمسة
من الثمن اليسير والطفل الذي يُميز هذه المذكورات يقال له

صبي مُمَيَّزٌ

﴿ مادة ٩٤٤ ﴾ المجنون على قسمين أَحَدُهُمَا المجنون المطبق وهو الذي جنونه يَسْتَوْعِبُ جميع أوقاته والثاني هو المجنون غير المطبق وهو الذي يكون في بعض الأوقات مجنوناً ويفيق في بعضها

﴿ مادة ٩٤٥ ﴾ المعتوه هو الذي اختلَّ شعوره بحيث يكون فهمه قليلاً وكلامه مُتَعَلِّطاً وتديُّره (فاسيداً ١٠٩)

﴿ مادة ٩٤٦ ﴾ السفية هو الذي يصرفُ (ماله ١٢٦) في غير موضعه ويُدْرُ في مصارفه ويضيعُ أمواله ويُتلفها بالامراف والذين لا يزالون يغفلون في أخذهم وإعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمتعهم بحسب بلاهتهم وخلو قلوبهم بعدون أيضاً من السفهاء

﴿ مادة ٩٤٧ ﴾ الرشيد هو الذي يتقيدُ بمحافظته (ماله ١٢٦) ويتوفى من (السفه ٩٤٦) والتبذير

﴿ مادة ٩٤٨ ﴾ الإكراه هو إجبارُ أَحَدٍ على أَنْ يَعمَلَ عملاً بغيرِ حَقٍّ من دونِ وِضاهُ بالإخلافَةِ ويقالُ لَهُ لِمُكْرَهُ (بفتح الراء) ويقالُ لِمَنْ أَجْبَرَ مُجْبِرٌ ولذلك العملُ مُكْرَهُ عَلَيْهِ وللشيءِ المُوجِبِ للنفوقِ مُكْرَهُ بِهِ

﴿ مادة ٩٤٩ ﴾ الإكراه على قسمين القسمُ الأولُ هو الإكراه الملجبي الذي يكون بالضرب الشديد المؤذي الى إتلاف النفس او قطع عضو والثاني هو الإكراه غير الملجبي الذي يوجب للغم والالَم

فقط كالضربِ والحبسِ

❖ مادة ٩٥٠ ❖ الشُّفْعَةُ هي تَمَلُّكُ (الملْكِ ١٢٥) المُشْتَرَى بِمِقْدَارِ (الثَّمَنِ ١٥٢) الذي قامَ على (المُشْتَرَى ١٦١)

❖ مادة ٩٥١ ❖ الشُّفْعُ هو مَنْ كَانَ لَهُ حَقُّ (الشُّفْعَةِ ٩٥٠)

❖ مادة ٩٥٢ ❖ المشفوعُ هو (المَقَارُ ١٢٩) الذي تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ (الشُّفْعَةِ ٩٥٠)

❖ مادة ٩٥٣ ❖ المشفوعُ بِهِ هو (مَلِكُ ١٢٥) (الشُّفْعِ ٩٥١) الذي كَانَ بِهِ (الشُّفْعَةُ ٩٥٠)

❖ مادة ٩٥٤ ❖ الحَلِيطُ هو بمعنى المُشَارِكِ في حقوقِ (الملْكِ ١٢٥) كَحِصَةِ الْمَاءِ والطريقِ

❖ مادة ٩٥٥ ❖ الشُّرْبُ الحَاصُّ هو حَقُّ شُرْبِ الْمَاءِ الجاري المخصوصِ بالأشخاصِ المَعْدُودَةِ وَأَمَّا أَخْذُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا الْعَامَّةُ فَلَيْسَ مِنْ قِبَلِ الشُّرْبِ الحَاصِّ

❖ مادة ٩٥٦ ❖ الطَّرِيقُ الحَاصُّ هو الرُّقَاقُ الذي لَا يَنْغْذُ

الباب الاول

❖ في بيانِ المسائلِ المتعلقةِ (بالْحَجْرِ ٩٤١) وينقسمُ ❖

❖ الى أربعةِ فُصولٍ ❖

الفصل الاول

❖ في بيان صنوف (المجبورين ٩٤١) وأحكامهم ❖

❖ مادة ٩٥٧ ❖ (الصغير ٩٤٣) و (المجنون ٩٤٤) و (المعتوه ٩٤٥)

(مجبورون ٩٤١) لذاتهم [انظر المواد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

❖ مادة ٩٥٨ ❖ (الحاكم ١٧٨٥) أَنْ (يحجر ٩٤١) على (السفيه

٩٤٦) [انظر المادتين ٢٣ و ٢٦]

❖ مادة ٩٥٩ ❖ (الحاكم ١٧٨٥) أَنْ (يحجر ٩٤١) على المديون

بطلب الغرماء [انظر المادة ٢٦]

❖ مادة ٩٦٠ ❖ (المجبورون ٩٤١) الذين ذكروا في المواد السابقة

وإن لم يعتز تصرفهم القولي لكن (يضمنون ٤١٦) حالاً الضرر والخسارة

الذين نشأ من فعلهم . مثلاً يلزم الضمان على الصبي إذا أتلّف مال الغير

وإن كان (غير مميز ٩٤٣) [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ٩٦١ ❖ اذا (حجر ٩٤١) (السفيه ٩٤٦) والمديون من طرف

(الحاكم ١٧٨٥) يشهد ويعلن الناس ببيان سببه

❖ مادة ٩٦٢ ❖ لا يشترط حضور من أريد (حجره ٩٤١) من

طرف (الحاكم ١٧٨٥) و (يصح ١٠٨) حجره غياباً ايضاً ولكن يشترط

وصول خبر الحجر الى ذلك المجبور ولا يكون مجبوراً ما لم يصل اليه

خَبَرَ أَنَّهُ قَدْ حُجِرَ عَلَيْهِ وَتَكُونُ (عُقُودُهُ ١٠٣) وَأَقَارِيرُهُ مُعْتَبَرَةٌ
إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ.

﴿ مَادَّةُ ٩٦٣ ﴾ لَا (يُحْجَرُ ٩٤١) عَلَى الْفَاسِقِ يُجَرِّدُ سَبَبَ فِسْقِهِ مَا لَمْ
يُبْذَرِ وَيُسْرِفَ فِي (مَالِهِ ١٢٦)

﴿ مَادَّةُ ٩٦٤ ﴾ (يُحْجَرُ ٩٤١) عَلَى بَعْضِ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ تَكُونُ
مَضَرَّتُهُمْ لِلْعُمُومِ كَالطَّيِّبِ الْجَاهِلِ لَكِنَّ الْمُرَادَ هُنَا مِنَ الْحُجْرِ الْمَنْعُ مِنْ إِجْرَاءِ
الْعَمَلِ لَا مَنَعُ التَّصَرُّفَاتِ الْقَوْلِيَّةِ [انظر المواد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

﴿ مَادَّةُ ٩٦٥ ﴾ إِذَا اشْتَغَلَ أَحَدٌ بِصَنْعَةٍ أَوْ تِجَارَةٍ فِي سُوقٍ فَلَيْسَ
لِأَرْبَابِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ أَوْ التِّجَارَةِ أَنْ يَحْجُرُوهُ وَيَمْنَعُوهُ مِنْ اشْتَغَالِهِ بِهَذِهِ الصَّنْعَةِ
أَوْ التِّجَارَةِ قَائِلِينَ أَنَّهُ يَطْرَأُ عَلَى (رَبْحِنَا ١٠٥٨) وَكَسْبِنَا خَلَلٌ

الفصل الثاني

﴿ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ (بِالصَّغِيرِ ٩٤٣) ﴾

﴿ وَ (الْمُجْنُونِ ٩٤٤) وَ (الْمَعْتُوهِ ٩٤٥) ﴾

﴿ مَادَّةُ ٩٦٦ ﴾ (لَا تَصِحُّ ١١٠) تَصَرُّفَاتُ (الصَّغِيرِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ ٩٤٣)
الْقَوْلِيَّةُ وَإِنْ (أُذِنَ ٣٠٣، ٣٠٤) لَهُ (وَلِيُّهُ ٩٧٤)

﴿ مَادَّةُ ٩٦٧ ﴾ يُعْتَابَرُ تَصَرُّفُ (الصَّغِيرِ الْمُمَيِّزِ ٩٤٣) إِذَا كَانَ فِي حَقِّهِ
نَفْعٌ مُخَصَّصٌ وَإِنْ لَمْ (يَأْذَنْ ٩٤٢) بِهِ (الْوَلِيُّ ٩٧٤) وَلَمْ (يُجْزَ ٣٠٣، ٣٠٤)

(كَقَبُولِ ١٠٢) (الْهَدِيَّةِ ٨٣٤) و (الْهَبَةِ ٨٣٣) وَلَا يُعْتَبَرُ تَصَرُّفُهُ الَّذِي هُوَ فِي حَقِّهِ ضَرَرٌ مُحْضَرٌ وَإِنْ أَذِنَهُ بِذَلِكَ وَلِيُّهُ وَأَجَازَهُ كَانَ يَبْ لآخر شيئاً وأماً (العقود ١٠٣) الدَّائِرَةُ بَيْنَ النِّعَمِ وَالضَّرَرِ فِي الْأَصْلِ فَتَنْقَعِدُ (مَوْقُوفَةٌ ١١١) عَلَى إِجَازَةٍ وَلِيِّهِ . وَوَلِيِّهِ (مُخَيَّرٌ ١١٦) . فِي إعْطَاءِ الْإِجَازَةِ وَعَدَمِهَا فَإِنْ رَأَاهَا مُفِيدَةً فِي حَقِّ (الصَّغِيرِ ٩٤٣) أَجَازَهَا . وَالْأَفْلَا .
 مثلاً إِذَا بَاعَ (١٢٠) الصَّغِيرُ الْمُمَيَّزُ (مَالاً ١٢٦) بِلَا إِذْنٍ يَكُونُ نَفَاضُ ذَلِكَ الْبَيْعِ مَوْقُوفاً عَلَى إِجَازَةٍ وَلِيِّهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَاعَهُ بِأَزِيدَ مِنْ (ثَمَنِهِ ١٥٢) لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ مِنَ الْعُقُودِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ النِّعَمِ وَالضَّرَرِ فِي الْأَصْلِ
 * مَادَّةُ ٩٦٨ * (لِلْوَلِيِّ ٩٧٤) أَنْ (يُسَلِّمَ ٢٧٧ هـ ٢٧٢ هـ) (الصَّغِيرِ الْمُمَيَّزِ ٩٤٣) مَقْدَاراً مِنْ (مَالِهِ ١٢٦) وَ (يَأْذَنَ ٩٤٢، ٣٠٣، ٣٠٤) لَهُ بِالتَّجَارَةِ لِأَجْلِ التَّجَرِبَةِ فَإِذَا تَحَقَّقَ (رُشْدُهُ ٩٤٧) دَفَعَ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ بَاقِيَ أَمْوَالِهِ

* مَادَّةُ ٩٦٩ * (العقود ١٠٣) الْمُكَرَّرَةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قُصِدَ مِنْهَا (الرَّيْبُ ١٠٥٨) هِيَ (إِذْنُ ٩٤٢، ٣٠٣، ٣٠٤) بِالْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ .
 مثلاً لَوْ قَالَ (الْوَلِيُّ ٩٧٤) (لِلصَّغِيرِ ٩٤٣) (بَيْعُ ١٢٠) وَأَشْتَرِ أَوْ قَالَ لَهُ بَيْعٌ وَأَشْتَرِ (الْمَالِ ١٢٦) الْفُلَانِي . فَهُوَ إِذْنٌ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَأَمَّا أَمْرُ الْوَلِيِّ الصَّبِيِّ بِإِجْرَاءِ عَقْدٍ وَاحِدٍ فَقَطُّ كَقَوْلِهِ لَهُ أَذْهَبْ إِلَى السُّوقِ وَاشْتَرِ الشَّيْءَ الْفُلَانِي أَوْ بَعْهُ فَلَيْسَ بِإِذْنٍ بَلْ إِنَّمَا يُعَدُّ مِنْ قَبِيلِ اسْتِخْدَامِ الصَّغِيرِ (تَوْكِيلًا ١٤٤٩) عَلَى مَا هُوَ (الْمُتَعَارَفُ وَالْمُعْتَادُ ٣٨١ هـ ٤٠ هـ ٤٥ هـ)

﴿ مادة ٩٧٠ ﴾ لَا يَقْبَذُ وَلَا يَتَخَصَّصُ (إِذْنُ ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)
 (الْوَلِيُّ ١٩٧٤) بزمانٍ ومكانٍ ولا ينوع من (البيع ١٢٠) والشراء . مثلاً لو
 أَذِنَ الْوَلِيُّ (الصَّغِيرَ الْمُمَيَّزَ ٩٤٣) يوماً أو شهراً يكون (مأذوناً ٩٤٢) على
 الإطلاق ويبقى مستمرّاً على ذلك الإذن ما لم (يحجزه ٩٤١) (الولي ١٩٧٤) .
 وكذا لو قال له يبع وأشتري في السوق الفلاني يكون مأذوناً في كل مكان .
 كذلك لو قال له يبع وأشتري (المال ١٢٦) الفلاني فله أن يبيع ويشترى كل
 جنسٍ من المال .

﴿ مادة ٩٧١ ﴾ كما يكون (الإذن ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) صراحةً يكون
 دلالةً أيضاً . مثلاً لو رأى (الولي ١٩٧٤) (الصَّغِيرَ الْمُمَيَّزَ ٩٤٣) (يبيع ١٢٠)
 ويشترى ولم يمنحه وسكت يكون قد أذنه دلالةً [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ٩٧٢ ﴾ لو (أذن ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (الصَّغِيرَ ٩٤٣) من
 قبل (وليّه ١٩٧٤) يكون في الخصوصات الداخلية تحت الإذن بمنزلة
 (البالغ ١٩٨٥ و ١٨٧) وتكون (عقوده ١٠٣) التي هي (كالبيع ١٢٠)
 والشراء معتبرة

﴿ مادة ٩٧٣ ﴾ (لِلْوَلِيِّ ١٩٧٤) أَنْ (يَحْجِزَ ٩٤١) (الصَّغِيرَ ٩٤٣)
 بعدما (أذنه ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) و (يُطْلَ ١١٠) ذلك الإذن ولكن يشترط
 أن يحجزه على الوجه الذي أذنه به . مثلاً لو أذن الصَّغِيرَ وليّه إذناً عاماً
 فصار ذلك معلوماً لأهل سوقه ثم أراد أن يحجز عليه فيشترط أن يكون
 الحجز أيضاً عاماً فيصير معلوماً لأكثر أهل ذلك السوق و (لا يصبح ١١٠)

حَجْرُهُ عَلَيْهِ بِمَحْضَرِ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فِي دَارِهِ

﴿ مَادَّة ٩٧٤ ﴾ (وَلِيُّ ٩٧٤) (الصَّغِيرُ ٩٤٣) فِي هَذَا الْبَابِ أَوَّلًا أَبُوهُ .
ثَانِيًا الْوَصِيُّ الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُوهُ وَنَصَبَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ إِذَا مَاتَ أَبُوهُ . ثَالِثًا
الْوَصِيُّ الَّذِي نَصَبَهُ الْوَصِيُّ الْمُخْتَارُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ إِذَا مَاتَ . رَابِعًا جَدُّهُ
الصَّحِيحُ أَيُّ أَبٍ أَوْ أَبٍ الصَّغِيرِ أَوْ أَبٍ أَوْ أَبٍ الْآبِ . خَامِسًا الْوَصِيُّ الَّذِي
اخْتَارَهُ الْجَدُّ وَنَصَبَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ . سَادِسًا الْوَصِيُّ الَّذِي نَصَبَهُ هَذَا
الْوَصِيُّ . سَابِعًا (الْقَاضِي ١٧٨٥) أَوْ الْوَصِيُّ الْمَنْصُوبُ مِنْ قَبْلِهِ أَمَّا إِذَا
(أَذْنَهُ ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) أَخُوهُ وَعَمُّهُ وَسَائِرُ الْأَقَارِبِ إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَوْصِيَاءَ
فَإِذْنُهُمْ غَيْرُ جَائِزٍ [انظر المواد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

﴿ مَادَّة ٩٧٥ ﴾ (لِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَنْ (يَأْذَنَ ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤)
(لِلصَّغِيرِ الْمُتَمِيزِ ٩٤٣) عِنْدَ امْتِنَاعِ (الْوَلِيِّ ٩٧٤) الَّذِي هُوَ أَقْدَمُ
مِنْهُ عَنِ الْإِذْنِ إِذَا رَأَى فِي تَصَرُّفِهِ مَنَفْعَةً وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْآخِرِ أَنْ (يَحْجُرَهُ
٩٤١) عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ

﴿ مَادَّة ٩٧٦ ﴾ إِذَا تُوُفِّيَ الْوَلِيُّ الَّذِي جَعَلَ الصَّغِيرَ (مَأْذُونًا
٩٤٢) (فَيَبْطُلُ ١١٠) إِذْنُهُ وَلَكِنْ لَا يَبْطُلُ إِذْنُ الْحَاكِمِ بِوَفَاتِهِ وَلَا
بِعَزْلِهِ [انظر المادة ٥٩]

﴿ مَادَّة ٩٧٧ ﴾ (الصَّغِيرُ ٩٤٣) الْمَأْذُونُ مِنْ (حَاكِمِ ١٧٨٥) يَجُوزُ
أَنْ (يُحْجَرَ ٩٤١) عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْحَاكِمِ أَوْ مِنْ خَلْفِهِ وَلَيْسَ لِأَيِّهِ أَوْ غَيْرِهِ
مَنْ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِ الْحَاكِمِ أَوْ عَزْلِهِ

﴿ مادة ٩٧٨ ﴾ (المعتوه ٩٤٥) هو في حكم (الصغير المميز ٩٤٣)
 ﴿ مادة ٩٧٩ ﴾ (المجنون المطبق ٩٤٤) هو في حكم (الصغير غير المميز ٩٤٣)

﴿ مادة ٩٨٠ ﴾ تصرفات (المجنون غير المطبق ٩٤٤) في حال إفاقته
 كنصرف (العاقل ٩٤٧)

﴿ مادة ٩٨١ ﴾ لا ينبغي أن يستعمل في إعطاء الصبي (ماله ١٢٦)
 عند (بلوغه ٩٨٥-٩٨٧) بل يجرب بالتأني فإذا تحقق كونه (رشيذاً ٩٤٧)
 تدفع حينئذ إليه أمواله

﴿ مادة ٩٨٢ ﴾ إذا (بلغ ٩٨٥-٩٨٧) الصبي (غير رشيد ٩٤٧)
 فلا تدفع إليه (أمواله ١٢٦) ما لم يتحقق (رشد ٩٤٧) ويمنع من التصرف
 كما في السابق

﴿ مادة ٩٨٣ ﴾ (وصي ٩٧٤) (الصغير ٩٤٣) إذا دفع إليه (ماله ١٢٦)
 قبل ثبوت (رشد ٩٤٧) فضاع المال في يد الصغير أو تلفه الصغير
 يصير الوصي (ضامناً ٤١٦)

﴿ مادة ٩٨٤ ﴾ إذا (أعطى ٢٦٢-٢٧٧) (للصغير ٩٤٣) (ماله ١٢٦)
 عند (بلوغه ٩٨٥-٩٨٧) ثم تحقق كونه (سفيهاً ٩٤٦) (بجراً ٩٤١)
 عليه من قبل (الحاكم ١٧٨٥)

﴿ مادة ٩٨٥ ﴾ يثبت حد البلوغ بالإختلام والإجبال
 والحبض والحبل

﴿ مادة ٩٨٦ ﴾ مَبْدَأُ سِنِّ الْبُلُوغِ فِي الرَّجُلِ اثْنَا عَشْرَةَ حَنَةً وَفِي الْمَرْأَةِ تِسْعُ سِنِينَ وَمُنْشَاهُ فِي كُلِّهِمَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَإِذَا اكْمَلَ الرَّجُلُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَلَمْ يَبْلُغْ يُقَالُ لَهُ الْمُرَاهِقُ وَإِنْ أَكْمَلَتِ الْمَرْأَةُ تِسْعًا وَلَمْ تَبْلُغْ يُقَالُ لَهَا الْمُرَاهِقَةُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَا

﴿ مادة ٩٨٧ ﴾ مَنْ أَدْرَكَ سِنَّ (الْبُلُوغِ ٩٨٥، ٩٨٧) وَلَمْ تَطْهَرْ فِيهِ آثَارُ الْبُلُوغِ يُعَدُّ بِالْعَمَلِ حَكْمًا

﴿ مادة ٩٨٨ ﴾ (الصَّغِيرُ ٩٤٣) الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ مَبْدَأَ سِنِّ (الْبُلُوغِ ٩٨٥، ٩٨٧) إِذَا (أَدْعَى ١٦١٣) الْبُلُوغَ لَا يُقْبَلُ

﴿ مادة ٩٨٩ ﴾ إِذَا (أَقْرَأَ ١٥٧٢) (الْمُرَاهِقُ ٩٨٦) أَوْ (الْمُرَاهِقَةُ ٩٨٦) فِي حُضُورِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) (يَبْلُوغُهُ ٩٨٥، ٩٨٧) فَإِنْ كَانَتْ جَنَّةٌ ذَلِكَ الْمُقَرَّرِ غَيْرَ مُتَحَمِّلَةٍ لِلْبُلُوغِ وَكَانَ ظَاهِرُ الْحَالِ مُكْذِبًا لَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ فَلَا يُصَدِّقُ وَإِنْ كَانَتْ جَنَّةً تُحْمَلُ الْبُلُوغَ وَلَمْ يُكْذِبْهُ ظَاهِرُ الْحَالِ يُصَدِّقُ وَتَكُونُ (عُقُودُهُ ١٠٣) وَأَقَارِيرُهُ نَافِذَةً مُعْتَبَرَةً وَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ (يَسْمَعَ ٣٠٢، ٣٠٤) تَصَرُّفَاتِهِ الْقَوْلِيَّةَ بِأَنْ يَقُولَ إِنِّي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَيْ حِينَ أَقْرَأْتُ بِالْبُلُوغِ لَمْ أَكُنْ بِالْعَمَلِ فَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى قَوْلِهِ [النَّظَرُ الْمَادَّةُ ١٠٠]



الفصل الثالث

﴿ في (السَّفِيهِ ٩٤٦) (المَحْجُورِ ٩٤١) ﴾

﴿ مادة ٩٩٠ ﴾ (السَّفِيهِ ٩٤٦) (المَحْجُورِ ٩٤١) هو في المعاملاتِ
(كالصَّغِيرِ الْمُبْتَزِّ ٩٤٣) وَلَكِنْ (وَلِيٍّ ٩٧٤) السَّفِيهِ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) فقط
وَلَيْسَ لِأَبِيهِ وَجَدَهُ وَأَوْصِيَاءِهِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَلَايَةً

﴿ مادة ٩٩١ ﴾ تَصَرُّفَاتِ (السَّفِيهِ ٩٤٦) الَّتِي تَعْلُقُ بِالْمَعَامِلَاتِ الْقَوْلِيَّةِ
الوَاقِعَةِ بَعْدَ (الْحَجْرِ ٩٤١) (لَا تَصِحُّ ١١٠) وَلَكِنْ تَصَرُّفَاتِهِ قَبْلَ الْحَجْرِ
كَتَصَرُّفَاتِ سَائِرِ النَّاسِ

﴿ مادة ٩٩٢ ﴾ يَنْفَقُ عَلَى (السَّفِيهِ ٩٤٦) (المَحْجُورِ ٩٤١) وَعَلَى مَنْ
لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمْ مِنْ (مَالِهِ ١٢٦)

﴿ مادة ٩٩٣ ﴾ إِذَا (بَاعَ ١٢٠) (السَّفِيهِ ٩٤٦) (المَحْجُورِ ٩٤١) شَيْئًا
مِنْ (أَمْوَالِهِ ١٢٦) فَلَا يَكُونُ بَيْعُهُ (نَافِذًا ١١٣) وَلَكِنْ إِذَا رَأَى (الْحَاكِمُ ١٧٨٥)
فِيهِ مَنْفَعَةً (فَيُحْيِزُهُ ٣٠٣)

﴿ مادة ٩٩٤ ﴾ (لَا يَصِحُّ ١١٠) (إِقْرَارُ ١٥٧٢) (السَّفِيهِ ٩٤٦)
(الْمَحْجُورِ ٩٤١) (بِدَيْنِ ١٥٨) لِآخَرٍ مُطْلَقًا يَعْنِي لَيْسَ لِإِقْرَارِهِ
تَأْثِيرٌ فِي حَقِّ (أَمْوَالِهِ ١٢٦) الْمَوْجُودَةِ فِي وَقْتِ (الْحَجْرِ ٩٤١)
وَالْحَادِثَةِ بَعْدَهُ

﴿ مادة ٩٩٥ ﴾ حقوقُ الناسِ التي هي على (المجور ٩٤١) تُؤدَّى من (ماله ١٢٦)

﴿ مادة ٩٩٦ ﴾ إذا استقرضَ (السفيه ٩٤٦) (المجور ٩٤١) دَراهمَ وصَرَفَهَا فِي نَفَقَتِهِ فَإِنْ كَانَ صَرَفُهُ إِيَّاهَا بِالْمَعْرُوفِ أَذَاهَا (الحاكم ١٧٨٥) من (ماله ١٢٦) وَإِنْ كَانَ صَرَفًا زَائِدًا عَلَى الْقَدْرِ الْمَعْرُوفِ يُؤَدِّي مِقْدَارَ نَفَقَتِهِ وَ (يُطْلُ ١١٠) الزَّائِدَ عَلَيْهَا

﴿ مادة ٩٩٧ ﴾ عِنْدَ صَلَاحِ حَالِ (السفيه ٩٤٦) (المجور ٩٤١) يُفَكُّ (حَجْرُهُ ٩٤١) مِنْ قَبْلِ (الحاكم ١٧٨٥) [انظر المادة ٢٣]

الفصل الرابع

﴿ في المديون (المجور ٩٤١) ﴾

﴿ مادة ٩٩٨ ﴾ لَوْ ظَهَرَ عِنْدَ (الحاكم ١٧٨٥) مُمَاطَلَةُ الْمَدْيُونِ فِي آدَاءِ (دَيْنِهِ ١٥٨) حَالُ كَوْنِهِ مُقْتَدِرًا وَطَلَبَ التَّزَمُّكُ (بِيعَ ١٢٠) (ماله ١٢٦) وَتَأْدِيَةُ دَيْنِهِ (حَجْرَ ٩٤١) الْحَاكِمُ مَالَهُ وَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ وَتَأْدِيَةِ الدَّيْنِ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَأَدَّى دَيْنَهُ فَيَبْدَأُ بِمَا يَبِيعُهُ أَهْوَنُ فِي حَقِّ الْمَدْيُونِ بِتَقْدِيمِ (النَّقْدِ ١٣٠) أَوَّلًا فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ (فَالْعُرُوضُ ١٣١) وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ الْعُرُوضُ أَيْضًا (فَالْعَقَارُ ١٢٩)

﴿ مادة ٩٩٩ ﴾ الْمَدْيُونُ الْمُفْلِسُ الَّذِي (دَيْنُهُ ١٥٨) مُسَاوٍ (لِمَالِهِ ١٢٦)

او أزيد ادا خاف غرماؤه ضياع ماله بالتجارة او أن يهزمه او يجعله بأسم غيره وراجعوا (الحاكم ١٧٨٥) في (حجره ٩٤١) من التصرف في ماله او (إقراره ١٥٧٢) بدین لآخر حجره الحاكم و (باع ١٢٠) أمواله وقسمها بين الغرماء ولكن يترك له من الألبسة ما يحتاج اليه وإن كان للمديون ثياب ثمينه وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى له من (ثمنها ١٥٢) ثيابا رخيصة وأعطى باقيها للغرماء ايضا وكذلك إن كان له دار وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى من ثمنها دارا مناسبة لحال المديون وأعطى باقيها للغرماء

❀ مادة ١٠٠٠ ❀ ينفق على (المحجور المفلس ٩٩٩) وعلى من لزمته نفقته في مدة (الحجر ٩٤١) من (ماله ١٢٦)

❀ مادة ١٠٠١ ❀ (الحجر ٩٤١) (للدین ١٥٨) يؤثر في (مال ١٢٦) المديون الذي كان موجودا في وقت الحجر فقط ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر

❀ مادة ١٠٠٢ ❀ (الحجر ٩٤١) يؤثر في كل ما يؤدي الى (إبطال ١١٠) حق الغرماء (كلمية ٨٣٣) و (الصدقة ٨٣٥) و (بيع ١٢٠) (مال ١٢٦) بأقص من (ثمن ١٥٢) مثله بناء عليه لا تعتبر تصرفات المديون المفلس (٩٩٩) وتبرعائه وسائر (عقوده ١٠٣) المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله الموجودة وقت الحجر ولكن تعتبر في حق أمواله التي اكتسبها بعد الحجر . ولو (أقر ١٥٧٢) لآخر بدین لا يعتبر إقراره في حق أمواله

﴿ مادة ٩٩٥ ﴾ حقوق الناس التي هي على (المجور ٩٤١) تؤدّى من (ماله ١٢٦)

﴿ مادة ٩٩٦ ﴾ اذا استقرض (السفيه ٩٤٦) (المجور ٩٤١) دراهم وصرفها في نفقته فإن كان صرفه إياها بالمعروف أداها (الحاكم ١٧٨٥) من (ماله ١٢٦) وإن كان صرفاً زائداً على القدر المعروف يؤدّي مقدار نفقته و (يُطْل ١١٠) الزائد عليها

﴿ مادة ٩٩٧ ﴾ عند صلاح حال (السفيه ٩٤٦) (المجور ٩٤١) يكف (حجره ٩٤١) من قبل (الحاكم ١٧٨٥) [انظر المادة ٢٣]

الفصل الرابع

﴿ في المدين (المجور ٩٤١) ﴾

﴿ مادة ٩٩٨ ﴾ لو ظهر عند (الحاكم ١٧٨٥) مخاطلة المدين في أداء دينه (١٥٨) حال كونه مقتدراً وطلب الغرماء بيع (١٢٠) (ماله ١٢٦) وتأدية دينه (حجر ٩٤١) الحاكم ماله واذا امتنع من بيعه وتأدية الدين باعه الحاكم وأدى دينه فيبدأ بما يبعه أهون في حق المدين بقديم (النقد ١٣٠) أولاً فإن لم تقب (فالعروض ١٣١) وإن لم تقب العروض ايضاً (فالعقار ١٢٩)

﴿ مادة ٩٩٩ ﴾ المدين الفليس الذي (دينه ١٥٨) مساو (ماله ١٢٦)

او أزيد ادا خاف غرماؤه ضياع ماله بالتجارة او أن يهزمه او يجعله بأسم غيره وراجعوا (الحاكم ١٧٨٥) في (حجره ٩٤١) من التصرف في ماله او (إقراره ١٥٧٢) بدين لآخر حجره الحاكم و (باع ١٢٠) أمواله وقسمها بين الغرماء ولكن يترك له من الألبسة ما يحتاج اليه وإن كان للمديون ثياب ثمينه وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى له من (ثمنها ١٥٢) ثيابا رخيصة وأعطى باقيةا للغرماء ايضا وكذلك إن كان له دار وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى من ثمنها دارا مناسبة لحال المديون وأعطى باقيةا للغرماء

❀ مادة ١٠٠٠ ❀ ينفق على (المحجور المفلس ٩٩٩) وعلى من لزمته نفقته في مدة (الحجر ٩٤١) من (ماله ١٢٦)

❀ مادة ١٠٠١ ❀ (الحجر ٩٤١) (للدّين ١٥٨) يؤثر في (مال ١٢٦) المديون الذي كان موجودا في وقت الحجر فقط ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر

❀ مادة ١٠٠٢ ❀ (الحجر ٩٤١) يؤثر في كل ما يؤدي الى (إبطال ١١٠) حق الغرماء (كلمة ٨٣٣) و (الصدقة ٨٣٥) و (بيع ١٢٠) (مال ١٢٦) بأنقص من (ثمن ١٥٢) مثله بناء عليه لا تعتبر تصرفات المديون المفلس (٩٩٩) وتبرعاته وسائر (عقوده ١٠٣) المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله الموجودة وقت الحجر ولكن تعتبر في حق أمواله التي اكتسبها بعد الحجر . ولو (أقر ١٥٧٢) لآخر يدين لا يعتبر إقراره في حق أمواله

التي كانت موجودة في وقت الحجر ويُعتبر بعد زوال الحجر ويبقى
مديوناً بأدائها ذلك الوقت وأيضاً (يَفْذُ ١١٣) إقراره على أن يؤدي مما
يُكْتَسَبُ بعد الحجر

الباب الثاني

❖ في بيان المسائل التي تعلق (بالإكراه ٩٤٨ و ٩٤٩) ❖

❖ مادة ١٠٠٣ ❖ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُجْبِرُ ٩٤٨ و ٩٤٩ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥)
مُقْتَدِرًا عَلَى إيقاع تهديده بناءً عليه مَنْ لَمْ يَكُنْ مُقْتَدِرًا عَلَى إيقاع تهديده
وإجرائه لَا يُعْتَبَرُ (إِكْرَاهُهُ ٩٤٨ و ٩٤٩)

❖ مادة ١٠٠٤ ❖ يُشْتَرَطُ خَوْفُ الْمَكْرَهِ مِنْ وَقْعِ (الْمَكْرَهِ بِهِ ٩٤٨)
بَعْنِي يُشْتَرَطُ حُصُولُ ظَنٍّ غَالِبٍ (لِلْمَكْرَهِ ٩٤٨ و ٩٤٩) بِإِجْرَاءِ (الْمُجْبِرِ ٩٤٨
و ٩٤٩) الْمَكْرَهَ بِهِ إِنْ لَمْ يَفْعَلِ (الْمَكْرَهَ عَلَيْهِ ٩٤٨)

❖ مادة ١٠٠٥ ❖ إِنْ فَعَلَ (الْمَكْرَهَ ٩٤٨ و ٩٤٩) (الْمَكْرَهَ عَلَيْهِ ٩٤٨)
فِي حُضُورِ (الْمُجْبِرِ ٩٤٨ و ٩٤٩ و ١٠٠٣) أَوْ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ يَكُونُ (الْإِكْرَاهُ
٩٤٨ و ٩٤٩) مُعْتَبَرًا وَأَمَّا إِذَا فَعَلَهُ فِي غِيَابِ الْمُجْبِرِ أَوْ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَا
يُعْتَبَرُ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ فَعَلَهُ طَوْعًا بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ . مَثَلًا لَوْ أُكْرِهَ
أَحَدٌ آخَرَ عَلَى (بَيْعِ ١٢٠) (مَالِهِ ١٢٦) وَذَهَبَ الْمَكْرَهَ وَبَاعَ
مَالَهُ فِي غِيَابِ الْمُجْبِرِ وَمَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ الْإِكْرَاهُ وَيَكُونُ الْبَيْعُ

(صحيحاً ١٠٨) ومُعتبراً

❖ مادة ١٠٠٦ ❖ لا يُعتَبَرُ (البيع ١٢٠) الذي وَقَعَ (بإكراه ٩٤٨ و ٩٤٩) مُعتَبَرٌ ولا الشِّراء ولا (الإيجار ٤٠٤) ولا (الهبة ٨٣٣) ولا الفَرَاغُ ولا (الصِّلْحُ ١٥٣١) و (الإقرار ١٥٧٢) و (الإبراء ١٥٣٦) عن (مال ١٢٦) ولا (تأجيل ١٥٦) (الدين ١٥٨) ولا إسقاط (الشفعة ٩٥٠) مُلْجِئًا كَانَ (الإكراه ٩٤٩) أو (غير مُلْجِئٍ ٩٤٩) ولكن لو (أجاز ٣٠٣) (المكره ٩٤٨ و ٩٤٩) ماد كَرِهَ بَعْدَ زَوَالِ الإِكْرَاهِ يُعتَبَرُ [انظر المادة ١٧]

❖ مادة ١٠٠٧ ❖ كما أَنَّ (الإكراه المُلْجِئ ٩٤٩) يكون مُعتَبَرًا في التَّصَرُّفَاتِ الْقَوْلِيَّةِ على ما ذُكِرَ في المادَّةِ السَّابِقَةِ كذلك في التَّصَرُّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ وَأَمَّا (الإكراهُ غَيْرُ المُلْجِئِ ٩٤٩) فَيُعتَبَرُ في التَّصَرُّفَاتِ الْقَوْلِيَّةِ فقط ولا يُعتَبَرُ في التَّصَرُّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ بناءً عَلَيْهِ لو قَالَ أَحَدٌ لِآخَرَ أَتَلَفْتُ (مال ١٢٦) فَلَانَ وَإِلَّا أَقْتُلَكَ أو أَفْطَعُ أَحَدَ أَعْضَائِكَ وَأَتَلَفَ ذَلِكَ يَكُونُ (الإكراه ٩٤٨ و ٩٤٩) مُعتَبَرًا وَيَلْزَمُ (الضَّمان ٤١٦) على (المُجْبِرِ ٩٤٨ و ٩٤٩ و ١٠٠٣ و ١٠٠٥) فقط وَأَمَّا لو قَالَ أَتَلَفْتُ مَالَ فَلَانَ وَإِلَّا أَضْرِبُكَ أو أَحْبِسُكَ وَأَتَلَفَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ الإِكْرَاهُ مُعتَبَرًا وَيَلْزَمُ الضَّمانُ على الْمُتَلِفِ فقط



الباب الثالث

❖ في بيان (الشُّعْعة ٩٥٠) وَيَنْقَسِمُ الى اربعة فصول ❖

الفصل الاول

❖ في بيان مراتب (الشُّعْعة ٩٥٠) ❖

❖ مادة ١٠٠٨ ❖ أسباب (الشُّعْعة ٩٥٠) ثَلَاثَةٌ الْاَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا فِي نَفْسِ (الْمَبْعِ ١٥١) كاشْتِرَاكَ شَخْصَيْنِ فِي (عَقَارِ ١٢٩) (شَائِعًا ١٣٩) . الثَّانِي أَنْ يَكُونَ (خَلِيطًا ٩٥٤) فِي حَقِّ الْمَبْعِ . كَالِاشْتِرَاكِ فِي حَقِّ (الشُّرْبِ الْخَاصِّ ٩٥٥) و (الطَّرِيقِ الْخَاصِّ ٩٥٦) مَثَلًا إِذَا بَعِثَ (١٢٠) إِحْدَى الرِّيَاضِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي حَقِّ الشُّرْبِ الْخَاصِّ فَتَكُونُ أَصْحَابُ الرِّيَاضِ الْآخَرِ كُلُّهُمْ (شُفْعَاءُ ٩٥١) مُلَاصِقَةً كَانَتْ جِدْرَتُهُمْ أَوْ لَمْ تَكُنْ وَأَمَّا إِذَا بَعِثَ إِحْدَى الرِّيَاضِ الْمَسْقِيَّةِ مِنْ نَهْرٍ يَنْتَفِعُ مِنْهُ الْعُمُومُ أَوْ إِحْدَى الدِّيَارِ الَّتِي لَهَا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ بَابٌ فَلَيْسَ لِأَصْحَابِ الرِّيَاضِ الْآخَرِ الَّتِي تُسْقَى مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ أَوْ لِأَصْحَابِ الدِّيَارِ الْآخَرِ الَّتِي لَهَا أَبْوَابٌ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ حَقٌّ الشُّفْعَةِ . الثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ جَارًا مُلَاصِقًا

❖ مادة ١٠٠٩ ❖ حَقٌّ (الشُّعْعة ٩٥٠) أَوَّلًا لِلْمُشَارِكِ فِي

نَفْسِ (الْمَبِيعِ ١٠١) . ثَانِيًا (لِلخَلِيطِ ٩٠٤) فِي حَقِّ الْمَبِيعِ . ثَالِثًا لِلجَارِ الْمُلَاصِقِ . وَمَا دَامَ الْأَوَّلُ طَالِبًا لَيْسَ لِلآخَرَيْنِ حَقُّ الشُّعْعَةِ وَمَا دَامَ الثَّانِي طَالِبًا فَلَيْسَ لِلثَّالِثِ حَقُّ الشُّعْعَةِ

❖ مَادَّةُ ١٠١٠ ❖ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشَارِكًا فِي نَفْسِ (الْمَبِيعِ ١٠١) لَوْ كَانَ مُشَارِكًا وَتَرَكَ (شُعْعَتَهُ ٩٠٠) فَيَكُونُ حَقُّ الشُّعْعَةِ (لِلخَلِيطِ ٩٠٤) فِي حَقِّ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ ثُمَّ خَلِيطًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ كَانَ وَأَسْقَطَ حَقَّهُ يَكُونُ الْجَارُ الْمُلَاصِقُ شَفِيعًا عَلَى هَذَا الْحَالِ . مَثَلًا إِذَا (بَاعَ ١٢٠) أَحَدٌ (مُلْكَةً ١٢٥) (الْعَقَارِيَّ ١٢٩) الْمُسْتَقِلَّ أَوْ حِصَّةَ (الشَّائِعَةِ ١٣٩) فِي الْعَقَارِ (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) وَتَرَكَ الْمُشَارِكُ حَقَّ شُعْعَتِهِ فَيَكُونُ حَقُّ الشُّعْعَةِ لِلخَلِيطِ فِي حَقِّ (الشَّرْبِ الْخَاصِّ ٩٥٥) أَوْ (الطَّرِيقِ الْخَاصِّ ٩٥٦) إِنْ كَانَ هُنَاكَ خَلِيطٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ كَانَ وَأَسْقَطَ حَقَّ شُعْعَتِهِ فَعَلَى كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ يَكُونُ حَقُّ الشُّعْعَةِ لِلجَارِ الْمُلَاصِقِ .

❖ مَادَّةُ ١٠١١ ❖ إِذَا كَانَتِ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا مِنَ الْبِنَاءِ (مُلْكًا ١٢٥) أَحَدٌ وَالسُّفْلَى مُلْكٌ آخَرُ بَعْدَ أَحَدُهُمَا لِلآخَرِ جَارًا مُلَاصِقًا

❖ مَادَّةُ ١٠١٢ ❖ الْمُشَارِكُ فِي حَائِطِ الدَّارِ هُوَ فِي حُكْمِ الْمُشَارِكِ فِي نَفْسِ الدَّارِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشَارِكًا فِي الْحَائِطِ وَلَكِنْ كَانَتْ أَخْشَابُ سَقْفِهِ مُتَمَدَّةً عَلَى حَائِطِ جَارِهِ فَيُعَدُّ جَارًا مُلَاصِقًا وَلَا يُعَدُّ شَرِيكًا وَ(خَلِيطًا ٩٥٤) بِمَجَرَّدِ وَضْعِ رُؤُوسِ أَخْشَابِ سَقْفِهِ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ

﴿ مادة ١٠١٣ ﴾ اذا تعددت (الشُّفَعَاءُ ٩٥١) فَيُعْتَبَرُ عَدَدُ الرُّؤُوسِ
ولا يُعْتَبَرُ مِقْدَارُ السِّهَامِ . يعني لا اعتبار لمقدار الحِصَصِ . مثلاً لو كان نصفُ
الدَّارِ لِأَحَدٍ وَثُلُثُهَا وَسُدُسُهَا لِآخَرَيْنِ وَ (بَاعَ ١٢٠) صَاحِبُ
النِّصْفِ حِصَّتَهُ لِآخَرَ وَطَالَبَ الْآخَرَانِ (بِالشُّفَعَةِ ٩٥٠) يُقَسِّمُ النِّصْفُ
بَيْنَهُمَا بِالنِّصَافَةِ وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَنْ يَأْخُذَ بِمُوجِبِ حِصَّتِهِ حِصَّةً
زَائِدَةً عَلَى الْآخَرِ

﴿ مادة ١٠١٤ ﴾ اذا اجتمع صِنْفَانِ مِنْ (الْخُلَطَاءِ ٩٥٤) فَيُقَدَّمُ
الْأَخْصُ عَلَى الْأَعْمِ . مثلاً لو بَاعَتْ أَحَدَى الرِّيَاضِ الَّتِي لَهَا حَقُّ (شُرْبِ
٩٥٥) فِي الْحَرَقِ الَّذِي أُحْدِثَ مِنَ النَّهْرِ الصَّغِيرِ مَعَ شُرْبِهَا يُقَدَّمُ وَيُرْجَى
الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ الشُّرْبِ فِي ذَلِكَ الْحَرَقِ وَأَمَّا لَوْ بَاعَ أَحَدَى الرِّيَاضِ
الَّتِي لَهَا حَقُّ شُرْبِ فِي ذَلِكَ النَّهْرِ مَعَ شُرْبِهَا (فَالشُّفَعَةُ ٩٥٠) تَعْمُ مَنْ لَهُ
حَقُّ شُرْبِ فِي النَّهْرِ وَمَنْ لَهُ حَقُّ شُرْبِ فِي خَرَقِهِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا (بَاعَتْ ١٢٠)
دَارَ بَابُهَا فِي زُقَاقٍ غَيْرِ سَالِكِ مُنْشَعِبٍ مِنْ زُقَاقٍ آخَرَ غَيْرِ سَالِكٍ فَلَا يَكُونُ
(شَفِيعاً ٩٥١) إِلَّا مَنْ بَابُ دَارِهِ فِي الْمُنْشَعِبِ وَإِذَا بَاعَتْ دَارَ بَابُهَا
فِي الزُّقَاقِ الْمُنْشَعِبِ مِنْهُ فَتَعْمُ الشُّفَعَةُ مَنْ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ فِي الزُّقَاقِ
الْمُنْشَعِبِ وَالْمُنْشَعِبِ مِنْهُ

﴿ مادة ١٠١٥ ﴾ اذا باعَ مَنْ لَهُ حَقُّ (شُرْبِ خَاصٍ ٩٥٥) رَوْضَتَهُ
فَقَطَّ وَلَمْ (يَبِيعْ ١٢٠) حَقَّ شُرْبِهَا فَلَيْسَ (بِالْخُلَطَاءِ ٩٥٤) فِي حَقِّ شُرْبِهِ
(شُفَعَةً ٩٥٠) وَلِيُقَسَّ (الطَّرِيقُ الْخَاصُّ ٩٥٦) عَلَى هَذَا

﴿ مادة ١٠١٦ ﴾ حق (الشرب ٩٥٥) مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ (الطريق ٩٥٦) بناءً عليه لو (يَبَعْتُ ١٢٠) رَوْضَةً (خَلِيطُهَا ٩٥٤) أَحَدٌ فِي حَقِّ الشَّرْبِ الْخَاصِّ وَآخَرُ فِي طَرِيقِهَا الْخَاصِّ يُقَدَّمُ وَيُرْجَحُ صَاحِبُ حَقِّ الشَّرْبِ عَلَى صَاحِبِ حَقِّ الطَّرِيقِ

الفصل الثاني

﴿ في بيان شرائط (الشفعة ٩٥٠) ﴾

﴿ مادة ١٠١٧ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمَشْفُوعُ بِهِ ٩٥٣) (مُلْكًا ١٢٥) (عَقَارِيًّا ١٢٩) بناءً عليه لَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي السَّيْنَةِ وَمَائِرِ (الْمَنْقُولَاتِ ١٢٨) وَعَقَارِ الْوَقْفِ وَالْأَرْضِ الْأَمِيرِيَّةِ

﴿ مادة ١٠١٨ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمَشْفُوعُ ١٥٣) (مُلْكًا ١٢٥) أَيْضًا بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ (يَبَعُ ١٢٠) مُلْكٌ (عَقَارِيٌّ ١٢٩) لَا يَكُونُ مُتَوَلِّيَ عَقَارِ الْوَقْفِ الَّذِي فِي اتِّصَالِهِ أَوْ مُتَصَرِّفُهُ (شَفِيعًا ٩٥١)

﴿ مادة ١٠١٩ ﴾ الْأَشْجَارُ وَالْأَبْنِيَّةُ (الْمَمْلُوكَةُ ١٢٥) الْوَاقِعَةُ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ أَوْ الْأَرْضِ الْأَمِيرِيَّةِ هِيَ فِي حُكْمِ (الْمَنْقُولِ ١٢٨) فَلَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِيهَا

﴿ مادة ١٠٢٠ ﴾ لَوْ (يَبَعْتُ ١٢٠) الْعَرَصَةُ (الْمَمْلُوكَةُ ١٢٥) مَعَ مَا

عليها من الأشجار والأبنية تجري (الشفعة ٩٥٠) في الأشجار والأبنية
أيضاً تبعاً للأرض وأما إذا بيعت الأشجار والأبنية فقط فلا
تجري فيها الشفعة

﴿ مادة ١٠٢١ ﴾ (الشفعة ٩٥٠) لا تثبت إلا (بعقد ١٠٣)

(البيع ١٢٠)

﴿ مادة ١٠٢٢ ﴾ (الهيئة ٨٣٣) بشرط العوض في حكم (البيع
١٢٠) بناء عليه لو (وهب ٨٣٣) و (سلم ٢٧٠) أحد دارة
(الملوكة ١٢٥) لآخر بشرط عوض يكون (جاره الملاصق ١٠٠٩)
(شفعاً ٩٥١)

﴿ مادة ١٠٢٣ ﴾ لا تجري (الشفعة ٩٥٠) في (العقار ١٢٩)
الذي ملك لآخر بلا بدل كتملك أحد عقاراً (هيئة ٨٣٣) بلا عوض
او بميراث او بوصية

﴿ مادة ١٠٢٤ ﴾ يُشترط أن لا يكون (الشفيع ٩٥١) (رضي ١٠٢)
في (عقد ١٠٣) (البيع ١٢٠) الواقع صراحة أو دلالة مثلاً إذا سمع
عقد البيع وقال هو مناسب فيسقط حق (شفعته ٩٥٠) وليس له طلب
الشفعة بعد ذلك وكذا إذا أراد أن يشتري او (يسأجر ٤٠٤)
(العقار ١٢٩) (المشفوع ٩٥٢) من (المشتري ١٦١) بعد سماعه بعقد البيع
فيسقط حق شفعته وكذلك إذا كان (وكيلاً ١٤٤٩) (للبيع ١٦٠) فليس
له حق شفعة في العقار الذي باعه راجع مادة ١٠٠

﴿ مادة ١٠٢٥ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ (مَالًا ١٢٦) مَعْلُومَ
الْمَقْدَارِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي (الْعَقَارِ ١٢٩) الَّذِي مَلَكَ
بِالْبَدَلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَالٍ . مَثَلًا لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الدَّارِ الَّتِي مَلَكَتْ
بَدَلُ (أَجْرَةٍ ٤٠٤) الْحَمَامِ لِأَنَّ بَدَلِ الدَّارِ هُنَا لَيْسَ بِمَالٍ وَإِنَّمَا هِيَ الْأُجْرَةُ
الَّتِي هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْمَنَافِعِ . كَذَلِكَ لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الْمُلْكِ الْعَقَارِيِّ الَّذِي
مَلَكَ بَدَلًا مِنَ الْمَهْرِ

﴿ مادة ١٠٢٦ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَزُولَ (مُلْكُ ١٢٥) (الْبَائِعِ ١٦٠)
عَنِ (الْمَبِيعِ ١٥١) . بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي (الْبَيْعِ الْفَاسِدِ
١٠٩) مَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ اسْتِرْدَادِ الْبَائِعِ وَإِنَّمَا فِي الْبَيْعِ (بِشَرَطِ
الْخِيَارِ ٣٠٠) إِنْ كَانَ (الْمُخَيَّرَ ١١٦) الْمُشْتَرِيَ (١٦١) تَجْرِي الشُّفْعَةُ .
وَإِنْ كَانَ الْمُخَيَّرَ (الْبَائِعُ ١٦٠) فَلَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ مَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ
خِيَارِهِ وَأَمَّا (خِيَارُ الْعَيْبِ ٣٣٧) و (خِيَارُ الرُّوْيَةِ ٣٢٠) فَلَيْسَا بِمَنْعَيْنِ
لِثُبُوتِ الشُّفْعَةِ

﴿ مادة ١٠٢٧ ﴾ لَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي (تَقْسِيمِ ١٠٤٦)
(الْعَقَارِ ١٢٩) . مَثَلًا لَوْ تَقَسَّمتْ دَارٌ (مُشْتَرَكَةً ١٠٤٥) بَيْنَ الْمُشَارِكِينَ
لَا يَكُونُ (الْجَارُ الْمَلَاصِقُ ١٠٠٩) (شَفِيعًا ٩٥١)



الفصل الثالث

﴿ في بيان طلب الشفعة (٩٥٠) ﴾

﴿ مادة ١٠٢٨ ﴾ يلزم في (الشفعة ٩٥٠) ثلاث مطالبات وهي طلب (الموآبة ١٠٢٩) وطلب (التقرير ١٠٣٠) و (الإشهاد ١٦٨٤) وطلب (الخصومة ١٠٣١) والتملك

﴿ مادة ١٠٢٩ ﴾ يلزم (الشفيع ٩٥١) أن يقول كلاماً يدل على طلب (الشفعة ٩٥٠) في (المجلس ١٨١) الذي سمع فيه (عقد ١٠٣) (البيع ١٢٠) في الحال كقوله أنا شفيع (المبيع ١٥١) وأطلبه بالشفعة ويقال لهذا طلب الموآبة

﴿ مادة ١٠٣٠ ﴾ يلزم (الشفيع ٩٥١) بعد طلب (الموآبة ١٠٢٩) أن (يشهد ١٦٨٤) ويطلب التقرير بأن يقول في حضور رجلين عند (المبيع ١٥١) إن فلاناً قد اشتري هذا (العقار ١٢٩) أو عند المشتري أنت قد اشتريت العقار الفلاني أو عند (البائع ١٦٠) إن كان العقار موجوداً في يده أنت قد بع عقارك وأنا (شفيعه ٩٥١) بهذه الجهة وكنت طلبت الشفعة والآن أيضاً أطلبها أشهد وإن كان الشفيع في محل بعيد ولم يمكنه طلب التقرير والإشهاد بهذا الوجه يوكل آخر وإن لم يجد (وكيلاً ١٤٤٩) أرسل مكتوباً

﴿ مادة ١٠٣١ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَطْلُبَ وَيَدَّعِيَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) فِي حُضُورِ
 (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) بَعْدَ طَلَبِ (التَّقْرِيرِ ١٠٣٠) و(الإشهاد ١٦٨٤) وَيُقَالُ لِهَذَا
 طَلَبُ الْخُصُومَةِ وَالتَّمَلُّكِ

﴿ مادة ١٠٣٢ ﴾ إِنْ أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) طَلَبَ (المُؤَابَّاةِ ١٠٢٩)
 مَثَلًا لَوْ وُجِدَ فِي حَالٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ عِنْدَ اسْتِمَاعِهِ (عَقْدَ ١٠٣)
 (الْبَيْعِ ١٢٠) وَلَمْ يَطْلُبِ (الشُّفْعَةَ ٩٥٠) فِي ذَلِكَ (الْمَجْلِسِ ١٨١) بِأَنْ
 اشْتَغَلَ بِأَمْرِ آخَرَ أَوْ بَحَثَ عَنْ صَدَدٍ آخَرَ أَوْ قَامَ مِنَ الْمَجْلِسِ مِنْ دُونِ أَنْ
 يَطْلُبَ الشُّفْعَةَ يَسْقُطُ حَقُّ شُفْعَتِهِ [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ١٠٣٣ ﴾ لَوْ أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) طَلَبَ (التَّقْرِيرِ ١٠٣٠)
 و(الإشهاد ١٦٨٤) مُدَّةً يُمْكِنُ إِجْرَاؤُهُ فِيهَا وَلَوْ بِإِرْسَالٍ مَكْتُوبٍ يَسْقُطُ
 حَقُّ (شُفْعَتِهِ ٩٥٠)

﴿ مادة ١٠٣٤ ﴾ لَوْ أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) طَلَبَ (الْخُصُومَةِ ١٠٣١)
 بَعْدَ طَلَبِ (التَّقْرِيرِ وَالْإِشْهَادِ ١٠٣٠) شَهْرًا مِنْ دُونِ عَذْرِ شَرْعِيٍّ كَلَوْنِهِ فِي
 دِيَارٍ أُخْرَى يَسْقُطُ حَقُّ (شُفْعَتِهِ ٩٥٠)

﴿ مادة ١٠٣٥ ﴾ يَطْلُبُ حَقَّ (شُفْعَتِهِ ٩٥٠) (الْمَحْجُورِينَ ٩٤١)
 (وَلِيَّهُمْ ٩٧٤) وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْوَلِيُّ حَقَّ شُفْعَتِهِ (الصَّغِيرِ ٩٤٣) لَا تَبْقَى لَهُ
 صُلَاحِيَّةٌ طَلَبِ حَقِّ الشُّفْعَةِ بَعْدَ (الْبُلُوغِ ٩٨٥) (٩٨٧)

الفصل الرابع

﴿ في بيان حكم (الشفعة ٩٥٠) ﴾

﴿ مادة ١٠٣٦ ﴾ يكون (الشفيع ٩٥١) مالكاً (للشفوع ٩٥٢)
(بتسليمه ٢٦٢ الى ٢٧٧) بالتراضي مع (المشتري ١٦١) او (بحكمهم
١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥)

﴿ مادة ١٠٣٧ ﴾ تملك (العقار ١٢٩) (بالشفعة ٩٥٠) هو بمنزلة
الاشتراء ابتداء بناء عليه الأحكام التي تثبت بالشراء ابتداء
كالرّد (بخيار الرؤية ٣٢٠) و (خيار العيب ٣٣٧) تثبت في العقار
المأخوذ بالشفعة أيضاً

﴿ مادة ١٠٣٨ ﴾ لو مات (الشفيع ٩٥١) قبل أن يكون مالكاً
(للشفوع ٩٥٢) (بتسليمه ٢٦٢ الى ٢٧٧) بالتراضي مع (المشتري
١٦١) او (بحكمهم ١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) لا ينتقل حق (الشفعة
٩٥٠) الى ورثته

﴿ مادة ١٠٣٩ ﴾ لو (بيع ١٢٠) (الشفوع به ٩٥٣) بعد (طلبي
١٠٢٩ الى ١٠٣٠) (الشفيع ٩٥١) على الوجه المشروح وقبل تملكه (الشفوع
٩٥٢) يسقط حق (شفيعه ٩٥٠)

﴿ مادة ١٠٤٠ ﴾ لو (بيع ١٢٠) (ملك ١٢٥) (عقاري ١٢٩) آخر
متصل بالملك (الشفوع ٩٥٢) قبل أن يملكه (الشفيع ٩٥١) على الوجه

المشروح لا يكون شفعاً لهذا المقار الثاني

﴿ مادة ١٠٤١ ﴾ (الشفعة ٩٥٠) لا تقبل التجزي بناءً على ذلك ليس
(للشفيع ٩٥١) حق في اشتراء مقدار من (المقار ١٢٩) (المشفوع ٩٥٢)
وترك باقيه [انظر المادة ٦٣]

﴿ مادة ١٠٤٢ ﴾ ليس لبعض (الشفعاء ٩٥١) أن (يهبوا ٨٣٣)
حصتهم لبعض. وإن فعل أحدكم ذلك أسقط حق (شفيعه ٩٥٠)
﴿ مادة ١٠٤٣ ﴾ إن أسقط أحد (الشفعاء ٩٥١) حقه قبل (حكم
١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) (فالشفيع ٩٥١) الآخر أن يأخذ تمام
(المقار ١٢٩) (المشفوع ٩٥٢) وإن أسقطه بعد حكم الحاكم فليس
للآخر أن يأخذ حقه

﴿ مادة ١٠٤٤ ﴾ لو زاد (المشتري ١٦١) على البناء (المشفوع ٩٥٢)
شيئاً من ماله كصبغه (فشفيعه ٩٥٢) (مخبر ١١٦) إن شاء تركه وإن
شاء تملكه بإعطاء (ثمن ١٥٢) البناء و (قيمة ١٥٤) الزيادة . وإن كان
المشتري قد أحدث على المقار المشفوع بناءً أو غرس فيه أشجاراً فالشفيع
بالخيار إن شاء تركه وإن شاء تملك المشفوع بإعطاء ثمنه وقيمة الأبنية
والأشجار وليس له أن يجبر المشتري على قلع الأبنية أو الأشجار



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط الهاموني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب العاشر

﴿ في أنواع الشَّرَكَاتِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ ﴾

المقدمة

﴿ في بيان بعض اصطلاحات فقهية ﴾

﴿ مادة ١٠٤٥ ﴾ الشَّرِكَةُ فِي الْأَصْلِ هِيَ اخْتِصَاصُ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ
 بشيءٍ وأَمْتِيَّازُهُمْ بِهِ لَكِنْ تُسْتَعْمَلُ أَيْضًا (عُرْفًا ٣٨١٣٦ و ٤٥١٤٠)
 واصْطِلَاحًا فِي مَعْنَى (عَقْدِ ١٠٣) الشَّرِكَةُ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ
 فَتَنْقَسِمُ الشَّرِكَةُ بِنَاءً عَلَى هَذَا إِلَى قِسْمَيْنِ الْأَوَّلُ (شَرِكَةُ الْمَلِكِ ١٠٦٠)
 وَتَحْصُلُ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّمْلُكِ كَالْاِشْتِرَاءِ وَ (الِاتِّهَابِ ٨٣٣) ٠ الثَّانِي
 (شَرِكَةُ الْعَقْدِ ١٣٢٩) وَتَحْصُلُ (بِالِإِجْبَابِ ١٠١) وَ (الْقَبُولِ ١٠٢) بَيْنَ
 الشَّرَكَاءِ وَتَأْتِي تَفْصِيلَاتُ الْقِسْمَيْنِ فِي بَابَيْهَا الْخُصُوصِ وَسِوَى هَذَيْنِ
 الْقِسْمَيْنِ (شَرِكَةُ الْإِبَاحَةِ ١٢٣٤) وَهِيَ كَوْنُ الْعَامَّةِ مُشْتَرِكِينَ فِي صَلَاحِيَّةِ
 التَّمْلُكِ بِالْاِخْذِ وَ (الِإِحْرَازِ ١٢٧) لِلْأَشْيَاءِ الْمُبَاحَةِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ
 مُلْكًا لِأَحَدٍ كَالْمَاءِ

﴿ مادة ١٠٤٦ ﴾ (الْقِسْمَةُ ١١١٤) عِبَارَةٌ عَنِ التَّقْسِيمِ . تَعْرِيفُهَا
وَتَفْصِيلُهَا يَأْتِي فِي بَابِهَا الْخُصُوصِ

﴿ مادة ١٠٤٧ ﴾ الْحَائِطُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجِدَارِ وَالطَّبْلَةِ وَالْجَيْتِ (وَهُوَ
مَا يُعْمَلُ مِنَ الْأَغْصَانِ) جَمْعُهُ حِيطَانٌ

﴿ مادة ١٠٤٨ ﴾ الْمَارَّةُ كَالْعَامَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَارِّينَ وَالْعَابِرِينَ فِي
الطَّرِيقِ الْعَامِّ

﴿ مادة ١٠٤٩ ﴾ الْقَنَاءُ بَفَتْحِ الْقَافِ مَجْرَى الْمَاءِ تَحْتَ الْأَرْضِ قَسْطَلًا
أَوْ سِيَاقًا تُجْمَعُ عَلَى قَنَوَاتٍ

﴿ مادة ١٠٥٠ ﴾ الْمُسْنَاءُ بِبَيٍّ مَضْمُومَةٍ وَسِبْغٍ مُفَتْوحَةٍ وَنُونٍ
مُشَدَّدَةٍ أَلْحَدٌ وَالسَّدُّ يُبْنَى فِي وَجْهِ الْمَاءِ وَحَافَاتِ فُوهَاتِ الْمَاءِ
جَمْعُهَا مُسْنِيَاتٌ

﴿ مادة ١٠٥١ ﴾ الْأَحْيَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّعْمِيرِ وَجَعَلَ الْأَرْضِي
صَالِحَةً لِلزَّرَاعَةِ

﴿ مادة ١٠٥٢ ﴾ التَّحْجِيرُ وَضَعُ الْأَحْجَارِ وَغَيْرِهَا فِي أَطْرَافِ
الْأَرْضِي مِنْ وَاحِدٍ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَضَعَ آخَرُ يَدِهِ عَلَيْهَا

﴿ مادة ١٠٥٣ ﴾ الْأَلْفَاقُ عِبَارَةٌ عَنْ صَرْفِ (الْمَالِ ١٢٦) وَخُرْجِهِ

﴿ مادة ١٠٥٤ ﴾ الْفَقَّةُ الدَّرَاهِمُ وَالزَّادُ وَالذَّخِيرَةُ الَّتِي تُصَرَفُ فِي

الْحَوَائِجِ وَالتَّعْيِشِ

﴿ مادة ١٠٥٥ ﴾ التَّقْبَلُ تَعَهُدُ الْعَمَلِ وَالتَّزَامُهُ

- ﴿ مادة ١٠٥٦ ﴾ الْمُفَاوِضَانِ عَاقِدًا (شَرِكَةُ الْمُفَاوِضَةِ ١٣٣١)
- ﴿ مادة ١٠٥٧ ﴾ رَأْسُ الْمَالِ عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْمَايَةِ
- ﴿ مادة ١٠٥٨ ﴾ الرِّبْحُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَسْبِ
- ﴿ مادة ١٠٥٩ ﴾ الْأَبْضَاعُ إِعْطَاءُ شَخْصٍ آخَرَ رَأْسَ مَالٍ عَلَى كَوْنِ الرِّبْحِ تَمَامًا عَائِدًا إِلَيْهِ فَرَأْسُ الْمَالِ الْبِضَاعَةُ وَالْمُعْطَى الْبُضْعُ وَالْآخِذُ الْمُسْتَبْضِعُ

الباب الاول

- ﴿ في بيان (شَرِكَةِ ١٠٤٥) الْمُلْكِ وَيَشْتَمِلُ ﴾
- ﴿ على ثلاثة فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

- ﴿ في تعريف (شَرِكَةِ ١٠٤٥) الْمُلْكِ وَتَقْسِيمِهَا ﴾

- ﴿ مادة ١٠٦٠ ﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) الْمُلْكِ هِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ أَيْ مَخْصُوصًا بِهِمَا بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ (الْمُلْكِ ١٢٥) كَاشْتِرَاءٍ وَ (اتِّهَابِ ٨٣٣) وَ (قَبُولِ ١٠٢) وَصِيَّةٍ وَتَوَارِثٍ أَوْ بِخَلْطِ أَمْوَالِهِمْ أَوْ اخْتِلَاطِهَا فِي صُورَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّمْيِيزَ وَالتَّفْرِيقَ كَأَن يَشْتَرِيَ اثْنَانِ مِثْلًا (مَالًا ١٢٦) أَوْ يَهْبِئَهُمَا وَاحِدٌ أَوْ يُوصِي لَهَا وَيَقْبَلَا أَوْ يَرِثَاهُ فَيَصِيرُ ذَلِكَ

(مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) بينهما ويكون كلٌّ منهما شريك الآخر في هذا المال. كذلك اذا خلطَ اثنانِ ذخيرتهما ببعضها او انخرقتَ عدولهما بوجه ما فاختلطت ذخيرَةُ الاثنين ببعضها فتصير هذه الذخيرة المخلوطة أو المختلطة بين الاثنين مالاً مُشْتَرَكًا

﴿ مادة ١٠٦١ ﴾ فلو كان لِرَجُلٍ دِينَارٌ وَلاَخَرٍ مِنْ جَنَسِهِ دِينَارَانِ فَأَخْطَطَ دِينَارُ الرَّجُلِ بِهِمَا بَحْثٌ لَا يَقْبَلُ التَّمْيِيزَ ثُمَّ ضَاعَ اثْنَانِ مِنْهَا وَبَقِيَ وَاحِدٌ يَكُونُ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكًا مِثْلًا ثَلَاثَةً لِلصَّاحِبِ الدِّينَارَيْنِ وَثَلَاثَةً لِلصَّاحِبِ الدِّينَارِ

﴿ مادة ١٠٦٢ ﴾ (شَرِكَةٌ ١٠٤٥) (الْمَلِكِ ١٢٥) تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ اخْتِيَارِيٍّ وَجَبَرِيٍّ

﴿ مادة ١٠٦٣ ﴾ الشَّرِكَةُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ الْاِشْتِرَاكُ الْحَاصِلُ بِفِعْلِ الْمُشَارِكِينَ كَالْاِشْتِرَاكِ الْحَاصِلِ فِي صُورَةِ الْاِشْتِرَاءِ وَ (الْاِنْهَابِ ٨٣٣) وَ (قَبُولِ ١٠٢) الْوَصِيَّةِ وَبِخَلْطِ (الْأَمْوَالِ ١٢٦) الْحُرَّةِ قَبْلُ

﴿ مادة ١٠٦٤ ﴾ الشَّرِكَةُ الْجَبَرِيَّةُ الْاِشْتِرَاكُ الْحَاصِلُ بِغَيْرِ فِعْلِ الْمُشَارِكِينَ كَالْاِشْتِرَاكِ الْحَاصِلِ فِي صُورَتَيْ التَّوَارُثِ وَاخْتِلَاطِ الْمَالَيْنِ

﴿ مادة ١٠٦٥ ﴾ اِشْتِرَاكُ (الْوُدْعَاءِ ٧٦٤) الْمُتَعَدِّدِينَ فِي حِفْظِ (الْوَدِيعَةِ ٧٦٣) مِنْ قَبِيلِ (الشَّرِكَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ ١٠٦٣) أَمَّا إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ وَأَلْقَتْ جَبَّةَ أَحَدٍ فِي دَارٍ (مُشْتَرَكَةٍ ١٠٤٥) فَشَرِكَةُ اصْحَابِ الدَّارِ فِي

حِفْظُ هَذِهِ الْجَبَّةِ نَصِيرٌ مِنْ قِبَلِ (الشَّرِكَةِ الْجَبَرِيَّةِ ١٠٦٤)
 * مَادَّةُ ١٠٦٦ * (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْمَلِكِ ١٢٥) تَقْسِمُ أَيْضًا إِلَى
 قِسْمَيْنِ (شَرِكَةِ عَيْنِ ١٠٦٧) وَشَرِكَةِ (دَيْنِ ١٥٨)
 * مَادَّةُ ١٠٦٧ * (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْعَيْنِ ١٥٩) (الْأَشْتِرَاكِ ١٠٤٤)
 فِي (الْمَالِ ١٢٦) الْعَيْنِ وَالْمَوْجُودِ كَأَشْتِرَاكِ الثَّيْنِ (شَائِعًا ١٣٩) فِي شَأْنِ
 أَوْ فِي قَطْعِ غَنَمٍ
 * مَادَّةُ ١٠٦٨ * (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الدَّيْنِ ١٥٨) الْإِشْتِرَاكِ
 فِي مَبْلَغِ الدَّيْنِ كَأَشْتِرَاكِ اثْنَيْنِ فِي قَدَرِ كَذَا قَرِشًا بَعْدَ
 ذِمَّةِ إِنْسَانٍ

الفصل الثاني

* فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ التَّصَرُّفِ فِي (الْأَعْيَانِ) *

* ١٥١ و ١٥٩ * (الشَّرِكَةُ ١٠٤٥) *

* مَادَّةُ ١٠٦٩ * كَيْفَمَا يَتَصَرَّفُ صَاحِبُ (الْمَلِكِ ١٢٥) الْمُسْتَقِلُّ
 فِي مَلِكِهِ يَتَصَرَّفُ أَيْضًا فِي (الْمَلِكِ الْمُسْتَرَكِ ١٠٤٥) أَصْحَابُهُ
 بِالْإِتِّفَاقِ كَذَلِكَ
 * مَادَّةُ ١٠٧٠ * يَسُوغُ لِأَصْحَابِ الدَّارِ (الشَّرِكَةُ ١٠٤٥)
 أَنْ يَسْكُنُوا فِيهَا جَمِيعًا لَكِنْ إِذَا أَدْخَلَ أَحَدُهُمْ أَجْنَبِيًّا فِي تِلْكَ

الوارٍ فللاخر منه

﴿ مادة ١٠٧١ ﴾ يجوز لأحد أصحاب الحصص التصرف مستقلاً

في (الملكي المشترك ١٠٤٥) (باذن ٣٠٣ و ٣٠٤) الآخر . لكن لا يجوز له أن يتصرف تصرفاً مضرّاً بالشريك

﴿ مادة ١٠٧٢ ﴾ ليس لأحد الشريكين أن يفجر الآخر بقوله

أشتر حصتي أو يعني حصتك . غير أن الحمل (المشترك ١٠٤٥) بينهما إن

كان قابل (القسم ١٠٤٦) والشريك ليس بغائب يقسم وإن

كان غير قابل القسم فلهما (التهاب ١٩٤) كما تأتي تفصيلاته في

الباب الثاني

﴿ مادة ١٠٧٣ ﴾ الأموال المشتركة (شركة الملك ١٠٤٥) تقسم

حاصلاتها بين أصحابها على قدر حصصهم فإذا فُترط أحد الشريكين في

الحيوان المشترك شيئاً زائداً على حصته من لبن ذلك الحيوان أو نتاجه

(فلا يصح ١١٠)

﴿ مادة ١٠٧٤ ﴾ الأولاد في الملكية تتبع الأم . مثلاً إذا كان

واحد حصاناً فعلاً على فرسٍ لاخر فالفيلو الحاصل لصاحب الفرس .

كذلك إذا كان لواحد حمام ذكراً ولاخر أنثى فالفرخ الحاصلة منهما

لصاحب الأنثى

﴿ مادة ١٠٧٥ ﴾ كل واحد من الشركاء في (شركة الملك ١٠٤٥)

أجنبي في حصته الآخر ليس واحد (وكيلاً ١٤٤٩) عن الآخر فلا يجوز

عليها من الأشجار والأبنية تجري (الشفعة ٩٥٠) في الأشجار والأبنية أيضاً تبعاً للأرض وأما إذا بيعت الأشجار والأبنية فقط فلا تجري فيها الشفعة

﴿ مادة ١٠٢١ ﴾ (الشفعة ٩٥٠) لا تثبت إلا (بعقد ١٠٣)

(البيع ١٢٠)

﴿ مادة ١٠٢٢ ﴾ (الهيئة ٨٣٣) بشرط العوض في حكم (البيع ١٢٠) بناء عليه لو (وهب ٨٣٣) و (سلم ٢٧٠) أحد دأره (الملوكة ١٢٥) لآخر بشرط عوض يكون (جأره الملاصق ١٠٠٩) (شفعاً ٩٥١)

﴿ مادة ١٠٢٣ ﴾ لا تجري (الشفعة ٩٥٠) في (العقار ١٢٩) الذي ملك لآخر بلا بدل كتملك أحد عقاراً (هيئة ٨٣٣) بلا عوض أو بميراث أو بوصية

﴿ مادة ١٠٢٤ ﴾ يشترط أن لا يكون (الشفيع ٩٥١) (رضي ١٠٢) في (عقد ١٠٣) (البيع ١٢٠) الواقع صراحة أو دلالة . مثلاً إذا سمع عقد البيع وقال هو مناسب فيسقط حق (شفعته ٩٥٠) وليس له طلب الشفعة بعد ذلك وكذا إذا أراد أن يشتري أو يشتأجر (٤٠٤) (العقار ١٢٩) (المشفوع ٩٥٢) من (المشتري ١٦١) بعد سماعه بعقد البيع فيسقط حق شفعته وكذلك إذا كان (وكيلاً ١٤٤٩) (للبيع ١٦٠) فليس له حق شفعة في العقار الذي باعه راجع مادة ١٠٠

❖ مادة ١٠٢٥ ❖ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ (مَالًا ١٢٦) مَعْلُومَ
الْمَقْدَارِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي (الْعَقَارِ ١٢٩) الَّذِي مُلِكَ
بِالْبَدَلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَالٍ . مِثْلًا لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الدَّارِ الَّتِي مُلِكَتْ
بَدَلُ (أَجْرَةٍ ٤٠٤) الْحَمَامِ لِأَنَّ بَدَلَ الدَّارِ هُنَا لَيْسَ بِمَالٍ وَإِنَّمَا هِيَ الْأُجْرَةُ
الَّتِي هِيَ مِنْ قِبَلِ الْمَنَافِعِ . كَذَلِكَ لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الْمُلْكِ الْعَقَارِيِّ الَّذِي
مُلِكَ بَدَلًا مِنَ الْمَهْرِ

❖ مادة ١٠٢٦ ❖ يُشْتَرَطُ أَنْ يَزُولَ (مُلْكُ ١٢٥) (الْبَائِعِ ١٦٠)
عَنِ (الْمَبِيعِ ١٥١) . بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي (الْبَيْعِ الْفَاسِدِ
١٠٩) مَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ اسْتِدَادِ الْبَائِعِ وَإِنَّمَا فِي الْبَيْعِ (بِشَرَطِ
الْخِيَارِ ٣٠٠) إِنْ كَانَ (الْمُخَيَّرَ ١١٦) الْمُشْتَرِيَ (١٦١) تَجْرِي الشُّفْعَةُ .
وَإِنْ كَانَ الْمُخَيَّرَ (الْبَائِعُ ١٦٠) فَلَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ مَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ
خِيَارِهِ وَأَمَّا (خِيَارُ الْعَيْبِ ٣٣٧) وَ (خِيَارُ الرُّؤْيَةِ ٣٢٠) فَلَيْسَا بِمَنْعَيْنِ
لِثُبُوتِ الشُّفْعَةِ

❖ مادة ١٠٢٧ ❖ لَا تَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي (تَقْسِيمِ ١٠٤٦)
(الْعَقَارِ ١٢٩) . مِثْلًا لَوْ تَقَسَّمَتْ دَارٌ (مُشْتَرَكَةً ١٠٤٥) بَيْنَ الْمُشْتَرِكِينَ
لَا يَكُونُ (الْجَزْأُ الْمَلَاصِقُ ١٠٠٩) (شَفِيعًا ٩٥١)



الفصل الثالث

❖ في بيان طلب (الشفعة ٩٥٠) ❖

❖ مادة ١٠٢٨ ❖ يلزم في (الشفعة ٩٥٠) ثلاث مطالبات وهي طلب (الموآبة ١٠٢٩) وطلب (التقرير ١٠٣٠) و (الإشهاد ١٦٨٤) وطلب (الحصومة ١٠٣١) والتملك

❖ مادة ١٠٢٩ ❖ يلزم (الشفيع ٩٥١) أن يقول كلاماً يدل على طلب (الشفعة ٩٥٠) في (المجلس ١٨١) الذي سمع فيه (عقد ١٠٣) (البيع ١٢٠) في الحال كقوله أنا شفيع (المبيع ١٥١) وأطلبه بالشفعة ويقال لهذا طلب الموآبة

❖ مادة ١٠٣٠ ❖ يلزم (الشفيع ٩٥١) بعد طلب (الموآبة ١٠٢٩) أن (يشهد ١٦٨٤) ويطلب التقرير بأن يقول في حضور رجلين عند (المبيع ١٥١) إن فلاناً قد اشتري هذا (العقار ١٢٩) أو عند المشتري أنت قد اشتريت العقار فلاني أو عند (البائع ١٦٠) إن كان العقار موجوداً في يده أنت قد بع عقارك وأنا (شفيعه ٩٥١) بهذه الجهة وكنت طلبت الشفعة والآن أيضاً أطلبها أشهد وإن كان الشفيع في محل بيع ولم يمكنه طلب التقرير والإشهاد بهذا الوجه يوكل آخر وإن لم يجد (وكلاً ١٤٤٩) أرسل مكتوباً

﴿ مادة ١٠٣١ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَطْلُبَ وَيَدَّعِيَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) فِي حُضُورِ
(الْحَاكِمِ ١٧٨٥) بَعْدَ طَلَبِ (التَّقْرِيرِ ١٠٣٠) و(الإشهاد ١٦٨٤) وَيُقَالُ لِهَذَا
طَلَبُ الْخُصُومَةِ وَالتَّمَلُّكِ

﴿ مادة ١٠٣٢ ﴾ إِنْ أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) طَلَبَ (المُؤَانَبَةِ ١٠٢٩)
مَثَلًا لَوْ وُجِدَ فِي حَالٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ عِنْدَ اسْتِمَاعِهِ (عَقْدَ ١٠٣)
(الْبَيْعِ ١٢٠) وَلَمْ يَطْلُبِ (الشُّفْعَةَ ٩٥٠) فِي ذَلِكَ (الْمَجْلِسِ ١٨١) بِأَنْ
أَشْتَغَلَ بِأَمْرِ آخَرَ أَوْ بَحَثَ عَنْ صَدِّ آخَرَ أَوْ قَامَ مِنَ الْمَجْلِسِ مِنْ دُونِ أَنْ
يَطْلُبَ الشُّفْعَةَ يَسْقُطُ حَقُّ شُفْعَتِهِ [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ١٠٣٣ ﴾ لَوْ أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) طَلَبَ (التَّقْرِيرِ ١٠٣٠)
و(الإشهاد ١٦٨٤) مُدَّةً يُمْكِنُ إِجْرَاؤُهُ فِيهَا وَلَوْ بِإِرْسَالِ مَكْتُوبٍ يَسْقُطُ
حَقُّ (شُفْعَتِهِ ٩٥٠)

﴿ مادة ١٠٣٤ ﴾ لَوْ أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ٩٥١) طَلَبَ (الْخُصُومَةِ ١٠٣١)
بَعْدَ طَلَبِ (التَّقْرِيرِ وَالْإِشْهَادِ ١٠٣٠) شَهْرًا مِنْ دُونِ عُدَّةٍ شَرْعِيَّةٍ كَلَوْنِهِ فِي
دِيَارٍ أُخْرَى يَسْقُطُ حَقُّ (شُفْعَتِهِ ٩٥٠)

﴿ مادة ١٠٣٥ ﴾ يَطْلُبُ حَقَّ (شُفْعَةِ ٩٥٠) (الْمَحْجُورِينَ ٩٤١)
(وَلِيَّهُمْ ٩٧٤) وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْوَلِيُّ حَقَّ شُفْعَةِ (الصَّغِيرِ ٩٤٣) لَا تَبْقَى لَهُ
صَلَاحِيَّةٌ طَلَبِ حَقِّ الشُّفْعَةِ بَعْدَ (الْبُلُوغِ ٩٨٥) (٩٨٧)

الفصل الرابع

﴿ في بيان حكم (الشفعة ٩٥٠) ﴾

﴿ مادة ١٠٣٦ ﴾ يكون (الشفيع ٩٥١) مالكاً (للسفوع ٩٥٢)
(بتسليمه ٢٦٢ و ٢٧٧) بالتراضي مع (المشتري ١٦١) او (بمحكم
(١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥)

﴿ مادة ١٠٣٧ ﴾ تملك (العقار ١٢٩) (بالشفعة ٩٥٠) هو بمنزلة
الاشتراء ابتداء بناء عليه الأحكام التي ثبتت بالشراء ابتداء
كالرذ (بمختيار الرؤية ٣٢٠) و (مختيار العيب ٣٣٧) ثبت في العقار
المأخوذ بالشفعة أيضاً

﴿ مادة ١٠٣٨ ﴾ لو مات (الشفيع ٩٥١) قبل أن يكون مالكاً
(للسفوع ٩٥٢) (بتسليمه ٢٦٢ و ٢٧٧) بالتراضي مع (المشتري
١٦١) او (بمحكم ١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) لا ينتقل حق (الشفعة
٩٥٠) الى ورثته

﴿ مادة ١٠٣٩ ﴾ لو (بيع ١٢٠) (السفوع به ٩٥٣) بعد (طلبي
١٠٣٠ و ١٠٢٩) (الشفيع ٩٥١) على الوجه المشروح وقبل تملكه (السفوع
٩٥٢) يسقط حق (شفعته ٩٥٠)

﴿ مادة ١٠٤٠ ﴾ لو (بيع ١٢٠) (ملك ١٢٥) (عقاري ١٢٩) آخر
متصل بالملك (السفوع ٩٥٢) قبل أن يملكه (الشفيع ٩٥١) على الوجه

المشروح لا يكون شفيعاً لهذا العقار الثاني

﴿ مادة ١٠٤١ ﴾ (الشفعة ٩٥٠) لا تقبل التجزي بناء على ذلك ليس
(للشفيع ٩٥١) حق في اشتراء مقدار من (العقار ١٢٩) (المشفوع ٩٥٢)
وترك باقيه [انظر المادة ٦٣]

﴿ مادة ١٠٤٢ ﴾ ليس لبعض (الشفعاء ٩٥١) أن (يهبوا ٨٣٣)
حصتهم لبعض وإن فعل أحدكم ذلك أسقط حق (شفيعه ٩٥٠)
﴿ مادة ١٠٤٣ ﴾ إن أسقط أحد (الشفعاء ٩٥١) حقه قبل (حكم
١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) (فالشفيع ٩٥١) الآخر أن يأخذ تمام
(العقار ١٢٩) (المشفوع ٩٥٢) وإن أسقطه بعد حكم الحاكم فليس
للآخر أن يأخذ حقه

﴿ مادة ١٠٤٤ ﴾ لو زاد (المشتري ١٦١) على البناء (المشفوع ٩٥٢)
شيئاً من ماله كصنعه (فشفيعه ٩٥٢) (مخير ١١٦) إن شاء تركه وإن
شاء تملكه بإعطاء (ثمن ١٥٢) البناء و (قيمة ١٥٤) الزيادة . وإن كان
المشتري قد أحدث على العقار المشفوع بناء أو غرس فيه أشجاراً فالشفيع
بالخيار إن شاء تركه وإن شاء تملك المشفوع بإعطاء ثمنه وقيمة الأبنية
والأشجار وليس له أن يُخير المشتري على قلع الأبنية أو الأشجار



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط المايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب العاشر

﴿ في أنواع الشَّرَكَاتِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ ﴾

المقدمة

﴿ في بيان بعض اصطلاحات فقهية ﴾

﴿ مادة ١٠٤٥ ﴾ الشَّرِكَةُ فِي الْأَصْلِ هِيَ اخْتِصَاصُ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ
 بشيءٍ وأَمْتِيازُهُمْ بِهِ لَكِنْ تُسَمَّعَلُ أَيْضًا (عُرْفًا ٣٨٥١٣٦ و ٤٥٥١٤٠)
 واصْطِلَاحًا فِي مَعْنَى (عَقْدِ ١٠٣) الشَّرِكَةُ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ
 فَتَنْقَسِمُ الشَّرِكَةُ بِنَاءً عَلَى هَذَا إِلَى قِسْمَيْنِ الْأَوَّلُ (شَرِكَةُ الْمَلِكِ ١٠٦٠)
 وَتَحْصُلُ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّمْلُكِ كَالْاِشْتِرَاءِ وَ (الِاتِّهَابِ ٨٣٣) ٠ الثَّانِي
 (شَرِكَةُ الْعَقْدِ ١٣٢٩) وَتَحْصُلُ (بِالِإِجْبَابِ ١٠١) وَ (الْقَبُولِ ١٠٢) بَيْنَ
 الشَّرَكَاءِ وَتَأْتِي تَفْصِيلَاتُ الْقِسْمَيْنِ فِي بَابَيْهَا الْخُصُوصِ وَسِوَى هَذَيْنِ
 الْقِسْمَيْنِ (شَرِكَةُ الْإِبَاحَةِ ١٢٣٤) وَهِيَ كَوْنُ الْعَامَّةِ مُشْتَرِكِينَ فِي صَلَاحِيَّةِ
 التَّمْلُكِ بِالْاِخْذِ وَ (الِإِحْرَازِ ١٢٧) لِلْأَشْيَاءِ الْمُبَاحَةِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ
 مُلْكًا لِأَحَدٍ كَالْمَاءِ

﴿ مادة ١٠٤٦ ﴾ (الْقِسْمَةُ ١١١٤) حِبَارَةٌ عَنِ التَّقْسِيمِ . تَعْرِيفُهَا وَتَفْصِيلُهَا يَأْتِي فِي بَابِهَا الْمَخْصُوصِ

﴿ مادة ١٠٤٧ ﴾ الْحَائِطُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجِدَارِ وَالطَّبْلَةِ وَالْمِجْنَتِ (وَهُوَ مَا يُعْمَلُ مِنَ الْأَغْصَانِ) جَمْعُهُ حِيطَانٌ

﴿ مادة ١٠٤٨ ﴾ الْمَارَّةُ كَالْعَامَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَارِّينَ وَالْعَابِرِينَ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ

﴿ مادة ١٠٤٩ ﴾ الْقَنَاءُ يَفْتَحُ الْقَافَ مَجْرَى الْمَاءِ نَحْتَ الْأَرْضِ قَسْطَلًا أَوْ سِبَاقًا تُجْمَعُ عَلَى قَنَوَاتٍ

﴿ مادة ١٠٥٠ ﴾ الْمُسْنَاءُ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَسِبْطٍ مُفْتُوحَةٍ وَنُونٍ مُشَدَّدَةٍ الْحَدُّ وَالسَّدُّ يُبْنَى فِي وَجْهِ الْمَاءِ وَحَافَاتِ فُؤَاهِ الْمَاءِ جَمْعُهَا مُسْنِيَّاتٌ

﴿ مادة ١٠٥١ ﴾ الْأَحْيَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّعْمِيرِ وَجَعَلَ الْأَرْضِيَّ صَالِحَةً لِلزَّرَاعَةِ

﴿ مادة ١٠٥٢ ﴾ التَّحْجِيرُ وَضَعُ الْأَحْجَارِ وَغَيْرِهَا فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ لِأَحَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَبْضَعَ آخَرُ يَدَهُ عَلَيْهَا

﴿ مادة ١٠٥٣ ﴾ الْأَنْفَاقُ عِبَارَةٌ عَنْ صَرْفِ (الْمَالِ ١٢٦) وَخَرْجِهِ

﴿ مادة ١٠٥٤ ﴾ الْفَقَّةُ الدَّرَاهِمُ وَالزَّادُ وَالذَّخِيرَةُ الَّتِي تُصَرَّفُ فِي

الْحَوَائِجِ وَالتَّعِيشِ

﴿ مادة ١٠٥٥ ﴾ التَّحْبُلُ تَعَهُدُ الْعَمَلِ وَالتَّزَامُهُ

- ﴿ مادة ١٠٥٦ ﴾ الْمُفَاوِضَانِ عَاقِدًا (شَرِكَةُ الْمُفَاوِضَةِ ١٣٣١)
- ﴿ مادة ١٠٥٧ ﴾ رَأْسُ الْمَالِ عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْمَايَةِ
- ﴿ مادة ١٠٥٨ ﴾ الرِّبْحُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَسْبِ
- ﴿ مادة ١٠٥٩ ﴾ الْأَبْضَاعُ إِعْطَاءُ شَخْصٍ آخَرَ رَأْسَ مَالٍ عَلَى كَوْنِ الرِّبْحِ تَمَامًا عَائِدًا إِلَيْهِ فَرَأْسُ الْمَالِ الْبِضَاعَةُ وَالْمُعْطَى الْمُبْضَعُ وَالْآخِذُ الْمُسْتَبْضَعُ

الباب الاول

- ﴿ في بيان (شَرِكَةِ ١٠٤٥) الْمَلِكِ وَيَشْتَمِلُ ﴾
- ﴿ على ثلاثة فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

- ﴿ في تعريف (شَرِكَةِ ١٠٤٥) الْمَلِكِ وَتَقْسِيمِهَا ﴾
- ﴿ مادة ١٠٦٠ ﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) الْمَلِكِ هِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ أَيْ مَخْصُوصًا بِهِمَا بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ (الْمَلِكِ ١٢٥) كَاشْتِرَاءٍ وَ (اتِّهَابِ ٨٣٣) وَ (قَبُولِ ١٠٢) وَصِيَّةٍ وَتَوَارُثٍ أَوْ بِخَلْطِ أَمْوَالِهِمْ أَوْ اخْتِلَاطِهَا فِي صُورَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّمْيِيزَ وَالتَّفْرِيقَ كَأَن يَشْتَرِيَ اثْنَانِ مِثْلًا (مَالًا ١٢٦) أَوْ يَهْبِهُمَا وَاحِدٌ أَوْ يُوصِي لَهَا وَيَقْبَلَا أَوْ يَرِثَاهُ فَيَصِيرُ ذَلِكَ

(مُشْتَرَكَا ١٠٤٥) بينهما ويكونُ كلُّ منهما شَرِيكَ الْآخَرِ فِي هَذَا الْمَالِ
كَذَلِكَ إِذَا خَلَطَ اثْنَانِ ذَخِيرَتَهُمَا بَعْضُهَا أَوْ أَنْخَرَقَتْ عُدُولُهُمَا بَوَاحٍ مَا
فَأَخْلَطَتْ ذَخِيرَةُ الْاِثْنَيْنِ بَعْضُهَا فَتَصِيرُ هَذِهِ الذَّخِيرَةُ الْخَلُوطَةُ أَوْ الْخُتْلُوطَةُ
بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ مَالًا مُشْتَرَكَا

﴿مادة ١٠٦١﴾ فلو كان لِرَجُلٍ دِينَارٌ وَآخَرُ مِنْ جِنْسِهِ دِينَارَانِ
فَأَخْلَطَ دِينَارُ الرَّجُلِ بِهِمَا بَحْثٌ لَا يَقْبَلُ التَّمْيِيزَ ثُمَّ ضَاعَ اِثْنَانِ مِنْهَا
وَبَقِيَ وَاحِدٌ يَكُونُ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكَا مُثَلَّثَةً ثَلَاثُهُ لَصَاحِبِ الدِّينَارَيْنِ
وَتِلْكَ لَصَاحِبِ الدِّينَارِ

﴿مادة ١٠٦٢﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْمَلِكِ ١٢٥) تَقْسَمُ إِلَى قِسْمَيْنِ
اِخْتِيَارِيٍّ وَجَبَرِيٍّ

﴿مادة ١٠٦٣﴾ الشَّرِكَةُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ الْاِشْتِرَاكُ الْحَاصِلُ بِفِعْلِ
الْمُشَارِكِينَ كَالْاِشْتِرَاكِ الْحَاصِلِ فِي صُورَةِ الْاِشْتِرَاءِ وَ(الْاِئْتِهَابِ ٨٣٣) وَ(قَبُولِ
١٠٢) الْوَصِيَّةِ وَخِلَاطِ (الْأَمْوَالِ ١٢٦) الْمَحْرُورَةِ قَبْلُ

﴿مادة ١٠٦٤﴾ الشَّرِكَةُ الْجَبَرِيَّةُ الْاِشْتِرَاكُ الْحَاصِلُ بِغَيْرِ
فِعْلِ الْمُشَارِكِينَ كَالْاِشْتِرَاكِ الْحَاصِلِ فِي صُورَتِي التَّوَارُثِ
وَإِخْلَاطِ الْمَالَيْنِ

﴿مادة ١٠٦٥﴾ اِشْتِرَاكُ (الْوُدْعَاءِ ٧٦٤) الْمُتَعَدِّدِينَ فِي حِفْظِ
(الْوَدِيعَةِ ٧٦٣) مِنْ قَبْلِ (الشَّرِكَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ ١٠٦٣) أَمَّا إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَأَلْقَتْ جَبَّةً أَحَدٍ فِي دَارٍ (مُشْتَرَكَةٍ ١٠٤٥) فَشَرِكَةُ اصْحَابِ الدَّارِ فِي

حَفِظْ هَذِهِ الْجِبَّةَ تَصِدُّرُ مِنْ قَبِيلِ (الشَّرِكَةِ الْجَبْرِتِيَّةِ ١٠٦٤)
 ﴿مَادَّةُ ١٠٦٦﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْمُلْكِ ١٢٥) تَقْسِمُ اَيْضًا اِلَى
 قِسْمَيْنِ (شَرِكَةِ عَيْنِ ١٠٦٧) وَشَرِكَةِ (دَيْنِ ١٠٥٨)
 ﴿مَادَّةُ ١٠٦٧﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْعَيْنِ ١٥٩) (الْاِشْتِرَاكُ ١٠٤٤)
 فِي (الْمَالِ ١٢٦) الْمُعَيَّنِ وَالْمَوْجُودِ كَاشْتِرَاكِ الثَّيْنِ (شَائِعًا ١٣٩) فِي شَاةٍ
 اَوْ فِي قَطِيعٍ غَنَمٍ
 ﴿مَادَّةُ ١٠٦٨﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الدَّيْنِ ١٥٨) الْاِشْتِرَاكُ
 فِي مَبْلَغِ الدَّيْنِ كَاشْتِرَاكِ اثْنَيْنِ فِي قَدَرٍ كَذَا قَرِشًا فِي
 ذِمَّةِ اِنْسَانٍ

الفصل الثاني

﴿ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ التَّصَرُّفِ فِي (الْأَعْيَانِ) ﴾
 ﴿ ١٥١ و ١٥٩ ﴾ (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) ﴿
 ﴿مَادَّةُ ١٠٦٩﴾ كَيْفَمَا يَتَصَرَّفُ صَاحِبُ (الْمُلْكِ ١٢٥) الْمُسْتَقِلُّ
 فِي مُلْكِهِ يَتَصَرَّفُ اَيْضًا فِي (الْمُلْكِ الْمُسْتَرَكِ ١٠٤٥) اَصْحَابُهُ
 بِالْاِتِّفَاقِ كَذَلِكَ
 ﴿مَادَّةُ ١٠٧٠﴾ يَسُوغُ لِأَصْحَابِ الدَّارِ (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٤)
 أَنْ يَسْكُنُوا فِيهَا جَمِيعًا لَكِنْ إِذَا أَدْخَلَ أَحَدُهُمْ أَجْنَبِيًّا فِي تِلْكَ

الوارٍ فللاخر منه

مادة ١٠٧١ * يجوز لأحد أصحاب الحصص التهرؤ مستقلاً في (الملك المشترك ١٠٤٥) (باذن ٣٠٣ و ٣٠٤) الآخر . لكن لا يجوز له أن يتصرف تصرفاً مفضراً بالشريك

مادة ١٠٧٢ * ليس لأحد الشريكين أن يغير الآخر بقوله له أشر حصتي أو بني حصتك . غير أن الحمل (المشترك ١٠٤٥) بينهما إن كان قابل (القسم ١٠٤٦) والشريك ليس بفائب يقسم وإن كان غير قابل القسم فلهما (النهايو ١٩٤) كما تأتي تفصيلاته في

الباب الثاني

مادة ١٠٧٣ * الأموال المشتركة (شركة الملك ١٠٤٥) تقسم حاصلاتها بين أصحابها على قدر حصصهم فإذا فُيرط أحد الشريكين في الحيوان (المشترك شيئاً زائداً على حصته من لبن ذلك الحيوان أو نتاجه (فلا يصح ١١٠)

مادة ١٠٧٤ * الأولاد في الملكية تتبع الأم . مثلاً إذا كان لواحد حصان فعلاً على فرس لآخر فالقيلو الحاصل لصاحب الفرس . كذلك إذا كان لواحد حمام ذكراً ولآخر أنثى فالقراخ الحاصلة منهما لصاحب الأنثى

مادة ١٠٧٥ * كل واحد من الشركاء في (شركة الملك ١٠٤٥) أجنبي في حصته الآخر ليس واحد (وكيلاً ١٤٤٩) عن الآخر فلا يجوز

نَصْرَفُ أَحَدَهُمَا فِي حِصَّةِ الْآخِرِ بَدُونِ (إِذْنِهِ ٣٠٣، و ٣٠٤) لَكِنْ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْ أَصْحَابِ الدَّارِ (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) يُعْتَبَرُ صَاحِبَ (مُلْكٍ ١٢٥) مُخْصِصٍ
 عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ فِي السُّكْنَى وَفِي الْأَحْوَالِ التَّابِعَةِ لَهَا كَالدُّخُولِ وَالخُرُوجِ .
 مَثَلًا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْبِرْدَوْنِ إِذَا (أَعَارَهُ ٧٦٦) أَوْ (آجَرَهُ ٤٠٥)
 بَدُونِ إِذْنِ الْآخِرِ وَتَلَفَ فِي يَدِ (الْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) أَوْ (الْمُسْتَأْجِرِ ٤١٠) فَلِهَذَا
 الْآخِرِ أَنْ (يُضْمِنَهُ ٤١٦) حِصَّتَهُ كَذَلِكَ إِذَا رَكِبَ أَحَدُهُمَا الْبِرْدَوْنَ
 الْمُشْتَرَكِ أَوْ حَمَلَهُ بِلَا إِذْنٍ يَكُونُ ضَامِنًا حِصَّةَ الْآخِرِ وَكَذَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ
 مُدَّةً فَصَارَ مَهْزُولًا وَنَقَصَتْ (قِيمَتُهُ ١٥٤) يَكُونُ ضَامِنًا نُقْصَانِ قِيمَةِ
 حِصَّتِهِ . أَمَّا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا سَكَنَ مُدَّةً فِي الدَّارِ بَدُونِ إِذْنِ
 الْآخِرِ فَهُوَ سَاكِنٌ فِي مُلْكٍ نَفْسِهِ فَبِهَذِهِ الْجِهَةِ لَا يَلْزَمُهُ إِعْطَاؤُهُ (أَجْرَهُ
 ٤٠٤) لِأَجْلِ حِصَّةِ شَرِيكِهِ وَلَا يَلْزَمُهُ إِضْطَامَانٌ لَوْ أَحْتَرَقَتْ هَذِهِ الدَّارُ
 بِلَا تَعَدِّي [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ١٠٧٦ ﴾ وبِزِرَاعَةِ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ فِي الْأَرْضِ (الْمُشْتَرَكَةِ
 ١٠٤٥) لَا صِلَاحِيَّةَ لِلْآخِرِ فِي طَلَبِ حِصَّتِهِ مِنَ الْحَاصِلَاتِ عَلَى (عَادَةِ
 الْبَلَدَةِ ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٥) مِثْلَ ثُلُثٍ أَوْ رُبْعٍ . لَكِنْ إِذَا نَقَصَتْ الْأَرْضُ
 بِزِرَاعَتِهِ فَلَهُ أَنْ (يُضْمِنَ ٤١٦) الشَّرِيكَ الزَّارِعَ (قِيمَةَ ١٥٤) نُقْصَانِ حِصَّتِهِ
 ﴿ مادة ١٠٧٧ ﴾ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا (آجَرَهُ ٤٠٤) لِآخَرَ (الْمَالِ
 الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) وَقَبْضَ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤) يُعْطَى الْآخَرَ حِصَّتَهُ مِنْهَا
 ﴿ مادة ١٠٧٨ ﴾ بِسَوْغٍ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنْ (الْمُلْكِ ١٢٥)

(المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) في حالِ غَيْبَةِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ إِذَا وُجِدَ رِضَاهُ دَلَالَةً عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي بِبَيَانِهِ [انظر المادة ١٠٦٠]

❖ مادة ١٠٧٩ ❖ اِئْتِفَاعُ الْحَاضِرِ (بِالْمُلْكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٦٠) بِوَجْهِ لَا يَضُرُّ الْغَائِبَ بَعْدَ (رِضَى ١٠٢) مِنَ الْغَائِبِ

❖ مادة ١٠٨٠ ❖ لَا يُوْجَدُ مِنَ الْغَائِبِ (رِضَى ١٠٢) دَلَالَةً عَلَى الْاِئْتِفَاعِ (بِالْمُلْكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٦٠) الْمُخْتَلِفِ بِاسْتِعْمَالِ الْمُسْتَعْمِلِ فَلَا يَجُوزُ لِبَسِّ الْأَلْبَسَةِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي غِيَابِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وَكَذَا لَا يَجُوزُ رُكُوبُ الْبَرْدَوْنِ (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) فِي غَيْبَةِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَمَّا فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ مِثْلَ تَحْمِيلِ وَحَرْثِ فَلَهُ اسْتِعْمَالُهُ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ كَمَا لَوْ غَابَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي (الْحَادِمِ ٤١٣) الْمُشْتَرَكِ فَلِلْحَاضِرِ اسْتِغْدَامُهُ فِي نَوْبَتِهِ

❖ مادة ١٠٨١ ❖ السَّكْنَى فِي الدَّارِ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا غَابَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدَّارِ (المُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) مُنَاصَفَةً فَسَكَنَ الْآخَرُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَتَرَكَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْاِئْتِفَاعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَكِنْ إِذَا كَانَتْ عَائِلَتُهُ كَثِيرَةً تَصِيرُ مِنْ قِبَلِ الْمُخْتَلِفِ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ وَفِي ذَلِكَ لَا يُوْجَدُ (رِضَى ١٠٢) الْغَائِبِ دَلَالَةً

❖ مادة ١٠٨٢ ❖ لَا يَجُوزُ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَسْكُنَ فِي حِصَّةِ الْغَائِبِ فِي الدَّارِ (المُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) إِذَا كَانَتْ الْحِصَصُ مُفْرَزَةً وَمَقْسُومَةً لَكِنْ إِذَا خِيفَ خَرَابُهَا مِنْ عَدَمِ السَّكْنَى (فَالْحَاكِمُ ١٧٨٥) (يُؤْجَرُ ٤٠٤) هَذِهِ الْحِصَّةُ

المُغْرَزَةُ وَيَحْفَظُ (أَجْرَتَهَا ٤٠٤) لِلغَائِبِ

﴿ مادة ١٠٨٣ ﴾ (المُهَايَاةُ ٤١٩) إِنَّمَا تُعْتَبَرُ وَتُجَرَى بَعْدَ (الْمُصَوِّمَةِ ١٠٢١) فَإِذَا سَكَنَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي جَمِيعِ الدَّارِ (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) مُدَّةً مُسْتَقِلًّا وَلَمْ يَدْفَعْ (أَجْرَةَ ٤٠٤) حِصَّةِ الْآخَرِ فَلَا يَسُوغُ لِشَرِيكِهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ إِنَّمَا أَنْ تَدْفَعَ لِي أَجْرَةَ حِصَّتِي عَنِ الْمُدَّةِ وَإِنَّمَا أَنْ أَسْكُنَ أَمَا بِقَدْرِ مَا سَكَنْتَ وَإِنَّمَا لَهُ (النِّسْبَةُ ١٠٤٦) إِذَا كَانَتِ الدَّارُ قَائِلَةً لِلْحِصَّةِ إِنْ أَرَادَ أَوْ تُعْتَبَرُ الْمُهَايَاةُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ لَكِنْ إِذَا خَابَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَسَكَنَ الْخَاضِعُ فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ مُدَّةً سَلَامَةً بَيَانُهُ ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ فَيَسُوغُ لَهُ أَنْ يَسْكُنَ فِيهَا بِقَدْرِ تِلْكَ الْمُدَّةِ

﴿ مادة ١٠٨٤ ﴾ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْخَاضِعُ إِذَا (أَجْرُ ٤٠٤) الدَّارِ (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) فَأَخَذَ مِنْ (أَجْرَتِهَا ٤٠٤) حِصَّةً وَحَفِظَ حِصَّةَ الْغَائِبِ جَائِزًا وَحِينَ حُضُورِ الْغَائِبِ بِأَلْحُذْ حِصَّتَهُ مِنْهُ

﴿ مادة ١٠٨٥ ﴾ يَبْغُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْأَرْضِ (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) أَنْ يَزْرَعَ كَامِلَ الْأَرْضِ عِنْدَ غَيْبَةِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ زِرَاعَتَهُ تَنْفَعُهَا وَلَا تُوجِبُ (نُقْصَانَهَا ٨٨٦) وَعِنْدَ حُضُورِ الْغَائِبِ يَزْرَعُ تِلْكَ الْأَرْضَ بِقَدْرِ الْمُدَّةِ الَّتِي زَرَعَهَا الْآخَرُ وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ تَرْكَ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ نَافِعٌ لَهَا وَمُؤَوِّدٌ إِلَى قُوَّتِهَا وَزِرَاعَتِهَا تُوجِبُ نُقْصَانَهَا فَخِيْنٌ لَا يُوجَدُ إِذَنْ الْغَائِبُ دَلَالَةً فِي زِرَاعَتِهَا بِنَاءً عَلَيْهِ فَالشَّرِيكُ الْخَاضِعُ يَزْرَعُ مِنْ تِلْكَ الْأَرْضِ مِقْدَارَ حِصَّتِهِ . مِثْلًا إِذَا كَانَتْ مُشْتَرَكَةً مُنَاصَفَةً يَزْرَعُ نِصْفَهَا

وفي السنة الآتية إذا أراد الزراعة كذلك يزرع هذا النصف وإلا فلا يسوغ له أن يزرع في سنة هذا الطرف وفي السنة الثانية الطرف الآخر فلو زرع كامل الأراضي فيكون للغائب عند حضوره أن (يضمنه ٤١٦) نقصان حصته من الأرض وهذه التفصيلات السابقة في تقدير عدم مراجعة الحاضر (الحاكم ١٧٨٥) في ذلك . أما عند مراجعة الحاضر الحاكم فعلى كل حال لأجل عدم ضياع العشر أو الحراج يأذن له الحاكم بزرعة كامل الأرض وعلى هذا التقدير لا يسوغ للغائب عند حضوره (دعوى ١٦١٣) (نقصان الأرض ٨٨٦)

❖ مادة ١٠٨٦ ❖ إذا غاب أحد الشريكين في البستان (المشترك ١٠٤٥) فيكون الآخر قائماً على ذلك البستان وعند إدراك الثمرة يأخذ حصته منها وله أيضاً (بيع ١٢٠) حصته الغائب وحفظ (ثمنها ١٥٢) لكن يكون الغائب عند حضوره (مخبراً ١١٦) إن شاء (أجاز ٣٠٣) البيع وأخذ الثمن المحفوظ وإن شاء لم يجز و (ضمنه ٤١٦) حصته [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ١٠٨٧ ❖ حصته أحد الشريكين في حكم (الوديعة ٧٦٣) في يد الآخر فاذا (أودع ٧٦٤) أحدهما (المال ١٢٦) (المشترك ١٠٤٥) بدون (إذن ٣٠٣ و ٣٠٤) فتلف يكون (ضامناً ٤١٦) حصته شريكه راجع مادة ٧٩٠ [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ١٠٨٨ ❖ أحد الشريكين إن شاء (باع ١٢٠) حصته من

شَرِيكِهِ وَإِنْ شَاءَ بَاعَهَا مِنْ أَجْنَبِيٍّ بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) شَرِيكِهِ رَاجِعُ
مَادَّةُ ٢١٥ لَكِنْ فِي صَوَرِ خَلْطِ (الْأَمْوَالِ ١٢٦) وَاخْتِلَاطِهَا الَّتِي يَتَنَاهَا فِي
الْفَصْلِ الْأَوَّلِ لَا يَسُوغُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْأَمْوَالِ الْمَخْلُوطَةِ أَوْ الْمُخْتَلِطَةِ
أَنْ يَبِيعَ حِصَّتَهُ لِآخَرَ بِدُونِ إِذْنِ شَرِيكِهِ [انظر المادّة ٢١٥]

﴿ مَادَّةُ ١٠٨٩ ﴾ بَعْضُ الْوَرَثَةِ إِذَا بَذَرَ الْحُبُوبَ (الْمُشْتَرَكَةَ ١٠٤٥)
(بِإِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) الْبَاقِينَ الْكِبَارِ أَوْ (وَصِيٍّ ٩٧٤) (الصِّغَارِ ٩٤٣)
فِي الْأَرْضِ الْمَوْرُوثَةِ فَتَصِيرُ جُمْلَةُ الْحَاصِلَاتِ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمْ وَلَوْ
بَذَرَ أَحَدُهُمْ حُبُوبَ نَفْسِهِ فَالْحَاصِلَاتُ لَهُ خَاصَّةٌ لَكِنْ يَكُونُ
(ضَامِنًا ٤١٦) لِبَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ حِصَّةً (نُقْصَانِ الْأَرْضِ ٨٨٦) بِزِرَاعَتِهِ
رَاجِعُ مَادَّةُ ٩٠٧

﴿ مَادَّةُ ١٠٩٠ ﴾ إِذَا أَخَذَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ مِنَ التَّرَكَةِ
قَبْلَ (الْقِسْمَةِ ١٠٤٦) بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) الْآخَرَيْنِ وَعَمِلَ فِيهِ
وَحْسِرَ فَتَكُونُ الْحِسَارَةُ عَائِدَةً إِلَيْهِ كَمَا إِذَا دَبِحَ فَلَا يَسُوغُ لِبَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ
طَلَبُ حِصَّةٍ مِنْهُ

الفصل الثالث

﴿ فِي بَيَانِ الدُّيُونِ الْمُشْتَرَكَةِ ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٠٩١ ﴾ إِذَا كَانَ لِاثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي ذِمَّةٍ وَاحِدَةٍ (دَيْنٌ ١٥٨)
نَاشِئٌ مِنْ سَبَبٍ وَاحِدٍ فَهُوَ دَيْنٌ مُشْتَرَكٌ (شَرِكَةُ مُلْكٍ ١٠٦٠) بَيْنَهُمْ

واذا لم يكن سببه متحداً فليس بدَيْنٍ (مُشْتَرَكٍ ١٠٤٥) كما يظهر ويتضح في المواضع الآتية

﴿ مادة ١٠٩٢ ﴾ كما أن (أعيان ١٥٩) (مال ١٢٦) المتوفي المتبركة (مُشْتَرَكَةٌ ١٠٤٥) بين الورثة على حسب حصصهم كذلك يكون (الدَيْنُ ١٥٨) الذي له في ذمة شخص مُشْتَرَكاً بينهم على حسب حصصهم
 ﴿ مادة ١٠٩٣ ﴾ من أُلْفَ (مالاً ١٢٦) (مُشْتَرَكاً ١٠٦٠) لأناس فبلغ (الضمان ٤١٦) يكون مُشْتَرَكاً بين أصحاب ذلك المال

﴿ مادة ١٠٩٤ ﴾ اذا أقرض شخصان مبلعاً (مُشْتَرَكاً ١٠٤٥) بينهما لآخر صار (الدَيْنُ ١٥٨) الذي في ذمة هذا المُستقرض مُشْتَرَكاً بينهما أما اذا أقرض اثنان لآخر دراهم على طريق الانفرد كل على حدة فلا يكون الدَيْنُ الذي في ذمة المُستقرض مُشْتَرَكاً بين الاثنين بل كل واحد دائن على حدة

﴿ مادة ١٠٩٥ ﴾ اذا (بيع ١٢٠) (مال مُشْتَرَكٍ ١٠٤٥ و ١٠٦٠) بصفقة واحدة ولم يذكر حين البيع حصة كل واحد من الشركاء (فالدَيْنُ ١٥٨) الذي في ذمة (المُشتري ١٦١) من ذلك دَيْنُ مُشْتَرَكٍ ولو ذكر حين البيع مقدار حصة كل واحد من الشركاء او تعين نوعها كأن يقال مثلاً حصة أحدهما كذا وحصة الآخر كذا دراهم او حصة أحدهما كذا خالصة وحصة الآخر كذا مفسوسة مع تفريق الحصص وتمييزها صار كل واحد دائناً على حدة ولا يكون (ثمن ١٥٢) (البيع ١٥١) مُشْتَرَكاً بين (البائعين

(١٦٠) كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا حِصَّةَ (شَائِعَةً ١٣٩) لِرَجُلٍ فَبَاعَ الْآخَرُ حِصَّتَهُ لِهَذَا الرَّجُلِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَائِنٌ وَلَا اشْتِرَاكَ فِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ
 ﴿مادة ١٠٩٦﴾ إذا (باع ١٠٥) اثنان (مالهما ١٢٦) بصَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ لِرَجُلٍ. مِثْلًا لِوَاحِدٍ حِصَّانٌ وَلَاخَرٌ فَرَسٌ فَبَاعَاهُمَا مَعًا بِكَذَا قُرُوشٍ فَيَكُونُ الْمَبْلُغُ الْمَذْكُورُ (دَيْنًا ١٥٨) وَاحِدًا (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) بَيْنَ (الْبَائِعَيْنِ ١٦٠) وَإِنْ سَمِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (ثَمَنًا ١٥٢) مَعْلُومًا صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَائِنًا عَلَى حِدَةٍ وَلَا يَكُونُ ثَمَنُ الْحَيَوَانَيْنِ دَيْنًا مُشْتَرَكًا. كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ اِثْنَانِ مَالَهُمَا لَاخَرَ كُلٌّ عَلَى حِدَةٍ فَأَثْمَانُ (الْمَبِيعِ ١٥١) لَا تَكُونُ دَيْنًا مُشْتَرَكًا بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا دَائِنٌ مُسْتَقِلٌّ

﴿مادة ١٠٩٧﴾ إذا ادَّعى اثنان (دين ١٥٨) رَجُلٍ بِسَبَبٍ (كَفَالَتِهِمَا ٦١٤) فَإِنْ أَدْيَاهُ مِنْ (مَالٍ ١٢٦) (مُشْتَرَكٍ ١٠٤٥) يَنْبَغِيهَا فَاَلْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَكْفُولِ دَيْنٌ مُشْتَرَكٌ

﴿مادة ١٠٩٨﴾ رَجُلٌ أَمَرَ اِثْنَيْنِ بِتَأْدِيَةٍ (دَيْنِهِ ١٥٨) كَذَا قُرُوشٍ فَأَدْيَاهُ فَإِنْ كَانَ مِنْ (مَالٍ ١٢٦) (مُشْتَرَكٍ ١٠٤٥) يَنْبَغِيهَا فَمَا يَطْلُبَانِهِ مِنَ الْآمِرِ يَكُونُ دَيْنًا مُشْتَرَكًا وَإِنْ كَانَ مَا أَدْيَاهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ لَيْسَ بِمُشْتَرَكٍ وَلَكِنْ دَفْعًا ذَلِكَ مَعًا فَيَجُزِّدُ هَذَا الدَّفْعُ لَا يَكُونُ مَطْلُوبُهُمَا مِنْهُ دَيْنًا مُشْتَرَكًا

﴿مادة ١٠٩٩﴾ إذا كَانَ (الدَّيْنُ ١٥٨) غَيْرَ (مُشْتَرَكٍ ١٠٤٥) فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّائِنَيْنِ يَسْتَوْفِي دَيْنَهُ مِنَ الْمَدْيُونِ عَلَى حِدَةٍ وَمَا

يَقْبِضُهُ كُلُّ وَاحِدٍ يُحْسَبُ مِنْ دَيْنِ نَفْسِهِ لَيْسَ لِلدَّائِنِ الْآخِرُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ حِصَّةً

﴿ مادة ١١٠٠ ﴾ وَإِنْ كَانَ (الدَّيْنُ ١٠٨) (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّائِنِينَ لَهُ طَلَبُ حِصَّتِهِ مِنَ الْمَدْيُونِ وَفِي غَيْبَةِ أَحَدِ الدَّائِنِينَ عِنْدَ مُرَاجَعَةِ الدَّائِنِ الْآخَرِ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) وَطَلَبُ حِصَّتِهِ مِنَ الْمَدْيُونِ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ ذَلِكَ الْمَدْيُونِ بِأَدَاءِ حِصَّتِهِ

﴿ مادة ١١٠١ ﴾ مَا يَقْبِضُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّائِنِينَ مِنْ (الدَّيْنِ ١٠٨) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَلِلشَّرِيكِ الْآخَرِ أَخْذُ حِصَّتِهِ مِنْهُ وَلَا يَسُوغُ لِلْقَابِضِ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ وَحْدَهُ

﴿ مادة ١١٠٢ ﴾ إِذَا قَبِضَ أَحَدُ الدَّائِنِينَ مِنْ (الدَّيْنِ ١٠٨) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) حِصَّتَهُ وَاسْتَهْلَكَهَا فَلِلشَّرِيكِ أَنْ (يُضْمِنَهُ ٤١٦) حِصَّتَهُ مِنْهَا . مَثَلًا مَبْلَغُ أَلْفِ قِرْشٍ دَيْنٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ مُنَاصَفَةً فَقَبِضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْمَدْيُونِ خَمْسَمِائَةٍ وَاسْتَهْلَكَهَا فَلِلدَّائِنِ الْآخَرِ أَنْ يُضْمِنَهُ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ . وَخَمْسَمِائَةٍ تَبْقَى بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ مُشْتَرَكَةً

﴿ مادة ١١٠٣ ﴾ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي (الدَّيْنِ ١٠٨) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) إِذَا اشْتَرَى بِحِصَّتِهِ مَتَاعًا مِنَ الْمَدْيُونِ وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا فَلَا يَكُونُ الدَّائِنُ الْآخَرُ شَرِيكًا فِي ذَلِكَ الْمَتَاعِ لَكِنْ لَهُ أَنْ (يُضْمِنَهُ ٤١٦) حِصَّتَهُ مِنْ (ثَمَنِ ١٥٢) ذَلِكَ الْمَتَاعِ وَإِنْ أَتَّفَقَا عَلَى كَوْنِ الْمَتَاعِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا كَانَ كَذَلِكَ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ١١٠٤ ﴾ اذا (صَالَحَ ١٥٣١) أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي (الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) المديونَ عَلَى حَقِّهِ مِنْهُ عَلَى أَثْوَابٍ بَرٍّ وَقَبْضًا فَهُوَ (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ أَعْطَى شَرِيكَهُ مِقْدَارَ مَا أَصَابَ حِصَّتَهُ مِنَ الْأَثْوَابِ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ مِقْدَارَ حِصَّتِهِ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي تَرَكَهُ

﴿ مادة ١١٠٥ ﴾ أَحَدُ الدَّائِنِينَ إِذَا قَبَضَ كَامِلَ (الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) أَوْ بَعْضَهُ أَوْ اشْتَرَى بِحِصَّتِهِ مِنْهُ (مَالًا ١٢٦) أَوْ (صَالَحَ ١٥٣١) المديونَ عَلَى مَالٍ يَقْدَرُ حِصَّتِهِ فَالدَّائِنُ الْآخَرُ (مُخَيَّرٌ ١١٦) فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ إِنْ شَاءَ أَجَازَ مُعَامَلَةَ شَرِيكَهِ وَيَأْخُذُ حِصَّتَهُ مِنْهُ كَمَا سَبَقَ أَنْفَاءً وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُجْزَ وَيَطْلُبُ حِصَّتَهُ مِنَ المَدْيُونِ وَإِنْ هَلَكَ الدَّيْنُ عِنْدَ المَدْيُونِ يَرْجِعُ الدَّائِنُ عَلَى الْقَابِضِ وَعَدَمُ إِجَازَتِهِ قَبْلُ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الرَّجُوعِ

﴿ مادة ١١٠٦ ﴾ أَحَدُ الدَّائِنِينَ إِذَا قَبَضَ حِصَّةً مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) مِنَ المَدْيُونِ وَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَدُونِ تَعَدِّيٍّ مِنْهُ فَلَا (يُضْمَنُ ٤١٦) حِصَّةَ شَرِيكَهِ مِنْ هَذَا الْمَقْبُوضِ لَكِنْ يَكُونُ قَدْرَ اسْتَوْفَى حِصَّةَ نَفْسِهِ وَالدَّيْنُ الْبَاقِي عِنْدَ المَدْيُونِ يَكُونُ عَائِدًا إِلَى شَرِيكَهِ

﴿ مادة ١١٠٧ ﴾ إِذَا (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) أَحَدُ الشَّرَكَاءِ المَدْيُونِ بِمُقَابَلَةِ حِصَّتِهِ مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) فَلِلْآخَرِ أَنْ (يُضْمِنَ ٤١٦) شَرِيكَهُ مِقْدَارَ مَا أَصَابَ حِصَّتَهُ مِنَ (الْأَجْرَةِ ٤٠٤) [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ١١٠٨ ﴾ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الدَّائِنِينَ إِذَا أَخَذَ مِنَ الْمَدْيُونِ (رَهْنًا ٢٠١) فِي مَقَابَلَةِ حِصَّتِهِ وَتَلَفَ الرُّهْنَ فِي يَدِهِ فَلِشْرِيكِهِ أَنْ (يُضْمِنَهُ ٤١٦) مِقْدَارَ مَا أَصَابَ حِصَّتَهُ . مَثَلًا مِقْدَارُ (الدَّيْنِ ١٥٨) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) مَنَاصِفَةَ أَلْفٍ فَأَخَذَ أَحَدُ الدَّائِنِينَ رَهْنًا لِأَجْلِ حِصَّتِهِ الَّتِي هِيَ خَمْسُمِائَةٍ وَهَلَكَ فِي يَدِهِ فَقَدْ سَقَطَ نِصْفُ الدَّيْنِ فَلِلدَّائِنِ الْآخَرِ أَنْ يُضْمِنَهُ الْمَائِتَيْنِ وَخَمْسِينَ الْعَائِدَةَ لِحِصَّتِهِ

﴿ مادة ١١٠٩ ﴾ أَحَدُ الدَّائِنِينَ إِذَا أَخَذَ (كِفِيلًا ٦١٨) مِنَ الْمَدْيُونِ بِحِصَّتِهِ مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) أَوْ (أَحَالَهُ ٦٧٣) بِهَا عَلَى آخَرٍ فَلِلدَّائِنِ الْآخَرِ أَنْ يُشَارِكَهُ فِي الْمُبْلَغِ الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنَ الْكِفِيلِ أَوْ (الْحَالِ عَلَيْهِ ٦٧٦)

﴿ مادة ١١١٠ ﴾ إِذَا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدُ الدَّائِنِينَ الْمَدْيُونَ حِصَّتَهُ مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) أَوْ (أَبْرَأَ ١٥٣٦) ذِمَّتُهُ مِنْهَا (فَهَبَتْهُ ٨٣٣) أَوْ إِبْرَأَتْهُ (صَحِّحَ ١٠٨) وَلَا يَكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦) حِصَّةَ شَرِيكِهِ مِنْ هَذَا الْخُصُوصِ

﴿ مادة ١١١١ ﴾ إِذَا أَتَلَفَ أَحَدُ الدَّائِنِينَ فِي (الدَّيْنِ ١٥٨) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) (مَالَ ١٢٦) الْمَدْيُونِ وَتَقَاصًا بِحِصَّتِهِ (خِصْمًا ٤١٦) فَلِشْرِيكِهِ أَخْذُ حِصَّتِهِ مِنْهُ . لَكِنْ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الدَّائِنِينَ عِنْدَ الْمَدْيُونِ ذَيْنٌ خَاصُّ سَابِقٌ عَلَى الدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ ثُمَّ حَصَلَتِ الْمُقَاصَةُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ فَلَيْسَ لِشْرِيكِهِ أَنْ يُضْمِنَهُ حِصَّتَهُ

﴿ مادة ١١١٢ ﴾ ليسَ لِأَحَدٍ الدَّائِنِينَ أَنْ (يُؤْجَلَ ١٥٦)
(الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥) بلا (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْآخِرِ

لاحظة

﴿ مادة ١١١٣ ﴾ إذا (باعَ ١٠٥) واحدٌ (مالاً ١٢٦) لاثْنَيْنِ فَيُطَالَبُ
كُلُّ واحدٍ بِحِصَّتِهِ عَلَى حِدَةٍ ما لم يكنْ أَحَدُ الْمُشْتَرِيَيْنِ (كِفَيْلاً ٦١٨)
لِلْآخِرِ لَا يُطَالَبُ (بَدْيْنِهِ ١٥٨)

الباب الثاني

﴿ في بيانِ (القِسْمَةِ ١١١٤) وَيَشْتَمِلُ عَلَى تِسْعَةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ في تعريفِ (القِسْمَةِ ١١١٤) وتقسيمِها ﴾

﴿ مادة ١١١٤ ﴾ (القِسْمَةُ ١٠٤٦) هِيَ تَعْيِينُ (الحِصَّةِ الشَّاعَةِ ١٣٩)
يَعْنِي إِفْرَازَ الحِصَصِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ بِمِيقَاسٍ ما (كالذِّراعِ ١٣٦)
(وَالوِزْنِ ١٣٤) وَ(الْكَيْلِ ١٣٣)

﴿ مادة ١١١٥ ﴾ (القِسْمَةُ ١١١٤) تَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا جَمْعُ
(الحِصَصِ الشَّاعَةِ ١٣٩) فِي كُلِّ فَرْذٍ مِنْ أَفْرَادِ (الأَعْيَانِ ١٥٩)

(المُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) فِي أَقْسَامِهَا مِثْلَ قِسْمَةِ ثَلَاثِينَ شَاءَ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَيُقَالُ لَهَا قِسْمَةُ الْجَمْعِ وَإِمَّا تَعْيِينَ الْحِصَصِ الشَّائِعَةِ فِي (الْعَيْنِ ١٥٩) الْوَاحِدَةِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي أَقْسَامِهَا مِثْلَ قِسْمَةِ عَرَصَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَيُقَالُ لَهَا قِسْمَةُ تَفْرِيقٍ وَقِسْمَةُ فَرْدٍ

﴿مَادَّةُ ١١١٦﴾ وَ (القِسْمَةُ ١١١٤) مِنْ جِهَةٍ إِفْرَازٍ وَمِنْ جِهَةٍ مُبَادَلَةٍ . مَثَلًا إِذَا كَانَ كَيْلُ حِنْطَةٍ (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) بَيْنَ اثْنَيْنِ مُنَاصَفَةً فَكُلُّ حَبَّةٍ مِنْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُهَا فَقَسَمْتُهَا قِسْمَيْنِ مِنْ قِبَلِ (قِسْمَةِ الْجَمْعِ ١١١٥) وَبِإِعْطَاءِ الْقِسْمِ الْوَاحِدِ لَوَاحِدٍ وَالثَّانِي لِلْآخَرِ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَفْرَازٌ نِصْفِ حِصَّتِهِ وَبَدَلٌ بِالنِّصْفِ الْآخَرَ شَرِيكُهُ بِنِصْفِ حِصَّتِهِ كَذَلِكَ عَرَصَةٌ مُشْتَرَكَةٌ مُنَاصَفَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ حَالَةً كَوْنِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُهُ فَقَسَمْتُهَا قِسْمَيْنِ بَيْنَ اثْنَيْنِ (قِسْمَةُ تَفْرِيقٍ ١١١٥) وَبِإِعْطَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِسْمًا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ أَفْرَازٌ نِصْفِ حِصَّتِهِ وَبَدَلٌ شَرِيكُهُ بِالنِّصْفِ الْآخَرَ بِنِصْفِ حِصَّتِهِ

﴿مَادَّةُ ١١١٧﴾ جِهَةُ الْإِفْرَازِ فِي (الْمِثْلِيَّاتِ ١٤٥) رَاجِعَةٌ بِنَاءٍ عَلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ لَهُ أَخْذُ حِصَّتِهِ فِي غِيَبَةِ الْآخَرِ بَدُونِ (إِذْنِهِ ٩٤٢ وَ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) لَكِنْ لَا نَتِمُّ (القِسْمَةُ ١٠٤٦) مَا لَمْ (تُسَلِّمْ ٢٧٢ وَ ٢٧٧) حِصَّةُ الْغَائِبِ إِلَيْهِ وَلَوْ تَلَقَّتْ حِصَّةُ الْغَائِبِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ تَكُونُ الْحِصَّةُ الَّتِي قَبَضَهَا شَرِيكُهُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا

﴿مَادَّةُ ١١١٨﴾ جِهَةُ الْمُبَادَلَةِ فِي (الْقِيَمَاتِ ١٤٦) رَاجِعَةٌ

وتجوزُ المُبادلةُ بالتراضي أو (بمُحكم ١٧٨٦) (القاضي ١٧٨٥) (فالأعيان ١٥٩) (المُشتركة ١٠٤٥) من غيرِ المُثلّيات لا يجوزُ لأحدِ الشريكين أخذُ حصتهِ منها في غيبةِ الآخرِ بدونِ (إذنه ٣٠٣ و ٣٠٤)

﴿ مادة ١١١٩ ﴾ (المكبرات ١٣٣) و (الموزونات ١٣٤) و (العديّات المُتقاربة ١٤٧) كالجوزِ والبيضِ كلّها (مُثلّيات ١٤٥) لكنّ الأواني المُختلفة باختلافِ الصنعةِ والموزوناتِ (المُتفاوتة ١٤٨) (قيمة ١٤٦) وكذلك الحنطةُ المُختلطةُ بالشعيرِ وكلّ جنسٍ مُثلّي خُلطَ بخلافِ جنسهِ في صورةٍ لا يقبلُ التفريقَ والتّمييزَ هو قيمتيّ و (الذّريعات ١٣٦) ايضاً قيمةٌ لكنّ الجنسَ الواحدَ من الجَوْخِ والبطّائِنِ من أعمالِ الفأبرِقاتِ التي تُباعُ على أنّ ذرّاعها بكذا قرشاً ولا يوجدُ التفاوتُ في أفرادها هو مُثلّيّ . والحيواناتُ والعديّاتُ المُتفاوتةُ التي يوجدُ بين أفرادها تفاوتٌ في القيمةِ مثلَ البُطيخِ الأخضرِ والأصفرِ هي قيمةٌ وكتبُ الخطِ قيمةٌ وكتبُ الطّبعِ مُثلّيةٌ

﴿ مادة ١١٢٠ ﴾ يتقسمُ كلّ من (قِسمةِ الجَمْعِ ١١١٥) و (قِسمةِ التفريقِ ١١٢٥) الى نوعينِ (قِسمةِ الرّضى ١١٢١) و (قِسمةِ ١١٢٢) (القضاء ١٧٨٤)

﴿ مادة ١١٢١ ﴾ قِسمةُ الرّضى هي (القِسمةُ ١١١٤) التي تجري بين المُتقاسمينَ في (الملكِ المُشترَكِ ١٠٦٠) بالتّراضي أو (برضى ١٠٢) الكلِّ عندَ (القاضي ١٧٨٥)

﴿ مادة ١١٢٢ ﴾ قِسْمَةُ الْقَضَاءِ فِي تَقْسِيمِ (الْقَاضِي ١٧٨٥)
 (الْمَلِكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٦٠) جَبْرًا و (حُكْمًا ١٧٨٦) بِطَلَبِ بَعْضِ
 الْمَقْسُومِ لَهُ

الفصل الثاني

﴿ في بيان شرائط (القِسْمَةِ ١٠٤٦ و ١١١٤) ﴾

﴿ مادة ١١٢٣ ﴾ كَوْنُ الْمَقْسُومِ (عَيْنًا ١٥٩) شَرْطٌ (فَلَا يَصِحُّ
 ١١٠) تَقْسِيمُ (الدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٩١) قَبْلَ الْقَبْضِ . مَثَلًا إِذَا كَانَ
 لِلْمُتَوَفَّى (دُيُونٌ ١٥٨) فِي ذِمَّةِ أَشْخَاصٍ مُتَعَدِّدِينَ وَأُقْسِمَتْهَا
 الْوَرَثَةُ عَلَى أَنَّ مَا فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ مِنَ الدَّيْنِ لِفُلَانِ الْوَارِثِ وَمَا فِي ذِمَّةِ
 فُلَانٍ مِنْهُ لِفُلَانِ الْوَارِثِ فَلَا يَصِحُّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَهْمَا حَصَلَهُ
 أَحَدُ الْوَرَثَةِ يُشَارِكُهُ فِيهِ الْوَارِثُ الْآخَرُ . (أَنْظِرْ إِلَى الْفَصْلِ الثَّالِثِ
 مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ)

﴿ مادة ١١٢٤ ﴾ (لَا تَصِحُّ ١١٠) (الْقِسْمَةُ ١٠٤٦ و ١١١٤) إِلَّا
 بِإِفْرَازِ الْحِصَصِ وَتَمْيِيزِهَا . مَثَلًا إِذَا قَالَ أَحَدُ أَصْحَابِ الصُّبْرَةِ الْمُشْتَرَكَةِ
 مِنَ الْحِنِطَةِ لِلْآخَرِ خُذْ أَنْتَ ذَلِكَ الطَّرْفَ مِنَ الصُّبْرَةِ وَلَكِنْ هَذَا الطَّرْفَ
 لِي فَلَا يَكُونُ قِسْمَةً

﴿ مادة ١١٢٥ ﴾ شَرَطُ (الْمَقْسُومِ ١١٢٣) هُوَ كَوْنُهُ (مُلْكٌ ١٢٥) الشَّرَكَاءِ حِينَ (الْقِسْمَةِ ١١١٤) فَإِذَا ظَهَرَ مُسْتَحِقٌّ لِلْمَقْسُومِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بَطَلَتْ وَكَذَا إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ لجزء (شَائِعٍ ١٣٩) مِنْهُ كِنِصْفِهِ وَتُكْلِهِ بَطَلَتْ الْقِسْمَةُ وَيَلْزَمُ تَكَرُّرُ قِسْمَتِهِ . كَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ لِمَجْمُوعِ حِصَّةٍ بَطَلَتْ الْقِسْمَةُ وَالباقِي مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحِصَصِ وَإِنْ ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ لِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ فِي حِصَّتِهِ أَوْ لجزء شَائِعٍ مِنْهَا فَصَاحِبُ الْحِصَّةِ (مُخَيَّرٌ ١١٦) إِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٢ هـ ٣٠٤) الْقِسْمَةَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْسَخْ وَرَجَعَ بِمَقْدَارِ نُقْصَانِ حِصَّتِهِ عَلَى صَاحِبِ الْحِصَّةِ الْأُخْرَى . مِثْلًا عَرَصَةٌ مِائَةٌ وَسِتُّونَ ذِرَاعًا بَعْدَ أَنْ قُسِمَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ مُنَاصَفَةً إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ لِنِصْفِ حِصَّةِ فَصَاحِبِ الْحِصَّةِ إِنْ شَاءَ فَسَخَ الْقِسْمَةَ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ بِرُبُعِ حِصَّتِهِ عَلَى شَرِيكِهِ بِعِنِي يَأْخُذُ مِنْ حِصَّتِهِ مَحَلَّ عَشْرِينَ ذِرَاعًا وَلَوْ ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ لِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مِنْ كِلْتَا الْحِصَّتَيْنِ فَإِنْ كَانَ عَلَى التَّسَاوِي لَا تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ وَإِنْ كَانَ فِي حِصَّةٍ أَكْثَرُ مِنَ الْأُخْرَى فَالْمُعْتَبَرُ إِنَّمَا هُوَ مَقْدَارُ الزِّيَادَةِ وَيَكُونُ كَأَنَّمَا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ لِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ فِي حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ وَمَنْ أَصَابَ حِصَّتَهُ أَكْثَرِيَّةُ الْإِسْتِحْقَاقِ يَكُونُ مُخَيَّرًا كَمَا مَرَّ إِنْ شَاءَ فَسَخَ الْقِسْمَةَ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِمَقْدَارِ النُّقْصَانِ .

﴿ مادة ١١٢٦ ﴾ (قِسْمَةُ ١١١٤) (الْفُضُولِي ١١٢) مَوْفُوقَةٌ عَلَى (الْإِجَازَةِ قَوْلًا ٣٠٣) أَوْ (فِعْلًا ٣٠٤) . مِثْلًا إِذَا قَسَمَ وَاحِدٌ (الْمَالَ الْمُشْتَرَكَ ١٠٦٠) بِنَفْسِهِ فَلَا تَكُونُ الْقِسْمَةُ (جَائِزَةً ١٠٨) لَكِنَّ أَصْحَابَهُ إِنْ

أَجَازُوا قَوْلًا بِأَنْ قَالُوا أَحْسَنْتَ أَوْ قَصَّرْتُمْ بِالْحِصَصِ الْمَفْرُوزَةِ قَصَّرْتُ
الْمَلَأْتُ يَعْنِي بَوَّجُهُ مِنْ لَوَازِمِ التَّمَلُّكِ (كَبِيعُ ١٢٠) وَ (إِيجَارُ ٤٠٤)
فَالْقِسْمَةُ (صَحِيحَةُ ١٠٨) (نَافِذَةُ ١١٣)

﴿ مَادَّةُ ١١٢٧ ﴾ كَوْنُ (الْقِسْمَةِ ١١١٤) عَادِلَةً يَعْنِي تَعْدِيلَ
الْحِصَصِ بِمَنْسَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَعَدَمِ تَقْصَانِهَا فَاحِشًا لِأَزِمِ (فَدَعْوَى
١٦١٣) (الْغَبْنِ الْفَاحِشِ ١٦٥) فِي الْقِسْمَةِ تُسْمَعُ . لَكِنْ بَعْدَ
(إِفْرَارِ ١٥٧٢) الْمَقْسُومِ لَهُمْ بِاسْتِيفَاءِ الْحَقِّ إِذَا أَدَّعَوْا الْغَبْنَ لَا
تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ

﴿ مَادَّةُ ١١٢٨ ﴾ يُشْتَرَطُ فِي (قِسْمَةِ التَّرَاضِي ١١٢١) (رِضَى ١٠٢)
كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَاسِمِينَ بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا غَابَ أَحَدُهُمْ (فَلَا تَصِيحُ ١١٠)
قِسْمَةُ الرِّضَى وَإِذَا كَانَ فِي جُمْلَتِهِمْ (صَغِيرُ ٩٤٣) (فَوَلِيَّةُ ٩٧٤) أَوْ
(وَصِيَّةُ ٩٧٤) قَائِمٌ مَقَامُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ وَلِيٌّ وَلَا وَصِيٌّ كَانَ مَوْفُوفًا
عَلَى أَمْرِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) فَيُنْصَبُ وَصِيٌّ مِنْ طَرَفِ الْحَاكِمِ وَتَقْصِيرُ
الْقِسْمَةِ بِمَعْرِفَتِهِ

﴿ مَادَّةُ ١١٢٩ ﴾ الطَّلَبُ فِي (قِسْمَةِ الْقَضَاءِ ١١٢٢) شَرْطٌ (فَلَا
تَصِيحُ ١١٠) (الْقِسْمَةُ ١١١٤) جَبْرًا مِنْ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) إِلَّا يَطْلَبُ
أَحَدُ أَصْحَابِ الْحِصَصِ

﴿ مَادَّةُ ١١٣٠ ﴾ إِذَا طَلَبَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْحِصَصِ (الْقِسْمَةَ
١١١٤) وَأَمْتَنَ الْآخَرُ فَقَلَى مَا سَيِّئٌ فِي (الْفَصْلِ الثَّالِثِ ١١٣٢)

و (الرابع ١١٣٩) إِنْ كَانَ (المَالُ الْمُشْتَرَكُ ١٠٦٠) قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ يَقْسِمُهُ
(الحَاكِمُ ١٧٨٥) جِبْرًا وَإِلَّا فَلَا يَقْسِمُهُ

﴿مادة ١١٣١﴾ قَابِلُ الْقِسْمَةِ هُوَ (المَالُ ١٢٦) (الْمُشْتَرَكُ
١٠٤٥) الصَّالِحُ لِلتَّقْسِيمِ بِحَيْثُ لَا تَقُوتُ الْمَنْفَعَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنْ ذَلِكَ
المَالِ (بِالْقِسْمَةِ ١١١٤)

الفصل الثالث

﴿ فِي بَيَانِ قِسْمَةِ الْجَمْعِ ﴾

﴿مادة ١١٣٢﴾ تَجْرِي (قِسْمَةُ الْقَضَاءِ ١١٢٢) فِي (الْأَعْيَانِ ١٥٩)
الْمُشْتَرَكَةِ الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ يَعْنِي أَنَّ (الحَاكِمَ ١٧٨٥) يَطْلُبُ أَحَدَ الشُّرَكَاءِ
يَقْسِمُ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ مِنْ (الْمِثْلِيَّاتِ ١٤٥) أَوْ (الْقِيَمِيَّاتِ ١٤٦)

﴿مادة ١١٣٣﴾ لِعَدَمِ الْفَرْقِ وَ (التَّفَاوُتِ ١٤٨) بَيْنَ أَفْرَادِ
(الْمِثْلِيَّاتِ ١٤٥) الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ (فَقَسَمْتُهَا ١١١٤) مَعَ كَوْنِهَا غَيْرَ مُضِرَّةٍ
بِأَحَدِ الشُّرَكَاءِ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَحَصَلَ عَلَى تَمَامِيَّةٍ (مُلْكِهِ
١٢٥) بِهَا كَمَا لَوْ كَانَ مِقْدَارُ حِظَّةٍ مُشْتَرَكًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي قِسْمَةِ ذَلِكَ
يَنْتَهَمَا عَلَى حَسَبِ الْحِصَصِ وَأُسْتِيفَاءِ كُلِّ مَا أَصَابَ حِصَّتَهُ مِنَ الْحِظَّةِ
يَكُونُ مَالَكَا لَهَا مُسْتَقْلَالًا وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ سَيِّكَةُ ذَهَبٍ كَذَا دِرْهَمًا
أَوْ سَيِّكَةُ فِضَّةٍ كَذَا أَوْقِيَّةً أَوْ قِطْعَةً نِخَاسٍ أَوْ حَدِيدٍ كَذَا وَزَنًا أَوْ

مِقْدَارُ كَذَا مِنْ ثَوْبٍ جَوْحٍ مُتَّحِدِ الْجِنْسِ أَوْ كَذَا ثَوْبٍ بَزٍّ أَوْ عَدَدٍ كَذَا مِنَ الْبَيْضِ

﴿ مَادَّةُ ١١٣٤ ﴾ (الْقِيَمَاتُ ١٤٦) الْمُتَّحِدَةُ الْجِنْسِ وَإِنْ وُجِدَ فَرَقٌ وَ (تَفَاوُتٌ ١٤٨) بَيْنَ أَفْرَادِهَا لَكِنْ بِحَسَبِ كَوْنِهِ جُزْئِيًّا صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَعُدَّتْ (قَابِلَةٌ لِلْقِسْمَةِ ١١٣١) أَيْضًا عَلَى مَا مَرَّ . مَثَلًا خَمْسُمِائَةٍ شَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ إِذَا قُسِمَتْ نِصْفَيْنِ فَكُلًّا أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَيْنَ حَقِّهِ وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَيْضًا مِائَةٌ جَمَلٍ وَمِائَةٌ بَقَرَةٍ

﴿ مَادَّةُ ١١٣٥ ﴾ لَا تَجْرِي (قِسْمَةُ الْقَضَاءِ ١١٢٢) فِي الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ يَعْنِي فِي (الْأَعْيَانِ ١٥٩) (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) الْمُخْتَلِفَةِ الْجِنْسِ سَوَاءً كَانَتْ مِنَ (التَّثْنِيَّاتِ ١٤٥) أَوْ مِنَ (الْقِيَمَاتِ ١٤٦) يَعْنِي لَا يَسُوغُ (لِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَنْ يَقْسِمَهَا (قِسْمَةَ جَمْعٍ ١١١٥) جِبْرًا بِطَلَبِ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ . مَثَلًا بَأَن يُعْطِيَ لِأَحَدِ الشَّرَكَاءِ مِقْدَارَ كَذَا حِنْطَةٍ وَفِي مُقَابِلِهِ لِآخَرَ مِقْدَارَ كَذَا شَعِيرًا أَوْ لِأَحَدِهِمْ غَنَمًا وَفِي مُقَابِلِهِ لِآخَرَ مِقْدَارَ كَذَا إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ لِوَاحِدٍ سَبَقًا وَآخَرَ سَرَجًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا دَارًا وَلِآخَرَ دُكَّانًا أَوْ ضَيْعَةً بِطَرِيقِ قِسْمَةِ الْقَضَاءِ لَا يَجُوزُ . أَمَّا إِعْطَاؤُهُمْ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ حَالِ كَوْنِهِ بِالْتَّرَاضِي بَيْنَهُمْ (قِسْمَةُ رِضَى ١١٢١) فَإِنَّهُ يَجُوزُ

﴿ مَادَّةُ ١١٣٦ ﴾ أَلَا وَإِنِ الْمُخْتَلِفَةُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الصَّنْعَةِ وَلَوْ كَانَتْ (مَصْنُوعَةً ١٢٤) مِنْ جِنْسٍ مَعْدَنِ وَاحِدٍ تَعُدُّ مُخْتَلِفَةً الْجِنْسِ

﴿ مادة ١١٣٧ ﴾ الحلي وكبار اللؤلؤ والجواهر أيضاً من (الأعيان ١٥٩) المختلفة الجنس أما الجواهر الصغيرة مثل اللؤلؤ الصغير الذي لا (تفاوت ١٤٨) في (قيمته ١٥٤) بين أفرادِهِ وأحجارِ الألماس الصغيرة فإنها تعدُّ متحدةً الجنس

﴿ مادة ١١٣٨ ﴾ الدور المتعددة والدكاكين والضباع أيضاً مختلفة الجنس فلا تُقسم (قسمة جمع ١١١٥) . مثلاً بأن يعطى لأحد الشركاء من الدور المتعددة واحدة وللآخر أخرى بطريق (قسمة القضاء ١١٢٢) لا يجوز بل تُقسم كل واحدة منها (قسمة فريق ١١١٥) على الوجه الآتي

الفصل الرابع

﴿ في بيان قسمة التفريق ﴾

﴿ مادة ١١٣٩ ﴾ تفريق (المبن ١٥٩) (للشركة ١٠٤٥) وتبعيضها إن لم يكن مضرّاً بأحد الشركاء فهي (قابلة للقسمة ١١٣١) . مثلاً لو (قُسمت ١١١٤) عرصة وفي كل قسم منها ثلثاً الأبنية وتُقسم الأشجار وتُحفر الآبار فهذا الوجه المنفعة المقصودة من العرصة تكون باقية كذلك دارٌ فيها مغزلان واحد للرجال والآخر للحرَم في تفريقها وتقسيمها إلى دارين لا قوتٌ منفعة السكنى المقصودة من المنزل وكل

واحد من الشركاء يصير صاحب دار مستقلاً بناء عليه (فِسْمَةُ الْقَضَاءِ ١١٢٢) تجري في العَرَصَةِ وَالْمَنْزِلِ يعني أحد الشركاء إذا طَلَبَ (القِسْمَةَ ١١١٤) وَأَمْتَعَ الْآخَرُ (فَالْحَاكِمُ ١٧٨٥) يَقْسِمُ ذَلِكَ جَبَرًا

❖ مادة ١١٤٠ ❖ إذا كان تَبْعِيضُ (الْعَيْنِ ١٥٩) (المُشْرَكَةِ ١٠٤٥) وَتَقْرِيبُهَا نَافِعًا لِبَعْضِ الشَّرَكَاءِ وَمُضِرًا بِالْآخَرِ يعني أَنَّهُ مَقُورٌ لِلْمَنْفَعَةِ الْمُقْصُودَةِ . فإذا كان الطَّالِبُ (لِلْقِسْمَةِ ١١١٤) الْمُتَنَفِّعُ (فَالْحَاكِمُ ١٧٨٥) يَقْسِمُهَا (حُكْمًا ١٧٨٦) . مثلاً إذا كان أحدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدَّارِ حِصَّتُهُ قَلِيلَةً لَا يَنْتَفِعُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِالسُّكْنَى فِيهَا وَصَاحِبُ الْكَثِيرَةِ يَطْلُبُ قِسْمَتَهَا فَالْحَاكِمُ (يَقْسِمُهَا قَضَاءً ١١٢٢)

❖ مادة ١١٤١ ❖ لَا تَجْرِي (قِسْمَةُ الْقَضَاءِ ١١٢٢) فِي (الْعَيْنِ ١٥٩) (المُشْرَكَةِ ١٠٤٥) الَّتِي تَبْعِيضُهَا وَقِسْمَتُهَا تَقْصُرُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ . مثلاً الطَّاحُونَةُ إِذَا قُسِمَتْ فَلَا تُسْتَعْمَلُ طَاحُونَةٌ . فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ تَقُوتُ الْمَنْفَعَةُ الْمُقْصُودَةُ فَلَا يَسُوغُ (لِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) قِسْمَتُهَا بِطَلَبِ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ وَحْدَهُ أَمَّا بِالْتَرَاضِي فَتَقْسَمُ وَكَذَلِكَ الْحَامُ وَالْبَيْتُ وَالْقَنَاءُ (١٠٤٩) وَالْبَيْتُ الصَّغِيرُ وَ (الْحَائِطُ ١٠٤٧) بَيْنَ الدَّارَيْنِ أَيْضًا وَكُلُّ مَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْكَسْرِ وَالْقَطْعِ مِنْ (الْعُرُوضِ ١٣١) . فَهُوَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَالْحَيَوَانِ وَالسَّرَجِ وَالْعَرَبَةِ وَالْجَبَّةِ وَحَجَرِ الْحَاكِمِ لَا تَجْرِي قِسْمَةُ الْقَضَاءِ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ١١٤٢ ❖ كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْسِيمُ أَوْرَاقِ الْكِتَابِ (المُشْرَكِ

(١٠٤٥) كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَيْضًا تَقْسِيمُ الْكِتَابِ الْمُتَعَدِّدِ الْأَجْزَاءِ وَالْجُلُودِ
جِلْدًا جِلْدًا [انظر المادة ١٩]

❖ مادة ١١٤٣ ❖ يُنْظَرُ فِي الطَّرِيقِ (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) بَيْنَ اثْنَيْنِ
فَأَكْثَرَ وَلَيْسَ لِغَيْرِهِمْ فِيهِ حَقٌّ أَصْلًا حِينَ طَلَبَ أَحَدُهُمْ (قِسْمَتَهُ
١١١٤) وَامْتِنَاعِ الْآخَرِ . فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بَقِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ طَرِيقٌ
يُقَسَّمُ وَالْأَفْلا يُقَسَّمُ جَبْرًا إِلَّا إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ طَرِيقٌ وَمَنْفَعَةٌ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ
فِي ذَلِكَ الْحَالِ يُقَسَّمُ [انظر المادة ١٩]

❖ مادة ١١٤٤ ❖ (الْمَسِيلُ ١٤٤) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) أَيْضًا (كَالطَّرِيقِ
الْمُشْتَرَكِ ٩٥٦) أَيِ إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا (الْقِسْمَةَ ١١١٤) وَامْتَنَعَ الْآخَرُ فَإِنْ
كَانَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بَقِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَجْرَى لِمَائِهِ أَوْ يَتَّخِذُ كُلُّ مَسِيلًا فِي مَحَلٍّ
غَيْرِهِ يُقَسَّمُ وَالْأَفْلا [انظر المادة ١٩]

❖ مادة ١١٤٥ ❖ كَمَا أَنَّه يَجُوزُ أَنْ (يَبِيعَ ١٢٠) شَخْصًا (طَرِيقَهُ
٩٥٦) (الْمُلْكُ ١٢٥) عَلَى أَنْ يَبْقَى لَهُ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) يَجُوزُ أَيْضًا
أَنْ (يَقْسَمَ ١١١٤) اثْنَانِ (عَقَارَهُمَا ١٢٩) الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنْ
تَكُونَ رَقَبَةُ (الطَّرِيقِ الْمُشْتَرَكِ ٩٥٦) بِعَيْنِ مِلْكِيَّتِهِ لِأَحَدِهِمَا وَلِلثَّانِي
حَقُّ الْمُرُورِ فَقَطْ

❖ مادة ١١٤٦ ❖ كَمَا يَجُوزُ تَرْكُ (الْحَائِطِ ١٠٤٢) الْفَاصِلِ
بَيْنَ الْحِصَّتَيْنِ (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) فِي تَقْسِيمِ الدَّارِ بَيْنَ الشَّرِيكََيْنِ

تَجُوزُ أَيْضاً (الْقِسْمَةُ ١١١٤) عَلَى جَعْلِهِ (مُلْكًا ١٢٥) لِأَحَدِهِمَا خَاصَّةً

الفصل الخامس

﴿ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ (الْقِسْمَةِ ١٠٤٦) ﴾

﴿ مَادَّةُ ١١٤٧ ﴾ (الْمَالُ ١٢٦) (الْمُشْتَرَكُ ١٠٤٥) إِنْ كَانَ مِنْ
(الْمَكِبَلَاتِ ١٣٣) فَبِالْكَيْلِ أَوْ مِنْ (الْمَوْزُونَاتِ ١٣٤) فَبِالْوِزْنِ
أَوْ مِنْ (الْعَدَدِيَّاتِ ١٣٥) فَبِالْعَدَدِ أَوْ مِنْ (الذَّرْعِيَّاتِ ١٣٦) فَبِالذَّرْعِ
يَصِيرُ تَقْسِيمُهُ

﴿ مَادَّةُ ١١٤٨ ﴾ حَيْثُ كَانَتِ الْعَرَصَةُ وَالْأَرْضِي مِنْ
(الذَّرْعِيَّاتِ ١٣٦) فَتُقَسَّمُ بِالذَّرْعِ أَمَّا مَا عَلَيْهَا مِنَ الْأَشْجَارِ وَالْأَبْنِيَةِ
فَيُقَسَّمُ بِتَقْدِيرِ (الْقِيَمَةِ ١٥٤)

﴿ مَادَّةُ ١١٤٩ ﴾ إِذَا كَانَ فِي تَقْسِيمِ الدَّارِ أَبْنِيَّةٌ أَحَدَى الْحِصْنَيْنِ
أَعْلَى (ثَمَنًا ١٥٢) مِنَ الْحِصَّةِ الْأُخْرَى فَإِنْ أَمَكْنَ تَعْدِيلُهَا بِإِعْطَاءِ مِقْدَارٍ
مِنَ الْعَرَصَةِ فِيهَا وَإِلَّا فَعُدِّلْ (بِالنَّقُودِ ١٣٠) [انظر المادَّة ٥٣]

﴿ مَادَّةُ ١١٥٠ ﴾ إِذَا أُريدَ (قِسْمَةُ ١١١٤) دَارٍ (مُشْتَرَكَةٍ ١٠٤٥)
بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى أَنْ يَكُونَ فَوْقَانِيَّاهُ لِوَاحِدٍ وَتَحْتَانِيَّاهُ لِآخَرَ فَيَقُومُ الْفَوْقَانِيُّ
وَالْتَحْتَانِيُّ وَباعتِبَارِ (الْقِيَمَةِ ١٥٤) تُقَسَّمُ

﴿ مَادَّةُ ١١٥١ ﴾ يَنْبَغِي لِلْقِسَامِ إِذَا أَرَادَ (قِسْمَةُ ١١١٤) دَارٍ أَنْ

يُصَوِّرَهَا عَلَى وَرْقَةٍ وَيُمَسِّحُ (بِالذِّرَاعِ ١٣٦) عَرَصَتَهَا وَيُقَوِّمُ أَجْنِبَتَهَا
وَيُعَدِّلُ الْحِصَصَ عَلَى أَنْ لَا يَبْقَى تَعَلُّقٌ لِكُلِّ حِصَّةٍ فِي الْأُخْرَى إِنْ أَمَكْنَ
وَيُفَرِّزُ (الشَّرْبَ ١٤٣) وَ (الْمَسِيلَ ١٤٤) وَ (الطَّرِيقَ ١٤٢) وَيُلَقِّبُ الْحِصَصَ
أَيَّ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ ثُمَّ يَقْرَعُ فَتَكُونُ الْأُولَى لِمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ ابْتِدَاءً
وَالثَّانِيَةُ لِمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ ثَانِيًا وَالثَّالِثَةُ لِمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ ثَالِثًا وَيَسْرِي عَلَى هَذَا
الترتيب إذا وُجِدَ زِيَادَةُ حِصَّةٍ

﴿مادة ١١٥٢﴾ التَّكَالِيفُ الْأَمِيرِيَّةُ إِنْ كَانَتْ لِأَجْلِ مَحَافَظَةِ
النَّفُوسِ تُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَلَا يَدْخُلُ فِي دَقْتَرِ التَّوْزِيعِ النِّسَاءُ وَلَا
الصِّبْيَانُ . وَإِنْ كَانَتْ لِمَحَافَظَةِ الْأَمْلاكِ فَتُقَسَّمُ عَلَى مِقْدَارِ الْمُلْكِ لِأَنَّ
الْفَرَمَ بِالْفُضْمِ كَمَا ذَكَرَ فِي مَادَّةِ ٨٧

الفصل السادس

﴿ فِي بَيَانِ الْخِيَارَاتِ (١١٦) ﴾

﴿مادة ١١٥٣﴾ كَمَا يَكُونُ (خِيَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) (وِخْيَارُ الرُّؤْيَةِ
٣٢٠) وَ (خِيَارُ الْعَيْبِ ٣٣٦) فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) كَذَلِكَ يَكُونُ أَيْضًا فِي
تَقْسِيمِ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ . مِثْلًا إِذَا قُسِمَ (الْمَالُ ١٢٦) (الْمَشْرُكُ ١٠٤٥)
بِالتَّرَاضِي بَيْنَ الشَّرَكَاءِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِوَاحِدٍ كَذَا مِقْدَارَ حِنْطَةٍ وَلَا آخَرَ كَذَا
مِقْدَارَ شَعِيرٍ وَلَا آخَرَ كَذَا غَنَمًا وَلَا آخَرَ فِي مُقَابِلِهِ كَذَا رَأْسَ بَقَرٍ فَإِنْ شَرَطَ

(الْحَبَارَ ١١٦) أَحَدُهُمْ إِلَى أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ إِنْ شَاءَ (قَبْلَ ١٠٢)
(الْقِسْمَةَ ١١١٤) وَإِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٢ وَ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَمْ
يَرَ الْمَالَ (الْمَقْسُومَ ١١٢٣) يَكُنْ مُخَيَّرًا وَإِنْ ظَهَرَتْ حِصَّةُ أَحَدِهِمْ مَقْبِيَّةً
فَإِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّ

﴿ مَادَّةُ ١١٥٤ ﴾ (خِبَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) وَ (الرُّؤْيَةُ ٣٢٠) وَ (الْعَيْبُ
٣٣٦) يَكُونُ أَيْضًا فِي قِسْمَةِ (الْقِيَمَاتِ ١٤٦) الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ . مَثَلًا إِذَا
(قُسِمَتْ ١١١٤) مِائَةُ شَاةٍ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ أَصْحَابِهَا عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ إِنْ كَانَ
أَحَدُهُمْ شَرَطَ الْحَبَارَ إِلَى كَذَا يَوْمًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَكُونُ (مُخَيَّرًا ١١٦) بَيْنَ
الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَرَ الْقَسَمَ فَمِنْ بَرَاهَا يَكُونُ مُخَيَّرًا كَذَلِكَ وَإِنْ
ظَهَرَ (عَيْبٌ قَدِيمٌ ٣٣٩) فِي الْقَسَمِ الَّتِي أَصَابَتْ حِصَّةَ أَحَدِهِمْ فَكَذَلِكَ يَكُونُ
مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ (قَبْلَهَا ١٠٢) وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا

﴿ مَادَّةُ ١١٥٥ ﴾ (خِبَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) وَ (الرُّؤْيَةُ ٣٢٠) لَا يَكُونُ
فِي قِسْمَةِ (الْمَثَلِيَّاتِ ١٤٥) الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ لَكِنْ يَكُونُ فِيهَا (خِبَارُ الْعَيْبِ
٣٣٦) . مَثَلًا صَبْرَةُ خِطَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَانْقَسَمَا عَلَى أَنَّ (الْحَبَارَ
١١٦) إِلَى كَذَا يَوْمًا لَا يَكُونُ الشَّرْطُ مُعْتَبَرًا وَأَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا لَمْ يَرَ
الْخِطَّةَ فَمِنْ رُؤْيَيْهَا لَا يَكُونُ لَهُ الْحَبَارُ أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُهُمْ مِنْ وَجْهِ
الصَّبْرَةِ وَالْآخَرُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَظَهَرَ أَسْفَلُهَا مَعِيًّا فَصَاحِبُهُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ
(قَبْلَ ١٠٢) وَإِنْ شَاءَ رَدَّ

الفصل السابع

﴿ في بيان (فسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (القسم ١١١٤) ﴾

﴿ (١١١٤) و (إقالتها ١٦٣) ﴾

﴿ مادة ١١٥٦ ﴾ بانسحاب القرع كاملاً نتم (القسم ١١١٤)

﴿ مادة ١١٥٧ ﴾ بعد تمام (القسم ١١١٤) لا يسوغ الرجوع

﴿ مادة ١١٥٨ ﴾ في أثناء (القسم ١١١٤) اذا خرجت قرعة
الأكثر مثلاً وبقي واحد فأراد أحد اصحاب الحصص الرجوع
يُنظر إن كانت (قسم ١١٢١ رضي) فله الرجوع وإن كانت (قسم
قضاء ١١٢٢) فلا رجوع

﴿ مادة ١١٥٩ ﴾ اذا (أقال ١٦٣) أصحاب الحصص
(القسم ١١١٤) برضاهم بعد تمامها و (فسخوها ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤)
فلهم أن يجعلوا (المقسوم ١١٢٣) مشتركاً بينهم كما في السابق

﴿ مادة ١١٦٠ ﴾ اذا تبين (القبن الفاحش ١٦٥) في (القسم
١١١٤) (ففسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) ونقسم تكراراً (قسم
عادلة ١١٢٧)

﴿ مادة ١١٦١ ﴾ اذا ظهر (دين ١٥٨) على الميت بعد تقسيم
التركة (ففسخ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤) (القسم ١١١٤) إلا اذا

أَدَّى الْوَرَثَةَ الدَّيْنِ أَوْ (أَبْرَاهُمُ ١٥٣٦) الدَّائِنُونَ مِنْهُ أَوْ
تَرَكَ الْمَيْتُ (مَالاً ١٢٦) سِوَى الْمَقْسُومِ بَنِي بِالَّذِينَ فَعِنْدَ ذَلِكَ
لَا تُنْسخُ الْقِسْمَةُ

الفصل الثامن

﴿ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْقِسْمَةِ ١١١٤ ﴾

﴿ مَادَّةُ ١١٦٢ ﴾ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحِصَصِ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ
مُسْتَقِلًّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ لِاعْلَاقَةٍ لِوَاحِدٍ فِي حِصَّةِ الْآخَرِ بَعْدُ . وَكُلُّ وَاحِدٍ
يَتَصَرَّفُ فِي حِصَّتِهِ كَيْفَمَا يَشَاءُ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي يَبَيِّنُهُ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ
فَلَوْ قُسِمَتْ دَارٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَصَابَ حِصَّةَ أَحَدِهِمُ الْبِنَاءُ وَحِصَّةَ الْآخَرِ
الْعَرَصَةُ الْحَالِيَةُ يَفْعَلُ بِعَرَصَتِهِ مَا يَشَاءُ مِنْ حَفْرِ الْآبَارِ وَالسِّيَاقِ وَإِنْشَاءِ
الْأَبْنِيَةِ وَإِعْلَانِهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ لَا يَسُوعُ لِصَاحِبِ الْأَبْنِيَةِ مَنَعُهُ وَلَوْ سَدَّ
عَلَيْهِ الْهَوَاءَ أَوْ الشَّمْسَ

﴿ مَادَّةُ ١١٦٣ ﴾ تَدْخُلُ الْأَشْجَارُ فِي قِسْمَةِ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ
ذِكْرِهَا وَكَذَا الْأَشْجَارُ مَعَ الْأَبْنِيَةِ فِي تَقْسِيمِ الضَّيْعَةِ يَعْنِي فِي أَيِّ
حِصَّةٍ وَجِدَتْ الْأَشْجَارُ وَالْأَبْنِيَةُ تَكُونُ لِصَاحِبِ الْحِصَّةِ لَا حَاجَةَ
إِلَى إِدْخَالِهَا بِالتَّعْيِيرِ الْعَامِّ حِينَ الْقِسْمَةِ كَقَوْلِهِمْ بِجَمِيعِ مَرَافِقِهَا أَوْ
بِجَمِيعِ حَقُوقِهَا أَوْ بِالتَّصْرِيحِ بِذِكْرِهَا

﴿ مادة ١١٦٤ ﴾ الزرعُ والفاكِهةُ لا بدْخُلانِ في تَقْسِيمِ الأَرْضِ
والتَّصْفَةِ إِلَّا بِصَرِيحِ الذِّكْرِ فَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ بَقِيَاً مُشْتَرَكِينَ كَمَا
كَانَا سَوَاءً ذَكَرَ التَّعْيِيرُ الْعَامُّ حِينَ الْقِسْمَةِ كَقَوْلِهِمْ بِجَمِيعِ
حُقُوقِهَا أَوْ لَمْ يُذْكَرْ

﴿ مادة ١١٦٥ ﴾ (حَقُّ الطَّرِيقِ ١٤٢) و (الْمَسِيلُ ١٤٤) فِي الْأَرْضِ
الْمُجَاوِرَةِ (لِلْقِسْمِ ١١٢٣) دَاخِلٌ فِي (الْقِسْمَةِ ١١١٤) عَلَى كُلِّ حَالٍ يَعْنِي
فِي أَيِّ حِصَّةٍ وَتَحَقُّ بِكَوْنِهِ مِنْ حُقُوقِ صَاحِبِهَا سَوَاءً قِيلَ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا
حِينَ الْقِسْمَةِ أَوْ لَمْ يُقَلَّ

﴿ مادة ١١٦٦ ﴾ إِذَا شُرِطَ حِينَ (الْقِسْمَةِ ١١١٤) كَوْنُ
(طَرِيقٍ ١٤٢) الْحِصَّةِ أَوْ (مَسِيلِهَا ١٤٤) فِي الْحِصَّةِ الْأُخْرَى
فَالشَّرْطُ مُعْتَبَرٌ

﴿ مادة ١١٦٧ ﴾ إِذَا كَانَ طَرِيقُ حِصَّةٍ فِي حِصَّةٍ أُخْرَى وَلَمْ يُشَرَّطْ
بِقَاوُهَا حِينَ (الْقِسْمَةِ ١١١٤) فَإِنْ كَانَ قَابِلَ التَّحْوِيلِ إِلَى طَرَفٍ آخَرَ يُجَوِّزُ
سَوَاءً قِيلَ حِينَ الْقِسْمَةِ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا أَوْ لَمْ يُقَلَّ أَمَّا إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ غَيْرَ
قَابِلٍ لِلتَّحْوِيلِ إِلَى طَرَفٍ آخَرَ فَيُنْظَرُ إِنْ قِيلَ حِينَ الْقِسْمَةِ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا
فَالطَّرِيقُ دَاخِلٌ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ لَمْ يُذْكَرِ التَّعْيِيرُ الْعَامُّ كَقَوْلِهِمْ بِجَمِيعِ
حُقُوقِهَا (تَنْفِيسٌ ٣٠٤ و ٣٠٢) الْقِسْمَةِ و (الْمَسِيلُ ١٤٤) فِي هَذَا الْمُخْصُوصِ
إِضَاءً كَالطَّرِيقِ بَعْدَهُ

﴿ مادة ١١٦٨ ﴾ دَارٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ أَثْنَيْنِ وَخِيَا (طَرِيقٌ ٩٥٦)

لِصَاحِبِ دَارٍ أُخْرَى فَأَرَادَا قِسْمَتَهَا لِيَسَ لِصَاحِبِ الطَّرِيقِ مُمَانَعَتُهُمَا
لَكِنَّهُمَا يَتَرُكْنَ طَرِيقَهُ عَلَى حَالِهِ حِينَ (الْقِسْمَةِ ١١١٤) وَفِي (يَتَع. ١٢٠)
هَذِهِ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ مَعَ طَرِيقِهَا أَيْضًا بِاتِّفَاقِ الثَّلَاثَةِ إِنْ كَانَ هَذَا الطَّرِيقُ
مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ (فَتَمَنَّهُ ١٥٢) أَيْضًا يُقَسَّمُ أَثْلَاثًا بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَانَتْ رَقَبَةٌ
الطَّرِيقِ لِصَاحِبِي الدَّارِ وَلِذَلِكَ الْآخَرِ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فَكُلُّ وَاحِدٍ
يَأْخُذُ حَقَّهُ. هَكَذَا يَقُومُ الْعَرَضَةُ مَعَ حَقِّ الْمُرُورِ خَالِيَةً عَنْهُ فَالْفَضْلُ بَيْنَ
الْقَسَمَيْنِ لِصَاحِبِ حَقِّ الْمُرُورِ وَالْبَاقِي لِصَاحِبِ الدَّارِ. وَ (الْمَسِيلُ ١٤٤) أَيْضًا
كَالطَّرِيقِ يَعْنِي إِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ حَقُّ مَسِيلٍ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ فِي قِسْمَةِ الدَّارِ
بَيْنَهُمَا يَتَرُكُ الْمَسِيلُ عَلَى حَالِهِ

﴿ مَادَّةُ ١١٦٩ ﴾ إِذَا كَانَ فِي سَاحَةِ دَارٍ مَنَزَلٌ لِآخَرَ
وَصَاحِبُ الْمَنَزْلِ يَعْرِضُ مِنْهَا فَأَرَادَ أَصْحَابُ الدَّارِ قِسْمَتَهَا بَيْنَهُمْ فَلَيْسَ
لِصَاحِبِ الْمَنَزْلِ مِنْهُمْ مِنْهَا لَكِنْ يَتَرُكُونَ طَرِيقًا بِقَدْرِ عَرْضِ بَابِ
الْمَنَزْلِ حِينَ (الْقِسْمَةِ ١١١٤)

﴿ مَادَّةُ ١١٧٠ ﴾ دَارٌ قُسِمَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَبَيْنَ الْقَسَمَيْنِ (حَائِطٌ
١٠٤٧) مُشْتَرَكٌ عَلَيْهِ رُؤُوسُ جُدُوعٍ إِلَى أَحَدِ الْقَسَمَيْنِ وَرُؤُوسُهَا
الْأُخْرَى عَلَى حَائِطٍ آخَرَ فَإِنْ شَرِطَ رَفَعَهَا حِينَ (الْقِسْمَةِ ١١١٤) تَرْفَعُ
وِلَّا فَلَا تَرْفَعُ وَكَذَلِكَ حَائِطٌ بَيْنَ مَقْسَمَيْنِ لِصَاحِبِ حِصَّةٍ عَلَيْهِ
رُؤُوسُ جُدُوعٍ لِصَاحِبِ الْحِصَّةِ الْآخَرِ نَقَاسًا عَلَى كَوْنِهَا (مُلْكًا ١٢٥) لَهُ
حُكْمُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

﴿ مادة ١١٧١ ﴾ أَغْصَانُ الْأَشْجَارِ الْوَاقِعَةِ فِي قِسْمٍ إِذَا كَانَتْ مُدْلَاةً عَلَى الْقِسْمِ الْآخَرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطَ قَطْعِهَا حِينَ (الْقِسْمَةِ ١١١٤) لَا تُقَطَّعُ

﴿ مادة ١١٧٢ ﴾ إِذَا قُسِمَتْ دَارٌ (مُشْتَرَكَةً ١٠٤٥) لَهَا (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فِي (طَرِيقٍ خَاصٍّ ٩٥٦) فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحِصَصِ أَنْ يَفْتَحَ كَوَّةً وَبَابًا إِلَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ وَلَيْسَ لِسَائِرِ أَصْحَابِ الطَّرِيقِ مَنَعُهُ

﴿ مادة ١١٧٣ ﴾ إِذَا بَنَى أَحَدُ أَصْحَابِ الْحِصَصِ لِنَفْسِهِ فِي (الْمَلِكِ الْمَشْتَرَكِ ١٠٦٠) الْقَابِلِ (لِلْقِسْمَةِ ١١١٤) بَدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْآخَرِينَ ثُمَّ طَلَبَ الْآخَرُونَ الْقِسْمَةَ فَتَقَسَّمُ فَإِنْ أَصَابَ ذَلِكَ الْبِنَاءُ حِصَّةَ بَانِيهِ فِيهَا وَإِنْ أَصَابَ حِصَّةَ الْآخَرِ فَلَهُ أَنْ يُكَلِّفَ بَانِيَهُ هَدْمَهُ وَرَفْعَهُ

الفصل التاسع

﴿ فِي بَيَانِ (الْمَهَابَةِ ٤١٩ و ١١٧٦) ﴾

﴿ مادة ١١٧٤ ﴾ (الْمَهَابَةُ ٤١٩ و ١١٧٦) عِبَارَةٌ عَنْ (قِسْمَةِ ١١٤) الْمَنَافِعِ

﴿ مادة ١١٧٥ ﴾ (الْمَهَابَةُ ٤١٩ و ١١٧٤) لَا تَجْرِي فِي (الْمُثْلِيَّاتِ)

(١٤٥) بَلْ فِي (الْقِيَمَاتِ ١٤٦) لِيَكُونَ الْإِتِّفَاعُ بِهَا مُمَكِّنًا حَالِ بَقَاءِ (عَيْنَهَا ١٥٩)

﴿ مادة ١١٧٦ ﴾ (الْمُهَابَاةُ ٤١٩ و ١١٧٤) نَوْعَانِ النَّوعِ الْأَوَّلُ الْمُهَابَاةُ زَمَانًا كَمَا لَوْ تَهَايَا أَثْنَانِ عَلَى أَنْ يَزْرَعَا الْأَرْضَ الْمُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُمَا هَذَا سَنَةً وَالْآخَرُ سَنَةً أُخْرَى أَوْ عَلَى سُكْنَى الدَّارِ بِالنَّوْبَةِ هَذَا سَنَةً وَالْآخَرُ سَنَةً .
النَّوعُ الثَّانِي الْمُهَابَاةُ مَكَانًا كَمَا لَوْ تَهَايَا أَثْنَانِ فِي الْأَرْضِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنْ يَزْرَعَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهَا وَالْآخَرُ نِصْفَهَا الْآخَرُ . أَوْ فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا فِي طَرَفِهَا وَالْآخَرُ فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ أَوْ أَحَدُهُمَا فِي فَوْقَانِيهَا وَالْآخَرُ فِي تَحْتَانِيهَا أَوْ فِي الدَّارَيْنِ الْمُشْتَرَكَتَيْنِ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا الْوَاحِدَةَ وَالْآخَرُ الْآخَرَى

﴿ مادة ١١٧٧ ﴾ كَمَا تَجُوزُ (الْمُهَابَاةُ ٤١٩ و ١١٧٤) فِي الْحَيَوَانِ (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) عَلَى أَسْتَعْمَالِهِ بِالنَّوْبَةِ كَذَلِكَ تَجُوزُ أَيْضًا فِي الْحَيَوَانَيْنِ الْمُشْتَرَكَيْنِ عَلَى أَنْ يَسْتَعْمِلَ أَحَدُهُمَا هَذَا وَالْآخَرُ الْآخَرَ

﴿ مادة ١١٧٨ ﴾ (الْمُهَابَاةُ ٤١٩ و ١١٧٤) (زَمَانًا ١١٧٦) نَوْعُ مُبَادَلَةٍ فَتَكُونُ مَنَفْعَةُ أَحَدِ أَصْحَابِ الْحِصَصِ فِي نَوْبَتِهِ مُبَادَلَةً بِمَنَفْعَةِ حِصَّةِ الْآخَرِ فِي نَوْبَتِهِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُ الْمُدَّةِ وَتَعْيِينُهَا فِي الْمُهَابَاةِ مَثَلًا كَذَا يَوْمًا أَوْ كَذَا شَهْرًا لِأَزْمَ

﴿ مادة ١١٧٩ ﴾ (الْمُهَابَاةُ مَكَانًا ١١٧٦) نَوْعُ إِفْرَازٍ فَالشَّرِيكَانِ فِي دَارٍ مَثَلًا مَنَفْعَتُهَا شَائِعَةٌ يَعْنِي حَالَةَ كَوْنِهَا شَامِلَةً لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ

أَجْزَائِهَا (فَالْمُهَايَاةُ ١١٧٤) تَجْمَعُ مَنْفَعَةً أَحَدِهِمَا فِي قِطْعَةٍ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ وَمَنْفَعَةً الْآخَرَ فِي قِطْعَةٍ أُخْرَى فَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْمُدَّةِ وَتَعْيِينُهَا فِي الْمُهَايَاةِ مَكَانًا

❖ مَادَّةُ ١١٨٠ ❖ كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغِي إِجْرَاءُ الْقُرْعَةِ فِي (الْمُهَايَاةِ زَمَانًا ١١٧٦ وَ ١١٧٨) لِأَجْلِ الْبَدءِ يَعْنِي أَيُّ أَصْحَابِ الْحِصَصِ يَنْتَفِعُ أَوَّلًا كَذَلِكَ فِي (الْمُهَايَاةِ مَكَانًا ١١٧٦ وَ ١١٧٩) يَنْبَغِي تَعْيِينُ الْمَحَلِّ بِالْقُرْعَةِ أَيْضًا

❖ مَادَّةُ ١١٨١ ❖ إِذَا طَلَبَ (الْمُهَايَاةُ ٤١٩ وَ ١١٧٤ وَ ١١٧٦) أَحَدُ أَصْحَابِ الْأَشْيَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ (١٠٦٩) الْمُتَعَدِّدَةِ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ فَإِنْ كَانَتْ (الْأَعْيَانُ ١٠٩) الْمُشْتَرَكَةُ مُتَّفِقَةً الْمَنْفَعَةِ فَالْمُهَايَاةُ جَبَرِيَّةٌ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْمَنْفَعَةِ فَلَا جَبَرَ . مَثَلًا دَارَانِ مُشْتَرَكَتَانِ طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْمُهَايَاةَ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ إِحْدَاهُمَا وَالْأُخْرَى لِلْآخَرِ أَوْ حَيَوَانَانِ عَلَى أَنْ يَسْتَعْمِلَ أَحَدُهُمَا وَاحِدًا وَالْآخَرُ الْآخَرَ وَامْتَنَعَ شَرِيكُهُ فَالْمُهَايَاةُ جَبَرِيَّةٌ أَمَّا لَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْمُهَايَاةَ عَلَى سُكْنَى الدَّارِ وَالْآخَرَ (إِيجَارُ ٤٠٤) الْحَمَامِ أَوْ عَلَى سُكْنَى أَحَدِهِمَا فِي الدَّارِ وَزَرَاعَةِ آخَرَ الْأَرْضِ فَالْمُهَايَاةُ بِالْتَرَاخِي وَإِنْ تَكُنْ جَائِزَةً إِلَّا أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الْآخَرُ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا

❖ مَادَّةُ ١١٨٢ ❖ إِذَا طَلَبَ (الْقِسْمَةُ ١١١٤) أَحَدُ أَصْحَابِ (الْمَالِ ١٢٦) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) (الْقَابِلِ لِلْقِسْمَةِ ١١٣١) وَالْآخَرُ الْمُهَايَاةَ فَتُقْبَلُ (دَعْوَى ١٦١٣) الْقِسْمَةِ وَلَوْ يَطْلُبُ الْقِسْمَةَ أَحَدُهُمَا وَطَلَبَ (الْمُهَايَاةُ ١١٧٦) وَاحِدُ

وَأَمْتَعِ الْآخِرُ يُجْبَرُ عَلَى الْمَهَابَةِ
 ﴿مادة ١١٨٣﴾ إِذَا طَلَبَ (الْمَهَابَةُ ١١٧٦ و ١١٧٧) أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ
 فِي (الْعَيْنِ ١٥٩) (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) الَّتِي لَا تَقْبَلُ (الْقِسْمَةَ ١١٣١) وَأَمْتَعِ
 الْآخِرُ فَيُجْبَرُ عَلَى الْمَهَابَةِ

﴿مادة ١١٨٤﴾ كُلُّ مَا تَنْتَفِعُ الْعَامَّةُ (بِأَجْرَتِهِ ٤٠٤) مِنْ (الْعَقَارَاتِ
 ١٢٩) (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) كَالسَّفِينَةِ وَالطَّاحُونِ وَالْقَهْوَةِ وَالْحَمَامِ يُوجَرُ لِأَرْبَابِهِ
 وَتُقَسَّمُ أَجْرَتُهُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحِصَصِ عَلَى قَدْرِ حِصَّتِهِمْ وَإِنْ أَمْتَعِ أَحَدُ
 أَصْحَابِ الْحِصَصِ عَنْ (الْإِيجَارِ ٤٠٤) يُجْبَرُ عَلَى (الْمَهَابَةِ ٤١٩ و ١١٧٤ و ١١٧٦)
 لَكِنْ إِذَا زَادَتْ غَلَّتْهَا أَيْ أَجْرَتُهَا فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمْ فَتُقَسَّمُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ
 بَيْنَ أَصْحَابِ الْحِصَصِ

﴿مادة ١١٨٥﴾ كَمَا يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَابِ الْحِصَصِ بَعْدَ
 الْمَهَابَةِ زَمَانًا وَ (مَكَانًا ٤١٩ و ١١٧٤ و ١١٧٦) أَنْ يَسْتَعْمِلَ (الْعَقَارَ ١٢٩)
 (الْمُشْتَرَكَةَ ١٠٤٥) فِي نَوْبَتِهِ أَوْ الْقِطْعَةَ الَّتِي أَصَابَتْ حِصَّتَهُ بِالذَّاتِ يَجُوزُ لَهُ
 أَنْ (يُوجَرَ ٤٠٤) ذَلِكَ لِآخَرٍ وَيَأْخُذَ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤) أَنْفُسِهِ

﴿مادة ١١٨٦﴾ بَعْدَ أَنْ حَصَلَتْ (الْمَهَابَةُ ٤١٩ و ١١٧٤ و ١١٧٦)
 عَلَى اسْتِيفَاءِ الْمَنَافِعِ بَدَأَ إِذَا (أَجَرَ ٤٠٤) أَصْحَابُ الْحِصَصِ فِي
 نَوْبَتِهِمْ وَكَانَتْ غَلَّةُ أَحَدِهِمْ فِي نَوْبَتِهِ أَكْثَرَ فَلَيْسَ لِبَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ مُشَارَكَتُهُ
 فِي الزِّيَادَةِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْإِسْتِغْلَالِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ . مِثْلًا إِذَا
 نَهَايَا أَوْ عَلَى أَخْذِ وَاحِدٍ أَجْرَةَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ شَهْرًا وَالْآخَرَ شَهْرًا

فالزيادةُ مُشْتَرَكَةٌ . لكنْ اذا حَصَلَتِ الْمُهَابَةُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الْوَاحِدُ غَلَّةَ
هَذِهِ الدَّارِ وَالْآخَرُ غَلَّةَ الدَّارِ الْآخَرَى وَكَانَتْ غَلَّةُ أَحَدِي الدَّارَيْنِ أَكْثَرَ
فَلَا يُشَارِكُهُ الْآخَرُ

﴿ مَادَّةُ ١١٨٧ ﴾ لَا تَجُوزُ (الْمُهَابَةُ ٤١٩، ١١٧٤، ١١٧٦) عَلَى
(الْأَعْيَانِ ١٥٩) (فَلَا تَصِحُّ ١١٠) الْمُهَابَةُ عَلَى ثَمَرَةِ الْأَشْجَارِ
(الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) وَلَا عَلَى لَبَنِ الْحَيَوَانَاتِ وَصُوفِهَا عَلَى أَنْ
يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ ثَمَرَةٌ مِقْدَارٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْجَارِ وَلَا آخَرَ ثَمَرَةٌ
مِقْدَارٍ مِنْهَا أَوْ عَلَى لَبَنِ قِطْعٍ مِنَ الْغَنَمِ الْمُشْتَرَكِ وَصُوفِهِ لَوَاحِدٍ وَلَبَنِ
قِطْعٍ آخَرَ وَصُوفِهِ لِلْآخَرِ

﴿ مَادَّةُ ١١٨٨ ﴾ وَإِنْ جَازَ (فَسَخُّ ٣٠٤، ٣٠٢) (الْمُهَابَةُ
٤١٩، ١١٧٤، ١١٧٦) الْحَاصِلَةَ بِالْتَّرَاضِي لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ لَكِنْ
إِذَا (آجَرَ ٤٠٤) أَحَدُهُمَا فِي نَوْبَتِهِ لِآخَرٍ فَلَا يَجُوزُ لِشَرِيكِهِ فَسَخُّ الْمُهَابَةِ
مَا لَمْ تَنْقُضْ مُدَّةَ (التَّاجِرِ ٤٠٥)

﴿ مَادَّةُ ١١٨٩ ﴾ وَإِنْ لَمْ يَجُزْ لَوَاحِدٍ مِنْ أَزْوَاجِ الْحِصَصِ أَنْ (يَفْسَخَ
٣٠٤، ٣٠٢) (الْمُهَابَةُ ٤١٩، ١١٧٤، ١١٧٦) الْجَارِيَةَ (يُحْكَمُ ١٧٨٦)
(الْحَاكِمِ ١٧٨٥) فَلِكُلِّهِمْ فَسْخُهَا بِالْتَّرَاضِي

﴿ مَادَّةُ ١١٩٠ ﴾ إِذَا أَرَادَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْحِصَصِ أَنْ (يَبِيعَ
١٢٠) حِصَّتَهُ أَوْ يَقْسِمَهَا فَلَهُ (فَسَخُّ ٣٠٤، ٢٠٢) (الْمُهَابَةُ
٤١٩، ١١٧٤، ١١٧٦) أَمَّا لَوْ أَرَادَ فَسْخُهَا لِيُعِيدَ (الْمَالِ ١٢٦) (الْمُشْتَرَكِ

(١٠٤٥) الى حاله القديم بلا سبب (فالحاكم ١٧٨٥) لا يساعده على ذلك

﴿ مادة ١١٩١ ﴾ يموت أحد أصحاب الحصص او كليهم لا تبطل (المأياة ٤١٩، ١١٢٤، ١١٢٦)

الباب الثالث

﴿ في بيان المسائل المتعلقة (بالحيطان ١٠٤٧) والجيران ﴾
﴿ ويشتمل على اربعة فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان بعض قواعد في أحكام (الأملاك ١٢٥) ﴾

﴿ مادة ١١٩٢ ﴾ كل يتصرف في (ملكه ١٢٥) كيف شاء
لكن اذا تعلق حق الغير به فيمنع المالك من تصرفه على وجه
الاستقلال . مثلاً سفل ملك لواحد وفوقانيه لآخر فلصاحب فوقاني
حق القرار في التحتاني ولصاحب التحتاني حق السقف في فوقاني
يعني بشتره من الشمس وبتحفظه من المطر فليس لأحدهما أن
يفعل شيئاً مضراً إلا (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) الآخر ولا أن يهدم بناء
نفسه [انظر المادتين ٣٠ و ٤٦]

﴿ مادة ١١٩٣ ﴾ اذا كَانَ بابُ الفوقانيِّ والتَّحتانيِّ مِنَ الجاذِقةِ
وَاحِدًا فَصَاحِبًا المَحْلِينَ يَسْتَعْمِلَانِ البابَ مُشْتَرَكًا لَا يَسُوغُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ
يَمْنَعَ الْآخَرَ مِنَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ

﴿ مادة ١١٩٤ ﴾ كُلُّ مَنْ مَلَكَ مَحَلًّا صَارَ مَالِكًا مَا فَوْقَهُ وَمَا
تَحْتَهُ اَيْضًا يَعْنِي يَتَصَرَّفُ فِي المَرْصَةِ الَّتِي هِيَ (مُلْكُهُ ١٢٥) بِالْبِنَاءِ
وَالْعُلُوِّ كَمَا يَشَاءُ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ كَحَفْرِ أَرْضِهَا وَاتِّخَاذِهَا مَخْرَجًا وَيُنْشِئُهَا كَمَا
يَشَاءُ عَمَقًا أَوْ يَجْعَلُهَا بَيْتًا

﴿ مادة ١١٩٥ ﴾ مَنْ أَحْدَثَ فِي دَارِهِ بَيْتًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يُبْرِزَ رَفْرَافَهُ عَلَى هَوَاءِ دَارِ جَارِهِ فَإِنْ أَبْرَزَهُ يَقْطَعُ القَدْرُ الَّذِي جَاءَ
عَلَى هَوَاءِ تِلْكَ الدَّارِ

﴿ مادة ١١٩٦ ﴾ مَنْ أَمْنَدَتْ أَغْصَانُ شَجَرٍ بُسْتَانِهِ إِلَى دَارِ جَارِهِ
أَوْ بُسْتَانِهِ فَلِلْجَارِ أَنْ يُكَلِّفَهُ تَفْرِيقَ هَوَائِهِ بِالرِّبْطِ أَوْ الْقِطْعِ لَكِنْ إِذَا ادَّعَى
الْجَارُ أَنْ ظِلَّ الشَّجَرَةِ مُضِرٌّ بِمَزْرُوعَاتِ بُسْتَانِهِ فَلَا تُقْطَعُ الشَّجَرَةُ

﴿ مادة ١١٩٧ ﴾ لَا يَمْنَعُ أَحَدٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي (مُلْكِهِ ١٢٥)
أَبَدًا إِلَّا إِذَا كَانَ (ضَرَرُهُ لِغَيْرِهِ فَاحْشًا ١١٩٩ هـ ١٢٠٢ و ١٢١٢) كَمَا يَأْتِي
تَفْصِيلُهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي



الفصل الثاني

﴿ في حقِّ المعاملاتِ الجواريةِ ﴾

﴿ مادة ١١٩٨ ﴾ كُلُّ أَحَدٍ لَهُ التَّعَلِّيُّ عَلَى (حَائِطٍ ١٠٤٧)
(الْمَلِكِ ١٢٥) وَبِنَاءِ مَا يُرِيدُ وَلَيْسَ لْجَارِهِ مَنَعُهُ مَا لَمْ يَكُنْ (ضَرَرُهُ
فَاحِشًا ١١٩٩ و ١٢٠٢ و ١٢١٢)

﴿ مادة ١١٩٩ ﴾ وَالضَّرَرُ الْفَاحِشُ هُوَ كُلُّ مَا يَمْنَعُ الْحَوَائِجَ الْأَصْلِيَّةَ
يَعْنِي الْمَنَفَعَةَ الْأَصْلِيَّةَ الْمَقْصُودَةَ مِنَ الْبِنَاءِ كَالسُّكْنَى أَوْ يَضُرُّ بِالْبِنَاءِ أَيْ
يَجْلِبُ لَهُ وَهَذَا وَيَكُونُ سَبَبَ أَنْهَادِهِ

﴿ مادة ١٢٠٠ ﴾ يُدْفَعُ (الضَّرَرُ الْفَاحِشُ ١١٩٩ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢١٢)
بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ : مَثَلًا لَوْ اتَّخَذَ فِي اتِّصَالِ دَارٍ ذُكَّانٌ حَدَادٍ أَوْ طَاحُونٌ فَمِنْ
طَرَفِ الْحَدِيدِ وَدَوْرَانِ الطَّاحُونِ يَحْصُلُ وَهْنٌ لِلْبِنَاءِ أَوْ بِأَحْدَاثِ فُرْنٍ أَوْ
مَعْصَرَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ صَاحِبُ الدَّارِ السُّكْنَى فِيهَا لِتَأْذِيهِ مِنَ الدُّخَانِ وَرَائِحَةِ
الْمَعْصَرَةِ فَهَذَا كُلُّهُ ضَرَرٌ فَاحِشٌ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ يُدْفَعُ وَيُزَالُ وَكَذَا لَوْ كَانَ
لِرَجُلٍ عَرَصَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِدَارٍ آخَرَ فَشَقَّ فِيهَا نَهْرًا إِلَى طَاحُونِهِ وَجَرَى الْمَاءُ يُوْهِنُ
(جِدَارَ ١٠٤٧) الدَّارِ أَوْ اتَّخَذَ أَحَدٌ فِي أَسَاسِ جِدَارٍ جَارِهِ مَزْبَلَةً وَالْقَاءِ
الْقُمَامَةِ يَضُرُّ الْجِدَارَ فَلصاحبِ الْجِدَارِ تَكْلِيفُهُ بِرَفْعِ الضَّرَرِ وَكَذَا لَوْ
أَحْدَثَ رَجُلٌ يَنْدَرًا فِي قُرْبِ دَارٍ آخَرَ وَبِمَجِيءِ الْغُبَارِ مِنْهُ يَتَأَذَّى صَاحِبُ

الدَّارِ حَتَّى لَا يُطِيقَ الْإِقَامَةَ فِيهَا فَلَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَفْعَ ضَرَرِهِ كَمَا لَوْ أَحْدَثَ رَجُلٌ بِنَاءً مُرْفَعًا فِي قُرْبٍ بَيْدَرٍ آخَرَ وَسَدَّ مَهَبَ رِيحِهِ فَإِنَّهُ يُكَلِّفُهُ رَفْعَهُ لِلضَّرَرِ الْفَاحِشِ كَذَلِكَ لَوْ أَحْدَثَ رَجُلٌ دُكَّانَ طَبَّاحٍ فِي سُوقِ الْبَزَّازِينَ وَكَانَ الدُّخَانُ يَضُرُّ بِأَمْتِعَةِ الْجَارِ ضَرَرًا فَاحِشًا فَإِنَّهُ يُكَلِّفُهُ رَفْعَ ضَرَرِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ سِيَاقُ فِي دَارِهِ فَأَنْشَقَّ وَتَضَرَّرَ جَارُهُ مِنْ جَرِي مَائِهِ ضَرَرًا فَاحِشًا فَبِنَاءٍ عَلَى (دَعَوَاهُ ١٦١٣) يُلْزَمُ تَعْمِيرُ ذَلِكَ السِّيَاقِ وَإِصْلَاحُهُ [انظر المادة ٢٠]

❖ مادة ١٢٠١ ❖ مَنَعَ الْمَنَافِعِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ كَسَدِّ الْمَوَاءِ وَالنِّظَارَةِ وَمَنَعَ دُخُولَ الشَّمْسِ لَيْسَ (بِضَرَرٍ فَاحِشٍ ١١٩٩ و ١٢٠٠) لَكِنْ سَدُّ الضِّيَاءِ بِالْكُلِّيَّةِ ضَرَرٌ فَاحِشٌ فَإِذَا أَحْدَثَ رَجُلٌ بِنَاءً فَسَدَّ بِسَبَبِهِ شُبَّاكَ يَنْتَ جَارِهِ وَصَارَ بِحَالٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ مَعَهَا مِنَ الظُّلْمَةِ فَلَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَفْعَهُ لِلضَّرَرِ الْفَاحِشِ وَلَا يُقَالُ الضِّيَاءُ مِنَ الْبَابِ كَافٍ لِأَنَّ بَابَ الْيَتِّ يَحْتَاجُ إِلَى غَلْقِهِ لِلْبَرْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ وَإِنْ كَانَ لِهَذَا الْمَحَلِّ شُبَّاكَ كَانَ فَسَدُّ أَحَدِهِمَا بِأَحْدَاثِ ذَلِكَ الْبِنَاءِ فَلَا يُعَدُّ ضَرَرًا فَاحِشًا [انظر المادة ٢٠]

❖ مادة ١٢٠٢ ❖ رُؤْيَةُ الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ مَقَرُّ النِّسَاءِ كَصَعْنِ الدَّارِ وَالْمَطْبَخِ وَالْبَيْتِ تُعَدُّ (ضَرَرًا فَاحِشًا ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١) فَإِذَا أَحْدَثَ رَجُلٌ فِي دَارِهِ شُبَّاكَ أَوْ بِنَاءً مُجَدَّدًا وَجَعَلَ لَهُ شُبَّاكَ مُطْلَأًا عَلَى الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ مَقَرُّ نِسَاءِ جَارِهِ الْمُلَاصِقِ أَوْ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِرَفْعِ الضَّرَرِ

وَيَصِيرُ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَجْبُورًا عَلَى دَفْعِ هَذَا الضَّرَرِ بِصُورَةٍ نَمْنَعُ وَقُوعَ النَّظَرِ
إِمَّا بَيْنَاهُ (حَائِطٍ ١٠٤٧) أَوْ وَضَعَ طَبْلَةً لَكِنْ لَا يُجْبِرُ عَلَى سَدِّ الشُّبَّاكِ
بِالْكَلْبَةِ كَمَا إِذَا عَمِلَ سَاتِرًا مِنَ الْأَغْصَانِ الَّتِي يُرَى مِنْ بَيْنِهَا مَقَرُّ نِسَاءِ
جَارِهِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِسَدِّ مَحَلَّاتِ النَّظَرِ وَلَا يُجْبِرُ عَلَى هَدْمِهِ وَبِنَاءِ حَائِطٍ مَحَلَّهُ
رَاجِعُ مَادَّةُ ٢٢ [انظر المواد ٢٠ و ٢٢ و ٣١]

﴿ مَادَّةُ ١٢٠٣ ﴾ إِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ شُبَّاكٌ فَوْقَ قَامَةِ الْإِنْسَانِ فَلَيْسَ
لِجَارِهِ أَنْ يُكَلِّفَهُ سَدَّهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَضَعُ سُلَمًا وَيَنْظُرُ إِلَى (مَقَرِّ نِسَاءِ ١٢٠٢)
ذَلِكَ الْجَارِ رَاجِعُ مَادَّةُ ٧٤ [انظر المادة ٤٢]

﴿ مَادَّةُ ١٢٠٤ ﴾ لَا تُعَدُّ الْجَنِينَةُ (مَقَرُّ النِّسَاءِ ١٢٠٢) فَإِذَا كَانَ
لِرَجُلٍ دَارٌ لَا يُرَى مِنْهَا مَقَرُّ نِسَاءِ جَارِهِ لَكِنْ تُرَى جَنِينَتُهُ فَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يُكَلِّفَهُ مَنَعَ نَظَارَتِهِ مِنْ تِلْكَ الْجَنِينَةِ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِ نِسَائِهِ فِي
بَعْضِ الْأَحْيَانِ إِلَيْهَا

﴿ مَادَّةُ ١٢٠٥ ﴾ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ شَجَرَةٌ فَالْكِهْمَةُ فِي جَنِينَةٍ وَفِي
صُعُودِهِ إِلَيْهَا يُشْرِفُ عَلَى (مَقَرِّ نِسَاءِ ١٢٠٢) جَارِهِ فَيَلْزِمُهُ عِنْدَ صُعُودِهِ
إِعْطَاءَ النِّسَاءِ الْحَبَرَ لِأَجْلِ التَّسْتَرْفَانِ لَمْ يُخْبَرْ بِمَنَعَةِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) مِنْ
الصُّعُودِ بِلَا إِخْبَارٍ

﴿ مَادَّةُ ١٢٠٦ ﴾ إِذَا (أُقْسِمَ ١١١٤) أَثْنَانِ دَارًا (مُشْتَرَكَةً
١٠٤٥) بَيْنَهُمَا كَأَنْ يَرَى مِنَ الْحِصَّةِ الَّتِي أَصَابَتْ أَحَدَهُمَا
(مَقَرِّ نِسَاءِ ١٢٠٢) الْآخَرَ يُؤْمَرَانِ أَنْ يَتَّخِذَا سُدَّةَ مُشْتَرَكَةٍ

يَدَّهٖمَا [انظر المادة ٢٠]

❀ مادة ١٢٠٧ ❀ رَجُلٌ يَتَصَرَّفُ فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) تَصَرُّفًا مَشْرُوعًا خِلاَءَ آخَرٍ
وَأَحْدَثَ عِنْدَهُ بِنَاءً فَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُحْدِثُ مُتَضَرِّرًا فَعَلَيْهِ دَفْعُ الضَّرَرِ .
مثلاً إذا كَانَ لِدَارٍ قَدِيمَةٍ شَبَّاكٌ مُشْرِفٌ عَلَى (مَقَرِّ نِسَاء ١٢٠٢) دَارٍ
مُحْدَثَةٍ فَيَلْزِمُ صَاحِبَ الدَّارِ الْمُحْدَثَةِ أَنْ يَدْفَعَ هُوَ مَضَرَّتَهُ وَلَيْسَ لَهُ
صَلَاحِيَّةٌ أَنْ (يَدْعِي ١٦١٣) عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ الْقَدِيمَةِ . كَمَا لَوْ أَحْدَثَ
شَخْصٌ دَارًا فِي عَرَصَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِدُكَّانٍ حَدَّادٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطَلَ دُكَّانُ
الْحَدَّادِ بِقَوْلِهِ إِنَّهُ يَحْصَلُ لِدَارِهِ (ضَرَرٌ فَاحِشٌ ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١)
مِنْ طَرَقِ الْحَدِيدِ وَكَذَا إِذَا أَحْدَثَ رَجُلٌ دَارًا بِالقُرْبِ مِنْ يَدْرِ
قَدِيمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ صَاحِبَ الْيَدْرِ مِنَ التَّذْرِيبَةِ قَائِلًا إِنَّ غُبَارَ الْيَدْرِ
يَجِيءُ عَلَى دَارِي [انظر المادة ٣٠]

❀ مادة ١٢٠٨ ❀ إِذَا كَانَتْ شَبَائِكُ مَنْزِلٍ قَدِيمٍ مُشْرِفَةً عَلَى
عَرَصَةٍ خَالِيَةٍ فَاحْتَرَقَ هَذَا الْمَنْزِلُ ثُمَّ أَحْدَثَ صَاحِبُ الْعَرَصَةِ فِيهَا دَارًا
وَبَعْدَهُ أَعَادَ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ مَنْزِلَهُ عَلَى وَضْعِهِ الْقَدِيمِ فَصَارَتْ شَبَائِكُهُ
مُشْرِفَةً عَلَى (مَقَرِّ النِّسَاء ١٢٠٢) مِنَ الدَّارِ الْمُحْدَثَةِ فَصَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ
هُوَ يَرْفَعُ الْمَضَرَّةَ عَنْهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ أَمْنَعْ نَظَرَ
مَنْزِلِكَ [انظر المادة ٣٠]

❀ مادة ١٢٠٩ ❀ إِذَا أَحْدَثَ شَخْصٌ شَبَائِكًا فِي دَارِهِ يَمْنَعُ إِشْرَافَهَا
عَلَى (مَقَرِّ نِسَاء ١٢٠٢) جَارِهِ بِنَاءً مُرْتَفِعًا لِذَلِكَ الْجَارِ فَهَدَمَ الْجَارُ هَذَا

الْبِنَاءِ الْمُرْتَفِعِ وَصَارَتْ الشَّبَابِيكُ مُشْرِفَةً عَلَى مَقَرِّ نِسَاءِ الْجَارِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لِلشَّخْصِ سُدَّ الشَّبَابِيكَ بِجُرْدٍ كَوْنِ الشَّبَابِيكَ مُحَدَّثَةً بَلْ يَلْزِمُ الْجَارَ أَنْ يَدْفَعَ هُوَ مَضَرَّتَهُ

﴿مادة ١٢١٠﴾ أَحَدُ شَرِيكَيْ (الْحَائِطِ ١٠٤٧) لَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْلِيَهُ وَلَا أَنْ يَرْكَبَ عَلَيْهِ بِقَصْرِ وَلَا بِغَيْرِهِ بَدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْآخِرِ سِوَا مَا يَفْعَلُهُ مُضِرًّا بِالْآخِرِ أَوْ لَا لَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا بِنَاءَ يَتَرَفِعُ فِي عَرَصَتِهِ فَلَهُ أَنْ يَضَعَ رُؤُوسَ جُدُوعِهِ لَكِنْ إِنْ وَضَعَ عَشْرَ أَخْشَابٍ كَانَ لِشَرِيكِهِ أَيْضًا حَقٌّ أَنْ يَضَعَ قَدْرَهَا وَإِنَّمَا يَضَعُ نِصْفَ مَا يَتَحَمَّلُ الْحَائِطُ مِنَ الْأَخْشَابِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا وَإِنْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ الْحَائِطِ رُكُوبٌ لِمَا عَلَى التَّسَاوِي وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَزِيدَ فِي أَخْشَابِهِ فَلَا آخَرَ مَنَعُهُ

﴿مادة ١٢١١﴾ لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي (الْحَائِطِ ١٠٤٧) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) أَنْ يُجَوِّلَ مَحَلَّ أَخْشَابِهِ الَّتِي عَلَى الْحَائِطِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَلَا مِنْ أَسْفَلَ إِلَى أَعْلَى أَمَّا إِذَا كَانَتْ رُؤُوسُ أَخْشَابِهِ طَالِيَةً وَأَرَادَ تَسْفِيلَهَا فَلَهُ ذَلِكَ

﴿مادة ١٢١٢﴾ إِذَا كَانَ لِشَخْصٍ بَيْتٌ مَاءٌ حُلُوٍّ وَأَرَادَ جَارُهُ أَنْ يَبْنِيَ فِي قُرْبِهِ كَنِيفًا أَوْ سِيَاقًا مَالِحًا وَكَانَ ذَلِكَ يُفْسِدُ مَاءَ الْبَيْتِ فَإِنْ ضَرَرَهُ يَدْفَعُ وَإِنْ كَانَ (ضَرَرُهُ لَا يَقْبَلُ الدَّفْعَ ١١٩٩ و ١٢٠٢) بَوَاحٍ فَذَلِكَ الْكَنِيفُ أَوْ السِّيَاقُ يُرَدُّ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ طَرِيقُ مَاءٍ حُلُوٍّ فَبَيْنَ آخَرٍ عِنْدَهُ

سَيَاقًا مَالِحًا وَقَدَّرَهُ يَضُرُّ بِالْمَاءِ الْحُلُوِّ ضَرَرًا فَاحِشًا وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْعُ ضَرَرِهِ إِلَّا بِالرَّذْمِ فَإِنَّهُ يُرَدَّمُ [انظر المادتين ٢٠ و ٣١]

الفصل الثالث

❀ فِي الطَّرِيقِ ❀

❀ مادة ١٢١٣ ❀ إذا كَانَ عَلَى طَرَفِي الطَّرِيقِ لِأَحَدٍ دَارَانِ فَإِنْ أَرَادَ إِنْشَاءَ جِسْرِ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى أُخْرَى يُمْنَعُ . وَلَا يُهْدَمُ بَعْدَ إِنْشَائِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى (الْمَارِّينَ ١٠٤٨) لَكِنْ لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ حَقُّ قَرَارٍ فِي الْجِسْرِ وَالْبُرُوزِ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ فَإِذَا انْهَدَمَ الْجِسْرُ الْمَبْنِيُّ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ فَأَرَادَ صَاحِبُهُ إِعَادَتَهُ يُمْنَعُ [انظر المادة ٥٦]

❀ مادة ١٢١٤ ❀ تُرْفَعُ الْأَشْيَاءُ الْمُضَرَّةُ (الْمَارِّينَ ١٠٤٨) (ضَرَرًا فَاحِشًا ١١٩٩ و ١٢٠٢ و ١٢١٢) وَلَوْ قَدِيمَةً كَالْعُرْفَةِ وَالْبُرُوزِ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ الدَّائِمِينَ الْوُطَيْيْنِ [انظر المادتين ٢٠ و ٢١]

❀ مادة ١٢١٥ ❀ إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ وَضْعَ الطِّينِ فِي الطَّرِيقِ لِأَجْلِ تَصْمِيرِ دَارِهِ فَلَهُ وَضْعُهُ فِي طَرَفٍ مِنْهُ وَصَرْفُهُ سَرِيعًا إِلَى بَنَائِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ ضَرَرٍ (الْمَارِّينَ ١٠٤٨)

❀ مادة ١٢١٦ ❀ لَدَى الْحَاجَةِ يُؤْخَذُ (مُلْكٌ ١٢٥) كَائِنٍ مَنْ كَانَ (بِالْقِيَمَةِ ١٥٤) بِأَمْرِ السُّلْطَانِ وَيُلْحَقُ بِالطَّرِيقِ لَكِنْ لَا يُؤْخَذُ مِنْ يَدِهِ مَا لَمْ

يَتَأَدَّ (الْثَمَنُ ١٥٢) رَاجِعٌ مَادَّتِي ٢١٥ وَ ٢٦٢ [انظر المادة ٥٨]

❖ مادة ١٢١٧ ❖ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ شَخْصٌ فَضْلَةَ الطَّرِيقِ مِنْ جَانِبِ الْمِرْيَةِ (بَثْمَنَ ١٥٢) مِثْلَهَا وَيُلْحِقَهَا بِدَارِهِ حَالِ عَدَمِ الْمَضَرَّةِ (لِلْمَارِّينَ ١٠٤٨)

❖ مادة ١٢١٨ ❖ يَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا مُجَدَّدًا إِلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ

❖ مادة ١٢١٩ ❖ لَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ (٩٥٦) أَنْ يَفْتَحَ إِلَيْهِ بَابًا

❖ مادة ١٢٢٠ ❖ (الطَّرِيقُ الْخَاصُّ ٩٥٦) هُوَ (كَالْمَلِكِ ١٢٥) (الْمُسْتَرْكِ ١٠٤٥) لِمَنْ لَهُمْ فِيهِ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ أَنْ يُجَدِّثَ فِيهِ شَيْئًا سِوَا مَا كَانَ مُضِرًّا أَوْ غَيْرَ مُضِرٍّ إِلَّا (بِإِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) الْبَاقِينَ

❖ مادة ١٢٢١ ❖ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَصْحَابِ (الطَّرِيقِ الْخَاصِّ ٩٥٦) أَنْ يَجْعَلَ مِيزَابَ دَارِهِ الَّتِي بَنَاهَا مُجَدَّدًا إِلَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ إِلَّا (بِإِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) سَائِرِ أَصْحَابِهِ

❖ مادة ١٢٢٢ ❖ إِذَا سَدَّ أَحَدٌ بَابَهُ الَّذِي هُوَ إِلَى (الطَّرِيقِ الْخَاصِّ ٩٥٦) فَلَا يَسْقُطُ (حَقُّ مُرُورِهِ ١٤٢) بِسَدِّهِ إِيَّاهُ فَيَجُوزُ لَهُ وَلِئِنْ اشْتَرَى (١٦١) مِنْهُ أَنْ يَفْتَحَهُ ثَانِيًا

❖ مادة ١٢٢٣ ❖ (لِلْمَارِّينَ ١٠٤٨) فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ حَقُّ الدَّخُولِ فِي

(الطَّرِيقِ الْخَاصِّ ١٥٦) عِنْدَ الْإِزْدِجَامِ فَلَا يَسُوغُ لِأَصْحَابِ
الطَّرِيقِ الْخَاصِّ أَنْ يَبْعُوهُ وَلَوْ اتَّفَقُوا وَلَا يَسُوغُ أَنْ يَقْسِمُوهُ بَيْنَهُمْ وَلَا
يُجُوزُ أَنْ يَسُدُّوهُ وَافِعُهُ

الفصل الرابع

﴿ فِي بَيَانِ (حَقِّ الْمُرُورِ ١٤٢) وَالْمَجْرَى ﴾

﴿ وَ (الْمَسِيلِ ١٤٤) ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٢٢٤ ﴾ يُعْتَبَرُ الْقَدَمُ فِي (حَقِّ الْمُرُورِ ١٤٢) وَحَقِّ الْمَجْرَى
وَ (حَقِّ الْمَسِيلِ ١٤٤) بِعَيْنِي تُتْرَكُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَتَبْقَى عَلَى وَجْهِهَا الْقَدِيمِ
الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْقَدِيمَ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ عَلَى حُكْمِ مَادَّةِ ٦
وَلَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ أَمَّا الْقَدِيمُ الْمُخَالِفُ لِلشَّرْعِ فَلَا
اعْتِبَارَ لَهُ يَعْنِي إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمَعْمُولُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ فِي الْأَصْلِ فَلَا
اعْتِبَارَ لَهُ وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا وَيُزَالُ إِذَا كَانَ فِيهِ (ضَرَرٌ فَاحِشٌ
١١٩٩ هـ ١٢٠٢ و ١٢١٢) رَاجِعٌ مَادَّةُ ٢٧ . مَثَلًا إِذَا كَانَ لِذَايِ مَسِيلٍ قَدْرٌ
فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ وَلَوْ مِنَ الْقَدِيمِ وَكَانَ بِهِ ضَرَرٌ (لِلْمَادَّةِ ١٠٤٨) فَإِنْ ضَرَرُهُ
يُرْفَعُ وَلَا اعْتِبَارَ لِقَدَمِهِ [انظر المواد ٥ و ٦ و ٧ و ١٠]

﴿ مَادَّةُ ١٢٢٥ ﴾ إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فِي عَرَصَةٍ آخَرَةٍ
فَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْعَرَصَةِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْمُرُورِ وَالْعُبُورِ

❖ مادة ١٢٢٦ ❖ للمُبيِّحِ صَلَاحِيَّةٌ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ (إِبَاحَتِهِ ٨٣٦)
وَالضَّرَرُ لَا يَكُونُ لَازِمًا (بِالِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) وَالرَّضَىٰ فَذَا لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ
(حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فِي عَرَصَةٍ آخَرَ وَمَرَّ فِيهَا بِجُرْدٍ إِذْنُ صَاحِبِهَا مُدَّةً فَلصَاحِبِهَا
بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْمُرُورِ إِنْ شَاءَ

❖ مادة ١٢٢٧ ❖ إِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) فِي مَرَرٍ مُعَيَّنٍ
فِي عَرَصَةٍ آخَرَ فَأَحْدَثَ صَاحِبُ الْعَرَصَةِ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَرَرِ (بِإِذْنِ
٣٠٣ و ٣٠٤) صَاحِبِ حَقِّ الْمُرُورِ فَقَدْ سَقَطَ حَقُّ مُرُورِهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ حَقُّ
الْحِصَامِ مَعَ صَاحِبِ الْعَرَصَةِ رَاجِعٌ مَادَّةُ ٥١

❖ مادة ١٢٢٨ ❖ إِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ جَدْوُلٌ أَوْ سَبَاقُ مَاءٍ فِي عَرَصَةٍ
آخَرَ جَارِيًا مِنَ الْقَدِيمِ فَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْعَرَصَةِ مَنَعُهُ قَائِلًا لَا أَدْعُهُ
يَجْرِي فِيهَا بَعْدُ وَعِنْدَ أَحْتِيَاجِهِمَا إِلَى الْإِصْلَاحِ وَالتَّعْمِيرِ يَدْخُلُ صَاحِبُهُمَا
فِي الْمَجْرَى أَوْ الْجَدْوُلِ وَيُصْمَرُهُمَا إِنْ امْكَنَ أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَمْرُ التَّعْمِيرِ
إِلَّا بِالْإِذْنِ فِي الْعَرَصَةِ فَصَاحِبُهَا (يَأْذُنُ ٣٠٣ و ٣٠٤) لَهُ بِالْإِذْنِ فَإِنْ لَمْ
يَأْذُنْ يُجْبِزُ مِنْ طَرَفِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَيُ بَقُولِهِ لَهُ إِمَّا أَنْ تَأْذُنَ بِدُخُولِهِ
الْعَرَصَةَ وَإِمَّا أَنْ تُعْمِرَ أَنْتَ [انظر المادة ٦]

❖ مادة ١٢٢٩ ❖ لِدَارِ مَسِيلٍ مَطَرٍ عَلَى دَارِ الْجَارِ مِنْ
الْقَدِيمِ وَإِلَى الْآنَ فَلَيْسَ لِلْجَارِ مَنَعُهُ قَائِلًا لَا أَدْعُهُ يَسِيلُ بَعْدَ
ذَلِكَ [انظر المواد ١٠ و ٦ و ٥]

❖ مادة ١٢٣٠ ❖ دُورٌ فِي طَرِيقٍ لَهَا مِيَازِبُ مِنْ (الْقَدِيمِ ١٦٦)

مُنْصَبَةً عَلَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ وَمِنْهُ تَمْتَدُّ إِلَى عَرَصَةٍ وَاقِعَةٍ فِي أَسْفَلِهِ جَارِيَةٍ
 مِنَ الْقَدِيمِ لَيْسَ لِصَاحِبِ الرِّصَةِ سَدُّ ذَلِكَ (الْمَسِيلِ ١٤٤) الْقَدِيمِ
 فَإِنْ سَدَّهُ يُرْفَعُ السَّدُّ مِنْ طَرَفِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) وَيُعَادُ إِلَى وَضْعِهِ
 الْقَدِيمِ [انظر المواد ٦٥ و ٦٦ و ١٠]

﴿ مَادَّةُ ١٢٣١ ﴾ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُجْرِيَ (مَسِيلَ ١٤٤) مَحَلَّهُ
 الْمُدَّتْ إِلَى دَارٍ آخَرَ

﴿ مَادَّةُ ١٢٣٢ ﴾ (حَقُّ مَسِيلِ ١٤٤) لِسَيَّاقٍ مَالِحٍ فِي دَارٍ
 لَيْسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ أَوْ (لِيُشْتَرِيهَا ١٦١) إِذَا بَاعَهَا مَنَعُ جَرِيدِهِ بَلْ يَبْقَى كَمَا
 فِي السَّابِقِ [انظر المواد ٦٥ و ١٠]

﴿ مَادَّةُ ١٢٣٣ ﴾ إِذَا أَمْتَلَأَ السِّيَّاقُ الْجَارِي بِحَقْوَةٍ فِي دَارٍ آخَرَ
 أَوْ تَشَقَّقَ وَحَصَلَ مِنْهُ (ضَرَرٌ فَاحِشٌ ١١٩٩ و ١٢٠٢ و ١٢١٢)
 فَلِصَاحِبِ الدَّارِ أَنْ يُجْبِرَ صَاحِبَ السِّيَّاقِ عَلَى دَفْعِ هَذَا الضَّرَرِ
 [انظر المادة ٢٠]



الباب الرابع

﴿ فِي بَيَانِ (شَرِكَةِ ١٠٤٥) (الْإِبَاحَةِ ٨٣٦) ﴾
 ﴿ وَيَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

❖ في بيان الأشياء المباحة وغير المباحة ❖

❖ مادة ١٢٣٤ ❖ الماء والكَلأ والنَّارُ (مُباحةٌ ٨٣٦) والناسُ
في هذه الأشياء الثلاثة شُرَكَاءُ [انظر المواد ١٢٣٥ الى ١٢٣٩، ١٢٤٢
و ١٢٤٣، ١٢٤٧]

❖ مادة ١٢٣٥ ❖ المآء الجاري تحت الأرض ليسَ (بِمَلْكٍ
١٢٥) لِأَحَدٍ.

❖ مادة ١٢٣٦ ❖ أَلْأَبَارُ الَّتِي لَيْسَتْ مَنبُوشَةً بِسَعْيِ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ
وَعَمَلِهِ بَلْ هِيَ مِنَ (الْقَدِيمِ ١٦٦) لِاتِّقَاعِ كُلِّ وَارِدٍ فِيهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ
(الْمُبَاحَةِ ١٢٣٤، ٨٣٦) وَ (الْمَشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) بَيْنَ النَّاسِ

❖ مادة ١٢٣٧ ❖ أَلْبَحَرُ وَالْبَرْكُ الْكَبِيرُ (مُباحةٌ ٨٣٦) [انظر المواد
١٢٣٤ الى ١٢٣٦، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤١ الى ١٢٤٣، ١٢٤٧]

❖ مادة ١٢٣٨ ❖ مَا لَيْسَ مَمْلُوكًا مِنَ الْأَنْهَارِ الْعَامَّةِ لَمْ تَدْخُلْ
فِي الْقَاسِمِ يَعْنِي فِي الْجَارِي (الْمَمْلُوكَةِ ١٢٥) (مُباحٌ ٨٣٦) اَيْضًا كَالنَّيْلِ
وَالْقَرَاتِ وَالطُّونَةِ وَالطُّونَجَةِ [انظر المواد ١٢٣٤ الى ١٢٣٧، ١٢٣٩، ١٢٤٢
و ١٢٤٣، ١٢٤٧]

❖ مادة ١٢٣٩ ❖ الْأَنْهَارُ (الْمَمْلُوكَةُ ١٢٥) يَعْنِي الَّتِي دَخَلَتْ

في المقام على الوجه المشروح هي نوعان النوع الأول الأنهر التي ماؤها يتفرق
ويُقسم بين الشركاء لكن لا يُمنع جميعه في أراضي هؤلاء بل له بقية
(مباحة ٨٣٦) فالأنهر من هذا القبيل لكونها عامة من وجه يقال
لها نهر عام أيضاً و (الشفعة ٩٥٠) لا تجري فيها . النوع الثاني النهر
الخاص الذي يتفرق ماؤه وينقسم الى أراضي اشخاص معدودة
والى انتهائه الى آخر أراضيهم يُمنع ولا ينفذ الى مفازة فالشفعة
إنما تجري في هذا النوع [انظر المواد ١٢٣٤ الى ١٢٣٩ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣
و ١٢٤٧]

﴿ مادة ١٢٤٠ ﴾ النهر اذا جاء بطين الى أرضٍ أحدٍ فهو (ملكه
١٢٥) لا يسوغ لآخر أن يتعرض له

﴿ مادة ١٢٤١ ﴾ كما أن الكلاً النابت في الأراضي التي لا صاحب
لها (مباح ٨٣٦) كذلك الكلاً النابت في (ملك ١٢٥) شخص بلا تعاطي
سببه ايضاً مباح . أما اذا تعاطى ذلك الشخص سببه كما اذا سقى أرضه
او جعل لها خندقاً او أعدها وهباً ما لأجل الانبات فالنباتات
الحاصلة في تلك الأراضي تكون (ماله ١٢٦) لا يسوغ لآخر أن يأخذ
منها شيئاً فإن أخذ واستهلك يكون (ضامناً ٤١٦) [انظر المواد ١٢٣٤ الى ١٢٣٩
و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٧]

﴿ مادة ١٢٤٢ ﴾ الكلاً والحشيش هو النبات الذي لا ساق له فلا
يشمل الشجر . والفطر ايضاً في حكم الحشيش

﴿ مادة ١٢٤٣ ﴾ الأشجار التي نبتت بلا غرس في الجبال (المباحة) (٨٣٦) يعني غير (المملوكة ١٢٥) مباحة [انظر المواد ١٢٣٤ و ١٢٣٩ و ١٢٤١ و ١٢٤٣ و ١٢٤٧]

﴿ مادة ١٢٤٤ ﴾ الأشجار النابتة بلا غرس في (ملك ١٢٥) أحد هي ملكه ليس لآخر أن يحتطب منها إلا (بإذنه ٤٠٣ و ٣٠٤) فإن يفعل يكن (ضامنا ٤١٦)

﴿ مادة ١٢٤٥ ﴾ اذا طعم رجل شجرة فكما أن الخلف الذي هو من قلم التطعيم يكون (ملكه ١٢٥) كذلك ثمرته ايضا تكون له
﴿ مادة ١٢٤٦ ﴾ من بذر لنفسه فأنواع حاصلات البذر له لا تعرض له من طرف أحد

﴿ مادة ١٢٤٧ ﴾ (الصيد ١٢٩٣) (مباح ٨٣٦) [انظر المواد ١٢٣٤ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣]

الفصل الثاني

﴿ في بيان كيفية استهلاك الأشياء (المباحة ٨٣٦) ﴾

﴿ مادة ١٢٤٨ ﴾ أسباب (التملك ١٢٥) ثلاثة . الأول الناقل من مالك الى مالك آخر (كالبيع ١٢٠) و (الهبة ٨٣٣) . الثاني كون

وَاحِدٍ خَلْفَ الْآخِرِ كَالْإِثْبَاطِ . الثَّالِثُ (إِحْرَازُ ١٢٧) شَيْءٌ (مُبَاحٌ ٨٣٦)
لَا مَالِكَ لَهُ وَهَذَا أَمَّا حَقِيقَتِي وَهُوَ وَضْعُ أَلْيَدٍ حَقِيقَةً عَلَى شَيْءٍ مَا وَامَّا
حُكْمِي وَذَلِكَ بِتَهْنِئَةٍ سَبِّهِهِ كَوَضْعِ إِنْاءٍ لَجَمْعِ مَاءِ الْمَطَرِ أَوْ نَضْبِ شَبَكَةٍ
لِأَجْلِ الصَّيْدِ [انظر المواد ١٢٣٤ الـ ١٢٣٩ ، ١٢٤١ الـ ١٢٤٣ و ١٢٤٧]

❀ مادة ١٢٤٩ ❀ كُلُّ مَنْ (أَحْرَزَ ١٢٧) شَيْئًا (مُبَاحًا ٨٣٦)
كَانَ مَالِكًا لَهُ مُسْتَقِلًّا . مَثَلًا لَوْ أَخَذَ وَاحِدٌ مِنْ نَهْرٍ مَاءً يَدْرِهِ أَوْ
يُوعَاةً كَالْعُلْبَةِ فَبِإِحْرَازِهِ وَحِفْظِهِ فِي ذَلِكَ الْوِعَاءِ صَارَ مُلْكُهُ لَيْسَ
لِغَيْرِهِ صَلَاحِيَّةٌ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ وَإِذَا أَخَذَهُ آخَرُ بَدُونِ (إِذْنِهِ
٣٠٣ و ٣٠٤) وَاسْتَهْلَكَهُ فَيَكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦) [انظر المواد ١٢٣٤ الـ ١٢٣٩
و ١٢٤١ الـ ١٢٤٣ و ١٢٤٧]

❀ مادة ١٢٥٠ ❀ كَوْنُ (الْإِحْرَازِ ١٢٧) مَقْرُونًا (بِالْقَصْدِ ٢)
لَازِمٌ فَلَوْ وَضَعَ شَخْصٌ وِعَاءً فِي مَحَلٍّ بِقَصْدٍ أَخَذَ مَاءَ الْمَطَرِ فَمَاءَ الْمَطَرِ
الْمُجْتَمِعُ فِي ذَلِكَ الْإِنْاءِ (مُلْكُهُ ١٢٥) كَذَلِكَ الْمَاءُ الْمُجْتَمِعُ فِي الْحَوْضِ
وَالصَّهْرِيحِ الْمَبْنِيِّ لِأَجْلِ جَمْعِ الْمَاءِ مُلْكُ صَاحِبِهِ . أَمَّا لَوْ وَضَعَ شَخْصٌ
إِنْاءً فِي مَحَلٍّ بِغَيْرِ قَصْدٍ فَمَاءَ الْمَطَرِ الْمُجْتَمِعُ فِيهِ لَا يَكُونُ مُلْكًا لَهُ فَيَسْوَعُ لِشَخْصٍ
غَيْرِهِ أَنْ يَتَمَلَّكَهُ بِالْأَخْذِ رَاجِعٌ مَادَّةُ ٢ [وانظر المادة ٦٨]

❀ مادة ١٢٥١ ❀ يُشْتَرَطُ فِي (إِحْرَازِ ١٢٧) الْمَاءِ انْقِطَاعُ جَرِيهِ
فَالْبُئْرُ الَّذِي يَنْزِلُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَكُونُ مَاءً مُحْرَزًا فَلَوْ أَخَذَ شَخْصٌ مِنْ
الْمَاءِ الْمُجْتَمِعِ فِي هَكَذَا بُئْرٍ يَنْزِلُ بَدُونِ (إِبَاحَةٍ ٨٣٦) صَاحِبِهِ

واسنهلكه لا يلزمه (الضمان ٤١٦) . وكذلك الماء المتتابع الورد يعني
أن ماء الخوض الذي بقدر ما يجري إليه الماء من طرف يخرج من طرفه
الآخر بقدره غير محرز

❀ مادة ١٢٥٢ ❀ (بحرز ١٢٧) الكلا يجمع وحصده وتجزئه

❀ مادة ١٢٥٣ ❀ يسوغ الاحتطاب من أشجار الجبال (المباحة ٨٣٦)
لكل أحد كائنا من كان وبحرز الاحتطاب يعني يجمعها يصير (مالكا
١٢٥) لها والربط ليس بشرط

الفصل الثالث

❀ في بيان أحكام الأشياء (المباحة ٨٣٦) العمومية ❀

❀ مادة ١٢٥٤ ❀ يجوز لكل أحد الانتفاع (بالمباح ٨٣٦) لكنه
مشروط بعدم الضرر للعامة [انظر المادة ١٩]

❀ مادة ١٢٥٥ ❀ قبل أخذ الشيء (المباح ٨٣٦) و (إخراجه ١٢٧)
ليس لأحد منع آخر منه

❀ مادة ١٢٥٦ ❀ لكل أحد أن يعلف حيوانه من
من الكلا النبات في المحل الذي لا صاحب له ويأخذ منه و (بحرز
١٢٧) قدر ما يريد

﴿ مادة ١٢٥٧ ﴾ الكَلَا النَّابِتُ فِي (مُلْكٍ ١٢٥) شَخْصٍ بِدُونِ تَسْبِيهِ وَإِنْ يَكُنْ (مُبَاحًا ٨٣٦) فَلصاحبه منع الغير من الدخول في ملكه.

﴿ مادة ١٢٥٨ ﴾ إذا جَمَعَ شَخْصٌ أَحْطَابًا مِنَ الْجِبَالِ (الْمُبَاحَةِ ٨٣٦) وَتَرَكَهَا فِيهَا فَجَاءَ غَيْرُهُ وَأَخَذَهَا فَلذلك الشَّخْصِ أَنْ يَسْرِدَهَا مِنْهُ

﴿ مادة ١٢٥٩ ﴾ لِكُلِّ أَحَدٍ كَاتِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَقُطِفَ فَاكِهَةَ الْأَشْجَارِ الَّتِي فِي الْجِبَالِ (الْمُبَاحَةِ ٨٣٦) وَفِي الْأَوْدِيَةِ وَالْمَرَايِ الَّتِي لَا صَاحِبَ لَهَا

﴿ مادة ١٢٦٠ ﴾ إذا (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) شَخْصٌ (أَجِيرًا ٤١٣) لِأَجْلِ جَمْعِ الْأَحْطَابِ الْمُنْكَسِرَةِ أَوْ امْسَاكِ (الصَّيْدِ ١٢٩٣) فَمَا جَمَعَهُ الْأَجِيرُ مِنَ الْحَطَبِ أَوْ امْسَكَهُ مِنَ الصَّيْدِ فَهُوَ (لِلْمُسْتَأْجِرِ ٤٠٤)

﴿ مادة ١٢٦١ ﴾ إذا أَوْقَدَ شَخْصٌ نَارًا فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ غَيْرُهُ فِي الدُّخُولِ فِي مُلْكِهِ وَالِاتِّفَاعِ بِهَا أَمَّا إِذَا أَوْقَدَ شَخْصٌ نَارًا فِي صَجَرَةٍ لَيْسَتْ بِمُلْكِهِ فَلِسَائِرِ النَّاسِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا وَأَنْ يَدْفَأَ بِهَا وَأَنْ يَخِيطَ شَيْئًا فِي ضَبَائِهَا وَأَنْ يَشْعَلَ قِنْدِيلَهُ وَلَيْسَ لِصَاحِبِ النَّارِ مَنَعُهُ لَكِنْ بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) صَاحِبِهَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا جَمْرًا



الفصل الرابع

❖ في بيان (حق الشرب ١٢٦٢) و (الشفة ١٢٦٣) ❖

❖ مادة ١٢٦٢ الشرب هو نوبة الانتفاع بسقي الحيوان والزرع

❖ مادة ١٢٦٣ حق الشفة هو حق شرب الماء

❖ مادة ١٢٦٤ كما يتنفع كل أحد بالهواء والضياء يسوغ له أن يتنفع أيضاً بالبحور والبرك

❖ مادة ١٢٦٥ لكل أحد أن يسقي أراضيه من الأنهر التي ليست مملوكة وله أن يشق جدولاً يسقي الأراضي وإنشاء الطاحون لكن عدم المصرة للعامة شرط فإذا فاض الماء وأضر بالخلق أو قطع الماء بالكلية أو منع سير الفلك فإنه يمنع

❖ مادة ١٢٦٦ للإنسان والحيوان (حق الشفة ١٢٦٣) في الماء الذي لم (يُحرز ١٢٧)

❖ مادة ١٢٦٧ الأنهار المملوكة يعني المياه الداخلة في المجاري المملوكة (حق شربها ١٢٦٢) لأصحابها وللعامة فيها (حق الشفة ١٢٦٣) فقط فلا يسوغ لأحد أن يسقي أراضيه من نهر مخصوص بجماعة أو جدول أو قناة (١٠٤٩) أو بئر بلا (إذنيهم ٣٠٣ و ٣٠٤) لكن يسوغ له الشرب بسبب حق شفته وله أيضاً أن يؤرد حيواناته من النهر والجدول

والتقاء المذكورات إن لم يُخَشَّ مِنْ تَخْرِيبِهَا بِحَسَبِ كَثَرَةِ الْحَيَوَانَاتِ
وكذلك لَهُ أَخْذُ الْمَاءِ مِنْهَا إِلَى جَنَّتَيْهِ وَذَوْرِهِ بِالْجَرَّةِ وَالْبَرْمِيلِ

﴿مادة ١٢٦٨﴾ يَسُوغُ لِمَنْ كَانَ ضَمِينَ (مَلِكِهِ ١٢٥) مَالًا مُتَّاعٍ
الْوُرُودِ سَوَاءً كَانَ حَوْضًا أَوْ بَيْتًا أَوْ نَهْرًا أَنْ يَمْنَعَ طَالِبُهُ مِنَ الدُّخُولِ فِي
مَلِكِهِ لَكِنْ إِذَا لَمْ يُوجَدْ فِي قُرْبِهِ مَالٌ (مُبَاحٌ ١٣٦) غَيْرُهُ لِلشُّرْبِ فَيُجْبَرُ
صَاحِبُ الْمَلِكِ عَلَى إِخْرَاجِ الْمَاءِ لَذَلِكَ الطَّالِبِ أَوْ إِعْطَائِهِ (الرُّخْصَةَ
٣٠٣ و ٣٠٤) بِالدُّخُولِ لِأَجْلِ أَخْذِ الْمَاءِ وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ لَهُ الْمَاءَ فَلَهُ حَقُّ
الدُّخُولِ وَأَخْذِ الْمَاءِ لَكِنْ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ يَعْنِي أَنَّ عَدَمَ الضَّرَرِ شَرْطٌ
كَتَخْرِيبِهِ حَاقَةَ الْحَوْضِ أَوْ الْبَيْتِ أَوْ النَّهْرِ

﴿مادة ١٢٦٩﴾ لَيْسَ لِأَحَدٍ الشَّرْكُ فِي النَّهْرِ (المُشْتَرَكِ ١٠٤٥)
أَنْ يَشُقَّ مِنْهُ نَهْرًا يَعْنِي جَدْوَلًا إِلَّا (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْآخَرِينَ وَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يَبْدِلَ نَوْبَتَهُ (الْقَدِيمَةَ ١٦٦) وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسُوْقَ الْمَاءَ فِي تَوَجِّهِ إِلَى أَرْضٍ لَهُ
أُخْرَى لَا تُشْرَبُ لِمَا مِنْ ذَلِكَ مِنَ النَّهْرِ وَلَوْ (رَضِيَ ١٠٢) أَصْحَابُ الْحِمَاصِ
بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَلَهُمْ أَوْ لَوْرَثَتِهِمُ الرَّجُوعُ بَعْدَهُ [انظر المادة ٦٠٦]

الفصل الخامس

﴿في إحياء الموات ١٠٥١﴾

﴿مادة ١٢٧٠﴾ الْأَرْضُ الْمَوَاتُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي لَيْسَتْ (مَلِكًا ١٢٥)

لِأَحَدٍ وَلَا فِي مَرْعَى وَلَا مُحْتَطَبًا لِقَصَبَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَهِيَ بَيْدَةٌ عَنْ أَقْصَى
الْعُمُرَانِ يَعْنِي أَنَّ جِهَةَ الصَّوْتِ لَوْ صَاحَ مِنْ أَقْصَى الدَّوْرِ الَّتِي فِي طَرَفِ
تِلْكَ الْقَصَبَةِ أَوْ الْقَرْيَةِ لَا يُسْمَعُ مِنْهَا صَوْتُهُ

﴿ مَادَّةُ ١٢٧١ ﴾ الْأَرَاضِي الْقَرِيبَةُ مِنَ (الْعُمُرَانِ ١٢٧٠) تُتْرَكُ
لِلْأَهَالِي مَرْعَى وَمُحْتَصَدًا وَ (مُحْتَطَبًا ١٢٧٠) وَيُقَالُ لَهَا الْأَرَاضِي الْمَتْرُوكَةُ
﴿ مَادَّةُ ١٢٧٢ ﴾ إِذَا (أَحْيَى ١٠٠١) شَخْصٌ أَرْضًا مِنَ الْأَرَاضِي
الْمَوَاتِ بِالِإِذْنِ السُّلْطَانِيِّ صَارَ مَالِكًا لَهَا وَإِذَا (أُذِنَ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) السُّلْطَانُ
أَوْ (وَكِيْلُهُ ١٢٨٥) لِشَخْصٍ بِإِحْيَاءِ أَرْضٍ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ مُتَمَلِّكًا بَلْ
لِجُودِ الْإِتِفَاعِ فَذَلِكَ الشَّخْصُ يَقْصِرُ بِتِلْكَ الْأَرْضِ كَمَا أُذِنَ لَهُ لَكِنْ لَا
يَكُونُ مَالِكًا لِتِلْكَ الْأَرْضِ

﴿ مَادَّةُ ١٢٧٣ ﴾ فَلَوْ (أَحْيَى ١٠٠١) شَخْصٌ مِقْدَارًا مِنَ
الْأَرَاضِي وَتَرَكَ بَاقِيَهَا فَمَا أَحْيَاهُ يَكُونُ مَالِكًا لَهُ وَبَاقِيَهُ لَيْسَ لَهُ
لَكِنْ إِذَا بَقِيَ فِي وَسْطِ الْأَرَاضِي الَّتِي أَحْيَاهَا حَقْلٌ خَالٍ فَذَلِكَ الْحَقْلُ
يَكُونُ لَهُ أَيْضًا

﴿ مَادَّةُ ١٢٧٤ ﴾ إِذَا (أَحْيَى ١٠٠١) شَخْصٌ أَرْضًا مِنَ الْأَرَاضِي
الْمَوَاتِ وَبَعْدَهُ جَاءَ آخَرُونَ أَيْضًا وَأَحْيَوْا الْأَرَاضِي الَّتِي فِي أَطْرَافِهَا الْأَرْبَعَةُ
فَيَتَعَيَّنُ طَرِيقُ ذَلِكَ الشَّخْصِ فِي الْأَرَاضِي الَّتِي أَحْيَاهَا الْحَقْلُ آخِرًا يَعْنِي
يَكُونُ طَرِيقُ الشَّخْصِ مِنْهَا

﴿ مَادَّةُ ١٢٧٥ ﴾ كَمَا أَنَّ الْبَذَرَ وَالنَّصْبَ (إِحْيَاءُ ١٠٠١) لِلْأَرْضِ

كَذَلِكَ الْحَرْثُ وَالسَّقْيُ أَوْ شَقُّ جَدُولٍ لِأَجْلِ السَّقْيِ إِيضًا إِيَّاهُ

﴿ مادة ١٢٧٦ ﴾ إذا بنى شخصٌ جدارًا في أطرافِ أرضٍ من (الأراضي المواتِ ١٢٧٠) أو بنى (مُسْنَةً ١٠٥٠) بِقَدَرٍ مَا تَحْفَظُهَا مِنْ مَاءِ السَّيْلِ فَيَكُونُ قَدْ أَحْيَى تِلْكَ الْأَرْضَ

﴿ مادة ١٢٧٧ ﴾ وَضَعُ الْأَحْجَارِ أَوْ الشُّوكِ أَوْ أَغْصَانِ الْأَشْجَارِ الْبَاسَةِ مُحِيطَةً بِجَوَانِبِ الْأَرْضِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ نَتِيقَةِ الْحَشِيشِ مِنْهَا أَوْ إِحْرَاقُ الشُّوكِ أَوْ حَفَرُ الْبِئْرِ لَيْسَ (بِأَحْيَاءٍ ١٠٥١) وَلَكِنَّهُ (تَحْجِيرٌ ١٠٥٢)

﴿ مادة ١٢٧٨ ﴾ إذا حصَدَ شخصٌ ما في (الأراضي المواتِ ١٢٧٠) من الْحَشِيشِ أَوْ الشُّوكِ وَوَضَعَهُ فِي أَطْرَافِهَا وَوَضَعَ عَلَيْهِ التُّرَابَ بِوَجْهِهِ مَانِعٍ لَوْصُولِ مَاءِ السَّيْلِ إِلَيْهَا وَلَمْ يُتِمَّ (مُسْنَتَهَا ١٠٥٠) فَلَا يَكُونُ (أَحْيَى ١٠٥١) تِلْكَ الْأَرْضِ وَلَكِنْ يَكُونُ (حَجَرًا ١٠٥٢)

﴿ مادة ١٢٧٩ ﴾ إذا (حَجَرَ ١٠٥٢) شخصٌ مَحَلًّا مِنْ (الأراضي المواتِ ١٢٧٠) فَيَكُونُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ ثَلَاثَ سِنِينَ فَإِذَا لَمْ يُخَيِّرْ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ لَا يَبْقَى لَهُ حَقٌّ وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى لِغَيْرِهِ عَلَى أَنْ يُخَيِّرَهُ

﴿ مادة ١٢٨٠ ﴾ مَنْ حَفَرَ بئرًا فِي (الأراضي المواتِ ١٢٧٠) (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) السُّلْطَانِ فَهُوَ (مُلْكُهُ ١٢٥)



الفصل السادس

﴿ في بيان حرِّمِ الآبَارِ المحفورة والمياهِ الجُرَّةِ والأشجارِ ﴾

﴿ المفروسة (بالإذن ٣٠٣، ٣٠٤) السلطاني ﴾

﴿ في (الأراضي الموات ١٢٧٠) ﴾

﴿ مادة ١٢٨١ ﴾ حرِّمُ البئرِ يعني حقُّوقه من جهاته من كلِّ طرفٍ أربعون ذراعاً

﴿ مادة ١٢٨٢ ﴾ حرِّمُ منبعِ العينِ يعني الماءُ المستخرج من الأرضِ الجاري على وجهها من كلِّ طرفٍ خمسمائة ذراعٍ

﴿ مادة ١٢٨٣ ﴾ (حرِّمُ ١٢٨١) النهرِ الكبيرِ الذي لا يحتاجُ الى الكَرْيِ كلِّ وقتٍ من كلِّ طرفٍ مقدارُ نصفه فيكون مقدارُ حرِّمه من جانبيه مساوياً لِعَرْضِهِ

﴿ مادة ١٢٨٤ ﴾ (حرِّمُ ١٢٨١) النهرِ الصغيرِ المحتاجُ الى الكَرْيِ يعني الجدَّاولَ و(القُنْيَ ١٠٤٩) تحت الأرضِ على مقدارٍ ما يلزمها من الحلِّ لِأَجْلِ ظَرْحِ الأحجارِ والطِّينِ عند كَرْيِها

﴿ مادة ١٢٨٥ ﴾ (حرِّمُ ١٢٨١) (القنَّاء ١٠٤٩) الجاري ماؤها على وجه الأرضِ كالعينِ في كلِّ طرفٍ خمسمائة ذراعٍ

﴿ مادة ١٢٨٦ ﴾ (حرِّمُ ١٢٨١) الآبَارِ (ملك ١٢٥) أصحابها

لَا يَجُوزُ لغيرِهِمْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِوَجْهِهُ مِنَ الْوُجُوهِ وَمَنْ حَفَرَ
بِئْرًا فِي حَرِيمٍ آخَرَ يُرَدَّمُ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا حَرِيمُ الْبَنَائِعِ وَالْأَنْهَارِ
وَالْقَنَوَاتِ (١٠٤٩)

﴿ مَادَّةُ ١٢٨٧ ﴾ إِذَا حَفَرَ شَخْصٌ بِئْرًا (بِالْإِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤)
السُّلْطَانِي فِي الْقُرْبِ مِنْ (حَرِيمٍ ١٢٨١) بِئْرٍ لِآخَرٍ فَحَرِيمُ هَذَا الْبِئْرِ فِي
سَائِرِ جِهَاتِهِ أَيْضًا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا لَكِنْ فِي جِهَةِ الْبِئْرِ الْأُولَى لَيْسَ لَهُ أَنْ
يَتَجَاوَزَ حَرِيمَهُ

﴿ مَادَّةُ ١٢٨٨ ﴾ إِذَا حَفَرَ شَخْصٌ بِئْرًا فِي خَارِجِ (حَرِيمٍ
١٢٨١) بِئْرٍ فَذَهَبَ مَاءُ الْبِئْرِ الْأُولَى إِلَى الثَّانِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
كَأَنَّهُ لَوْ فَتَحَ شَخْصٌ ذُكُلًا عِنْدَ ذُكُلٍ أُخْرَى وَكَسَدَتْ تِجَارَةُ الْأُولَى
فَلَا تُفْلَقُ الثَّانِيَةُ

﴿ مَادَّةُ ١٢٨٩ ﴾ (حَرِيمُ ١٢٨١) الشَّجَرَةُ الْمَرْوُوسَةُ (بِالْإِذْنِ ٣٠٣ وَ ٣٠٤)
السُّلْطَانِي فِي (الْأَرْضِ الْمَوَاتِ ١٢٧٠) مِنْ كُلِّ جِهَةٍ خَمْسُ أَذْرُعٍ لَا يَجُوزُ
لغيرِهِ غَرْسُ شَجَرَةٍ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ

﴿ مَادَّةُ ١٢٩٠ ﴾ سَاقِيَةٌ لِشَخْصٍ جَارِيَةٌ فِي عَرَصَةٍ آخَرَ فَطَرَفَاهَا
بِقَدْرِ مَا يُمَسِّكُ الْمَاءَ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ وَإِذَا كَانَ طَرَفَاهَا مُرْتَفِعَيْنِ فَمَا
ارْتَفَعَ مِنْهَا أَيْضًا لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرَفَاهَا مُرْتَفِعَيْنِ
وَلَمْ يُوْجَدْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا ذُو يَدٍ بَانَ كَانَ عَلَيْهِمَا اشْجَارُ
مَرْوُوسَةٌ فَالطَّرَفَانِ لِصَاحِبِ الْعَرَصَةِ . لَكِنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنَّ

يُطْرَحُ الطَّيْنُ لِي طَرَفِهَا وَقَبْ كَرِيهَا

﴿ مادة ١٢٩١ ﴾ لا (حَرِيمَ ١٢٨١) لِثَرِ حَفَرُهُ شَخْصٌ فِي
(مُلْكِهِ ١٢٥) وَلِجَارِهِ اِيضاً أَنْ يَحْفَرَ بَثْرًا آخَرَ فِي مُلْكِهِ نَفْسِهِ
عِنْدَ ذَلِكَ الْبَثْرِ وَلَيْسَ لَذَلِكَ الشَّخْصِ مَنَعُ جَارِهِ مِنْ حَفْرِ الْبَثْرِ بِقَوْلِهِ
إِنَّهُ يَجْذُبُ مَاءَ بَثْرِي

الفصل السابع

﴿ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْعَائِدَةِ إِلَى أَحْكَامِ ﴾

﴿ (الصَّيْدِ ١٢٩٣، ١٢٤٧) ﴾

﴿ مادة ١٢٩٢ ﴾ الصَّيْدُ جَائِزٌ سِوَاكَ كَانَ بِالْأَلَاتِ الْجَارِحَةِ كَالرَّمْحِ
وَالْبُنْدُوقَةِ أَوْ غَيْرِهَا كَالشَّبَكَةِ أَوْ بِالْحَيَوَانِ الْمُفْتَرِسِ الْمُعْلَمِ كَالْكَلْبِ أَوْ بِالطَّائِرِ
الْجَارِحِ كَالصَّقْرِ [انظر المادة ١٢٤٧]

﴿ مادة ١٢٩٣ ﴾ الصَّيْدُ هُوَ الْحَيَوَانُ الْمُسْتَوْحِشُ مِنَ الْإِنْسَانِ

﴿ مادة ١٢٩٤ ﴾ كَمَا أَنَّ الْحَيَوَانَاتِ الْأَهْلِيَّةَ لَا تُصَادُ كَذَلِكَ الْحَيَوَانُ
الْبَرِّيُّ الْمُسْتَأْنَسُ بِالْإِنْسَانِ اِيضاً لَا يُصَادُ . بَلَاءُ عَلَى ذَلِكَ الْحَمَامُ الْمَعْلُومُ
أَنَّهُ غَيْرُ بَرِّيٍّ بِدَلَالَةِ أَمَثَلِهِ أَوْ الصَّقْرُ الَّذِي يَرِجُلُهُ الْجَرَسُ أَوْ الْغَزَالُ الَّذِي
فِي عُنُقِهِ الطُّوقُ إِذَا أَمْسَكَهَا أَحَدٌ تَكُونُ مِنْ قَبِيلِ اللَّقْطَةِ فَيَلْزِمُهُ الْإِعْلَانُ
بِهَا كِي تُعْطَى لِمَالِكِهَا

﴿ مادة ١٢٩٥ ﴾ شَرْطُ (الصَّيْدِ ١٢٤٧، ١٢٩٣) كَوْنُهُ مُتَمَتِّعًا

عَنِ الْإِنْسَانِ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْفِرَارِ بِرِجْلِهِ أَوْ جَنَاحِهِ فَإِنْ صَارَ إِلَى حَالٍ لَا يَقْدِرُ بِهَا عَلَى الْفِرَارِ وَالْخَلَّاصِ كَغَزَالٍ مَثَلًا وَقَعَ فِي بُئْرٍ فَيَكُونُ قَدْ خَرَجَ مِنْ حَالِ الصَّيْدِيَّةِ

﴿ مَادَّةُ ١٢٩٦ ﴾ مَنْ أَخْرَجَ (صَيْدًا ١٢٤٧، ١٢٩٣) مِنْ حَالِ صَيْدِيَّتِهِ فَكَأَنَّهُ قَدْ أَمْسَكَهُ

﴿ مَادَّةُ ١٢٩٧ ﴾ (الصَّيْدُ ١٢٤٧، ١٢٩٣) لِمَنْ أَمْسَكَهُ . مَثَلًا إِذَا رَمَى شَخْصٌ صَيْدًا فَقَرَّ بِجُرْخٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخَلَّاصِ مَعَهُ صَارَ مَالِكًا لَهُ لَكِنْ إِذَا كَانَ جُرْحُهُ خَفِيفًا بِصُورَةٍ يَتَخَلَّصُ مَعَهُ فَلَا يَكُونُ مَالِكًا لَهُ فَبِرَمِي آخِرِ أَيَّاهُ أَوْ بِمَسْكِهِ بِصُورَةٍ أُخْرَى يَكُونُ مَالِكًا لَهُ وَكَذَلِكَ رَمَى شَخْصٌ صَيْدًا وَبَعْدَ أَنْ أَوْقَعَهُ نَهَضَ ذَلِكَ هَارِبًا فَبِأَخْذِ آخِرِ أَيَّاهُ يَسْتَمْلِكُهُ

﴿ مَادَّةُ ١٢٩٨ ﴾ إِذَا رَمَى صَيَّادَانِ (صَيْدًا ١٢٤٧، ١٢٩٣) بَرِّصَا صَيْدَهُمَا وَأَصَابَاهُ فَيَصِيرُ ذَلِكَ الصَّيْدُ (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً

﴿ مَادَّةُ ١٢٩٩ ﴾ إِذَا أَرْسَلَ صَيَّادَانِ كُلَّيْهِمَا الْمُعْلَمِينَ وَأَصَابَا (صَيْدًا ١٢٤٧، ١٢٩٣) فَذَلِكَ الصَّيْدُ بَيْنَ صَاحِبَيْهِمَا (مُشْتَرَكٌ ١٠٤٥) وَإِذَا أَمْسَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَيْدًا فَمَا أَمْسَكَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ لِصَاحِبِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا أَرْسَلَ أَثْنَانِ كُلَّيْهِمَا الْمُعْلَمِينَ فَأَوْقَعَ أَحَدُهُمَا صَيْدًا وَالثَّانِي قَتَلَهُ فَإِنْ كَانَ الْكَلْبُ الْأَوَّلُ أَوْصَلَهُ إِلَى حَالَةٍ لَا يُمْكِنُ التَّخَلُّصُ مَعَهَا فَذَلِكَ الصَّيْدُ لِصَاحِبِهِ

﴿ مادة ١٣٠٠ ﴾ في ساقية شخص وجدّوله سمك لا يمسك من غير صيد فلا خرّ أن يستملكه بالصيد

﴿ مادة ١٣٠١ ﴾ شخص مباحاً محلاً في حافة الماء لأجل صيد السمك فجاءه سمك كثير وأخذ الماء بالقلّة فإن كان ذلك السمك يمسك من غير صيد فهو لذلك الشخص وإن كان أخذ ذلك السمك محتاجاً إلى الصيد لكثرة الماء في ذلك المحلّ فلا يكون السمك لذلك الشخص . ويسوغ لآخر أن يستملكه بالصيد

﴿ مادة ١٣٠٢ ﴾ إذا دخل (صيد ١٢٩٣ و ١٢٤٧) دار إنسان فأغلق باباً لأجل أخذه فيصير (مالكاً ١٢٥) له لكن لا يكون مالكاً له بلا إحرار باغلاق بابيه فلو جاء آخر وأخذه ملكه

﴿ مادة ١٣٠٣ ﴾ إذا وضع شخص في محلّ شيئاً ما كالشرك والشبكة لأجل الصيد فوق فيه (صيد ١٢٤٧ و ١٢٩٣) فيكون لذلك الشخص . لكن إذا نشر شخص شبكته لأجل جفافها ووقع فيها صيد فلا يكون له كما لو وقع صيد في حفرة في أراضي شخص فإنه يجوز لآخر أن يستملكه بالأخذ لكن إذا حفر صاحب الأراضي تلك الحفرة لأجل الصيد فإنه يصير أحقّ به من سائر الناس راجع مادة ١٢٥٠ [انظر المادتين ٢ و ٦٨]

﴿ مادة ١٣٠٤ ﴾ إذا اتخذ حيوان وحشياً عشاءاً في بستان شخص وباض فيه فلا يكون (ملكاً ١٢٥) له فإذا جاء آخر وأخذ بيضه أو

أَفْرَاخُهُ فَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْبُسْتَانِ أَنْ يَسْتَرِدَّ ذَلِكَ مِنْهُ. لَكِنْ إِذَا هَيَّأَ صَاحِبُ
الْبُسْتَانِ بُسْتَانَهُ لِأَجْلِ أَنْ يَبْيَضَ أَوْ يُفْرِخَ ذَلِكَ الْحَيَوَانُ الْوَحْشِيُّ فَنَجَاءُ
وَبَاضَ وَفَرَّخَ فِيهِ فَيَبْيَضُ وَأَفْرَاخُهُ لَهُ [انظر المادتين ٢ و ٦٨]

﴿ مادة ١٣٠٥ ﴾ شَخْصٌ اتَّخَذَ فِي بُسْتَانِهِ مَحَلًّا لِلنَّحْلِ فَمَسَلَهُ لَهُ لِأَنَّهُ
مَعْدُودٌ مِنْ مَنَافِعِ بُسْتَانِهِ لَا يَمْجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَمَرَّضَ لَهُ لَكِنْ يَلْزِمُهُ إِعْطَاؤُهُ
عُشْرَهُ لَيْتِ الْمَالِ [انظر المادة ٦٨]

﴿ مادة ١٣٠٦ ﴾ النَّحْلُ الْمُجْتَمِعُ فِي كُوَارَةٍ شَخْصٍ يُعَدُّ (مَالًا ١٢٦)
(مُحَرَّرًا ١٢٧) وَعَسَلُهَا أَيْضًا مَالٌ ذَلِكَ الشَّخْصِ

﴿ مادة ١٣٠٧ ﴾ إِذَا طَلَعَ طَرْدُ النَّحْلِ مِنْ كُوَارَةٍ أَحَدٍ إِلَى دَارٍ
آخَرَ وَأَخَذَهُ صَاحِبُ الدَّارِ فَلِصَاحِبِ الْكُوَارَةِ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ

الباب الخامس

﴿ في بيان (النِّفَقَاتِ ١٠٥٤) (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) ﴾
﴿ وَيَشْتَمِلُ عَلَى فَصْلَيْنِ ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان تَعْبِيرَاتِ الْأَمْوَالِ (الْمُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) ﴾
﴿ وَمَصَارِفِهَا السَّائِرَةِ ﴾

﴿ مادة ١٣٠٨ ﴾ (المُلْكُ ١٢٥) (المُشْتَرَكُ ١٠٤٥) متى أحتاج
الى التَّعْمِيرِ وَالتَّزْمِيمِ تُعْمَرُهُ أَصْحَابُهُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى مِقْدَارِ حِصَصِهِمْ
[انظر المادة ٨٨]

﴿ مادة ١٣٠٩ ﴾ اذا عَمَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ (المُلْكُ ١٢٥)
(المُشْتَرَكُ ١٠٤٥) (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الْآخِرِ وَصَرَفَ مِنْ (مَالِهِ ١٢٦)
قَدْرًا مَعْرُوفًا فَلَهُ الرَّجُوعُ بِحِصَّةِ شَرِيكِهِ يَعْنِي بِأَخْذٍ مِنْ شَرِيكِهِ مِقْدَارَ مَا
أَصَابَ حِصَّتَهُ مِنَ الْمَصْرَفِ [انظر المادة ٨٨]

﴿ مادة ١٣١٠ ﴾ اذا أحتاج (المُلْكُ ١٢٥) (المُشْتَرَكُ ١٠٤٥)
الى التَّعْمِيرِ وَأَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ غَائِبٌ وَأَرَادَ الْآخَرُ التَّعْمِيرَ فَإِنَّهُ (يَسْتَأْذِنُ
٣٠٣ و ٣٠٤) (الْحَاكِمَ ١٧٨٥) وَيَصِيرُ إِذْنُ الْحَاكِمِ قَائِمًا مَقَامَ إِذْنِ
الغَائِبِ صَاحِبِ الْحِصَّةِ يَعْنِي أَنَّ تَعْمِيرَ صَاحِبِ الْحِصَّةِ الْحَاضِرِ الْمُلْكُ
المُشْتَرَكُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ هُوَ فِي حُكْمِ اخْذِهِ الْإِذْنَ مِنْ شَرِيكِهِ الْغَائِبِ
فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْمَصْرَفِ

﴿ مادة ١٣١١ ﴾ اذا عَمَّرَ شَخْصٌ (المُلْكُ ١٢٥) (المُشْتَرَكُ
١٠٤٥) بَدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) مِنَ الشَّرِيكِ أَوْ مِنْ (الْحَاكِمِ
١٧٨٥) فَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا يَعْنِي لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِمِقْدَارِ مَا
أَصَابَ حِصَّتَهُ مِنَ الْمَصْرَفِ سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ الْمُلْكُ الْمُشْتَرَكُ (قَابِلِ
الْقِسْمَةِ ١١٣١) أَوْ لَمْ يَكُنْ

﴿ مادة ١٣١٢ ﴾ اذا طَلَبَ شَخْصٌ تَعْمِيرَ (المُلْكِ ١٢٥) (المُشْتَرَكِ

(١٠٤٥) (القَابِلِ لِلْقِسْمَةِ ١١٣١) وَكَانَ شَرِيكُهُ مُتَمَنِّعًا وَعَمَرُهُ بِدُونِ
 (اِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) فَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا بِعَيْنِي لَا يَسُوعُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى
 شَرِيكِهِ بِحِصَّتِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّخْصُ قَدْ رَاجَعَ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥)
 عِنْدَ اُتْمَاعِ شَرِيكِهِ فَبِنَاءٍ عَلَى مَادَّةِ ٢٥ لَا يُجْبَرُ عَلَى التَّعْمِيرِ .
 لَكِنْ يُجْبَرُ عَلَى (الْقِسْمَةِ ١١١٤) وَذَلِكَ الشَّخْصُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ يَفْعَلُ
 بِحِصَّتِهِ مَا يَشَاءُ

﴿ مَادَّةُ ١٣١٣ ﴾ (الْمُلْكُ ١٢٥) (الْمُشْتَرَكُ ١٠٤٥) الَّذِي هُوَ غَيْرُ
 (قَابِلٍ لِلْقِسْمَةِ ١١٣١) كَالطَّاحُونِ وَالْحَمَامِ إِذَا أَحْتَاجَ إِلَى الْعِمَارَةِ وَطَلَّبَ
 أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ تَعْمِيرَهُ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ فَيَصْرِفُ عَلَيْهِ قَدْرًا مَعْرُوفًا
 (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) وَيُعْمَرُهُ وَيَكُونُ مِقْدَارُ مَا أَصَابَ
 حِصَّةَ شَرِيكِهِ مِنَ الْمَصَارِيفِ التَّعْمِيرِيَّةِ (دَيْنًا ١٥٨) لَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ أَنْ
 يَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ هَذَا مِنْ (أَجْرَتِهِ ٤٠٤) (بِإِيجَارِ ٤٠٤) ذَلِكَ الْمُلْكِ الْمُشْتَرَكِ
 وَإِنْ عَمَرَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ فَلَا يُنْظَرُ إِلَى مِقْدَارِ مَا صَرَفَ وَلَكِنْ لَهُ أَنْ
 يَسْتَوْفِيَ الْمِقْدَارَ الَّذِي أَصَابَ حِصَّةَ شَرِيكِهِ مِنْ (قِيمَةِ ١٥٤) الْبِنَاءِ وَقَدْ
 التَّعْمِيرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ [انظر المادتين ١٩ و ٢٥]

﴿ مَادَّةُ ١٣١٤ ﴾ إِذَا تَهَدَّمَ بِالْكُلِّيَّةِ (الْمُلْكُ ١٢٥) (الْمُشْتَرَكُ
 ١٠٤٥) الَّذِي هُوَ غَيْرُ (قَابِلٍ لِلْقِسْمَةِ ١١٣١) كَالطَّاحُونِ وَالْحَمَامِ وَصَارَ
 عَرَصَةً وَطَلَّبَ أَحَدُ أَصْحَابِهِ بِنَاءَهُ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ (فَتُقَسَّمُ ١١١٤) الْعَرَصَةُ
 وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْبِنَاءِ [انظر المادَّةَ ١٩]

﴿ مادة ١٣١٥ ﴾ اذا تَهَدَّمَتِ الْأَبْنِيَةُ الَّتِي فَوْقَانِهَا لِوَاحِدٍ وَتَحْتَانِهَا لِآخَرَ أَوْ أَحْتَرَقَتْ فَكُلُّ وَاحِدٍ بَعْمَرِ أَبْنِيَتِهِ كَمَا فِي السَّابِقِ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْنَعَ الْآخَرَ وَيَقُولَ صَاحِبُ الْفَوْقَانِي لِصَاحِبِ التَّحْتَانِي عَمِرْ أَبْنِيَتَكَ لِأَرْكَبَ أَنَا بِأَبْنِيَتِي عَلَيْهَا فَإِنْ امْتَنَعَ صَاحِبُ التَّحْتَانِي (يَسْتَأْذِنُ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) صَاحِبُ الْفَوْقَانِي (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) وَيُنْشِئُ الْأَبْنِيَةَ الْفَوْقَانِيَّةَ وَالتَّحْتَانِيَّةَ وَيَمْنَعُ صَاحِبُ التَّحْتَانِي مِنَ التَّصَرُّفِ حَتَّى يُعْطِيَهُ حِصَّةَ مَصْرَفِهِ

﴿ مادة ١٣١٦ ﴾ اذا تَهَدَّمَ (حَائِطٌ ١٠٤٧) (مُشْتَرَكٌ ١٠٤٥) بَيْنَ جَارَيْنِ وَكَانَ عَلَيْهِ حُمُولَةٌ لِمَا كَقَصْرِ أَوْ رُؤُوسِ جُدُوعٍ وَعَمَرٌ أَحَدُهُمَا عِنْدَ امْتِنَاعِ الْآخَرِ فَلَهُ مَنَعُ شَرِيكِهِ مِنْ وَضْعِ حُمُولَةٍ عَلَى ذَلِكَ الْحَائِطِ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ نِصْفَ مَصْرَفِهِ [انظر المادة ٨٧]

﴿ مادة ١٣١٧ ﴾ اذا تَهَدَّمَ (حَائِطٌ ١٠٤٧) بَيْنَ دَارَيْنِ فَصَارَ يُرَى مِنْ إِحْدَى الدَّارَيْنِ (مَقَرُّ نِسَاءٍ ١٢٠٢) الْأُخْرَى وَإِرَادَ صَاحِبُ إِحْدَى الدَّارَيْنِ تَعْمِيرَ الْحَائِطِ (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) وَامْتَنَعَ صَاحِبُ الْأُخْرَى فَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْبِنَاءِ لَكِنْ يُجْبَرُ مِنْ طَرَفِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) عَلَى اتِّخَاذِ سُتْرَةٍ بَيْنَهُمَا بِالِاشْتِرَاكِ مِنْ دَفٍّ أَوْ شَيْءٍ غَيْرِهِ [انظر المادة ٢٢]

﴿ مادة ١٣١٨ ﴾ اذا حَصَلَ (لِلْحَائِطِ ١٠٤٧) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) بَيْنَ جَارَيْنِ وَهُنَّ وَخِيفَ مِنْ سُقُوطِهِ وَإِرَادَ أَحَدُهُمَا نَقْضَهُ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ فَيُجْبَرُ عَلَى النِّقْضِ وَالْمَدَمِّ بِالِاشْتِرَاكِ [انظر المادة ٨٧]

﴿ مادة ١٣١٩ ﴾ اذا أَحْتَاجَ (الْعَقَارُ ١٢٩) (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) بَيْنَ

(الصَّغِيرَيْنِ ٩٤٣) او بَيْنَ الْوَقْفَيْنِ إِلَى التَّعْمِيرِ وَكَانَ إِبْقَاؤُهُ عَلَى حَالِهِ مُضِرًّا
وَأَحَدُ (الْوَصِيِّينِ ٩٧٤) او أَحَدُ (الْمُتَوَلِّينِ ٩٧٤) يَطْلُبُ التَّعْمِيرَ وَالْآخَرَ
يَمْتَنِعُ فَيُجْبَرُ عَلَى التَّعْمِيرِ . مثلاً إِذَا كَانَ بَيْنَ دَارِي صَغِيرَيْنِ (حَائِطٌ ١٠٤٧)
مُشْتَرَكٌ خِيفَ مِنْ سُقُوطِهِ وَوَصَّى أَحَدُهُمَا بِطَلْبِ التَّعْمِيرِ وَوَصَّى الْآخَرَ
بِأَبِي فَيُرْسَلُ مِنْ طَرَفِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَمِينٌ وَيَنْظَرُ إِنْ كَانَ فِي تَرْكِ
هَذَا الْحَائِطِ عَلَى حَالِهِ فِي الْوَاقِعِ ضَرَرٌ مَعْلُومٌ فِي حَقِّ الصَّغِيرَيْنِ فَيُجْبَرُ
الْوَصِيُّ الْآبِي عَلَى تَعْمِيرِ ذَلِكَ الْحَائِطِ مُشْتَرَكاً مَعَ وَصِيِّ الْآخَرِ مِنْ (مَالِ
١٢٦) الصَّغِيرَيْنِ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ دَارٌ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ وَقْفَيْنِ وَاحْتَاجَتْ
إِلَى التَّعْمِيرِ وَطَلَّبَ أَحَدُ الْمُتَوَلِّينِ التَّعْمِيرَ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ فَيُجْبَرُ مِنْ طَرَفِ
الْحَاكِمِ عَلَى التَّعْمِيرِ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ [انظر المادتين ١٩ و ٨٧]

﴿ مادة ١٣٢٠ ﴾ إِذَا كَانَ حَيَوَانٌ (مُشْتَرَكٌ ١٠٤٥) بَيْنَ
اثنَيْنِ وَأَبَى أَحَدُهُمَا تَرْبِيَتَهُ وَرَاجَعَ الْآخَرَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) فَيَأْمُرُ
الْحَاكِمُ الْآبِي بِقَوْلِهِ إِمَّا أَنْ تَبِيعَ حِصَّتَكَ وَإِمَّا أَنْ تُرَبِّيَ الْحَيَوَانَ مُشْتَرَكاً
[انظر المادة ٨٨]

الفصل الثاني

﴿ في حَقِّ كَرْنِي النِّهْرِ وَالْمَجَارِي وَإِصْلَاحِهَا ﴾

﴿ مادة ١٣٢١ ﴾ كَرْنِي النِّهْرِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ وَإِصْلَاحُهُ

على بيت المال وإن لم يكن وسعة في بيت المال يُجبر الناس على كزيه [انظر المادة ٨٧]

﴿ مادة ١٣٢٢ ﴾ كزي النهر المملوك (المشترك ١٠٤٥) على أصحابه يعني على من له حق (الشرب ١٢٦٢) لا يُشارِ بهم في مؤنة (٢٨٨) الكزي والإصلاح أصحاب (حق الشفة ١٢٦٣) [انظر المادة ٨٧]

﴿ مادة ١٣٢٣ ﴾ إذا طلب بعض أصحاب حق (الشرب ١٢٦٢) تطهير النهر (المشترك ١٠٤٥) وأبي البعض فينظر إن كان النهر عاماً يُجبر الآبي على الكزي مع البقية بالاشتراك راجع مادة ٢٦ وإن كان النهر خاصاً فالطالبون يكرؤون ذلك النهر (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) (الحاكم ١٢٨٥) ويمنعون المستنقع من الاتياع بالنهر حتى يؤدي مقدار ما أصاب حصته من المصرف [انظر المادة ٨٧]

﴿ مادة ١٣٢٤ ﴾ إذا امتنع كافة أصحاب حق (الشرب ١٢٦٢) من كزي النهر (المشترك ١٠٤٥) فإن كان النهر عاماً يُجبروا على الكزي وإن كان خاصاً لم يُجبروا [انظر المادتين ٢٤ و ٨٧]

﴿ مادة ١٣٢٥ ﴾ النهر العام مملوكاً أو غير مملوك إذا كان في حافة أرض لأحد وليس من غيرها طريقاً للعامية المرور من تلك الأرض لأجل الاحتياجات كشرب الماء وإصلاح النهر وليس لصاحبها المنع

﴿ مادة ١٣٢٦ ﴾ (مؤنة ٢٨٨) كزي النهر (المشترك ١٠٤٥)

وإصلاحه بَتَدِيٍّ مِنَ الْأَعْلَى وَجُمْلَةُ أَرْبَابِ الْحِصَصِ مُتَشَارِكُونَ فِي ذَلِكَ
وَإِذَا جَاوَزَ أَعْلَى أَرْضٍ لِصَاحِبِ حِصَّةٍ بَرِيٍّ وَهَكَذَا يَنْزِلُ إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّ
الْفَرَاةَ بِالْفَتْحَةِ رَاجِعٌ مَادَّةُ ٨٧ . مَثَلًا نَهْرٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ عَشْرَةِ احْتِاجٍ
إِلَى الْكَرْمِيِّ فَمَصَارِفُ أَعْلَى حِصَّةٍ إِلَى نِهَآيَةِ أَرْضَيْهَا عَلَى الْجَمِيعِ وَبَعْدَهُ عَلَى
التَّسْعَةِ وَإِذَا جَاوَزَ أَرْضِيَّ الثَّانِي فَيَنْقَسِمُ عَلَى الثَّمَانِيَةِ بَعْدَهُ عَلَى هَذَا السِّيَاقِ
يَذْهَبُ فَصَاحِبُ الْحِصَّةِ السُّفْلَى يُشَارِكُ الْجَمِيعَ فِي الْمَصْرَفِ وَبَعْدَهُ يَقُومُ
بِمَصَارِفِ حِصَّتِهِ وَحْدَهُ فَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ يَصِيرُ مَصْرَفُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ
الْعُلْيَا أَقَلَّ مِنَ الْجَمِيعِ وَمَصْرَفُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ السُّفْلَى أَكْثَرَ مِنْهُمْ

﴿ مَادَّةُ ١٣٢٧ ﴾ (مُؤَنَّةُ ٢٨٨) تَعْزِيلُ السِّيَاقِ لِلْمَالِحِ بَتَدِيٍّ مِنَ
الْأَسْفَلِ هَكَذَا الْجَمِيعُ يُشْتَرِكُونَ فِي مَصْرَفِ حِصَّةِ السِّيَاقِ الْكَائِنِ فِي عَرَضَةِ
صَاحِبِ الْحِصَّةِ السُّفْلَى وَكُلَّمَا تَجَاوَزَ مِنْهُ إِلَى مَا فَوْقَهُ يَدْرَأُ صَاحِبُ الْحِصَّةِ
وَهَكَذَا يَبْزُونَ وَاحِدًا وَاحِدًا وَصَاحِبُ الْحِصَّةِ الْعُلْيَا يَقُومُ بِحِصَّتِهِ وَحْدَهُ فَمِنْ
هَذِهِ الْجِهَةِ يَكُونُ مَصْرَفُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ السُّفْلَى أَقَلَّ مِنَ الْجَمِيعِ وَمَصْرَفُ
صَاحِبِ الْحِصَّةِ الْعُلْيَا أَكْثَرَ مِنْهُمْ [انظر المادَّة ٨٧]

﴿ مَادَّةُ ١٣٢٨ ﴾ تَعْمِيرُ (الطَّرِيقِ الْخَاصِّ ٩٥٦) أَيْضًا كَالسِّيَاقِ
الْمَالِحِ يَتَدِيُّ مِنَ الْأَسْفَلِ وَيُعْتَبَرُ فَمَنْ أَيْ مَدْخَلُهُ أَسْفَلَ وَمُنْتَهَاهُ أَعْلَى
وَصَاحِبُ الْحِصَّةِ الَّتِي فِي مَدْخَلِهِ يَصِيرُ مُشَارِكًا فِي الْمَصَارِفِ التَّعْمِيرِيَّةِ الْعَائِدَةِ
إِلَى حِصَّتِهِ وَحْدَهَا وَصَاحِبُ الْحِصَّةِ الَّتِي فِي مُنْتَهَاهُ بَعْدَ مُشَارَكَتِهِ كُلِّ وَاحِدٍ
فِي مَصَارِفِ حِصَّتِهِ يَقُومُ بِمَصَارِفِ حِصَّتِهِ وَحْدَهُ [انظر المادَّة ٨٧]

الباب السادس

﴿ في بيان شَرِكَةِ الْعَقْدِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى سِتَّةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان تعريف (شَرِكَةِ الْعَقْدِ ١٣٢٩) وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١٣٢٩ ﴾ (شَرِكَةُ الْعَقْدِ ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٣) عبارة
عن عَقْدٍ شَرِكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى كَوْنِ (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧)
وَالرَّابِعِ (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) بَيْنَهُمْ

﴿ مادة ١٣٣٠ ﴾ رُكْنُ (شَرِكَةِ الْعَقْدِ ١٣٢٩، ١٣٣١، ١٣٣٣)
(الْإِجْبَابُ ١٠١) و(الْقَبُولُ ١٠٢) لَفْظًا أَوْ مَعْنَى . مَثَلًا إِذَا قَالَ شَخْصٌ
لَاخِرَ شَارَكَكَ بِقَدْرِ كَذَا قِرْشًا (رَأْسَ مَالٍ ١٠٥٧) عَلَى أَنْ تَأْخُذَ وَتُعْطِيَ
وَقَالَ الْآخَرُ قَبِلْتُ فَتَكُونُ الشَّرِكَةُ (مُنْعِدَّةً ١٠٤) بِالْإِجْبَابِ
وَالْقَبُولِ لَفْظًا . وَإِذَا أُعْطِيَ شَخْصٌ أَلْفَ قِرْشٍ لآخرَ قَائِلًا ضَعِ
أَنْتَ أَلْفَ قِرْشٍ وَأَشْتَرِ (مَالًا ١٢٦) وَفَعَلَ الْآخَرُ مِثْلَ مَا قَالَ فَتَصِيرُ
الشَّرِكَةُ مُنْعِدَّةً بِقَبُولِهِ مَعْنَى

﴿ مادة ١٣٣١ ﴾ (شَرِكَةُ الْعَقْدِ ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣٣) تُنْقَسِمُ إِلَى
فِئَتَيْنِ فَإِذَا عَقَدَ الشَّرِيكَانِ (عَقْدَ ١٠٣) الشَّرِكَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمُسَاوَةِ

التَّامَّةِ وَكَانَ (مَالُهُمَا ١٢٦) الَّذِي أَدْخَلَهُ فِي الشَّرِكَةِ مِمَّا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ
(رَأْسَ مَالٍ ١٠٥٧) لِلشَّرِكَةِ وَكَانَتْ حِصَّتُهُمَا مُتَسَاوِيَةً مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
وَالرَّيْبِ (١٠٥٨) فَتَكُونُ (الشَّرِكَةُ مُفَاوِضَةً ١٣٣١ و ١٣٦٤ هـ) كَمَا
لَوْ تَوَفَّى رَجُلٌ فَاتَّخَذَ أَوْلَادُهُ جَمْعَ أَمْوَالٍ مَا أُنْتَقَلَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَبِيهِمْ
رَأْسَ مَالٍ عَلَى أَنْ يَشْتَرَوْا وَيَبِيعُوا مِنْ سَائِرِ الْأَنْوَاعِ وَيُقَسَّمُ الرَّيْبُ بَيْنَهُمْ
عَلَى التَّسَاوِيِ يَكُونُ عَقْدُ شَرِكَةِ مُفَاوِضَةٍ . وَلَكِنْ وَقُوعَ هَكَذَا شَرِكَةٍ عَلَى
الْمُسَاوَةِ التَّامَّةِ نَادِرٌ وَإِذَا عَقَدُوا الشَّرِكَةَ بِلاَ شَرْطِ الْمُسَاوَةِ التَّامَّةِ فَتَكُونُ
(شَرِكَةُ عِنَانٍ ١٣٦٥ و ١٣٣٥)

❀ مَادَّةُ ١٣٣٢ ❀ الشَّرِكَةُ سَوَاءٌ كَانَتْ (مُفَاوِضَةً ١٣٣١ و ١٣٥٦
هـ ١٣٦٤) أَوْ (عِنَانًا ١٣٦٥ و ١٣٣٥) إِمَّا (شَرِكَةُ أَمْوَالٍ ١٣٣٨ هـ ١٣٤٤)
وإِمَّا (شَرِكَةُ أَعْمَالٍ ١٣٨٥ هـ ١٣٩٨) وَإِمَّا (شَرِكَةُ وُجُوهِ ١٣٩٩ هـ ١٤٠٣)
فَإِذَا عَقَدَ الشَّرِكَةُ الشَّرِكَةَ عَلَى (رَأْسِ مَالٍ ١٠٥٧) مَعْلُومٍ
مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِقْدَارٌ مُعَيَّنٌ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا جَمِيعًا أَوْ كُلُّهُمْ عَلَى حِدَةٍ أَوْ
(مُطْلَقًا ٦٤) وَمَا يَحْصُلُ مِنَ (الرَّيْبِ ١٠٥٨) يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ فَتَكُونُ (شَرِكَةُ
أَمْوَالٍ) وَإِذَا عَقَدُوا الشَّرِكَةَ وَجَعَلُوا رَأْسَ الْمَالِ عَمَلُهُمْ عَلَى (تَقْبُلِ
١٠٥٥) الْعَمَلِ بِعَيْنِ تَعَهُدِهِ وَالتَّزَامِهِ مِنْ آخَرٍ وَالْكَسْبُ الْحَاصِلُ إِيَّاهُ
(الْأَجْرَةُ ٤٠٤) (يُقَسَّمُ ١١١٤) بَيْنَهُمْ فَتَكُونُ شَرِكَةُ أَعْمَالٍ وَيُقَالُ
لَهَا أَيْضًا شَرِكَةُ أَبْدَانٍ وَشَرِكَةُ صَنَائِعٍ وَشَرِكَةُ تَقْبُلِ كَشَرِكَةِ
خَبَاطِينَ أَوْ خَبَاطٍ وَصَبَاغٍ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ رَأْسُ مَالٍ وَعَقَدُوا

الشَّرِكَةُ عَلَى (الْبَيْعِ ١٢٠) وَالشِّرَاءِ نَسِئَةً وَتَقْسِيمَ مَا يَحْصُلُ مِنَ الرَّبْحِ
بَيْنَهُمْ فَتَكُونُ شَرِكَةً وَجُوهٌ

الفصل الثاني

﴿ فِي بَيَانِ الشَّرَائِطِ الْعُمُومِيَّةِ فِي شَرِكَةِ الْعَقْدِ ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٣٣٣ ﴾ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ (شَرِكَةِ الْعَقْدِ ١٣٢٩ هـ ١٣٣١)
يَتَضَمَّنُ (الْوَكَّالَةَ ١٤٤٩) فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي تَصَرُّفِهِ يَعْنِي فِي
الْأَخْذِ وَ(الْبَيْعِ ١٢٠) وَ(تَقْبُلِ ١٠٥٥) الْعَمَلِ مِنَ الْغَيْرِ (بِالْأَجْرَةِ ٤٠٤)
(وَكَيْلٍ ١٤٤٩) الْآخِرِ فَمَا أَنَّ الْعَقْلَ وَ(التَّمْيِيزَ ٩٤٣) شَرْطٌ فِي الْوَكَّالَةِ
فكَذَلِكَ كَوْنُ الشَّرِيكَيْنِ عَاقِلَيْنِ وَ(مُمَيِّزَيْنِ ٩٤٣) شَرْطٌ فِي الشَّرِكَةِ
أَيْضًا عَلَى الْعُمُومِ

﴿ مَادَّةُ ١٣٣٤ ﴾ (شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ ١٣٣١ هـ ١٣٥٦ هـ ١٣٦٤)
تَتَضَمَّنُ (الْكِفَالَةَ ٦١٢) أَيْضًا فَأَهْلِيَّةُ (الْمُتَفَاوَضِينَ ١٠٥٦)
لِلْكَفَالَةِ شَرْطٌ أَيْضًا

﴿ مَادَّةُ ١٣٣٥ ﴾ (شَرِكَةُ الْعِنَانِ ١٣٦٥ هـ ١٣٣٥) تَتَضَمَّنُ (الْوَكَّالَةَ
١٤٤٩) خَاصَّةً وَلَا تَتَضَمَّنُ (الْكِفَالَةَ ٦١٢) فَخِنَ (عَقْدُهَا ١٠٣) إِذَا لَمْ
تُذَكَّرِ الْكِفَالَةُ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ لَيْسَ بِكَفِيلٍ الْآخِرِ فَيَجُوزُ

(للصبي ٩٤٣) (المأذون ٩٤٢) عَقْدُ شَرِكَةِ الْعِنَانِ لَكِنْ إِذَا ذُكِرَتْ
الْكَفَالَةُ حِينَ عَقْدِ شَرِكَةِ الْعِنَانِ فَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ
كَفِيلَ الْآخَرِ

﴿ مادة ١٣٣٦ ﴾ يَبَانُ (تَقْسِيمِ ١١١٤) (الرِّبْعِ ١٠٥٨) بَيْنَ
الشَّرَكَاءِ شَرْطٌ فَإِذَا بَقِيَ مَبْهَمًا وَمَجْهُولًا فَتَكُونُ الشَّرِكَةُ (فَاسِدَةً ١٠٩)
﴿ مادة ١٣٣٧ ﴾ كَوْنُ حِصَصِ (الرِّبْعِ ١٠٥٨) الَّتِي (نَنْقَسِمُ
١١١٤) بَيْنَ الشَّرَكَاءِ كَالْتَنَصِفِ وَالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ جُزْءًا (شَائِعًا ١٣٩)
شَرْطٌ فَإِذَا تَقَاوَلَ الشَّرَكَاءُ عَلَى إِعْطَاءِ أَحَدِهِمْ كَذَا قِرْشًا مَقْطُوعًا فَتَكُونُ
الشَّرِكَةُ (بَاطِلَةً ١١٠)

الفصل الثالث

﴿ فِي بَيَانِ الشَّرَاطِ الْمَخْصُوصَةِ فِي (شَرِكَةِ الْأَمْوَالِ ١٣٣٢) ﴾

﴿ مادة ١٣٣٨ ﴾ كَوْنُ (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧) مِنْ قَبِيلِ
(النُّقُودِ ١٣٠) شَرْطٌ

﴿ مادة ١٣٣٩ ﴾ الْمَسْكُوكَاتُ النَّحَاسِيَّةُ الرَّائِجَةُ مَعْدُودَةٌ مِنْ (النُّقُودِ

(١٣٠) (عُرْفًا ٣٦٨ و ٤٠١ و ٤٥٠) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ١٣٤٠ ﴾ غَيْرُ الْمَسْكُوكِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنْ جَرَى التَّعَامُلُ

فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ (عُرْفًا وَعَادَةً ٣٦٨ و ٤٠١ و ٤٥٠) فَهُوَ فِي حُكْمِ (النُّقُودِ

(١٣٠) وَإِلَّا فِي حُكْمِ (الرُّوْضِ ١٣١) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ١٣٤١ ﴾ كَوْنُ (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧) (عَيْنًا ١٥٩) شَرْطٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الدَّيْنُ ١٥٨) بِعَيْنِي الَّذِي فِي ذِمَّةِ النَّاسِ رَأْسَ مَالِ الشَّرِكَةِ .
مثلاً إذا كَانَ لِأَثْنَيْنِ فِي ذِمَّةٍ آخَرَ دَيْنٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ رَأْسَ مَالٍ
و (تُعَقَّدُ ١٠٤) الشَّرِكَةُ عَلَيْهِ وَكَذَا إِذَا كَانَ رَأْسُ مَالٍ أَحَدِهِمَا عَيْنًا وَرَأْسُ
مَالٍ الْآخَرَ دَيْنًا فَالشَّرِكَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ

﴿ مادة ١٣٤٢ ﴾ (لَا يَصِحُّ ١١٠) (عَقْدُ ١٠٣) (الشَّرِكَةُ ١٠٤٥)
عَلَى (الْأَمْوَالِ ١٢٦) الَّتِي لَيْسَتْ مَعْدُودَةً مِنْ (النُّقُودِ ١٣٠) (كَالرُّوْضِ
١٣١) وَ (الْعَقَارِ ١٢٩) بِعَيْنِي لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ (رَأْسَ مَالٍ ١٠٥٧)
الشَّرِكَةُ إِلَّا أَنْ الشَّخْصَيْنِ إِذَا أَرَادَا أَنْ يَتَّخِذَا الْمَالَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ قِبَلِ
النُّقُودِ رَأْسَ مَالٍ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَبِيعُ نِصْفَ مَالِهِ لِلْآخَرِ وَبَعْدَ حُصُولِ
اشْتِرَاكِهِمَا يَجُوزُ لَهَا عَقْدُ الشَّرِكَةِ عَلَى هَذَا الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ كَمَا لَوْ كَانَ لِأَثْنَيْنِ
نَوْعٌ مَالٍ مِنْ (الْمِثْلِيَّاتِ ١٤٥) . مثلاً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِقْدَارُ حِنْطَةٍ فَخَلَطَا أَحَدُهُمَا
بِالْآخَرِ فَبَعْدَ حُصُولِ (شَرِكَةِ الْمُلْكِ ١٠٦٠) يَجُوزُ لَهَا أَنْ يَتَّخِذَا هَذَا الْمَالَ
الْمَخْلُوطَ رَأْسَ مَالٍ وَيَعْقِدَا عَلَيْهِ الشَّرِكَةَ

﴿ مادة ١٣٤٣ ﴾ إِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ بَرْدَوْنٌ وَلِآخَرَ سَمَرٌ فَاشْتَرَا عَلَى
أَنْ (يُؤْجِرَاهُ ٤٠٤) وَمَا حَصَلَ مِنْ (أُجْرَتِهِ ٤٠٤) يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا (فَالشَّرِكَةُ
١٠٤٥) (فَاسِدَةٌ ١٠٩) وَالْأُجْرَةُ الْحَاصِلَةُ تَكُونُ لِصَاحِبِ الْبَرْدَوْنِ
وَالسَّمَرُ بِسَبَبِ كَوْنِهِ تَابِعًا لِلْبَرْدَوْنِ لَا يَكُونُ لِصَاحِبِهِ حِصَّةً مِنَ الْأُجْرَةِ

لكنه يأخذ (أجر مثل ٤١٤) سمره

﴿ مادة ١٣٤٤ ﴾ اذا كان لواحد دابة ولاخر أمتعة وتشاركاً على
تجميل الأمتعة على الدابة ويبيعها على أن ما حصل من (الربح ١٠٠٨)
يكون بينهما (مشاركاً ١٠٤٥) فالشركة (فائدة ١٠٩) والربح
الحاصل يكون لصاحب الأمتعة وصاحب الدابة يأخذ (أجر مثل
٤١٤) دابته . والدكان أيضاً مثل الدابة بأن كان لواحد دكان ولاخر
أمتعة فتشاركاً على بيع الأمتعة في الدكان على أن ما يحصل من الربح
بينهما فالشركة فائدة وبيع الأمتعة يكون لصاحبها وصاحب الدكان
يأخذ أجر مثل دكانه



الفصل الرابع

﴿ في بعض ضوابط تتعلق (بشركة العقد ﴾

﴿ ١٣٢٩ الى ١٣٣١ و ١٣٣٣ ﴾

﴿ مادة ١٣٤٥ ﴾ العمل يكون متقوماً بالتقويم يعني أن العمل
بتعيين (قيمته ١٥٤) يتقوم ومن الجائز أن يكون عمل شخص
أكثر قيمة بالنسبة الى عمل شخص آخر . مثلاً اذا كان شريكاً
(شركة عنان ١٣٦٥ و ١٣٣٥) ورأس مالهما متساو وكلاهما أيضاً

مَشْرُوطُ عَمَلُهُ وَشَرِطَ إِعْطَاءِ أَحَدِهِمَا حِصَّةَ زَائِدَةٍ مِنْ (الرَّبْحِ ١٠٥٨) فَيَكُونُ الشَّرْطُ جَائِزًا لِأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ أَمَرًا وَعَمَلُهُ أَزِيدُ وَأَنْفَعُ

﴿ مَادَّةُ ١٣٤٦ ﴾ (ضَمَانُ الْعَمَلِ ٤١٦) نَوْعٌ مِنَ الْعَمَلِ فَإِذَا تَشَارَكَ اثْنَانِ (شَرِكَةُ صَنَائِعِ ١٣٣٢) بِأَنْ وَضَعَ شَخْصٌ فِي دُكَّانِهِ آخَرَ مِنْ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ عَلَى أَنْ مَا (يَتَقَبَّلُهُ ١٠٥٥) هُوَ وَيَتَعَهَّدُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ يَعْمَلُهُ ذَلِكَ الْآخَرُ وَمَا يَحْصُلُ مِنَ الْكَسْبِ يَعْنِي (الْأُجْرَةَ ٤٠٤) يَلْتَمِزُ مَنَاصِفَةً فَتَكُونُ جَائِزَةً وَاسْتِحْقَاقُ صَاحِبِ الدُّكَّانِ كَأَنَّ نِصْفَ الْحِصَّةِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ (ضَامِنًا ٤١٦) وَمُتَعَهِّدًا لِلْعَمَلِ وَفِي ضِمْنِ ذَلِكَ أَيْضًا يَصِيرُ نَائِلًا مَنْفَعَةً دُكَّانِهِ

﴿ مَادَّةُ ١٣٤٧ ﴾ كَمَا أَنَّ اسْتِحْقَاقَ (الرَّبْحِ ١٠٥٨) يَكُونُ تَارَةً (بِالْمَالِ أَوْ بِالْعَمَلِ ١٣٣٢) كَذَلِكَ بِحُكْمِ مَادَّةِ ٨٥ يَكُونُ تَارَةً (بِالضَّمَانِ ٤١٦) كَمَا أَنَّ فِي (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤) يَكُونُ (رَبُّ الْمَالِ ١٤٠٤) مُسْتَحَقًّا لِلرَّبْحِ بِمَالِهِ وَ (الْمُضَارِبُ ١٤٠٤) بِعَمَلِهِ وَإِذَا أَخَذَ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ تَلْمِيزًا عِنْدَهُ وَأَعْمَلَهُ مَا تَقَبَّلَهُ وَتَعَهَّدَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِنِصْفِ (أُجْرَتِهِ ٤٠٤) فَيَكُونُ جَائِزًا وَالْكَسْبُ يَعْنِي الْأُجْرَةَ الْمَأْخُودَةَ مِنْ أَصْحَابِ الْعَمَلِ كَمَا يَكُونُ نِصْفُهَا مُسْتَحَقًّا لِذَلِكَ التَّلْمِيزِ بِعَمَلِهِ يَكُونُ نِصْفُهَا الْآخَرُ مُسْتَحَقًّا لِلْأَسْتَاذِ أَيْضًا بِتَعَهُّدِهِ وَضَمَانِ الْعَمَلِ

﴿ مَادَّةُ ١٣٤٨ ﴾ إِذَا لَمْ يُوجَدْ وَاحِدُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ السَّالِفَةِ

الذِّكْرُ يَعْنِي (الْمَالِ ١٢٦) وَالْعَمَلُ وَ (الضَّمَانِ ٤١٦) فَلَا اسْتِحْقَاقَ
 (لِلرَّبْحِ ١٠٥٨) . مَثَلًا إِذَا قَالَ شَخْصٌ لِآخَرَ أَنْتَ أَتَجَرُّ بِمَالِكَ عَلَى أَنَّ
 الرَّبْحَ (مُشْتَرَكٌ ١٠٤٥) بَيْنَنَا فَلَا يُوجِبُ الشَّرِكَةُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَيْسَ
 لَهُ اخْذُ حِصَّةٍ مِنَ الرَّبْحِ الْحَاصِلِ

❖ مَادَّةُ ١٣٤٩ ❖ اسْتِحْقَاقُ (الرَّبْحِ ١٠٥٨) إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى
 الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِي (عَقْدِ ١٠٣) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) وَلَيْسَ هُوَ بِالنَّظَرِ
 إِلَى الْعَمَلِ الْوَاقِعِ فَالشَّرِيكَ الْمَشْرُوطُ (عَمَلُهُ ١٣٣٢) وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ
 يُعَدُّ كَأَنَّهُ عَمِلَ . مَثَلًا الشَّرِيكَانِ شَرِكَةُ صَحِيحَةٍ فِي حَالِ اشْتِرَاطِ الْعَمَلِ
 عَلَى كُلِّهِمَا إِذَا عَمِلَ أَحَدُهُمَا وَلَوْ لَمْ يَعْمَلِ الْآخَرُ يُعْذَرُ أَوْ بِغَيْرِ
 عُذْرِ يُقَسَّمُ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اشْتَرَطَاهُ حَيْثُ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا (وَكِلَا ١٤٤٩) عَنْ الْآخَرِ فَيَعْمَلُ شَرِيكُهُ يُعَدُّ هُوَ أَيْضًا كَأَنَّهُ
 عَمِلَ [انْظُرِ الْمَادَّةَ ٨٣]

❖ مَادَّةُ ١٣٥٠ ❖ الشَّرِيكَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمِينُ الْآخَرِ (فَمَالُ ١٢٦)
 (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ فِي حُكْمِ (الْوَدِيعَةِ ٧٦٣) فَإِذَا
 تَلَفَ مَالُ الشَّرِكَةِ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ فَلَا يَكُونُ (ضَامِنًا
 ٤١٦) حِصَّةَ شَرِيكِهِ

❖ مَادَّةُ ١٣٥١ ❖ (رَأْسُ الْمَالِ ١٠٥٧) فِي (شَرِكَةِ الْأَمْوَالِ
 ١٣٣٢ ، ١٣٣٨ ، ١٣٤٤) يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ مُتَسَاوِيًا أَوْ
 مُتَفَاضِلًا لَكِنْ فِي صُورَةِ كَوْنِ رَأْسِ الْمَالِ مِنْ وَاحِدٍ وَالْعَمَلِ مِنْ آخَرَ إِذَا

كانت المفاوضة على أن (الربح ١٠٥٨) (مشترك ١٠٤٥) بينهما تكون
 (مضاربة ١٤٠٤ الهـ ١٤٣٠) كما تأتي في بابها المخصوص. وإذا كان الربح
 تماماً عائداً الى العامل فيكون قرضاً وإذا شرط كون الربح تماماً عائداً الى
 صاحب رأس المال فيكون رأس المال في يد العامل (بضاعة ١٠٥٩)
 والعامل (مستبضع ١٠٥٩) ومن كون المستبضع في حكم
 (الوكيل ١٤٤٩) المتبرع بصير الربح أو الخسار تماماً عائداً الى
 صاحب (المال ١٢٦)

﴿ مادة ١٣٥٢ ﴾ اذا مات أحد الشريكين او جن (جنونا مطبقاً
 ٩٤٤) (فتفسخ ٣٠٢ الهـ ٣٠٤) (الشركة ١٠٤٥) لكن في صورة كون
 الشركاء ثلاثة او اكثر تفسخ الشركة في حق المبت أو الجنون
 وحده وتبقى بين الآخرين.

﴿ مادة ١٣٥٣ ﴾ (تفسخ ٣٠٢ الهـ ٣٠٤) (الشركة ١٠٤٥) يفسخ
 أحد الشريكين لكن علم الآخر بفسخه شرط. لا تفسخ الشركة ما لم
 يكن فسخ أحدهما معلوماً للآخر.

﴿ مادة ١٣٥٤ ﴾ اذا (فسخ ٣٠٢ الهـ ٣٠٤) الشريكان (الشركة
 ١٠٤٥) واقتسماها على كون (النقود ١٣٠) الموجودة لواحد (الدين
 ١٥٨) التي في الذمم لآخر (فلا تصح ١١٠) (القسمة ١١١٤) وفي هذه
 الصورة مهما قبض الآخر من النقود الموجودة يكن مشتركاً وما في الذمم
 من الدين ايضاً يبقى مشتركاً بينهما راجع مادة (١١٢٣)

﴿ مادة ١٣٥٥ ﴾ اذا أَخَذَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِقْدَارًا مِنْ (مَالِ ١٢٦) التِّجَارَةِ وَمَاتَ وَهُوَ فِي حَالِ الْعَمَلِ مُجْهَلًا فَتُسَوَّى حِصَّةُ شَرِيكِهِ مِنْ تَرَكَتِهِ رَاجِعًا مَادَّةُ ٨٠١



الفصل الخامس

﴿ في بيان (شَرِكَةِ الْمُفَاوِضَةِ ١٣٣١، ١٣٥٦، ١٣٦٤) ﴾

﴿ مادة ١٣٥٦ ﴾ (الْمُفَاوِضَانِ ١٠٥٦) أَحَدُهُمَا (كَفِيلُ ٦١٨) الْآخَرُ كَمَا بَيَّنَّ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي (فِاقِرَاتُ ١٥٧٢) أَحَدُهُمَا كَمَا (يَنْفُذُ ١١٣) فِي حَقِّ نَفْسِهِ يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ شَرِيكِهِ فَإِذَا أَقْرَأَ أَحَدُهُمَا (بِدَيْنِ ١٥٨) (فَلِلْمَقْرَأِ لَهُ ١٥٧٢) أَنْ يُطَالِبَ أَيُّهُمَا شَاءَ وَمِمَّا تَرْتَبُ دَيْنٌ عَلَى أَحَدِ الْمُفَاوِضَيْنِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ فِي الْمَطْلُوبَاتِ الْجَارِيَةِ فِي (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) (كَالْبَيْعِ ١٢٠) وَالشِّرَاءِ وَ (الْإِجَارَةِ ٤٠٥) يَلْزِمُ الْآخَرَ أَيْضًا وَكَأَنَّ مَا بَاعَهُ أَحَدُهُمَا يَمْجُوزُ رَدُّهُ عَلَى الْآخَرِ (بِالْعَيْبِ ٣٣٨) كَذَلِكَ مَا اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا يَمْجُوزُ أَنْ يَرُدَّهُ الْآخَرُ بِالْعَيْبِ

﴿ مادة ١٣٥٧ ﴾ الْمَأْكُولَاتُ وَالْأَلْبَسَةُ وَسَائِرُ الْحَوَائِجِ الضَّرُورِيَّةِ الَّتِي يَأْخُذُهَا أَحَدُ (الْمُفَاوِضَيْنِ ١٠٥٦) لِنَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَعِيَالِهِ لَهُ خَاصَّةٌ لَا حَقٌّ لِشَرِيكِهِ فِيهَا لَكِنْ يَمْجُوزُ (لِلْبَائِعِ ١٦٠) مُطْلَبَةُ شَرِيكِهِ (بِشَمَنِ ١٥٢)

هذه الاشياء بحسب (الكفالة ٦١٢) ايضاً

❖ مادة ١٣٥٨ ❖ (المفاوضان ١٠٥٦) في (شركة الأموال ١٣٣٢ و ١٣٣٨ و ١٣٤٤) كما أن كونهما متساويين بمقدار (رأس مالهما ١٠٥٧) وحصتهما من (الرّبح ١٠٥٨) شرطٌ كذلك عدم وجود فضلة عن رأس مال أحدهما تصلح رأس مال (شركة ١٠٤٥) يعني (التقود ١٣٠) او (الأموال ١٢٦) التي في حكم التقود شرطاً أما اذا كان لأحدهما فضلة عن رأس مال الشركة لا تصلح رأس مال يعني (عروضاً ١٣١) او (عقاراً ١٢٩) او ديناً في ذمة آخر فلا تضرب (المفاوضة ١٣٥٦ و ١٣٦٤)

❖ مادة ١٣٥٩ ❖ الشريكان في (شركة الأعمال ١٣٣٢ و ١٣٨٥) اذا (عقد ١٠٣) شريكتهما على أن (يتقبل ١٠٥٥) كل واحد منهما أي عمل كان وعلى السوية ضمانهما العمل وتهدهما وعلى تساويهما في الفائدة والضرب ومهما ترتب بسبب (الشركة ١٠٤٥) على أحدهما يكن الآخر كفيلاً له فتكون (مفاوضة ١٣٣١ و ١٣٥٦) (١٣٦٤) ٠ في هذه الصورة تجوز مطالبة كل واحد منهما أيهما كان (باجرة ٤٠٤) (الأجير ٤١٣) وأجرة الدكان اذا (ادعى ١٦١٣) شخص بمتاع و (أقر ١٥٧٢) به واحد منهما فيكون إقراره (نافذاً ١١٣) وإن أنكره الآخر

❖ مادة ١٣٦٠ ❖ واذا عقد الشركة اثنان على أخذ (المال ١٢٦)

نَسِيئَةً وَيَبِعُهُ وَكَوْنِ الْمَالِ الْمُشْتَرَى وَ (ثَمَنِهِ ١٥٢) وَ (رَنْجِهِ ١٠٥٨)
 (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (كَفِيلُ
 ٦١٨) الْآخَرِ فَتَكُونُ (مُفَاوِضَةٌ ١٣٥٦ الـ ١٣٦٤) (شَرِكَةُ الْوُجُوهِ
 ١٣٩٩ الـ ١٤٠٣)

﴿ مَادَّةُ ١٣٦١ ﴾ يُشْتَرَطُ فِي (عَقْدِ ١٠٣) (الْمُفَاوِضَةِ ١٣٣١ ، ١٣٥٦
 الـ ١٣٦٤) ذِكْرُ لَفْظِ الْمُفَاوِضَةِ أَوْ تَعْدَادُ جَمِيعِ شَرَائِطِهَا وَإِذَا عَقِدَتْ
 (الشَّرِكَةُ ١٠٤٥) (مُطْلَقَةً ٦٤) فَتَكُونُ (عَيْنَانَا ١٣٦٥ ، ١٣٣٥)

﴿ مَادَّةُ ١٣٦٢ ﴾ إِذَا فُقِدَ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا
 الْفَصْلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَارِّ فَتَنْقَلِبُ (الْمُفَاوِضَةُ ١٣٣١ ، ١٣٥٦ الـ ١٣٦٤) (عَيْنَانَا
 ١٣٦٥ ، ١٣٣٥) . مَثَلًا إِذَا دَخَلَ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنَ (الْمُفَاوِضِينَ ١٠٥٦)
 فِي (شَرِكَةِ الْأَمْوَالِ ١٣٣٢ ، ١٣٣٨ الـ ١٣٤٤) (مَالٌ ١٢٦) بِالْإِزْثِ أَوْ
 بِطَرِيقِ (الْهَبَةِ ٨٣٣) فَإِذَا كَانَ يَصْلُحُ رَأْسَ مَالٍ لِلشَّرِكَةِ (كَالْتَقُودِ ١٣٠)
 فَتَنْقَلِبُ الْمُفَاوِضَةُ عَيْنَانَا لَكِنْ إِذَا كَانَ رَأْسُ مَالِ الشَّرِكَةِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ
 (كَالْعُرُوضِ ١٣١) وَ (الْعَقَارِ ١٢٩) فَلَا يَضُرُّ بِالْمُفَاوِضَةِ

﴿ مَادَّةُ ١٣٦٣ ﴾ كُلُّ مَا كَانَ شَرْطًا لِصِحَّةِ (شَرِكَةِ الْعَيْنَانِ
 ١٣٦٥ ، ١٣٣٥) فَهُوَ شَرْطٌ أَيْضًا لِصِحَّةِ (الْمُفَاوِضَةِ ١٣٣١ ، ١٣٥٦ الـ ١٣٦٤)
 ﴿ مَادَّةُ ١٣٦٤ ﴾ كُلُّ مَا جَازَ مِنَ التَّصَرُّفِ لِلشَّرِيكَيْنِ (شَرِكَةُ
 عَيْنَانِ ١٣٦٥ ، ١٣٣٥) يَجُوزُ أَيْضًا (لِلْمُفَاوِضِينَ ١٠٥٦)

الفصل الخامس

﴿ في حقِّ (شَرِكَةِ الْعِئَانِ ١٣٦٥ و ١٣٣٥) وَيَشْتَمِلُ ﴾
 ﴿ على ثلاثة مَبَاحِثَ ﴾

المبحث الاول

﴿ في بيان المسائل العائدة الى (شَرِكَةِ الْأَمْوَالِ ١٣٣٢) ﴾

﴿ مادة ١٣٦٥ ﴾ لا يُشْتَرَطُ فِي الشَّرِيكَيْنِ (شَرِكَةِ عِئَانِ ١٣٣٥)
 كَوْنُ (رَأْسِ مَالِهِمَا ١٠٥٧) مُتَسَاوَيْنَ بَلْ يَجُوزُ كَوْنُ رَأْسِ مَالِ
 أَحَدِهِمَا أَزِيدَ مِنْ رَأْسِ مَالِ الْآخَرِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَكُونُ
 مُجْبِورًا عَلَى إِدْخَالِ جَمِيعِ (تَقْدِيرِ ١٣٠) فِي رَأْسِ الْمَالِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ
 (يَمْقَدَ ١٠٤) (الشَّرِكَةَ ١٠٤٥) عَلَى مَجْمُوعِهِ أَوْ عَلَى مِقْدَارِ مَنْهُ فِيهِذِهِ الْجِهَةِ
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا فَضْلَةٌ عَنْ رَأْسِ مَالِهِمَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونُ رَأْسَ مَالِ
 شَرِكَةٍ كَقَدْرِهِمَا مَثَلًا

﴿ مادة ١٣٦٦ ﴾ كما يَجُوزُ كَوْنُ (عَقْدِ ١٠٣) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥)
 عَلَى عُمُومِ التِّجَارَاتِ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَيْضًا عَقْدُهَا عَلَى نَوْعِ تِجَارَةٍ خَاصَّةٍ
 كَتِجَارَةِ الذَّخِيرَةِ مَثَلًا

﴿ مادة ١٣٦٧ ﴾ كَيْفَمَا شُرِطَ (تَقْسِيمُ ١١١٤) (الرِّبْحِ ١٠٥٨)

في (الشَّرِكَة ١٠٤٥) (الصَّحِيحَة ١٠٨) فَذَلِكَ الشَّرْطُ يُرَاعَى عَلَى كُلِّ
حَالٍ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٦٨ ﴾ (يُقَسَّمُ ١١١٤) (الرَّبِيعُ ١٠٥٨) في (الشَّرِكَة
١٠٤٥) (الفَاسِدَة ١٠٩) عَلَى مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ فَإِذَا شُرِطَ لِأَحَدِ
الشَّرِيكَيْنِ زِيَادَةٌ فَلَا تُعْتَبَرُ

﴿ مادة ١٣٦٩ ﴾ الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ الْوَاقِعُ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ
(مُنْقَسِمٌ ١١١٤) عَلَى كُلِّ حَالٍ عَلَى مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ وَإِذَا شُرِطَ عَلَى
وَجْهِ آخَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ

﴿ مادة ١٣٧٠ ﴾ إِذَا شُرِطَ الشَّرِيكَانِ (تَقْسِيمٌ ١١١٤) (الرَّبِيعُ
١٠٥٨) بَيْنَهُمَا عَلَى مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ سَوَاءً كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مُتَسَاوِيًا أَوْ
(مُتَفَاضِلًا ١٣٧٢) فَيَكُونُ (صَحِيحًا ١٠٨) وَيُقَسَّمُ الرَّبِيعُ بَيْنَهُمَا عَلَى
مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ كَمَا شُرِطَ سَوَاءً شُرِطَ عَمَلُ الْاِثْنَيْنِ أَوْ شُرِطَ عَمَلِ
الوَاحِدِ وَحَدَهُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا شُرِطَ عَمَلُ وَاحِدٍ وَحَدَهُ فَيَكُونُ رَأْسُ مَالِ
الْآخَرِ فِي يَدِهِ فِي حُكْمِ (الْبِضَاعَةِ ١٠٥٩) [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٧١ ﴾ إِذَا تَسَاوَى الشَّرِيكَانِ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَشُرِطًا مِنْ
(الرَّبِيعُ ١٠٥٨) حِصَّةً زَائِدَةً لِأَحَدِهِمَا مِثْلًا كَثُلْتِ الرِّبْعِ وَكَانَ
إِيضًا عَمَلُ الْاِثْنَيْنِ مُشْرُوطًا (فَالشَّرِكَةُ ١٠٤٥) (صَحِيحَةُ ١٠٨) وَالشَّرْطُ
مُعْتَبَرٌ رَاجِعٌ مَادَّةُ ١٣٤٥ أَمَّا إِذَا شُرِطَ عَمَلُ أَحَدِهِمَا وَحَدَهُ فَيُنْظَرُ
إِنْ كَانَ الْعَمَلُ مُشْرُوطًا عَلَى الشَّرِيكِ الَّذِي حِصَّتُهُ مِنَ الرَّبِيعِ زَائِدَةً

فكذلك الشَّرِكَةُ صحيحةٌ والشَّرْطُ مُعْتَبَرٌ وَبَصِيرُ ذَلِكَ الشَّرِيكَ مُسْتَحَقًّا
رَبْحُ رَأْسِ مَالِهِ (بِمَالِهِ ١٢٦) وَالزِّيَادَةُ بِعَمَلِهِ لَكِنْ حَيْثُ كَانَ رَأْسُ مَالِ
شَرِيكِهِ فِي يَدِهِ فِي حُكْمِ مَالِ (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤) كَانَتِ الشَّرِكَةُ شِبْهَ
الْمُضَارَبَةِ وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ مُشْرُوطًا عَلَى الشَّرِيكَ الَّذِي حَصَّتْهُ مِنَ الرَّبْحِ
قَلِيلَةٌ فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ وَ(يُقَسَّمُ ١١١٤) الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ
لِأَنَّهُ إِذَا قَسِمَ الرَّبْحُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَطَاهُ فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مُقَابِلٌ مِنْ مَالٍ
أَوْ عَمَلٍ أَوْ (ضَمَانٍ ٤١٦) إِلَى الزِّيَادَةِ الَّتِي يَأْخُذُهَا الشَّرِيكَ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ
وَاسْتَحَقَّ الرَّبْحَ إِنَّمَا هُوَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ رَاجِعٌ مَادَّةُ
١٣٤٧ وَمَادَّةُ ١٣٤٨ [انظر المادَّة ٨٣]

❁ مَادَّةُ ١٣٧٢ ❁ إِذَا شُرِطَ (نَقْسِمُ ١١١٤) (الرَّبْحُ ١٠٠٨) عَلَى
التَّسَاوِي بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ اللَّذَيْنِ رَأْسُ مَالِهِمَا (مُتَفَاعِلُ ١٣٧٢) ٠ مَثَلًا رَأْسُ
مَالٍ أَحَدِهِمَا مِائَةُ الْفِ قِرْشٍ وَرَأْسُ مَالِ الْآخَرِ مِائَةُ وَخَمْسُونَ الْفَا
فَيَكُونُ شَرْطُ أَخْذِ حِصَّةِ الزِّيَادَةِ مِنَ الرَّبْحِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الَّذِي رَأْسُ مَالِهِ
قَلِيلٌ كَشَرْطِ زِيَادَةِ الرَّبْحِ إِلَى أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ فِي رَأْسِ
الْمَالِ فَإِذَا شُرِطَ عَمَلُ الْآخَرَيْنِ أَوْ عَمَلُ الشَّرِيكَ ذِي الْحِصَّةِ الزَّائِدَةِ
مِنَ الرَّبْحِ يَعْنِي قَلِيلَ رَأْسِ الْمَالِ فَتَكُونُ الشَّرِكَةُ (صَحِيحَةٌ ١٠٨) وَالشَّرْطُ
مُعْتَبَرًا وَإِنْ شُرِطَ عَمَلُ ذِي الْحِصَّةِ الْقَلِيلَةِ مِنَ الرَّبْحِ يَعْنِي الشَّرِيكَ
الَّذِي رَأْسُ مَالِهِ كَثِيرٌ فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ وَيُقَسَّمُ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى
مِقْدَارِ رَأْسِ مَالِهِمَا

﴿ مادة ١٣٧٣ ﴾ يجوز لكل واحد من الشريكين أن يبيع
(مال ١٢٦) (الشركة ١٠٤٥) سواء كان (بالتقدي ١٣٠) او بالنسيئة
بما قل أو كثر

﴿ مادة ١٣٧٤ ﴾ يجوز لأحد الشريكين أيهما كان حال كون
رأس مال (الشركة ١٠٤٥) في يده أن يشتري (الأموال ١٢٦) (بالتقدي
١٣٠) والنسيئة لكن اذا اشترى مالا (بالنسيئة الفاحش ١٦٥) فلا يكون
المال للشركة بل يكون له

﴿ مادة ١٣٧٥ ﴾ لا يجوز لأحد الشريكين الذي ليس في يده
رأس مال (الشركة ١٠٤٥) أن يشتري (مالا ١٢٦) لأجل الشركة
فإن اشترى يكن ذلك المال له

﴿ مادة ١٣٧٦ ﴾ اذا اشترى أحد الشريكين بدراهم نفسه شيئا
ليس من جنس تجارتيهما فيكون ذلك الشيء له خاصة ليس لمشاركه منه
حصته لكن مع كون رأس مال (الشركة ١٠٤٥) في يد أحدهما اذا
اشترى (مالا ١٢٦) من جنس تجارتيهما ولو بال نفسه فيصير للشركة
مثلا اذا عقدت الشركة أثنان على تجارة البر فاشترى أحدهما حصانا
بمال نفسه فيكون له وليس لشريكه حصة في ذلك الحصان لكن اذا اشترى
ثوب بز فيكون للشركة ولو (أشهد ١٦٨٤) حال شرائه بأن قال هذا
الثوب اشتريته لنفسي ليس لشريكي فيه حصة لا يفيد ويكون ذلك الثوب
مشاركاً بينه وبين شريكه

﴿ مادة ١٣٧٧ ﴾ حقوق (العقد ١٠٣) إنما تعودُ الى (العاقدِ
 (١٦٢) فاذا اشترى أحدُ الشريكين (مالا ١٢٦) (فقبضه ١٢٦٢ هـ ٢٧٧)
 مع تأدية (ثمنه ١٥٢) فيكونُ لازماً عليه وحده . فمن هذه الجهة كان
 ثمنُ المال الذي اشتراه أحدُهما إنما يطالبُ به هو ولا يطالبُ شريكه
 وكذا أحدُ الشريكين اذا (باع ١٢٠) مالا قبضَ ثمنه إنما هو حقه
 ومن هذه الجهة اذا أدى (المشتري ١٦١) ثمنه الى آخر فيكونُ
 (بريئاً ١٥٣٦) من حصة الشريك الذي قبضَ الثمن وحده ولا
 يبرأ من حصة الشريك العاقد وكذا اذا (وكل ١٤٤٩) الشريك العاقد
 شخصاً في قبض ثمن المال الذي باعه فليس لشريكه عزله لكن اذا
 وكل أحدُ الشريكين شخصاً في بيع او شراء او (إجارة ٤٠٥)
 فللشريك الآخر عزله

﴿ مادة ١٣٧٨ ﴾ الرد (بالعيب ٣٣٨) ايضاً من حقوق (العقد ١٠٣)
 فاشترى أحدُ الشريكين ليس للآخر رده بالعيب وما (باعه ١٢٠)
 أحدهما لا يرد بالعيب على الآخر

﴿ مادة ١٣٧٩ ﴾ كل واحدٍ من الشريكين له (ايداع ٧٦٤)
 و (انبضاع ١٠٥٩) (مال ١٢٦) (الشركة ١٠٤٥) وله أن يعطيه
 (مضاربة ١٤٠٤) وله (عقد ١٠٣) (الإجارة ٤٠٥) مثلاً له (استئجار
 ٤٠٤) دكان و (أجير ٤١٣) لأجل حفظ مال الشركة . لكن ليس
 له أن يخلط مال الشركة بماله ولا أن يعقد شركة مع آخر بدون

(إِذْنِ ٣٠٣، ٣٠٤) شَرِيكَهِ فَإِنْ فَعَلَ وَضَاعَ مَالِ الشَّرِكَةِ يَكُنْ (ضَامِنًا ٤١٦) حِصَّةَ شَرِيكَهِ [انظر المادة ٥٣]

﴿مادة ١٣٨٠﴾ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُقْرِضَ آخَرَ (مَالِ ١٢٦) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) مَا لَمْ (يَأْذَنْ ٣٠٣، ٣٠٤) شَرِيكَهُ لَكِنْ لَهُ أَنْ يَسْتَقْرِضَ لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ . وَمَهْمَا اسْتَقْرِضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الدَّرَاهِمِ يَكُنْ (دَيْنُ ١٥٨) شَرِيكَهِ أَيْضًا بِالِاشْتِرَاكِ

﴿مادة ١٣٨١﴾ إِذَا ذَهَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِلَى دِيَارٍ أُخْرَى لِأَجْلِ أُمُورِ (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) فَيَأْخُذُ مَصْرَفَهُ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ

﴿مادة ١٣٨٢﴾ إِذَا قَوَّضَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أُمُورَ (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) إِلَى رَأْيِ الْآخَرِ قَائِلًا أَعْمَلْ بِرَأْيِكَ أَوْ أَعْمَلْ مَا تُرِيدُ فَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ تَوَاجِعِ التِّجَارَةِ فَيَجُوزُ لَهُ (رَهْنُ ٧٠١) (مَالِ ١٢٦) الشَّرِكَةِ وَ(الْإِرْتِهَانُ ٧٠٢) لِأَجْلِهَا وَالسَّفَرُ بِمَالِ الشَّرِكَةِ وَخَلْطُ مَالِ الشَّرِكَةِ بِمَالِهِ وَ(عَقْدُ ١٠٣) الشَّرِكَةِ مَعَ آخَرٍ لَكِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ إِتْلَافُ الْمَالِ وَلَا التَّمْلِيكُ بِغَيْرِ عَوَضٍ إِلَّا بِصَرَاحٍ (إِذْنِ ٣٠٣) شَرِيكَهِ . مَثَلًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْرِضَ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ وَلَا أَنْ (يَهَبَ ٨٣٣) مِنْهُ إِلَّا بِصَرَاحٍ إِذْنِ شَرِيكَهِ

﴿مادة ١٣٨٣﴾ إِذَا نَهَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْآخَرَ بِقَوْلِهِ لَا تَذْهَبْ (بِمَالِ ١٢٦) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) إِلَى دِيَارٍ أُخْرَى أَوْ لَا (تَبِعْ ١٢٠) أُمُورَ نَسِيئَةً فَلَمْ يَسْمَعْ وَذَهَبَ إِلَى دِيَارٍ أُخْرَى أَوْ بَاعَ نَسِيئَةً (فِيضْمَنَ ٤١٦)

حِصَّةَ شَرِيكِهِ مِنَ الْخَسَارِ الْوَاقِعِ [انظر المادة ٥٣]

❖ مادة ١٣٨٤ ❖ (إقرار ١٥٧٢) أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ (شَرِكَةٌ عِنَان ١٣٦٥ و ١٣٣٥) (بِدَيْنِ ١٥٨) فِي مُعَامَلَاتِهَا لَا يَسْرِي إِلَى الْآخَرِ فَإِذَا أَقْرَأَ أَنَّ هَذَا الدَّيْنَ إِنَّمَا لَزِمَ (بِعَقْدِهِ ١٠٣) وَمُعَامَلَتِهِ خَاصَّةً فَيَكُونُ إِيفَاؤُهُ بِتَمَامِهِ لَازِمًا عَلَيْهِ وَإِنْ أَقْرَأَ أَنَّ دَيْنَ لَزِمَ مِنْ مُعَامَلَتِهِمَا مَعًا يَكُونُ لَازِمًا عَلَيْهِ تَأْدِيَةُ نِصْفِهِ وَإِنْ أَقْرَأَ أَنَّ دَيْنَ لَزِمَ مِنْ مُعَامَلَةِ شَرِيكِهِ خَاصَّةً لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ

المبحث الثاني

❖ فِي بَيَانِ مَسَائِلَ عَائِدَةٍ إِلَى (شَرِكَةِ الْأَعْمَالِ ١٣٣٢) ❖

❖ مادة ١٣٨٥ ❖ شَرِكَةُ الْأَعْمَالِ عِبَارَةٌ عَنْ (عَقْدِ ١٠٣) (شَرِكَةٍ ١٠٤٥) عَلَى (تَقَبُّلِ ١٠٥٥) الْأَعْمَالِ (فَلَا جِبْرَانِ ٤١٣) الْمُشْتَرِكَانِ يَعْقِدَانِ الشَّرِكَةَ عَلَى تَعَهُّدٍ وَالتَّزَامِ الْعَمَلِ الَّذِي يُطْلَبُ وَيُكَلَّفُ مِنْ طَرَفِ (الْمُسْتَأْجِرِينَ ٤١٠) سَوَاءَ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ أَوْ (مُتَفَاضِلَيْنِ ١٣٧٢) فِي (ضَمَانِ ٤١٦) الْعَمَلِ بِعَنِي سَوَاءَ عَقَدَا الشَّرِكَةَ عَلَى تَعَهُّدِ الْعَمَلِ وَضَمَانِهِ مُتَسَاوِيًا أَوْ شَرَطَا ثَلَاثَ الْعَمَلِ مَثَلًا لِأَحَدِهِمَا وَالثَّلَاثَانِ لِلْآخَرِ

❖ مادة ١٣٨٦ ❖ يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ (تَقَبُّلُ ١٠٥٥) الْعَمَلِ وَتَعَهُّدُهُ وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَتَقَبَّلَ وَاحِدٌ وَآخَرُ يَعْمَلُ وَيَجُوزُ أَيْضًا

لِلغَيَّاطَيْنِ الْمُشْتَرِكَيْنِ (شَرَكَةٌ صَنَائِعَ ١٣٣٢) أَنْ يَتَقَبَّلَ أَحَدُهُمَا
الْمَتَاعَ وَيَقْضَهُ وَالْآخَرَ يَخْجِطُهُ

﴿ مَادَّةُ ١٣٨٧ ﴾ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ (وَكَيْلُ ١٤٤٩)
الْآخَرِ فِي (تَقَبُّلِ ١٠٥٥) الْعَمَلِ فَالْعَمَلُ الَّذِي تَقَبَّلَهُ أَحَدُهُمَا يَكُونُ
إِيفَاؤُهُ لَازِمًا عَلَيْهِ وَعَلَى شَرِيكِهِ أَيْضًا (فِعْنَانُ ١٣٦٥ وَ ١٣٣٥) (شَرَكَةٌ
الْأَعْمَالِ ١٣٣٢ وَ ١٣٨٥ وَ ١٣٩٨) فِي حُكْمِ (الْمُفَاوِضَةِ ١٣٣١ وَ ١٣٥٦ وَ ١٣٦٤)
فِي (ضَمَانِ ٤١٦) الْعَمَلِ حَيْثُ أَنَّ الْعَمَلَ الَّذِي تَقَبَّلَهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ
يَطْلُبُ إِيفَاءَهُ (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) مِنْ أَيْهِمَا أَرَادَ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ
يَكُونُ مُجْبُورًا عَلَى إِيفَاءِ الْعَمَلِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقُولَ هَذَا الْعَمَلُ تَقَبَّلَهُ
شَرِيكِي فَأَنَا لَا أَخَاطُهُ

﴿ مَادَّةُ ١٣٨٨ ﴾ عِنَانُ (شَرَكَةِ الْأَعْمَالِ ١٣٣٢ وَ ١٣٨٥ وَ ١٣٩٨)
فِي حُكْمِ (الْمُفَاوِضَةِ ١٣٣١ وَ ١٣٥٦ وَ ١٣٦٤) فِي اقْتِضَاءِ الْبَدَلِ أَيْضًا
يَعْنِي أَنَّهُ يَحُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ مُطَالَبَةٌ (الْمُسْتَأْجِرِ ٤١٠) بِتَمَامِ
(الْأَجْرِ ٤٠٤) وَإِذَا دَفَعَهُ الْمُسْتَأْجِرُ أَيْضًا إِلَى أَيٍّْ مِنْهُمَا بَرِيءٌ

﴿ مَادَّةُ ١٣٨٩ ﴾ لَا يُجْبِزُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى إِيفَاءِ مَا (تَقَبَّلَهُ
١٠٥٥) مِنَ الْعَمَلِ بِالذَّاتِ بَلْ إِنْ شَاءَ يَعْمَلُهُ يَدِهِ وَإِنْ شَاءَ يُعْطِيهِ
لِشَرِيكِهِ أَوْ لِآخَرَ لَكِنْ إِنْ شَرَطَ (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) عَمَلَهُ بِالذَّاتِ يَلْزِمُهُ
حِينَئِذٍ عَمَلُهُ رَاجِعٌ مَادَّةُ ٥٧١

﴿ مَادَّةُ ١٣٩٠ ﴾ (تَقْسِيمُ ١١١٤) الشَّرَكَاءُ الرِّبْحَ بَيْنَهُمْ عَلَى الْوَجْهِ

الذي شَرَطُوهُ يَعْنِي إِنْ شَرَطُوا تَقْسِيمَهُ مُتَسَاوِيًا يَقْسِمُوهُ مُتَسَاوِيًا وَإِنْ شَرَطُوا تَقْسِيمَهُ (مُتَفَاضِلًا ١٣٧٢) كَالثُلْثِ وَالثَّلَاثِينَ مِثْلًا يُقْسَمُ حِصَّتَيْنِ وَحِصَّةً [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩١ ﴾ إذا شَرَطَ التَّسَاوِي فِي الْعَمَلِ وَ (التَّفَاضُلُ ١٣٧٢) فِي الْكَسْبِ كَانَ جَائِزًا . مِثْلًا إِذَا شَرَطَ الشَّرِيكَانِ أَنْ يَعْمَلَا مُتَسَاوِيَيْنِ وَأَنْ يَقْسِمَا الْكَسْبَ حِصَّتَيْنِ وَحِصَّةً كَانَ جَائِزًا لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَمَّهَرٌ فِي صِنْعَةٍ وَأَصْنَعٌ فِي الْعَمَلِ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٢ ﴾ الشَّرِيكَانِ (بِضْمَانِ ٤١٦) الْعَمَلِ يَسْتَحِقَّانِ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤) فَإِذَا عَمِلَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ وَحْدَهُ وَالْآخَرُ لَمْ يَعْمَلْ كَمَا لَوْ مَرَضَ أَوْ ذَهَبَ إِلَى مَحَلٍّ أَوْ جَلَسَ بَطَالًا (فَيُقْسَمُ ١١١٤) (الرِّبْحُ ١٠٥٨) وَالْأَجْرَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَطَاهُ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٣ ﴾ إِذَا تَلَفَ أَوْ (نَعِيَِبَ ٣٣٨) (الْمُسْتَأْجِرُ فِيهِ ٤١٢) بِصْنَعٍ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ فَيَكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦) بِالِاشْتِرَاكِ مَعَ الشَّرِيكِ الْآخَرِ وَ (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١٠) يُضْمَنُ (مَالَهُ ١٢٦) أَيًّا شَاءَ مِنْهُمَا وَ (يُقْسَمُ ١١١٤) هَذَا الْخَسَارُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى مِقْدَارِ الضَّمَانِ . مِثْلًا إِذَا (عَقَدَا ١٠٣) (الشَّرِكَةَ ١٠٤٥) عَلَى (تَقْبُلِ ١٠٥٥) الْأَعْمَالِ وَتَعَهَّدَهَا مُنَاصَفَةً فَيُقْسَمُ الْخَسَارُ أَيْضًا مُنَاصَفَةً وَإِذَا عَقَدَا الشَّرِكَةَ عَلَى تَقْبُلِ الْأَعْمَالِ وَتَعَهَّدَهَا ثَلَاثِينَ وَثُلَاثًا يُقْسَمُ الْخَسَارُ أَيْضًا حِصَّتَيْنِ وَحِصَّةً [انظر المادتين ٨٣ و ٥٣]

﴿ مادة ١٣٩٤ ﴾ (عَقْدٌ ١٠٣) (شَرِكَةٌ ١٠٤٥) الْحَمَّالَيْنِ عَلَى (التَّحْمِيلِ

١٠٥٥) وَالْعَمَلِ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ (فِيصَحُّ ١٠٨) [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٥ ﴾ إِذَا (عَقْدٌ ١٠٣) (الشَّرِكَةُ ١٠٤٥) أَثْنَانِ بِأَنْ
(يَقْبَلَا ١٠٥٥) الْعَمَلِ عَلَى أَنَّ الدُّكَّانَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالآلَاتِ وَالْأَدَوَاتِ

مِنَ الْآخِرِ (فِيصَحُّ ١٠٨) [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٦ ﴾ إِذَا (عَقْدٌ ١٠٣) أَثْنَانِ (شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ ١٣٣٢)

عَلَى أَنَّ الدُّكَّانَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَمِنَ الْآخِرِ الْعَمَلِ (فِيصَحُّ ١٠٨)

(رَاجِعْ مَادَّةَ ١٣٤٦) [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٧ ﴾ إِذَا (عَقْدٌ ١٠٣) أَثْنَانِ (شَرِكَةُ الْأَعْمَالِ

١٣٣٢، ١٣٨٥) لِأَحَدِهِمَا بَقْلٌ وَلِلْآخِرِ جَمَلٌ عَلَى (تَقْبُلِ ١٠٥٥)

وَتَعْدِلُ نَقْلَ الْحُمُولَةِ مُتَسَاوِيًا (فِيصَحُّ ١٠٨) وَيُقَسَّمُ الْكَسْبُ الْحَاصِلُ

و (الْأَجْرَةُ ٤٠٤) بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً وَلَا يُنْظَرُ إِلَى زِيَادَةِ حِمْلِ الْجَمَلِ

لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْبَدَلِ فِي شَرِكَةِ الْأَعْمَالِ يَكُونُ (بِضْمَانِ ٤١٦)

الشَّرِيكَيْنِ الْعَمَلِ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْعِدَا الشَّرِكَةَ عَلَى تَقْبُلِ الْعَمَلِ بَلْ عَلَى

(إِيجَارِ ٤٠٤) الْبَقْلِ وَالْجَمَلِ عَيْنًا وَ (تَقْسِيمِ ١١١٤) الْأَجْرَةَ الْحَاصِلَةَ

بَيْنَهُمَا فَالشَّرِكَةُ (فَاسِدَةٌ ١٠٩) وَإِي يُؤْجَرُ مِنْ بَقْلِ أَوْ جَمَلٍ تَكُونُ أَجْرَتُهُ

عَائِدَةً إِلَى صَاحِبِهِ لَكِنْ إِذَا أَعَانَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي التَّحْمِيلِ وَالنَّقْلِ

فِيأْخُذُ (أَجْرَ مِثْلِ ٤١٤) عَمَلِهِ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٨ ﴾ إِذَا عَمِلَ شَخْصٌ فِي صَنَعَةٍ هُوَ وَابْنُهُ الَّذِي فِي

عِيَالِهِ فَكَافَّةُ الْكَسْبِ لَذَلِكَ الشَّخْصِ وَوَلَدُهُ يَعْدُ مُعِينًا لَهُ كَمَا إِذَا أَعَانَ
شَخْصًا وَلَدَهُ الَّذِي فِي عِيَالِهِ حَالُ غَرْسِهِ شَجَرَةً فَتِلْكَ الشَّجَرَةُ لِلشَّخْصِ
وَلَا يَكُونُ وَلَدُهُ مُشَارِكًا لَهُ

المبحث الثالث

﴿ في بيان مسائل عائدة الى (شَرِكَةِ الْوُجُوهِ ﴾

﴿ ١٣٣٢ و ١٣٩٩ هـ ١٤٠٣ ﴾

﴿ مادة ١٣٩٩ ﴾ كَوْنُ حِصَّةِ الشَّرِيكَينِ عَلَى التَّسَاوِي فِي (الْمَالِ ١٢٦)
الْمُشْتَرَى لَيْسَ بِشَرْطٍ . مَثَلًا كَمَا يَجُوزُ كَوْنُ مَا أَخَذَاهُ مِنَ الْمَالِ يَنْتَهُمَا
عَلَى الْمُنَاصَفَةِ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِينَ وَثُلَاثًا

﴿ مادة ١٤٠٠ ﴾ اسْتِحْقَاقُ (الرَّبْحِ ١٠٥٨) فِي الْوُجُوهِ إِنَّمَا
هُوَ (بِالضَّمَانِ ٤١٦)

﴿ مادة ١٤٠١ ﴾ (ضَمَانُ ٤١٦) (ثَمَنُ ١٥٢) (الْمَالِ ١٢٦) الْمُشْتَرَى
يَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى حِصَّةِ الشَّرِيكَينِ فِيهِ

﴿ مادة ١٤٠٢ ﴾ تَكُونُ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَينِ فِي
(الرَّبْحِ ١٠٥٨) بِقَدْرِ حِصَّتِهِ فِي (الْمَالِ ١٢٦) الْمُشْتَرَى وَإِذَا شُرِطَ إِلَى
وَاحِدٍ زِيَادَةً عَلَى حِصَّتِهِ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى فَيَكُونُ الشَّرْطُ لَفَوًّا وَ (يُقَسَّمُ
١١١٤) الرَّبْحُ يَنْتَهُمَا عَلَى مِقْدَارِ حِصَّتَيْهِمَا مِنَ الْمَالِ الْمُشْتَرَى . مَثَلًا إِذَا

شُرْطَ كَوْنِ الْأَشْيَاءِ الْمَأْخُودَةِ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةٌ فَيَكُونُ الرِّبْحُ أَيْضًا مُنَاصَفَةً وَإِنْ شُرْطَ كَوْنُهَا ثُلْثَيْنِ وَثُلْثًا كَانَ الرِّبْحُ أَيْضًا ثُلْثَيْنِ وَثُلْثًا لَكِنْ فِي حَالِ مَشْرُوطِيَةِ الْأَشْيَاءِ عَلَى النِّصْفِيَّةِ إِذَا شُرْطًا تَقْسِيمِ الرِّبْحِ ثُلْثَيْنِ وَثُلْثًا فَهَذَا الشَّرْطُ لَا يُعْتَبَرُ وَيُقَسَّمُ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٤٠٣ ﴾ (يُقَسَّمُ ١١١٤) الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ فِي كُلِّ حَالٍ عَلَى مِقْدَارِ حِصَّةِ الشَّرِيكََيْنِ فِي (الْمَالِ ١٢٦) الْمُشْتَرَى سَوَاءً بَاشِرًا عَقْدَ الشِّرَاءِ بِالِاتِّحَادِ أَوْ بَاشِرَهُ أَحَدُهُمَا وَحْدَهُ . مَثَلًا الشَّرِيكَانِ (شَرِكَةٌ وَجُوهٌ ١٣٣٢ و ١٣٩٩ هـ ١٤٠٣) فِي صُورَةِ خَسَارِهِمَا فِي الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ إِذَا (عَقْدًا ١٠٣) (الشَّرِكَةُ ١٠٤٥) عَلَى النِّصْفِيَّةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى فَيُقَسَّمُ الْخَسَارُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا عَلَى التَّسَاوِي وَإِنْ عَقْدًا الشَّرِكَةُ عَلَى كَوْنِ الْحِصَّةِ ثُلْثَيْنِ وَثُلْثًا فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى يُقَسَّمُ الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ أَيْضًا ثُلْثَيْنِ وَثُلْثًا سَوَاءً اشْتَرَا الْمَالُ الَّذِي خَسِرَ فِيهِ بِالِاتِّحَادِ أَوْ اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا وَحْدَهُ لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ [انظر المادة ٨٣]



الباب الرابع

﴿ فِي حَقِّ (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤ هـ ١٤٣٠) وَيَشْتَمِلُ ﴾
﴿ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان تعريف المضاربة (١٤٠٤ الى ١٤٠٧) وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١٤٠٤ ﴾ المضاربة نوع (شركة ١٠٤٥) على أن (رأس المال ١٠٥٧) من طرف السعي والعمل من الطرف الآخر ويقال لصاحب رأس المال رب المال وللعامل مضارب

﴿ مادة ١٤٠٥ ﴾ ركن (المضاربة ١٤٠٤ الى ١٤٣٠) (الإيجاب ١٠١) و (القبول ١٠٢) . مثلاً اذا قال (رب المال ١٤٠٤) (للمضارب ١٤٠٤) خذ هذا (رأس مال ١٠٥٧) مضاربة فاسع وأعمل على أن (الربح ١٠٥٨) بيننا مناصفة أو ثلثين وثلثاً أو قال قولاً يفيد معنى المضاربة كقولهم خذ هذه الدراهم وأجعلها رأس مال والربح بيننا على نسبة كذا مشترك وقبل المضارب فتكون المضاربة (منعقدة ١٠٦)

﴿ مادة ١٤٠٦ ﴾ (المضاربة ١٤٠٤ الى ١٤٣٠) قسمان أحدهما (مضاربة مطلقة ١٤٠٧) والآخر (مضاربة مقيدة ١٤٠٧)

﴿ مادة ١٤٠٧ ﴾ المضاربة المطلقة هي التي لا تقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة ولا بتعيين (بائع ١٦٠) ولا (مشتري ١٦١) وإذا تقيدت بإحدى من هذه فكون مضاربة مقيدة . مثلاً اذا قال في الوقت الفلاني أو في المكان الفلاني أو اشتري (الأموال ١٢٦)

الْفُلَانِيَّةَ أَوْ عَامِلُ فُلَانًا وَفُلَانًا أَوْ أَهَالِي الْبَلَدَةِ الْفُلَانِيَّةِ فَتَكُونُ
الْمُضَارَبَةُ مُقَدَّةً



الفصل الثاني

﴿ في بيان شروط (المضاربة ١٤٠٤) (١٤٣٠) ﴾

﴿ مادة ١٤٠٨ ﴾ تُشْتَرَطُ أَهْلِيَّةُ (رَبِّ الْمَالِ ١٤٠٤) (لِلتَّوَكُّلِ
(١٤٤٩) و (الْمُضَارِبِ ١٤٠٤) (لِلوَكَاةِ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٤٠٩ ﴾ شَرَطُ (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧) كَوْنُهُ (مَالًا ١٢٦)
صَالِحًا لِرَأْسِ مَالِ (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) رَاجِعِ الْفَصْلَ الثَّالِثَ مِنْ بَابِ شَرِكَةِ
الْعَقْدِ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الْعُرُوضُ ١٣١) و (الْعَقَارُ ١٢٩) و (الدِّينُ
١٥٨) فِي الذِّمِّمِ رَأْسَ مَالٍ فِي (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤) لَكِنْ (رَبِّ الْمَالِ
١٤٠٤) إِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا مِنْ الْعُرُوضِ (لِلْمُضَارِبِ ١٤٠٤) وَقَالَ بَعْ
هَذَا وَأَعْمَلَ (بِشْمِهِ ١٥٢) مُضَارَبَةً و (قَبْلَ ١٠٢) الْمُضَارِبُ و (قَبْضَ
٢٦٢ و ٢٧٧) ذَلِكَ الْمَالِ (فَبَاعَهُ ١٢٠) وَأَتَخَذَ (نُقُودَ ١٣٠) ثَمَنِهِ رَأْسَ
مَالٍ لِلْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ فَتَكُونُ الْمُضَارَبَةُ (صَحِيحَةً ١٠٨) كَذَلِكَ إِذَا قَالَ
أَقْبَضَ الدِّينَ الَّذِي لِي فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ وَقَدَرَهُ كَذَا قِرْشًا وَأَسْتَعْمِلُهُ عَلَى
طَرِيقِ الْمُضَارَبَةِ وَقَبْلَ فَتَكُونُ صَحِيحَةً

﴿ مادة ١٤١٠ ﴾ تسليم (رأس المال ١٠٥٧) الى (المضارب ١٤٠٤) شرطاً

﴿ مادة ١٤١١ ﴾ يشترط في (المضاربة ١٤٠٤) (كسركة العقد ١٣٢٩ الى ١٣٣١ و ١٣٣٣) كون (رأس المال ١٠٥٧) معلوماً وتعيين حصّة العاقدين من (الربح ١٠٥٨) جزءاً (شائئاً ١٣٩) كالنصف والثلث لكن اذا عبر بالشركة على (الاطلاق ١٤٠٧) كقوله والربح (مشترك ١٠٤٥) يتنا فيكون مصروفاً الى المساواة و (يقسم ١١١٤) الربح مناصفة بين (رب المال ١٤٠٤) و (المضارب ١٤٠٤)

﴿ مادة ١٤١٢ ﴾ اذا فقد شرط من هذه الشروط المذكورة . مثلاً اذا لم تكن حصّة (العاقدين ١٦٢) من (الربح ١٠٥٨) جزءاً (شائئاً ١٣٩) بل تعين لأحدهما من الربح كذا قرشاً (فتفسد ١٠٩) (المضاربة ١٤٠٤)

الفصل الثالث

﴿ في بيان أحكام المضاربة ﴾

﴿ مادة ١٤١٣ ﴾ (المضارب ١٤٠٤) أمين (رأس المال ١٠٥٧) في يده في حكم (الوديعة ٧٦٣) ومن جهة تصرفه في رأس المال هو

(وكيل ١٤٤٩) (رَبِّ الْمَالِ ١٤٠٤) واذا ربيع فيكون شريكاً فيه

﴿ مادة ١٤١٤ ﴾ (المُضَارِبُ ١٤٠٤) في (المُضَارِبَةِ الْمُطْلَقَةِ ١٤٠٧)
بمجرد (عقد ١٠٣) (المُضَارِبَةِ ١٤٠٤) يكون مأذوناً بالعمل في
لوازم المُضَارِبَةِ والأشياء التي تنفرع عنها . فاولاً يجوز له (البيع ١٢٠)
والشراء لأجل (الربح ١٠٥٨) لكن اذا اشترى (مالاً ١٢٦) (بالقبن
الفاحش ١٦٥) فيكون أخذه لنفسه لا يدخل في حساب المُضَارِبَةِ .
ثانياً يجوز له البيع سواء كان (بالنقد ١٣٠) او بالنسيئة بقليل الدراهم
وكثيرها لكن يجوز له إعطاء المهلة في المرتبة التي جرى (العرف والعادة
٣٦٨ و ٤٠٩ و ٤٥٠) بها بين التجار والأفليس له بيع الأموال الى مدة
طويلة لم تعرف بين التجار . ثالثاً يجوز له (قبول ١٠٢) (الحالة ٦٧٣)
(بشمن ١٥٢) المال الذي باعه . رابعاً يجوز له (توكيل ١٤٤٩) شخص
آخر بالبيع والشراء . خامساً يجوز له (إيداع ٧٦٤) مال المُضَارِبَةِ
(والإبضاع ١٠٥٩) و (الرهن ٧٠١) و (الارتهان ٧٠٢) و (الإيجار
والاستيجار ٤٠٤) . سادساً يجوز له أن يسافر الى بلدة أخرى لأجل
الأخذ والإعطاء [انظر المادتين ٣٦ و ٦٤]

﴿ مادة ١٤١٥ ﴾ (المُضَارِبُ ١٤٠٤) في (المُضَارِبَةِ الْمُطْلَقَةِ ١٤٠٧)
لا يكون (مأذوناً ٣٠٣ و ٣٠٤) بمجرد (عقد ١٠٣) (المُضَارِبَةِ ١٤٠٤)
الـ (١٤٣٠) يخلط (مال ١٢٦) المُضَارِبَةِ بماله ولا بإعطائه مُضَارِبَةً لكن
اذا كان في بلدة من (عادة ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٥) المُضَارِبِينَ فيها

خَلَطُ مَالِ الْمُضَارَبَةِ بِمَالِهِمْ فِي الْمُضَارَبَةِ الْمُطْلَقَةِ فَيَكُونُ الْمُضَارِبُ أَيْضًا
مَأْذُونًا بِذَلِكَ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ١٤١٦ ﴾ إذا كان (ربُّ المال ١٤٠٤) في (الْمُضَارَبَةِ الْمُطْلَقَةِ
١٤٠٧) قد فَوَّضَ إِلَى رَأْيِ (الْمُضَارِبِ ١٤٠٤) أُمُورَ (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤
١٤٣٠) قَائِلًا لَهُ أَعْمَلْ بِرَأْيِكَ فَيَكُونُ الْمُضَارِبُ (مأذونًا ٣٠٣) بِخَلْطِ
مَالِ الْمُضَارَبَةِ بِمَالِهِ وَبِإِعْطَائِهِ مُضَارَبَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ لَكِنْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ
لَا يَكُونُ مَأْذُونًا (بِالْهَبَةِ ٨٣٣) وَالْإِقْرَاضِ فِي مَالِ الْمُضَارَبَةِ وَلَا بِالْدُخُولِ
تَحْتَ (الدَّيْنِ ١٥٨) الْأَكْثَرِ مِنْ (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧) بَلْ إِنْ جَرَأَ هَذِهِ
الْأُمُورَ مَوْقُوفًا عَلَى صَرِيحِ (الْإِذْنِ ٣٠٣) مِنْ رَبِّ الْمَالِ

﴿ مادة ١٤١٧ ﴾ إذا خَلَطَ (الْمُضَارِبُ ١٤٠٤) (مَالَ ١٢٦)
(الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤) بِمَالِهِ (فَالرَّيْبُ ١٠٥٨) الْحَاصِلُ (يُقَسَّمُ ١١١٤)
عَلَى مِقْدَارِ (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧) يَعْنِي أَنَّهُ يَأْخُذُ رَيْبَ رَأْسِ مَالِهِ وَرَيْبُ
مَالِ الْمُضَارَبَةِ يُقَسَّمُ بَيْنَهُ وَيَبْنَ (رَبِّ الْمَالِ ١٤٠٤) عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي شَرَطَاهُ

﴿ مادة ١٤١٨ ﴾ (الْمَالُ ١٢٦) الَّذِي أَخَذَهُ (الْمُضَارِبُ ١٤٠٤)
بِالنَّسِيبَةِ زِيَادَةً عَلَى (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧) (بِالْإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (رَبِّ
الْمَالِ ١٤٠٤) يَكُونُ (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) بَيْنَهُمَا (شَرِكَةً وَجُوهَ
١٣٣٢ و ١٣٩٩ و ١٤٠٣)

﴿ مادة ١٤١٩ ﴾ إذا ذَهَبَ (الْمُضَارِبُ ١٤٠٤) بِعَمَلِ (الْمُضَارَبَةِ

١٤٠٤ هـ (١٤٣٠ م) الى محل غير البلدة التي وجد فيها فإخذ مضرّوه بالقدر المعروف من (مال ١٢٦) المضاربة.

﴿ مادة ١٤٢٠ ﴾ مهما شرط (رب المال ١٤٠٤) وقيد (بالمضاربة المقيدة ١٤٠٧) يلزم (المضارب ١٤٠٤) رعايته [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٤٢١ ﴾ اذا خرج (المضارب ١٤٠٤) عن (مأذونيته ٣٠٣) وخالف الشرط فيكون (غاصباً ٤١٦) وفي هذه الحال يعود (الربح ١٠٥٨) والخسار في أخذه وإعطائه عليه واذا تلف (مال ١٢٦) (المضاربة ١٤٠٤ هـ ١٤٣٠ م) فيكون (ضامناً ٤١٦)

﴿ مادة ١٤٢٢ ﴾ اذا خالف (المضارب ١٤٠٤) (رب المال ١٤٠٤) حال نهي إياه بقوله لا تذهب (بمال ١٢٦) (المضاربة ١٤٠٤ هـ ١٤٣٠ م) الى المحل الفلاني او لا (تبع ١٢٠) بالنسيئة فذهب بمال المضاربة الى ذلك المحل فتلف (المال ١٢٦) او باع بالنسيئة فهلك (الثمن ١٥٢) فيكون المضارب (ضامناً ٤١٦)

﴿ مادة ١٤٢٣ ﴾ اذا وقت (رب المال ١٤٠٤) (المضاربة ١٤٠٤ هـ ١٤٣٠ م) بوقت معين فيمضي ذلك الوقت (تنفسخ ٣٠٢ هـ ٣٠٤ م) المضاربة

﴿ مادة ١٤٢٤ ﴾ اذا عزل (رب المال ١٤٠٤) (المضارب ١٤٠٤) فيلزم إعلامه بعزله فتكون تصرفات المضارب الواقعة معتبرة حتى يقف على العزل ولا يجوز له التصرف (بالنقود ١٣٠) التي في يده بعد وقوفه على

الْزَلِّ لَكِنْ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ (أَمْوَالُ ١٢٦) غَيْرُ الثُّقُودِ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ
(بَيْعَهَا ١٢٠) وَيُبَدِّلَهَا بِالنَّقْدِ

﴿مادة ١٤٢٥﴾ (المُضَارِبُ ١٤٠٤) إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ (الرَّبْحَ ١٠٥٨)
فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ وَالْعَمَلُ إِنَّمَا يَكُونُ مُتَقَوِّمًا (بِالْعَقْدِ ١٠٣) فَأَيُّ مِقْدَارِ
شُرْطٍ لِلْمُضَارِبِ فِي عَقْدِ (المُضَارَبَةِ ١٤٠٤ الـ ١٤٣٠) مِنَ الرَّبْحِ يَأْخُذُ
حِصَّتَهُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ

﴿مادة ١٤٢٦﴾ إِسْتِحْقَاقُ (رَبِّ الْمَالِ ١٤٠٤) (لِلرَّبْحِ ١٠٥٨)
(بِمَالِهِ ١٢٦) فَيَكُونُ جَمِيعُ الرَّبْحِ لَهُ فِي (المُضَارَبَةِ ١٤٠٤ الـ ١٤٣٠) (الْفَاسِدَةِ
١٠٩) و (المُضَارِبُ ١٤٠٤) بِمَنْزِلَةِ (أَجِيرِهِ ٤١٣) يَأْخُذُ (أَجْرَ الْمِثْلِ ٤١٤)
لَكِنْ لَا يَتَجَاوَزُ الْمِقْدَارَ الْمَشْرُوطَ حِينَ (العَقْدِ ١٠٣) وَلَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَ
الْمِثْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ

﴿مادة ١٤٢٧﴾ إِذَا تَلَفَ مِقْدَارٌ مِنْ (مَالِ ١٢٦) (المُضَارَبَةِ
١٤٠٤ الـ ١٤٣٠) فَيُحْسَبُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مِنَ (الرَّبْحِ ١٠٥٨) وَلَا يَسْرِي
إِلَى (رَأْسِ الْمَالِ ١٠٥٧) وَإِذَا تَجَاوَزَ مِقْدَارَ الرَّبْحِ وَمَرَى إِلَى رَأْسِ
الْمَالِ فَلَا (يَضْمَنُهُ ٤١٦) (المُضَارِبُ ١٤٠٤) سَوَاءً كَانَتْ الْمُضَارَبَةُ
(صَحِيحَةً ١٠٨) أَوْ (فَاسِدَةً ١٠٩)

﴿مادة ١٤٢٨﴾ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَكُونُ الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ عَائِدًا إِلَى
(رَبِّ الْمَالِ ١٤٠٤) وَإِذَا شُرِطَ كَوْنُهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (المُضَارِبِ ١٤٠٤)
فَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ الشَّرْطُ

- ﴿ مادة ١٤٢٩ ﴾ اذامات (رب المال ١٤٠٤) لو جنّ (جنونا مطبقاً)
 (٩٤٤) (فُتْسَخُ ٣٠٢ الى ٣٠٤) (الْمُضَارَبَةُ ١٤٠٤ الى ١٤٣٠)
 ﴿ مادة ١٤٣٠ ﴾ اذامات (المضارب ١٤٠٤) مجتهلاً (فالضمان
 ٤١٦) في تركته (راجع مادتي ٨٠١ و ١٣٥٥)

الباب الثامن

﴿ في بيان المزارعة والمساقاة وينقسم الى فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان (المزارعة ١٤٣١ الى ١٤٤٠) ﴾

- ﴿ مادة ١٤٣١ ﴾ (المزارعة ١٤٣٢ الى ١٤٤٠) نوع (شركة ١٠٤٥)
 على كون الاراضي من طرف والعمل من طرف آخر يعني أن الاراضي
 تُزْرَعُ والحاصلات (تُقَسَّمُ ١١١٤) بينهما
 ﴿ مادة ١٤٣٢ ﴾ رُكْنُ (المزارعة ١٤٣١ الى ١٤٤٠) (الإيجاب
 ١٠١) و (القبول ١٠٢) فاذا قال صاحب الاراضي للفلاح اعطيتك
 هذه الأرض مزارعة على أن حصتك من الحاصلات كذا وقال الفلاح
 قبلت او رضىت او يقول قولاً يدل على الرضى او قال الفلاح لصاحب
 الأرض اعطني أرضك على وجه المزارعة لأعمل فيها ودعي

الْآخِرُ (فَتَعَقَّدُ ١٠٤) الْمَزَارَعَةُ

﴿مادة ١٤٣٣﴾ كَوْنُ (الْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) عَاقِلَيْنِ فِي (الْمَزَارَعَةِ ١٤٣١ هـ ١٤٤٠) شَرْطٌ. وَكَوْنُهُمَا (بَالِغَيْنِ ٩٨٥ هـ ٩٨٧) لَيْسَ بِشَرْطٍ فَيَجُوزُ (لِلصَّبِيِّ ٩٧٠ و ٩٤٣) الْمَأْذُونِ (عَقْدُ ١٠٣) الْمَزَارَعَةِ

﴿مادة ١٤٣٤﴾ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ مَا يُزْرَعُ يَعْنِي مَا يُبَذَرُ لَوْ تَعَيَّنَتْ عَلَى أَنْ يَزْرَعَ الْفَلَّاحُ مَا شَاءَ

﴿مادة ١٤٣٥﴾ يُشْتَرَطُ حِينَ (الْعَقْدِ ١٠٣) تَعْيِينُ حِصَّةِ الْفَلَّاحِ جُزْءًا (شَائِعًا ١٣٩) مِنَ الْحَاصِلَاتِ كَالنِّصْفِ وَالثُّلْثِ وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنْ حِصَّةٌ أَوْ تَعَيَّنَتْ عَلَى إعْطَاءِ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْحَاصِلَاتِ أَوْ عَلَى مِقْدَارٍ كَذَا مُدًّا مِنَ الْحَاصِلَاتِ فَالْمَزَارَعَةُ (غَيْرُ صَحِيحَةٍ ١١٠)

﴿مادة ١٤٣٦﴾ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْأَرْضِ صَالِحَةً لِلزَّرْعَةِ وَتَسْلِيمُهَا إِلَى الْفَلَّاحِ

﴿مادة ١٤٣٧﴾ إِذَا قُدِّرَ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلُ فَتَكُونُ (الْمَزَارَعَةُ ١٤٣١ هـ ١٤٤٠) (فَاسِدَةً ١٠٩)

﴿مادة ١٤٣٨﴾ كَيْفَمَا شَرَطَ (الْعَاقِدَانِ ١٦٢) فِي (الْمَزَارَعَةِ ١٤٣١ هـ ١٤٤٠) (الصَّحِيحَةِ ١٠٨) (تُقَسَّمُ ١١١٤) الْحَاصِلَاتُ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ [انظر المادة ٨٣]

﴿مادة ١٤٣٩﴾ تَكُونُ كُلُّ الْحَاصِلَاتِ فِي (الْمَزَارَعَةِ ١٤٣١ هـ ١٤٤٠) (الْفَاسِدَةِ ١٠٩) لِصَاحِبِ الْبَذْرِ وَلِلْآخِرِ (أَجْرَةُ ٤٠٤) أَرْضِهِ إِنْ

كَانَ صَاحِبُ أَرْضٍ وَإِنْ كَانَ فَلَا حَافِلَهُ (أَجْرُ الْمِثْلِ ٤١٤)

﴿مادة ١٤٤٠﴾ إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الْأَرْضِ وَالزَّرْعُ أَخْضَرَ فَالْفَلَاحُ يُدَاوِمُ عَلَى الْعَمَلِ إِلَى أَنْ يُدْرِكَ الزَّرْعُ وَلَا يَسْوَغُ لَوْرَثَةِ الْمُتَوَفَّى مِنْهُ وَإِذَا مَاتَ الْفَلَاحُ فَوَارِثُهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ دَاوَمَ عَلَى الْعَمَلِ إِلَى أَنْ يُدْرِكَ الزَّرْعُ وَلَا يَسْوَغُ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ مِنْهُ



الفصل الثاني

﴿ في بيان (المُسَاقَاةِ ١٤٤١ إلى ١٤٤٨) ﴾

﴿مادة ١٤٤١﴾ (المُسَاقَاةُ ١٤٤٢ إلى ١٤٤٨) نَوْعٌ (شَرِكَةٌ ١٠٤٥) عَلَى أَنْ يَكُونَ أَشْجَارٌ مِنْ طَرَفٍ وَتَرْيئةٌ مِنْ طَرَفٍ آخَرٍ وَ (يُقَسَّمُ ١١١٤) مَا يَحْصُلُ مِنَ الثَّمَرَةِ بَيْنَهُمَا

﴿مادة ١٤٤٢﴾ رُكْنُ (المُسَاقَاةِ ١٤٤١) (الإِيجَابُ ١٠١) وَ (الْقَبُولُ ١٠٢) فَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْأَشْجَارِ لِلْعَامِلِ أَعْطَيْتُكَ أَشْجَارِي هَذِهِ بِوَجْهِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْ ثَمَرَتِهَا كَذَا حِصَّةً وَقَبِلَ الْعَامِلُ يَعْنِي الَّذِي يَرْبِي الْأَشْجَارَ (فَتَنْقَدُ ١٠٤) الْمُسَاقَاةُ

﴿مادة ١٤٤٣﴾ كَوْنُ (الْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) (عَاقِلَيْنِ ٩٤٣) شَرْطٌ

﴿مادة ١٤٤٤﴾ كَوْنُ حِصَّةِ (الْعَاقِدَيْنِ ١٦٢) فِي (عَقْدِ ١٠٣)

(المُسَاقَاةُ ١٤٤١هـ إلى ١٤٤٨هـ) جُزْءًا (شَائِعًا ١٣٩) كَالنِّصْفِ وَالثَّلْثِ شَرْطًا
إيضاً كما في (المُزَارَعَةُ ١٤٣١هـ إلى ١٤٤٠هـ)

﴿ مادة ١٤٤٥ ﴾ تَسْلِيمُ الْأَشْجَارِ إِلَى الْعَامِلِ شَرْطًا
﴿ مادة ١٤٤٦ ﴾ (نُقَسِمُ ١١١٤) الثَّمَرَةُ فِي (المُسَاقَاةِ ١٤٤١هـ إلى ١٤٤٨هـ)
(الصَّحِيحَةُ ١٠٨) يَبْنَى (العَاقِدَيْنِ ١٦٢) عَلَى وَجْهِ مَا شَرَطَا [انظر المادة ٨٣]
﴿ مادة ١٤٤٧ ﴾ تَكُونُ الثَّمَرَةُ الْحَاصِلَةُ فِي (المُسَاقَاةِ ١٤٤١هـ إلى ١٤٤٨هـ)
(الْفَائِدَةُ ١٠٩) بِتَمَامِهَا لِصَاحِبِ الْأَشْجَارِ وَيَأْخُذُ الْعَامِلُ (أَجْرَ الْمِثْلِ ٤١٤)
﴿ مادة ١٤٤٨ ﴾ إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الْأَشْجَارِ وَالثَّمَرَةُ فَجَّةً فَيَدَاوِمُ
الْعَامِلُ عَلَى الْعَمَلِ إِلَى أَنْ تَنْضَجَ الثَّمَرَةُ وَلَا يَسُوغُ لَوَرَثَةِ الْمُتَوَفَّى مِنْهُ وَإِذَا
مَاتَ الْعَامِلُ فَوَارِثُهُ يَكُونُ قَائِمًا مَقَامَهُ فَإِنْ شَاءَ دَاوَمَ عَلَى الْعَمَلِ وَلَا يَسُوغُ
لِصَاحِبِ الْأَشْجَارِ مِنْهُ

(ناظر المعارف العمومية)
أحمد جودت

أمين الفتوى
السيد خليل

قاضي دار الخلافة العلية سابقاً
سيف الدين

مفتي دار الشورى العسكرية
أحمد خلوصي

عن أعضاء ديوان
أحكام عدلية
أحمد حلمي

عن أعضاء مجلس
تدقيقات شرعية
أحمد خالد



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« سورة الخط المايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الحادي عشر

﴿ في الوكالة ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب ﴾

المقدمة

﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالوكالة ﴾

﴿ مادة ١٤٤٩ ﴾ الوكالة تفويض أحد أمره الى آخر وإقامته مقامه ويقال لذلك الشخص موكل ولين أقامه مقامه وكيل ولذلك الأمر موكل به

﴿ مادة ١٤٥٠ ﴾ الرسالة هي تبليغ أحد كلام الآخر الى غيره من دون أن يكون له دخل في التصرف ويقال للمبليغ رسول ولصاحب الكلام مرسل وللآخر مرسل اليه

الباب الاول

﴿ في بيان ركن (الوكالة ١٤٤٩) وتقسيمها ﴾

❖ مادة ١٤٥١ ❖ رُكِنُ (التوكيل ١٤٤٩) (الإيجاب ١٠١)
 و (القبول ١٠٢) وذلك بَأَن يَقُولَ الْمُوَكَّلُ وَكَلْتُكَ هَذَا الْخُصُوصَ . فإذا قَالَ
 الْوَكِيلُ قَبِلْتُ أَوْ قَالَ كَلَامًا آخَرَ يُشْعِرُ بِالْقَبُولِ (فَتَنْقُذُ ١٠٤) (الْوَكَاةُ
 ١٤٤٩) . كذلك لو لم يَقُلْ شَيْئًا وَتَشَبَّثَ بِإِجْرَاءِ ذَلِكَ الْخُصُوصِ (يَصِحُّ
 ١٠٨) تَصَرُّفُهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ قَبِلَ الْوَكَاةَ دَلَالَةً وَلَكِنْ لَوْ رَدَّهَا الْوَكِيلُ
 بَعْدَ الْإِيجَابِ لَا يَبْقَى لَهُ حُكْمٌ . بناءً عَلَيْهِ لو قَالَ الْمُوَكَّلُ وَكَلْتُكَ هَذَا
 الْخُصُوصَ وَرَدَّ الْوَكِيلُ الْوَكَاةَ بِقَوْلِهِ لَا أَقْبِلُ ثُمَّ بَاشَرَ إِجْرَاءَ الْمُوَكَّلِ بِهِ
 لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ [انظر المادة ٦٧]

❖ مادة ١٤٥٢ ❖ (الْأِذْنُ وَالْإِجَازَةُ ٣٠٣ و ٣٠٤) (تَوَكِيلُ ١٤٤٩)
 ❖ مادة ١٤٥٣ ❖ (الْأِجَازَةُ ٣٠٣) (اللَّاحِقَةُ هِيَ فِي حُكْمِ) (الْوَكَاةُ
 ١٤٤٩) (السَّابِقَةِ . مثلاً لو (بَاعَ ١٢٠) أَحَدُهُ (مَالَ ١٢٦) الْآخَرِ (فُضُولًا
 ١١٢) ثُمَّ أَخْبَرَ صَاحِبَهُ فَأَجَازَهُ يَكُونُ كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ أَوَّلًا

❖ مادة ١٤٥٤ ❖ (الرِّسَالَةُ ١٤٥٠) (لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ) (الْوَكَاةِ
 ١٤٤٩) . مثلاً لو أَرَادَ الصَّبْرِيُّ إِقْرَاضَ أَحَدِ دَرَاهِمَ وَأَرْسَلَ خَادِمَهُ لِلْإِتْيَانِ
 بِهَا يَكُونُ الْخَادِمُ (رَسُولَ ١٤٥٠) ذَلِكَ الْمُسْتَقْرِضُ وَلَا يَكُونُ (وَكِيلَهُ ١٤٤٩)
 بِالْأَسْتِقْرَاضِ . كذلك الشَّخْصُ الَّذِي أَرْسَلَهُ أَحَدُهُ إِلَى السِّمْسَارِ عَلَى أَنْ
 يَشْتَرِيَ فَرَسًا إِذَا قَالَ لَهُ إِنَّ فُلَانًا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْكَ الْفَرَسَ الْفُلَانِيَّ وَقَالَ
 السِّمْسَارُ بَعْتُهُ إِيَّاهُ بِكَذَا . إِذْ هَبَ وَقُلْ لَهُ وَ (سَلِّمْ ٢٧٢) هَذَا الْفَرَسَ إِلَيْهِ
 فَإِذَا أَتَى الشَّخْصُ وَسَلَّمَ الْفَرَسَ إِلَيْهِ وَ (قَبِلَ ١٠٢) الْمُرْسِلُ ذَلِكَ عَلَى

الْمِنْوَالِ الْمَشْرُوحِ (فَيَنْعَقِدُ ١٠٤) (الْبَيْعُ ١٢٠) بَيْنَ الرُّسُلِ وَالسِّمَسَارِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الشَّخْصُ إِلَّا وَاسِطَةً وَرَسُولًا وَلَيْسَ بِوَكِيلٍ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَحَدُ الْجَزَارِ أَعْطِ لِأَجْلِي كُلَّ يَوْمٍ مِقْدَارَ كَذَا لِحَمَلِ الْخَادِمِ فَلَانِ الَّذِي يَذْهَبُ وَيَأْتِي إِلَى السُّوقِ وَأَعْطَاهُ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ ذَلِكَ الْخَادِمُ رَسُولَ سَيِّدِهِ وَلَا يَكُونُ وَكِيلَهُ

﴿مادة ١٤٥٥﴾ يَكُونُ الْأَمْرُ مَرَّةً مِنْ قَبِيلِ (الْوَكَاةِ ١٤٤٩) وَمَرَّةً مِنْ قَبِيلِ (الرِّسَالَةِ ١٤٥٠) . مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى خَادِمٌ مِنْ تَاجِرٍ (مَالًا ١٢٦) بِأَمْرِ سَيِّدِهِ يَكُونُ (وَكِيلَهُ ١٤٤٩) بِالشِّرَاءِ وَأَمَّا لَوْ اشْتَرَى الْمَوْلَى الْمَالَ مِنَ التَّاجِرِ وَأَرْسَلَ خَادِمَهُ لِإِيَاتِيهِ بِهِ فَيَكُونُ (رَسُولَ ١٤٥٠) سَيِّدِهِ وَلَا يَكُونُ وَكِيلَهُ

﴿مادة ١٤٥٦﴾ يَكُونُ رُكْنُ (التَّوَكُّلِ ١٤٤٩) مَرَّةً (مُطْلَقًا ٦٤) بِعَنِي لَا يَكُونُ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ أَوْ مُضَافًا إِلَى وَقْتٍ أَوْ مُقْبِدًا بِقَيْدٍ . وَمَرَّةً يَكُونُ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ . مَثَلًا لَوْ قَالَ وَكَلْتُكَ عَلَى أَنْ (تَبِيعَ ١٢٠) فَرَسِي هَذِهِ إِذَا أَتَى فَلَانُ التَّاجِرُ إِلَى هُنَا وَ (قَبْلَ ١٠٢) (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) ذَلِكَ (تَنْعَقِدُ ١٠٤) الْوَكَاةُ مُعْلَقَةٌ بِبَيْعِ التَّاجِرِ وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَ الْفَرَسَ إِذَا أَتَى التَّاجِرُ وَإِلَّا فَلَا . وَمَرَّةً يَكُونُ مُضَافًا إِلَى وَقْتٍ . مَثَلًا لَوْ قَالَ وَكَلْتُكَ عَلَى أَنْ تَبِيعَ دَوَابِّي فِي شَهْرِ نَيْسَانَ وَقَبْلَ الْوَكِيلِ ذَلِكَ يَكُونُ وَكِيلًا بِحُلُولِ الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ وَلَهُ أَنْ يَبِيعَ الدَّوَابَّ فِي الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ وَأَمَّا قَبْلَ حُلُولِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ . وَمَرَّةً يَكُونُ مُقْبِدًا بِقَيْدٍ . مَثَلًا لَوْ قَالَ وَكَلْتُكَ

على أَنْ تَبِيعَ سَاعَتِي هَذِهِ بِأَلْفِ قِرْشٍ تَكُونُ وَكَالَةُ الْوَكِيلِ مُقْبَدَةً بَعْدَ الْبَيْعِ بِأَقْلٍ مِنْ أَلْفِ قِرْشٍ [انظر المادتين ٨٢ و ٨٣]



الباب الثاني

﴿ في بيان شروط (الوكالة ١٤٤٩) ﴾

﴿ مادة ١٤٥٧ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) مُقْتَدِرًا عَلَى إيفاء (الْوَكِيلِ بِهِ ١٤٤٩) بِنَاءً عَلَيْهِ (لَا يَصِحُّ ١١٠) (تَوَكِيلُ ١٤٤٩) (الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ ٩٤٣) و (الْمُجْنُونِ ٩٤٤) وَأَمَّا فِي الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ ضَرَرٌ مَحْضٌ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ الْمُيَّزِ فَلَا يَصِحُّ تَوَكِيلُهُ وَإِنْ (أَذِنَهُ ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (الْوَلِيُّ ٩٧٤) (كَلِمَةً ٨٣٣) و (الصَّدَقَةَ ٨٣٥) وَفِي الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ نَفْعٌ مَحْضٌ يَصِحُّ تَوَكِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْهُ الْوَلِيُّ كَقَبُولِ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَأَمَّا فِي التَّصَرُّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ (بِالْبَيْعِ ١٢٠) وَالشِّرَاءِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ (مَأْذُونًا ٩٤٢ و ٩٧٠) بِهَا فَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَإِلَّا فَالتَّوَكِيلُ يَنْعَقِدُ مَوْفُوفًا عَلَى إِجَازَةِ وَلِيِّهِ [انظر المادة ١٧]

﴿ مادة ١٤٥٨ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) عَاقِلًا و (مُمَيَّزًا ٩٤٣) وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (بِالْعَالِمِ ٩٨٥ و ٩٨٧) (فَيَصِحُّ ١٠٨) أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ الْمُيَّزُ وَكَيْلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ (مَأْذُونًا ٩٤٢ و ٩٧٠)

٢ ٣٠٣، ٣٠٤) ولكنَّ حُقُوقَ (العَقْدِ ١٠٣) عَائِدَةٌ إِلَى (مَوْكَلِّهِ ١٤٤٩) وَلَيْسَتْ بِعَائِدَةٍ إِلَيْهِ

﴿ مَادَّة ١٤٥٩ ﴾ (يَصِحُّ ١٠٨) أَنَّ (مَوْكَلَّ ١٤٤٩) أَحَدُ غَيْرِهِ فِي الْخُصُوصَاتِ الَّتِي يَقْدَرُ عَلَى إِجْرَائِهَا بِالذَّاتِ وَبِإِيفَاءِ وَاسْتِيفَاءِ كُلِّ حَقٍّ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَعَامَلَاتِ . مَثَلًا لَوْ وَكَّلَ أَحَدُ غَيْرِهِ (بِالْبَيْعِ ١٢٠) وَالشِّرَاءِ وَ(الِإيجَارِ ٤٠٤) وَ(الِاسْتِجَارِ ٤٠٤) وَ(الرَّهْنِ ٧٠١) وَ(الْارْتِهَانِ ٧٠٢) وَ(الِإِيْدَاعِ ٧٦٤) وَالِاسْتِيدَاعِ وَ(الْهَبَةِ ٨٣٣) وَ(الْإِتِهَابِ ٨٣٣) وَ(الصِّلَحِ ١٥٣١) وَ(الْإِبْرَاءِ ١٥٣٦) وَ(الْإِقْرَارِ ١٥٧٢) وَ(الدَّعْوَى ١٦١٣) وَ(طَلَبِ الشُّفْعَةِ ٩٥٠) وَ(الْقِسْمَةِ ١١١٤) وَإِيفَاءِ (الدُّيُونِ ١٥٨) وَاسْتِيفَائِهَا وَقَبْضِ (الْمَالِ ١٢٦) يَجُوزُ وَلَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَوْكَلُّ بِهِ ١٤٤٩) مَعْلُومًا

الباب الثالث

﴿ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ (الْوَكَاةِ ١٤٤٩) وَيَشْتَمِلُ ﴾
﴿ عَلَى سِتَّةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ الْعُمُومِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوَكَاةِ ﴾

﴿ مادة ١٤٦٠ ﴾ يَلْزِمُ أَنْ يُضِيفَ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) (الْعَقْدُ ١٠٣) إِلَى (مَوْكَلِهِ ١٤٤٩) فِي (الْهَبَةِ ٨٣٣) وَ (الْإِعَارَةِ ٧٦٦) وَ (الرَّغْنِ ٧٠١) وَ (الْإِيْدَاعِ ٧٦٤) وَالْإِقْرَاضِ وَ (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) وَ (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤ إِلَى ١٤٣٠) وَ (الصَّلْحِ عَنْ انْكَارِ ١٥٣٥) وَإِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى مَوْكَلِهِ (لَا يَصِحُّ ١١٠)

﴿ مادة ١٤٦١ ﴾ لَا تُشْتَرَطُ إِضَافَةُ (الْعَقْدِ ١٠٣) إِلَى (الْوَكِيلِ ١٤٤٩) فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) وَالشِّرَاءِ وَ (الْإِجَارَةِ ٤٠٥) وَ (الصَّلْحِ عَنْ إِقْرَارِ ١٥٣٥) فَإِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى مَوْكَلِهِ وَأَكْتَفَى بِإِضَافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ (صَحَّ ١٠٨) أَيْضًا وَعَلَى كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ لَا تُثْبِتُ (الْمُلْكِيَّةُ ١٢٥) إِلَّا لِمَوْكَلِهِ وَلَكِنْ إِنْ لَمْ يُضِفِ الْعَقْدُ إِلَى الْوَكِيلِ تَعَوُّدُ حَقُوقِ الْعَقْدِ إِلَى الْعَاقِدِ بِعَنِي (الْوَكِيلِ ١٤٤٩) وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْوَكِيلِ تَعَوُّدُ حَقُوقِ الْعَقْدِ إِلَى الْوَكِيلِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ (كَالرَّسُولِ ١٤٥٠) مَثَلًا لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ (مَالًا ١٢٦) الْوَكِيلِ وَأَكْتَفَى بِإِضَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى نَفْسِهِ وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى مَوْكَلِهِ يَكُونُ مَجْبُورًا عَلَى (تَسْلِيمِ ٢٦٢ إِلَى ٢٧٧) (الْمَبِيعِ ١٥١) إِلَى (الْمُشْتَرِي ١٦١) وَلَهُ أَنْ يَطْلُبَ وَيَقْبِضَ (الثَّمَنَ ١٥٢) مِنَ الْمُشْتَرِي وَإِذَا خَرَجَ لِلْمَالِ الْمُشْتَرَى مُسْتَحَقٌّ وَضَبَطَهُ بَعْدَ (الْحُكْمِ ١٧٨٦) فَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ بِعَنِي يَطْلُبُ الثَّمَنَ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ مِنْهُ وَالْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ إِذَا لَمْ يُضِفِ الْعَقْدَ إِلَى مَوْكَلِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَقْبِضُ الْمَالُ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَيُجْبَرُ عَلَى إِعْطَائِهِ ثَمَنِهِ (لِلْبَائِعِ ١٦٠) مِنْ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمِ الثَّمَنَ

مِنْ مُوَكَّلِهِ وَإِذَا ظَهَرَ (عَيْبٌ قَدِيمٌ ٣٣٩) فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى فَلِلْوَكِيلِ حَقُّ (الْمُخَاصَمَةِ ١٠٣١) لِأَجْلِ رَدِّهِ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْوَكِيلُ قَدْ أَضَافَ الْعَقْدَ إِلَى مُوَكَّلِهِ بِأَنْ عَقَدَ الْبَيْعَ بِقَوْلِهِ بَعْتُ بِالْوَكَالَةِ عَنْ فُلَانٍ أَوْ أَشْتَرَيْتُ لِفُلَانٍ فَعَلَى هَذَا الْحَالِ تَعَوُّدُ الْحَقُوقِ الْمُبْتَنَةِ أَنْفَافًا كُلُّهَا إِلَى الْمُوَكَّلِ وَبَقِيَ الْوَكِيلُ فِي فِي حُكْمِ الرَّسُولِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ

﴿مَادَّةُ ١٤٦٢﴾ تَعَوُّدُ حَقُوقِ (الْعَقْدِ ١٠٣) فِي (الرِّسَالَةِ ١٤٥٠) إِلَى (الرُّسُولِ ١٤٥٠) وَلَا تَتَعَلَّقُ (بِالرُّسُولِ ١٤٥٠) أَصْلًا

﴿مَادَّةُ ١٤٦٣﴾ (الْمَالُ ١٢٦) الَّذِي (قَبْضُهُ ١٢٦٢م ٢٢٧) (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) (بِالْبَيْعِ ١٢٠) وَالشِّرَاءِ وَإِيفَاءِ (الدَّيْنِ ١٥٨) وَاسْتِيفَائِهِ وَقَبْضِ (الْعَيْنِ ١٥٩) مِنْ جِهَةِ الْوَكَالَةِ هُوَ فِي حُكْمِ (الْوَدِيعَةِ ٢٦٣) فِي يَدِهِ فَإِذَا تَلَفَ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ فَلَا يَلْزَمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) ٠ وَالْمَالُ الَّذِي فِي يَدِ (الرُّسُولِ ١٤٥٠) مِنْ جِهَةِ (الرِّسَالَةِ ١٤٥٠) هُوَ أَيْضًا فِي حُكْمِ الْوَدِيعَةِ

﴿مَادَّةُ ١٤٦٤﴾ لَوْ أَرْسَلَ الْمَدْيُونُ (دَيْنَهُ ١٥٨) إِلَى الدَّائِنِ وَقَبَلَ الْوُصُولَ إِلَيْهِ تَلَفَ فِي يَدِ (الرُّسُولِ ١٤٥٠) فَإِنْ كَانَ رَسُولُ الْمَدْيُونِ يَتَلَفُ مِنْ (مَالِ ١٢٦) الْمَدْيُونِ وَإِنْ كَانَ رَسُولُ الدَّائِنِ يَتَلَفُ مِنْ مَالِ الدَّائِنِ وَبَرَأَ الدَّيْنُ مِنَ الدَّائِنِ

﴿مَادَّةُ ١٤٦٥﴾ إِذَا وَكَّلَ أَحَدٌ شَخْصَيْنِ عَلَى أَمْرِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَحْدَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْخُصُوصِ الَّذِي وَكَّلَا بِهِ وَلَكِنْ إِنْ كَانَا قَدْ وَكَّلَا

(لِخُصُومَةٍ ١٠٣١) أَوْ لِرَدِّ (وَدِيعَةٍ ٧٦٣) أَوْ إِيْفَاءٍ (دَيْنٍ ١٥٨) فَلِأَحَدِهِمَا أَنْ يُؤْفَى (الْوَكَالَةُ ١٤٤٩) وَحَدَهُ وَأَمَّا إِذَا وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ لِأَمْرٍ ثُمَّ وَكَّلَ غَيْرَهُ رَأْسًا عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ فَأَيُّهُمَا أَوْفَى الْوَكَالَةُ جَازَ

﴿ مَادَّةُ ١٤٦٦ ﴾ لَيْسَ (لِلْوَكِيلِ ١٤٤٩) أَنْ (يُوكَّلَ ١٤٤٩) غَيْرَهُ فِي الْخُصُومِ الَّذِي وَكَّلَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ (أَذِنَهُ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) (الْمُوكَّلُ ١٤٤٩) بِذَلِكَ أَوْ قَالَ لَهُ أَعْمَلْ بِرَأْيِكَ فَعَلَى هَذَا الْحَالِ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوكَّلَ غَيْرَهُ . وَيَصِيرُ الشَّخْصُ الَّذِي وَكَّلَهُ الْوَكِيلُ بِهَذَا الْوَجْهِ وَكِيلاً لِلْمُوكَّلِ وَلَا يَكُونُ وَكِيلاً لَذَلِكَ الْوَكِيلِ حَتَّى لَا يَنْعَزِلَ الْوَكِيلُ الثَّانِي بِعَزْلِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ أَوْ بِوَفَاتِهِ

﴿ مَادَّةُ ١٤٦٧ ﴾ إِذَا اشْتَرَطْتَ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤) فِي (الْوَكَالَةِ ١٤٤٩) وَأَوْفَاهَا (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) فَيَسْتَحِقُّهَا وَإِنْ لَمْ تُشْتَرِطْ وَلَمْ يَكُنِ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَخْدُمُ بِالْأَجْرَةِ فَيَكُونُ مُتَبَرِّعاً وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْأَجْرَةِ [انظر المادَّة ٨٣]



الفصل الثاني

﴿ فِي بَيَانِ الْوَكَالَةِ بِالشِّرَاءِ ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٤٦٨ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمُوكَّلُ بِهِ ١٤٤٩) مَعْلُوماً بِمِثْلِ
يَكُونُ إِيْفَاءً (الْوَكَالَةُ ١٤٤٩) قَابِلاً عَلَى حُكْمِ الْفِقْرِ الْأَخِيرَةِ مِنْ مَادَّةِ ١٤٥٩

وهو أن يبين (الموكل ١٤٤٩) جنس الشيء الذي يريدُ اشتراؤه وإن لم يكن بيان جنسه كافياً بأن كانت له أنواع متفاوتة يلزم أن يبين نوعه أو (ثمنه ١٥٢) وإن لم يبين جنس الشيء أو يبين ولكن كانت له أنواع متفاوتة ولم يعين النوع أو ثمنه (لا تصح ١١٠) الوكالة إلا أن يكون قد وكله بوكالة عامة. مثلاً لو وكل أحد غيره بقوله اشتري لي قميصاً تصيح الوكالة وإذا أراد أحد أن يوكل غيره على أن يشتري له قميصاً ثياب فيلزم أن يبين جنسه يعني قميص حرير أو قميص قطن مع بيان نوعه بقوله هندي أو شامي أو ثمنه بقوله بأن تكون طاقته بكذا دراهم وإن لم يبين جنسه وقال اشتري لي دابة أو ثياباً أو قال حريراً ولم يبين نوعه أو ثمنه فلا تصح الوكالة ولكن لو قال اشتري لي قميصاً ثياب أو حريراً من أي جنس ونوع كان فهو مفوض إلى رأيك. تكون الوكالة عامة وللوكيل أن يشتري من أي نوع وجنس شاء

❁ مادة ١٤٦٩ ❁ يختلف الجنس باختلاف الأصل أو المقصد أو الصنعة أيضاً. مثلاً بز القطن وبز الكتان مختلفا الجنس باختلاف أصلهما وصف الشاة وجلدها مختلفا الجنس بحسب اختلاف المقصد لأن المقصد من الجلد أعمال الجراب ومن الصوف أعمال الخوصات المغايرة لذلك كنسج الجوخ وما أشبه ذلك. وجوخ الإفرنج مختلف الجنس مع جوخ الروم بحسب اختلاف الصنعة مع كون

كُلِّ مِنْهُمَا مَعْمُولًا مِنَ الصَّوْفِ

❖ مادة ١٤٧٠ ❖ اذا (خَالَفَ ١٤٦٩) (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) فِي الْجِنْسِ
يَعْنِي لَوْ قَالَ (الْمُوَكَّلُ ١٤٤٩) اشْتَرَى مِنَ الْجِنْسِ الْفُلَانِيَّ واشْتَرَى الْوَكِيلُ
مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَإِنْ كَانَتْ فَائِدَةُ الشَّيْءِ الَّذِي
اشْتَرَاهُ أَزِيدَ يَعْنِي يَبْقَى (الْمَالُ ١٢٦) الَّذِي اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ
مُشْتَرَى لِلْمُوَكَّلِ

❖ مادة ١٤٧١ ❖ لَوْ قَالَ (الْمُوَكَّلُ ١٤٤٩) اشْتَرَى لِي كَبْشًا
وَاشْتَرَى (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) نَجْعَةً لَا يَكُونُ الشِّرَاءُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ
وَتَكُونُ النِّجْعَةُ لِلْوَكِيلِ

❖ مادة ١٤٧٢ ❖ لَوْ قَالَ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) اشْتَرَى لِي الْعَرَصَةَ الْفُلَانِيَّةَ
وَأَنْشِئْ عَلَى الْعَرَصَةِ بِنَاءً فَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا وَلَكِنْ لَوْ قَالَ اشْتَرَى لِي
الدَّارَ الْفُلَانِيَّةَ ثُمَّ أُضِيفَ إِلَيْهَا حَائِطٌ أَوْ صُبُغٌ فَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا
(بِالْوَكَالَةِ ١٤٤٩) عَلَى هَذَا الْحَالِ

❖ مادة ١٤٧٣ ❖ لَوْ قَالَ (الْمُوَكَّلُ ١٤٤٩) اشْتَرَى لِي لَبَنًا وَلَمْ
يُصَرِّحْ بِكَوْنِهِ أَيْ لَبَنٍ • يُحْمَلُ عَلَى اللَّبَنِ (الْمَعْرُوفِ ٣٦ هـ ٣٨ و ٤٠ هـ
٤٥) فِي الْبَلَدَةِ

❖ مادة ١٤٧٤ ❖ لَوْ قَالَ (الْمُوَكَّلُ ١٤٤٩) اشْتَرَى أَرُزًا (فَلِلْوَكِيلِ
١٤٤٩) أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الْأَرُزِ الَّذِي (بُاعٌ ١٢٠) فِي السُّوقِ أَيْ
نَوْعٍ كَانَ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ١٤٧٥ ﴾ لو وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ دَارًا يَلْزِمُ أَنْ يُبَيِّنَ (ثَمَنَهَا ١٥٢) وَالْحَلَّةَ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ (لَا تَصِحُّ (١١٠) (الْوَكَّالَةُ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٤٧٦ ﴾ لو وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ لُؤْلُؤَةً أَوْ يَأْخُذَ حُمْرًا يَلْزِمُ أَنْ يُبَيِّنَ مِقْدَارَ (ثَمَنِهَا ١٥٢) وَإِلَّا (فَلَا تَصِحُّ (١١٠) (الْوَكَّالَةُ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٤٧٧ ﴾ يَلْزِمُ بَيَانُ مِقْدَارِ (ثَمَنِ ١٥٢) (الْمُوَكَّلِ بِهِ ١٤٤٩) فِي (الْمُقَدَّرَاتِ ١٣٢) . مَثَلًا لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ حِطَّةً يَلْزِمُ أَنْ يُبَيِّنَ مِقْدَارَ كَيْلِهَا أَوْ ثَمَنَهَا بِقَوْلِهِ بَكْذَا دَرَاهِمٌ وَإِلَّا (فَلَا تَصِحُّ (١١٠) (الْوَكَّالَةُ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٤٧٨ ﴾ لَا يَلْزِمُ بَيَانُ وَصْفِ (الْمُوَكَّلِ بِهِ ١٤٤٩) بِقَوْلِهِ مَثَلًا أَعْلَى أَوْ أَدْنَى أَوْ أَوْسَطَ وَلَكِنْ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ وَصْفُ الْمُوَكَّلِ بِهِ مُوَافِقًا لِلْحَالِ (الْمُوَكَّلِ ١٤٤٩) . مَثَلًا لَوْ وَكَّلَ الْمُكَارِي أَحَدًا بِاشْتِرَاءِ دَابَّةٍ لَهُ فَلَيْسَ (لِلْمُوَكَّلِ ١٤٤٩) أَنْ يَشْتَرِيَ بِعِشْرِينَ أَلْفَ قِرْشٍ فَرَسًا نَجْدِيًّا وَإِنْ اشْتَرَى لَا يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ بِعْنِي لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْقِرْشُ مُشْتَرَى لِلْمُوَكَّلِ وَإِنَّمَا بَقِيَ عَلَى الْمُوَكَّلِ

﴿ مادة ١٤٧٩ ﴾ • إِذَا قُبِدَتْ (الْوَكَّالَةُ ١٤٤٩) بِقَيْدِ فَلَيْسَ (لِلْمُوَكَّلِ ١٤٤٩) (مُخَالَفَتُهُ ١٤٦٩) فَإِنْ خَالَفَ لَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ نَافِذًا فِي حَقِّ (الْمُوَكَّلِ ١٤٤٩) وَبَقِيَ (الْمَالُ ١٢٦) الَّذِي اشْتَرَى عَلَيْهِ . وَلَكِنْ إِذَا خَالَفَ بِصُورَةٍ

فَائِدَتُهَا أَزِيدُ فِي حَقِّ الْمُوَكِّلِ فَلَا تُعَدُّ مُخَالَفَةً مَعْنَى . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ
أَشْتَرِي لِي الدَّارَ الْفُلَانِيَّةَ بَعَشْرَةَ آلَافٍ وَاشْتَرَاهَا الْوَكِيلُ بِأَزِيدٍ فَلَا يَكُونُ
شِرَاؤُهُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكِّلِ وَبَقِيَ الدَّارُ عَلَيْهِ وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهَا بِأَنْقَصَ
فَيَكُونُ قَدْ اشْتَرَاهَا لِلْمُوَكِّلِ كَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَشْتَرِي نَسِيئَةً وَاشْتَرَى الْوَكِيلُ
تَقْدَاً بَقِيَ الْمَالُ عَلَى الْوَكِيلِ وَأَمَّا لَوْ قَالَ الْمُوَكِّلُ أَشْتَرِي تَقْدَاً وَاشْتَرَى لِلْوَكِيلِ
نَسِيئَةً يَكُونُ قَدْ اشْتَرَاهُ لِلْمُوَكِّلِ

❖ مَادَّةُ ١٤٨٠ ❖ إِذَا اشْتَرَى أَحَدٌ نِصْفَ الشَّيْءِ الَّذِي (وَكِّلَ
١٤٤٩) بِاشْتِرَائِهِ فَإِنْ كَانَ تَبَعِيضُ ذَلِكَ الشَّيْءِ مُضِرًّا لَا يَكُونُ نَافِذًا
فِي حَقِّ (الْمُوَكِّلِ ١٤٤٩) وَإِلَّا يَنْفُذُ . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَشْتَرِي لِي طَاقَةَ
فُكَّاشٍ وَاشْتَرَى الْوَكِيلُ نِصْفَهَا لَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكِّلِ وَبَقِيَ
ذَلِكَ عَلَى الْوَكِيلِ . أَمَّا لَوْ قَالَ أَشْتَرِي سِتَّةَ أَكْبَالٍ حِنْطَةٍ وَاشْتَرَى ثَلَاثَةً
فَيَكُونُ قَدْ اشْتَرَاهُ لِلْمُوَكِّلِ

❖ مَادَّةُ ١٤٨١ ❖ إِذَا قَالَ (الْمُوَكِّلُ ١٤٤٩) أَشْتَرِي لِي جُوحَ جَبَّةٍ
وَلَمْ يَكُنِ الْجُوحُ الَّذِي اشْتَرَاهُ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) كَافِيًا لِلْجَبَّةِ فَلَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ
نَافِذًا وَبَقِيَ الْجُوحُ عَلَيْهِ

❖ مَادَّةُ ١٤٨٢ ❖ كَمَا (يَصْحُحُ ١٠٨) (لِلْوَكِيلِ ١٤٤٩) بِاشْتِرَائِهِ
شَيْءٍ بِلَوْنٍ بَيَانٍ (فِيمَتِهِ ١٥٤) أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِقِيَمَةٍ مِثْلِهِ
كَذَلِكَ يَصْحُحُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ (بِغَبْنٍ يَسِيرٍ ١٦٥) وَلَكِنْ لَا يَعْنِي الْغَبْنُ
الْيَسِيرُ أَيْضًا فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي سَعَرُهَا (مُعَيَّنٌ ١٥٩) كَاللَّحْمِ وَالْخُبْزِ وَأَمَّا إِذَا

اشترى (بغبن فاحش ١٦٥) فلا ينفذ شراؤه على الموكل بكل حال -
وبقي (المال ١٢٦) على ذمته [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ١٤٨٣ ﴾ الاشتراء على (الإطلاق ٦٤) بصرف للشراء
(بالتقدير ١٣٠) وبهذه الصورة (الوكيل ١٤٤٩) بشراء شيء إذا بادلته
بشيء (مقايضة ١٢٣) فلا ينفذ في حق (الموكل ١٤٤٩) وبقي على
الوكيل [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ١٤٨٤ ﴾ اذا وُكِّلَ أَحَدٌ آخَرَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ لَزِمَ لِمَوْسِمٍ
مُعَيَّنٍ فَصَرَفَ (الوكالة ١٤٤٩) لذلك الموسم . مثلاً لو وُكِّلَ أَحَدٌ آخَرَ
فِي مَوْسِمِ الرَّبِيعِ بِاشْتِرَاءِ جَبَّةٍ شَالِيَةٍ يَكُونُ قَدْ وَكَّلَهُ لِاشْتِرَاءِ جَبَّةٍ عَلَى أَنْ
يَسْتَعْمِلَهَا فِي هَذَا الصَّيْفِ فَإِذَا اشْتَرَاهَا (الوكيل ١٤٤٩) بَعْدَ مُرُورِ مَوْسِمِ
الصَّيْفِ أَوْ فِي رَبِيعِ السَّنَةِ الْآتِيَةِ فَلَا يَنْفَذُ شِرَاؤُهُ فِي حَقِّ (الموكل ١٤٤٩)
وَبَقِيَ الْجَبَّةُ عَلَى الْوَكِيلِ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ١٤٨٥ ﴾ لَيْسَ لِمَنْ (وُكِّلَ ١٤٤٩) بِاشْتِرَاءِ شَيْءٍ (مُعَيَّنٍ
١٥٩) أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ الشَّيْءَ لِنَفْسِهِ حَتَّى وَإِنْ قَالَ عِنْدَ اشْتِرَائِهِ اشْتَرَيْتُ
هَذَا النَّفْسِي لَا يَكُونُ لَهُ بَلْ يَكُونُ (لِلْمُوكِّلِ ١٤٤٩) . إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ
اشْتَرَاهُ (بِشَمَنِ ١٥٢) أَزِيدَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُوكِّلُ أَوْ (بَغْبَنِ فَاخِشٍ
١٦٥) إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُوكِّلُ قَدْ عَيَّنَ الثَّمَنَ فَيَسْتَدْرِكُ ذَلِكَ (المال ١٢٦)
(لِلْمُوكِّلِ ١٤٤٩) وَابْتِغَاءً لِقَالَ الْوَكِيلُ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْمَالُ لِنَفْسِي حَالًا كَوْنِ
الْمُوكِّلِ حَاضِرًا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ لِلْوَكِيلِ

﴿ مادة ١٤٨٦ ﴾ لو قال أحدٌ لآخر اشتر لي فرس فلان وسكت
(الوكيل ١٤٤٩) من دون أن يقول لا أو نعم وذهب واشترى ذلك
الفرس فإن قال عندا شترائه اشتريته (الموكلي ١٤٤٩) يكون الموكله وإن
قال اشتريته لنفسي يكون له وإذا قال اشتريته ولم يقيد بنفسه أو موكله ثم
قال اشتريته الموكلي فإن كان قد قال هذا قبل تلف الفرس أو حدوث
عيب (٣٣٨) به يصدق وإن كان قال هذا بعد ذلك فلا

﴿ مادة ١٤٨٧ ﴾ لو (وكل ١٤٤٩) شخصان كلٌ منهما على حدة أحدًا
على أن يشتري شيئًا فلا يههما قصد (الوكيل ١٤٤٩) وأراد عند اشتراء
ذلك الشيء يكون له

﴿ مادة ١٤٨٨ ﴾ لو (باع ١٢٠) (الوكيل ١٤٤٩) بالشراء (ماله ١٢٦)
(الموكله ١٤٤٩) (لا يصح ١١٠)

﴿ مادة ١٤٨٩ ﴾ إذا أطلع (الوكيل ١٤٤٩) على (عيب ٣٣٨)
(المال ١٢٦) الذي اشتراه قبل أن (يسلمه ٢٦٢ و ٢٧٧) الى (الموكلي
١٤٤٩) فله أن يرده بلا (إذنه ٣٠٣ و ٣٠٤) ولكن ليس له أن يرده بلا
أمر الموكلي وتوكيله بعد التسليم إليه

﴿ مادة ١٤٩٠ ﴾ إذا اشترى (الوكيل ١٤٤٩) (المال ١٢٦) (مؤجلًا
١٥٦) فهو في حق (الموكلي ١٤٤٩) مؤجلٌ أيضًا وليس له أن يطالب
(بثمنه ١٥٢) نقدًا ولكن بعد اشتراء الوكيل نقدًا إذا أجل (البائع ١٦٠)
(الثمن ١٥٢) فلو كبل أن يطلب الثمن من الموكلي نقدًا

﴿ مادة ١٤٩١ ﴾ اذا أعطى (الوكيل ١٤٤٩) بالشراء (ثمن ١٥٢)
 (البيع ١٥١) من (ماله ١٢٦) و (قبضه ٢٧٧) (١٢٦) فله أن يرجع الى
 (الموكل ١٤٤٩) يعني له أن يأخذ الثمن الذي أعطاه من الموكل وله أيضاً
 أن يجبس المال المشتري ويطلب ثمنه من (موكله ١٤٤٩) الى أن يتسلم
 الثمن وإن لم يكن قد أعطاه (للبيع ١٦٠)

﴿ مادة ١٤٩٢ ﴾ اذا تلف (المال ١٢٦) المشتري في يد (الوكيل
 ١٤٤٩) بالشراء او ضاع فضاء فیتلف من (مال ١٢٦) (الموكل
 ١٤٤٩) ولا يسقط من (الثمن ١٥٢) شيء ولكن لو حبسه
 الوكيل لأجل استيفاء الثمن وتلف في ذلك الحال او ضاع يلزم
 الوكيل أدائه ثمنه

﴿ مادة ١٤٩٣ ﴾ ليس (للكيل ١٤٤٩) بالشراء أن (يقبل ١٦٣)
 (البيع ١٢٠) بدون (إذن ٣٠٣ و ٣٠٤) (الموكل ١٤٤٩)

الفصل الثالث

﴿ في (الوكالة ١٤٤٩) (بالبیع ١٢٠) ﴾

﴿ مادة ١٤٩٤ ﴾ (للكيل ١٤٤٩) (بالبیع ١٢٠) (مطلقاً ٦٤)
 أن يبيع (مال ١٢٦) (موكله ١٤٤٩) (بالثمن ١٥٢) الذي رآه مناسباً

قليلًا كَانَ او كثيرًا [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ١٤٩٥ ﴾ لَيْسَ (لِلوَكِيلِ ١٤٤٩) أَنْ (بِالْبَيْعِ ١٢٠) بِاتَّقْصَ
مِمَّا عَيْنُهُ (الْمُوَكَّلُ ١٤٤٩) يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ قَدْ عَيْنَ (ثُمَّنًا ١٥٢)
فَلَيْسَ لِلوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَ بِاتَّقْصَ مِنْ ذَلِكَ وَإِذَا بَاعَ (فَيَنْعَقِدُ ١٠٤) الْبَيْعُ
مَوْفُوفًا عَلَى (إِجَازَةِ ٣٠٣ و ٣٠٤) مُوَكَّلِهِ وَلَوْ بَاعَهُ بِتُقْصَانِ الثَّمَنِ بِلَا
إِذْنِ الْمُوَكَّلِ وَسَلَّمِ (الْمَالِ ١٢٦) إِلَى (الْمُشْتَرِي ١٦١) فَلِلْمُوَكَّلِ أَنْ
(يُضْمِنَهُ ٤١٦) ذَلِكَ التَّقْصَانِ

﴿ مادة ١٤٩٦ ﴾ إِذَا اشْتَرَى (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) (بِالْبَيْعِ ١٢٠)
(مَالَ ١٢٦) (مُوَكَّلِهِ ١٤٤٩) لِنَفْسِهِ (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ١٤٩٧ ﴾ لَيْسَ (لِلوَكِيلِ ١٤٤٩) (بِالْبَيْعِ ١٢٠) أَنْ يَبِيعَ
(مَالَ ١٢٦) (مُوَكَّلِهِ ١٤٤٩) لِمَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ
بَاعَهُ بِأَزِيدٍ مِنْ (ثَمَنِ ١٥٢) مِثْلِهِ فَيَنْتِزِعُ (يَصِحُّ ١٠٨) وَأَيْضًا إِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ
قَدْ وَكَّلَهُ (وَكَالَهُ ١٤٤٩) عَامَّةً بِقَوْلِهِ بَعُهُ لِمَنْ شِئْتَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ يَجُوزُ
بِيعُهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ لَهُوَلَاءَ

﴿ مادة ١٤٩٨ ﴾ (لِلوَكِيلِ ١٤٤٩) (الْمُطْلَقِ ٦٤) (بِالْبَيْعِ ١٢٠)
أَنْ يَبِيعَ (مَالَ ١٢٦) (مُوَكَّلِهِ ١٤٤٩) نَقْدًا أَوْ نَسِئَةً لِمُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ بَيْنَ
التَّجَارِ فِي حَقِّ ذَلِكَ الْمَالِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ لِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ مُخَالَفَةً
(لِلْعُرْفِ وَالْعَادَةِ ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٥) وَأَيْضًا إِنْ كَانَ قَدْ وَكَّلَ بِالْبَيْعِ
بِالنَّقْدِ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ نَسِئَةً . مِثْلًا لَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ يَبِيعُ

هذا المال تقدّأ أو بيع ماليّ هذا وأذّر (دَبْنِي ١٥٨) فليس للوكيل أن يبيع ذلك بالنسيئة [انظر المادة ٤٤]

﴿ مادة ١٤٩٩ ﴾ ليس (الوكيل ١٤٤٩) أن (يبيع ١٢٠) نصف (المال ١٢٦) الذي في بيعه ضرر وإن لم يكن فيه ضرر فله ذلك

﴿ مادة ١٥٠٠ ﴾ (الوكيل ١٤٤٩) أن يأخذ في مقابلة (ثمن ١٥٢) (المال ١٢٦) الذي (باعه ١٢٠) بالنسيئة (رهنًا ٢٠١) أو (كفيلًا ٦١٨) ولا (يضمن ٤١٦) إذا تلف الرهن أو أفلس الكفيل [انظر المادة ٩١]

﴿ مادة ١٥٠١ ﴾ ليس (الوكيل ١٤٤٩) أن (يبيع ١٢٠) بلا (رهن ٢٠١) ولا (كفيل ٦١٨) إذا قال له (الموكل ١٤٤٩) يبع بالكفيل أو بالرهن

﴿ مادة ١٥٠٢ ﴾ لا يجبر (الوكيل ١٤٤٩) (بالبيع ١٢٠) على أدائه (ثمن ١٥٢) (المال ١٢٦) الذي باعه من ماله إذا لم يأخذ ثمنه من (المشتري ١٦١)

﴿ مادة ١٥٠٣ ﴾ إذا قبض (الموكل ١٤٤٩) (ثمن ١٥٢) (المبيع ١٥١) (فيصح ١٠٨) وإن كان القبض حق (الوكيل ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٥٠٤ ﴾ إذا كان (الوكيل ١٤٤٩) بغير (أجرة ٤٠٤) فلا يكون مجبوراً على استيفاء (ثمن ١٥٢) (المال ١٢٦) الذي (باعه ١٢٠) ولا على تحصيله ولكن يلزم أن (يؤكل ١٤٤٩) (موكله ١٤٤٩) يقبض

وَتَحْصِيلِ الثَّمَنِ إِذَا لَمْ يُحْصَلْ بِرِضَائِهِ وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ بِأَجْرٍ كَالدَّلَالِ
وَالسِّمَّارِ فَهُوَ مُجْبُورٌ عَلَى تَحْصِيلِ الثَّمَنِ وَاسْتِيفَائِهِ

﴿ مَادَّةُ ١٥٠٥ ﴾ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) (بِالْبَيْعِ ١٢٠) لَهُ أَنْ
(يُقْبَلَ ١٦٣) الْبَيْعَ بَلَا (إِذَنْ ٣٠٣ وَ ٣٠٤) (مُوَكَّلُهُ ١٤٤٩)
وَلَكِنْ لَا تَنْفُذُ هَذِهِ الْإِقَالَةُ فِي حَقِّ مُوَكَّلِهِ وَيَلْزَمُ الْوَكِيلَ إِعْطَاءُ (الثَّمَنِ
١٥٢) لِلْمُوَكَّلِ

الفصل الرابع

﴿ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَأْمُورِ ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٥٠٦ ﴾ إِذَا أَمَرَ أَحَدٌ غَيْرَهُ بِأَدَاءِ (دَيْنِهِ ١٥٨) الَّذِي
هُوَ لِأَحَدٍ أَوْ لِبَيْتِ الْمَالِ وَأَدَّاهُ الْمَأْمُورُ مِنْ (مَالِهِ ١٢٦) فَيَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى
الْأَمْرِ شَرْطَ الْأَمْرِ رُجُوعُهُ أَوْ لَمْ يَشْرُطْ يَعْنِي إِنْ كَانَ شَرْطَ الْأَمْرِ رُجُوعُ
الْمَأْمُورِ بِتَبْيِيرِ كَقَوْلِهِ أَدِرْ دَيْنِي عَلَى أَنْ أُؤَدِّيَهُ لَكَ بَعْدَ أَوْفِ دَيْنِي وَبَعْدَهُ
خُذْهُ مِنِّي أَوْ لَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ بَأَنْ قَالَ أَدِرْ دَيْنِي فَقَطْ

﴿ مَادَّةُ ١٥٠٧ ﴾ الْمَأْمُورُ بِإِيْفَاءِ (الدَّيْنِ ١٥٨) مِنْ (مَالِهِ ١٢٦)
بِدَرَاهِمٍ مَفْشُوشَةٍ إِذَا أَدَّى الدَّيْنَ بِدَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ يَأْخُذُ مِنَ الْأَمْرِ دَرَاهِمَ
مَفْشُوشَةً وَالْمَأْمُورُ بِإِيْفَاءِ الدَّيْنِ بِدَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ إِذَا أَدَّى الدَّيْنَ بِدَرَاهِمٍ

مَغْشُوشَةً يَأْخُذُ مِنَ الْآمِرِ دَرَاهِمَ مَغْشُوشَةً أَيْضًا وَلَوْ (بَاعَ ١٢٠) الْمَأْمُورُ
بِإِنْفَاءِ الدِّينِ مَالَهُ لِلدَّائِنِ وَقَاصَهُ بِدَيْنِ الْآمِرِ يَأْخُذُ مِنَ الْآمِرِ مِقْدَارَ
الدِّينِ وَلَيْسَ لِلْآمِرِ الْمَدْيُونِ أَنْ يَحْطُ الزِّيَادَةَ مِنْ دَيْنِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ قَدْ
بَاعَ مَالَهُ لِلدَّائِنِ بِأَزِيدَ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ

﴿ مَادَّةُ ١٥٠٨ ﴾ إِذَا أَمَرَ أَحَدٌ آخَرَ أَنْ يَصْرِفَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَهْلِهِ
وَعِيَالِهِ فَيَأْخُذُ مَصْرُوفَهُ بِقَدْرِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْآمِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ
رُجُوعَهُ بِقَوْلِهِ أَصْرَفُ وَبَعْدَهُ أَنَا أُعْطِيكَ مَصْرُوفَكَ كَذَلِكَ لَوْ أَمَرَهُ
بِإِنْشَاءِ دَارِهِ فَإِنشَأَهَا الْمَأْمُورُ يَأْخُذُ مَا صَرَفَهُ بِقَدْرِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْآمِرِ
وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ رُجُوعَهُ

﴿ مَادَّةُ ١٥٠٩ ﴾ لَوْ أَمَرَ أَحَدٌ آخَرَ بِقَوْلِهِ أُعْطِ فُلَانًا مِقْدَارَ كَذَا
قَرْضًا أَوْ (صَدَقَةً ٨٣٥) أَوْ عَطِيَّةً وَبَعْدَهُ أَنَا أُعْطِيكَ ٠ فَأَعْطِيَ ذَلِكَ يَرْجِعُ
عَلَى الْآمِرِ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الرُّجُوعَ بِكَلَامٍ كَقَوْلِهِ أَنَا أُعْطِيكَ أَوْ خُذْهُ
مِنِّي بَعْدَ وَقَالَ أُعْطِ فَقَطْ فَلَيْسَ لِلْمَأْمُورِ الرُّجُوعُ ٠ وَإِنْ كَانَ رُجُوعُ الْمَأْمُورِ
(مُتَعَارَفًا وَمُعْتَادًا ٣٦٦ هـ ٣٨٨ و ٤٠١ هـ ٤٥٠) كَكُونِهِ فِي عِيَالِ الْآمِرِ أَوْ شَرِيكِهِ
يَرْجِعُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الرُّجُوعُ (رَاجِعُ مَادَّةُ ٣٦)

﴿ مَادَّةُ ١٥١٠ ﴾ لَا يَجْزِي أَمْرُ أَحَدٍ إِلَّا فِي حَقِّ (مُلْكِهِ ١٢٥) ٠
مِثْلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِآخَرَ خُذْ هَذَا (الْمَالِ ١٢٦) وَأَلْقِهِ فِي الْبَحْرِ فَأَخَذَهُ
الْمَأْمُورُ وَأَتَقَاهُ فِي الْبَحْرِ حَالِ كَوْنِهِ عَلَمًا بِأَنَّهُ مَالٌ غَيْرِ الْآمِرِ فَلِصَاحِبِ
الْمَالِ أَنْ (يُضْمِنَ ٤١٦) الذِّي أَلْقَاهُ وَلَيْسَ عَلَى الْآمِرِ شَيْءٌ مِمَّا لَمْ

يَكُنْ (مُجْتَبِئًا ٩٤٨، ٩٤٩، ١٠٠٣، ١٠٠٥)

﴿ مادة ١٥١١ ﴾ لو أَمَرَ أَحَدٌ آخَرَ بِأَدَاءِ (دَيْنِهِ ١٥٨) بِقَوْلِهِ أَذَرْتُ دَيْنِي الَّذِي مِقْدَارُهُ كَذَا مِنْ (مَالِكٍ ١٢٦) فَوَعَدَهُ بِتَأْدِيَتِهِ ثُمَّ أَمْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ لَا يُجْبَرُ عَلَى أَدَائِهِ بِمُجَرَّدِ وَعْدِهِ [انظر المادة ٨٤]

﴿ مادة ١٥١٢ ﴾ إذا كَانَ لِلْأَمِيرِ (دَيْنٌ ١٥٨) فِي ذِمَّةِ الْمَأْمُورِ أَوْ (نَقْدٌ ١٣٠) (مَوْذَعٌ ٢٦٤) عِنْدَهُ وَأَمَرَهُ بِأَدَاءِ دَيْنِهِ مِنْهُ فَيُجْبَرُ عَلَى أَدَائِهِ وَأَمَّا لَوْ قَالَ (يَع ١٢٠) مَالِي الْفُلَانِي وَأَذَرْتُ دَيْنِي فَلَا يُجْبَرُ إِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ (وَكِيلًا ١٤٤٩) مُتَبَرِّعًا . وَإِنْ كَانَ وَكِيلًا (بِالْأَجْرَةِ ٤٠٤) يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِ (الْمَالِ ١٢٦) وَأَدَاءِ دَيْنِ الْأَمِيرِ

﴿ مادة ١٥١٣ ﴾ إذا أَعْطَى أَحَدٌ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ أَعْطَاهَا لِذَاتِنِي فَلَانَ فَلَيْسَ لِسَائِرِ غُرَمَاءِ الْأَمِيرِ صِلَاحَةٌ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ حِصَّةً وَلَيْسَ لِلْمَأْمُورِ أَنْ يُعْطِيَ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ إِلَّا لِلذَّائِنِ الَّذِي عَيْنُهُ لَهُ الْأَمِيرُ

﴿ مادة ١٥١٤ ﴾ لو أَعْطَى أَحَدٌ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ (دَيْنُهُ ١٥٨) وَقَبْلَ أَنْ يُعْطِيَ الْمَأْمُورُ الذَّائِنَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ وَيُوصِلَهُ إِلَيْهِ وَعَلِمَ مَوْتَ الْأَمِيرِ تَرْجَعُ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ إِلَى تَرْكَةِ الْأَمِيرِ وَيَلْزَمُ الذَّائِنَ أَنْ يَرْاجِعَ التَّرِكَهَ

﴿ مادة ١٥١٥ ﴾ لو أَعْطَى أَحَدٌ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهَا لِذَاتِنِهِ حَالَ كَوْنِهِ قَدْ نَهَاهُ عَنْ تَسْلِيمِهَا بِقَوْلِهِ لَا تُسْلِمُهَا

إليه ما لم تجعلها ظهريّةً بسندي الذي هو في يد الدّائِنِ أو تأخذ منه وثيقةً تُشعرُ بقبضها فإذا سلّمها من دون أن يفعل كما أمره وأنكرها الدّائِنُ ولم يثبت قبضها وأخذها الدّائِنُ ثانياً من الأمر فله أن (يضمّنها ٤١٦) المأمور

الفصل الخامس

❖ في حقّ (الوكالة ١٤٤٩) (بالخصوصية ١٠٣١) ❖

❖ مادة ١٥١٦ ❖ لكلّ من (المدعي والمدعى عليه ١٦١٣) أن (يوكّل ١٤٤٩) من شاء (بالخصوصية ١٠٣١) ولا يشترط (رضاء ١٠٢) الآخر

❖ مادة ١٥١٧ ❖ (إقرار ١٥٧٢) (الوكيل ١٤٤٩) (بالخصوصية ١٠٣١) على موكله إن كان في حضور (الحاكم ١٧٨٥) يعتبر ولا فلا يعتبر وينعزل هو من (الوكالة ١٤٤٩)

❖ مادة ١٥١٨ ❖ إذا (وكّل ١٤٤٩) أحد آخر واستثنى (إقراره ١٥٧٢) عليه يجوز (فلا يصح ١١٠) إقرار (الوكيل ١٤٤٩) على (الموكل ١٤٤٩) بهذه الصورة (راجع الفقرة الأخيرة من مادة ١٤٥٦) وإذا أقر في حضور (الحاكم ١٧٨٥) حال كونه غير (مأذون ٣٠٣ و ٤٠٤) بالإقرار فينعزل من (الوكالة ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٥١٩ ﴾ (الوَكَاةُ ١٤٤٩) (بِالْخُصُومَةِ ١٠٣١) لَا
تَسْتَلْزِمُ الوَكَاةَ (بِالْقَبْضِ ٢٧٧ و ٢٦٢) بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَيْسَ (لِلْوَكِيلِ ١٤٤٩)
(بِالدَّعْوَى ١٦١٣) صِلَاحِيَّةٌ قَبْضِ (الْمَالِ ١٢٦) (الْمَحْكُومِ بِهِ ١٢٨٧) مَا
لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا بِالْقَبْضِ أَيْضًا

﴿ مادة ١٥٢٠ ﴾ (الوَكَاةُ ١٤٤٩) (بِالْقَبْضِ ٢٧٧ و ٢٦٢) لَا
تَسْتَلْزِمُ الوَكَاةَ (بِالْخُصُومَةِ ١٠٣١)

الفصل السادس

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل ١٤٤٩ ﴾

﴿ مادة ١٥٢١ ﴾ (لِلْمُوَكَّلِ ١٤٤٩) أَنْ يَعْزِلَ (وَكِيلَهُ ١٤٤٩) مِنْ
(الوَكَاةِ ١٤٤٩) وَلَكِنْ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ الْغَيْرِ فَلَيْسَ لَهُ عَزْلُهُ كَمَا إِذَا
(رَهَنَ ٧٠١) مَدْيُونٌ (مَالَهُ ١٢٦) وَحِينَ (عَقْدِ ١٠٣) الرِّهْنِ أَوْ بَعْدَهُ
(وَكَّلَ ١٤٤٩) آخَرَ (بِبَيْعِ ١٢٠) الرِّهْنِ عِنْدَ حُلُولِ أَجَلِ (الدَّيْنِ ١٥٨)
فَلَيْسَ (لِلرَّاهِنِ ٧٠٣) الْمُوَكَّلِ عَزْلُ ذَلِكَ الْوَكِيلِ بِدُونِ (رِضَاءِ
٣٠٣ و ٣٠٤) (الْمُرْتَهِنِ ٧٠٤) كَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ (بِالْخُصُومَةِ
١٠٣١) بِطَلَبِ (الْمُدْعَى ١٦١٣) لَيْسَ لَهُ عَزْلُهُ فِي غِيَابِ الْمُدْعَى

﴿ مادة ١٥٢٢ ﴾ (لِلْوَكِيلِ ١٤٤٩) أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ مِنْ (الوَكَاةِ
١٤٤٩) وَلَكِنْ لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ الْغَيْرِ كَمَا ذُكِرَ آنِفًا يَكُونُ مُجْبُورًا عَلَى

إيفاء الوكالة

❀ مادة ١٥٢٣ ❀ اذا عَزَلَ (المُوَكِّلُ ١٤٤٩) (الوَكِيلُ ١٤٤٩) فَبَقِيَ عَلَى (وَكَالَتِهِ ١٤٤٩) إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ خَبَرُ الْعَزْلِ وَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ (صَحِيحاً ١٠٨) إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ [انظر المواد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

❀ مادة ١٥٢٤ ❀ اذا عَزَلَ (الوَكِيلُ ١٤٤٩) نَفْسَهُ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يُعْلِمَ (المُوَكِّلَ ١٤٤٩) بِعَزْلِهِ وَتَبَقَى (الوَكَالَةُ ١٤٤٩) فِي عَهْدَتِهِ إِلَى أَنْ يُعْلِمَ المُوَكِّلُ عَزْلَهُ

❀ مادة ١٥٢٥ ❀ (المُوَكِّلُ ١٤٤٩) أَنْ يَعْزِلَ (وَكِيلَهُ ١٤٤٩) يَقْبِضُ (الدَّيْنَ ١٥٨) فِي غِيَابِ الْمَدْيُونِ وَلَكِنْ إِنْ كَانَ الدَّائِنُ قَدْ (وَكَّلَهُ ١٤٤٩) فِي حُضُورِ الْمَدْيُونِ (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) عَزْلُهُ بِدُونِ عِلْمِ الْمَدْيُونِ وَعَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا اعْطَاهُ الْمَدْيُونُ الدَّيْنَ مِنْ دُونِ أَنْ يُعْلِمَ عَزْلَهُ فَيَبْرَأُ

❀ مادة ١٥٢٦ ❀ نَتْنَهِي (الوَكَالَةَ ١٤٤٩) بِخَتَامِ (المُوَكِّلِ بِهِ ١٤٤٩) وَيَنْعَزِلُ (الوَكِيلُ ١٤٤٩) مِنَ الْوَكَالَةِ بِالطَّبْعِ عَزْلاً حُكْمِيّاً

❀ مادة ١٥٢٧ ❀ يَنْعَزِلُ (الوَكِيلُ ١٤٤٩) بِوَفَاةِ (المُوَكِّلِ ١٤٤٩) . وَلَكِنْ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ فَلَا يَنْعَزِلُ (رَاجِعُ مَادَّةُ ٧٦٠) [انظر المادة ٥٠]

❀ مادة ١٥٢٨ ❀ يَنْعَزِلُ (وَكِيلُ ١٤٤٩) الوَكِيلِ ابْتِغَاءً بِمَوْتِ (المُوَكِّلِ ١٤٤٩) (وَاجِبُ مَادَّةُ ١٤٦٦)

﴿ مادة ١٥٢٩ ﴾ (الوَكَّالَةُ ١٤٤٩) لا تُورَثُ . يعني اذا مات
(الوَكِيلُ ١٤٤٩) فَيَزُولُ حُكْمُ الوَكَّالَةِ وبهذا لا يَقُومُ وَاِثُ
الوَكِيلِ مَقْلَمُهُ

﴿ مادة ١٥٣٠ ﴾ (تَبْطُلُ ١١٠) (الوَكَّالَةُ ١٤٤٩) (يَجُنُونِ ٩٤٤)
(المُوَكَّلِ ١٤٤٩) او (الوَكِيلِ ١٤٤٩) [انظر المادة ٥٠]

تحريراً في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٩١



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط المايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الثاني عشر

﴿ في الصَّلَحِ والْإِبْرَاءِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ ﴾
﴿ وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ ﴾

المقدمة

﴿ في بيانِ بَعْضِ الاصطِلَاحَاتِ الفِقْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ ﴾
﴿ (بالصَّلَحِ ١٥٣١) (والإِبْرَاءِ ١٥٣٦) ﴾

﴿ مادة ١٥٣١ ﴾ الصِّلْحُ هو (عَقْدٌ ١٠٣) يَرْفَعُ الزَّيْعُ بِالْتَّرَاضِي
و(يَنْعَقِدُ ١٠٤) (بِالْإِجْبَابِ ١٠١) و(الْقَبُولِ ١٠٢)

﴿ مادة ١٥٣٢ ﴾ الْمُصَالِحُ هو الذي (عَقْدٌ ١٠٣) (الصِّلْحُ ١٥٣١)

﴿ مادة ١٥٣٣ ﴾ الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ هو بَدَلُ (الصِّلْحِ ١٥٣١)

﴿ مادة ١٥٣٤ ﴾ الْمُصَالِحُ عَنْهُ هو الشَّيْءُ (الْمُدْعَى بِهِ ١٦١٤)

﴿ مادة ١٥٣٥ ﴾ (الصِّلْحُ ١٥٣١) ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ . الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

الصِّلْحُ عَنْ (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢) وَهُوَ الصِّلْحُ الْوَاقِعُ عَلَى إِقْرَارِ (الْمُدْعَى عَلَيْهِ

١٦١٣) . الْقِسْمُ الثَّانِي الصِّلْحُ عَنْ الْإِنْكَارِ وَهُوَ الصِّلْحُ الْوَاقِعُ عَلَى إِنْكَارِ

الْمُدْعَى عَلَيْهِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ الصِّلْحُ عَنْ السُّكُوتِ وَهُوَ الصِّلْحُ الْوَاقِعُ عَلَى

سُكُوتِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يُقَرَّ وَلَا يُنْكَرَ

﴿ مادة ١٥٣٦ ﴾ (الْإِبْرَاءُ ١٥٦١) عَلَى قِسْمَيْنِ . الْأَوَّلُ إِبْرَاءُ

الْإِسْقَاطِ وَالثَّانِي إِبْرَاءُ الْإِسْتِفَاءِ أَمَّا إِبْرَاءُ الْإِسْقَاطِ فَهُوَ أَنْ يُبْرَى أَحَدٌ

الْآخَرَ بِإِسْقَاطِ تَمَامِ حَقِّهِ الَّذِي هُوَ عِنْدَ الْآخَرِ أَوْ بِحِطِّ مِقْدَارٍ مِنْهُ عَنْ

ذِمَّتِهِ وَهُوَ الْإِبْرَاءُ الْمَبْحُوثُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الصِّلْحِ هَذَا وَأَمَّا إِبْرَاءُ

الْإِسْتِفَاءِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ اعْتِرَافِ أَحَدٍ بِقَبْضِ وَاسْتِيفَاءِ حَقِّهِ الَّذِي هُوَ فِي

ذِمَّةِ الْآخَرِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢)

﴿ مادة ١٥٣٧ ﴾ الْإِبْرَاءُ الْخَاصُّ هُوَ إِبْرَاءُ أَحَدٍ آخَرَ مِنْ

(دَعْوَى ١٦١٣) مُتَعَلِّقَةٌ بِخُصُوصِ مَادَّةٍ كَدَعْوَى الطَّلَبِ مِنْ دَارٍ أَوْ

ضَبْعَةٍ أَوْ جِهَةٍ أُخْرَى

﴿ مادة ١٥٣٨ ﴾ الأبراء العام هو إبراء أحد آخر من
كافة الدعاوي

الباب الاول

﴿ في بيان من (يَعتدُّ ١٠٣) (الصلح ١٥٣١) ﴾
﴿ و (الإبراء ١٣٥٦ ، ١٥٦١) ﴾

﴿ مادة ١٥٣٩ ﴾ يُشترط أن يكون (المصالح ١٥٣٢) عاقلاً ولا
يُشترط أن يكون (بالغا ٩٨٥ ، ٩٨٧) (فلا يصح ١١٠) (صلح ١٥٣١)
(المجنون ٩٤٤) و (الممتوه ٩٤٥) و (الصبي غير المميز ٩٤٣) أصلاً
ويصح صلح الصبي المأذون إن لم يكن فيه ضررٌ بين كما اذا ادعى
(١٦١٣) أحد على الصبي المأذون شيئاً و (أقر ١٥٧٢) به فيصح (صلحه)
عن إقرار (١٥٣٥) . وللصبي المأذون أن (يَعتدُّ ١٠٤) (الصلح على
(تأجيل ١٥٦) وإمهال (طلبه ١٥٨) واذا صالح على مقدارٍ من طلبه
وكانت له (بينة ١٦٧٦) بتمامه فلا يصح صلحه وإن لم تكن له
بينة وتحقق أن (خصمه ١٦٣٤) (سيحلف ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢)
وإن ادعى على آخر (مالا ١٢٦) فصالح على مقدار (قيمته ١٥٤)
يصح ولكن اذا صالح على نقصان (فاحش ١٦٥) عن قيمة ذلك المال
فلا يصح [انظر المادة ١٧]

﴿مادة ١٥٤٠﴾ اذا صَلَّحَ (وَلِيٌّ ٩٧٤) (الصَّبِيُّ ٩٤٣) عَنْ (دَعَوَاهُ ١٦١٣) (فَيَصِحُّ ١٠٨) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ بَيْنَ وَابْنٍ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ بَيْنَ (لَا يَصِحُّ ١١٠) ٠ بَنَاءٌ عَلَيْهِ لَوْ (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُهُ عَلَى صَبِيٍّ كَذَا دَرَاهِمَ وَصَالَحَ أَبُوهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ كَذَا دَرَاهِمَ مِنْ (مَالِ ١٢٦) الصَّبِيِّ يَصِحُّ إِنْ كَانَتْ (لِلْمُدَّعِي ١٦١٣) (بَيْنَتُهُ ١٦٧٦) ٠ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْنَةٌ لَا يَصِحُّ وَإِذَا كَانَ لِلصَّبِيِّ (طَلَبٌ ١٥٨) فِي ذِمَّةٍ آخَرَ وَصَالَحَهُ أَبُوهُ بِحِطٍّ وَتَنْزِيلٍ مِقْدَارٍ مِنْهُ فَلَا يَصِحُّ صَلَاحُهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْنَةٌ ٠ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْنَةٌ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمَدْيُونَ (سَيَحْلِفُ ١٦٨١ وَ ١٧٤٣) (١٧٥٢) يَصِحُّ ٠ وَيَصِحُّ صَلَاحُ وَلِيِّ الصَّبِيِّ عَلَى مَالٍ تُسَاوِي (قِيَمَتُهُ ١٥٤) مِقْدَارَ طَلَبِهِ وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ (غَبْنٌ فَاحِشٌ ١٦٥) فَلَا يَصِحُّ

﴿مادة ١٥٤١﴾ (لَا يَصِحُّ ١١٠) (إِبْرَاهِيمُ ١٥٣٦ وَ ١٥٦١) (الصَّبِيُّ ٩٤٣) وَ (الْمَجْنُونِ ٩٤٤) وَ (الْمَعْتُورِ ٩٤٥) (مُطْلَقًا ٦٤) [انظر المواد ١٧، ١٨، ٢١، ٢٦]

﴿مادة ١٥٤٢﴾ (الْوَكَالَةُ ١٤٤٩) (بِالْخُصُومَةِ ١٠٣١) لَا تَسْتَلْزِمُ الْوَكَالَةَ (بِالصِّلَحِ ١٥٣١) بَنَاءً عَلَيْهِ إِذَا وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ (بِدَعَوَاهُ ١٦١٣) وَصَالَحَ عَلَى تِلْكَ الدَّعْوَى بِلَا (إِذْنِ ٣٠٣) (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) صَلَاحُهُ

﴿مادة ١٥٤٣﴾ إِذَا وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ عَلَى أَنْ (يُصَالِحَ ١٥٣١) عَنْ (دَعَوَاهُ ١٦١٣) وَصَالَحَ ذَلِكَ (بِالْوَكَالَةِ ١٤٤٩) فَيَكْزِمُ (الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ ١٥٣٣) (الْمُوكَّلَ ١٤٤٩) وَلَا يُؤْخَذُ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) بِذَلِكَ وَلَا يُطَالَبُ بِهِ

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ قَدْ (ضَمِنَ ٤١٦) الْمُصَالِحَ عَلَيْهِ . فَعَلَى هَذَا الْحَالِ
يُؤْخَذُ الْوَكِيلُ بِحَسَبِ (كِفَالَتِهِ ٦١٢) وَابْتِغَاءً لَوْ صَالَحَ الْوَكِيلُ عَنْ
(إِقْرَارِ ١٥٣٥) (بِمَالِ ١٢٦) عَنْ مَالٍ وَأُضَافَ الصَّلْحُ إِلَى نَفْسِهِ فَيُؤْخَذُ
يُؤْخَذُ الْوَكِيلُ بِعَيْنِ يُؤْخَذُ بِدَلِّ الصَّلْحِ مِنْهُ وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ .
مِثْلًا لَوْ صَالَحَ الْوَكِيلُ بِالْوَكَالَةِ عَلَى كَذَا دَرَاهِمٍ يَلْزِمُ الْمُوَكَّلَ إِعْطَاءَ ذَلِكَ
الْمَبْلَغِ وَلَا يَكُونُ الْوَكِيلُ مَسْئُولًا عَنْهُ لَكِنْ لَوْ قَالَ صَالِحٌ عَلَى كَذَا وَأَنَا
(كَفِيلٌ ٦١٨) بِهِ يُؤْخَذُ ذَلِكَ الْمَبْلَغُ مِنْهُ وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى مُوَكَّلِهِ
وَإِضَافًا لَوْ وَقَعَ الصَّلْحُ عَنْ إِقْرَارِ بِمَالٍ عَنْ مَالٍ بِأَنْ كَانَ قَدْ عَقَدَ الْوَكِيلُ
الصَّلْحَ بِقَوْلِهِ (لِلْمُدَّعَى ١٦١٣) صَالِحِي عَنْ دَعْوَى فُلَانٍ بِكَذَا يُؤْخَذُ بِدَلِّ
الصَّلْحِ مِنْهُ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ (الْبَيْعِ ١٢٠) وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ
❀ مَادَّةُ ١٥٤٤ ❀ إِذَا (صَالَحَ ١٥٣١) أَحَدٌ وَهُوَ فَضُولِيٌّ يَعْنِي بِإِلَّا
أَمْرٍ عَنْ (دَعْوَى ١٦١٣) وَاقِعَةٍ بَيْنَ شَخْصَيْنِ فَإِنْ كُنَّ (ضَمِنَ ٤١٦) بِدَلِّ
الصَّلْحِ أَوْ أُضَافَ بِدَلِّ (الصَّلْحِ ١٥٣١) إِلَى (مَالِهِ ١٢٦) بِقَوْلِهِ عَلَى مَالِي
الْفُلَانِيٍّ أَوْ أَشَارَ إِلَى (التَّقْوَدِ ١٣٠) أَوْ (الْعُرُوضِ ١٣١) الْمَوْجُودَةِ بِقَوْلِهِ
عَلَى هَذَا الْمَبْلَغِ أَوْ هَذِهِ السَّاعَةِ أَوْ (أَطْلَقَ ٦٤) بِقَوْلِهِ صَالَحْتُ عَلَى كَذَا
وَلَمْ يَكُنْ ضَامِنًا وَلَا مُضَيِّفًا إِلَى مَالِهِ وَلَا مُشِيرًا إِلَى شَيْءٍ وَسَلَّمِ الْمَبْلَغُ (يَصِحُّ
١٠٨) الصَّلْحُ بِهَذِهِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ وَيَكُونُ (الْمُصَالِحُ ١٥٣٢) (مُتَبَرِّعًا
٥٧) وَإِذَا لَمْ يُسَلِّمْ بِدَلِّ الصَّلْحِ بِالصُّورَةِ الرَّابِعَةِ فَيَكُونُ مَوْفُوفًا عَلَى
(إِجَازَةِ ٣٠٣، ٣٠٤) (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) فَإِنْ أَجَازَ يَصِحُّ

الصِّلْحُ وَيَلْزِمُهُ بَدَلُهُ وَإِنْ لَمْ يُعْزَ (يَطْلُ ١١٠) الصِّلْحُ وَتَبَقِيَ الدَّعْوَى عَلَى حَالِهَا

الباب الثاني

﴿ فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْوَالِ (الصِّلْحِ عَلَيْهِ ١٥٣٣) ﴾

﴿ وَ(الصِّلْحِ عَنْهُ ١٥٣٤) وَبَعْضِ شُرُوطِهِمَا ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٥٤٥ ﴾ إِنْ كَانَ (الصِّلْحُ عَلَيْهِ ١٥٣٣) (عَيْنًا ١٥٩) فَهُوَ فِي حُكْمِ (الْمَبِيعِ ١٥١) وَإِنْ كَانَ (دَيْنًا ١٥٨) فَهُوَ فِي حُكْمِ (الثَّمَنِ ١٥٢) فَالشَّيْءُ الَّذِي يَصْلَحُ لِأَنْ يَكُونَ مَبِيعًا أَوْ ثَمَنًا فِي (الْبَيْعِ ١٢٠) يَصْلَحُ لِأَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي (الصِّلْحِ ١٥٣١) أَيْضًا

﴿ مَادَّةُ ١٥٤٦ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الصِّلْحُ عَلَيْهِ ١٥٣٣) (مَالًا ١٢٦) (الصِّلْحِ ١٥٣٢) وَ (مُلْكُهُ ١٢٥) بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ أَعْطَى الْمُصْلِحُ مَالَ غَيْرِهِ لِيَكُونَ بَدَلًا (الصِّلْحِ ١٥٣١) (لَا يَصِحُّ ١١٠) صُلْحُهُ

﴿ مَادَّةُ ١٥٤٧ ﴾ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ (الصِّلْحُ عَلَيْهِ ١٥٣٣) وَ (الصِّلْحُ عَنْهُ ١٥٣٤) مَعْلُومَيْنِ إِنْ كَانَا مُتَحَاجِّينَ إِلَى (الْقَبْضِ وَالتَّسْلِيمِ ٢٢٦٢، ٢٢٧٧) وَالْأَفْلَا . مَثَلًا لَوْ (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُهُمَا مِنَ الدَّارِ الَّتِي

هِيَ فِي يَدِ الْآخِرِ حَقًّا وَأَدْعَى هَذَا مِنَ الرُّوضَةِ الَّتِي هِيَ فِي يَدِ ذَلِكَ حَقًّا
و(تَصَالِحًا ١٥٣١) عَلَى أَنْ يَتْرَكَ كِلَاهُمَا دَعْوَاهُمَا مِنْ دُونِ أَنْ يُعِينَا
(مُدْعَاهُمَا ١٦١٤) يَصِحُّ. كَذَلِكَ لَوْ أَدْعَى أَحَدُهُ مِنَ الدَّارِ الَّتِي هِيَ فِي يَدِ
الْآخِرِ حَقًّا وَصَالِحُهُ عَلَى بَدَلٍ مَعْلُومٍ لِيَتْرَكَ الدَّعْوَى (يَصِحُّ ١٠٨) وَلَكِنْ
لَوْ تَصَالَحَا عَلَى أَنْ يُعْطِيَ (الْمُدَّعِي لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) بَدَلًا وَأَنْ يُسَلِّمَ هَذَا
حَقَّهُ إِلَى ذَلِكَ لَا يَصِحُّ

الباب الثالث

﴿ فِي (المُصَالَحِ عَنْهُ ١٥٣٤) وَيَشْتَمِلُ عَلَى فَصَلَيْنِ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي (الصُّلْحِ ١٥٣١) عَنْ (الْأَعْيَانِ ١٥٩) ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٥٤٨ ﴾ إِنَّ وَقَعَ (الصُّلْحُ ١٥٣١) عَنْ (الْإِقْرَارِ ١٥٣٥)
عَلَى (مَالٍ ١٢٦) (مُعَيَّنٍ ١٥٩) عَنْ (دَعْوَى ١٦١٣) مَالٍ مُعَيَّنٍ فَهُوَ
فِي حُكْمِ (الْبَيْعِ ١٢٠) ٠ فَمَا يَجْرِي فِيهِ (خِيَارُ الْعَيْبِ ٣٣٧) وَ(الرُّوْثَةُ
٣٢٠) وَ(الشَّرْطُ ٣٠٠) كَذَلِكَ تَجْرِي دَعْوَى (الشَّفْعَةِ ٩٥٠) أَيْضًا إِنْ
كَانَ (المُصَالِحُ عَلَيْهِ ١٥٣٣) أَوْ (المُصَالِحُ عَنْهُ ١٥٣٤) (عَقَارًا ١٢٩)
وَلَوْ اسْتُعِيقَ كُلُّ الْمُصَالِحِ عَنْهُ أَوْ بَعْضُهُ يُسْتَرَدُّ هَذَا الْمِقْدَارُ مِنْ بَدَلٍ

الصِّلْحُ كُلًّا أو بَعْضًا وَلَوْ اسْتُعْقِيَ بَدَلُ الصِّلْحِ كُلُّهُ أو بَعْضُهُ يَطْلُبُ
(الْمُدَّعَى ١٦١٣) مِنْ (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٢) ذَلِكَ الْمِقْدَارُ مِنَ الْمُصَالِحِ عَنْهُ
كُلًّا أو بَعْضًا - مِثْلًا لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ بِدَارٍ وَ (صَالِحًا ١٥٣١) عَلَى
أَنْ يُعْطِيَهُ كَذَا دَرَاهِمٍ مَعَ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (أَقَرَّ ١٥٧٢) بِكَوْنِ الدَّارِ لَهُ
يَكُونُ كَأَنَّ الْمُدَّعَى بَاعَ تِلْكَ الدَّارَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَيَجْرِي فِي هَذَا أَحْكَامُ
الْبَيْعِ عَلَى مَا ذُكِرَ آنِفًا

❀ مَادَّةُ ١٥٤٩ ❀ إِنْ وَقَعَ (الصِّلْحُ عَنْ الْإِقْرَارِ ١٥٣٥) عَلَى (الْمَنْفَعَةِ
٤٢١) فِي (دَعْوَى ١٦١٣) الْمَمَالِ ١٢٦) فَهُوَ فِي حُكْمِ (الْإِجَارَةِ ٤٠٥)
وَيَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ الْإِجَارَةِ - مِثْلًا لَوْ (صَالِحًا ١٥٣١) أَحَدٌ آخَرَ عَنْ
دَعْوَى رَوْضَةٍ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ مُدَّةَ كَذَا فِي دَارِهِ يَكُونُ قَدْ (أَسْتَأْجَرَ ٤٠٤)
تِلْكَ الدَّارَ فِي مُقَابَلَةِ الرَّوْضَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ

❀ مَادَّةُ ١٥٥٠ ❀ (الصِّلْحُ ١٥٣١) (عَنِ الْإِنْكَارِ أَوْ السُّكُوتِ
١٥٣٥) هُوَ فِي حَقِّ (الْمُدَّعَى ١٦١٣) مُعَاوَضَةٌ وَفِي حَقِّ (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
١٦١٣) خِلَاصٌ مِنَ (الْبَيْنِ ١٦٨١ و ١٧٤٢ و ١٧٥٢) وَقَطْعٌ لِلْمُنَازَعَةِ
فَتَجْرِي (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) فِي (الْمُعَارِ ١٢٩) (الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ ١٥٣٣) وَلَا تَجْرِي
فِي (الْمُعَارِ) (الْمُصَالِحِ عَنْهُ ١٥٣٤) وَلَوْ اسْتُعْقِيَ كُلُّ الْمُصَالِحِ عَنْهُ أَوْ بَعْضُهُ
يَرُدُّ الْمُدَّعَى إِلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هَذَا الْمِقْدَارُ مِنْ بَدَلِ الصِّلْحِ كُلًّا أو بَعْضًا
وَيُثَابِرُ (الْمُخَاصِمَةُ ١٠٣١) بِالْمُسْتَعْقِ وَلَوْ اسْتُعْقِيَ بَدَلُ الصِّلْحِ كُلًّا أو
بَعْضًا يَرْجِعُ الْمُدَّعَى بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ إِلَى دَعْوَاهُ

﴿ مادة ١٥٥١ ﴾ لَوْ (أَدْعَى ١٦١٣) أَحَدُهُ (مَلَا ١٢٦) (مُعِينًا ١٥٩) كَالرَّوْضَةِ مَثَلًا وَ(صَالِحَ ١٥٣١) عَلَى مِقْدَارِ مِنْهَا وَ(أَبْرَأَ ١٥٣٦) (المدَّعى عَلَيْهِ ١٦١٣) عَنْ (دَعْوَى ١٦١٣) بَاقِيهَا يَكُونُ قَدْ أَخَذَ مِقْدَارًا مِنْ حَقِّهِ وَتَرَكَ دَعْوَى بَاقِيهَا أَيْ أَسْقَطَ حَقَّ دَعْوَاهُ فِي بَاقِيهَا

الفصل الثاني

﴿ فِي بَيَانِ (الصُّلْحِ ١٥٣١) عَنْ (الدَّيْنِ ١٥٨) ﴾
﴿ أَيْ الطَّلَبِ وَهَائِرِ الْحُقُوقِ ﴾

﴿ مادة ١٥٥٢ ﴾ إِذَا (صَالِحَ ١٥٣١) أَحَدُهُ عَنْ (طَلَبِهِ ١٥٨) الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ عَلَى مِقْدَارِ مَنْهُ يَكُونُ قَدْ أَسْتَوْفَى بَعْضَ طَلَبِهِ وَأَسْقَطَ الْبَاقِيَّ يَعْنِي (أَبْرَأَ ١٥٣٦) ذِمَّةَ الْمَدْيُونِ مِنَ الْبَاقِي

﴿ مادة ١٥٥٣ ﴾ إِذَا (صَالِحَ ١٥٣١) أَحَدُهُ عَلَى (تَأْجِيلِ ١٥٦) وَإِنْهَالَ كُلَّ نَوْعِ (طَلَبِهِ ١٥٨) الَّذِي هُوَ مُعْجَلٌ يَكُونُ قَدْ أَسْقَطَ حَقَّ تَعَجُّلِهِ

﴿ مادة ١٥٥٤ ﴾ إِذَا (صَالِحَ ١٥٣١) أَحَدُهُ عَنْ (طَلَبِهِ ١٥٨) الَّذِي هُوَ سِكَّةٌ خَالِصَةٌ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي بَدَلِهِ سِكَّةً مَفْشُوشَةً يَكُونُ قَدْ أَسْقَطَ حَقَّ طَلَبِهِ سِكَّةً خَالِصَةً

﴿ مادة ١٥٥٥ ﴾ (يَصِيحُ ١٠٨) (الصُّلْحُ ١٥٣١) بِإِعْطَاءِ الْبَدَلِ لِأَجَلٍ

الْخَلَّاصِ مِنَ (الْيَمِينِ ١٦٨١ ، ١٧٤٢ ، ١٧٥٢) فِي (دَعْوَى ١٦١٣)
الْحُقُوقِ كَدَعْوَى (حَقِّ الشَّرْبِ ١٢٦٢) و (الشُّفْعَةُ ٩٥٠) و (الْمُرُورُ ١٤٢)

الباب الرابع

﴿ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ (الصُّلْحِ ١٥٣١) و (الْإِبْرَاءِ ١٥٣٦) ﴾
﴿ (١٥٦١) وَيَشْتَمِلُ عَلَى فَصَلَيْنِ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَحْكَامِ (الصُّلْحِ ١٥٣١) ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٥٥٦ ﴾ اِذَا تَمَّ (الصُّلْحُ ١٥٣١) فَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنَ
الطَّرَفَيْنِ قَطْعُ الرَّجُوعِ وَيَمْلِكُ (الْمُدَّعِي ١٦١٣) بِالصُّلْحِ بَدْلَهُ وَلَا يَبْقَى
لَهُ حَقٌّ فِي (الدَّعْوَى ١٦١٣) وَلَيْسَ (لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) اَيْضًا اسْتِرْدَادُ
بَدَلِ الصُّلْحِ مِنْهُ

﴿ مَادَّةُ ١٥٥٧ ﴾ اِذَا مَاتَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ فَلَيْسَ لِوَرَثَتِهِ (فسخُ
(٣٠٤) (١٣٠٢) (صُلْحِهِ ١٥٣١))

﴿ مَادَّةُ ١٥٥٨ ﴾ اِنْ كَانَ (الصُّلْحُ ١٥٣١) فِي حُكْمِ (الْمَعَاوِضَةِ
١٥٥٠) فَلِلطَّرَفَيْنِ اِذَا تَرَاضَا (فَسْخُهُ ٣٠٤) (١٣٠٢) و (اِقَالَتُهُ ١٦٣) و اِنْ
لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الْمَعَاوِضَةِ بَلْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِاسْقَاطِ بَعْضِ الْحُقُوقِ (فَلَا

يَصِحُّ (١١٠) قَضُهُ وَفَسْخُهُ أَصْلًا (راجع مادة ٥١)

﴿ مادة ١٥٥٩ ﴾ إذا (عَقِدَ ١٠٣) (الصَّلْحُ ١٥٣١) لِلْغَلَاظِ مِنْ
(الْيَمِينِ ١٦٨١، ١٧٤٢ إلى ١٧٥٢) عَلَى إِعْطَاءِ بَدَلٍ فَيَكُونُ (الْمُدَّعِي
١٦١٣) قَدْ أَسْقَطَ حَقَّ (خُصُومَتِهِ ١٠٣١) وَلَا يُجْلَفُ (الْمُدَّعَى
عَلَيْهِ ١٦١٣) بَعْدُ

﴿ مادة ١٥٦٠ ﴾ إِذَا تَلَفَ كُلُّ بَدَلٍ (الصَّلْحُ ١٥٣١) أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ
أَنْ يُسَلَّمَ إِلَى (الْمُدَّعَى ١٦١٣) فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَيَّنُ بِالْتَّعْيِينِ فَهُوَ فِي حُكْمِ
الْمَضْبُوطِ بِالِاسْتِحْقَاقِ فَيَطْلُبُ الْمُدَّعَى كُلُّ (الْمُصَالِحِ عَنْهُ ١٥٣٤)
أَوْ بَعْضُهُ مِنْ (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) فِي الصَّلْحِ الْوَاقِعِ عَنْ (إِقْرَارٍ ١٥٣٥)
وَيَرْجِعُ الْمُدَّعَى إِلَى (دَعْوَاهُ ١٦١٣) فِي الصَّلْحِ الْوَاقِعِ عَنْ (إِنْكَارٍ أَوْ سُكُوتٍ
١٥٣٥) (راجع مادَّتي ١٥٤٨ و ١٥٥٠) وَإِنْ كَانَ بَدَلُ الصَّلْحِ (دَيْنًا ١٥٨)
أَيِّ مِمَّا يَتَعَيَّنُ بِالْتَّعْيِينِ كَذَا فَرِشًا لَا يَتَأَتَّى عَلَى الصَّلْحِ خَلَلٌ وَيَلْزَمُ الْمُدَّعَى
عَلَيْهِ إِعْطَاءُ مِثْلِ الْمَقْدَارِ الَّذِي تَلَفَ لِلْمُدَّعَى

الفصل الثاني

﴿ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَحْكَامِ (الْإِبْرَاءِ ١٣٥٦ و ١٥٦١) ﴾

﴿ مادة ١٥٦١ ﴾ إِذَا قَالَ أَحَدٌ لَيْسَ لِي مَعَ فُلَانٍ (دَعْوَى ١٦١٣)
وَلَا نِزَاعٌ أَوْ لَيْسَ لِي عِنْدَ فُلَانٍ حَقٌّ أَوْ فَرَّغْتُ مِنْ دَعْوَايَ الَّتِي هِيَ مَعَ

فلان أو تركتها أو ما بقي لي عنده حق أو استوفيت حق من فلان بالتسامح
فيكون قد (أبرأه ١٥٣٦)

مادة ١٥٦٢ * إذا (أبرأ ١٥٣٦ و ١٥٦١) أحد آخر من حق
فيستقط حقه ذلك وليس له (دعوى ١٦١٣) ذلك الحق (راجع مادة ٥١)
مادة ١٥٦٣ * ليس (للأبرأ ١٥٣٦ و ١٥٦١) شمول لما بعده
يعني إذا أبرأ أحد آخر فستقط حقوقه التي قبل الإبراء وله (دعوى ١٦١٣)
حقوقه الحادثة بعد الإبراء.

مادة ١٥٦٤ * إذا (أبرأ ١٥٣٦ و ١٥٦١) أحد آخر من (دعوى
١٦١٣) متعلقة بخصوص فيكون (أبرأ خاصاً ١٥٣٧) ولا تسمع بعد ذلك
دعواه التي تتعلق بذلك ولكن له دعوى حقه الذي يتعلق بغير ذلك
الخصوص . مثلاً إذا أبرأ أحد (خصمه ١٦٣٤) من دعوى دار فلا تسمع
دعواه التي تتعلق بتلك الدار بعد الإبراء ولكن تسمع دعواه التي تتعلق
بالأراضي والضباع وسائر الأمور [انظر المادة ٥١]

مادة ١٥٦٥ * إذا قال أحد (أبرأ ١٥٣٦ و ١٥٦١) فلاناً من
جميع (الدعاوي ١٦١٣) أو ليس لي عنده حق أصلاً فيكون (أبرأ طاماً
١٥٣٨) ليس له أن يدعي بحقه قبل الإبراء حتى لو ادعى حقاً من جهة
(الكفالة ٦١٢) لا تسمع يعني كما لا تسمع دعواه على من أبرأه بقوله
أنت كنت قبل الإبراء (كفيلاً ٦١٨) فلان كذلك لا تسمع دعواه
على آخر بقوله أنت كنت لمن أبرأته كفيلاً قبل الإبراء (راجع

﴿ مادة ١٥٦٦ ﴾ اذا (باع ١٢٠) أحد (مالا ١٢٦) وقبض (ثمنه ١٥٢) ولا أبرأ (١٥٣٦ و ١٥٦١) (المشتري ١٦١) من كافة (الدعاوي ١٦١٣) التي تتعلق (بالمبيع ١٥١) . والمشتري كذلك أبرأ (البائع ١٦٠) من كافة الدعاوي التي تتعلق بالثمن المذكور وتهاطيا بينهما وثائق على هذا الوجه ثم استحق المبيع فلا يكون للإبراء تأثير ويسترد المشتري الثمن الذي كان أعطاه للبائع (راجع مادة ٥٢)

﴿ مادة ١٥٦٧ ﴾ يلزم أن يكون المبرأون معلومين و (معينين ١٥٩) بناء عليه لو قال أحد (أبرأت ١٥٣٦ و ١٥٦١) كافة مديوني أو ليس لي عند أحد حق (لا يصح ١١٠) إبرأؤه وأما لو قال أبرأت اهالي المحلة القلانية وكان اهل تلك المحلة معينين وعبارة عن اشخاص (معدودين ١٣٥) فيصح الإبراء

﴿ مادة ١٥٦٨ ﴾ لا يتوقف (الإبراء ١٥٣٦ و ١٥٦١) على (القبول ١٠٢) ولكن يرتد بالرد لأنه اذا أبرأ أحد آخر فلا يشترط قبوله ولكن اذا رد الإبراء في ذلك (المجلس ١٠٨) بقوله لا أقبل فيكون ذلك الإبراء مردودا يعني لا يبقى له حكم لكن لو رد الإبراء بعد قبوله لا يكون الإبراء مردودا وأيضا اذا أبرأ (الحال له ٦٧٥) (الحال عليه ٦٧٦) او الدائن (الكفيل ٦١٨) ورد ذلك الحال عليه او الكفيل فلا يكون الإبراء مردودا [انظر المادة ٦٧]

• ﴿مادة ١٥٦٩ ﴾ (يَصِحُّ ١٠٨) (إِبْرَأَ ١٥٣٦ و ١٥٦١) الْمَبْتُ مِنْ (دَيْنِهِ ١٥٨)

﴿مادة ١٥٧٠ ﴾ اِذَا (أَبْرَأَ ١٥٣٦ و ١٥٦١) الْمَرِيضُ الَّذِي فِي (مَرَضٍ مَوْتِهِ ١٥٩٥) أَحَدَ وَرَثَتِهِ مِنْ (دَيْنِهِ ١٥٨) فَلَا يَكُونُ (صَحِيحًا ١٠٨) وَ (نَافِذًا ١١٣) وَأَمَّا لَوْ أَبْرَأَ مَنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثُهُ فَيُعْتَبَرُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ

﴿مادة ١٥٧١ ﴾ اِذَا (أَبْرَأَ ١٥٣٦ و ١٥٦١) مَنْ تَرَكَتُهُ مُسْتَفْرَقَةً (بِالْأَيُونِ ١٥٨) فِي (مَرَضٍ مَوْتِهِ ١٥٩٥) أَحَدَ مَدْيُونِيهِ (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) إِبْرَاؤُهُ وَلَا (يَنْفُذُ ١١٣)

في ٦ شوال سنة ١٢٩١

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« بعد صورة الخط الممايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الثالث عشر

﴿ في الإقرار ويشتمل على أربعة أبواب ﴾

الباب الاول

﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة (بالإقرار ١٥٧٢) ﴾

﴿ مادة ١٥٧٢ ﴾ الإقرار هو إخبار الإنسان بحق عليه لآخر ويقال لذلك مقر ولذا مقر له ولحق مقر به [انظر المادة ١٢]

﴿ مادة ١٥٧٣ ﴾ يشترط أن يكون (المقر ١٥٧٢) (عاقلاً ٩٤٣)
(بالغاً ١٧٨٥ و ٩٨٧) (فلا يصح ١١٠) (إقرار ١٥٧٢) (الصغير والصغيرة ٩٤٣) و (المجنون والمجنونة ٩٤٤) و (المعتوه والمعتوهة ٩٤٥) ولا يصح على هؤلاء إقرار (أوليائهم وأوصيائهم ٩٧٤) ولكن (الصغير المميز ٩٤٣) (المأذون ٩٤٢) هو في حكم البالغ في الخصومات التي صحت مأذنته فيها [انظر المادتين ١٧ و ٧٩]

﴿ مادة ١٥٧٤ ﴾ لا يشترط أن يكون (المقر له ١٥٧٢) (عاقلاً ٩٤٣) بناء عليه لو (أقر ١٥٧٢) أحد (بمال ١٢٦) (للصغير غير المميز ٩٤٣) (يصح ١٠٨) ويكرمه إعطاء ذلك المال

﴿ مادة ١٥٧٥ ﴾ يشترط في (الإقرار ١٥٧٢) (رضا ١٠٢) (المقر ١٥٧٢) (فلا يصح ١١٠) الإقرار الواقع (بالجبر والإكراه ٩٤٨ و ١٠٠٣) (راجع مادة ١٠٠٦) [انظر المادة ٧٩]

❖ مادة ١٥٧٦ ❖ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ (المُقْرِئ ١٥٧٢) (مَحْجُورًا ٩٤١)
 عَلَيْهِ رَاجِعِ الْفَصْلَ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ وَالرَّابِعَ مِنْ كِتَابِ الْحَجْرِ [انظر المادة ٧٩]
 ❖ مادة ١٥٧٧ ❖ يُشْتَرَطُ أَنْ ظَاهِرَ الْحَالِ لَا يُكَذِّبُ (الإِفْرَارَ
 ١٥٧٢) بِنَاءٍ عَلَيْهِ إِذَا أَقْرَأَ (الصَّغِيرُ ٩٤٣) الَّذِي لَمْ تَحْمَلْ جِثَّتُهُ (البُلُوغُ
 ٩٨٥ أو ٩٨٧) بِقَوْلِهِ بَلَّغْتُ (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) إِفْرَارُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ
 [انظر المادتين ٣٨ و ٩٨٨]

❖ مادة ١٥٧٨ ❖ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ (المُقْرِئ لَهُ ١٥٧٢) مَجْهُولًا
 بِمَجْهَالَةٍ (فَاحِشَةٍ ١٦٥) وَأَمَّا الْجَهَالَةُ الَّتِي سَبَقَتْ فَلَا تَكُونُ مَانِعَةً (لِصِحَّةِ ١٠٨)
 (الإِفْرَارِ ١٥٧٢) مِثْلًا لَوْ أَقْرَأَ أَحَدٌ بِأَنَّ هَذَا (المَالُ ١٢٦) لِرَجُلٍ مُشِيرًا إِلَى الْمَالِ
 (الْمُعِينِ ١٥٩) الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَوْ هَذَا الْمَالُ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدَةِ
 الْفُلَانِيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ أَهْلِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ (مَعْدُودِينَ ١٣٥) لَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ
 وَأَمَّا لَوْ قَالَ إِنَّ هَذَا الْمَالُ لِأَحَدٍ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلَّةِ
 الْفُلَانِيَّةِ وَكَانَ أَهْلُ الْحَلَّةِ قَوْمًا (مَحْضُورِينَ ١٦٤٦) فَيَصِحُّ إِفْرَارُهُ وَعَلَى
 تَقْدِيرِ أَنَّهُ أَقْرَأَ عَلَى التَّوَجُّهِ الْمَشْرُوحِ وَقَالَ إِنَّ هَذَا الْمَالُ لِهَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ
 فَلَهُمَا أَنْ يَأْخُذَا ذَلِكَ الْمَالَ مِنْ (المُقْرِئِ ١٥٧٢) إِنْ اتَّفَقَا وَيَمْلِكَانِهِ بَعْدَ
 الْأَخْذِ (بِالِاشْتِرَاكِ ١٠٤٥) وَإِنْ اخْتَلَفَا فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا أَنْ يَطْلُبَ
 مِنْ (المُقْرِئِ) الْيَمِينِ ١٦٨١ و ١٧٤٣ أو ٤٧٥٢ بَعْدَ كَوْنِ الْمَالِ لَهُ فَإِنْ
 نَكَلَ الْمُقْرِئُ عَنْ يَمِينِ الْاِثْنَيْنِ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ كَذَلِكَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَإِنْ
 نَكَلَ عَنْ يَمِينِ أَحَدِهِمَا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ مُسْتَقِلًّا لِمَنْ نَكَلَ عَنْ

يَمِينِهِ وَإِنْ حَلَفَ لِلْأَثْنَيْنِ بِبِرِّ الْمُقْرَأِ مِنْ (دَعَوَاهُمَا ١٦١٣) وَيَبْقَى الْمَالُ
(الْمُقْرَأُ بِهِ ١٥٧٣) فِي يَدِهِ

الباب الثاني

❖ فِي بَيَانِ وَجُوهِ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ ❖

❖ مَادَّةُ ١٥٧٩ ❖ كَمَا (يَصِحُّ ١٠٨) (الْإِقْرَارُ ١٥٧٢) بِالْمَعْلُومِ
كَذَلِكَ يَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمَجْهُولِ أَيْضًا وَلَكِنْ كَوْنُ (الْمُقْرَأِ بِهِ ١٧٥٢) مَجْهُولًا
فِي الْعُقُودِ (١٠٣) الَّتِي لَا تَكُونُ صَحِيحَةً مَعَ الْجَهْلَةِ (كَالْبَيْعِ ١٢٠) مَانِعٌ
لِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ أَحَدُ فُلَانٍ عِنْدِي (أَمَانَةٌ ٧٦٢) أَوْ سَرَقْتُ
مَالَ فُلَانٍ أَوْ (غَضَبْتُهُ ٨٨١) فَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَيُجْبَرُ عَلَى (تَعْيِينِ ١٥٩)
الْأَمَانَةِ الْمَجْهُولَةِ أَوْ (الْمَالِ ١٢٦) الْمَسْرُوقِ أَوْ (الْمَغْصُوبِ ٨٨١) وَأَمَّا لَوْ
قَالَ بَيْتُ فُلَانٍ شَيْئًا أَوْ (اسْتَأْجَرْتُ ٤٠٤) مِنْ فُلَانٍ شَيْئًا فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ
وَلَا يُجْبَرُ عَلَى بَيَانِ مَا بَاعَهُ أَوْ اسْتَأْجَرَهُ

❖ مَادَّةُ ١٥٨٠ ❖ لَا يَتَوَقَّفُ (الْإِقْرَارُ ١٥٧٢) عَلَى (قَبُولِ ١٠٢)
(الْمُقْرَأِ لَهُ ١٥٧٢) وَلَكِنْ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ وَلَا يَبْقَى لَهُ حُكْمٌ . وَإِذَا رَدَّ الْمُقْرَأُ لَهُ
مِقْدَارًا مِنْ (الْمُقْرَأِ بِهِ ١٥٧٢) فَلَا يَبْقَى حُكْمُ الْإِقْرَارِ فِي الْمِقْدَارِ الْمُرْدُودِ وَيَصِحُّ
الْإِقْرَارُ فِي الْمِقْدَارِ الْبَاقِي الَّذِي لَمْ يَرُدَّهُ الْمُقْرَأُ لَهُ [انظر المادَّة ٦٧]

❖ مَادَّةُ ١٥٨١ ❖ إِذَا اخْتَلَفَ (الْمُقْرَأُ وَالْمُقْرَأُ لَهُ ١٥٧٢) فِي سَبَبِ

(المُقرَّر به ١٥٧٢) فلا يكونُ اختلافُهما هذا مانعاً (لِصِحَّةِ ١٠٨) (الإقرارِ ١٥٧٢) ٠ مثلاً لو (ادَّعى ١٦١٣) أَحَدُ الْفَأَمِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ وَأَقَرَّ (المدَّعى عليه ١٦١٣) بِالْفَدْرِ مِنْ جِهَةِ (ثَمَنِ ١٥٢) (الْبَيْعِ ١٥١) فلا يكونُ اختلافُهما هذا مانعاً لِصِحَّةِ الإقرارِ

﴿ مادة ١٥٨٢ ﴾ طَلَبُ (الصُّلْحِ ١٥٣١) عَنْ (مَالٍ ١٢٦) يَكُونُ (إِقْرَاراً ١٥٧٢) بِذَلِكَ الْمَالِ وَأَمَّا طَلَبُ الصُّلْحِ عَنْ (دَعْوَى ١٦١٣) مَالٍ فَلَا يَكُونُ إِقْرَاراً بِذَلِكَ الْمَالِ فَإِذَا قَالَ أَحَدٌ لِآخَرَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ أَعْطِنِي إِيَّاهُ وَقَالَ (المدَّعى عليه ١٦١٣) صَالِحِنِي عَنْ الْمُبْلَغِ الْمَزْبُورِ بِسَبْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِالْأَلْفِ الْمَطْلُوبِ وَلَكِنْ لَوْ كَانَ طَلَبُ الصُّلْحِ لِمَجْرَدِ دَفْعِ الْمُنَازَعَةِ كَمَا إِذَا قَالَ صَالِحِنِي عَنْ دَعْوَى هَذَا الْأَلْفِ بِكَذَا فَلَا يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِالْمُبْلَغِ الْمَذْكُورِ

﴿ مادة ١٥٨٣ ﴾ إِذَا طَلَبَ أَحَدٌ شِرَاءَ (الْمَالِ ١٢٦) الَّذِي فِي يَدِ شَخْصٍ آخَرَ أَوْ (اسْتِجَارَهُ ٤٠٤) أَوْ (اسْتِعَارَتَهُ ٧٦٧) أَوْ قَالَ (هَبْنِي ٨٣٣) إِيَّاهُ أَوْ (أَوْدِعْنِي ٧٦٤) إِيَّاهُ أَوْ قَالَ الْآخَرَ خُذْهُ (وَدِيعَةً ٧٦٣) وَ(قَبِلَ ١٠٢) ذَلِكَ فَيَكُونُ قَدْ (أَقَرَّ ١٥٧٢) بِعَدَمِ كَوْنِ الْمَالِ لَهُ

﴿ مادة ١٥٨٤ ﴾ (الْإِقْرَارُ ١٥٧٢) الْمُتَلَقُّ بِالشَّرْطِ (بِاطِلٌ ١١٠) وَلَكِنْ إِذَا طَلِقَ بَرَّ مَانٍ صَالِحٍ لِحُلُولِ الْأَجَلِ فِي (عُرْفِ ٣٨ و ٤٠) النَّاسِ فَيُحْمَلُ عَلَى إِقْرَارِهِ (بِالدِّينِ ١٥٨) (الْمَوْجَلِ ١٥٦) ٠ مثلاً لو قَالَ أَحَدٌ لِآخَرَ إِذَا وَصَلْتَ الْحَلَّ الْفُلَانِيَّ أَوْ قَضَيْتَ مَصْلَحَتِي الْفُلَانِيَّةَ

فَإِنِّي مَدْيُونٌ لَكَ بِكَذَا يَكُونُ إِقْرَارُهُ هَذَا بِاطِلَالٍ وَلَا يَلْزِمُهُ تَأْدِيَةُ
الْمَبْلَغِ الْمَزْبُورِ وَلَكِنْ إِذَا قَالَ إِنْ أَتَى ابْتِدَاءَ الشَّهْرِ الْفُلَانِي أَوْ يَوْمُ
فَاسِمٍ فَإِنِّي مَدْيُونٌ لَكَ بِكَذَا فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِاللَّذِينَ الْمُؤَجَّلِ
وَيَلْزِمُهُ تَأْدِيَةُ الْمَبْلَغِ عِنْدَ حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ (رَاجِعْ مَادَّةُ ٤٠)

[انظر المواد ٣٦ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥]

﴿ مَادَّةُ ١٥٨٥ ﴾ (الْإِقْرَارُ ١٥٧٢) (بِالْمُشَاعِ ١٣٨) (صَحِيحٌ ١٠٨)
فَإِذَا أَقْرَأَ أَحَدٌ لِآخَرَ بِحِصَّةٍ شَائِعَةٍ مِنْ (مُلْكٍ ١٢٥) (الْقَارِ ١٢٩)
الَّذِي فِي يَدِهِ كَالنِّصْفِ أَوْ الثُّلُثِ وَصَدَّقَهُ (الْمُقَرُّ لَهُ ١٥٧٢) ثُمَّ تَوَفَّى
(الْمُقَرُّ ١٥٧٢) قَبْلَ الْإِقْرَارِ وَ (التَّسْلِيمِ ٢٢٠) فَلَا يَكُونُ شُبُوحُ (الْمُقَرِّ بِهِ
١٥٧٢) مَانِعًا لِصِحَّةِ هَذَا الْإِقْرَارِ

﴿ مَادَّةُ ١٥٨٦ ﴾ (إِقْرَارُ ١٥٧٢) الْآخَرَسِ بِإِشَارَتِهِ الْمَعْدُودَةِ
مُعْتَبَرَةً . وَلَكِنْ إِقْرَارَ النَّاطِقِ بِإِشَارَتِهِ لَا يُعْتَبَرُ . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِلنَّاطِقِ
هَلْ لِفُلَانٍ عَلَيْكَ كَذَا دَرَاهِمٍ حَقٌّ فَلَا يَكُونُ قَدْ أَقْرَأَ بِذَلِكَ الْحَقِّ إِذَا
خَفَضَ رَأْسَهُ [انظر المادَّة ٧٠]

الباب الثالث

﴿ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢) وَبِشْتِمَلِ ﴾
﴿ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان الأحكام العمومية ﴾

﴿ مادة ١٥٨٧ ﴾ يلزمُ المرءُ (بإقراره ١٥٧٢) بموجبِ المادّةِ التاسعةِ والسبعينَ ولكن إذا كُذِّبَ (بِحُكْمِ ١٧٨٦) (الحَاكِمِ ١٧٨٥) فلا يَبْقَى لِإِقْرَارِهِ حُكْمٌ وهو أَنَّهُ إذا ظَهَرَ مُسْتَحِقٌّ و (ادَّعى ١٦١٣) الشَّيْءَ الذي اشتراه أَحَدٌ وَكَانَ فِي يَدِهِ وَعِنْدَ الْحَاكِمَةِ لَوْ قَالَ (ذُو الْيَدِ ١٦٧٩) هذا كَانَ مَالُ فُلَانٍ (بِاعْتِنِ ١٢٠) أَيَّاهُ وَأَثَبَتِ الْمُسْتَحِقُّ دَعْوَاهُ وَحَكَّمَ الْحَاكِمُ بِذَلِكَ فَيَرْجِعُ ذُو الْيَدِ عَلَى (الْبَائِعِ ١٦٠) وَيَسْتَرِدُّ (ثَمَنَ ١٥٢) (الْمَبِيعِ ١٥١) مِنْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَقْرَأَ حِينَ الْحَاكِمَةِ بِكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ (مَالِ ١٢٦) الْبَائِعِ وَأَنْكَرَ دَعْوَى الْمُسْتَحِقِّ لِأَنَّهُ إِقْرَارُهُ كُذِّبَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ فَلَا يَكُونُ مَانِعًا لِلرُّجُوعِ [انظر المادة ٧٩]

﴿ مادة ١٥٨٨ ﴾ (لَا يَصِحُّ ١١٠) الرُّجُوعُ عَنْ (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢) فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ أَحَدٌ لِآخَرَ بِقَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا (دَيْنًا ١٥٨) ثُمَّ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ رُجُوعُهُ وَيُلْزَمُ بِإِقْرَارِهِ

﴿ مادة ١٥٨٩ ﴾ إذا (ادَّعى ١٦١٣) أَحَدٌ بِكَوْنِهِ كَاذِبًا فِي (إِقْرَارِهِ ١٥٧٢) الَّذِي وَقَعَ (فَيُحْلَفُ ١٦٨١ و ١٧٤٢ و ١٧٥٢) الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ (الْمُقَرِّ ١٥٧٢) كَاذِبًا . مثلاً إذا أُعْطِيَ أَحَدٌ سَدًّا لِآخَرَ مُحَرَّرًا فِيهِ

أَنَّهُ قَدْ اسْتَقْرَضْتُ كَذَا دِرَاهِمَ مِنْ فُلَانٍ ثُمَّ قَالَ وَإِنْ كُنْتُ أُعْطِيتُ
هَذَا السَّنَدَ لِكُنِّي مَا أَخَذْتُ الْمُبْلَغَ الْمَذْكُورَ مِنْهُ فَيُحْلِفُ الْمُقْرَأُ لَهُ بِدَمِهِ
كَوْنِ الْمُقْرَأِ كَاذِبًا فِي إِفْرَارِهِ هَذَا

﴿مادة ١٥٩٠﴾ إذا (أقر ١٥٧٢) أَحَدٌ لِآخَرَ بِقَوْلِهِ لَكَ فِي ذِمَّتِي
كَذَا دِرَاهِمَ (طَلَبَ ١٥٨) وَقَالَ الْآخَرُ هَذَا الطَّلَبُ لَيْسَ لِي وَإِنَّمَا هُوَ
لِفُلَانٍ وَصَدَّقَهُ ذَلِكَ فَيَكُونُ ذَلِكَ الطَّلَبُ لَهُ وَلَكِنْ يَكُونُ حَقُّ قَبْضِهِ
(لِلْمُقْرَأِ لَهُ ١٥٧٢) الْأَوَّلِ يَعْنِي لَا يُجْبِرُ الْمَدْيُونُ عَلَى آدَاءِ (الْمُقْرَأِ بِهِ ١٥٧٢)
لِلْمُقْرَأِ لَهُ الثَّانِي إِذَا طَالَبَهُ وَإِذَا أُعْطِيَ الْمَدْيُونُ الْمُقْرَأَ بِهِ لِلْمُقْرَأِ لَهُ الثَّانِي
بِرِضَاهُ فَتَبَرَأَ ذِمَّتُهُ وَلَيْسَ لِلْمُقْرَأِ لَهُ الْأَوَّلِ أَنْ يُطَالَبَ بِهِ [انظر المادة ٢٩]

الفصل الثاني

﴿ في بيان (نفي الملك ١٥٩١) والآنسم (المستعار ٢٦٥) ﴾

﴿مادة ١٥٩١﴾ الْمُقْرَأُ إِذَا أَضَافَ (الْمُقْرَأَ بِهِ ١٥٧٢) إِلَى نَفْسِهِ
فِي إِفْرَارِهِ فَيَكُونُ قَدْ (وَهَبَهُ ٨٣٣) (لِلْمُقْرَأِ لَهُ ١٥٧٢) وَلَا يَتِمُّ مَا لَمْ يَكُنْ
هُنَاكَ تَسْلِيمٌ وَقَبْضٌ (٢٧٧ ١٢٦٢) وَإِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى نَفْسِهِ يَكُونُ قَدْ نَهَى
(الملك ١٢٥) عَنِ الْمُقْرَأِ بِهِ وَأَقْرَأَ بِكَوْنِهِ مُلْكًا (لِلْمُقْرَأِ لَهُ ١٥٧٢) قَبْلَ
الإفْرَارِ . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ إِنَّ كَافَّةَ (أَمْوَالِي ١٢٦) وَأَشْيَائِي الَّتِي فِي يَدَيَّ فِي
لِفُلَانٍ وَلَيْسَ لِي فِيهَا عِلَاقَةٌ يَكُونُ حَبِثًا قَدْ وَهَبَ جَمِيعَ أَمْوَالِهِ وَأَشْيَائِهِ

لذلك ويلزم التسليم والقَبْضُ وإن قال إن كافة الأموال والأشياء التي
نسبت إلي ما عدا ثيابي التي علي هي لفلان وليس لي فيها علاقة يكون قد
نفى ملكه عن كافة الأموال والأشياء المنسوبة إليه يعني التي قيل إنها له
ما عدا ثيابه التي عليه وأقر بكونها لذلك ولكن لو ملك أشياء بعد إقراره
هذا لا يكون إقراره هذا شاملاً لتلك الأشياء كذلك لو قال إن كافة
أموالي وأشياء التي في دكاني هذا هي لأبني الكبير وليس لي فيها علاقة
يكون قد وهب في ذلك الوقت جميع أشياء وأمواله التي هي في
الدكان لأبني الكبير ذلك ويلزم التسليم وإن قال إن جميع هذه الأشياء
والأموال التي هي في دكاني هذا هي لأبني الكبير فلان وليس لي فيها علاقة
يكون حينئذ قد نفى الملك عن نفسه وأثبت لأبني الكبير بإقراره عن جميع
الأشياء والأموال الموجودة في ذلك الخانوت ولكن لو وضع بعد ذلك
أشياء أخرى في ذلك الدكان لا يكون إقراره هذا شاملاً لتلك الأشياء
وكذلك لو قال أحد إن خانوتي الذي هو في المحل الفلاني هو لزوجتي
يكون قد وهب لها ويلزم التسليم وإن قال إن الدكان الفلاني الذي
نسب إلي هو لزوجتي يكون ذلك الخانوت لزوجتي قبل الإقرار ويكون قد
أقر بأن الدكان ليس بملكه [انظر المادة ٥٧]

مادة ١٥٩٢ * إذا قال أحد في حق الدكان الذي هو في يده
وتصرفه بسند إنه (ملك ١٢٥) فلان وليس لي فيه علاقة والأسم
المحرر في الوثيقة هو (مستعار ٧٦٥) أو قال في حق دكان مملوك

اشْتَرَاهُ مِنْ آخَرٍ إِنِّي كُنْتُ قَدْ اشْتَرَيْتُهُ لِفُلَانٍ وَالذَّارِهُمَ الَّتِي أُعْطِيَتْهَا
(ثَمَنًا ١٥٢) هِيَ (مَالُهُ ١٢٦) أَيْضًا وَالْأَسْمُ الْمُحَرَّرُ فِي السَّنَدِ قَدْ مُسْتَعَارًا
يَكُونُ قَدْ (أَقْرَأَ ١٥٧٢) بِأَنَّ الدُّكَانَ مَلِكٌ ذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

﴿ مَادَّةُ ١٥٩٣ ﴾ إِذَا قَالَ أَحَدٌ إِنَّ (الدِّينَ ١٥٨) الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ
فُلَانٍ بِمُوجِبِ سَنَدٍ وَهُوَ كَذَا قِرْشًا وَإِنْ كَانَ قَدْ تَحَرَّرَ بِأَسْمِي إِلَّا أَنَّهُ
هُوَ لِفُلَانٍ وَأَسْمِي الَّذِي تَحَرَّرَ فِي السَّنَدِ هُوَ (مُسْتَعَارٌ ٧٦٥) فَيَكُونُ قَدْ
(أَقْرَأَ ١٥٧٢) بِأَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ حَقٌّ لَذَلِكَ

﴿ مَادَّةُ ١٥٩٤ ﴾ إِذَا كَانَ أَحَدٌ قَدْ نَفَى (الْمَلِكَ ١٢٥) (بِإِقْرَارِهِ
١٥٧٢) عَلَى مَا ذَكَرَ أَوْ أَقْرَأَ بِكَوْنِ أَسْمِيهِ (مُسْتَعَارًا ٧٦٥) فِي حَالِ صِحَّتِهِ
فَيَكُونُ إِقْرَارُهُ مُعْتَبَرًا وَيُلْزَمُ بِهِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ وَيُلْزَمُ بِهِ وَرَثَتُهُ بَعْدَ
مَمَاتِهِ وَلَكِنْ لَوْ أَقْرَأَ بِالْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي (مَرَضِ مَوْتِهِ ١٥٩٥) فَحُكْمُهُ
يُعْلَمُ مِنَ الْفَصْلِ الْآتِي

الفصل الثالث

﴿ فِي بَيَانِ إِقْرَارِ الْمَرِيضِ ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٥٩٥ ﴾ مَرَضُ الْمَوْتِ هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي يُعْجِزُ الْمَرِيضَ عَنْ
رُؤْيَا مَصْلَاحِهِ الْخَارِجَةِ عَنْ دَارِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الذُّكُورِ وَيُعْجِزُ عَنْ
رُؤْيَا الْمَصَالِحِ الدَّخِلَةِ فِي دَارِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْإِنَاثِ وَفِي هَذَا الْمَرَضِ
خَوْفُ الْمَوْتِ فِي الْكَثَرِ وَيَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ قَبْلَ مُرُورِ سَنَةٍ صَاحِبَ

فَرَأَى كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَإِنْ أَمْتَدَّ مَرَضُهُ دَائِمًا عَلَى حَالٍ وَمَضَى عَلَيْهِ سَنَةٌ
يَكُونُ فِي حُكْمِ الصَّحِيحِ وَتَكُونُ تَصَرُّفَاتُهُ كَتَصَرُّفَاتِ الصَّحِيحِ مَا لَمْ يَشْتَدَّ
مَرَضُهُ وَيَتَغَيَّرَ حَالُهُ وَلَكِنْ لَوْ اشْتَدَّ مَرَضُهُ وَتَغَيَّرَ حَالُهُ وَمَاتَ بَعْدَ حَالِهِ اعْتِبَارًا
مِنْ وَقْتِ التَّغْيِيرِ إِلَى الْوَفَاءِ مَرَضٍ مَوْتٍ [انظر المادة ٧٣]

﴿مادة ١٥٩٦﴾ (أَقْرَأَ ١٥٧٢) مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاِرْثٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
وَاِرْثٌ سِوَى زَوْجَتِهِ أَوْ الْإِمْرَأَةِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ لَهَا وَاِرْثٌ سِوَى زَوْجِهَا فِي
(مَرَضِ الْمَوْتِ ١٥٩٥) يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ أَنَّهُ نَوْعٌ وَصِيَّةٌ فَإِذَا (نَفَى الْمُلْكُ
١٥٩١) مَنْ لَا وَاِرْثَ لَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ عَنْ جَمِيعِ (أَمْوَالِهِ ١٢٦) وَأَقْرَأَ
بِهَا لِغَيْرِهِ (فِيصَحُّ ١٠٨) وَلَيْسَ لِأَمِينِ يَتِّ الْمَالِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِتَرْكِتِهِ
بَعْدَ وَفَاتِهِ كَذَلِكَ لَوْ نَفَى الْمُلْكُ عَنْ جَمِيعِ أَمْوَالِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مَنْ لَا
وَاِرْثَ لَهُ سِوَى زَوْجَتِهِ وَأَقْرَأَ بِهَا أَوْ لَوْ نَفَى الْمُلْكُ مَنْ لَا وَاِرْثَ لَهَا سِوَى
زَوْجِهَا عَنْ جَمِيعِ أَمْوَالِهَا وَأَقْرَأَ بِهَا لَمْ يَصِحَّ وَلَيْسَ لِأَمِينِ يَتِّ الْمَالِ
أَنْ يَتَعَرَّضَ لِتَرْكِتِهِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْوَفَاءِ [انظر المادة ٧٣]

﴿مادة ١٥٩٧﴾ لَوْ (أَقْرَأَ ١٥٧٢) أَحَدُهُ حَالًا (مَرَضِهِ ١٥٩٥)
(بِمَالِ ١٢٦) لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ وَأَفَاقَ بَعْدَ إِقْرَارِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ يَكُونُ
إِقْرَارُهُ هَذَا مُعْتَبَرًا [انظر المادة ٧٣]

﴿مادة ١٥٩٨﴾ إِذَا (أَقْرَأَ ١٥٧٢) أَحَدُهُ فِي (مَرَضٍ مَوْتِهِ ١٥٩٥)
(بِعَيْنِ ١٥٩) أَوْ (دَيْنِ ١٥٨) لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ ثُمَّ مَاتَ فَيَكُونُ إِقْرَارُهُ مَوْفُوعًا عَلَى
(إِجَازَةِ ٣٠٣، ٩٤٣) بَاقِي الْوَرَثَةِ فَإِنْ أَجَازُوهُ كَانَ مُعْتَبَرًا وَإِلَّا فَلَا

ولكن إذا كان قد صدقته باقي الورثة في حال حياة (المقر ١٥٧٣) فليس لهم الرجوع عن تصديقهم ويكون ذلك الإقرار معتبراً وإيضاً الإقرار للوراث (بالأمانة ٧٦٢) (صحيح ١٠٨) على كل حال وهو أنه إذا أقر أحد في مرض موته بكونه قد قبض أمانته التي هي عند وارثه أو أقر بكونه قد استهلك أمانة وارثه المعلومه التي (أودعها ٧٦٤) عنده يصح إقراره . مثلاً لو أقر في مرض موته بقوله أخذت وقبضت أمانتي التي أودعتها عند أبي فلان يصح إقراره ويكون معتبراً . وكذا لو قال إن أبي فلان أخذ (طلبي ١٥٨) الذي هو على فلان (بالوكالة ١٤٤٩) وسلمه إلي يكون إقراره معتبراً وكذلك لو قال قد (بعت ١٢٠) خاتم الألباس الذي كان (وديعة ٧٦٤) أو (عارية ٧٦٥) عندي لأبي فلان و (قيمته ١٥٤) خمسة آلاف قرش وصرفت (ثمنه ١٥٢) في أموري واستهلكته يكون إقراره معتبراً ويلزم (تضمن ٤١٦) قيمة ذلك الخاتم من التركة [انظر المادة ٧٣]

﴿ مادة ١٥٩٩ ﴾ المراد من الوارث في هذا البحث هو الذي كان وارثاً للمريض في وقت وفاته (١٥٩٥) وأما الوراثة الحاصلة بالسبب الحادث في وقت وفاة (المقر ١٥٧٣) ولم تكن قبل فلا تكون مانعة (لصحة ١٠٨) الإقرار كما أنه إذا أقر أحد (بمال ١٢٦) لأمراة أجنبية في (مرض موته ١٥٩٥) ثم تزوج بها ومات فيكون إقراره نافذاً وأما الإقرار لمن كانت وراثته (قديمة ١٦٦) ولم تكن حاصلة

بِسَبَبِ حَدَثٍ فَلَا يَكُونُ (نَافِذًا ١١٣) . مَثَلًا لَوْ أَقَرَّ مَنْ لَهُ ابْنٌ بِمَالٍ لِأَحَدِ إِخْوَتِهِ مِنْ أَبَوَيْهِ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِهِ لَا يَكُونُ إِقْرَارُهُ نَافِذًا لِمَا أَنَّ أَخَاهُ يَرِثُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ أَخَاهُ [انظر المادة ٧٣]

﴿ مادة ١٦٠٠ ﴾ (إقْرَارُ ١٥٧٢) المَرِيضِ حَالِ كَوْنِهِ فِي (مَرَضٍ مَوْتِهِ ١٥٩٥) بِالْإِسْنَادِ إِلَى زَمَانِ الصِّحَّةِ فِي حُكْمِ الإِقْرَارِ فِي زَمَانِ الْمَرَضِ . فَلَوْ أَقَرَّ أَحَدٌ حَالِ كَوْنِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى (طَلَبَهُ ١٥٨) الَّذِي عَلَى وَارِثِهِ فِي زَمَانِ صِحَّتِهِ لَا (يَنْفِذُ ١١٣) إِقْرَارُهُ مَا لَمْ يُجْزِهِ بَاقِي الْوَرِثَةِ . كَذَلِكَ لَوْ أَقَرَّ أَحَدٌ بِأَنَّهُ كَانَ قَدْ (وَهَبَ ٨٣٣) (مَالَهُ ١٢٦) الْفُلَانِيَّ لِفُلَانٍ الَّذِي هُوَ مِنْ وَرَثَتِهِ وَكَانَ (سَلَمَهُ ٢٧٧ و ٢٦٢) إِيَّاهُ لَا يَنْفِذُ إِقْرَارُهُ مَا لَمْ يَثْبُتْ (بَيِّنَةٌ ١٦٧٦) أَوْ يُجْزِهِ بَاقِي الْوَرِثَةِ [انظر المادة ٧٣]

﴿ مادة ١٦٠١ ﴾ (إقْرَارُ ١٥٧٢) (الْمَرِيضِ ١٥٩٥) (بَعَيْنِ ١٥٩) (دَيْنِ ١٥٨) لِأَجَنَبِيٍّ أَيْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثُهُ فِي (مَرَضٍ مَوْتَهُ ١٥٩٥) (صَحِيحٌ ١٠٨) وَإِنْ أَحَاطَ بِجَمِيعِ (أَمْوَالِهِ ١٢٦) وَلَكِنْ إِنْ ظَهَرَ كَذِبُ (الْمُقَرَّرِ ١٥٧٢) بِكَوْنِهِ قَدْ مَلَكَ (الْمُقَرَّبِ ١٥٧٢) بِسَبَبٍ فِي وَقْتِ الإِقْرَارِ أَوْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ إِرْثًا أَوْ (اتَّهَبَهُ ٨٣٣) أَوْ اشْتَرَاهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يُنْظَرُ عَلَى هَذَا الْحَالِ إِلَى أَنْ الإِقْرَارَ هَلْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ مَذَاكِرَةِ الْوَصِيَّةِ أَمْ لَا فَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِي أَثْنَاءِ مَذَاكِرَتِهَا يَكُونُ بِمَعْنَى (الْهَبَةِ ٨٣٣) وَيَلْزَمُ (التَّسْلِيمُ ٢٧٧ و ٢٦٢) وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ مَذَاكِرَتِهَا يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى الْوَصِيَّةِ وَعَلَى كِلْتَا الْحَالَيْنِ

لا يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ [انظر المادة ٧٣]

❖ مادة ١٦٠٢ ❖ (دُبُونُ ١٥٨) الصِّحَّةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى دُبُونِ (الرَّضِ) (١٥٩٥) . يَعْنِي تَقَدُّمُ الدُّبُونِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِذِمَّةٍ مِنْ كَانَتْ تَرِكَتُهُ غَرِيْمَةً فِي حَالِ صِحَّتِهِ عَلَى الدُّبُونِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهِ فِي (مَرَضٍ مَوْتِهِ ١٥٩٥) بِإِقْرَارِهِ . وَهُوَ أَنَّهُ تُسْتَوْفَى دُبُونُ الصِّحَّةِ مِنْ تَرِكَةِ الْمَرِيضِ ثُمَّ تُؤَدَّى دُبُونُ الرَّضِ إِنْ بَقِيَتْ فَضْلَةٌ وَلَكِنَّ الدُّبُونِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَرِيضِ بِأَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٍ أَيْ سَبَابٍ مُشَاهِدَةٍ وَمَعْلُومَةٍ عِنْدَ النَّاسِ غَيْرِ (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢) كَالشِّرَاءِ وَالْأَسْتِغْرَاضِ وَإِتْلَافِ (مَالٍ ١٢٦) فَهِيَ فِي حُكْمِ دُبُونِ الصِّحَّةِ وَإِذَا كَانَ (الْمُقَرَّبُ ١٥٧٢) شَيْئًا مِنْ (الْأَعْيَانِ ١٥٩) فَحُكْمُهُ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ أَيْضًا يَعْنِي إِذَا أَقْرَأَ أَحَدٌ لِأَجْنَبِيٍّ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فَلَا يَسْتَعِثُّهُ (الْمُقَرَّبُ لَهُ ١٥٧٢) مَا لَمْ تُؤَدَّ دُبُونُ الصِّحَّةِ أَوْ الدُّبُونِ الَّتِي هِيَ فِي حُكْمِ دُبُونِ الصِّحَّةِ الَّتِي لَزِمَتْ بِأَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٍ كَمَا ذُكِرَ آنِفًا [انظر المواد ١٦ و ٧٣ و ١٦٠٤ و ١٦٠٥]

❖ مادة ١٦٠٣ ❖ إِذَا (أَقْرَأَ ١٥٧٢) أَحَدٌ فِي (مَرَضٍ مَوْتِهِ ١٥٩٥) بِكَوْنِهِ قَدْ أُسْتَوْفِيَ (طَلَبَهُ ١٥٨) الَّذِي فِي ذِمَّةِ أَجْنَبِيٍّ فَيُنْظَرُ إِنْ كَانَ هَذَا الدَّيْنُ قَدْ تَعَلَّقَ بِذِمَّةِ الْأَجْنَبِيِّ حَالِ الرَّضِ (بَصِيحٌ ١٠٨) إِقْرَارُهُ وَلَكِنْ لَا (يَنْفُذُ ١١٣) فِي حَقِّ غُرْمَاءِ الصِّحَّةِ وَإِنْ كَانَ تَعَلَّقَ فِي حَالِ الصِّحَّةِ فَيَصِحُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَعْنِي سِوَا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ دُبُونُ صِحَّةٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ . مَثَلًا لَوْ أَقْرَأَ الْمَرِيضُ حَالِ مَرَضِهِ بِأَنَّهُ قَبِضَ (ثَمَنَ ١٥٢) (الْمَالِ ١٢٦) الَّذِي

(بَاعَهُ ١٢٠) فِي ذَلِكَ الْحَالِ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَلَكِنْ إِنْ كَانَ لَهُ غُرْمَاهُ صَحَّةً فَلَهُمْ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا هَذَا الْإِقْرَارَ . وَإِنْ بَاعَ مَالًا فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَأَقْرَأَ بِقَبْضِ ثَمَنِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ يَصِحُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَإِنْ كَانَ لَهُ غُرْمَاهُ صَحَّةً فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَا نَعْتَبِرُ هَذَا الْإِقْرَارَ [انظر المادة ٧٣]

﴿ مادة ١٦٠٤ ﴾ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُؤَدِّيَ (دَيْنَ ١٥٨) أَحَدٍ غُرْمَائِهِ فِي (مَرَضٍ مَوْتَهُ ١٥٩٥) وَيُطْلَعَ حَقُوقَ بَاقِيهِمْ وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ (ثَمَنَ ١٥٢) (الْمَالِ ١٢٦) الَّذِي اشْتَرَاهُ أَوْ الْقَرْضَ الَّذِي اسْتَقْرَضَهُ حَالِ كَوْنِهِ مَرِيضًا [انظر المادتين ١٦٠٢ و ٧٣]

﴿ مادة ١٦٠٥ ﴾ (الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ ٦١٤) فِي هَذَا الْمَبْحَثِ هِيَ فِي حُكْمِ (الدَّيْنِ ١٥٨) الْأَصْلِيِّ بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ (تَكْفُلَ ٦١٢) أَحَدُ دَيْنِ وَارِثِهِ أَوْ طَلَبَهُ فِي (مَرَضٍ مَوْتَهُ ١٥٩٥) لَا يَكُونُ (نَافِذًا ١١٣) وَإِذَا كَفَلَ لِلْأَجْنَبِيِّ فَيُعْتَبَرُ مِنْ ثُلْثِ (مَالِهِ ١٢٦) وَأَمَّا إِذَا أَقْرَأَ (١٥٧٢) فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِكَوْنِهِ قَدْ كَفَلَ فِي حَالِ صِحَّتِهِ فَيُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ مِنْ مَجْمُوعِ مَالِهِ وَلَكِنْ يُقَدَّمُ دَيْنُ الصَّحَّةِ إِنْ وَجِدَتْ [انظر المادتين ٧٣ و ١٦٠٢]

الباب الرابع

﴿ فِي بَيَانِ (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢ و ١٦٠٦) بِالْكِتَابَةِ ﴾

﴿ مادة ١٦٠٦ ﴾ (الْإِقْرَارُ ١٥٧٢) بِالْكِتَابَةِ كَالْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ (رَاجِعْ

مادة ٦٩) [انظر المادة ٧٥]

﴿ مادة ١٦٠٧ ﴾ أَمْرٌ أَحَدٍ آخَرَ بِأَنْ يَكْتُبَ إِقْرَارَهُ هُوَ (إِقْرَارٌ ١٥٧٢) حُكْمًا بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَوْ أَمَرَ أَحَدٌ كَاتِبًا بِقَوْلِهِ أَكْتُبْ لِي سَنَدًا يَحْتَوِي أَنِّي مَدْيُونٌ لِفُلَانٍ بِكَذَا دَرَاهِمٍ وَوَضَعَ فِيهِ إِمْضَاءَهُ أَوْ خَتَمَهُ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْإِقْرَارِ بِالْكِتَابَةِ كَالسَّنَدِ الَّذِي كَتَبَهُ بِخَطِّ يَدِهِ [انظر المادتين ٧٥ و ٦٩]

﴿ مادة ١٦٠٨ ﴾ الْقِيودُ الَّتِي هِيَ فِي دَفَاتِرِ التُّجَّارِ الْمُعْتَدَّةِ بِهَا هِيَ مِنْ قَبِيلِ (الْإِقْرَارِ بِالْكِتَابَةِ ١٦٠٦) أَيْضًا . مَثَلًا أَوْ كَانَ أَحَدُ التُّجَّارِ قَدْ قَيَّدَ فِي دَفْتَرِهِ أَنَّهُ مَدْيُونٌ لِفُلَانٍ بِمِقْدَارٍ كَذَا يَكُونُ قَدْ (أَقْرَأَ ١٥٧٢) لِذَلِكَ (بِدَيْنٍ ١٥٨) مِقْدَارَ ذَلِكَ وَيَكُونُ مُعْتَبَرًا وَمَرْعِيًّا كإِقْرَارِهِ الشِّفَاهِيِّ عِنْدَ الْحَاجَةِ [انظر المادتين ٧٥ و ٦٩]

﴿ مادة ١٦٠٩ ﴾ إِذَا كَتَبَ أَحَدٌ سَنَدًا أَوْ اسْتَكْتَبَهُ وَأَعْطَاهُ لِأَحَدٍ مَمْضِيًّا أَوْ مَحْتُمًا فَيَكُونُ مُعْتَبَرًا وَمَرْعِيًّا كَتَقْرِيرِهِ الشِّفَاهِيِّ لِأَنَّهُ (إِقْرَارٌ بِالْكِتَابَةِ ١٦٠٦) إِنْ كَانَ مَرْسُومًا يَعْنِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ السَّنَدُ كُتِبَ مُوَافِقًا لِلرَّسْمِ وَ (الْعَادَةِ ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٥) . وَالْوَثَائِقُ الَّتِي تُعْلَمُ الْقَبْضُ الْمُسَمَّاءُ بِالْوُصُولِ هِيَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَيْضًا [انظر المادتين ٦٩ و ٧٥]

﴿ مادة ١٦١٠ ﴾ مَنْ كَتَبَ سَنَدًا أَوْ اسْتَكْتَبَهُ وَأَعْطَاهُ مَمْضِيًّا أَوْ مَحْتُمًا إِذَا انْكَرَ الدَّيْنُ الَّذِي حَوَاهُ فَلَا يُعْتَبَرُ إِنْكَارُهُ وَيَلْزِمُهُ أَدَاؤُهُ ذَلِكَ (الدَّيْنَ ١٥٨) وَأَمَّا إِذَا انْكَرَ كَوْنُ السَّنَدِ لَهُ فَلَا يُعْتَبَرُ إِنْكَارُهُ إِنْ كَانَ خَطُّهُ أَوْ خَتَمُهُ مَشْهُورًا وَمُتَعَارَفًا وَيُعْمَلُ بِذَلِكَ السَّنَدِ وَإِنْ لَمْ

يَكُنْ خَطُّهُ وَخَتْمُهُ مَعْرُوفَيْنِ يُسْتَكْتَبُ ذَلِكَ الْمُنْكَرُ وَيُعْرَضُ عَلَى أَهْلِ
الْجُبَّةِ فَإِنْ أَخْبَرُوا بِأَنَّهُمَا كِتَابَةٌ شَخْصٍ وَاحِدٍ يُجِبُ ذَلِكَ عَلَى إِعْطَاءِ الدِّينِ
الْمَذْكُورِ . وَالْحَاصِلُ يَعْمَلُ بِالسَّنَدِ إِنْ كَانَ بَرِيئًا مِنْ شَائِبَةِ التَّزْوِيرِ وَشِبْهِهِ
التَّصْنِيعِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ السَّنَدُ بَرِيئًا مِنَ الشُّبْهِ وَأُنْكَرَ الْمَدْيُونُ
كَوْنِ السَّنَدِ لَهُ وَأُنْكَرَ أَصْلَ الدِّينِ أَيْضًا (فَيُحْلَفُ ١٦٨١ و ١٧٤٢
المدعي ١٧٥٢) بِطَلَبِ (المدعي ١٦١٣) عَلَى أَنَّ السَّنَدَ لَيْسَ لَهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَدْيُونٍ
لِلْمَدْعِي [انظر المادتين ٦٩ و ٧٥]

﴿ مادة ١٦١١ ﴾ إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُهُ سَنَدَ (دِينَ ١٥٨) جَلَّالَ كَوْنِهِ
مَرْبُوعًا ثُمَّ تَوَفَّى فَيُلْزَمُ وَرَثَتُهُ بِإِقَائِهِ مِنَ التَّرَكَّةِ إِنْ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِكَوْنِ
السَّنَدِ لِلْمَتَوَفَّى وَأَمَّا إِذَا كَانُوا مُنْكَرِينَ ذَلِكَ فَلَا يَعْمَلُ بِذَلِكَ السَّنَدِ إِلَّا
إِذَا كَانَ خَطُّهُ وَخَتْمُهُ (مَعْرُوفَيْنِ ٣٦ ال ٣٨ و ٤٠ ال ٤٥) [انظر المادتين ٦٩ و ٧٥]
﴿ مادة ١٦١٢ ﴾ إِذَا ظَهَرَ كِنْسٌ مَمْلُوءٌ (بالنقود ١٣٠) فِي تَرَكَّةٍ
أَحَدٍ مُحَرَّرٍ عَلَيْهِ بِخَطِّ الْمَيِّتِ أَنَّ هَذَا الْكِنْسَ (ملل ١٣٦) فَلَانٍ وَهُوَ عِنْدِي
(أمانة ٧٦٢) فَيَأْخُذُهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنَ التَّرَكَّةِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ
بِوَجْهِ آخَرَ [انظر المادتين ٦٩ و ٧٥]

في ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٣

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

« صورة الخط الهايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الرابع عشر

﴿ في (الدعوى ١٦١٣) ويشتمل على مقدمة وباين ﴾

المقدمة

﴿ في يثن بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة (بالدعوى ١٦١٣) ﴾

﴿ مادة ١٦١٣ ﴾ الدعوى في طلب أحد حق من آخر في حضور الحاكم (١٧٨٥) ويقال للطالب المدعي والمطلوب منه المدعى عليه

﴿ مادة ١٦١٤ ﴾ المدعى هو الشيء الذي ادعاه (المدعي ١٦١٣)
ويقال له المدعى به ايضاً

﴿ مادة ١٦١٥ ﴾ (التناقض ١٦٤٧) هو سبق كلام من
(المدعي ١٦١٣) منافي (لدعواه ١٦١٣) أبه سبق كلام موجب
لبطلان دعواه

الباب الاول

﴿ في شُرُوطِ (الدَّعْوَى ١٦١٣) وَأَحْكَامِهَا وَ(دَفْعِهَا ١٦٣١) ﴾

﴿ وَيَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بَيَانِ شُرُوطِ (صِحَّةِ ١٠٨) (الدَّعْوَى ١٦١٣) ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٦١٦ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) (عَاقِلَيْنِ ٩٤٣) وَ(دَعْوَى ١٦١٣) (الْمَجْتُنُونَ ٩٤٤) وَ(الصَّبِي غَيْرَ الْمُمَيَّزِ ٩٤٣) (لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ ١١٠) وَلَكِنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (أَوْلِيَاوَهُمَا وَأَوْصِيَاوَهُمَا ٩٧٤) مُدَّعِينَ أَوْ مُدَّعَى عَلَيْهِمْ فِي مُحَلِّمَا [انظر المواد ١٧، ١٨، ٢١، ٢٦، ٥٨]

﴿ مَادَّةُ ١٦١٧ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) مَعْلُومًا بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا قَالَ (الْمُدَّعَى ١٦١٣) لِي عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْفُلَانِيَّةِ أَوْ عَلَى أَتَانٍ مِنْ أَهْلِهَا مَقْدَارُ كَذَا (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) (دَعْوَاهُ ١٦١٣) وَيَلْزَمُهُ (تَعْيِينُ ١٥٩) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

﴿ مَادَّةُ ١٦١٨ ﴾ يُشْتَرَطُ حُضُورُ (الْخَصْمِ ١٦٣٤) حِينَ (الدَّعْوَى ١٦١٣) وَإِذَا أَمْتَنَعَ (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) مِنَ الْجِيءِ إِلَى الْحَكْمَةِ وَإِرْسَالِ

(وَكَيْلٍ ١٤٤٩) عَنْهُ إِلَيْهَا فَالْعَامِلَةُ الَّتِي تَجْرِي فِي حَقِّهِ سُنْدُ كَرٍّ فِي كِتَابِ
(الْقَضَاءِ ١٨٣٣ وَ ١٨٣٤)

﴿مادة ١٦١٩﴾ * يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُدَّعِي بِهِ ١٦١٤) مَعْلُومًا
و (لَا تَصِحُّ ١١٠) (الدَّعْوَى ١٦١٣) إِذَا كَانَ مَجْهُولًا

﴿مادة ١٦٢٠﴾ * مَعْلُومِيَّةُ (الْمُدَّعِي بِهِ ١٦١٤) بِالْإِشَارَةِ أَوْ الْوَصْفِ
والتَّعْرِيفِ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ (عَيْنًا ١٥٩) (مَنْقُولًا ١٢٨) وَكَانَ حَاضِرًا
فِي (مَجْلِسِ ١٨١) الْحَاكِمَةِ فَلَا إِشَارَةَ إِلَيْهِ كَافِيَةً . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا
فَبِالْوَصْفِ وَالتَّعْرِيفِ وَبَيَانِ (قِيمَتِهِ ١٥٤) يَكُونُ مَعْلُومًا . وَإِذَا كَانَ (عَقَارًا
١٢٩) يُعَيَّنُ بَيَانُ حَدُودِهِ . وَإِنْ كَانَ (دَيْنًا ١٥٨) يَلْزَمُ بَيَانُ (جِنْسِهِ
وَنَوْحِهِ ١٦٢٦) وَمَقْدَارِهِ كَمَا يَقْضَى فِي الْمَوَادِّ الْآتِيَةِ

﴿مادة ١٦٢١﴾ * إِذَا كَانَ (الْمُدَّعِي بِهِ ١٦١٤) (عَيْنًا ١٥٩) (مَنْقُولًا
١٢٨) وَحَاضِرًا (بِالْمَجْلِسِ ١٨١) (قَدِّعِيهِ الْمُدَّعِي ١٦١٣) بِقَوْلِهِ هَذَا لِي
مُشِيرًا إِلَيْهِ . وَهَذَا الرَّجُلُ قَدْ (وَضَعَ يَدَهُ ١٦٧٩) عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَأَطْلُبُ أَخْذَهُ
مِنْهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا بِالْمَجْلِسِ وَلَكِنْ يُمْكِنُ جَلْبُهُ وَإِحْضَارُهُ بِلَا مَصْرَفٍ
يُجْلَبُ إِلَى الْمَجْلِسِ (الْحُكْمُ ١٧٨٦) لِإِشَارَةِ إِلَيْهِ فِي (الْيَمِينِ ١٦٨١ وَ ١٧٤٢
ال ١٧٥٢) وَالشَّهَادَةِ كَمَا ذُكِرَ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِحْضَارُهُ مُمَكِّنًا بِلَا مَصْرَفٍ
عَرَفَهُ الْمُدَّعِي وَبَيَّنَّ (قِيمَتَهُ ١٥٤) وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ بَيَانُ قِيمَتِهِ فِي دَعْوَى
(الغَضَبِ ٨٨٤) وَ (الرَّهْنِ ٧٠١) . مَثَلًا لَوْ قَالَ غَضِبَ خَاتِمِي الزُّمْرَدِ
(تَصِحُّ ١٠٨) دَعْوَاهُ . وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ قِيمَتَهُ أَوْ قَالَ لَا أَعْرِفُ قِيمَتَهُ

﴿ مادة ١٦٢٢ ﴾ * إذا كان (الدَّعَى بِهِ ١٦١٤) (أَعْيَانًا ١٥٩١) مُتَخَالِفَةً
(الجنس والنوع والوصف ١٦٢٦) فيكفي ذكر مجموع (فيمها ١٥٤٤) ولا
يلزم (تعيين ١٥٩) فقرة كل منها على حدة .

﴿ مادة ١٦٢٣ ﴾ * إذا كان (الدَّعَى بِهِ ١٦١٤) (عَقَارًا ١٥٩١) فيلزم
ذكر بلدِه وقريته أو محلاته ونزقه ونزقه وحُدُودِهِ للأربعة أو الثلاثة وأسماء
أصحاب حُدُودِهِ إن كان لها أصحاب وأسماء آبائهم وأجدادهم ولكن يكفي
ذكر اسم الرجل المعروف والمشهور وشهرته فقط ولا حاجة إلى
ذكر اسم أبيه . وجده كذلك لا يشترط بيان حُدُودِ العقار إذا كان
مستغنياً عن التحديد لشهرته في (الدَّعَى ١٦١٣) . (الشهادة ١٦٨٤)
وايضاً إذا ادعى المدعي (١٦١٣) بقوله إن العقار الموروث حُدُودُهُ في هذا
السند هو (ملكي ١٢٥) (فتصح ١٠٨) دعواه .

﴿ مادة ١٦٢٤ ﴾ * إذا أصاب (الدَّعَى ١٦١٣) في بيان الحُدُودِ
وأخطأ في بيان مقدار أذرع (العقار ١٢٩) أو دُونِها فلا يمتنع (صفحة
١٠٨) (دَعْوَاهُ ١٦١٣) .

﴿ مادة ١٦٢٥ ﴾ * لا يشترط في (دَعْوَى ١٦١٣) (لمن ١٥٢)
(العقار ١٢٩) بيان حُدُودِهِ .

﴿ مادة ١٦٢٦ ﴾ * إذا كان (الدَّعَى بِهِ ١٦١٤) (دَيْنًا ١٥٨) فيلزم
(الدَّعَى ١٦١٣) بيان جنسه ونوعه ووصفه ومقداره ، مثلاً يلزم أن
يبين جنسه بقوله ذهباً أو فضة ونوعه بقوله سِكَّةٌ إلى عثمان أو الإتاخين

وَوَصَلَهُ بِقَوْلِهِ سِكَّةٌ خَالِصَةٌ أَوْ مَفْشُوشَةٌ وَمِقْدَارُهُ بِقَوْلِهِ أَلْفًا وَلَكِنْ لَهَا
(المدعى ١٦٤٣) بِقَوْلِهِ كَذَا قُرُوشٍ عَلَى (الإطلاق ٦٤) (فَصَحَّحُ ١٠٨)
دَعْوَاهُ وَتَضَرَّعَهُ عَلَى الْقُرُوشِ الْمَعْرُوفَةِ فِي (عُرْفَةِ الْبَلَدَةِ ٣٨٥ و ٤٠٦
و ٤٩) وَلَإِذَا كَانَ التَّعَاوُفُ نَوْعَيْنِ مِنَ الْقُرُوشِ وَكَانَ اعْتِبَارُ وَرَوَاجُ
أَحَدِهِمَا أَزِيدَ فَضَرَفُ إِلَى الْأَدْعَى كَمَا أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى بِقَوْلِهِ كَذَا عَدَدًا
مِنَ الْبِشْلِكِ فَضَرَفَ دَعْوَاهُ لِلْبِشْلِكِ الْأَسْوَدِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْمَسْكُوكَاتِ
الْمَفْشُوشَةِ [انظر المادة ٣٦]

﴿مادة ١٦٤٧﴾ إِذَا كَانَ (المدعى به ١٦١٤) (عَيْنًا ١٥٩) فَلَا
يَلْزَمُ بَيَانُ سَبَبِ (الملك ١٢٥) بَلْ (تَصَحَّحُ ١٠٨) (دَعْوَى ١٦١٣) (الملك
المطلق ١٦٧٨) بِقَوْلِهِ هَذَا (المال ١٢٦) لِي وَأَمَّا إِذَا كَانَ (دَيْنًا ١٥٨)
فَيُسْأَلُ عَنْ سَبَبِهِ وَجِهَتِهِ يَعْنِي يُسْأَلُ هَلْ هُوَ (ثَمَنٌ ١٥٢) (مَبِيعٌ ١٥١)
أَوْ (أَجْرَةٌ ٤٠٤) أَوْ دَيْنٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَالْحَاصِلُ يُسْأَلُ إِنَّهُ مِنْ أَيْ
جِهَةٍ كَانَ دَيْنًا

﴿مادة ١٦٢٨﴾ حُكْمُ (الافترار ١٥٧٢) هُوَ ظُهُورُ (المقر ١٥٧٢)
لَا حُدُوثُهُ بِدَاءَةٍ وَلِهَذَا لَا يَكُونُ الْإِفْرَارُ سَبَبًا (لِلْمَلِكِ ١٢٥) . بِنَاءً عَلَيْهِ
لَوْ (أَدْعَى الْمُدْعَى ١٦١٣) عَلَى (المدعى عليه ١٦١٣) شَيْئًا وَجَعَلَ سَبَبَهُ
إِفْرَارَهُ فَقَطْ لَا تُسْمَعُ (دَعْوَاهُ ١٦١٣) . مِثْلًا لَوْ أَدْعَى الْمُدْعَى بِقَوْلِهِ إِنَّ
هَذَا (المال ١٢٦) لِي وَإِنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي هُوَ (ذو البند ١٦٧٩) كَانَ قَدْ أَقْرَبَ بَأَنَّهُ
مَالِي تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى بِقَوْلِهِ إِنَّ هَذَا الْمَالِ لِي لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي

هُوَ ذُو الْيَدَيْنِ كَانَ قَدْ أَقْرَأَ أَنَّهُ مَالِي فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَدْعَى الْمُدْعَى
بِقَوْلِهِ إِنَّ لِي فِي ذِمَّةِ هَذَا الرَّجُلِ كَذَا قُرُوشٍ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ حَتَّى أَنَّهُ هُوَ
كَانَ قَدْ أَقْرَأَ أَنَّهُ مُدْيُونٌ لِي بِهَذَا الْمَبْلَغِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ. وَأَمَّا
إِذَا ادَّعَى بِقَوْلِهِ إِنَّ لِي فِي ذِمَّةِ هَذَا الرَّجُلِ كَذَا قُرُوشٍ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ أَقْرَأَ
بِأَنَّهُ مُدْيُونٌ لِي بِالمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ.

﴿ مَادَّةُ ١٦٢٩ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُدْعَى بِهِ ١٦١٤) مُتَحَمِّلَ
الثَّبُوتِ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ (ادَّعَى ١٦١٣) مَا وَجُودُهُ مُحَالٌ عَقْلًا أَوْ
عَادَةً (لَا يَصِحُّ ١١٠) الِادِّعَاءُ . مَثَلًا إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ فِي حَقِّ مَنْ
هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ سِنًا أَوْ فِي حَقِّ مَنْ نَسَبُهُ مَعْرُوفٌ بِأَنَّهُ ابْنُهُ فَلَا تَكُونُ
دَعْوَاهُ صَحِيحَةً .

﴿ مَادَّةُ ١٦٣٠ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُدْعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) مَحْكُومًا
وَمُتَزَمًّا بِشَيْءٍ عَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ (الدَّعْوَى ١٦١٣) . مَثَلًا لَوْ (أَعَارَ ٧٦٦)
أَحَدٌ آخَرَ شَيْئًا وَخَرَجَ شَخْصٌ آخَرُ وَ (ادَّعَى ١٦١٣) بِقَوْلِهِ أَنَا مَنِ
مُتَعَلِّقَاتِهِ فَلْيُعَرِّني (لَا تَصِحُّ ١١٠) دَعْوَاهُ كَذَلِكَ لَوْ (وَكَلَّ ١٤٤٩) أَحَدٌ
آخَرَ بِمُخْصُوصٍ وَخَرَجَ شَخْصٌ آخَرُ وَادَّعَى بِقَوْلِهِ أَنَا جَارُهُ وَبَوَكَاهُ أَنْسَبُ
قَلْبِي كُلِّي لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ لِأَنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُعَيِّرَ (مَالَهُ ١٢٦) مَنْ شَاءَ وَيُؤْكِلَ
بِأُمُورِهِ مَنْ شَاءَ وَبِتَقْدِيرِ ثَبُوتِ هَذِهِ الدَّعَاوِي وَأَمثالُهَا لَا يَتَرْتَّبُ فِي حَقِّ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ (حُكْمٌ ١٧٨٦)

الفصل الثاني

﴿ في (دَفْعِ ١٦٣١) (الدَّعْوَى ١٦١٣) ﴾

﴿ مادة ١٦٣١ ﴾ الدَّفْعُ هو الإِثْبَانُ (بدعوى ١٦١٣) مِنْ قَبْلِ
 (المَدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) تَدْفَعُ دَعْوَى (المَدَّعَى ١٦١٣) . مثلاً إذا ادَّعى أَحَدٌ
 مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ بِكَذَا قُرُوشٍ وَقَالَ المَدَّعَى عَلَيْهِ أَنَا كُنْتُ أَدَّيْتُ ذَلِكَ
 أَوْ أَنَّكَ كُنْتَ (أَمْوَالِي ١٥٣٦ و ١٥٦١) مِنْ ذَلِكَ أَوْ كُنَّا (تَصَالِحُنَا
 ١٥٣١) أَوْ لَيْسَ هَذَا الْمَبْلَغُ قَرْضًا بَلْ هُوَ (ثَمَنٌ ١٥٤) (الْمَالُ ١٢٦) الْفُلَانِي
 الَّذِي كُنْتُ قَدْ (بَعْتُهُ ١٢٠) لَكَ أَوْ كُنْتُ قَدْ (حَوَّلْتُكَ ٦٧٣) عَلَى
 فُلَانٍ (بِطَلْبِي ١٥٨) الَّذِي هُوَ ذَلِكَ الْمِقْدَارُ وَأَنْتَ اعْطَيْتَنِي هَذَا الْمِقْدَارَ
 عَوَضَهُ فَيَكُونُ قَدْ دَفَعَ دَعْوَاهُ وَكَذَا إِذَا ادَّعى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ بِقَوْلِهِ أَنْتُ
 كُنْتُ قَدْ (كَفَيْتَ ٦١٨) طَلْبِي الَّذِي فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ كَذَا دَرَاهِمٍ وَقَالَ
 المَدَّعَى عَلَيْهِ كَانَ المَدْيُونُ أَدَّى ذَلِكَ الْمَبْلَغَ فَيَكُونُ قَدْ دَفَعَ دَعْوَى المَدَّعَى
 وَكَذَا إِذَا ادَّعى أَحَدٌ بِالْمَالِ الذَّخِيرَةِ هُوَ فِي يَدِ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ مَالِي وَأَجَابَ
 المَدَّعَى عَلَيْهِ بِأَنَّكَ حِينَ ادَّعى هَذَا الْمَالُ فُلَانٌ كُنْتُ قَدْ (شَهِدْتَ ١٦٨٤)
 لِدَعْوَاهُ فَيَكُونُ قَدْ دَفَعَ دَعْوَى المَدَّعَى وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعى أَحَدٌ مِنْ
 تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِكَذَا دَرَاهِمٍ وَأَثْبَتَ دَعْوَاهُ عَلَى إِنكَارِ الْوَارِثِ ثُمَّ ادَّعى
 الْوَارِثُ أَنَّ الْمُتَوَفَّى كَانَ قَدْ أَدَّى هَذَا الْمَبْلَغَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ يَكُونُ قَدْ

دفع دعوى المدعى

* مادة ١٦٣٢ * اذا ثبت من (ادعى ١٦١٣) دفع الدعوى (١٦٣١) دفعه عند دفع دعوى (المدعى ١٦١٣) وإلا * يحلف (١٦٨١ و ١٧٤٢) المدعى الأصلي بطلب صاحب الدفع فإين نكل المدعى عن البينر ثبت دفع المدعى عليه وإن حلف تعود دعواه الأصلية

* مادة ١٦٣٣ * اذا (ادعى ١٦١٣) أحد على آخر (طلباً ١٥٨) كذا دراهم وقال (المدعى عليه ١٦١٣) أنا كنت قد (حولتك ٦٧٣) بهذا المبلغ على فلان وكل منكما (قبل ١٠٢) (الحوالة ٦٧٢) وأثبت (المدعى عليه ١٦١٤) قوله هذا حال كون (الحال عليه ٦٧٦) حاضراً فيكون قد (دفع دعوى ١٦٣١) المدعى وخلص من مطالبته وإن لم يكن الحال عليه حاضراً يكون دفع المدعى عليه موقوفاً الى حضور الحال عليه

الفصل الثالث

* في بيان من كان (خصماً ١٦٣٤) ومن لم يكن *

* مادة ١٦٣٤ * اذا (ادعى ١٦١٣) أحد شيئاً وكان يتوالتب على (إقرار ١٧٧٢) (المدعى عليه ١٦١٣) (حكم ١٧٨٦) بتقدير إقراره

فيكون بإنكاره خصماً في (الدعوى ١٦١٣) وإقامة البيّنة وإن كان لم يترتب حكم على إقرار المدعى عليه إذا أقر لم يكن خصماً بإنكاره . مثلاً إذا أتى أحد من أرباب الحرف وأدعى على أحد بقوله إن (وسوّك ١٤٥٠) فلاناً أخذ مني (المال ١٢٦) الفلاني أعطني (ثمنه ١٥٢) فيكون المدعى عليه خصماً (للمدعي ١٦١٣) إذا أنكر لأنه لا يثبت بحججه على دفع ثمن (البيع ١٥١) و (تسليمه ١٢٦٤ و ١٢٧٧) عند إقراره وتسمع دعوى المدعي ويثبت على هذا الحال وأما إذا ادعى المدعي بقوله إن (وكيلك ١٤٤٩) بالشراء اشتري وأنكر المدعى عليه فلا يكون خصماً للمدعي لما أنه لو (أقر ١٥٧٢) لا يكون مجبوراً على دفع ثمن البيع وتسليمه إلى المدعي وعلى هذا الحال لا تسمع دعوى المدعي و (الوليّ والوصيّ ٩٧٤) والمتوليّ مستثنون من هذه القاعدة . فإنه إذا ادعى أحد على مالٍ اليتيم أو على مال الوقف بأنه مالي فلا يترتب على إقرار الوليّ أو الوصيّ أو المتوليّ حكم لأنه ليس بنافذ وأما إنكارهم (فصحيح ١٠٨) وتسمع عليه دعوى المدعي ويثبت ولكن يعتبر إقرار الوليّ والوصيّ والمتوليّ في الدعوى على (عقد ١٠٣) صادر منهم . مثلاً لو (باع ١٢٠) وليّ (الصغير ٩٤٣) ماله بمساعرة شرعيّة ووقعت من قبل (المشتري ١٦) دعوى تتعلق بذلك يعتبر إقراره .

✽ مادة ١٦٣٣ ✽ (الحصم ١٦٣٤) في (دعوى ١٦١٣) (العين ١٥٩) هو (ذو اليد ١٦٧٩) فقط . مثلاً إذا غصب أحد فرس الآخر و (بأه ١٢٠) لشخص آخر وأراد صاحب الفرس استرداده فلا (يدعيه ١٦١٣) إلا على

الشخص الذي هو ذو اليد وأما إذا أراد تضمينه (في حقه ١٥٤) فيدعي ذلك على الغاصب.

﴿ مادة ١٦٣٦ ﴾ إذا ظهر مستحق (للمال ١٢٦) المشتري وادّعاء (١٦١٣) فينظر إلى أن (المشتري ١٦١) هل كان (قبضه ٢٦٢ و ٢٧٧) أم لا فإن كان قبضه يكون هو (الحصم ١٦٣٤) فقط في (الدعوى ١٦١٣) والشهادة (١٦٨٤) ولا يشترط حضور (البائع ١٦٠) وإن كان ما قبضه من البائع يلزم حضورهما حين الدعوى والشهادة حيث إن المشتري هو مالك والبائع هو (ذو اليد ١٦٢٩)

﴿ مادة ١٦٣٧ ﴾ يشترط حضور (الوديع ٧٦٤) و (المستعير ٧٦٧) و (المعير ٧٦٦) و (المستأجر ٤١٠) و (المؤجر ٤٠٩) و (المرتهن ٧٠٤) و (الراهن ٧٠٣) معاً عند (دعوى ١٦١٣) (الوديعة ٧٦٣) على الوديع و (المستعار ٧٦٥) على المستعير و (المأجور ٤١١) على المستأجر و (المرهون ٧٠١) على المرتهن . ولكن إذا (غصب ٨٨١) الوديعة أو المستعار أو المأجور أو المرهون فللوديع والمستعير والمستأجر والمرتهن أن يدعي بأولئك على (الغاصب ٨٨١) فقط ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك أن يدعي وحده بأولئك ما لم يحضر هؤلاء.

﴿ مادة ١٦٣٨ ﴾ لا يكون (الوديع ٧٦٤) (خصماً ١٦٣٤) (للمشتري ١٦١) . فإذا (ادّعى ١٦١٣) أحد (بتسليم ٢٧٠) الدار (المودعة ٧٦٤) عند الآخر بقوله إني اشتريت هذه الدار من الشخص

الْغُلَاقِي فَسَلَّمَنِي إِيَّاهَا وَقَالَ الْوَدِيعُ هِيَ (أَمَانَةٌ ٧٦٢) (أَوْدَعَهَا ٧٦٤) عِنْدِي ذَلِكَ الشَّخْصُ (فَتَدَفَّعُ ١٦٣١) خُصُومَةُ الْمُدَّعِي وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ (الْإِيْدَاعِ ٧٦٤) وَلَكِنْ لَوْ قَالَ الْمُدَّعِي نَعَمْ إِنَّ صَاحِبَ الدَّارِ كَانَ أَوْدَعَهَا عِنْدَكَ لَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ (بَاعَهَا ١٢٠) لِي وَ(وَكَلَّنِي ١٤٥١) بِقَبْضِهَا وَتَسَلَّمَهَا مِنْكَ وَاثْبَتَ ذَلِكَ أَخَذَ الدَّارَ مِنَ الْوَدِيعِ

﴿مادة ١٦٣٩﴾ لا يكون (الوديع ٧٦٤) (خَصْمًا ١٦٣٤) لِذَاتِنِ (الْمُودِعِ ٧٦٤) ٠ بناءً عليه إِذَا اثْبَتَ الدَّائِنُ (طَلَبَهُ ١٥٨) الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ الْمُودِعِ فِي مُوَاجَهَةِ الْوَدِيعِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ (الدَّائِنَ ١٥٨) مِنْ (الْوَدِيعَةِ ٧٦٣) الَّتِي عِنْدَهُ لَكِنْ مَنْ كَانَتْ (نَفَقَتُهُ ١٠٥٤) وَاجِبَةً عَلَى الْغَائِبِ لَهُ أَنْ (يَدَّعِيَ ١٦١٣) بِنَفَقَتِهِ عَلَى الْوَدِيعِ لِأَخْذِهَا مِنْ دَرَاهِمِ الْغَائِبِ الَّتِي هِيَ (أَمَانَةٌ ٧٦٢) عِنْدَهُ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي مَادَّةِ ٧٩٩

﴿مادة ١٦٤٠﴾ لا يكون مَدْيُونُ الْمَدْيُونِ (خَصْمًا ١٦٣٤) لِلذَّائِنِ ٠ فَلَيْسَ لِمَنْ كَانَ لَهُ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ (طَلَبٌ ١٥٨) أَنْ يُثْبِتَ طَلَبَهُ فِي مُوَاجَهَةِ مَدْيُونِهِ وَيَسْتَوْفِيَهُ مِنْهُ

﴿مادة ١٦٤١﴾ لا يكون (المُشْتَرِي ١٦١) مِنَ الْمُشْتَرِي (خَصْمًا ١٦٣٤) (لِلْبَائِعِ ١٦٠) ٠ مِثْلًا لَوْ (بَاعَ ١٢٠) أَحَدٌ لِآخَرَ (مَالًا ١٢٦) وَبَعْدَ (الْقَبْضِ ٢٦٢) (٢٧٧) بَاعَهُ الْمُشْتَرِي لِآخَرَ أَيْضًا فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ الْأَوَّلِ أَنْ يَطْلُبَ وَ(يَدَّعِيَ ١٦١٣) (بِالْثَمَنِ ١٥٢) عَلَى الْمُشْتَرِي الثَّانِي بِقَوْلِهِ إِنَّ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلَ كَانَ اشْتَرَى مِنِّي هَذَا الْمَالَ وَقَبْضَهُ بِدُونِ أَنْ يَدْفَعَ

لِي ثَمَنَهُ فَأَعْطَيْتُ ثَمَنَ الْمَالِ أَوْ الْمَالِ لِأَحْسَنِهِ إِلَى اسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ وَلَا تُسَمَّعُ
دَعْوَاهُ هَذِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي الثَّانِي

﴿مادة ١٦٤٢﴾ (يَصِحُّ ١٠٨) أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ (خَصَمًا
١٦٣٤) فِيهِ (الْمُدَّعَى ١٦١٣) الَّتِي تُقَامُ عَلَى الْمَيْتِ أَوَّلُهُ وَلَكِنْ الْخَصَمُ
فِي دَعْوَى (عَيْنِ ١٥٩) مِنَ التَّرِكَةِ هُوَ الْوَارِثُ الَّذِي فِي يَدِهِ تِلْكَ الْعَيْنُ .
وَالْوَارِثُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ (ذَا الْبَدَنِ ١٦٧٩) لَيْسَ بِخَصَمٍ . مَثَلًا يَصِحُّ لِأَحَدِ
الْوَرَثَةِ أَنْ (يُدَّعِي ١٦١٣) (يَطْلُبُ ١٥٨) الْمَيْتَ الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةٍ آخَرَ وَبَعْدَ
الْتِبُوتِ (بِحُكْمِ ١٧٨٦) بِجَمِيعِ الطَّلَبِ الْمَذْكُورِ لِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ
(الْمُدَّعِي ١٦١٣) أَنْ يَقْبِضَ إِلَّا حِصَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَقْبِضَ حِصَصَ سَائِرِ
الْوَرَثَةِ . كَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَدَّعِي (بِدَيْنِ ١٥٨) مِنَ التَّرِكَةِ فَلَهُ أَنْ
يَدَّعِي فِي حُضُورِ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ فَقَطْ سَوَاءً وَجَدَ فِي يَدِ ذَلِكَ الْوَارِثِ
مِنَ التَّرِكَةِ (مَالٌ ١٢٦) أَوْ لَمْ يَوْجَدْ فَادَّعَى هَكَذَا فِي حُضُورِ وَاحِدٍ مِنَ
الْوَرَثَةِ دَيْنًا وَ (أَقْرَأَ ١٥٧٢) بِهِ ذَلِكَ الْوَارِثُ فَيُؤْمَرُ بِإِعْطَائِهِ مَا أَصَابَ
حِصَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ فَقَطْ وَلَا يَسْرِي إِقْرَارُهُ إِلَى سَائِرِ الْوَرَثَةِ . وَإِنْ
لَمْ يَقْرَأْ وَاتَّبَعَ الْمُدَّعِي دَعْوَاهُ فِي حُضُورِ ذَلِكَ الْوَارِثِ فَقَطْ بِحُكْمِ عَلَى جَمِيعِ
الْوَرَثَةِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ طَلْبَهُ الَّذِي أَثْبَتَهُ مِنَ التَّرِكَةِ فَلَيْسَ لِسَائِرِ
الْوَرَثَةِ أَنْ يَقُولُوا لَهُ أَثْبَتْ ذَلِكَ فِي حُضُورِنَا أَيْضًا وَلَكِنْ لَهُمْ (دَفْعَ ١٦٣١)
دَعْوَى الْمُدَّعِي . وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدَّعِي أَحَدٌ مِنَ التَّرِكَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ
بِالْقَرَسِ الَّذِي هُوَ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ بِقَوْلِهِ هَذَا قَرَسِي وَكُنْتُ

(أودعته ٧٦٤) عِنْدَ الْمَيْتِ فَالْحَصْمُ مِنَ الْوَرَثَةِ هُوَ ذُو الْيَدِ فَقَطْ . وَإِنْ
أَذْعَى مِنْ بَاقِي الْوَرَثَةِ لَا تُسْمَعُ دَعَاؤُهُ وَإِذَا أَذْعَى عَلَى ذِي الْيَدِ وَحُكِمَ بِإِقْرَارِهِ
فَلَا يَسْرِي إِقْرَارُهُ إِلَى سَائِرِ الْوَرَثَةِ وَلَا (يَنْفُذُ ١١٣) إِقْرَارُهُ إِلَّا
بِمَقْدَارِ حِصَّتِهِ وَيُحْكَمُ عَلَى كَوْنِ حِصَّتِهِ فِي ذَلِكَ الْفَرَسِ لِلْمُدْعَى وَإِنْ
أَنْكَرَ الْوَارِثُ الَّذِي هُوَ ذُو الْيَدِ وَأَثْبَتَ الْمُدْعَى دَعَاؤُهُ يُحْكَمُ عَلَى جَمِيعِ
الْوَرَثَةِ (رَاجِعْ مَادَّةُ ٧٨) [انظر المادة ٢٢]

﴿ مَادَّةُ ١٦٤٣ ﴾ لَيْسَ لِأَحَدٍ (الشَّرَكَاءِ ١٠٤٥) فِي (عَيْنِ ١٥٩)
(مَلَكُوهُ ١٢٥) سَبَبٌ غَيْرُ الْإِثْرِ أَنْ يَكُونَ فِي (الدَّعْوَى ١٦١٣)
(خَصْمًا ١٦٣٤) (لِلْمُدْعَى ١٦١٣) فِي حِصَّةِ الْآخِرِ . مَثَلًا لَوْ أَدْعَى أَحَدٌ
فِي حُضُورِ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ بِالذَّارِ الَّتِي مَلَكُوهَا بِطَرِيقِ الشِّرَاءِ بِأَنَّهَا
(مَلَكُهُ ١٢٥) وَأَثْبَتَ (مَا أَدْعَاهُ ١٦١٣) وَحُكِمَ بِذَلِكَ يَكُونُ (الْحُكْمُ ١٧٨٦)
مَقْصُورًا عَلَى حِصَّةِ الشَّرِيكَ الْحَاضِرِ فَقَطْ وَلَا يَسْرِي إِلَى حِصَصِ الْبَاقِينَ
﴿ مَادَّةُ ١٦٤٤ ﴾ تُسْمَعُ (دَعْوَى ١٦١٣) وَاحِدٍ مِنَ الْعَامَّةِ إِذَا صَارَ
(مُدْعَاً ١٦١٣) وَ (يُحْكَمُ ١٧٨٦) عَلَى (الْمُدْعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) فِي دَعَاوِي
الْحَالِ الَّتِي يَعُودُ نَفْعُهَا إِلَى الْعُمُومِ كَالطَّرِيقِ الْعَامِّ

﴿ مَادَّةُ ١٦٤٥ ﴾ يَكْنِي حُضُورُ الْبَعْضِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فِي (دَعْوَى
١٦١٣) الْأَشْيَاءِ الَّتِي مَنَافِعُهَا (مُشْتَرَكَةٌ ١٠٤٥) بَيْنَ أَهَالِي قَرَبَتَيْنِ كَالنَّهْرِ
وَالْمَرْعَى إِذَا كَانَا قَوْمًا (غَيْرَ مَحْصُورَيْنِ ١٦٤٦) وَأَمَّا إِذَا كَانَا قَوْمًا مَحْصُورَيْنِ
فَلَا يَكْنِي حُضُورُ بَعْضِهِمْ بَلْ يَلْزَمُ حُضُورُ كُلِّهِمَا أَوْ (وُكَلَّاؤُهُمْ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٦٤٦ ﴾ أهالي القرية الذين عددهم يزيد على المائة يعدون
قوماً غير محصورين

الفصل الرابع

﴿ في بيان (التناقض ١٦١٥) ﴾

﴿ مادة ١٦٤٧ ﴾ (التناقض ١٦١٥) يكون مانعاً (لدعوى ١٦١٣)
(الملك ١٢٥) . مثلاً لو أراد أحد أن يشتري (ملاً ١٢٦) ثم ادعى
(١٦١٣) بأنه كان ملكه قبل الاشتراء لا تُسمع دعواه . وكذلك لو قال
ليس لي حق عند فلان أصلاً ثم ادعى عليه شيئاً لا تُسمع دعواه . وكذلك
لو ادعى أحد على آخر بقوله كنت أعطيتك كذا مقداراً من الدراهم
على أن تعطيه لفلان والحال أنك ما أعطيتها له ولكونها في يدك أطلبها
منك وأنكر (المدعى عليه ١٦١٣) ذلك فأقام (المدعى ١٦١٣) (البينة
١٦٧٦) ثم رجع المدعى عليه وأراد (دفع ١٦٣١) الدعوى بقوله نعم
كنت أعطيتني ذلك المبلغ وأنا دفعته إلى من أمرت فلا يُسمع دفعه .
وكذلك لو ادعى أحد الدَّكَّان الذي هو في يد غيره بأنه ملكه
وأجاب (ذو اليد ١٦٧٩) بقوله نعم كان ملكك ولكن بعتي إياه في
التاريخ الفلاني وأنكر المدعى ذلك بقوله لم يجر بيننا (بيع ١٢٠) ولا شراء
قط فأقام المدعى عليه البينة وأثبت ما ادعاه ثم رجع المدعى فادعى بأن

قَالَ إِنِّي قَدْ كُنْتُ بِعْتُهُ لَكَ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ لَكِنَّ هَذَا الْبَيْعَ كَانَ (عُقْدَ ١٠٣) بِطَرِيقِ (الْوَفَاءِ ١١٨ و ١٣٩٦ و ٤٠٣) أَوْ بِشَرْطِ (مُفْسِدِ ١٠٩)

هُوَ كَذَا فَلَا يُسْمَعُ دَفْعُ الْمُدَّعِي [انظر المادة ١٠٠]

﴿مادة ١٦٤٨﴾ كَمَا أَنَّهُ (لَا يَصِحُّ ١١٠) لِأَحَدٍ أَنْ (يَدَّعِي ١٦١٣) (الْمَالِ ١٢٦) الَّذِي (أَقَرَّ ١٥٧٢) بِكَوْنِهِ لغيرِهِ بِقَوْلِهِ هَذَا مَالِي كَذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَدَّعِيَهُ (بِالْوَكَالَةِ ١٤٤٩) أَوْ (بِالْوَصَايَةِ ٩٧٤) عَنْ آخَرَ [انظر المادة ١٠٠]

﴿مادة ١٦٤٩﴾ إِذَا (أَبْرَأَ ١٥٣٦ و ١٥٦١) أَحَدٌ آخَرَ مِنْ جَمِيعِ (الدَّعَاوِي ١٦١٣) (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) لَهُ أَنْ (يَدَّعِي ١٦١٣) عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ (مَالاً ١٢٦) لِنَفْسِهِ وَلَكِنْ يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ عَلَيْهِ لغيرِهِ (بِالْوَكَالَةِ ١٤٤٩) أَوْ (الْوَصَايَةِ ٩٧٤) [انظر المادة ١٠٠]

﴿مادة ١٦٥٠﴾ إِذَا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدٌ (مَالاً ١٢٦) لِآخَرَ (فَلَا يَصِحُّ ١١٠) لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَدَّعِيَهُ لِنَفْسِهِ وَلَكِنْ يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ لِآخَرَ بَعْدَ مَا ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ لِأَنَّ (الْوَكِيلَ ١٤٤٩) (بِالدَّعْوَى ١٦١٣) قَدْ يُضَيِّفُ (الْمُلْكَ ١٢٥) إِلَى نَفْسِهِ وَلَكِنْ عِنْدَ (الْحُصُومَةِ ١٠٣١) لَا يُضَيِّفُ أَحَدٌ مُلْكَهُ إِلَى غَيْرِهِ [انظر المادة ١٠٠]

﴿مادة ١٦٥١﴾ كَمَا أَنَّ الْحَقَّ الْوَاحِدَ لَا يُسْتَوْنِي مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّخْصِينَ عَلَى حِدَةٍ بِتَمَامِهِ كَذَلِكَ لَا (يُدَّعَى ١٦١٣) الْحَقُّ الْوَاحِدُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى رَجُلَيْنِ

﴿ مادة ١٦٥٢ ﴾ يُتَحَقَّقُ (التَّنَاقُضُ ١٦١٥) في كَلَامِ الشَّخْصَيْنِ
الَّذِينَ هُمَا فِي حُكْمِ الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ (كَالْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ ١٤٤٩) وَالْوَارِثِ
وَالْمُورِثِ كَمَا يُوجَدُ فِي (دَعْوَى ١٦١٣) الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ فَإِذَا أَقَامَ
الْوَكِيلُ دَعْوَى مُنَافِيَةً لِلدَّعْوَى الَّتِي سَبَقَتْ مِنَ الْمُوَكَّلِ فِي خُصُوصٍ وَاحِدٍ
(فَلَا تَصِحُّ ١١٠) [انظر المادة ١٠٠]

﴿ مادة ١٦٥٣ ﴾ يَرْتَفِعُ (التَّنَاقُضُ ١٦١٥) بِمَعْنَدَيْنِ (الْحَصْمِ -
١٦٣٤) مَثَلًا (ادَّعى ١٦١٣) أَحَدُهُ عَلَى آخَرٍ أَلْفًا مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ ثُمَّ
ادَّعى أَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ مِنْ جِهَةِ (الْكَفَالَةِ ٦١٢) فَصَدَّقَهُ (الْمُدَّعى عَلَيْهِ
١٦١٣) يَرْتَفِعُ التَّنَاقُضُ [انظر المادة ٢٤]

﴿ مادة ١٦٥٤ ﴾ وَيَرْتَفِعُ (التَّنَاقُضُ ١٦١٥) بِتَكْذِيبِ (الْحَاكِمِ
١٧٨٥) مَثَلًا (ادَّعى ١٦١٣) أَحَدُهُ (الْمَالِ ١٢٦) الَّذِي هُوَ فِي يَدِ غَيْرِهِ
أَنَّهُ مَالِي وَأَنْكَرَ ذَلِكَ (الْمُدَّعى عَلَيْهِ ١٦١٣) بِقَوْلِهِ إِنَّ هَذَا الْمَالِ كَانَ لِفُلَانٍ
وَأَنَا اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ وَأَقَامَ (الْمُدَّعى ١٦١٣) (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) عَلَى (دَعْوَاهُ
١٦١٣) وَ (حُكْمِ ١٧٨٦) بِذَلِكَ يَرْجِعُ الْحُكْمُ (بِثَمَنِ ٤٥٢) الْمَالِ عَلَى
(الْمُبَائِعِ ١٦٠) لِأَنَّ التَّنَاقُضَ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ (إِقْرَارِهِ ١٥٧٢) بِكَوْنِ
الْمَالِ لِلْبَائِعِ وَبَيْنَ رُجُوعِهِ بِالثَّمَنِ عَلَيْهِ بَعْدَ (الْحُكْمِ ١٧٨٦) قَدْ لَرَضَعَ
بِتَكْذِيبِ حُكْمِ الْحَاكِمِ إِقْرَارُهُ [انظر المادة ٢٤]

﴿ مادة ١٦٥٥ ﴾ يُعْنَى (التَّنَاقُضُ ١٦١٥) إِذَا ظَهَرَتْ مَعْذَرَةُ (الْمُدَّعى
١٦١٣) وَكَانَ مَعْلٌ خَفَاءً مَثَلًا إِذَا (ادَّعى ١٦١٣) (الْمُسْتَأْجِرُ ٤٤٠) عَلَى

(المؤجر ٤٠٩) بعد (استنجار ٤٠٤) الدار بأنها هي (ملكه ١٢٥) وكان أبوه قد اشتراها له في (صغره ٩٤٣) ولم يكن له خبر بذلك عند الاستنجار وأبرز سنداً يحوي هذا النوال فتصير دعواه مسموعة كذلك لو استأجر أحد داراً ثم حصل له علم بأن تلك الدار هي منتقلة إليه من أبيه إرثاً وادعى بذلك تسمع دعواه [انظر المولد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

﴿ مادة ١٦٥٦ ﴾ ألا يتدار إلى (تقسيم ١١١٤) التركة (إقرار ١٥٧٢) بكون (المقسوم ١١٢٣) (مشتراكاً ١٠٤٥) بناء عليه اذ (ادعى ١٦١٣) أحد بأن المقسوم (مالي ١٢٦) بعد التقسيم فهو (تافض ١٦١٥) مثلاً لو ادعى أحد الورثة بعد تقسيم التركة بأنني كنت اشتريت أحد هذه (الأعيان ١٥٩) المقسومة من المتوفى أو كان المتوفى قد وهبه (٨٣٣) و (سلبه ٢٦٢ و ٢٧٧) لي في حال صحته لا تسمع (دعواه ١٦١٣) ولكن لو قال إن المتوفى كان قد وهبه لي حال كوني (صغيراً ٩٤٣) ولم أكن أعلم بذلك حين القسمة يكون معذوراً وتسمع دعواه [انظر المادة ١٠٠]

﴿ مادة ١٦٥٧ ﴾ لو أمكن توفيق الكلامين اللذين يريان (متناقضين ١٦١٥) ووقفهما (المدعي ١٦١٣) أيضاً يرتفع التناقض مثلاً لو (أقر ١٥٧٢) أحد بأنه كان (مستأجراً ٤١٠) في دار ثم (ادعى ١٦١٣) أنها (ملكه ١٢٥) لا تسمع (دعواه ١٦١٣) ولكن لو قال كنت مستأجراً ثم اشتريتها يكون قد وفق بين كلاميه فتسمع دعواه وكذلك لو ادعى

أَحَدٌ عَلَى آخَرَ أَلْفًا مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ وَأَنْكَرَ (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) ذَلِكَ
 بِقَوْلِهِ لَا أَخَذْتُ مِنْكَ (دَيْنًا ١٥٨) وَلَا أَفْرُكُ وَأَقَامَ الْمُدَّعَى (الْبَيِّنَةَ ١٦٧٦)
 عَلَى دَعْوَاهُ ثُمَّ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كُنْتُ أَوْفَيْتُكَ الْمُبْلَغَ الْمَذْكُورَ أَوْ كُنْتُ
 (أَبْرَأْتُني ١٥٣٦) مِنْهُ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ لَكُونِهَا مُنَاقِضَةً لِإِنْكَارِهِ
 وَلَكِنْ لَوْ قَالَ بَعْدَ ادِّعَاءِ الْمُدَّعَى لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ دَيْنٌ قَطُّ وَأَثْبَتَ الْمُدَّعَى كَوْنَهُ
 مَدْيُونًا وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ نَعَمْ كُنْتُ مَدْيُونًا وَلَكِنْ أَوْفَيْتُكَ لَوْ أَبْرَأْتُني مِنْهُ
 وَأَثْبَتَ دَعْوَاهُ هَذِهِ فَلَهُ أَنْ (يُدْفَعَ ١٦٣١) الْمُدَّعَى . وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ
 (وَدِيعَةً ٧٦٣) عَلَى آخَرَ وَأَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ مَا (أَوْدَعْتُ ٧٦٤) عِنْدِي شَيْئًا
 وَأَثْبَتَ الْمُدَّعَى ذَلِكَ وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ كُنْتُ رَدَدْتُهَا إِلَيْكَ
 وَ (سَلَّمْتُهَا ٢٧٧) لَكَ فَلَا يُسْمَعُ دَفْعُهُ هَذَا وَيَأْخُذُ الْمُدَّعَى
 الْوَدِيعَةَ (عَيْنًا ١٥٩) إِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَهُ وَ (يَضْمَنُ ٤١٦) (فِيحْتَمِلُهَا
 ١٥٤) إِنْ كَانَتْ مُسْتَهْلِكَةً وَأَمَّا أَوْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ لَيْسَ لَكَ
 عِنْدِي وَدِيعَةٌ بَعْدَ مَا ادَّعَى الْمُدَّعَى بِالْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ . ثُمَّ أَقَامَ الْمُدَّعَى
 الْبَيِّنَةَ وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي تِلْكَ الْوَدِيعَةُ وَلَكِنْ رَدَدْتُهَا
 وَسَلَّمْتُهَا لَكَ فَلْيُسْمَعْ دَعْوَاهُ

﴿ مَادَّةُ ١٦٥٨ ﴾ إِذَا (أَقْرَأَ ١٥٧٢) أَحَدٌ بَصْدُورَ (عَقْدٍ ١٠٣)
 (بَاتٍ ١١٧) (صَحِيحٍ ١٠٨) مِنْهُ وَرَبَطَ إِقْرَارَهُ هَذَا بِسَنَدٍ ثُمَّ (ادَّعَى ١٦١٣)
 بِأَنَّ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ كَانَ (وَقَالَ ١١٨، ٣٩٦) (لَوْ) (فَلَسِيدًا ١٠٩) فَلَا
 تُسْمَعُ (دَعْوَاهُ ١٦١٣) (وَاجِبٌ مِلَّةً ١٠٠) . مَثَلًا لَوْ (بَاعَ ١٢٠) أَحَدٌ

الباب الثاني

﴿ في حق مرور الزمان ﴾

﴿ مادة ١٦٦٠ ﴾ لا تُسمعُ (دعوى ١٦١٣) (الدين ١٥٨)
و (الزدعية ٢٦٣) و (الملك ١٢٥) و (العقار ١٢٩) والميراث وما لا يعود
من الدعاوي الى العامة ولا الى أصل الوقف في العقارات الموقوفة
كدعوى المقاطعة او التصرف بالاجارتين والتولية المشروطة والغلة بعد
أن تركت خمس عشرة سنة

﴿ مادة ١٦٦١ ﴾ تُسمعُ (دعوى ١٦١٣) المتولي والمُنزقة التي هي
في حق أصل الوقف الى ستة وثلاثين سنة ولا تُسمعُ بعد مرور ستة
وثلاثين سنة . مثلاً اذا تصرف أحد في (ملك ١٢٥) ستاً وثلاثين
سنة ثم ادعى (١٦١٣) متولي وقف أنه من مستفلات وقفي فلا
تُسمعُ دعواه

﴿ مادة ١٦٦٢ ﴾ إن كانت (دعوى ١٦١٣) (الطريق الخاص
٩٥٦) و (المسيل ١٤٤) و (حق الشرب ١٢٦٢) في (عقار ١٢٩) (الملك
١٢٥) فلا تُسمعُ بعد مرور خمس عشرة سنة وإن كانت في عقار الوقف
فللمتولي أن يدعيها الى ستة وثلاثين سنة ولا تُسمعُ دعوى الطريق
الخاص والمسيل وحق الشرب التي هي في الأراضي الأميرية بعد أن

تُرِكَتْ عَشْرَ سِنِينَ. كَمَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْأَرَاضِي الْأَمِيرِيَّةِ بَعْدَ
مُرُورِ عَشْرِ سِنِينَ.

❖ مَادَّةُ ١٦٦٣ ❖ وَالْمُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْبَابِ يَعْنِي مُرُورُ الزَّمَانِ الْمَانِعِ
لِاسْتِمَاعِ (الدَّعْوَى ١٦١٣). لَيْسَ هُوَ إِلَّا مُرُورُ الزَّمَانِ الْوَاقِعِ بِلا عُذْرٍ
وَأَمَّا الزَّمَانُ الَّذِي مَرَّ بَعْدُ شَرْعِيًّا كَكَوْنِ (الْمُدَّعِي ١٦١٣) (صَغِيرًا ٩٤٣)
أَوْ (مَجْنُونًا ٩٤٤) أَوْ (مَعْتُوهاً ٩٤٥) سِوَاكَ كَانَ لَهُ (وَصِيٌّ ٩٧٤) أَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْ
كَوْنِهِ فِي دِيَارٍ بَعِيدَةٍ مُدَّةَ سَفَرٍ أَوْ كَوْنِ (خَضَمِهِ ١٦٣٤) مِنَ الْمُتَغَلَّبِ فَلَا
يُعْتَبَرُ. مِثْلًا لَا يُعْتَبَرُ الزَّمَانُ الَّذِي مَرَّ حَالَ صَغِيرِ الْمُدَّعِي وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ مِنْ
تَارِيخِ وَصُولِهِ إِلَى حَدِّ (الْبُلُوعِ ٩٨٥) (٩٨٧). كَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ
مَعَ أَحَدِ الْمُتَغَلَّبِ (دَعْوَى ١٦١٣) وَلَمْ يُمْكِنَهُ الْإِدْعَاءُ لِمُتَدَادِ زَمَانٍ تُغْلَبُ
خَصْنَتُهُ وَوُجِدَ مُرُورُ الزَّمَانِ لَا يَكُونُ مَانِعًا لِاسْتِمَاعِ الدَّعْوَى وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ
مُرُورُ الزَّمَانِ مِنْ تَارِيخِ زَوَالِ التَّغْلِبِ [انظر المادَّة ١٧].

❖ مَادَّةُ ١٦٦٤ ❖ مُدَّةُ السَّفَرِ هِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَيْ مَسَافَةٌ ثَمَانِي
عَشْرَةَ سَاعَةً بِالسَّيْرِ الْمُعْتَدِلِ.

❖ مَادَّةُ ١٦٦٥ ❖ سَاكِنَا بِلَدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ سَفَرٍ اجْتَمَعَا فِي
بِلَدَةٍ فِي كُلِّ سَنَوَاتٍ مَرَّةً وَلَمْ (يَدَّعِ ١٦١٣) أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَيْئًا
وَكَانَتْ مُحَاكَمَتُهُمَا مُمَكِّنَةً فَبَعْدَمَا وُجِدَ مُرُورُ الزَّمَانِ بِهَذَا الْوَجْهِ لَا تُسْمَعُ
دَعْوَى أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِتَارِيخِ أَقْدَمِ مِنْ مُدَّةِ الْمُرُورِ

❖ مَادَّةُ ١٦٦٦ ❖ إِذَا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُهُ عَلَى آخَرٍ خُصُوصًا فِي

حُضُورِ (الحاكم ١٧٨٥) في كلِّ سَنَوَاتِ مَرَّةٍ وَلَمْ تُفْصَلَ (دعواه ١٦١٣)
وَمَرَّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَا يَكُونُ هَذَا الْمُرُورُ هَانِئًا لِاسْتِمَاعِ
الدَّعْوَى . وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ فِي حُضُورِ الْحَاكِمِ مِنَ الْأَذْعَاءِ وَالْمُطَالَبَةِ فَلَا
(يَدْفَعُ ١٦٣١) مَرُورَ الزَّمَانِ . بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ خُصُوصًا فِي
غَيْرِ (مَجْلِسِ ١٨١) الْحَاكِمِ وَطَالَ بِهٍ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَجِدَ مَرُورَ الزَّمَانِ
فَلَا نُسَمِّعُ دَعْوَاهُ

❖ مَادَّةُ ١٦٦٧ ❖ يُعْتَبَرُ مَرُورُ الزَّمَانِ مِنْ تَارِيخِ وُجُودِ صِلَاحِيَّةِ
الْأَذْعَاءِ (لِلْمُدَّعِي ١٦١٣) (بِالْمُدَّعَى بِهِ ١٦١٤) فَمَرُورُ الزَّمَانِ فِي دَعْوَى
(ذَيْنِ ١٥٨) (مَوْجَلِ ١٥٦) إِنَّمَا يُعْتَبَرُ مِنْ حُلُولِ الْأَجَلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ
لِلْمُدَّعِي صِلَاحِيَّةُ دَعْوَى ذَلِكَ الدِّينِ وَمُطَالَبَتُهُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ . مِثْلًا
لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرٍ بِقَوْلِهِ لِي عَلَيْكَ كَذَا دَرَاهِمٍ مِنْ (ثَمَنِ ١٥٣)
الشَّيْءِ الْفُلَانِيِّ الَّذِي (بِعْتِكَ ١٢٠) إِيَّاهُ قَبْلَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً مَوْجَلًا
بِثَلَاثِ سِنِينَ نُسَمِّعُ دَعْوَاهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدَمَرًا اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً أَعْتَبَارًا
مِنْ حُلُولِ الْأَجَلِ . كَذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ مَرُورُ الزَّمَانِ فِي دَعْوَى الْبَطْنِ الثَّانِي
بِالْوَقْفِ الْمَشْرُوطِ لِلْأَوْلَادِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ إِلَّا مِنَ تَارِيخِ انْقِرَاضِ الْبَطْنِ
الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْبَطْنِ الثَّانِي صِلَاحِيَّةُ الدَّعْوَى مَا دَامَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ
مَوْجُودًا وَكَذَلِكَ يُعْتَبَرُ مَبْدَأُ مَرُورِ الزَّمَانِ فِي دَعْوَى الْمَهْرِ الْمَوْجَلِ مِنْ
وَقْتِ الطَّلَاقِ أَوْ تَارِيخِ مَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِأَنَّ الْمَهْرَ الْمَوْجَلَ لَا يَكُونُ
مُعْجَلًا إِلَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ [النظر المادَّة ٨٣]

﴿ مادة ١٦٦٨ ﴾ لا يُعْتَبَرُ مَرُورُ الزَّمانِ فِي (دَعْوَى ١٦١٣) (الطَّلَبِ ١٥٨) مِنْ (الْمُفْلِسِ ٩٩٩) إِلَّا مِنْ تَارِيخِ زَوَالِ الْإِفْلَاسِ . مثلاً لو أَدْعَى أَحَدٌ مِنْ تَمَادِي إِفْلَاسِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَتَحَقَّقَ يَسَارُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَبْلَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً كَانَ لِي عَلَيْكَ مِنَ الْجَهَةِ الْفُلَانِيَّةِ كَذَا فَارَاهِمَ طَلَبٍ وَلَمَّا كُنْتُ مُفْلِسًا مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ إِلَى الْآنَ لَمْ يُكْنِي الْأَقْرَعَةُ وَلَا قِدَارِكَ الْآنَ عَلَى أَدَاءِ (الدَّيْنِ ١٥٨) أَدْعِي عَلَيْكَ بِهِ نُسَمِّعُ دَعْوَاهُ

﴿ مادة ١٦٦٩ ﴾ إِذَا تَرَكَ أَحَدٌ (الدَّعْوَى ١٦١٣) بِلَا عُدْرٍ وَوُجِدَ مَرُورُ الزَّمانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فَمَا لَا نُسَمِّعُ تِلْكَ الدَّعْوَى فِي حَيَاتِهِ كَذَلِكَ لَا نُسَمِّعُ مِنْ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ أَيْضًا

﴿ مادة ١٦٧٠ ﴾ إِذَا تَرَكَ الْمَوْرِثُ (الدَّعْوَى ١٦١٣) مُدَّةً وَتَرَكَهَا الْوَارِثُ أَيْضًا مُدَّةً وَبَلَغَ مَجْمُوعُ الْمُدَّتَيْنِ حَدَّ مَرُورِ الزَّمانِ فَلَا نُسَمِّعُ

﴿ مادة ١٦٧١ ﴾ (البَائِعُ ١٦٠) وَ (المُشْتَرِي ١٦١) وَ (الْوَاهِبُ ٨٣٣) وَ (المَوْهوبُ لَهُ ٨٣٣) كَالْمَوْرِثِ وَالْوَارِثِ . مثلاً إِذَا كَانَ أَحَدٌ مُتَصَرِّفًا فِي عَرَضَةٍ مُتَصِلَةٍ بِدَارٍ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً مَعَ سُكُوتِ صَاحِبِ الدَّارِ ثُمَّ عِنْدَ مَا (يَبِيتُ ١٢٠) الدَّارُ أَدْعَى الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ هَذِهِ الْعَرَضَةُ (طَرِيقُ خَاصٍ ٩٥٦) لِلدَّارِ الَّتِي اشْتَرَيْتُهَا فَلَا نُسَمِّعُ (دَعْوَاهُ ١٦١٣) . كَذَلِكَ لَوْ سَكَتَ الْبَائِعُ مُدَّةً وَالْمُشْتَرِي مُدَّةً وَبَلَغَ مَجْمُوعُ الْمُدَّتَيْنِ حَدَّ مَرُورِ الزَّمانِ لَا نُسَمِّعُ دَعْوَى الْمُشْتَرِي

﴿ مادة ١٦٧٢ ﴾ لو وُجِدَ مَرُورُ الزَّمانِ فِي حَقِّ بَعْضِ الْوَرَثَةِ فِي
(دَعْوَى ١٦١٣) (مَالِ ١٢٦) الْمَبْتَدِ الَّذِي هُوَ عِنْدَ الْغَيْرِ وَلَمْ يُوجَدِ فِي حَقِّ
بَاقِي الْوَرَثَةِ لِعُذْرِ (كَالصِّغَرِ ٩٤٣) وَادَّعَى بِهِ وَأَثَبَتْهُ (بُحْكُمُ ١٧٨٦) بِحَصَّتِهِ
فِي (الْمُدَّعَى بِهِ ١٦١٤) وَلَا يَسْرِي هَذَا (الْحُكْمُ ١٧٨٦) إِلَى سَائِرِ الْوَرَثَةِ

﴿ مادة ١٦٧٣ ﴾ لَيْسَ لِمَنْ كَانَ مُقَرًّا بِكَوْنِهِ (مُسْتَأْجِرًا ٤١٠) فِي
(عَقَار ١٢٩) أَنْ يَمْلِكَهُ لِمُرُورِ زَمَانٍ أَزِيدَ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَأَمَّا إِذَا
كَانَ مُنْكَرًا وَ (ادَّعَى ١٦١٣) الْمَالِكُ بَأَنَّهُ (مُلْكِي ١٢٥) وَكُنْتُ (أَجْرَتُكَ
٤٠٤) إِيَّاهُ قَبْلُ بِسَنِينَ وَمَا زِلْتُ أَقْبِضُ (أَجْرَتَهُ ٤٠٤) فَتُسَمَّعُ
(دَعْوَاهُ ١٦١٣) إِنْ كَانَ إِيجَارُهُ (مَعْرُوفًا بَيْنَ النَّاسِ ٣٦ ٣٨ ٤٠
٤٥) وَالْأَفْلا

﴿ مادة ١٦٧٤ ﴾ لَا يَسْقُطُ الْحَقُّ بِتَقَادُّمِ الزَّمانِ بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا
(أَقْرَأَ ١٥٧٢) وَاعْتَرَفَ (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) صَرَاحَةً فِي حُضُورِ (الْحَاكِمِ
١٧٨٥) بَأَنَّهُ (لِلْمُدَّعَى ١٦١٣) عِنْدَهُ حَقٌّ فِي الْحَالِ فِي (دَعْوَى ١٦١٣)
وُجِدَ فِيهَا مَرُورُ الزَّمانِ بِالْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْمُدَّعَى فَلَا يُعْتَبَرُ مَرُورُ الزَّمانِ
(بُحْكُمُ ١٧٨٦) بِمُوجِبِ إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُعْزِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي
حُضُورِ الْحَاكِمِ وَادَّعَى الْمُدَّعَى بِكَوْنِهِ أَقْرَأَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَكَمَا لَا تُسَمَّعُ دَعْوَاهُ
الْأَصْلِيَّةُ كَذَلِكَ لَا تُسَمَّعُ دَعْوَى الْإِقْرَارِ وَلَكِنَّ الْإِقْرَارَ الَّذِي لَمْ يُعْزِ إِنْ
كَانَ قَدْ وَبِطَ بِسَنَدٍ حَاوٍ لِحُطِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمَعْرُوفِ أَوْ خَتَمِهِ مُقَدِّمًا وَلَمْ
يُوجَدِ مَرُورُ الزَّمانِ مِنْ تَارِيخِ السَّنَدِ إِلَى مَدَّةِ الدَّعْوَى تُسَمَّعُ دَعْوَى الْإِقْرَارِ عَلَى

هذه الصورة [انظر المادة ٧٥]

﴿ مادة ١٦٧٥ ﴾ لا اعتبار لمرور الزمان في (دعاوي ١٦١٣) الحال التي يعود نفعها للعموم كالطريق العام و (النهر والمرعى ١٢٣٤) .
مثلاً لو ضبط أحد المرعى المخصوص بقربة وتصرف فيه خمسين سنة بلا نزاع ثم (ادعاه ١٦١٣) أهل القرية تسمع دعواهم

في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٣

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

« بعد صورة الخط المايوني »

(ليعمل بوجه)

الكتاب الخامس عشر

﴿ في (البيّنات ١٦٧٦) و (التحليف ١٧٤٢ الى ١٧٥٢) ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ﴾

المقدمة

﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ مادة ١٦٧٦ ﴾ أَلَيِّنَةُ فِي الْحُجَّةِ الْقَوِيَّةِ [انظر المادة ١٠]

﴿ مادة ١٦٧٧ ﴾ التَوَاتُرُ هُوَ خَيْرُ جَمَاعَةٍ لَا يُجَوِّزُ الْعَقْلُ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ [انظر المادة ١٠]

﴿ مادة ١٦٧٨ ﴾ الْمُلْكُ الْمَطْلُوقُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْ بِأَحَدٍ أَصَابِ (الْمُلْكِ ١٢٥) كَالْأَرْثِ وَالشَّرَاءِ . وَالْمُلْكُ لِلَّذِي تَقَيَّدَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ يُقَالُ لَهُ الْمُلْكُ بِالسَّبَبِ

﴿ مادة ١٦٧٩ ﴾ ذُو الْبَيْدِ هُوَ الَّذِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى (عَيْنِ ١٥٩) بِالْفِعْلِ أَوْ الَّذِي ثَبَتَ تَصَرُّفَهُ تَصَرُّفَ الْمَلَاكِ

﴿ مادة ١٦٨٠ ﴾ الْخَارِجُ هُوَ الْبَرِّيُّ عَنْ وَضْعِ الْبَيْدِ وَالتَّصَرُّفِ بِالْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ

﴿ مادة ١٦٨١ ﴾ التَّحْلِيفُ هُوَ تَكْلِيفُ (الْيَمِينِ ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢) عَلَى أَحَدِ (الْحَصَيْنِ ١٦٣٤)

﴿ مادة ١٦٨٢ ﴾ التَّحَالُفُ هُوَ (تَحْلِيفُ ١٦٨١) (الْحَصَيْنِ ١٦٣٤) كِلَيْهِمَا

﴿ مادة ١٦٨٣ ﴾ تَحَكُّمُ الْحَالِ يَعْنِي جَعْلُ الْحَالِ الْحَاضِرِ حَكْمًا هُوَ مِنْ قَبْلِ الْإِسْتِخْصَابِ . وَالْإِسْتِخْصَابُ هُوَ (الْحُكْمُ ١٧٨٦) بَقَاءُ أَمْرٍ مُحَقَّقٍ غَيْرِ مَظْنُونٍ عَدَمُهُ وَهُوَ يَتَعْنَى إِبْقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ [انظر المواد ٤ و ١٠ و ١١]

الباب الاول

﴿ في (الشهادة ١٦٨٤) ويشتمل على ثمانية فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان تعريف (الشهادة ١٦٨٤) ونصابها ﴾

﴿ مادة ١٦٨٤ ﴾ الشهادة هي الإخبار بلفظ الشهادة يعني بقول
أشهد بإثبات حق أحد الذي هو في ذمة الآخر في حضور (الحاكم
١٧٨٥) ومواجهة (الخصمين ١٦٣٤) ويقال للمخبر شاهد والمخبر له
مشهود له والمخبر عليه مشهود عليه والحق مشهود به

﴿ مادة ١٦٨٥ ﴾ نصاب الشهادة في حقوق العباد رجالان أو
رجل وامرأتان لكن تقبل (شهادة ١٦٨٤) النساء وحدهن في حق (المال ١٢٦)
فقط في الحال التي لا يمكن اطلاع الرجال عليها [انظر المادتين ١٤ و ٢٢]
﴿ مادة ١٦٨٦ ﴾ لا تقبل (شهادة ١٦٨٤) الأخرس والأعمى

الفصل الثاني

﴿ في بيان كيفية أداء (الشهادة ١٦٨٤) ﴾

﴿ مادة ١٦٨٧ ﴾ لا تعتبر (الشهادة ١٦٨٤) التي تقع سبفا خارج
(مجلس ١٨١) المحاكمة

﴿ مادة ١٦٨٨ ﴾ يلزمُ أَنْ يَكُونَ (الشَّهَدُ ١٦٨٤) قد عاينوا بالذَّاتِ (المَشْهُودَ بِهِ ١٦٨٤) وَأَنْ يَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِالسَّمْعِ بِعَيْنِي أَنْ يَشْهَدَ الشَّاهِدُ بِقَوْلِهِ سَمِعْتُ مِنَ النَّاسِ . وَلَكِنْ إِذَا شَهِدَ بِكَوْنِ مُحَلٍّ وَفَقًّا أَوْ بِوَفَاةِ أَحَدٍ بِقَوْلِهِ سَمِعْتُ مِنَ الثَّقَةِ بِعَيْنِي لَوْ قَالَ أَشْهَدُ بِهَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ مِنْ ثِقَةٍ هَكَذَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَتَجُوزُ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) الشَّاهِدِ فِي خُصُوصِ الْوِلَايَةِ وَالنَّسَبِ وَالْوَقْفِ وَالْمَوْتِ بِالسَّمْعِ مِنْ دُونِ أَنْ يُفَسِّرَ وَجْهَ شَهَادَتِهِ بِعَيْنِي بِدُونِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلَفْظِ السَّمْعِ . مَثَلًا لَوْ قَالَ إِنْ فُلَانًا كَانَ فِي التَّارِيخِ الْفُلَانِي وَالْيَا أَوْ (حَاكِمًا ١٧٨٥) فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ وَإِنْ فُلَانًا مَاتَ فِي وَقْتٍ كَذَا وَإِنْ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ أَعْرِفُهُ هَكَذَا فَشَهِدَ بِصُورَةٍ قَطْعِيَّةٍ مِنْ دُونِ أَنْ يَقُولَ سَمِعْتُ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَايَنَ هَذِهِ الْخُصُوصَاتِ وَلَمْ تَكُنْ سِنُهُ مُسَاعِدَةً لِمَعَايِنَةِ مَا شَهِدَ بِهِ . وَإِضًا إِذَا لَمْ يَقُلْ سَمِعْتُ مِنَ النَّاسِ بَلَى شَهِدَ قَائِلًا بِأَنَا لَمْ نَعَايَنَ هَذَا الْخُصُوصَ لَكِنَّهُ مُشْتَهَرٌ بَيْنَنَا بِهَذِهِ الصُّورَةِ نَعْرِفُهُ هَكَذَا فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

﴿ مادة ١٦٨٩ ﴾ إِذَا قَالَ أَنَا أَعْرِفُ الْخُصُوصَ الْفُلَانِيَّ هَكَذَا أَوْ أَخْبِرْ بِذَا وَلَمْ يَقُلْ أَشْهَدُ فَلَا يَكُونُ قَدْ أَدَّى (الشَّهَادَةَ ١٦٨٤) وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا لَوْ سَأَلَهُ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) بِقَوْلِهِ أَتَشْهَدُ هَكَذَا وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ نَعَمْ هَكَذَا أَشْهَدُ يَكُونُ قَدْ أَدَّاهَا وَلَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ فِي الْإِفَادَاتِ الْوَاقِعَةِ لِلْجُرْدِ اسْتِكْشَافِ الْحَالِ كَأَخْبَارِ أَهْلِ الْخُبْرَةِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَهَادَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ الْجُرْدِ

﴿ مادة ١٦٩٠ ﴾ تكفي إشارة (الشاهد ١٦٨٤) عند (الشهادة ١٦٨٤) الى كل من (المشهد له ١٦٨٤) والمشهد عليه والمشهد به اذا كانوا حاضرين ولا يلزمه ذكر اسم أب المشهد له والمشهد عليه ولا جد هـما . وأما في الشهادة المتعلقة (بالموكل ١٤٤٩) او الميت فيلزم الشاهد ذكر أبيهما وجد هـما ولكن اذا كان كل منهما مشهورا ومعروفا فيكفي ذكر الشاهد اسمه وشهرته لأن المقصد الأصلي تعريفه بوجه يميزه عن غيره .

﴿ مادة ١٦٩١ ﴾ يلزم في (الشهادة ١٦٨٤) (بالعقار ١٢٩) بيان حدوده ولكن اذا لم يذكر (الشاهد ١٦٨٤) حدود (المشهد به ١٦٨٤) وتعهد بإراءته و (تعيينه ١٥٩) في محله فيذهب الى محله لإراءته .

﴿ مادة ١٦٩٢ ﴾ اذا ادعى (المدعي ١٦١٣) بالاستناد الى الحدود التي هي في السند و (شهدت الشهود ١٦٨٤) بأن (العقار ١٢٩) المحررة حدوده في هذا السند هو (ملكة ١٢٥) (فتصح ١٠٨) (شهادتهم ١٦٨٤) كما ذكر في مادة ١٦٢٣ .

﴿ مادة ١٦٩٣ ﴾ اذا (ادعى ١٦١٣) أحد بأن لمورثته في ذمة فلان كذا درهم و (شهدت الشهود ١٦٨٤) بأن للميت في ذمة (المدعى عليه ١٦١٣) المقدار الذي ادعى فيكفي ولا يحتاج الى التصريح بأنها صارت مورثة للمورثة واذا ادعى (عيناً ١٥٩) يعني لو ادعى بأن في يد فلان عيناً من (مال ١٢٦) المورث (فالحكم ١٧٨٦) بهذا الوجه ايضاً .

﴿ مادة ١٦٩٤ ﴾ اذا (ادعى ١٦١٣) أحد من التركة كذا ديناً

(١٩٨) و (شَهَدَتِ الشُّهُودُ ١٦٨٤) بَأَنَّ (الْمُدَّعِي ١٦١٣) فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ
مِقْدَارَ مَا ادَّعَى مِنَ الدَّيْنِ فَيَكْفِي وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّصْرِيحِ بِكَوْنِهِ بَلَقِيًّا سِوَى
ذِمَّتِهِ إِلَى مَمَاتِهِ وَإِذَا ادَّعَى (بَعِيْن ١٥٩) يَعْنِي لِمَا ادَّعَى بِأَنَّهُ كَانَ لَهُ فِي يَدِ
الْمَيِّتِ عَيْنٌ فَالْجَلُّ عَلَى هَذَا النِّوَالِ [انظر المادة ١٠]

﴿مادة ١٦٩٥﴾ إذا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدٌ عَلَى آخَرَ (دَيْنًا ١٥٨)
فَإِنْ (شَهَدَتِ الشُّهُودُ ١٦٨٤) بَأَنَّ (الْمُدَّعِي بِهِ ١٦١٣) دَيْنٌ فِي ذِمَّةِ
(الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِلْمُدَّعِي ١٦١٣) يَكْفِي وَلَكِنْ إِذَا سُئِلَ (الْخَصْمُ ١٦٣٤) عَنْ
بَقَاءِ الدَّيْنِ إِلَى وَقْتِ الْإِدْرَاءِ وَقَالَتْ الشُّهُودُ لَا نَدْرِي فَتَرُدُّ (شَهَادَتُهُمْ
١٦٨٤) [انظر المادة ١٠]

الفصل الثالث

﴿في بيان شروط (الشهادة ١٦٨٤) الأساسية﴾

﴿مادة ١٦٩٦﴾ يُشْرَطُ سَبْقُ (الدَّعْوَى ١٦١٣) فِي (الشَّهَادَةِ
١٦٨٤) بِحَقِّقِ النَّاسِ

﴿مادة ١٦٩٧﴾ لَا تُقْبَلُ (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) الَّتِي أُقِيمَتْ عَلَى خِلَافِ
الْحَسُوسِ . مَثَلًا إِذَا أُقِيمَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَوْتِ أَحَدٍ وَحَيَاتُهُ مُشَاهَدَةٌ أَوْ عَلَى
خَرَابِ دَارٍ وَعِمَارُهَا مُشَاهَدٌ فَلَا تُقْبَلُ وَلَا تُعْتَبَرُ [انظر المادة ٣٨]

﴿مادة ١٦٩٨﴾ لَا تُقْبَلُ (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) الَّتِي أُقِيمَتْ عَلَى خِلَافِ
(الْمُتَوَاتِرِ ١٦٧٧)

﴿ مادة ١٦٩٩ ﴾ إِنَّمَا جُعِلَتْ (البَيِّنَةُ ١٦٧٦) مَشْرُوعَةٌ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ .
 بناءً عليه لَا تُقْبَلُ (الشَّهَادَةُ ١٦٨٤) بِالنَّفْيِ الصَّرْفِ كَقَوْلِكَ فُلَانٌ مَا فَعَلَ
 هَذَا الْأَمْرَ . وَالشَّيْءُ الْفُلَانِيُّ لَيْسَ لِفُلَانٍ وَلَفُلَانٍ لَيْسَ بِمَدْيُونٍ لِفُلَانٍ .
 وَلَكِنْ بَيِّنَةُ النَّفْيِ (التَّوَاتُرِ ١٦٧٧) مَقْبُولَةٌ . مَثَلًا لَوْ (ادَّعى ١٦١٣)
 أَحَدٌ بَأَنِّي أَقْرَضْتُ فُلَانًا فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِي فِي الْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ فَكَذَا
 مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ . وَأُثْبِتَ (الْمُدَّعى عَلَيْهِ ١٦١٣) بِالتَّوَاتُرِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
 فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ بَلْ كَانَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ تُقْبَلُ بَيِّنَةُ التَّوَاتُرِ
 وَلَا تُسْمَعُ (ادَّعى الْمُدَّعى ١٦١٣)

﴿ مادة ١٧٠٠ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي (الشَّهَادَةِ ١٦٨٤) دَفْعٌ
 مُغْرَمٍ أَوْ جَرٌّ مُغْنٍ يَعْنِي أَنْ لَا يَكُونَ دَاعِيَةً لِدَفْعِ الْمَضَرَّةِ وَجَلْبِ الْمَنْفَعَةِ
 بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ وَالْفَرْعِ لِلْأَصْلِ يَعْنِي لَا تُقْبَلُ
 شَهَادَةُ الْآبَاءِ وَالْأَجْدَادِ وَالْأُمَّهَاتِ وَالْجَدَّاتِ لِأَوْلَادِهِمْ وَأَحْفَادِهِمْ وَلَا
 شَهَادَةُ الْأَوْلَادِ وَالْأَحْفَادِ لِلْآبَاءِ وَالْأَجْدَادِ وَالْأُمَّهَاتِ وَالْجَدَّاتِ وَهَكَذَا
 شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ . وَأَمَّا الْأَقْرِبَاءُ الَّذِينَ هُمْ مَا عدا هَؤُلَاءِ
 فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ لِلْآخَرِ . وَكَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يَمِيشُ
 (بِنَفَقَةٍ ١٠٥٤) شَخْصٍ لَهُ وَلَا شَهَادَةُ (الْأَجِيرِ الْخَاصِّ ٤٣٣) لِمُسْتَأْجَرِهِ
 وَأَمَّا الَّذِينَ هُمْ خُدَّامٌ لِشَخْصٍ فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّهِ لِلْآخَرِ وَكَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ
 شَهَادَةُ أَحَدِ (الْعُرَّكَاءِ ١٠٤٥) لِلْآخَرِ فِي (مَالٍ ١٢٦) . (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥)
 وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ (الْكُفَيْلِ بِالْمَالِ ٦١٤) بِكَوْنِ (الْمَكْفُولِ بِهِ ٦٢٠)

قد أَدَّى من طَرَفِ الْأَصِيلِ وَلَكِنْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ لِلْآخَرِ فِي سَائِرِ الْخُصُوصَاتِ

﴿ مَادَّةُ ١٧٠١ ﴾ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) الصَّدِيقُ لِصَدِيقِهِ مَقْبُولَةٌ . وَلَكِنْ إِذَا وَصَلَتْ صِدَاقَتُهُمَا إِلَى مَرْتَبَةٍ يَتَصَرَّفُ أَحَدُهُمَا فِي (مَالِ ١٢٦) الْآخَرِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ

﴿ مَادَّةُ ١٧٠٢ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ (الشَّاهِدِ وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ١٦٨٤) عِدَاوَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ وَتُعْرَفُ الْعِدَاوَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ بِالْعُرْفِ

﴿ مَادَّةُ ١٧٠٣ ﴾ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَكُونَ (شَاهِدًا ١٦٨٤) وَ(مُدْعِيًا ١٦١٣) . بِنَاءٍ عَلَيْهِ (لَا تَصِيحُ ١١٠) (شَهَادَةُ ١٦٨٤) (الْوَصِيَّ ٩٢٤) (الْيَتِيمَ ٩٤٣) وَ(الْوَكِيلَ لِمَوْكَلَّهِ ١٤٤٩)

﴿ مَادَّةُ ١٧٠٤ ﴾ لَا تُعْتَبَرُ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) شَخْصٍ عَلَى فِعْلِهِ . بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا تُعْتَبَرُ شَهَادَةُ (الْوَكَلَاءِ ١٤٤٩) وَالِدَائِنَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ بِقَوْلِهِمْ كُنَّا (بَعْنًا ١٢٠) هَذَا (الْمَالِ ١٢٦) . كَذَلِكَ (لَا تَصِيحُ ١١٠) شَهَادَةُ (حَاكِمٍ ١٧٨٥) مُنْفَصِلٍ عَنْ بَلَدِهِ عَلَى (الْحُكْمِ ١٧٨٦) الصَّادِرِ مِنْهُ قَبْلَ الْعَزْلِ . وَأَمَّا إِذَا (شَهَدَ ١٦٨٤) بَعْدَ الْعَزْلِ عَلَى (إِقْرَارٍ ١٥٧٢) مَنْ أَقَرَّ فِي حُضُورِهِ قَبْلَ الْعَزْلِ فَتُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُ

﴿ مَادَّةُ ١٧٠٥ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الشَّاهِدُ ١٦٨٤) عَدْلًا . وَالْعَدْلُ مَنْ تَكُونُ حَسَنَاتُهُ غَالِبَةً عَلَى سَيِّئَاتِهِ . بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) مَنْ أَعْتَادَ حَالًا وَحَرَكَةً تَخْلُ بِالنَّامُوسِ وَالرُّؤُوفِ كَالرَّقَاصِ

وَالْمَسْخَرَةَ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَعْرُوفِينَ بِالْكَذِبِ

الفصل الرابع

﴿ في بيان موافقة (الشهادة ١٦٨٤) (للدعوى ١٦١٣) ﴾

﴿ مادة ١٧٠٦ ﴾ تُقْبَلُ (الشهادة ١٦٨٤) إِنْ وافقتِ (الدعوى ١٦١٣) وَإِلَّا فَلَا وَلَكِنْ لَا اعْتِبَارَ (بِالْفَرْقِ ٣) وَتَكْفِي الْمُوَافَقَةُ مَعْنَى . مَثَلًا إِذَا كَانَ (الْمُدْعَى بِهِ ١٦١٤) (وَدِيعَةً ٧٦٣) وَ (شَهِدَتْ الشُّهُودُ ١٦٨٤) عَلَى (إِفْرَارِ ١٥٧٢) (الْمُدْعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) (بِالْإِبْدَاعِ ٧٦٤) أَوْ كَانَ (غَضَبًا ٨٨١) وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى إِفْرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْغَضَبِ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ . كَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْمَدْيُونُ بَأَنَّهُ أَدَّى (الدَّيْنَ ١٥٨) وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى أَنَّ الدَّائِنَ (أَبْرَأً ١٥٣٦ وَ ١٥٦١) الْمَدْيُونُ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ

﴿ مادة ١٧٠٧ ﴾ مُوَافَقَةُ (الشهادة ١٦٨٤) (للدعوى ١٦١٣) إِذَا بِصُورَةٍ مُطَابَقَتِهَا لَهَا بِالتَّحَامِ أَوْ بِكَوْنِ (الشُّهُودِ بِهِ ١٦٨٤) أَقَلَّ مِنْ (الْمُدْعَى بِهِ ١٦١٤) . مَثَلًا إِذَا (ادَّعَى الْمُدْعَى ١٦١٣) بِأَنَّ هَذَا (الْمَالَ ١٢٠) (مُلْكِي ١٢٥) مِنْذُ سَنَتَيْنِ فَكَمَا (تَصِحُّ ١٠٨) شَهَادَتُهُمْ إِذَا شَهِدُوا بِكَوْنِهِ مُلْكُهُ مِنْذُ سَنَتَيْنِ كَذَلِكَ تَصِحُّ شَهَادَتُهُمْ إِذَا شَهِدُوا بِكَوْنِهِ مُلْكُهُ مِنْذُ سَنَةٍ كَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى بِأَلْفٍ وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ بِخَمْسِمِائَةٍ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِي حَقِّ الْخَمْسِمِائَةِ فَقَطْ

❖ مادة ١٧٠٨ ❖ اذا كان (المدعى به ١٦١٤) أقل مما (شهدت به الشهود ١٦٨٤) فلا تُقبل (شهادتهم ١٦٨٤) إلا أن يكون الاختلاف الذي بين الشهادة و (الدعوى ١٦١٣) قابلاً للتوفيق ويوفق (المدعي ١٦١٣) ايضاً بينهما فحينئذٍ تُقبل . مثلاً اذا ادعى المدعي بأن هذا (المال ١٢٦) (ملكي ١٢٥) منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ ثلاث سنين لا تُقبل شهادتهم . كذلك اذا ادعى المدعي بخمسماية وشهدت الشهود بألف لا تُقبل شهادتهم ولكن اذا وفق بين الدعوى والشهادة بقوله كان لي عليه ألف ولكن ادعى منها خمسماية وبقيت عليه خمسماية وليس للشهود علمٌ بذلك فتقبل شهادة الشهود

❖ مادة ١٧٠٩ ❖ اذا (ادعى المدعي ١٦١٣) (الملك المطلق ١٦٧٨) بقوله هذا البستان (ملكي ١٢٥) مثلاً . و (شهدت الشهود ١٦٨٤) (بالملك المقيّد ١٦٧٨) بقولهم إن المدعي اشترى هذا البستان من فلان فتقبل (شهادتهم ١٦٨٤) وهو أنه اذا شهدت الشهود بالملك المقيّد على ذلك الوجه سأل (الحاكم ١٧٨٥) المدعي بقوله أبهذا السبب تدعي الملك أم بسبب آخر فإن قال المدعي نعم أنا ادعى الملك بهذا السبب قبل الحاكم شهادة الشهود وإن قال ادعيت بسبب آخر او لا ادعيه بهذا السبب ردّ الحاكم شهادة أولئك الشهود

❖ مادة ١٧١٠ ❖ اذا (ادعى المدعي ١٦١٣) في بستان (ملكاً مقيماً ١٦٧٨) مثلاً . ينظر الى قوله فإن قال اشتريته ولم يذكُر (بلائمة ١٦٥)

او قال اشتريته من أحدٍ مبهماً (شهدت الشهود ١٦٨٤) على (الملك المطلق ١٦٧٨) بقولهم هذا البستان (ملكه ١٢٥) فنقبل (شهادتهم ١٦٨٤) ليكون (الدعوى ١٦١٣) في حكم دعوى الملك المطلق . ولكن اذا صرح البائع بقوله اشتريته من فلان وشهدت الشهود على الملك المطلق فلا تقبل شهادتهم لانه اذا ثبت الملك المطلق فيثبت وقوعه عن أصل ويلزم أن يكون المدعي مالكا لزوائده كلزوم كون المدعي مالكا لثمر البستان الذي حصل قبل مثلاً . ولكن اذا ثبت الملك المقيد فلا يثبت إلا اعتباراً من تاريخ وقوع السبب كتاريخ وقوع البيع والشراء وبهذه الجهة يكون الملك المطلق بالنسبة الى الملك المقيد أكثر . وبهذه الصورة تكون الشهود قد شهدت بالأكثر فلا تقبل شهادتهم

﴿ مادة ١٧١١ ﴾ لا تقبل (الشهادة ١٦٨٤) اذا كانت مخالفة (للدعوى ١٦١٣) في سبب (الدائن ١٥٨) . مثلاً اذا ادعى المدعي (١٦١٣) ألفاً على أنه (ثمن ١٥٢) (المبيع ١٥١) و (شهدت الشهود ١٦٨٤) على (المدعى عليه ١٦١٣) بكونه مديوناً بألف من جهة القرض فلا تقبل شهادتهم . كذلك اذا ادعى المدعى بأن هذا (الملك ١٢٥) لي موزوث من والدي وشهدت الشهود بأنه موزوث له من أمه فلا تقبل شهادتهم [انظر المادة ٩٨]



الفصل الخامس

﴿ في بيان (اختلاف ١٧١٤) (الشهود ١٦٨٤) ﴾

﴿ مادة ١٧١٢ ﴾ اذا (اختلفت ١٧١٤) (الشهود في المشهود به ١٦٨٤) فلا تُقبل (شهادتهم ١٦٨٤) . مثلاً لو (شهد ١٦٨٤) أحدُ الشهود بألف قرش ذهاباً والآخر بألف فِضة لا تُقبل شهادتهما

﴿ مادة ١٧١٣ ﴾ اذا أوجب (اختلاف ١٧١٤) (الشهود ١٦٨٤) في الشيء المتعلق (بالمشهود به ١٦٨٤) الاختلاف في المشهود به فلا تُقبل (شهادتهم ١٦٨٤) وإلا تُقبل . بناءً عليه اذا (شهد ١٦٨٤) أحدُ الشهود بالفعل في زمان معين او مكان معين . وشهد الآخر بالفعل في زمان آخر او مكان آخر في الخصوصات التي هي عبارة عن الفعل الصرف (كالنصب ٨٨١) وإيفاء (الدين ١٥٨) فلا تُقبل شهادتهما لأن اختلافهما هذا يكون موجباً للاختلاف في المشهود به . وأما اختلاف الشهود في الزمان والمكان في الخصوصات التي هي من قبيل القول (كالبيع ١٣٠) والشراء (الإجارة ٤٠٥) و (الكفالة ٦١٢) و (الحوالة ٦٧٣) و (الهبة ٨٣٣) و (الزهن ٧٠١) والدين والقرض و (الإبراء ١٥٣٦ ، ١٥٦١) والوصية فلا يكون مانعاً لقبول شهادتهم لأنه لا يكون موجباً للاختلاف في المشهود به . مثلاً اذا (ادعى ١٦١٣) أحدُ بآئه كان قد أدّى دينه وشهد

أَحَدُ الشُّهُودِ بِأَنَّهُ أَذَاهُ فِي يَتِهِ وَالْآخَرُ شَهِدَ بِأَنَّهُ أَذَاهُ فِي حَانُوتِهِ
لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا وَأَمَّا إِذَا ادَّعى أَحَدُ (المال ١٢٦) الَّذِي فِي يَدِ الْآخَرِ
بِقَوْلِهِ كُنْتُ بِعْتَنِي هَذَا الْمَالَ بِكَذَا دَرَاهِمَ فَسَلَّمَنِي إِيَّاهُ وَشَهِدَ أَحَدُ
الشُّهُودِ بِأَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ فِي الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ وَشَهِدَ الْآخَرُ بِأَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ فِي
الْحَانُوتِ الْفُلَانِي فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَكْرَرُ وَلَا يُعَادُ . وَلَكِنْ
الْقَوْلُ يُمَكِّنُ أَنْ يُكْرَرَ وَيُعَادَ

﴿ مادة ١٧١٤ ﴾ إذا اختلفت (الشُّهُودُ ١٦٨٤) فِي لَوْنِ
(المال ١٢٦) (المَنْصُوبِ ٨٨١) أَوْ فِي كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فَلَا تُقْبَلُ
(شَهَادَتُهُمْ ١٦٨٤) . مَثَلًا إِذَا (شَهِدَ ١٦٨٤) أَحَدُ الشُّهُودِ فِي
حَقِّ الدَّائِيَةِ الْمَنْصُوبَةِ بِكَوْنِهَا شَعْبَاءَ وَشَهِدَ الْآخَرُ بِكَوْنِهَا سَوْدَاءَ
أَوْ حَمْرَاءَ أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِكَوْنِهَا ذَكَرًا وَشَهِدَ الْآخَرُ بِكَوْنِهَا أُنْثَى
فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا

﴿ مادة ١٧١٥ ﴾ إذا (اختلفت ١٧١٤) (الشُّهُودُ ١٦٨٤) فِي
مِقْدَارِ الْبَدَلِ فِي (دَعْوَى ١٦١٣) (الْمَقْدَرِ ١٠٣) فَلَا تُقْبَلُ (شَهَادَتُهُمْ ١٦٨٤) .
مَثَلًا إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّ (المال ١٢٦) (يَبِيعُ ١٢٠) بِخَمْسِمِائَةٍ وَالْآخَرُ
(شَهِدَ ١٦٨٤) بِأَنَّهُ يَبِيعُ بِثَلَاثِمِائَةٍ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا



الفصل السادس

﴿ في تزكية (الشهود ١٦٨٤) ﴾

﴿ مادة ١٧١٦ ﴾ اذا (شَهِدَتِ الشُّهُودُ ١٦٨٤) سَأَلَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) (الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ ١٦٨٤) بِقَوْلِهِ مَا تَقُولُ فِي (شَهَادَةِ ١٦٨٤) هَذَيْنِ أَهْمَا صَادِقَانِ أَمْ لَا فَإِنْ قَالَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ هُمَا (عَدْلَانِ ١٧٠٥) او صَادِقَانِ فِي شَهَادَتِهِمَا هَذِهِ يَكُونُ قَدْ (أَقْرَأَ ١٥٧٣) (بِالْمُدَّعَى بِهِ ١٦١٤) وَ (يُحْكَمُ ١٧٨٦) بِإِقْرَارِهِ وَإِنْ قَالَ هُمَا شَاهِدَا زُورٍ او هُمَا عَدْلَانِ وَلَكِنْ أَلْخَطَأَ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ او نَسَبًا الرَّاقِعَةَ او قَالَ هُمَا عَدْلَانِ وَأَنْكَرَ الْمُدَّعَى بِهِ لَا يُحْكَمُ الْحَاكِمُ وَيُحَقِّقُ عَدْلَةَ الشُّهُودِ وَعَدَمَهَا بِالتَّزْكِيَةِ (سِرًّا ١٧١٨) وَ (هَلَنَّا ١٧٢٠)

﴿ مادة ١٧١٧ ﴾ تَزْكِي (الشُّهُودُ ١٦٨٤) سِرًّا وَعَلَنًا مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ يَعْنِي إِنْ كَانُوا مِنْ طَلَبَةِ الْعُلُومِ يُزَكَّوْنَ مِنْ مَدْرَسِ الْمَدْرَسَةِ الَّتِي يَسْكُنُونَ فِيهَا وَمِنْ أَهَالِيهَا الْمُعْتَمِدَةِ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْعَسْكَرِيَّةِ فَمِنْ ضَبَاطِ وَكَتَّابِ طَابُورِهِمْ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْكُتُبَةِ فَمِنْ ضَبَاطِ قَلَمِهِمْ وَالْخُلَفَاءِ رُفَقَائِهِمْ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الثُّجَّارِ فَمِنْ مُتَبَرِّي الثُّجَّارِ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْأَصْنَافِ فَمِنْ كَتَّخْدَائِهِمْ وَرُؤَسَاءِ لُجْنَتِهِمْ وَإِنْ كَانُوا مِنْ سَائِرِ الصُّنُوفِ فَمِنْ مُعْتَمِدِ وَمُؤْتَمَنِ أَهَالِي مَحَلَّتِهِمْ أَوْ قَرْنَتِهِمْ

﴿ مادة ١٧١٨ ﴾ (الْزَكَاةُ ١٧١٦-١٧٢٦) فِي السِّرِّ تَجَرِي بَوَاقِي
يُعْبَرُ عَنْهَا بِالمُسْتَوْرَةِ فِي اصطلاح الفقهاء وَهُوَ أَنْ يَكْتُبَ: (الحَاكِمُ ١٧٨٥)
فِي تِلْكَ الْوَرَقَةِ اسْمَ (الْمُدَّعِيِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) وَ (الْمُدَّعَى بِهِ ١٦١٤)
وَأَسْمَاءَ (الشُّهُودِ ١٦٨٤) وَشَهْرَتَهُمْ وَصَنَّتَهُمْ وَأَشْكَالَهُمْ وَمَحَالَّهُمْ وَأَسْمَاءَ
آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ وَأَنْ يُعَرِّزَ أَسْمَاءَهُمْ وَشَهْرَتَهُمْ فَقَطْ إِنْ كَانُوا مُشْهُورِينَ
وَالْحَاصِلُ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ وَبَيْنَهُمْ بَوَاقِي يُمَيِّزُونَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَبَعْدَ وَضْعِهَا فِي
ظَرْفٍ وَالْحَتَمِ عَلَيْهِ يُرْسِلُهَا إِلَى الَّذِينَ اتَّخَذُوا مُزَكِّينَ ثُمَّ عِنْدَ وُضُوعِهَا
يَفْتَحُهَا الْمَزْكُونُ وَيَقْرَأُ وَهِيَ فَإِنْ كَانَتْ الشُّهُودُ الْحُرَّةُ أَسْمَاؤُهُمْ فِيهَا (عُدُولًا
١٧٠٥) كَتَبُوا تَحْتَ اسْمِ كُلِّ مِنْهُمْ عَدْلٌ وَمَقْبُولُ الشَّهَادَةِ • وَإِنْ لَمْ
يَكُونُوا عُدُولًا كَتَبُوا لَيْسُوا بِعُدُولٍ وَأَمْضَوْا بِدُونِ أَنْ يُوقِفُوا عَلَى
مَضْمُونِهَا مِنْ أَتَى بِالمُسْتَوْرَةِ وَلَا غَيْرَهُ وَخَتَمُوا فَوْقَ الظَّرْفِ وَأَعَادُوهَا
إِلَى الْحَاكِمِ

﴿ مادة ١٧١٩ ﴾ إِذَا أُعِيدَتِ الْمُسْتَوْرَةُ مَخْتومةً إِلَى (الحَاكِمِ ١٧٨٥)
وَلَمْ يَكْتُبْ فِيهَا مِنْ قِيلٍ (الْمُزَكِّينَ ١٧١٧) فِي حَقِّ (الشُّهُودِ ١٦٨٤)
أَنَّهُمْ (عُدُولٌ ١٧٠٥) وَمَقْبُولُ (الشَّهَادَةِ ١٦٨٤) • بَلْ كَتَبُوا فِيهَا كَلَامًا
يُعِيدُ الْجَرْحَ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً بِأَنْ كَتَبُوا فِيهَا لَيْسُوا بِعُدُولٍ • أَوْ لَمْ نَعْلَمْ
بِمَحَالِّهِمْ • أَوْ مَجْهُولُ الْأَحْوَالِ • أَوْ اللَّهُ أَعْلَمُ • أَوْ لَمْ يَكْتُبُوا فِيهَا شَيْئًا
فَحِينَئِذٍ لَا يَقْبَلُ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُمْ • وَإِنْ كَانَ كُتِبَ فِيهَا عُدُولٌ وَمَقْبُولُ
الشَّهَادَةِ يُبَادِرُ الْحَاكِمُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى التَّزْكِيَةِ (عَلَّا ١٧٢٠)

﴿ مادة ١٧٢٠ ﴾ التَّزْكِيَةُ عَلَنًا تَجْرِي بِالْوَجْهِ الْآتِي وَهُوَ أَنَّهُ يُجَلَّبُ
الْمُزَكِّيُّ إِلَى حُضُورِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) حَالِ كَوْنِ الْمُتَرَفِعِينَ حَاضِرِينَ
وَتَزْكِي (الشُّهُودِ ١٦٨٤) أَوْ تُرْسَلُ الشُّهُودُ وَالْمُتَرَفِعَانِ مَعَ نَائِبِ التَّزْكِيَةِ
إِلَى مَحَلِّ الْمُزَكِّينَ وَتَزْكِي الشُّهُودِ عَلَنًا

﴿ مادة ١٧٢١ ﴾ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (الْمُزَكِّيُّ فِي التَّزْكِيَةِ ١٧١٦
و ١٧١٧، ١٧١٩، ١٧٢٦) (مِرَا ١٧١٨) اثْنَيْنِ رِعَايَةً لِلْإِحْتِيَاظِ وَإِنْ كَانَ
كَافِيًا فِيهَا مُزَكِّ وَاحِدٌ

﴿ مادة ١٧٢٢ ﴾ (التَّزْكِيَةُ الْعَلَنِيَّةُ ١٧٢٠) مِنْ قِبَلِ (الشَّهَادَةِ
١٦٨٤) وَيُتَبَرِّعُ فِيهَا شُرُوطُ الشَّهَادَةِ وَ (نِصَابُهَا ١٦٨٥) وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ
(الْمُزَكِّيَّ ١٧١٧) ذِكْرُ لَفْظِ الشَّهَادَةِ

﴿ مادة ١٧٢٣ ﴾ لَا يَشْتَغِلُ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) (بِتَزْكِيَةِ ١٧١٦
أ ١٧٢٦) (الشُّهُودِ ١٦٨٤) النَّابِتَةُ (عَدَالَتُهُمْ ١٧٠٥) فِي ضِمْنِ خُصُوصٍ
عِنْدَهُ ٠ إِذَا (شَهِدُوا ١٦٨٤) بِخُصُوصٍ آخَرَ فِي حُضُورِ ذَلِكَ الْحَاكِمِ
إِنْ لَمْ يَمُضَ عَلَيْهَا سِنَةٌ أَشْهُرٍ وَإِنْ كَانَ مَضَى عَلَيْهَا سِنَةٌ أَشْهُرٍ زَكَّاهُمْ
الْحَاكِمُ مَرَّةً أُخْرَى

﴿ مادة ١٧٢٤ ﴾ إِذَا طَعَنَ (الشُّهُودُ عَلَيْهِ ١٦٨٤) قَبْلَ (التَّزْكِيَةِ
١٧١٦ أ ١٧٢٦) أَوْ بَعْدَهَا فِي (الشُّهُودِ ١٦٨٤) بِإِحْصَادِ شَيْءٍ مَانِعٍ لِقَبُولِ
(الشَّهَادَةِ ١٦٨٤) كَدَفْعِ (مُفْرَمٍ ١٧٠٠) أَوْ جَرِّ (مَقْصَرٍ ١٧٠٠) طَلَبَ
مِنْهُ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا أَثْبَتَ الشُّهُودُ عَلَيْهِ

هَذَا بِالْبَيِّنَةِ رَدُّ الْحَاكِمِ شَهَادَةَ أُولَئِكَ الشُّهُودِ وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ زَكَائِمُ
الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُزَكِّهِمْ وَ (يَحْكُمُ ١٧٨٦) بِمُوجِبِ شَهَادَتِهِمْ إِنْ
كَانَ قَدْ زَكَّاهُمْ

﴿ مَادَّةُ ١٧٢٥ ﴾ إِذَا (عَدَّلَ ١٧٠٥) بَعْضُ (الْمُزَكِّينَ ١٧١٧)
(الشُّهُودَ ١٦٨٤) وَجَرَحَهُمْ بَعْضُهُمْ بِرُجْعِ طَرَفِ الْجَرْحِ فَلَا (يَحْكُمُ ١٧٨٦)
(الْحَاكِمُ ١٧٨٥) (بَشَاهِدَةِ ١٦٨٤) أُولَئِكَ الشُّهُودِ [انظر المادَّةَ ٤٦]

﴿ مَادَّةُ ١٧٢٦ ﴾ إِذَا مَاتَ (الشُّهُودُ ١٦٨٤) أَوْ غَابُوا بَعْدَ أَدَاءِ
(الشَّاهِدَةِ ١٦٨٤) فِي الْعَامَلَاتِ (فَلِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَنْ (يُزَكِّيَهُمْ ١٧١٦)
أَوْ (١٧٢٥) وَ (يَحْكُمُ ١٧٨٦) بِشَهَادَتِهِمْ

﴿ تَذَنُّبٌ فِي (تَحْلِيفِ ١٦٨١ وَ ١٧٤٢ إِلَى ١٧٥٢) ﴾

﴿ (الشُّهُودَ ١٦٨٤) ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٧٢٧ ﴾ إِذَا أُلْحِقَ (الشُّهُودُ عَلَيْهِ ١٦٨٤) عَلَى (الْحَاكِمِ ١٧٨٥)
(بِتَحْلِيفِ ١٦٨١ وَ ١٧٤٢ إِلَى ١٧٥٢) (الشُّهُودَ ١٦٨٤) بِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا
فِي (شَهَادَتِهِمْ ١٦٨٤) كَاذِبِينَ وَكَانَ هُنَاكَ لُزُومٌ لِتَقْوِيَةِ الشَّاهِدَةِ
بِالْيَمِينِ فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُحْلِفَ الشُّهُودَ وَلَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ إِنْ حَلَفْتُمْ قُبِلَتْ
شَهَادَتُكُمْ وَإِلَّا فَلَا



الفصل السابع

❖ في رُجوع (الشهود ١٦٨٤) عن (الشهادة ١٦٨٤) ❖

❖ مادة ١٧٢٨ ❖ إذا رَجَعَ (الشهود ١٦٨٤) عن (شهادتهم ١٦٨٤) بعد أداء الشهادة وقبل (الحكم ١٧٨٦) في حضور (الحاكم ١٧٨٥) فتكون شهادتهم في حكم العدم كأن لم تكن ويعزرون [انظر المادة ٨٠]

❖ مادة ١٧٢٩ ❖ إذا رَجَعَ (الشهود ١٦٨٤) عن (شهادتهم ١٦٨٤) بعد (الحكم ١٧٨٦) في حضور (الحاكم ١٧٨٥) فلا ينقض حكم الحاكم (ويضمن ٤١٦) (الشهود (المحكوم به ١٧٨٧) (راجع مادة ٨٠)

❖ مادة ١٧٣٠ ❖ إذا رَجَعَ بعض (الشهود ١٦٨٤) على الوجه المذكور آنفاً فإن كل واحد منهم بالغاً (نصاب ٤٦٨٥) (الشهادة ١٦٨٤) لا يلزم (الضمان ٤١٦) بمن رجع ولكن يعزرون وإن لم يكن للباقي بالغاً نصاب الشهادة يضمن الذي رجع مستقلاً نصف (المحكوم به ١٧٨٧) إن كان واحداً وإن كانوا أزيد يضمنون النصف سوية بالاشتراك

❖ مادة ١٧٣١ ❖ يشترط أن يكون رُجوع (الشهود ١٦٨٤) في حضور (الحاكم ١٧٨٥) ولا اعتبار لرُجوعهم إذا كان في محل آخر بناءً على ذلك إذا (ادعى ١٦١٣) (الشهود عليه ١٦٨٤) رُجوع الشهود

عن شهادتهم (١٦٨٤) في محل آخر فلا تسمع (دعواه ١٦١٣) وإذا شهدوا في حضور حاكم ثم رجعوا بعد ذلك عن شهادتهم في حضور حاكم آخر فيعتبر رجوعهم [انظر المادة ٣٠]

الفصل الثامن

﴿ في التواتر ١٧٣٣ و ١٧٣٥ ﴾

﴿ مادة ١٧٣٢ ﴾ لا اعتبار لكثرة (الشهود ١٦٨٤) يعني لا يلزم ترجيح شهود أحد الطرفين لكثرة تهم بالنسبة إلى شهود الطرف الآخر إلا أن تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر

﴿ مادة ١٧٣٣ ﴾ التواتر يفيد علم اليقين . بناء عليه لا تقوم (البينة ١٦٧٦) بخلاف التواتر كما ذكر آنفاً [انظر المادة ٣٨]

﴿ مادة ١٧٣٤ ﴾ كما لا يشترط لفظ (الشهادة ١٦٨٤) في التواتر . كذلك لا تنحصر (المدالة ١٧٠٥) . بناء عليه لا حاجة إلى تزكية المخبرين

﴿ مادة ١٧٣٥ ﴾ ليس في التواتر عدد معين للمخبرين . ولكن يلزم أن يكونوا جماعاً غير آلا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

الكتاب الثاني

﴿ في بيان الحجج الخطية و (القرينة القاطعة ١٧٤١) ﴾

﴿ (١٧٤٠) ويتقسم الى فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ في بيان الحجج الخطية ﴾

﴿ مادة ١٧٣٦ ﴾ لا يعمل بالخط والختم فقط . ولكن اذا كان سالماً

عن شبهة التزوير والتصنيع فيكون معمولاً به يعني يكون مداراً للحكم (١٧٨٦) لا يحتاج الى الثبوت بوجه آخر

﴿ مادة ١٧٣٧ ﴾ البراءات السلطانية وقود الوثائق الخاقانية لكونها

أمانة من التزوير معمول بها

﴿ مادة ١٧٣٨ ﴾ يعمل ايضاً بسجلات الحاكم اذا كانت قد

ضبطت سالمة عن الفساد والحيلة على الوجه الذي يذكر في باب القضاء

﴿ مادة ١٧٣٩ ﴾ لا يعمل بالوثيقة فقط . ولكن اذا كانت

مقبدة في سجل المحكمة الموثوق به والمعتمد عليه فتكون معمولاً بها

على ذلك الحال

الوَكَالَةَ . فلا يلزمُ (تحليفه ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢) كذلك اذا ادعى كلُّ من الشخصين (المال ١٦١) الذي هو في يد آخر بأنه اشتراه منه و (أقر ١٥٧٢) المدعى عليه بأنه (باعه ١٢٠) لا يحدهما وأنكر دعوى الآخر فلا يتوجه عليه اليمين . و (الاستنجار ٤٠٤) و (الإرتيان ٧٠٢) و (الانتاب ٨٣٣) كالاشتراء في هذا الخصوص

﴿ مادة ١٧٤٣ ﴾ اذا قصد (تحليف ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢) أحد (الخصمين ١٦٣٤) فيحلف باسمه تعالى بقوله **وَاللّٰهُ اَوْ بِاللّٰهِ** مرة واحدة

﴿ مادة ١٧٤٤ ﴾ لا تكون (اليمين ١٧٤٣) إلا في حضور (الحاكم ١٧٨٥) او نائبه ولا اعتبار بالنكول عند اليمين في حضور غيرهما

﴿ مادة ١٧٤٥ ﴾ تجري النيابة في (التحليف ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٥٧٢) ولكن لا تجري في اليمين بناء عليه (لو كلاً ١٤٤٩) (الدعوى ١٦١٣) أن يحلفوا (الخصم ١٦٣٤) . ولكن اذا توجهت اليمين الى (موكلهم ١٤٤٩) فيلزم أن يحلف هؤلاء بالذات ولا يصح تحليف وكلائهم

﴿ مادة ١٧٤٦ ﴾ لا (يحلف ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢) إلا بلا طلب (الخصم ١٦٣٤) . ولكن يحلف من قبل (الحاكم ١٧٨٥) في أربعة مواضع بلا طلب . (الأول) اذا (ادعى ١٦١٣) أحد من التركة حقاً وأثبتته فيحلفه الحاكم على أنه لم يعترف بهذا الحق بنفسه ولا بغيره

مِنَ الْمَيْتَةِ بِوَجْهِ وَلَا (أَبْرَأُ ١٩٣٦ و ١٩٦١) وَلَا (أَحْلَهُ ٦٧٣) عَلَى غَيْرِهِ
وَلَا أَوْ فِي حِينَ طَرَفٍ أَحَدٍ وَلَيْسَ لَلْيَتِّ فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الْحَقِّ (رَهْنُ ٧٠١)
وَيُقَالُ لِهَذَا يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ (الْثَّانِي) إِذَا اسْتَحَقَّ أَحَدٌ لِمَالٍ وَأُثِّبَتْ
(دَعْوَاهُ ١٦١٣) حَلْفُهُ الْحَاكِمُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ (يَبْعُ ١٢٠) هَذَا (الْمَالُ ١٢٦)
وَلَمْ (يَبْعُ ٨٣٣) لِأَحَدٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ (مُلْكِهِ ١٢٥) بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ
(الْثَّالِثُ) إِذَا أَرَادَ (الْمُسْتَبْرِي ١٦١) رَدَّ (الْمَيْبَعِ ١٥١) (لِغَيْبِهِ
٣٣٨ و ٣٣٩) حَلْفَهُ الْحَاكِمُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِالْغَيْبِ قَوْلًا أَوْ دَلَالَةً
بِتَصَرُّفِهِ كِتَصَرُّفِ الْمَلَّاكِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي مَادَّةِ ٣٤٤ (الرَّابِعُ) تَحْلِيفُ
الْحَاكِمِ (الشَّهِيعِ ٩٠١) عِنْدَ الْحُكْمِ (بِالشُّفْعَةِ ٩٥٠) بَأَنَّهُ لَمْ يُبْطِلْ شُفْعَتَهُ
بَعْنِي لَمْ يُسْقِطْ حَقَّ شُفْعَتِهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ

﴿ مَادَّةُ ١٧٤٧ ﴾ إِذَا (حَلَفَ ١٦٨١ و ١٧٤٢ و ١٧٥٢) (الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
١٦١٣) بَطْلَبَ (الْخَصْمَ ١٦٣٤) قَبْلَ أَنْ يُكَلِّفَهُ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) فَلَا
تُعْتَبَرُ يَمِينُهُ وَرَلَا يُزَامُ أَنْ يُحْلَفَ مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ مَرَّةً أُخْرَى
﴿ مَادَّةُ ١٧٤٨ ﴾ إِذَا (حَلَفَ ١٦٨١ و ١٧٤٢ و ١٧٥٢) أَحَدٌ عَلَى فِعْلِهِ
فِيُحْلَفُ عَلَى الْبَتَاتِ بَعْنِي يُحْلَفُ عَلَى الْقَطْعِ بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ هَكَذَا أَوْ لَيْسَ
بِكَذَا وَإِذَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ فَيُحْلَفُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بَعْنِي يُحْلَفُ عَلَى
عَدَمِ عِلْمِهِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ

﴿ مَادَّةُ ١٧٤٩ ﴾ (الْيَمِينُ ١٦٨١ و ١٧٤٢ و ١٧٥٢) إِمَّا بِالسَّبَبِ
أَوْ بِالْحَاصِلِ وَهُوَ أَنَّ الْيَمِينَ بِوُقُوعِ خُصُوصٍ أَوْ بَعْدَمِ وَقُوعِهِ يَمِينٌ بِالسَّبَبِ

وَالْيَمِينَ بِقَاتِهِ أَوْ بَدَمَ بَقَاتِهِ يَمِينَ بِالْحَاصِلِ . مَثَلًا الْيَمِينَ فِي (دَعْوَى
 (١٦١٣) (الْبَيْع ١٤) وَالشِّرَاءِ بَدَمَ وَقُوعِ (عَقْد ١٠٣) الْبَيْعِ أَصْلًا
 هُوَ يَمِينَ بِالسَّبَبِ وَأَمَّا الْيَمِينَ بِقَاتِهِ الْعَقْدُ إِلَى الْإِنِّ أَوْ بَدَمَ بِقَاتِهِ
 فَهُوَ يَمِينَ بِالْحَاصِلِ

﴿ مَادَّة ١٧٥٠ ﴾ إِذَا اجْتَمَعَتْ (دَعَاوِي ١٦١٣) مُخْتَلِفَةٌ فَتَكْفِي
 فِيهَا (يَمِينَ ١٦٨١ وَ ١٨٤٢ إِلَى ١٧٥٢) وَاحِدَةٌ وَلَا يَلْزَمُ التَّحْلِيلُ لِلكُلِّ
 مِنْهَا عَلَى حَدِّهِ

﴿ مَادَّة ١٧٥١ ﴾ إِذَا كَلَّفَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ
 (الْيَمِينَ ١٦٨١ وَ ١٧٤٢ إِلَى ١٧٥٢) فِي الدَّعَاوِي الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُعَامَلَاتِ بِالْيَمِينَ
 وَنَكَلَ عَنْهَا صَرَاحَةً بِقَوْلِهِ لَا أَحْلِفُ . أَوْ دَلَالَةً بِالشُّكُوفِ بِلَا عَذْرِ (حُكْمُ
 ١٧٨٦) الْحَاكِمُ بِنُكُولِهِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ
 وَيَبْقَى حُكْمُ الْحَاكِمِ عَلَى سَعَالِهِ [انظر المادَّة ٦٧]

﴿ مَادَّة ١٨٥٢ ﴾ يُقْبَلُ (يَمِينَ ١٦٨٤ وَ ١٧٤٤ إِلَى ١٧٥٢) الْآخَرُ
 وَنُكُولُهُ عَنِ الْيَمِينَ بِإِسْرَارِهِ الْمَهْجُودَةِ [انظر للمدَّعَيْنِ ١٣ وَ ٧٠]

لَا حُكْمَ

﴿ مَادَّة ١٧٥٣ ﴾ إِذَا قَالَ (الْمُدَّعِي ١٦١٣) لَيْسَ لِي شَاهِدٌ (شَاهِدُ ١٦٨٤) أَصْلًا
 ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِشُهُودٍ أَوْ قَالَ لَيْسَ لِي شَاهِدٌ سِوَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ ثُمَّ قَالَ
 لِي شَاهِدٌ آخَرٌ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ

الباب الرابع

❖ في بيان التنازع بالأيدي ❖

❖ مادة ١٧٥٤ ❖ بذكر إثبات (وضع اليد ١٦٧٩) (بالبينة ١٦٧٦)

في (العقار ٤٢٩) المتنازع فيه ولا (بحكم ١٧٨٦) بتصادق الطرفين يعني لا بحكم يكون المدعى عليه (١٦١٣) ذا اليد (بإقراره ١٥٧٢) عند دعوى المدعى (١٦١٣) ولكن اذا ادعى المدعي ظلالاً اني كنت اشتريت ذلك العقار منك او كنت (غصبته ٨٨١) مني فلا حاجة الى اثبات كون المدعى عليه ذا اليد بالبينة وكذلك أي شخص كان وجد في يده المنقول فهو ذو اليد فلا حاجة الى اثباته بالبينة على الوجه الذي ذكر آنفاً وتصادق الطرفين كافر في هذا

❖ مادة ١٧٥٥ ❖ اذا تنازع شخصان في (عقار ١٢٩) وادعى (١٦١٣)

كل منهما كونه (ذا اليد ١٦٧٩) في ذلك العقار فطلب (البينة ١٦٧٦) من كل واحد منهما على كونه ذا اليد فاذا أقام كل منهما البينة على ذلك ثبتت يدهما معاً على العقار (فيشتركان ١٠٤٥) فيه واذا أظهر أحدهما العجز عن إثبات وضع يده وأقام الآخر البينة على كونه واضح اليد (فيحكم ١٧٨٦) بكونه ذا اليد ويعد الآخر (خارجاً ١٦٨٠) وإن لم يثبت أحد من (الحصين ١٦٣٤) كونه ذا اليد (يخلف ١٦٨١ و ١٧٤٢)

١٧٥٢) كُلُّ مِنْهُمْ يَطْلُبُ الْآخَرَ عَلَى عَدَمِهِ كَوْنِ خَصْمِهِ ذَا الْبَدِّ فِي ذَلِكَ الْعَقَارِ فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ ثَبُتَ كَوْنُهُمَا ذَوِي الْبَدِّ فِي ذَلِكَ الْعَقَارِ وَيَشْتَرِكَانِ فِيهِ وَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا وَخَلَفَ الْآخَرُ بِحُكْمٍ يَكُونُ الْحَالِفِ وَاضِعَ الْبَدِّ مُسْتَقِلًّا بِذَلِكَ الْعَقَارِ وَيُعَدُّ الْآخَرُ خَارِجًا وَإِنْ حَلَفَا مَعًا فَلَا يَحْكُمُ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا بِكَوْنِهِ ذَا الْبَدِّ وَيُوقَفُ الْعَقَارُ (الدَّعَى بِي ١٦١٤) إِلَى ظُهورِ حَقِيقَةِ الْحَالِ

الفصل الثاني

❖ فِي تَرْجِيحِ (الْيَتَامَى ١٦٢٦) ❖

❖ مَادَّةُ ١٧٥٦ ❖ إِذَا ادَّعَى (١٦١٣) أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ (الْمَلِكُ ١٦٣٥) بِالْإِسْتِقْلَالِ وَالْآخَرُ الْمَلِكَ (بِالِاشْتِرَاكِ ١٦٤٥) فِي (مَالٍ ١٦٢٦) وَالْحَالُ أَنْ كِلَاهُمَا مُتَعَرِّفٌ أَيِ (ذَوِي ١٦٧٩) (بَلِيَّةٍ ١٦٢٦) بِالِإِسْتِقْلَالِ أَوَّلَى بَعْنِي إِذَا أَرَادَ كِلَاهُمَا أَنْ يَقِيمَا الْبَيِّنَةَ فَتُرْجَحُ بَيِّنَةُ الَّذِي هُوَ أَوَّلَى بِالِإِسْتِقْلَالِ عَلَى بَيِّنَةِ الَّذِي هُوَ أَوَّلَى بِالِاشْتِرَاكِ وَإِذَا ادَّعَى كِلَاهُمَا بِالِإِسْتِقْلَالِ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ (فِي حُكْمِ ١٧٨٥) لَمَّا بِذَلِكَ (الْعَقْدُ ١٦٢٩) مُشْتَرَكًا وَإِذَا عَجَزَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْإِبْثَانِ وَأَقْبَتِ الْآخَرُ فَيُحْكَمُ لَهُ بِكَوْنِ ذَلِكَ الْعَقَارِ مِلْكَهُ مُسْتَقِلًّا

❖ مَادَّةُ ١٧٥٧ ❖ (بَيِّنَةُ ١٦٢٦) (الْحَارِجُ مَدَّةً ١٦٤٥) أَوَّلَى فِيهِ (دَعْوَى

(١٦١٣) (الملك المطلق ١٦٧٨) الذي لم يبين فيها تاريخ . مثلاً اذا ادعى
أحمد للدار التي في يده آخر بأنها (ملكي ١٢٥) وأن هذا قد وضع
يده عليها بغير حق وأنا أطلب أن (تسلم ٢٧٠) الي وقال ذو اليد
إنه هذه الدار ملكي ولذا وضعت عليها يدي بحق فترجع ينة
الخارج وتسمع .

مادة ١٧٥٨ * ترجع (ينة ١٦٧٦) (الخراج ١٦٨٠) ايضاً
على ينة (ذي اليد ١٦٧٩) في (دُعوى ١٦٨٣) (الملك ١٢٥) المقيد
بسبب قابل للتكرار . ولم يبين فيها التاريخ كالشرا فليكونها في حكم
دعوى (الملك المطلق ١٦٧٨) . ولكن اذا (ادعى ١٦٨٣) كلاهما بأنهما
تلقيا الملك من شخص واحد فترجع ينة ذي اليد . مثلاً اذا ادعى
أحمد على آخر الدكان الذي في يده بأنه ملكي وأنا اشتريته من زيد
وحال كونه ملكي بهذه الجهة وضع يده عليه هذا الرجل بغير
حق . وقال ذو اليد اشتريته من بكر او هو موث لي من والدي وبهذه
الجهة قد وضعت يدي عليه فترجع ينة الخارج وتسمع . ولكن اذا
قال ذو اليد أنا اشتريت هذه الدكان من زيد فترجع ينة ذي اليد على
ينة الخارج بهذا الحال .

مادة ١٧٥٩ * ينة ذي اليد أولى في دُعوى الملك المقيد بسبب
غير قابل للتكرار كالنتاج . مثلاً لو تنازع الخارج وذو اليد في مرق
وادعى كل منهما أنها ماله ومولودة من فوسه ترجع ينة ذو اليد .

﴿ مادة ١٧٦٠ ﴾ (بَيِّنَةُ ١٦٧٦) مَنْ تَارِيخُهُ مُقَدَّمٌ أَوَّلَى فِي (دَعْوَى ١٦١٣) (الْمَلِكِ ١٢٥) الْمُوَرِّخُ . مَثَلًا إِذَا (ادَّعى ١٦١٢) أَحَدٌ عَلَى الرِّعَايَةِ الَّتِي فِي يَدِ آخَرٍ بَأَنِّي اشْتَرَيْتُهَا قَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ بِسِتَّةٍ مِنْ فُلَانٍ وَقَالَ (ذُو الْيَدِ ١٦٧٩) لِيُنْهَآ مَوْرُوثُهُ لِي مِنْ وَالِدِي الَّذِي تُوُفِّيَ قَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ بِخَمْسٍ سِنِينَ فَتُرْجَعُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ . وَإِنْ قَالَ فِي مَوْرُوثِهِ مِنْ أَبِي الَّذِي مَاتَ قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ تُرْجَعُ بَيِّنَةُ (الخَارِجِ ١٦٨٠) عَلَى هَذَا الْحَالِ . كَذَلِكَ إِذَا ادَّعى كُلٌّ مِنْ (الْمُصْنَعِينَ ١٦٢٤) أَنَّهُ اشْتَرَى (الْمُدَّعى بِهِ ١٦١٤) مِنْ شَخْصٍ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الْآخَرُ وَبَيَّنَّا تَارِيخَ تَمَلُّكِ (كِلَيْهِمَا ١٦٨٠) فَتُرْجَعُ بَيِّنَةُ مَنْ تَارِيخُ تَمَلُّكِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْآخَرِ .

﴿ مادة ١٧٦١ ﴾ لَا يُعْتَبَرُ التَّارِيخُ فِي (دَعْوَى ١٦١٣) النَّجَاحِ وَتُرْجَعُ (بَيِّنَةُ ١٦٧٦) (ذِي الْيَدِ ١٦٧٩) كَمَا ذُكِرَ آفَاقًا إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ نُوَافِقْ سَنُ (الْمُدَّعى بِهِ ١٦١٤) تَارِيخِ ذِي الْيَدِ وَوُافَقَ تَارِيخَ (الخَارِجِ ١٦٨٠) فَتُرْجَعُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ . وَإِنْ خَالَفتْ تَارِيخَ كِلَيْهِمَا أَوْ لَمْ نَكُنْ مَعْلُومَةً فَتَكُونُ بَيِّنَةُ كِلَيْهِمَا مُنْهَازَةً بِعَيْنِ مَقْصَاطَةٍ وَيَتْرَكُ الْمُدَّعى بِهِ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ وَيَبْقَى لَهُ [انظر للمادة ١٦٣]

﴿ مادة ١٧٦٢ ﴾ (بَيِّنَةُ ١٦٧٦) الزِّيَادَةُ أَوَّلَى . مَثَلًا إِذَا اخْتَلَفَ (الْبَائِعُ ١٦٠) وَ(الْمُشْتَرِي ١٦١) فِي مِقْدَارِ (الشَّئْنِ ١٥٢) أَوْ (الْمَبِيعِ ١٥١) فَتُرْجَعُ بَيِّنَةُ مَنْ (ادَّعى ١٦١٢) بِالزِّيَادَةِ [انظر للمادة ١٤٩]

﴿ مادة ١٧٦٣ ﴾ تُرْجَعُ (بَيِّنَةُ ١٦٧٦) (التَّمْلِيكِ ١٢٥) عَلَى بَيِّنَةِ (الْعَارِيَةِ

(٧٦٥) . مثلاً اذا (ادعى ١٦١٣) اُحْدُ (المال ١٢٦) الذي هو في بَدِ الآخرِ قَائِلاً إِنِّي كُنْتُ أُعْطِيتُهُ إِيَّاهُ عَارِيَةً وَأَرَادَ اسْتِرْدَادَهُ وَقَالَ (المدعى عليه ١٦١٣) كُنْتُ (بِعْتِي ١٢٠) إِيَّاهُ أَوْ وَهَبْتَنِيهِ فَتُرْجِعُ بَيْنَهُ الْبَيْعِ أَوْ (الهبة ٨٣٣)

﴿ مادة ١٧٦٤ ﴾ تَرْجِعُ (بَيْنَهُ ١٦٧٦) (البيع ١٢٠) عَلَى بَيْنِهِ (الهبة ٨٣٣) وَ (الرهن ٢٠١) وَ (الإجارة ٤٠٥) . وَبَيْنَهُ الْإِجَارَةُ عَلَى بَيْنِهِ الرهن . مثلاً اذا (ادعى ١٦١٣) أَحَدُهُ عَلَى آخَرٍ بِقَوْلِهِ كُنْتُ بِعْتُكَ الْمَالَ الْفُلَانِيَّ أُعْطِنِي (ثَمَنُهُ ١٥٢) وَقَالَ (المدعى عليه ١٦١٣) أَنْتَ كُنْتُ وَهَبْتَنِي ذَلِكَ وَ (سَلَّمْتَنِي ١٢٦٢، ٢٧٧) إِيَّاهُ فَتُرْجِعُ بَيْنَهُ الْبَيْعِ

﴿ مادة ١٧٦٥ ﴾ تَرْجِعُ (بَيْنَهُ ١٦٧٦) الْإِطْلَاقِ فِي (العارية ٧٦٥) . مثلاً اذا هَلَكَ الْحِصَانُ (الْمُسْتَعَارُ ٧٦٥) فِي بَدِ (الْمُسْتَعِيرِ ٧٦٧) وَ (ادعى ١٦٢٣) (المُعِيرُ ٧٦٦) قَائِلاً إِنِّي كُنْتُ أَعْرَيْتُكَ إِيَّاهُ عَلَى أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ . وَأَنْتَ لَمْ (تُسَلِّمَهُ ٢٧٢) إِلَيَّ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَهَلَكَ عِنْدَكَ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ (فَاضْئَنُ ٤١٦) (فَبَعْتَهُ ١٥٤) وَادَّعَى الْمُسْتَعِيرُ بِقَوْلِهِ كُنْتُ أَعْرَيْتُ إِيَّاهُ بِأَنْ اسْتَعْمِلَهُ عَلَى (الْإِطْلَاقِ ٦٤) وَلَمْ تُقَيِّدْ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَتُرْجِعُ بَيْنَهُ الْمُسْتَعِيرِ وَتُسَمَّعُ

﴿ مادة ١٧٦٦ ﴾ تَرْجِعُ (بَيْنَهُ ١٦٧٦) الصِّحَّةَ عَلَى بَيْنِهِ (مَرَضِ الْمَوْتِ ١٥٩٥) . مثلاً اذا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدُهُ (مَالاً ١٢٦) لِأَحَدٍ وَرَزَقَتْهُ ثُمَّ مَاتَ وَ (ادعى ١٦١٣) بَاقِي الْوَرَقَةِ أَنَّهُ وَهَبَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ وَادَّعَى (الْمَوْهُوبُ لَهُ

(٨٢٣) أَنَّهُ وَهَبَهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ فَرُجِعَ بَيْنَهُ الْمَوْهوبُ لَهُ

﴿مادة ١٧٦٧﴾ تَرْجِعُ (بَيْنَةُ ١٦٧٦) (العقل ٩٤٣) عَلَى بَيْنَةِ
(الجنون ٩٤٤) أو (الثقة ٩٤٥) [انظر المادتين ٩ و ١١]

﴿مادة ١٧٦٨﴾ إِذَا اجْتَمَعَتْ (بَيْنَةُ ١٦٧٦) الْحُدُوثِ وَبَيْنَةُ الْقِدَمِ
فَتَرْجِعُ بَيْنَةُ الْحُدُوثِ . مثلاً إِذَا كَانَ فِي (مَلِكٍ ١٢٤) أَحَدٍ (سَبِيلٍ ١٤٤)
الْآخِرِ وَوَقَعَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي الْحُدُوثِ وَالْقِدَمِ وَادَّعَى (١٩١٣)
صَاحِبُ الدَّارِ حُدُوثَهُ وَطَلَبَ رَفْعَهُ وَادَّعَى صَاحِبُ الْمَسِيلِ قِدَمَهُ فَتَرْجِعُ
بَيْنَةُ صَاحِبِ الدَّارِ [انظر ثلاثة ٢١]

﴿مادة ١٧٦٩﴾ إِذَا أَظْهَرَ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ الْعَجْزَ عَنِ (الْبَيْنَةِ
١٦٧٦) فَتُطْلَبُ الْبَيْنَةُ مِنَ الطَّرْفِ الْمَرْجُوحِ إِنْ أَثْبَتَ فِيهَا وَإِلَّا
(يُحْلَفُ ١٦٨١، ١٧٤٢ و ١٧٥٢)

﴿مادة ١٧٧٠﴾ إِذَا أَظْهَرَ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ الْعَجْزَ عَنِ الْإِثْبَاتِ
(فَحُكِمَ ١٧٨٦) بِمُوجِبِ إِقَامَةِ الطَّرْفِ الْمَرْجُوحِ (الْبَيْنَةُ ١٦٧٦) عَلَى مَا
سَبَقَ ثُمَّ أَرَادَ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ إِقَامَةَ الْبَيْنَةِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ بَعْدُ

الفصل الثالث

﴿ فِي الْقَوْلِ لِمَنْ وَ (تَحْكِيمِ الْحَالِ ١٦٨٣) ﴾

﴿مادة ١٧٧١﴾ إِذَا اخْتَلَفَ لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِي أَمْتَةِ الدَّارِ الَّتِي

سَكَنَاهَا فَيُظَنُّ إِلَى الْأَمْنَةِ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلزَّوْجِ فَقَطْ
كَالْبُنْدُقِيَّةِ وَالسَّيْفِ أَوْ مِنَ الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ
كَالْأَوَانِي وَالْمَفْرُوشَاتِ تَرْجِعُ بَيْنَهُ الزَّوْجَةُ . وَإِذَا عَجَزَ كِلَاهُمَا عَنْ
الْبَيِّنَةِ فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ مَعَ (الْيَمِينِ ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢) يَعْنِي إِذَا حَلَفَ
الزَّوْجُ بِأَنَّ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ لِزَوْجَتِهِ (بِحَكْمِ ١٧٨٦) بِكُونِهَا لَهُ .
وَأَمَّا فِي الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِلنِّسَاءِ فَقَطْ كَالْحُلِيِّ وَالْبِسَةِ النَّسَاءِ فَتَرْجِعُ
بَيْنَهُ الزَّوْجُ . وَإِذَا عَجَزَ كِلَاهُمَا عَنْ الْبَيِّنَةِ فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ مَعَ الْيَمِينِ إِلَّا
أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَانِعَ الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِلْآخِرِ أَوْ (بَائِعَهَا ١٦٠) فَالْقَوْلُ
لَهُ مَعَ الْيَمِينِ عَلَى كُلِّ حَالٍ . مِثْلًا الْقَرَطُ حُلِيٌّ مَخْصُوصٌ بِالنِّسَاءِ وَلَكِنْ إِذَا
كَانَ الزَّوْجُ صَانِعًا فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ الْيَمِينِ .

﴿مادة ١٧٧٢﴾ تَقُومُ الْوَرِثَةُ مَقَامَ الْمُوَرِّثِ عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِ
الزَّوْجَيْنِ وَلَكِنْ إِذَا عَجَزَ كِلَا الطَّرَفَيْنِ عَنِ الْإِثْبَاتِ عَلَى مَا ذُكِرَ فَالْقَوْلُ
لِمَنْ هُوَ فِي الْحَيَاةِ مِنْهُمَا مَعَ (الْيَمِينِ ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢) فِي الْأَشْيَاءِ
الصَّالِحَةِ لِكُلِّبِهِمَا . وَإِذَا مَاتَ كِلَاهُمَا مَعَ الْقَوْلِ لَوَرِثَةِ الزَّوْجِ فِي
الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِكُلِّبِهِمَا

﴿مادة ١٧٧٣﴾ إِذَا أَرَادَ (الْوَاهِبُ ٨٣٣) الرُّجُوعَ عَنِ (الْهَبَةِ
٨٣٣) وَ (ادْعَى ١٦١٣) (الْمَوْهُوبُ لَهُ ٨٣٣) تَلَفَ (الْمَوْهُوبُ ٨٣٣) فَالْقَوْلُ
لَهُ بِمَا (يَمِينِ ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢)

﴿مادة ١٧٧٤﴾ الْأَمِينُ يُصَدِّقُ (يَمِينَهُ ١٦٨١ و ١٧٤٢ هـ ١٧٥٢)

في برائة ذمته كما اذا (ادعى ١٦١٣) (المودع ٧٦٤) (الوديعة ٧٦٣) وقال
 (الوديعة ٧٦٤) انا وددتها اليك فالقول له مع اليمين . ولكن اذا اراد ان
 يقيم البينة ليخلص من اليمين فليسمع بيته .
 * مادة ١٧٢٥ * اذا اعطى من عليه (ديونته ١٥٨) مختلفه
 لدائنه مقداراً من الدين فالقول لو فيها اذا ادعى انه اعطاه محسوباً
 بيته الحلال .
 * مادة ١٧٧٦ * بعدما اقتضت مدة (اجارة ٤٠٥) الرخي لراد
 (المستأجر ٤١٠) حظ حصته من (الاجرة ٤٠٤) مدة انقطاع الماء في
 اثناء مدة الاجارة ورفع يمين (الاجر ٤٠٩) والمستأجر اخلافه ولم يكن
 هناك (بينة ١٦٧٦) ينظر فان كان في مقدار مدة الانقطاع : مثلاً اذا
 (ادعى ١٦١٣) المستأجر عشرة ايام . وللوَجُر خمسة ايام . فالقول
 للمستأجر مع (اليمين ١٦٨٢ و ١٧٤٢ و ١٧٥٢) . وان كان الاختلاف
 في اصل الانقطاع يعني ان ذكر المؤجر انقطاع الماء بالكلية (يحكم الحلال
 ١٦٨٣) الحاضر يعني بجهله حكماً وهو انه اذا كان للماء جارية في
 وقت (الدعوى ١٦١٣) في (الخصومة ١٠٣١) فالقول للمؤجر مع
 اليمين . واذا كان في ذلك الوقت منقطعاً فالقول للمستأجر مع
 اليمين [انظر المادة ٤]
 * مادة ١٧٧٧ * اذا اختلف في طريق الماء الذي يجري الى دلو
 احد بانّه حادث او قديم (١٦٦) و (ادعى ١٦١٣) صاحب الدار يكون

(الْمَسِيلُ ١٤٤) حَادِثًا وَطَلَبَ رَفْعَهُ وَلَمْ يَكُنْ لِكِلَا الطَّرَفَيْنِ (بَيِّنَةٌ ١٦٧٦) يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ (الْحَصُومَةِ ١٠٣١) يَجْرِي الْمَاءُ مِنَ الْمَسِيلِ أَوْ يُعْلَمُ جَرَيَانُهُ قَبِيلَ ذَلِكَ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ وَيَكُونُ الْقَوْلُ لِصَاحِبِ الْمَسِيلِ مَعَ (الْيَمِينِ ١٦٨١ وَ ١٧٤٢ وَ ١٧٥٢) بِعَيْنِي يُحْلَفُ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ الْمَسِيلِ حَادِثًا وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجْرِ الْمَاءُ مِنَ الْمَسِيلِ فِي وَقْتِ الْحَصُومَةِ وَلَمْ يُعْلَمِ جَرَيَانُهُ قَبِيلَ ذَلِكَ فَالْقَوْلُ لِصَاحِبِ الدَّارِ مَعَ الْيَمِينِ [انظر لمادة ٤٤١].

الفصل الرابع

﴿ في التحالف ١٦٨٤ ﴾

﴿ مادة ١٧٧٨ ﴾ إذا اختلف (البائع ١٤٠) و (المشتري ١٦١) في مقدار (الثمن ١٥٢) أو (المبيع ١٥١) أو كليهما أو في وصفهما أو في جنسهما (فيحكم ١٧٨٦) لِمَنْ أَقَامَ مِنْهُمَا (البينة ١٦٧٦) وإن أقام كلاهما البينة يحكم لِمَنْ أثبت الزيادة منهما وإن عجز كلاهما عن الإثبات يقال لهما إما أَنْ يَرْضَى أَحَدُكُمَا (بدعوى ١٦١٣) الآخر أو (يفسخ ٣٠٢ و ٣٠٤) (البيع ١٢٠) وعلى هذا إن لم يرض أحدُهما بدعوى الآخر (حلف ١٦٨١ وَ ١٧٤٢ وَ ١٧٥٢) (الحاكم ١٧٨٥) كلاهما بينهما على دعوى الآخر وبدأ بالمشتري فإذا نكَلَ أَحَدُهُمَا عَنْ (اليمين ١٦٨١ وَ ١٧٤٣ وَ ١٧٥٢) ثَبَتَتْ دَعْوَى الْآخَرِ وَإِذَا حَلَفَ

كِلَاهُمَا فَسَخَ الْحَاكِمُ الْبَيْعَ [انظر المادة ٩]

❖ مادة ١٧٧٩ ❖ إذا اختلف (المستأجر ٤١٠) قيل أن يصرح في (المأجور ٤١١) مع (المؤجر ٤٠٩) في مقدار (الأجرة ٤٠٤) ومثلاً بأن (ادعى ١٦٧٣) المستأجر أن الأجرة عشرة دنانير وأدعى المؤجر أنها خمسة عشر ديناراً قبل (دعوى ١٦٦٣) من أقام (البينة ١٦٧١) منهما وإن أقام كِلَاهُمَا معاً البينة (بحكم ١٧٨٦) ببينة المؤجر وإن عجزا عن الإثبات (يخلفان ١٦٨١ و ١٧٤٢ أو ١٧٥٢) معاً ويبدأ بتحليف المستأجر أولاً ويلزم من تحلل بكتوله فإن حلف كِلَاهُمَا (فسخ ٣٠٤ أو ٣٠٢) (الحاكم ١٧٨٥) الإجارة وإذا اختلفا في المدة أو المسافة فالحكم على هذا الوجه إلا أنه إذا أقام كِلَاهُمَا البينة فيحكم ببينة المستأجر ويبدأ بتحليف المؤجر في صورة (التحالف ١٦٨٢) [انظر المادة ٩]

❖ مادة ١٧٨٠ ❖ إذا اختلف (المؤجر ٤٠٩) و (المستأجر ٤١٠) كما ذكر في المادة الآتية بعد القضاء مدة (الإجارة ٤٠٥) فالقول للمستأجر مع (اليمين ١٦٨١ و ١٧٤٣ أو ١٧٥٢) وليس هناك (تحالف ١٦٨٢)

❖ مادة ١٧٨١ ❖ إذا اختلف (المؤجر ٤٠٩) و (المستأجر ٤١٠) في مقدار (الأجرة ٤٠٤) في أثناء مدة (الإجارة ٤٠٥) فيجري (التحالف ١٦٨٢) أو (يفسخ ٣٠٤ أو ٣٠٢) (عقد ١٠٤) الإجارة في حق المدة الباقية ويكون القول للمستأجر في حصة المدة الماضية

﴿ مادة ١٧٨٢ ﴾ اذا اختلف (المتبايعان ١٦٢) بعد أن تلف
 (المبيع ١٥١) في يد (المشتري ١٦١) او حدث فيه (عيب ٣٣٨) مانع
 للرد فلا يجري (التحالف ١٦٨٢) و (يحلف ١٦٨١ و ١٧٤٢ الى ١٧٤٢)
 المشتري فقط [انظر المادة ١١]

﴿ مادة ١٧٨٣ ﴾ ليس في (دعوى ١٦١٣) إلا أجل يعني في كونه
 (مؤجلاً ١٥٦) أولاً وفي شرط (الخلع ١١٦) وفي قبض كله (الثمن
 ١٥٢) او بعضه (تحالف ١٦٨٢) وفي هذه الصور الثلاث (يحلف
 ١٦٨١ و ١٧٤٢ الى ١٧٥٢) المنكر

في ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٣

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

« بعد صورة الخط الهايوني »

(ليعمل بوجه)

الكتاب السادس عشر

﴿ في القضاء ويشتمل على مقدمة وأربعة أبواب ﴾

المقدمة

﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿مادة ١٧٨٤﴾ القضاء يأتي بمعنى (الحكم ١٧٨٦) و (الحاكمية

١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥) (١٧٨٥)

﴿مادة ١٧٨٥﴾ الحاكم هو الذات الذي نصب وبعين من قبل
السلطان لأجل فصل وحسم (الدعوى ١٦١٣) والخاصة الواقعة بين
الناس توفيقاً لأحكامها المشروعة

﴿مادة ١٧٨٦﴾ الحكم هو عبارة عن قطع (الحكم ١٧٨٦)
الخاصة وحسنه إياها هو على قسمين القسم الأول هو الزام الحاكم
(الحكوم به ١٧٨٧) على (الحكوم عليه ١٧٨٨) بكلام كقوله حكمت
أو أعط الشيء الذي (أو عني ١٦١٣) عليك ويقال لهذا قضاء الإلزام
وقضاء الاستحقاق . والقسم الثاني هو منع الحاكم (المدعي ١٦١٣) عن
المنازعة بكلام كقوله ليس لك حق أو أنت ممنوع عن المنازعة ويقال
لهذا (قضاء ١٧٨٤) الترك

﴿مادة ١٧٨٧﴾ الحكم به هو الشيء الذي ألزمه (الحاكم ١٧٨٥)
على (الحكوم عليه ١٧٨٨) وهو إيفاء الحكم عليه حق (المدعي ١٦١٣)
في (قضاء الإلزام ١٧٨٦) وترك المدعي المنازعة في (قضاء الترك ١٧٨٦)

﴿مادة ١٧٨٨﴾ الحكم عليه هو الذي (حكم ١٧٨٦) عليه

﴿مادة ١٧٨٩﴾ الحكم له هو الذي (حكم ١٧٨٦) له

﴿مادة ١٧٩٠﴾ التحكيم هو عبارة عن اتخاذ (الحصنين ١٦٣٤)

(حاكماً ١٧٨٥) برضاها لفصل خصوصتهما و (دعواهما ١٦١٣)

وَيُقَالُ لَذَلِكَ حَكْمٌ يَخْتَصِنُ وَمَحْكَمٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ
الْكَافِ الْمَفْتُوحَةِ

﴿ مَادَّةُ ١٧٩١ ﴾ الْوَكِيلُ الْمُسَخَّرُ هُوَ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) الْمَنْصُوبُ
مَنْ قِيلَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) (لَلْحَدَّثِ عَلَيْهِ ١٦١٣) الْمَذْبِيحُ لَمْ يُكُنْ
إِحْضَارُهُ بِالْحَكْمَةِ

الباب الاول

﴿ فِي (الْحُكْمِ ١٧٨٥) وَيَحْتَوِي عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بَيَانِ أَوْصَافِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) ﴾

﴿ مَادَّةُ ١٧٩٢ ﴾ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) حَكِيمًا فَيَهْدِي
مُسْتَقِيمًا وَأَمِينًا مُكِينًا مَبِينًا

﴿ مَادَّةُ ٢٧٩٣ ﴾ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) وَاقِعًا عَلَى الْمَسَائِلِ
الْمُقْبِيَةِ وَعَلَى أَصُولِ الْمَحَاكِمَةِ وَمُقْتَدِرًا عَلَى فَضْلِ وَحْسَمِ (الدَّعَاوِي ١٦١٣)
الْوَاقِعَةِ تَطْلِيقًا لَهَا

﴿ مَادَّةُ ١٧٩٤ ﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) مُقْتَدِرًا عَلَى
التَّمْيِيزِ النَّامِ بِنَازِعِهِ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ (قَضَاءُ ١٧٨٤) (الصَّغِيرِ ٩٤٣) وَ (الْمُتَوَدِّعِ ١٦١٣)

١٩٤٥) والأمنى والأمن الذي لا يسمع صوت الطرفين القوي

الفصل الثاني

في بيان آداب الحاكم (١٧٨٥)

مادة ١٧٩٥ * يتجنب (الحاكم ١٧٨٥) الأفعال والحركات التي تُزيل مهابة المجلس (١٨١) (كاليق ١٢٠) والشراء والملاطفة في المجلس

مادة ١٧٩٦ * (الحاكم ١٧٨٥) لا يقبل (هدية ٨٢٤) أي كان من (الحصين ١٦٣٤)

مادة ١٧٩٧ * (الحاكم ١٧٨٥) لا يذهب إلى ضيافة أي كان من (الحصين ١٦٣٤)

مادة ١٧٩٨ * (الحاكم ١٧٨٥) لا يوجد في حال وحركة توجب التهمة وسوء الظن كقبول أحد الطرفين في داره والحضور في مجلس (١٨١) (الحكم ١٧٨٦) معه أو الإشارة بالعين أو اليد أو الرأس الذي أحدهما أو قوله لا أحدهما كلاماً خفياً أو قوله لا أحدهما كلاماً بلسان لم يفهمه الآخر

مادة ١٧٩٩ * (الحاكم ١٧٨٥) مأمور (بالصدل ١٧٠٠) من (الحصين ١٦٣٤) بناء عليه يلزمه أن يراعي العنك والملاطفة

سبب المداخلات المتعلقة بالحكمة كاجلاس الطرفين وإحالة النظر وتوجيه الخطاب اليهما وإن كان أحدهما من الأطراف والآخر من أحاد الناس

الفصل الثالث

﴿ في بيان وظائف (الحاكم) (١٧٨٥) ﴾

﴿ مادة ١٨٠٠ ﴾ (الحاكم) (١٧٨٥) (وكيل ١٤٤٤) سن قبل السلطان لإجراء الحكمة و (الحكم) (١٧٨٤)

﴿ مادة ١٨٠١ ﴾ (القضاء) (١٧٨٤) جفد ويتلخص بالزمان والمكان واختصاص بعض الخصوصيات مثلاً (الحاكم) (١٧٨٥) (المأمور) (الحكم) (١٧٨٦) بحد سنة بحكم في تلك السنة فقط وليس له أن يحكم قبل حلول تلك السنة أو بعد مرورها وكذلك لحاكم المنصب في قضاء بحكم في جميع أطراف ذلك القضاء وليس له أن يحكم في قضاء آخر . والحاكم المنصوب على أن يحكم في حكمة معينة بحكم في تلك الحكمة فقط وليس له أن يحكم في محل آخر . وكذلك لو حدد أمو سلطاناً بأن لا تسمع (الدعوى ١٦١٣) المتعلقة بالخصوص الثلاثي لملاحظته فادلة تعلق بالصلحة العامة ليس للحاكم أن يستمع تلك الدعوى ويحكم بها . أو كان الحاكم بحكمة عذونه باستماع بعض الخصوصيات معينة فله أن يسمع الخصوصيات التي أفق بها وأن يحكم فيها فقط . وليس له

استماع ما دأها والحكم بها وكذلك لو صدر أمر سلطانى بالعمل برأى مجتهد فى خصوصه لما أن رأيه بالناس أرفق ولا مصلحة العصر أوفق فليس للحاكم أن يعمل برأى مجتهد آخر مناف لبرأى ذلك المجتهد وإذا عمل فلا ينفذ حكمه [انظر المادة ١٦]

* مادة ١٨٠٢ ليس لأحد (الحاكمين ١٧٨٥) المنصوبين لاستماع (دعوى ١٦١٣) أن يستمع تلك الدعوى وحده و (بحكم ١٨٨٦) بها وإذا فعل فلا ينفذ حكمه (راجع مادة ١٤٦٥)

* مادة ١٨٠٣ إذا طلب أحد الخصمين المرافعة فى حضور (حاكم ١٧٨٥) وطلب الآخر المرافعة فى حضور الآخر فى البلدة التى قعدت حكمها ووقع الاختلاف بينهما بهذا الوجه فهتجمع الحاكم الذى اختاره (المدعى عليه ١٦١٣)

* مادة ١٨٠٤ إذا عزل (حاكم ١٧٨٥) ولا أجل بدم وصول خبر العزل إليه مدة كان قد استمع وفصل بعض (الدعاوى ١٦١٣) فى تلك المدة فيكون (حكمه ١٧٨٦) صحيحاً ولكن (لا يصح ١١٠) حكمه الواقع بعد وصول خبر العزل إليه [انظر المواد ١٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠]

* مادة ١٨٠٥ (الحاكم ١٧٨٥) أن يعصب ويعزل النائب إن كان مأذوناً بذلك والأفلا ولا يعزل نائبه بعزله أو وفائه (راجع مادة ١٤٦٦) بناء عليه إذا توفي حاكم قضاء فلنائبه أن يستمع (الدعاوى ١٦١٣) التى تقع فى ذلك القضاء و (بحكم ١٧٨٦) بها إلى

أَنْ يَأْتِيَ حَاكِمٌ غَيْرُهُ

﴿مادة ١٨٠٦﴾ للنائب أن (يحكم ١٧٨٦) (بالبينة ١٦٧٦) التي استمعها (الحاكم ١٧٨٥) ولحاكم أيضاً أن يحكم بالبينة التي استمعها نائبه وهو أنه إذا استمع الحاكم بينة في حق (دعوى ١٦١٣) وأخبر بها النائب فله أن يحكم بإخبار الحاكم من دون أن يعيد البينة والنائب المأذون بالحكم إذا استمع بينة في خصوص وأبغى إلى الحاكم فله أن يحكم من دون أن يعيد البينة وأما إذا كان ليس بمأذون بالحكم بل كان مأموراً باستماع البينة للتدقيق والاستكشاف فقط فليس للحاكم أن يحكم ببنائه ويلزمه أن يستمع للبينة بالذات

﴿مادة ١٨٠٧﴾ (الحاكم ١٧٨٥) في قضاء أن يستمع (دعوى ١٦١٣) الأراضى التي هي في قضاء آخر ولكن يلزم يتأن حذوها الشرعية على الوجه الذي ذكر في كتاب الدعوى

﴿مادة ١٨٠٨﴾ يشترط أن لا يكون (المحكوم له ٢٧٨٩) أحدًا من أصول (الحاكم ١٧٨٥) وقرؤه وأن لا يكون زوجته وشريكه في المال (١٢٦) الذي (سيحكم ١٧٨٦) به أو (أجزؤه الخاص ٢٢٤) ومن يتعيش بنفقة بناء عليه ليس للحاكم أن يستمع (دعوى ١٦١٣) أحد هؤلاء ويحكم له

﴿مادة ١٨٠٩﴾ إذا كان لا أحد (دعوى ١٦١٣) مع (حاكم ١٧٨٥) بلدته أو أحد منسوبيه الذين ذكروا في المادة السابقة فإن كان

في تلك البلدة حاكم غيره فحكما اليه وإن لم يكن في تلك البلدة حاكم غيره ترافعا في حضور (حكم ١٧٩٠) نصباه برضايهما أو في حضور نائب ذلك الحاكم إن كان مأذونا بتصبب النائب أو في حضور حاكم البلدة المجاورة لبلدتهم فإن لم يرض الطرفان بإحدى هذه الصور استدعيا مولى من قبل السلطان

﴿ مادة ١٨١٠ ﴾ ينبغي (لحاكم ١٧٨٥) أن يراعي الأقدم فالأقدم في رؤية (الدعوى ١٦١٣) ولكن إذا كان تعجيل دعوى ورودها مؤخر من إيجاب الحال والمصلحة فيقدم رؤيتها

﴿ مادة ١٨١١ ﴾ يجوز استفتاء (الحاكم ١٧٨٥) من غير مبدء الحاجة

﴿ مادة ١٨١٢ ﴾ ينبغي (لحاكم ١٧٨٥) أن لا تصدى (الحكم ١٧٨٦)

(١٧٨٦) إذا تشوش ذهنه بجارية مائة لصحة التفكير مكالمته والنقطة والجوع وغلبة النوم

﴿ مادة ١٨١٣ ﴾ ينبغي (لحاكم ١٧٨٥) أن يتحقق في إجره المرافعات وأن لا يؤقع الأمور في عقد التأخير

﴿ مادة ١٨١٤ ﴾ يضع (الحاكم ١٧٨٥) في الحكمة دفترًا

للسجلات ويقيّد ويحرّر في ذلك دفتر الإعلانات والسندات التي يعطيا بصورة منتظمة سالمة عن الحيلة والتسار ويعتني بالدقة بحفظ ذلك الدفتر وإذا عزل سلم السجلات المذكورة الى خلفه إنما بنفسه او بواسطة أمينه

الفصل الرابع

﴿ يتعلق بصورة المحاكمة ﴾

﴿ مادة ١٨١٥ ﴾ يُجري (الحاكم ١٧٨٥) المحاكمة علناً ولكن لا يُفشي الوجهة الذي يحكم به قبل الحكم.

﴿ مادة ١٨١٦ ﴾ إذا أتى الطرفان الى حضور (الحاكم ١٧٨٥) لأجل المحاكمة فيأمر (المدعي ١٦١٣) أولاً بالتقرير. وإن كانت (دعواه ١٦١٣) قد ضُيِّتْ تحريراً قبل الحضور يقرأ فيصدق مضمونها من المدعي ثم يطلب جواب (المدعي عليه ١٦١٣) ثانياً. وهو أن يسأله بقوله إن المدعي يدعي عليك بهذا الوجه فما تقول أنت.

﴿ مادة ١٨١٧ ﴾ إن (أقر ١٥٧٢) (المدعي عليه ١٦١٣) أقره (الحاكم ١٧٨٥) بإقراره وإن أنكر طلب (الليينة ١٦٧٦) من (المدعي ١٦١٣) [انظر المادة ٨]

﴿ مادة ١٨١٨ ﴾ إن أثبت (المدعي ١٦١٣) (دعواه ١٦١٣) (بالليينة ١٦٧٦) (حكم ١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) بذلك وإن لم يُثبت بقي له حق (اليمين ١٦٨١ و ١٧٤٢ الى ١٧٥٢) فإن طلبه كلف الحاكم (المدعي عليه ١٦١٣) باليمين [انظر المادة ٨]

﴿ مادة ١٨١٩ ﴾ فإن (حلف ١٦٨١ و ١٧٤٢ الى ١٧٥٢) (المدعي عليه

(١٦١٣) أَوْ لَمْ يُحْلِفْهُ (المدعى ١٦١٣) مَنَعَ (الحاكم ١٧٨٥) المدعى مِنَ
الْمُعَارَضَةِ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ [انظر المادة ٨]

﴿ مادة ١٨٢٠ ﴾ إِذَا نَكَلَ (المدعى عليه ١٦١٣) عَنِ (اليمين
١٦٨١، ١٧٤٢، ١٧٥٢) (حكم ١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) بِنُكُولِهِ وَإِذَا
قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْلَفَ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ [انظر المادة ٨]

﴿ مادة ١٨٢١ ﴾ يَجُوزُ (الحكم ١٧٨٦) وَالْعَمَلُ بِمَضْمُونِ الْإِعْلَامِ
وَالسَّنَدِ اللَّذِينَ أُعْطِيََا مِنْ طَرَفِ (حاكم ١٧٨٥) مُحْكَمَةٍ بَلَا (بينة
١٦٧٦) إِذَا كَانَا عَارِضَيْنِ وَبِالْمَعْنَى عَنْ شُبْهَةِ التَّزْوِيرِ وَالتَّصْنِيعِ وَمُؤَافَقَتَيْنِ
لَا صَوْلَهُمَا

﴿ مادة ١٨٢٢ ﴾ إِذَا أَصْرَ (المدعى عليه ١٦١٣) عَلَى سُكُوتِهِ عِنْدَ
الاسْتِفْهَامِ كَمَا ذُكِرَ آنِفًا وَلَمْ يَقُلْ لَا وَلَا ثُمَّ مَقْبَعُهُ سُكُوتُهُ أَنْكَارًا وَكَذَلِكَ
لَوْ أَجَابَ بِقَوْلِهِ لَا أَوْ أَقْرَأَ (١٥٧٢) وَلَا أَنْكَرَ بَعْدَ جَوَابِهِ هَذَا أَنْكَارًا
أَيْضًا وَتَطْلُبُ (البينة ١٦٧٦) مِنَ (المدعى ١٦١٣) فِي الصُّورَتَيْنِ كَمَا ذُكِرَ
آنِفًا [انظر المادة ٦٧]

﴿ مادة ١٨٢٣ ﴾ لَوْ لَاقَى (المدعى عليه ١٦١٣) فِي مَقَامِ (الإقرار
١٥٧٢) أَوْ الْإِنْكَارِ (بدعوى ١٦١٣) (تدفع ١٦٣٢) دَعْوَى (المدعى
١٦١٣) - يَعْتَمَلُ عَلَى وَفْقِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي كِتَابِي الدَّعْوَى
(والبينات ١٦٧٦)

﴿ مادة ١٨٢٤ ﴾ لَيْسَ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ أَنْ يَتَّصِدَّ لِلْإِفَادَةِ مَا لَمْ

تَكْمَلُ إِفَادَةُ الْآخِرِ وَإِذَا تَصَدَّى فَيَمْنَعُ مَنْ قَبْلَ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥)
 * مَادَّةُ ١٨٢٥ * يَصْعُ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) فِي الْحَاكِمَةِ مُرْجَمًا مُؤْتَقًا بِهِ
 وَمُؤْتَمِنًا لَتَرْجُمَةِ كَلَامٍ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اللِّسَانَ الرَّسْمِيَّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ
 * مَادَّةُ ١٨٢٦ * يَخْطُرُ وَيُوضَعُ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) (بِالْمُصَالَحَةِ ١٥٣١)
 (١٥٣٥) لِلطَّرَفَيْنِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فِي (الْمُصَالَحَةِ ١٥٣١) الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْأَقْرَبَاءِ
 أَوْ لِلْمَأْمُولِ فِيهَا رَغْبَةُ الطَّرَفَيْنِ فِي الصُّلْحِ فَإِنْ وَافَقَا صَالَحَهُمَا عَلَى وَفْقِ
 الْمَسَائِلِ الْمُنْدَرِجَةِ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ وَإِلَّا أُنْزِمَ الْحَاكِمَةُ
 * مَادَّةُ ١٨٢٧ * بَعْدَ مَا أُنْزِمَ (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) الْحَاكِمَةُ (يَحْكُمُ ١٧٨٦)
 بِمُقْتَضَاهَا وَيُفْهِمُ الطَّرَفَيْنِ ذَلِكَ وَيَنْظُمُ إِعْلَامًا شَاوِيًا (لِلْحُكْمِ ١٧٨٦) وَالتَّنْبِيْهُ
 مَعَ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لَهُ وَيُعْطِيهِ (لِلْحُكْمِ لَهُ ١٧٨٦) وَلَدَى الْإِنْجَابِ يُعْطَى
 نَسْخَةُ أُخْرَى (لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ ١٧٨٨) أَيْضًا
 * مَادَّةُ ١٨٢٨ * لَا يَجُوزُ (لِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) تَأْخِيرُ (الْحُكْمِ ١٧٨٦)
 إِذَا وَجِدَتْ أَسْبَابُ الْحُكْمِ وَغُرُوطُهُ بِنَامِهَا

الباب الثاني

* فِي (الْحُكْمِ ١٧٨٦) وَيَشْتَمِلُ عَلَى فُصُلَيْنِ *

الفصل الاول

* فِي بَيَانِ شُرُوطِ (الْحُكْمِ ١٧٨٦) *

❖ مادة ١٨٢٩ ❖ يُشْتَرَطُ فِي (الحكم ١٧٨٦) سَبْقُ (الدَّعْوَى ١٦١٣) وَهُوَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حُكْمِ (الحاكم ١٧٨٥) بِخُصُوصٍ مُتَعَلِّقٍ بِمُتَقَوِّقِ النَّاسِ (إِذَا عُلِيَ ١٦١٣) أَحَدَهُ عَلَى الْآخَرِ بِذَلِكَ الْخُصُوصِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ (لَا يَصِحُّ ١١٠) الْحُكْمُ الْوَاقِعُ مِنْ دُونِ سَبْقِ دَعْوَى

❖ مادة ١٨٣٠ ❖ يُشْتَرَطُ حُضُورُ الطَّرَفَيْنِ حِينَ (الحكم ١٧٨٦) .
بَعْنِي يَلْزَمُ حُضُورُ الطَّرَفَيْنِ وَقْتُ الْحُكْمِ فِي (مَجْلِسِهِ ١٨١) بَعْدَ الْمَحَاكِمَةِ وَالْمُوَاجَهَةِ وَلَكِنْ لَوْ (الدَّعَى ١٦١٣) أَحَدُهُ عَلَى الْآخَرِ خُصُوصًا وَ (أَقَرَّ ١٥٧٢) بِهِ (الدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) ثُمَّ قَبْلَ الْحُكْمِ لَوْ غَابَ عَنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ (فَلِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَنْ يَحْكُمَ فِي غِيَابِهِ بِنَاءً عَلَى إِقْرَارِهِ كَذَلِكَ لَوْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (دَعْوَى الْمُدَّعَى ١٦١٣) وَأَقَامَ الْمُدَّعَى (الْبَيِّنَةَ ١٦٧٦) فَإِذَا غَابَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ قَبْلَ (الْتَرْكِيبَةِ ١٧١٦) (١٧٢٦) وَالْحُكْمُ فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُزَكِّيَ الْبَيِّنَةَ وَيَحْكُمَ بِهَا

❖ مادة ١٨٣١ ❖ (لِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَنْ (يَحْكُمَ ١٧٨٦) عَلَى (الدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) (بِالْبَيِّنَةِ ١٦٧٦) الَّتِي أُقِيمَتْ فِي مُوَاجَهَةٍ (وَكِيلِهِ ١٤٤٩) إِذَا حَضَرَ فِي (مَجْلِسِ ١٨١) (الْحُكْمِ ١٧٨٦) بِنَفْسِهِ وَبِالْعَكْسِ بَعْنِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى وَكِيلِهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ الَّتِي أُقِيمَتْ فِي حُضُورِهِ إِذَا حَضَرَ الْوَكِيلُ مَجْلِسَ الْحُكْمِ

❖ مادة ١٨٣٢ ❖ (لِلْحَاكِمِ ١٧٨٥) أَنْ (يَحْكُمَ ١٧٨٦) (بِالْبَيِّنَةِ ١٦٧٦) الَّتِي أُقِيمَتْ فِي مُوَاجَهَةٍ أَحَدِ الْوَرَثَةِ إِذَا غَابَ عَنْ (مَجْلِسِ

(١٨١) (الحكم ١٧٨٦) على الوارث الآخر الذبي أحضر في
(الدعوى ١٦١٣) التي توجه (خصوصتها ١٠٣١) الى جميع الورثة ولا
حاجة الى إعادة البيّنة

الفصل الثاني

﴿ في بيان (الحكم ١٧٨٦) الغيابي ﴾

﴿ مادة ١٨٣٣ ﴾ يدعى (المدعى عليه ١٦١٣) من قبل (الحاكم
١٧٨٥) بطلب واستدعاء (المدعى ١٦١٣) فإن امتنع عن الإتيان
وإرسال (وكيل ١٤٤٩) الى المحكمة من دون أن يكون له عذر شرعي
يُحضر إليها جبراً

﴿ مادة ١٨٣٤ ﴾ اذا امتنع (المدعى عليه ١٦١٣) من الإتيان وإرسال
(وكيل ١٤٤٩) الى المحكمة ولم يمكن إحصاره فيدعى الى المحكمة بأن
يرحل إليه ثلاث مرات ورقة الدعوة المخصوصة بالمحكمة في أيام
متفاوتة على طلب (المدعى ١٦١٣) فإن أبى أيضاً المجيء أقهمة (الحاكم
١٧٨٥) بأنه ستنصب له (وكيلاً ١٧٩٩) ويسمع (الدعوى ١٦١٣)
(البيّنة ١٦٧٦) وعلى هذا الحال لو امتنع وأبى الحضور الى المحكمة
وإرسال وكيل نصب الحاكم له وكيلاً يحافظ على حقوقه ويسمع الدعوى
والبيّنة في موعده وبعد التدقيق إن تبين أنها مقارئة للصحة وثبت
الحق حكم بقتضي ذلك

مادة ١٨٣٥ * يُبْلَغُ (الحكم ١٧٨٦) النيابي الواقع على المتوال
المشروع إلى (الدعوى عليه ١٦١٣) (الدفع ١٦١٣) (الحكم ١٧٨٦)
مادة ١٨٣٦ * إذا حضر (المحكوم عليه ١٧٨٨) غلباً على
الحكمة وتثبت (بدعوى ١٦١٣) (الحالة ١٦٣١) (الدفع ١٦٣١) (الدعوى ١٦١٣)
(١٦١٣) فتسمع دعواه وتُفصل على الوجه الموجب وإن لم تثبت
بدفع الدعوى أو تثبت ولم يكن تثبته صالحاً للدفع يُنقذ (الحكم
١٧٨٦) الواقع ويجري (١٦١٣) (الدفع ١٦٣١) (الحكم ١٧٨٦)

الباب الثالث

* في رؤية (الدعوى ١٦١٣) بعد (الحكم ١٧٨٦)
مادة ١٨٣٧ * (الدعوى ١٦١٣) التي (الحكم ١٧٨٦) وأعلم
بها موافقة لأصولها المشروعة أي موجوداً في الحكم أسبابه وشروطه لا
تجوز رؤيتها وسماها تكرر
مادة ١٨٣٨ * إذا ادعى (المحكوم عليه ١٧٨٨) بأن (الحكم
١٧٨٦) الذي لحق في حق (الدعوى ١٦١٣) ليس موافقاً لأصوله
المشروعة وبين جهة عدم موافقته بطلب استئناف الدعوى فيحقق
الحكم المذكور فإن كان موافقاً لأصوله المشروعة يصدق وإلا
يُستأنف

﴿ مادة ١٨٣٩ ﴾ إذا لم يَقَعِ (المحكوم عليه ١٧٨٨) (بالحكم ١٧٨٦) الواقع في حق (الدعى ١٦١٣) وطلبَ تمييزَ الإِعلامِ الجاوي للحكم فبدَّقْ الإِعلامُ المذكورُ فإن كان موافقاً لأصوله المشروطة يصدقُ ولا يُنقضُ

﴿ مادة ١٨٤٠ ﴾ (يصح ١٠٨) (دفع ١٦٣١) (الدعى ١٦١٣) قبل (الحكم ١٧٨٦) بهذا الحكم بناءً عليه إذا بينَ وقَدَّمَ (المحكوم عليه ١٧٨٨) في دعوى سبباً صالحاً لدفعِ الدَّعى (وأدعى ١٦١٣) دفعَ الدَّعى وطلبَ إعادةَ المحاكمةِ يُسمعُ ادِّعَاؤُهُ هذا في مواجهةِ (المحكوم له ٢٧٨٩) ونجري مُحَاكَمَتُهُمَا ايضاً . مثلاً إذا ادَّعى أَحَدٌ على الدَّارِ التي هي في تَصَرُّفِ الآخِرِ بأنها موروثةٌ لَهُ من والدهِ وأثبتَ ذلك . ثُمَّ بَعَدَ الْحُكْمَ لَوْ ظَهَرَ سَنَدٌ مَعْمُولٌ بِهِ يَبَيِّنُ أَنَّ الْوَالِدَ (المدَّعى ١٦١٣) كان قد (باعَ ١٣٠) الدَّارَ المذكورةَ لوالدِ (ذي البد ١٦٧٩) فَتُسَمَّعُ دعوى ذي البدِ وإذا أثبتَ ذلك انتقضَ الحكمُ الأوَّلُ وانتفعت دعوى المدَّعي

الباب الرابع

﴿ في بيان المسائل المتعلقة (بالتحكيم ١٧٩٠) ﴾

﴿ مادة ١٨٤١ ﴾ يجوزُ (التحكيمُ ١٧٩٠) في (دعاوي ١٦١٣) (المال ١٢٦) المتعلقةِ بِمُتَقَرَّرِ النَّاسِ

مادة ١٨٤٢ * (الحكم ١٨٦) (الحكم ١٧٩) لا يجوز ولا
(يُنْفَذُ ١٧٣) إلا في حق (الحصين ١٦٤) (الذين ١٧٧) (حكماء ١٧٧)
وفي الخصوص الذي حكماء به فقط ولا يتجاوز غير ذلك ولا يشمل
سائر خصوصياتهما

مادة ١٨٤٣ * يجوز تنفيذ (الحكم ١٧٩) في يجوز نصب
(حكمين ١٧٥) أو ثلاثة أو أربعة لخصوصية ويجوز أن ينصب كل
من المسمى والمسمى عليه (حكماء ١٦٣)
مادة ١٨٤٤ * إذا تعذر (الحكميون ١٧٩) على ما ذكر
لأنها فلم اتفاق وأي حكمهم وليس لواحد منهم أن (يحكم
١٧٨٦) بوجه

مادة ١٨٤٥ * (الحكميون ١٧٩) أن يحكموا (١٧٩) آخر وإن كانوا
أكثر من اثنين من الطرفين والأفلا
مادة ١٨٤٦ * إذا تعذر (الحكميون ١٧٩) بوقت في ذلك بمرور
مثلاً (الحكم ١٧٩) المنصوب على أن (يحكم ١٧٨٦) من اليوم الثاني
إلى شهر ليس له أن يحكم إلا في المدق وذلك الشهر لا أن يحكم بعد
انقضائه وإذا حكم بعد الانقضاء فلا ينفذ (حكمه ١٧٨٦)

مادة ١٨٤٧ * لكل من الطرفين عزل (الحكم ١٧٩) قبل
(الحكم ١٧٨٦) ولكن إذا أجاز (الحكم ١٧٨٥) المنصوب من قبل اللطمان
المأذون بنصب النائب بعد (الحكم ١٧٩) الطرفين في الماء فيكون

بمَزَلَةٍ نَائِبِ هَذَا الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ

﴿مادة ١٨٤٨﴾ كما أَنَّ (حُكْمَ ١٧٨٦) (الحُكْمَ ١٧٨٥)

لازمُ الإِجْرَاءِ فِي حَقِّ جَمِيعِ الْأَعْيَانِ فِي دَاخِلِ قَضَائِهِمْ .

كَذَلِكَ حُكْمُ (المُحْكَمِينَ ١٧٩٠) فِي حَقِّ مَنْ حُكِّمَ فِي الْخُصُوصِ

الَّذِي حُكِّمُوا بِهِ لَا زَمُ الْإِجْرَاءِ عَلَيْهِ لَيْسَ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ أَنْ

يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ الْحُكْمِ الَّذِي وَقَعَ مِنَ الْمُحْكَمِينَ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا

لِأَصُولِ الْمَشْرُوعَةِ .

﴿مادة ١٨٤٩﴾ إِذَا عُرِضَ (حُكْمَ ١٧٨٦) (المُحْكَمَ ١٧٩٠)

عَلَى (الْحَاكِمِ ١٧٨٥) الْمَنْصُوبِ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ صَدَّقَهُ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا

لِلْأَصُولِ وَالْأَقْضَى .

﴿مادة ١٨٥٠﴾ إِذَا (أُذِنَ ١٠٢) الطَّرَفَانِ (بِالصَّلْحِ ١٥٣١)

(المُحْكَمِينَ ٢٧٩٠) الَّذِينَ جُكِّلُوا بِمَا ذُكِرَ (بِالْحُكْمِ ١٧٨٦) تَوْفِيقًا

لِأَصُولِ الْمَشْرُوعَةِ فَيُعْتَبَرُ صَلْحُهُمْ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ أَحَدَ

الْمُحْكَمِينَ وَالْآخَرَ الْآخَرَ بِالصَّلْحِ فِي الْخُصُوصِ الَّذِي تَنَازَعَا فِيهِ وَتَصَالَحَا

تَوْفِيقًا لِلْمَسَائِلِ الْمُنْدَرِجَةِ فِي

أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ هَذَا الصَّلْحِ

﴿مادة ١٨٥١﴾ إِذَا فَصَلَ أَحَدُ (الدَّعْوَى ١٦١٣) الْوَاقِعَةِ بَيْنَ

شَخْصَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ (مُحْكَمًا ١٧٩٠) فَيَكُونُ (حُكْمُهُ ١٧٨٦) نَافِذًا إِذَا رَضِيَ

الطَّرَفَانِ وَأَجَازَا حُكْمَهُ (رَاجِعُ مَادَّةِ ١٤٥٣)

تاريخ الارادة السنية في ٢٦ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣

❖ التوقيع ❖

| | | |
|-------------------------|---------------------------|----------------------|
| ناظر المعارف | امين الفتوى | من اعضاء شورى الدولة |
| احمد جودت | السيد خليل | سيف الدين |
| رئيس مجلس التدقيقات | رئيس محكمة التمييز الثاني | القاضي بدار الخلافة |
| الشرعية ومجلس انتخاب | السيد احمد حلي | المالية احمد خالد |
| الحكام السيد احمد خلوصي | | |

مستشار مفتش الاوقاف

معاون مبرز الاعلامات الشرعية

عمر حلي

عبد الستار

❖ تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب ❖

فهرسة الكتاب

| صفحة | صفحة |
|------|---|
| ٩ | صورة التقرير الذي تقدم للمحرم |
| ٦٢ | في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالتسبئة والتأجيل |
| ٦٣ | في بيان حق تصرف البائع باليمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض |
| ٦٤ | في بيان التزويد والتزويل في الثمن والمبيع بعد العقد |
| ٦٧ | في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيتهما |
| ٧٠ | في المواد المتعلقة بمحس المبيع |
| ٧٢ | حق مكان التسليم |
| ٧٢ | مؤنة التسليم ولوازم اتمامه |
| ٧٣ | المواد المترتبة على هلاك المبيع |
| ٧٥ | ما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر |
| ٧٦ | في بيان خيار الشرط |
| ٧٨ | الوصف |
| ٧٩ | حق خيار النقد |
| ٧٩ | بيان خيار التعيين |
| ٨٠ | حق خيار الرؤية |
| ٨٣ | بيان خيار العيب |
| ٨٩ | الغن والتفريد |
| ١٧ | (المقدمة) في تعريف علم الفقه ونقسيه |
| ١٩ | في بيان القواعد الفقهية |
| ٣٣ | في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيع |
| ٤٠ | فيما يتعلق بركن البيع |
| ٤٣ | في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب |
| ٤٥ | في حق مجلس البيع |
| ٤٦ | في حق البيع بالشرط |
| ٤٧ | اقالة البيع |
| ٤٩ | حق شروط المبيع واوصافه |
| ٥٠ | ما يجوز بيعه وما لا يجوز |
| ٥٢ | بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع |
| ٥٧ | في بيان ما بدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا بدخل |
| ٦٠ | في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله |

| صفحة | صفحة |
|--------------------------------------|--|
| ٨٣٢ في اجارة الدواب | ٩٠ في بيان انواع البيع |
| ١٣٧ . . . الادمي | ٩٢ . . . احكام انواع البيوع |
| ١٤١ . تسليم المأجور | ٩٤ . حق السلم |
| ١٤٢ . تصرف العاقدین في المأجور | ٩٦ . بيان الاستصناع |
| بعد المقد | ٩٧ . احكام بيع المريض |
| ١٤٤ في بيان موالد خطلي برد المأجور | ٩٨ . حق بيع الوفاء |
| واعادته | ❖ الكتاب الثاني في الاجارات ❖ |
| ١٤٥ في ضمان المتبعة | ١٠١ في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة |
| ١٤٧ . ضمان المستاجر | بالاجارة |
| ١٤٩ . ضمان الاجير | ١٠٣ في بيان التدبیر العمومية |
| ❖ الكتاب الثالث في الكفالة ❖ | ١٠٧ . . . مسائل ركن الاجارة |
| ١٥٠ في اصطلاحات الفقهية تتعلق | ١١٠ . شروط انعقاد الاجارة ونفاذها |
| بالكفالة | ١١١ . صحة الاجارة |
| ١٥٢ في ركن الكفالة | ١١٢ . فساد الاجارة وبطلانها |
| ١٥٣ . بيان شرائط الكفالة | ١١٤ . بدل الاجارة |
| ١٥٥ . حكم الكفالة المحجزة والمتعلقة | ١١٥ . المسائل المتعلقة بسبب لزوم |
| والمضافة | الاجرة وكيفية استحقاق الاجرة |
| ١٥٨ في بيان حكم الكفالة بالنفس | الاجرة |
| ١٥٩ . احكام الكفالة بالمال | ١١٨ ما يصح للاجير ان يجيش المستاجر |
| ١٦٣ . تبعض الفوايد العمومية المتعلقة | فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح |
| بالبراءة من الكفالة | ١١٩ في المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة |
| ١٦٤ في البراءة من الكفالة بالنفس | ١٢٢ . خيار الشرط |
| ١٦٥ بالمال | ١٢٥ . خيار الزيادة |
| ❖ الكتاب الرابع في الحوالة ❖ | ١٢٦ . خيار الغيب |
| ١٦٧ في بيان الاصطلاحات الفقهية | ١٢٨ . مسائل تتعلق باجارة العقار |
| المتعلقة بالحوالة | ١٣١ . اجارة الفروض |

| صفحة | صفحة |
|------|---|
| ٢٠٢ | ١٦٨ في يمين وكن الخوالة |
| ٢٠٣ | ١٦٩ شروط الخوالة |
| ٢٠٤ | ١٧١ أحكام الخوالة |
| ٢١١ | ١٧٤ في يمين الاصطلاحات الفقهية المتعلقة باليمين |
| ٢١٢ | ١٧٥ في يمين المسائل المتعلقة بركن اليمين |
| ٢١٦ | ١٧٦ في يمين المسائل المتعلقة بركن اليمين |
| ٢١٧ | ١٧٨ في يمين مسائل تتعلق باليمين |
| ٢٢٠ | ١٧٩ في بيان مودة الموهوب ومطابقته |
| ٢٢٤ | ١٨٠ الرهن المستعار |
| ٢٢٨ | ١٨١ الأحكام الرهن الضمنية |
| ٢٣٠ | ١٨٤ تصرف الرهن والرهن في الرهن |
| ٢٣٣ | ١٨٦ الأحكام للرهن الذي هو عي |
| ٢٣٤ | بد العدل |
| ٢٣٦ | ١٨٧ في بيع الرهن |
| ٢٣٩ | ١٨٩ في الكتاب المباح في الامانات |
| ٢٤٠ | ١٩٠ في المسائل المتعلقة بقصد الابداع |
| ٢٤١ | ١٩٢ شروط |
| ٢٤٢ | ١٩٣ في أحكام الوصية وصاحبها |

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ٣٠٣ في بعض قواعد تتعلق باحكام الاملاك | ٢٤٢ في صنوف المحجورين واحكامهم |
| ٣٠٥ في حق العائلات الجوارية | ٢٤٣ . المسائل المتعلقة بالصغير والمجنون والمعتوه |
| ٣١٠ . الطريق | ٢٤٩ في السفينة المحجور |
| ٣١٢ . حق المرون والمجرى والمسيل | ٢٥٠ . المدينون المحجور |
| ٣١٥ . الاشياء المباعة وغير المباعة | ٢٥٢ . المسائل المتعلقة بالاكراه |
| ٣١٧ . كيفية استهلاك الاشياء المباعة | ٢٥٤ . مراتب الشفعة |
| ٣١٩ . احكام الاشياء المباعة العمومية | ٢٥٧ . شرائط الشفعة |
| ٣٢١ . حق الشرب والشفعة | ٢٦٠ . طلب الشفعة |
| ٣٢٢ . احياء الموات | ٢٦٢ . حكم الشفعة |
| ٣٢٥ في حريم الآبار المحفورة والمياه والجراة والاشجار المقروسة بالاذن السلطاني في الاراضي الموات | في الكتاب العاشر في انواع الشركات * |
| ٣٢٧ في المسائل العائدة الى احكام الصيد | ٢٦٤ في بعض اصطلاحات فقهية |
| ٣٣٠ في تصيرات الاموال المشتركة ومصارفها | ٢٦٦ . تعريف شركة الملك وتقسيمها |
| ٣٣٤ في حق عسكري للنهر والمجاري واصلاحها | ٢٦٨ . كيفية التصرف في الاعيان المشتركة |
| ٣٣٧ في شركة العقد وتقسيمها | ٢٧٤ في الدينون المشتركة |
| ٣٣٩ . الشرائط العمومية في شركة العقد | ٢٨٠ . تعريف القسمة وتقسيمها |
| ٣٤٠ في الشرائط المخصوصة في شركة الاموال | ٢٨٣ . شرائط القسمة |
| ٣٤٢ في بعض ضوابط تتعلق بشركة العقد | ٢٨٦ . قسمة الجمع |
| ٣٤٦ في شركة المفاوضة | ٢٨٨ التفريق |
| ٣٤٩ في المسائل العائدة الى شركة الاموال | ٢٩١ . كيفية القسمة |
| | ٢٩٢ . الخيارات |
| | ٢٩٤ . فسخ القسمة واقلتها |
| | ٢٩٥ . احكام القسمة |
| | ٢٩٨ . المباداة |

| صفحة | صفحة |
|--|---|
| ٤٠٠ في بعض احوال المصالح عليه والمصالح | ٣٥٥ في بيان مسائل عائدة الى شركة |
| عنه وبعض شروطها | الاعمال |
| ٤٠١ في الصلح عن الاعيان | ٣٥٩ في بيان مسائل عائدة الى شركة |
| ٤٠٣ في بيان الصلح عن الدين اي الطلب | الوجوه |
| وسائر الحقوق | ٣٦٠ في تعريف المضاربة وتقسيمها |
| ٤٠٤ في المسائل المتعلقة باحكام الصلح | ٣٦٢ في شروط المضاربة |
| ٤٠٥ في المسائل المتعلقة باحكام الابرار | ٣٦٣ في احكام المضاربة |
| ❖ الكتاب الثالث عشر في الاقزار ❖ | ٣٦٨ في بيان المزارعة |
| ٤٠٩ في بعض الاصطلاحات الفقهية | ٣٧٠ في بيان المساقاة |
| المتعلقة بالاقزار | ❖ الكتاب الحادي عشر في الوكالة ❖ |
| ٤١١ في وجوه صحة الاقرار | ٣٧٢ في بعض الاصطلاحات الفقهية |
| ٤١٤ في الاحكام العمومية | المتعلقة بالوكالة |
| ٤١٥ في نفي الملك والاسم المستعار | ٣٧٢ في ركن الوكالة وتقسيمها |
| ٤١٧ في اقرار المريض | ٣٧٥ في شروط الوكالة |
| ٤٢٢ في الاقرار بالكتابة | ٣٧٦ في الاحكام العمومية المتعلقة |
| ❖ الكتاب الرابع عشر في الدعوى ❖ | بالوكالة |
| ٤٢٥ في بعض الاصطلاحات الفقهية | ٣٧٩ في الوكالة بالشراء |
| المتعلقة بالدعوى | ٣٨٦ في الوكالة بالبيع |
| ٤٢٦ في شروط صحة الدعوى | ٣٨٩ في المسائل المتعلقة بالمأمور |
| ❖ في دفع الدعوى ❖ | ٣٩٢ في حق الوكالة بالخصومة |
| ٤٣١ في حق المدعى | ٣٩٣ في المسائل المتعلقة بعزل الموكل |
| ٤٣٨ في التناقض | ❖ الكتاب الثاني عشر في الصلح والابرار ❖ |
| ٤٤٤ في حق مرور الزمان | ٣٩٥ في بعض الاصطلاحات الفقهية |
| ❖ الكتاب الخامس عشر في ❖ | المتعلقة بالصلح والابرار |
| ❖ البيئات والتحليف ❖ | ٣٩٧ في من يعقد الصلح والابرار |

| صفحة | صفحة |
|--|-----------------------------------|
| ٤٧٤ في ترجيع اليناث | ٤٤٩ في الاصطلاحات القفية المتعلقة |
| ٤٧٨ في القول لمن ويحكم الحال | باليناث والتحليل |
| ٤٨١ في التحالف | ٤٥١ في تعريف الشهادة ونصابها |
| ❖ الكتاب السادس عشر في القضاء ❖ | ٤٥١ في كيفية اداء الشهادة |
| ٤٨٣ في بيان بعض الاصطلاحات القفية المتعلقة بالقضاء | ٤٥٤ في شروط الشهادة الاساسية |
| ٤٨٥ في بيان اوصاف الحاكم | ٤٥٧ في مواقة الشهادة للدعوى |
| ٤٨٦ في بيان آداب الحاكم | ٤٦٠ في اختلاف الشهود |
| ٤٨٧ في بيان وظائف الحاكم | ٤٦٣ في تركية الشهود |
| ٤٩١ في صورة المحاكمة | ٤٦٥ فذنب في تخلف الشهود |
| ٤٩٣ في شروط الحكم | ٤٦٦ في رجوع الشهود عن الشهادة |
| ٤٩٥ في الحكم الغيالي | ٤٦٧ في التوازن |
| ٤٩٦ في رؤية الدعوى بعد الحكم | ٤٦٨ في المصحيح الخطية |
| ٤٩٧ في المسائل المتعلقة بالحكم | ٤٦٩ في القرينة القاطعة |
| | ٤٦٩ في التحليف |
| | ٤٧٣ في التنازع بالابدي |

✽ إصلاح خط ✽

| صفحة | سطر | خطاً | صواب |
|------|-----|-------------------|----------------|
| ٢٠ | ١٢ | في زمن | في سبب وزمن |
| ٣٠ | ١٤ | بصور | باكتساب صور |
| ٣٠ | ١٥ | وان | واذا |
| ٣٥ | ١٥ | بالبيع | بالبيع المطلق |
| ٦٨ | ١١ | اذن المشتري | اذن البائع |
| ٦٨ | ١٥ | حالية | خالية |
| ٨٥ | ١٢ | بعد | ثم بعد |
| ٨٥ | ١٦ | معيباً | (معيباً ٣٣٨) |
| ٩٢ | ٩ | لثمن | مالكاً لثمن |
| ٩٥ | ١٣ | وغيرها | وغيرها |
| ١٠٩ | ١٠ | ٤٣٤ | ٤٤٣ |
| ١٢٧ | ١٥ | الاجرة | (الاجرة ٤٠٤) |
| ١٣١ | ٦ | والنظير عنهما على | والنظير على |
| ١٥٢ | ٣ | هذه | هنا |
| ١٥٥ | ٣ | للذين | الذين |
| ١٧٥ | ١ | الباب الثالث | الباب الاول |
| ٢٠٧ | ٨ | التي تختلف | التي لا تختلف |
| ٢٣٤ | ١٨ | يعني | يعني انه |
| ٢٥٧ | ١١ | المشروع ١٥٣ | المشروع به ٩٥٣ |
| ٣٢٧ | ١٣ | المستوحش | المستوحش |
| ٣٤٢ | ٧ | الرج | الرج مشترك |

| صفحة | سطر | خطا | صواب |
|------|-----|---------------|---------------|
| ٣٥٦ | ١٩ | تقسيم الشركاء | تقسيم الشركاء |
| ٣٩١ | ١٦ | وعلم | لو علم |
| ٤٤٣ | ١٤ | وشكرته | وسكوته |
| ٤٥٣ | ١٨ | فالحكم | فالحكم هو |
| ٤٧٤ | ١ | منهم | منها |
| ٤٧٥ | ١٩ | ذو | ذي |
| ٤٨٣ | ٦ | أولاً | أولا |

وَقَدْ وَقَعَ فِي الشُّكْلِ وَالْأَرْقَامِ أَغْلَاطٌ قَلِيلَةٌ جِدًّا لَمْ أَعْنِ بِالتَّنْبِيهِ
طَبِهَا لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى عَلَى الْقَارِئِ

ذو